بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : سعود بن عبد العزيز بن محمد العَريفي كلية: الدعوة وأصول الدين قسم: العقيدة

الأطروحة مقدمة لنيل درجة: الدكتوراه في تخصص: العقيدة

عنوان الأطروحة:(("فتح الحميد في شرح التوحيد" تأليف الشيخ عثمان بن عبدالعزيز بن منصور، دراسة وتحقيق القسم الأول: من بداية الكتاب إلى نهاية شرح باب ما جاء في أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه – والتي تمت مناقشتها بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٤٢٢هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تم عمل اللازم؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الخارجي
الاسم: أ.د علي بن نفيع العلياني	الاسم: أ.د عبدالله بن عمر الدميجي	الاسم: أ.د ناصر بن عبدالكريم العقل
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع:

يعتمد

رئيس القسم

الاسم: د. عبدالله بن محمد القرني

التوقيع:

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة



فتح الحميد في شرح التوحيد

تأليف

الشيخ عثمان بن عبدالعزيز بن منصور

(ت١٢٨٢هـ)



(دراسة وتحقيق)

القسم الأول: من بداية الكتاب إلى نهاية شرح
"باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة

إعداد الطالب/ **سعود بن عبدالعزيز بن محمد العَرِيفي**

إشراف الأستاذ الدكتور/ **علي بن نُفَيع العلياني**

المجلد الأول

١٤٢٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وآله وصحبه، وبعد..

فإن موضوع هذه الرسالة هو تحقيق النصف الأول من كتاب "فتح الحميد في شرح التوحيد" للشيخ عثمان بن عبدالعزيز بن منصور (ت ١٢٨٢هـ رحمه الله)، وهو شرح مطول على متن التوحيد للإمام المجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب - رحمه الله -، ولا يزال هذا الشرح مخطوطا لم يطبع إلى الآن، ومعلوم أن المتن المشروح من أهم المتون المتأخرة للعقائد السلفية، حرر فيه مؤلفه مسائل توحيد العبادة بما يشفي، وكان من بركاته أن انحسرت بسبب انتشاره وتدريسه مظاهر الشرك والبدع والخرافات عن كثير من المجتمعات الإسلامية، وقد تتابع العلماء على شرح هذا المتن المبارك، وكان من أوائلهم صاحب "فتح الحميد"، الذي نحى فيه منحى الإسهاب والتوسع، فجاء شرحه موسوعة عقدية تضم الكثير من المسائل والدلائل والنصوص والنقول، ولم يخل هذا الشرح من المواضع التي ينبغي تحريرها أو تعقبها، فجاءت هذه الرسالة مساهمة في خدمة هذا الكتاب، وإخراجه في صورة تيسر الانتفاع به، وتزيد في توثيق مادته، وتحرير أبحاثه، وذلك بعزو الآيات والأحاديث والآثار وأقوال العلماء إلى مصادرها الأصلية، وتصحيح ما وقع فيها من الأوهام والتصحيفات، والتنبيه على حكم الأحاديث المرفوعة عند العلماء المختصين، ثم التعليق عند الحاجة على مسائل الكتاب، ثم صنع فهارس علمية تفصيلية لمادة الكتاب تيسر الوصول للمراد، وقدمت لتحقيق هذا المخطوط بدراسة لحياة مؤلفه، اعتنيت فيها ببيان مؤلفاته ومشايخه، وحقيقة موقفه من الدعوة الإصلاحية التي بعثها الإمام محمد بن عبدالوهاب، وعلاقته بخصوص هذه الدعوة، كما مهدت لذلك بعرض شامل لشروح كتاب التوحيد وأهم مزاياها، منبها على أهمية قضية توحيد العبادة، وأنها المقصد الأصلي من دعوة الرسل - عيهم السلام -، وقد انتهيت من هذا البحث إلى نتائج عدة من أهمها:

١- موافقة هذا الشرح النفيس لمنهج أهل السنة والجماعة في العقائد.

٢- سلامة معتقد مؤلفه في الجملة.

٣- تذبذب موقف المؤلف من دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب في بعض المؤلفات الأخرى المنسوبة إليه.

توقيع العميد	توقيع المشرف	توقيع الطالب
أ.د/ عبدالله بن عمر الدميجي	أ. د/ علي بن نفيع العلياني	سعود بن عبدالعزيز بن محمد العريفي

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين من ربه، وتركنا على المحجة البيضاء، لا يزيغ عنها إلا هالك، فصلوات الله وسلامه عليه أبدا إلى يوم الدين .

أما بعد، فإن متن "كتاب التوحيد" للإمام المجدد الشيخ محمد بن عبدالوهاب، من أصفى كتب العقيدة المصنفة على منهج أهل السنة والجماعة، وقد وُضع له من القبول ما حمل العلماء على التسابق إلى شرحه وتدريسه والتعليق عليه وبيان مقاصده وتحفيظه للطلاب، وما يزال هذا المتن المبارك عمدة لدراسة التوحيد عند أهل السنة كافة .

وقد تتابعت شروحه في الظهور إلى الناس عبر الطباعة منذ أوائل القرن الرابع عشر، حتى تجاوزت إلى زماننا هذا العشرين شرحا مطبوعا، حصل بها من النفع العظيم، ومحاصرةِ الشرك ومظاهره في المجتمعات الإسلامية ما لا ينكره إلا مكابر .

إلا أن شرحا من بين أوائل شروح كتاب التوحيد هو أوسعها وأغزرها مادة، لم يزل حبيسا في عالم المخطوطات، لا يعلم به إلا قليلٌ من العلماء وطلاب العلم المعتنين بقضايا التوحيد، ذلكم هو كتاب "فتح الحميد في شرح التوحيد"، للشيخ عثمان بن عبدالعزيز بن منصور، الذي وقع اختياري على دراسته وتحقيقه[١]، موضوعا لرسالة الدكتوراه .

---

[١] بالمشاركة مع أخي الدكتور حسين السعيدي –حفظه الله–، الذي اقترح علي مناصفته تحقيق هذا الكتاب، فله مني جزيل الشكر.

لقد ظل هذا الشرح النفيس رهينا لملابسات ومواقف زمنية، فرضت عليه لمـــدة طويلـــة حجابا من الإعراض والتجاهل، سيتجلى للقارئ الكريم من خلال الدراسة الآتية ما يبرره، فقد كان مؤلفه – عفا الله عنه – خصما مستبطنا للدعوة الإصلاحية التي بعثـــها الإمـــام المجدد محمد بن عبدالوهاب، يرى في قرارة نفسه أنها قد جاوزت سبيل الأمر بـــالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو سبيل الدعاة، إلى سبيل التكفير وقتال المســـلمين واســـتباحة دمائهم وأموالهم، ونحت بذلك منحى خارجيا يدخلها تحت ما ورد في الخوارج الأوائـــل من الأحاديث والآثار .

إلا أن لمؤلف الكتاب وجهة أخرى إيجابية يدافع فيها عن هذه الدعوة وإمامها، وكـــان أكثر ما مثل هذه الوجهة عنده هذا الكتاب، الذي جرده من وجهته السلبية، فجاء صافيـــا من حيث الجملة، غير متعارض مع مقاصد المتن، محققا لأغلبها، فـــزال بذلـــك المحـــذور الأعظم من إخراجه .

وقد كنت مترددا أول الأمر في جعل تحقيق هذا الكتاب موضوعا لرسالتي؛ خصوصا بعـــد مبادرتي إلى استعراض ما ذُكر عنه وعن مؤلفه في "الدرر السنية"، إلا أني جعلت الفيصـــل في الإقدام على تحقيقه من عدمه قراءةَ الكتاب، وما إن توغلت فيه حتى ألفيته كتابا رصينـــا متينا ثري المادة، لا يخلو من هنات لا تمنع الاستفادة منه وإخراجه للدارسين، وزاد قنـــاعتي بجدوى البحث فيه ودراسة شخصية مؤلفه ما اعتراها من مواقف محيرة حقا، هي أخصـــب مجال للتحقيق والدراسة والبحث والتنقيب، فمدار إشكالاتها وتناقضاتها قضية التوحيـــد، وما تفرع عنها من مواقف عملية، وذلك من صلب التخصص .

هذا ويمكنني أن ألخص دواعي اختياري لتحقيق هذا الكتاب في ثلاثة أمور :

الأول -أن ما اكتنف شخصية مؤلفه من تناقض وتردد بين موالاة دعوة صاحب المـــتن ومعاداتها وقف سدا منيعا دون انتفاع الناس بشرحه هذا، وهذا يستدعي دراسة وافية عـــن

المؤلف ومؤلفاته، تكشف حقيقة موقفه، وتحذر مما زلت فيه قدمه، وأرجو أن أكون قد وُفقت في هذه الدراسة إلى شيء من ذلك .

الثاني – حاجة الكتاب في كثير من المواطن إلى التحرير والتعقب والتصويب والاستدراك، في ضوء ما قرره أئمة السنة، والمحققون من علماء الدعوة السلفية، ولا شك أن إخراج الكتاب الآن كذلك، خير من خروجه مجردا فيما بعد -أو موجها وجهةً لم يقصدها المؤلف أصلا- وهذه سنة متبعة فيما ألفه المخالفون في غير مواطن النزاع، وظهر أثرها فيه، كما هو الحال في "السحب الوابلة"لابن حميد، ومختصر شرح السفّارينية لابن سلوم، وهما من خصوم دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب[1].

الثالث – ما تميز به الكتاب من وفرة في المادة العلمية، وزيادة على غيره من الشروح،فهو مشحون بالآيات المفسرة، والأحاديث والآثار المتعلقة بالعقيدة، والنقول الكثيرة عن العلماء، ولا شك أن اطلاع دارسي كتاب التوحيد على هذه المادة الغزيرة سيوسع مداركهم، ويجعلهم أكثر إحاطة بقضايا التوحيد .

هذا وقد قدمت للكتاب بدراسة ضافية عن المؤلف والكتاب، بدأتها بنبذة عن عصر المؤلف، ثم تعرضت لحياته العلمية ومؤلفاته، وعلاقته بخصوم الدعوة الإصلاحية وما جرت عليه من آفات، ثم عرّفت بالكتاب مبينا : سبب تأليفه، منهجه، موارده، المآخذ عليه، مكانته بين الشروح، نسخه ومنهج تحقيقه .

وقد توخيت في دراستي هذه الإنصاف والعدل، معرضا عن أي اعتبارات غير علمية، في الحكم على مواقف المؤلف وآرائه .

---

[1] ومثل كتب القصيمي التي ألفها قبل ردته .

وجعلت قبل هذه الدراسة تمهيدا بعنوان "كتاب التوحيد وشروحه"، بيّنت فيها أهمية التوحيد، ومكانة المتن المشروح، وفضل صاحبه، ثم استعرضت الشروح عليه حتى يومنا هذا، مشيرا إلى بعض ما تميزت به من خصائص .

وقد جاءت خطة هذه الرسالة على النحو التالي :

- **المقدمة**، وبينت فيها دواعي اختيار الموضوع ومضمونه كما تقدم .

- **التمهيد**، وعنوانه : **كتاب التوحيد وشروحه** ،ضمنته بيان أهمية توحيد العبادة، وسبب تأخر التصنيف فيه، واستعرضت فيه شروح كتاب التوحيد المطبوعة .

- **القسم الأول : الدراسة**، وجعلتها في خمسة فصول :

الفصل الأول– عصر المؤلف، تعرضت فيه للأحوال السياسية والاجتماعية والدينية والعلمية التي اكتنفت حياة المؤلف، مبينا أثرها على شخصيته .

الفصل الثاني– حياة المؤلف، وذكرت فيه مولده ونسبه وتعليمه ومشايخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته .

الفصل الثالث– علاقة المؤلف بخصوم الدعوة، أفردته للكلام على تتلمذه ومصاحبته لبعض المناوئين لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب؛ لما لها من الأثر الأكبر على مجريات حياته .

الفصل الرابع– التعريف بالكتاب : عنوانه – سبب تأليفه – تاريخ تأليفه – منهجه – موارده – المآخذ عليه .

الفصل الخامس– نسخ الكتاب ومنهج التحقيق، قارنت فيه بين نسخ الكتاب ورتبتها حسب تواريخها، وحددت ناسخيها، وبينت أسباب اختيار نسخة الأصل، ثم حددت المنهج الذي تبعته في ضبط نص الكتاب والتعليق عليه .

القسم الثاني – النص المحقق : المجلد الأول من "فتح الحميد في شرح التوحيد" .

وأتبعته بفهارس مفصلة للآيات والأحاديث والآثار والأبيات والموضوعات، وقد جعلتها على أرقام صفحات المخطوط المثبتة في طرة النص؛ تحسبا لأي تغيير يطرأ على أرقام صفحات التحقيق جراء المناقشة والمراجعة.

هذا وأحمد الله أولا وآخرا على ما أنعم به علي من معرفة التوحيد، وأسأله التوفيق إلى تحقيقه قولا وعملا، لي ولإخواني المسلمين، ثم أشكر لشيخي الفاضل الأستاذ الدكتور علي بن نَفِيع العليّاني المشرف على هذه الرسالة على توجيهاته القيمة، وآرائه السديدة، التي كان لها أثرها الكبير على الرسالة وصاحبها، وأسأل الله أن يجزيه عني وعن طلاب العلم خير الجزاء، وأشكر كذلك للمناقشين الكريمين تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأسأل الله أن ينفعني بملاحظاتهما .

كما أشكر لجامعة أم القرى العريقة، ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين وعميدها الفاضل الدكتور عبدالله بن عمر الدميجي، وقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة ورئيسه الفاضل الدكتور عبدالله بن محمد القرني، على إتاحة الفرصة لي ولزملائي طلاب العلم لمواصلة الدراسات العليا .

كما أشكر لكل من ساهم في استكمال هذه الرسالة، برأي أو مرجع أو تصويب، وأخص بالذكر كُلاًّمن الدكتورعبدالرحمن العثيمين، والدكتورحاتم الشريف، والأستاذعلي العمران، وأسأل الله أن يجزل للجميع المثوبة، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

القسم الأول

الدراسة

تمهيد

كتاب التوحيد وشروحه

لا شك أن توحيد العبادة هو أساس دعوة الأنبياء والمرسلين، يُعرف هذا من الدلالات المباشرة المتظاهرة لنصوص الكتاب والسنة، سواء في ذلك العبادة الخاصة المتمثلة في الشعائر، والعبادة العامة المتمثلة في خضوع الناس عامة لشرع الله، والتزامهم بمنهاجه في نواحي حياتهم كافة .

ولوضوح هذه القضية في القرآن، ولكونها بدهية عند سلف الأمة، ولتأخر الانحراف فيها نسبيا، لم تدع الحاجة إلى تصنيف مبكر خاص بتوحيد العبادة؛ كيف والقرآن كله في هذه القضية ومتعلقاتها، وكذا السنة النبوية.

وعندما وقع الانحراف مبكرا في قضايا عقدية كبرى لا تقل وضوحا في الوحي عن توحيد العبادة، مثل الصفات الإلهية، والقدر، وحقيقة الإيمان، وجدنا أئمة السنة لا يتجاوزون في ردودهم على المخالفين سَوْق نصوص الوحيين، والتأكيد على مدلولاتها الصحيحة، بحسب ما فهمه الصحابة – رضي الله عنهم – من لغتهم التي خوطبوا بها، والتحذير عموما من الابتداع في الدين أصولا وفروعا، مسائل ودلائل .

ومن أراد الوقوف على وضوح توحيد العبادة عند أئمة السلف إلى حدّ استغنائهم عن التصنيف فيه فليراجع كلام إمام المفسرين : ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) على آيات التوحيد – وهي لا تكاد تخلو منها سورة كما هو معلوم –، وليتأمل ما ساقه عندها من آثار عن الصحابة والتابعين وأتباعهم؛ فإنها تصور مفهوم التوحيد في القرون الأولى، بأنه

إفراد الله بالحب والخوف والرجاء والرغبة والرهبة والتوكل والتوبة والإنابة والنذر والدعاء والاستغاثة والاستعانة والتحاكم والطاعة المطلقة، وغير ذلك مما يدخل في مسمى العبادة من أفعال العباد، وأن هذا التوحيد هو صلب الدين وأساسه، والمقصد الأعلى للخلق وبعثة الرسل، وأنه هو أول واجب وآخر واجب على المكلفين .

ولم تكن الانحرافات الطارئة على المسلمين في أمر التوحيد تستدعي أول الأمر أكثر من وعظ الناس وتذكيرهم بما في القرآن من حجج التوحيد، وكشف شبهات المشركين، حتى انحرف أهل الأهواء بمفهوم التوحيد الذي قرره القرآن، إلى توحيد الله في ملكه وأفعاله، وأخرجوا إفراد الله بجميع أنواع العبادة من مسمى التوحيد الذي دعت إليه الرسل، وجعلوا ذلك من باب الكمالات، وربما سوغ بعضهم صرف شيئ منها لغير الله بحجة التوسل والاستشفاع، وأماثلهم اعتبروا ذلك من باب البدع ليس إلا، وسلطوا سيف التأويل على نصوص الوحي لتقرير هذا الضلال، وتعلقوا بالمتشابه من الأخبار والقصص، والضعيف بل والموضوع من الآثار، فصارت الحاجة بذلك ماسة إلى أن ينتدب من أهل السنة من يرد هذا الانحراف، ويجدد للمسلمين أمر دينهم .

وعلى كثرة المجاهدين من أئمة السنة وعلماء الأمة في هذا الباب، فقد برز منهم هداة بقي أثرهم كبيرا في الأمة بعدهم، بما أحيوا وجددوا من السنة، وبما صنفوا من الردود على أهل الزيغ والضلال، وبما خرجوا من التلاميذ والأتباع .

ولئن ضاق بنا المقام عن استعراض أسمائهم وحسن بلائهم، فإنا لا يسعنا هنا أن نغفل الإشادة بثلاثة أعلام منهم، كانت لهم مواقفهم العظيمة في تصحيح المسار الفكري للأمة، والوقوف بصلابة أمام تيار البدع الجارف:

فأولهم الإمام أحمد بن حنبل – (ت٢٤١هـ) رحمه الله –، حيث وقف أمام طغيان المعتزلة في أوائل القرن الثالث، وثبّت الله به السنة وأهلها، وأبطل به ضلالة خلق القرآن التي جاء



بها المعتزلة، وما تحويه من تحريف للوحي، وتبديل للدين، مع أن منهاجه الذي جابه به أعداء السنة لم يعدُ الوقوف عند الدلالات المباشرة لنصوص الوحي، وعدم الافتيات عليها بالفلسفات المجافية للفطرة الصافية والعقل الصريح، وصار منهاجه هذا فاصلا بين السنة والبدعة .

وفي القرن الثامن الهجري برز شيخ الإسلام ابن تيمية – (٧٢٨هـ) رحمه الله –، مجددا لدين الأمة في أصوله كافة؛ إذ كانت البدع والضلالات قد تتابعت وتراكمت، حتى عادت السنة غريبة بين المسلمين، و لم يكد يسلم جانب من الدين من الابتداع، فلم يجد شيخ الإسلام بدا من منازلة الباطل، ومقارعة أهله على تنوعهم بالحجج والبينات دون مواربة، وفتح لذلك جبهات فكرية على كل مبطل، فكانت له صولات وجولات مع عامة الفرق والمذاهب المخالفة لأهل السنة والجماعة، ومواقف صدق أخرى مع أهل الملل وأرباب الديانات، وأخرى مع الفلاسفة والملاحدة بأصنافهم، ولقد حفظت لنا مصنفاته شهادة زكية على جهاده في الذب عن عقائد الإسلام، كما حوت ثروة هائلة من العلوم النقلية والعقلية المستنبطة من نور الوحي، واستثمارا فريدا – لم يُسبق إليه – لمنهج السلف في الحكم بين كافة الفرق والمذاهب والديانات .

وقد أثر منهج شيخ الإسلام في كثير من أقرانه، ومن جاء بعده، كما تخرج عليه نخبة من المحققين في مختلف الفنون الشرعية، صارت مصنفاتهم فيما بعد مرجعا فكريا صافيا للأمة، قرب لها فهم دينها على صورته الأولى، كما يظهر جليا بالاطلاع على مصنفات ابن القيم، والذهبي، وابن كثير، وابن عبدالهادي، وغيرهم من أقرانهم، وممن تأثر بعدهم بالاتجاه التجديدي السلفي، الذي بعثه ابن تيمية.

بيد أن الأثر الأكبر لهذا الإمام ومدرسته في القرن الثاني عشر وما بعده إلى يومنا هذا قد تجلى بوضوح في الدعوة الإصلاحية التي بعثها الإمام المجدد المجاهد : محمد بن عبدالوهاب (ت١٢٠٦هـ رحمه الله)، الذي وقف حياته ودعوته على إحياء الفكر السلفي، الذي

كان ولا يزال يعبر بحق عن المعتقد الذي كان عليه النبي – صلى الله عليه وسلم – وأصحابه، وكما وقف الإمامان أحمد بن حنبل وأحمد بن تيمية موقفي صدق في نصر السنة ومحاربة البدعة، حمل هذا الإمام وأتباعه هذه الراية، ولم يألوا جهدا في رفعها والذب عنها، وتحملوا في سبيل ذلك تضحيات عظيمة، تُوّجت بتدمير "الدرعية" مهد الدعوة وقاعدتها، وقتل أميرها عبدالله بن سعود وبعض علمائها، على يد الأتراك سنة ١٢٣٣هـ.

وقد كان للجانب العلمي من دعوة هذا الإمام أثره الأكبر في نجاحها؛ فقد بناها على أساس علمي متين من الاعتماد على نصوص الكتاب والسنة، ونبذ التعصب والتقليد، ومقارعة أهل الباطل بالحجج الواضحة، النقلية والعقلية، وسلوك سبيل أهل التحقيق في الأصول والفروع .

والذي ينظر في مصنفات الإمام المجدد ورسائله، ومصنفات تلاميذه وأتباعه، ورسائلهم وفتاويهم، يعلم بحق ما أيد الله به هذه الدعوة المباركة من العلماء المحققين، وما فتح الله عليهم من سعة الاطلاع، وسلامة المنهج، ومتانة المادة، والسلامة من تكلف أهل البدع، وتحامل أهل الجمود والتعصب .

وقد كان واسطةَ العقد في مصنفات هذه الدعوة المباركة "كتاب التوحيد"، الذي ألفه الإمام المجدد؛ فهو أمثل ما يعبر عن منهاج هذه الدعوة العلمي، وطريقة علمائها في الاستدلال والتلقي لمسائل الاعتقاد .

ولئن كان لانتشار كتاب شرعي وكثرة الانتفاع به من دلالة على صلاح نية مؤلفه فتلك عاجل بشرى الشيخ محمد بن عبدالوهاب؛ فقد لقي كتاب التوحيد الذي ألفه، وجعل مسائله مدار دعوته، قبولا منقطع النظير في الجزيرة العربية خاصة، وبلاد المسلمين عامة، ولا عجب؛ فقد جعل قوامه نصوص الوحيين، وما دلت عليه من مسائل وأحكام، في أصول العقائد وفروعها، وجرده من غير ذلك إلا ما ندر، من كلام المحققين من أئمة

السلف، وصانه من حشو المتكلفين، وجمود المقلدين، وجهالة المتعصبين، وإحداث المبتدعين، ودبجه بتبويبات محررة، تبين الدلالة المشتركة لنصوص كل باب على ما قصده المؤلف من أصول الاعتقاد، وذيل أبوابه بمسائل مفصّلة لمحتوى تلك النصوص .

وقد كان طلاب العلم الوافدون على الدرعية يدرسون على الشيخ -رحمه الله- هذا الكتاب، وربما شاركه في شرحه كبار تلاميذه في حياته، ولعل هذا يفسر تأخر ظهور شروح له إلى ما بعد ٢٧ عاما من وفاة مؤلفه؛ إذ لا يعرف له شرح قبل "تيسير العزيز الحميد" الذي قتل مؤلفه سليمان بن عبدالله سنة ١٢٣٣هـ ولما يتمه، إلا ما ذكره المؤرخ ابن بشر أن لعلي بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب (قتله الترك سنة ١٢٣٤هـ) شرحا على كتاب التوحيد، إلا أنه مفقود [١].

ثم تتابع العلماء على شرح هذا المتن المبارك، ما بين مقتصد ومتوسط ومسهب، وإليك فيما يلي التنويه بما وقفت عليه من هذه الشروح مرتبة ترتيبا زمنيا قدر الإمكان :

١- "تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد"، للشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب (١٢٠٠- ١٢٣٣هـ)، وهو أول الشروح كما سبق، وأوسعها وأغزرها مادة بعد "فتح الحميد"، وعليه اعتمد الشراح بعده إلا ما ندر، وهو حري بذلك؛ فنَفَس التحقيق فيه ظاهر، وقد تميز بالدقة والموضوعية، وإشباع المسائل بحثا واستدلالا، وتتبعِ شبهات الخصوم ونقضها بالحجج الواضحة، كما سلم من الاستطرادات المتكلفة وما ليس لموضوع الكتاب به صلة على غزارة مادته، فلا يكاد يخرج عما قصد إليه من تحرير مسائل توحيد العبادة، وتقرير عقيدة التوحيد الخالص، وهذه أبرز المزايا التي فاق بها "فتحَ الحميد"، وأخرى حسنة جميلة، وهي أن مؤلفه صفى موارده، فلا يورد في شرحه إلا عن المحققين الثقات الأثبات، من أئمة السنة وأتباع السلف، وأعرض

---

[١] انظر "عنوان المجد" : ١ / ١٨٨ .

تماما – فيما يتعلق بالاعتقاد- عمن تلوّث بالمناهج البدعية، من المتكلمين والمتصوفة، فزكى بذلك شرحه، وصار لمن بعده منهلا صافيا.

٢- "تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد"، للشيخ عبدالهادي بن محمد بن عبدالهادي، البكري، العجيلي (١١٦٢-١٢٦٢هـ)، من علماء عسير، وهو شرح متوسط، اعتمد فيه الشارح – كما يقول محقق الكتاب – على كتب الشافعية؛ حيث كان المذهب الشافعي يسود تلك الناحية، وقد أسهم هذا الشرح في نشر دعوة التوحيد في عسير وتهامة في وقت مبكر[1].

٣- "فتح الله الحميد المجيد في شرح كتاب التوحيد"، للشيخ حامد بن محمد بن حسن بن محسن، من علماء الشارقة في أول القرن الثالث عشر، وشرحه هذا طُبع قديما سنة ١٣١٧هـ في الهند، وهو أول شرح يطبع كاملا لكتاب التوحيد – كما ذكر محققه الشيخ بكر أبوزيد-، وقد نحى فيه صاحبه منحى الاختصار، فهو يقتصر على توضيح تراجم الأبواب، وتفسير الآيات، وشرح الأحاديث والآثار، ومع ذلك فهو شرح نفيس، سهل العبارة غالبا، دقيق المعاني، محرر المدارك[2].

٤- "فتح الحميد في شرح التوحيد"، للشيخ عثمان بن منصور(؟-١٢٨٢هـ)، فرغ من أول نُسَخِه سنة ١٢٥٢هـ، وهو أوسع الشروح على الإطلاق، وأغزرها مادة، وسيأتي الكلام عليه مفصلا، وقد صرح مؤلفه في أوله أنه لم يقف على "تيسير العزيز الحميد" .

٥- "إبطال التنديد باختصار شرح التوحيد"، للشيخ حمد بن علي بن عتيق(١٢٢٧-١٣٠١هـ)، فرغ منه عام ١٢٥٥هـ .

---

[1] انظر تقديم المحقق للكتاب : ١ / ٧٢ .

[2] انظر مقدمة التحقيق : ص ٧ .

٦- "فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد"، للشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب (١١٩٣-١٢٨٥هـ)، أشهر الشروح على الإطلاق، وأوسعها انتشارا وتداولا بين العلماء وطلابهم، ولا عجب؛ فصاحبه يعد بين أئمة الدعوة "المجدد الثاني" بعد جده،[1] وقد صرح في أول شرحه بأنه تهذيب وتقريب وتكميل لتيسير العزيز الحميد، وربما أضاف إليه بعض الفوائد، وقد طبع طبعة ناقصة سنة ١٣١١هـ، ثم طبع بعد ذلك كاملا .

٧- "قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين"، للشيخ عبدالرحمن بن حسن أيضا، وهي حاشية على كتاب التوحيد مختصرة من "تيسير العزيز الحميد" و "فتح المجيد" .

٨- "الدر النضيد"، لأحمد بن حسن النجدي، طبع سنة ١٣١١هـ في "دهلي"، ذكره صاحب "مغني المريد"، ولم أقف عليه .

٩- "حاشية على كتاب التوحيد"، لإسحاق بن محمد بن عتيق(ت١٣٤٣هـ)، ولا تزال مخطوطة كما في "مغني المريد" .

وبعد، فهذه حسب اطلاعي شروح كتاب التوحيد في القرن الثالث عشر، وقد انبعثت همم العلماء بعد ذلك لشرح هذا المتن المبارك، تبعا لحاجة الدارسين، ومواكبة لتطور الحياة الفكرية والعلمية، فظهرت شروح كثيرة لم تخرج في مادتها غالبا عن الشروح السابقة، إلا أنها تفننت في أساليب العرض، وقصد أصحابها تقريب مسائل التوحيد للطلاب، والتعرض أثناء الشرح لما استجد من المسائل والإشكالات، جراء انفتاح المعلومات واتصال الثقافات، والتزام المجتمع بالتعليم العام، فجاءت الصبغة العامة للشروح المتأخرة : الاختصار، والتبسيط، وتفصيل المعلومات على النحو المتبع في المقررات الدراسية . وكثير

[1] انظر تعليق الدكتور العثيمين على "السحب الوابلة" : ٢ / ٤٨٦ .

من هذه الشروح هي حقا نتيجة لاشتغال مؤلفها بتدريس كتاب التوحيد، وفيما يلي التنويه بما هو مطبوع متداول من شروح كتاب التوحيد المتأخرة :

١٠- "القول السديد في مقاصد التوحيد"، للشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي(ت١٣٧٦هـ)، وهو تعليق مختصر، غاية في النفاسة، لم يلتزم فيه بالشرح اللفظي للنصوص، بل جرده لتوضيح قضايا الكتاب ومقاصده، والعلاقة بين أبوابه، وأخلاه من النصوص والنقول سوى ما في المتن، فجاء في غاية الإيجاز واللطافة، مع عظم الفائدة .

١١- "الدر النضيد على أبواب التوحيد"، للشيخ سليمان بن عبدالرحمن الحمدان، مجلد في ٣٥٠ صفحة، طبع سنة ١٣٩٦هـ، لخص فيه شروح أحفاد المصنف، واعتنى بالمسائل المذيلة على كل باب .

١٢- "حاشية كتاب التوحيد"، للشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم — جامع فتاوى ابن تيمية-(ت١٣٩٢هـ)، وهي حاشية مختصرة، انتخبها من "تيسير العزيز الحميد" و "فتح المجيد" وغيرهما من الشروح السابقة، وتوخى فيه ما استفاده من مشايخه .

١٣- "الدر النضيد على كتاب التوحيد"، لسعيد الجندول، حرص فيه المؤلف على تقديمه للقارئ بطريقة مبتكرة وأسلوب جديد يختلف عن الشروح السابقة؛ لتكون الفائدة منه في هذا العصر أعم وأشمل،فهو يبدأ شرح كل باب ببيان هدفه، ثم يتناول نصوصه بشرح إجمالي، مجليا عن وجه دلالتها على المسائل، معللا ما تضمنت من أحكام، رابطا بينها وبين واقع المسلمين .

١٤- "الجديد في شرح كتاب التوحيد"، للشيخ محمد بن عبدالعزيز السليمان القرعاوي، راعى في شرحه ظروف أهل العصر، وانصراف هممهم عن العلوم

الشرعية، فاتبع فيه طريقة المقررات الدراسية، فهو يورد النص، ثم يشرح الكلمات الغريبة، ثم يورد المعنى الإجمالي للنص، ثم يستخرج الفوائد، ثم يذكر مناسبة النص للباب خصوصا، وللتوحيد عموما .

١٥- "إفادة المستفيد بشرح كتاب التوحيد"، للشيخ عبدالرحمن بن حمد الجطيلي، اعتمد فيه على التيسير وفتح المجيد، وتفسير ابن كثير وكتب ابن تيمية وابن القيم وشرح الطحاوية وغيرها، وهو شرح متوسط، اعتنى فيه الشارح ببيان مناسبة الأبواب لموضوع التوحيد، ثم بيان مفردات النصوص، ثم يشرح جملة النصوص شرحا إجماليا، ثم يعرض لفوائدها . وقد قدم لهذا الشرح الشيخ عبدالله بن حميد – رحمه الله –، ونشرته دار اللواء .

١٦- "التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد"، للشيخ عبدالله بن محمد الدويش(١٣٧٣-١٤٠٨هـ)، جرده لشرح المسائل المذكورة آخر كل باب بإيجاز؛ حيث لم يتعرض لها الشراح السابقون إلا نادرا .

ويظهر لي أنهم لم يتعرضوا لها لأنها إنما تلخص دلالات نصوص الباب، ومن يشرح هذه النصوص فلا بد أن يبين دلالاتها، فالشراح يرون في شرح النصوص شرحا للمسائل الواردة بعدها .

١٧- "الجامع الفريد"، للشيخ عبدالله الجارالله .

١٨- "التعليق المفيد"، للشيخ عبدالعزيز بن باز – رحمه الله – .

١٩- "فضل الغني الحميد، تعليقات مهمة على كتاب التوحيد"، لياسر برهامي، غلاف في ١٨٠ صفحة تقريبا، حاول مؤلفه أن يتوسع في بعض المواطن التي لم تستوفها الشروح السابقة، كالتوسل، والولاء والبراء، والحكم بما أنزل الله . وقد جمعه من "فتح المجيد"، و"القول السديد"، وكتب ابن تيمية وابن القيم .

٢٠- "القول المفيد على كتاب التوحيد"، للشيخ محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله–، مجموع من شرح الشيخ الذي ألقاه على تلاميذه في الجامع الكبير بعنيزة، وهو شرح موسع، مليء بالتحقيقات النفيسة، والفوائد البديعة، كما هي عادة الشيخ في مصنفاته ودروسه وفتاويه .

٢١- "مغني المريد الجامع لشروح كتاب التوحيد"، لعبد المنعم إبراهيم، قصد استيعاب ما تضمنته كافة الشروح[1]، وأضاف عليها، فجاء في ثماني مجلدات! .

٢٢- "إفادة المستفيد"، للشيخ صالح الفوزان ، في مجلدين، نشرته مؤسسة الرسالة.

وبعد، فهذه شروح كتاب التوحيد حسب اطلاعي، ولست أشك في وجود شروح كثيرة مخطوطة، قديمة وحديثة، تنتظر دورها لترى النور، فالكتاب كان ولا يزال الشغل الشاغل لدعاة التوحيد، وقد رأوا من بركته وآثاره العلمية والعملية ما جعلهم يلزمون نشره وشرحه وتدريسه، وطرح قضاياه على الخاصة والعامة، فليهن مؤلفه هذا القبول .

وأرى لمن يزمع شرحه في ما نستقبل من الزمان الاقتصار على حل الإشكالات النقلية والعقلية الموردة على قضاياه قديما وحديثا، والإحجام عن مجرد نقل ما سطره السابقون.

(١) سوى "فتح الحميد"؛ فقد قال عنه : (ملأه بالدواهي والطوام)، تبعا لما في "الدرر السنية"، وسيأتي التعقيب على هذا . و"مغني المريد" هذا لو سماه مؤلفه "مغني المريد عن شروح التوحيد" لكان أوفق لمضمونه، وربما المقصود منه، ولا يخفى ما فيه من الإجحاف بحق بقية الشروح، فإنه يذكر الموضع من المتن، ثم يسرد ما قاله الشراح عنده، ثم يضيف عليه نقولا أخرى، وهكذا، وربما لو ضم إليها "فتح الحميد" لتجاوز العشر مجلدات .

الفصل الأول : عصر المؤلف

جرت عادة الباحثين على التمهيد لدراسة علم ما بالتعريف بأحوال عصره؛ لما لها من الأثر في شخصيته بحسب الطبيعة البشرية، ولتعلقها بتقويم شخصيته، وتفسير علاقاته ومواقفه من الأحداث والتيارات الفكرية المختلفة، ولئن كان هذا فضلة في حق بعض الشخصيات، فإنه في مثل شخصية ابن منصور في غاية الأهمية؛ لما احتف بها من غموض وتناقض واضطراب .

وفيما يلي التنويه بأبرز ملامح الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية في موطن المؤلف : "نجد"، وما حوله، خلال القرن الثالث عشر الهجري الذي عاشه المؤلف من أوائله إلى عام ١٢٨٢هـ منه .

أولا : الحالة السياسية

لم تكد دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب تشتد ويصلب عودها حتى أخذت في الانتشار في أرجاء الجزيرة، بل وما جاورها، وتكاد تكون هذه بداية التاريخ الحقيقي لهذه البقعة من الأرض، إذ لفتت هذه الدعوة بقوتها السياسية والفكرية أنظار العالم، وأقلق انتشار الدعوة العثمانيين خاصة، وبلغ انزعاجهم مداه حين بسطت الدعوة نفوذها على كافة أرجاء الجزيرة تقريبا، بما في ذلك الحرمين، فصار العثمانيون يعدون العدة لتحجيمها، أو استئصالها إن تطلب الأمر وأمكن ذلك .

لقد استهل القرن الثالث عشر والأمير عبدالعزيز بن محمد بن سعود الذي خلف أباه في الإمارة سنة ١١٧٩هـ مجتهد في نشر الدعوة في أرجاء نجد، وضم ما أمكنه من أرجاء الجزيرة تحت راية التوحيد، يسانده في ذلك ويوجهه إمام الدعوة، الذي كان له الأثر الأكبر في تربيته ونشأته وتعليمه، وكأنما أعده لهذه المهمة الجليلة، التي قضى نحبه في سبيلها

سنة ١٢١٨هـ قتيلا وهو ساجد في صلاة العصر على يد رافضي اغتاله انتقاما لمشاهد الشرك التي أزيلت من كربلاء على يد أتباع الدعوة [١].

وتحدثنا المصادر التاريخية التي اعتنت بهذه الفترة من تاريخ الجزيرة مثل تاريخ ابن غنام، و "عنوان المجد في تاريخ نجد" لتلميذ ابن منصور عثمان بن بشر، و "الأخبار النجدية" لمحمد بن عمر الفاخري، و " عقد الدرر " لابن عيسى، وغيرها مما جمع حوادث تلك الفترة، تحدثنا بأهم الوقائع التي ترسم الملامح السياسية لذلك القرن، الذي شهد في أوله وفاة الإمام المجدد - رحمه الله - سنة ١٢٠٦هـ .

ومن أبرز الأحداث في هذا القرن دخول أتباع الدعوة "كربلاء" سنة ١٢١٦هـ، وإزالتهم ما فيها من مظاهر الشرك، مما أدى إلى اغتيال الإمام عبدالعزيز سنة ١٢١٨هـ كما سبقت الإشارة، وتولى الإمامة بعده ابنه سعود الذي بلغت جيوشه العراق سنة ١٢٢٠هـ، ومرة أخرى سنة ١٢٢٣هـ، واليمن وعمان سنة ١٢٢٤هـ، والشام سنة ١٢٢٥هـ، وكان يحج في كل سنة، ويكسو الكعبة، ويزيل المنكرات ومظاهر الابتداع، ويظهر السنة، حتى وفاته سنة ١٢٢٩هـ.

وفي سنة ١٢٢٦هـ بدأ محمد علي يسير جيوشه إلى الحجاز، وتتابعت الأقاليم في السقوط في يد الجيوش المصرية، إلى أن وجه محمد علي ابنه إبراهيم باشا إلى نجد ليستولي على "الدرعية"، مهد الدعوة الإصلاحية وقاعدتها، سنة ١٢٣٣هـ،، ويرسل على إثر ذلك أمير الدرعية عبدالله بن سعود ليقتل في "إسطنبول" عاصمة الخلافة سنة ١٢٣٤هـ [٢]، وذلك بعد حصار دام ستة أشهر، أظهر أتباع الدعوة فيها بسالة عظيمة ، وبطولة باهرة.

---

[١] انظر عنوان المجد ١/٢٦٤-٢٦٦

[٢] انظر تاريخ الجبرتي ٣/٦٠٠

بزوال الإمارة التي كانت تساند الدعوة انحسر تأثيرها، إلا أن الفترة لم تطل حتى قدم تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود ليعيد الأمر إلى سالف عهده من مساندة الدعوة والاضطلاع بمهمة نشرها، واتخذ من "الرياض" قاعدة له سنة ١٢٤٠هـ، وهذه هي الفترة التي برز فيها ابن منصور قاضيا وعالما ومصنفا وأديبا .

ومن أبرز حوادث هذه الفترة مقتل الأمير تركي غيلة على يد مشاري بن عبدالرحمن من أبناء عمومته سنة ١٢٤٩هـ، وقد رثاه ابن منصور بقصيدة أظهر فيها ولاءه للدعوة وأتباعها[١]، أولها :

أبرق بدا من جانب الشرق يكشفُ ... يذكّر ألّافا وللدمع ينشفُ

ومنها :

ترى لابن عبدالله تركيٍّ صولةً ... تورّثها من والد الخير تُعرفُ

وعمٌّ وجدٌّ قوّما الدين بيننا ... محمدُ مع عبدِ العزيز المخلّفُ

أئمةُ صدقٍ يقتفون نبيهم ... عليه سلام الله غضٌّ مضعفُ

ومنها :

يوالون شيخا للمشايخ قدوةٌ ... إمامٌ لهم من شِرعة الدين يغرفُ

محمدُ نجمُ الدين والعلَم الذي ... به يقتدي في حِندس الجهل مُسدفُ[٢]

له أنجمٌ زهرٌ تغالى تراثه ... من الشرعة الغراء لا تتكلفُ

أولئك أصحاب النبي وحزبُه ... يوالون ربا لمن والاه يلطفُ

أبو حسنٍ[٣] هو الشيخ فينا وإنه ... لبحر خضم زاخر يتقصفُ

ومنها :

---

[١] ذكرها بتمامها ابن بشر في "عنوان المجد": ٢/ ١١٨-١٢١.

[٢] مسدف = مظلم .

[٣] كنية الشيخ عبدالرحمن بن حسن .

هم أصدقاء القرب والود إنهم على كل حال للشريعة موقفُ

ومنها :

وقد كان قبل اليوم آباؤهم لنا رؤوسا على دين النبي تَصَرّفُ

وما لبث أن تولى فيصل بن تركي بعد مقتل أبيه ، وفي عهده تسنم ابن منصور منصب القضاء في جميع ناحية "سدير" بعد أن كان قاضيا لأبيه على "جلاجل" .[1]

وقد استمرت ولاية فيصل لحين وفاته سنة ١٢٨٢هـ، تخللها انقطاع مابين سنتي ١٢٥٤ ـ ١٢٥٩هـ، إثر تسليم نفسه للمصريين حقنا لدماء المسلمين، إلا أن الله – تعالى – نجاه منهم فاستعاد ولايته ، التي غلب عليها طابع توطيد الأمن والاستقرار، وإخضاع القبائل والأقاليم، وكانت الإمامة الدينية في عصره للشيخ عبدالرحمن بن حسن – صاحب "فتح المجيد" – ثم لابنه عبداللطيف، لا ينافسهما فيها أحد .

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن الصراعات العسكرية التي كانت تخوضها الدعوة إنما كانت تحت راية الجهاد والتوحيد، ضد المعاندين المشركين، والكفار المرتدين، ممن أبوا الدخول في دعوة التوحيد، أو دخلوا فيها ثم انقلبوا عليها، كما هو ظاهر من أدنى تأمل في تاريخي الدعوة :"روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات **ذوي الإسلام**"، للعلامة المؤرخ حسين بن غنام، تلميذ الإمام المجدد، و "عنوان المجد في تاريخ نجد" لابن بشر، فمن عبارات ابن غنام [2]:

- غزا المسلمون "ثرمدا"...فدمر المسلمون المزارع وانقلبوا راجعين .

---

[1] انظر "عنوان المجد" : ١/٤٦٦ ، ٢ / ١٣٢ .

[2] انظر تاريخ ابن غنام : ١ / ٨٩ – ١٠٥ ، تحرير ناصر الدين الأسد .

- ..وأخذ المسلمون أغنامهم – لما تزايد شر عثمان بن معمر على أهل التوحيد...، فلما تحقق أهل الإسلام ذلك، تعاهد على قتله نفر..، فلما انقضت صلاة الجمعة قتلوه في مصلاه بالمسجد، في رجب سنة ١١٦٣هـ .
- وفي شوال من هذه السنة (١١٦٥ هـ) ارتد أهل "حريملا"..
- وفي أواخر هذه السنة (١١٦٦هـ) ارتد أهل منفوحة، ونبذوا عهد المسلمين .
- وصارت البلدة (حريملا) فيئا من الله، ودورها ونخيلها غنيمة للمسلمين...،ثم أقبل عبد العزيز بالأموال والغنائم إلى الدرعية، فقسمها الشيخ محمد بن عبدالوهاب متبعا بذلك سنة رسول الله وما كان يصدر من السلف .
- وفي سنة ١١٦٩هـ رفع الله عن أهل "القويعية" الشرك، وهداهم إلى التوحيد،فوفدوا على الشيخ والأمير محمد في الدرعية، فبايعوا على الإسلام، والتزام السمع والطاعة، ولقد صدقوا في تلك البيعة ووفوا، فلم ينخلعوا منها، ولم ينقضوا عهدهم، وكان أول من اهتدى منهم على الشيخ والأمير : ناصر[١] بن جمّاز العَرِيفي، وسعود بن حمد .
- وخرب المسلمون زروع "منفوحة"، ثم غزوا "جلاجل"..وأخذوا بعض الأغنام .

ومن عبارات ابن بشر وهي ألين من عبارات ابن غنام :
- غزا المسلمون الخرج .
- سار عبدالعزيز بجنود المسلمين، وقصد آل حبيش من العجمان، وهم في صبحا المعروفة قرب سدير، فأغار عليهم وأخذ عليهم إبلا كثيرة، وقتل من الأعراب عدة رجال .[٢]

في ظل هذه الأحداث الدامية، التي لا بد للإنسان العادي فضلا عن العالم الأديب من التأثر بها، والتفاعل معها، نشأ ابن منصور، وقد كان أثرها فيه واضحا كما يبدو من كتاباته وما سُجل عنه، إلا أن هذا الأثر كان ذا لونين متباينين، ففي الوقت الذي نراه فيه يبكي

---

[١] الجد الرابع لراقم هذه الدراسة، توفي عام ١٢٠٤هـ تقريبا.

[٢] عنوان المجد : ١ / ١١٨ .

"الدرعية" وما جرى على أهلها من آل سعود وآل الشيخ من الإجلاء إلى مصر، ويستبشر بقدوم الأمير تركي بعد ذلك، فيقول ضمن مرثيته له :

فلما ذوى منهم غصون وابتلوا   بنقل عنيف بالعساكر يُكنفُ
أتاح لنا ربي الإلهُ بفضله   عن الفتنة السودا إماما يؤلّفُ
إمامَ الهدى تركي لله درُّه   على الدين قواما لمن يتعسفُ

ونراه يروي شواهد سيرهم لخواصه وتلاميذه ويشيد بها، كما جاء في بعض حديثه لتلميذه المؤرخ ابن بشر، حيث حدث عنه بقصتين شاهدا على عدل أمير الدرعية عبد العزيز بن محمد [1].

وذكر له عن رجل من أهل البصرة أن أولاد الشيخ محمد المجموعي - أحد مشايخ الإمام محمد بن عبد الوهاب الذين تأثروا بمنهجه - هم أحسن أهل بلدهم صلاحا ومعرفة بالتوحيد ، وأن ذلك - والله أعلم - ببركة اجتماع الشيخ بوالدهم [2].

إذا به على النقيض من ذلك : يضيق ذرعا بقتال أتباع الدعوة للبلدان والبوادي بحجة الدعوة إلى التوحيد، واستباحتهم دماء الناس وأموالهم بحجة عنادهم وشركهم وردقم، فيؤلف كتبا يتهمهم فيها تلميحا وتصريحا بأنهم على منهج الخوارج .

وسيتجلى لك - إن شاء الله - في هذه الدراسة سر هذا التناقض، وأن أحداث عصر المؤلف فرضت عليه من جهة إظهار الولاء والانتصار للدعوة السلفية ودولتها، إلى الحد الذي جعله يؤكد مرارا أن أصحابها هم أولى الناس بصفة الطائفة المنصورة، التي جاء الخبر عنها في الأحاديث الصحيحة ، كما صرح بذلك في أول شرحه لكتاب التوحيد، وذلك

---

[1] انظر عنوان المجد : ١/٢٦٨- ٢٧٠

[2] انظر عنوان المجد : ١/٣٦

ما حدا ابن حميد صاحب "السحب الوابلة" – وهو من المناوئين للدعوة الإصلاحية – إلى إغفال ذكر ابن منصور في كتابه، كما هي سنته في أئمة الدعوة وعلمائها .[١]

ومن جهة أخرى حملته على أن يسلك مسالك غاية في الالتواء في مواجهة الواقع الذي لايرضاه، وليس له حيلة فيه، فأدّته هذه الثنائية إلى سمة التردد والاضطراب التي عرفت عنه[٢].

وإن كان من المحتمل أن يكون هذا التناقض في موقفه من الدعوة صدى لاضطراب حقيقي كان يعيشه ابن منصور، جراء تكافؤ الأدلة المتقابلة في نظره، التي كان يسمعها من جلسائه من الممالئين والمناوئين، وعجزه عن الحسم فيها، كما هي عادة معلومة من أحوال بعض المشايخ.

ثانيا : الحالة الاجتماعية والدينية

تأثرت الجزيرة العربية تأثرا بينا بالدعوة الإصلاحية ، وتجلى ذلك في اصطباغ المجتمع عامة بصبغة التدين والتزام شعائر الإسلام وشرائعه – وهذا هو الوضع الطبيعي المستقيم للمجتمع المسلم – ، وانحسرت مظاهر الشرك والبدع والخرافات والعادات المخالفة للشرع عن الأقاليم التي حظيت بتأثير أكبر للدعوة ، وتقلصت فيما سوى ذلك .

كما كان للحوادث العنيفة التي عصفت بالمنطقة وخصوصا اجتياح الجيوش المصرية أثره في الإخلال بالأمن ، مما أتاح الفرصة للثارات القبلية والنعرات الجاهلية أن تظهر من جديد[٣]، بعد أن نعم الناس أول القرن إبان عهد الدعوة الأول باستقرار لم يشهدوا له مثيلا

---

[١] انظر تعليق الدكتور عبد الرحمن العثيمين على "السحب الوابلة" : ٢/٧٠٤-٧٠٨

[٢] ويبدو أن لهذا التوجه نصيبا من التأصيل العلمي لدى ابن منصور، فقد قرر في هذا الشرح من وجوب مداراة العالم للعوام شرعا وعقلا، والاحتراز منهم بالتقية، وأن ذلك ليس من المداهنة المذمومة في شيء. انظر ص ١٢٢/أ.

[٣] انظر تاريخ ابن بشر : ١/ ٤٣٩ ، ٤٤٠ .

منذ قرون ، وهو الذي ظل صاحبنا ابن منصور يروي شواهده لخواصه كما أشرنا سابقا ، إلا أن أثر تلك الحوادث كان محدودا على الحالة الدينية التي استمرت على صلابتها وحيويتها ؛ إذ كانت مبنية على حركة علمية ، ومنهجية تربوية ، وبناء فكري حافظ على وجوده حتى مع سقوط الإمارة التي كانت تساند الدعوة.

كذلك كانت المعيشة متفاوتة الأحوال بحسب الاستقرار والاضطراب السياسي ، وبحسب تيسر أسبابها ، التي تتمثل غالبا في توفر المياه واستمرار نزول المطر ؛ إذ كان الرعي والثروة الحيوانية السمة العامة لاقتصاد الناس في أواسط بلاد العرب ، وإن لم تعدم شيئا من الفلاحة والتجارة ، كما كان للأوبئة والأمراض فتكها في تلك المجتمعات ، لذا كان ذكر مواسم الخصب والجدب وتفاوت أسعار الأقوات وانتشار الأوبئة من أهم الحوادث التي يثبتها المؤرخون لهذه البقعة[1]، ومهما يكن من أمر ، فالسمة العامة للمعيشة في الجزيرة العربية القلة والقسوة والخشونة والشظف ، ولعل هذا ما أكسب بعض أهلها شيئا من الجفاء والشراسة وشدة البأس .

ثالثا :الحالة العلمية

اقتصرت المراكز العلمية في الجزيرة العربية قبل ظهور الدعوة التجديدية على الحرمين واليمن ، ولا يكاد يوجد في التراث العربي والإسلامي مشاركة لغيرها من نواحي الجزيرة الداخلية [2]، فكانت المنة عظيمة على أهلها بظهور هذه الدعوة ، التي جعلت من قلب نجد مركزا لترويج علوم الشريعة ذات المنهج السلفي لا للجزيرة فحسب ، بل لسائر الأقطار الإسلامية ، وبسبب هذه الدعوة صارت "الدرعية" ثم "الرياض" منارة علمية يقصدها طلاب العلم ، ويتواصل معها العلماء ، ويتخرج منها الفقهاء والدعاة والقضاة ، كما

---

[1] راجع مثلا تاريخ ابن بشر : ١/ ٢٨٤ ، ٢٩٨، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٦٦ ، ٤٥٩ ،٢/ ٥٩ ، ٧٩ ، ٨٣ .

[2] من طريف ما يذكر هنا قول الذهبي في كتابه "المشتبه في الرجال"ص ٦٣٢ : "ونجد أحد عشر موضعا .. وما أذكر شيخا نجديا " ، واستدرك عليه ابن حجر في "تبصير المنتبه" (٤/ ١٤٣٢) بقوله : " قلت : في السيرة ذكر الشيخ النجدي ، وهو إبليس " . ا.هـ. ولا يخفى أن هذا أقرب إلى التنويه بأهل نجد، منه إلى ذمهم؛ إذ لو علمت قريش أوفر منهم عقلا وأصوب رأيا وأمضى مشورة لجاء في صورته.

ظهرت آثار هذه الدعوة على أرجاء الجزيرة ، في حركات علمية نشطة ، تمثلت في ظهور بيوتات علمية مباركة ، وشخصيات دعوية لامعة ، كانوا بمثابة المعاهد التي تربي أجيالا على المفاهيم السلفية الصافية ، وكان لهم مصنفاتهم ورسائلهم وفتاواهم وآثارهم التي تشهد بما كانوا عليه من مستوى علمي رفيع ، ومكانة فكرية بارزة .

ففي قلب نجد خرّج إمام الدعوة نخبة من التلاميذ من أبنائه وأحفاده وغيرهم ، صاروا أئمة فتوى ، ومحققين ومصنفين تبوّأوا الذروة بين علماء الإسلام في عصرهم ، مثل عبدالله بن الإمام محمد بن عبدالوهاب ، و حمد بن ناصر بن معمر ، و عبدالعزيز الحصين ، وحسين بن غنام ،و عبدالرحمن بن حسن وسليمان بن عبد الله حفيدا الإمام ، و عبدالله بن عبد الرحمن أبا بطين ، وغيرهم كثير من العلماء الأعلام من طبقة تلاميذ الإمام ، و طبقة تلاميذ تلاميذه التي منها ابن منصور ، وتراجمهم مسطورة مشهورة في كتب التراجم .[١]

كما ظهرت في تهامة وعسير حركة علمية نشطة متأثرة بالدعوة الإصلاحية برز فيها آل الحفظي ، الذين منهم عبدالهادي البكري (١٢٦٢) أحد أوائل شراح كتاب التوحيد.[٢]

وقد كان لظهور هذا المحور العلمي في قلب الجزيرة وانتصاره بقوة للمنهج السلفي أثره في نشوب صراعات فكرية طاحنة حول مبادئ الدعوة ، مع المناوئين من متعصبة أهل البدع من الرافضة والصوفية وغيرهم ، تراها مسطرة فيما صنفه أئمة الدعوة من ردود .[٣]

---

[١] مثل "السحب الوابلة" لابن حميد مع استدراكات الدكتور عبدالرحمن العثيمين ، و "الأعلام" للزركلي ، و "علماء نجد" لابن بسام ، وغيرها .

[٢] انظر الدراسة التي قام بها حسن العواجي لتحقيق هذا الشرح "تحقيق التجريد" ٣٣/١ و ما بعدها .

[٣] وقد لخصها أبدع تلخيص الدكتور عبدالعزيز العبداللطيف في كتابه "دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، عرض و نقض" .

بل إن الردود ونقض الشبهات كان سمة عامة لمصنفات أئمة الدعوة ؛ لما وجهه خصومها من افتراءات وتلفيقات وشبهات بلغ فيها أصحابها حدا يبرر لدى المنصف مسحة العنف التي قد يلحظها في بعض مصنفات علماء الدعوة .

كما إن جو المواجهة العلمية بين الدعوة وخصومها ، وامتزاج ذلك بالمواجهات السياسية والعسكرية ، فرض مفاصلة حاسمة مع جميع الخصوم في عامة ألوان المودة والتواصل، على وجه ربما لم يسبق له مثيل في تاريخ الدعوة السلفية وصراعاتها الفكرية، مما جر إلى شمول هذه المفاصلة أحيانا من لا يصح تصنيفه ضمن خصوم الدعوة، ممن لم يراع مقتضى الحال، وظن أنه في هذه الفترة يسعه ما كان سائغا في فترات سابقة، من الإبقاء على بعض المودة مع بعض المخالفين ممن تربطه بهم علاقة تتلمذ أو صداقة أو نحوها ، وهو ما حدث مع ابن منصور كما سيأتي تفصيله .

الفصل الثاني : حياة المؤلف ومؤلفاته

نسبه

هو عثمان بن عبد العزيز بن منصور بن حمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حسين ، الحسيني ، من آل رحمة ، الناصري ، العمْري ، التميمي ، النجدي ، الحنبلي .

كذا هو من خط يده كما في آخر نسخته من "المسودة" في أصول الفقه لآل تيمية .[١]

و"آل رحمة" الذين منهم ابن منصور بطن كبير من النواصر ، الذين ينتهي نسبهم إلى الحبطات ، من بني الحارث بن عمرو بن تميم .[٢]

مولده

لم أقف على من صرح بتاريخ ولادته، ويترجح من النظر في موالد مشايخه وتلاميذه أنه ولد في مطلع القرن الثالث عشر، وربما في آخر الثاني عشر؛ فالشيخ عبد الرحمن بن حسن – وهو من أشهر شيوخه – ولد سنة ١١٩٣هـ ، والمؤرخ ابن بشر – وهو من أشهر تلاميذه – ولد سنة ١٢١٠هـ، فينبغي جريا على المعتاد في مثل هذا أن تكون ولادته تقريبا سنة ١٢٠٠هـ، تزيد قليلا، أو تنقص قليلا .[٣]

وكانت ولادته في "الفرعة" ، من بلدان "الوشم" ، من أقاليم نجد ، وهي مقر عشيرته "النواصر"، ومنها تفرقوا في نجد .[٤]

---

[١] انظر صورة عنها في مطبوعة "المسوّدة" ص ١١ .

[٢] علماء نجد : ٥/٨٩

[٣] وإلى هذا أشار الشيخ البسام ، وتجدر الإشارة إلى أن ابن منصور يروي في بعض أسانيده عن عيسى بن محمد بن عيسى الزبيري (ت ١٢٤٨)، قائلا : "صاحبنا" ، وهذا يوحي بأنه من أقرانه، إلا أني لم أعثر على تاريخ ولادته، فلينظر .

[٤] انظر السابق٥/٩٠

نشأته وتعليمه

لم أجد من تفاصيل نشأته ، إلا ما ذكره ابن بسام[١] من أنه قرأ على علماء "سدير" الذين من أشهرهم "آل عبدالجبار"، فيمكن أن يفهم من هذا أنه طلب العلم مبكرا، ولا بد أنه مهد لذلك بحفظ القرآن أو شيئ منه كما هو معتاد بين طلاب العلم .

غير أن من الجدير بالإشارة أن "سديرا" – الناحية التي نشأ بها – لم تخضع للدعوة إلا بعد عناد وطول جلاد[٢]، ولا شك أن صفاءها للدعوة بعد إخضاعها عسكريا قد تطلب مدة من الزمن، ولعل لهذا أثره في إعراض ابن منصور عن الدعوة أول الأمر، وانصرافه إلى الزبير والبصرة لطلب العلم، حيث يقيم بعض خصوم الدعوة، كما يأتي .[٣]

والذي يظهر جليا لقارئ كتب ابن منصور أنه محب للعلم، متفنن فيه، واسع الاطلاع، متصيد للفوائد، متتبع للشوارد، طويل النفس في دراسة المسائل واستيعاب النصوص، حريص على تنويع مصادره، مع اعتناء بالأدب وعلوم الآلة، وهذا ما لا يكاد يجتمع في مصنفات عالم نجدي، حتى إن حسد الحاسدين عاد همّا يقلق ابن منصور تلقاء كتبه، فلا يزال يردد فيها الاستعاذة منهم [٤].

وهذا يدل على عناية ابن منصور الذاتية المبكرة ببناء شخصيته العلمية، وثقافته العامة، وتنويع مشاربه، والسعي إلى الاستقلال في الرأي، ومحاولة التحلل من التزام الجو العلمي

---

[١] علماء نجد ٥/٩٠

[٢] انظر عنوان المجد١/ ٧٦-١٥١.

[٣] انظر ما نقله صاحب "مصباح الظلام" ص ٣٨٠، عن "كشف الغمة" ، من أن أتباع الدعوة أتوا إلى "المجمعة" في ناحية "سدير" فدخلوها ليلا قبل أن يتولوا عليهم، فأذّنوا في أحد مساجدهم؛ يطلبون قتل من جاء للصلاة، فجاءهم شيّاب من أهل الخير فقتلوهم في المسجد . وقد فند صاحب "مصباح الظلام" هذه الفرية بما يكفي ويشفي.

[٤] كما في فتح الحميد (٤ / أ) من الأصل، و (١٩٩ / ب) من النسخة م .

العام لنجد في ظل الدعوة، مما استتبع جعله تحت الجهر، والارتياب من حقيقة موقفه حتى قبل ظهور ما ظهر إثر وفاته .

كما أن هذا التوسع من ابن منصور في طلب العلوم، وذهابه مذاهب شتى في التحصيل، كان على حساب التحقيق والتحرير والتأصيل، كما يظهر جليا من مصنفاته، فكلها نقول إلا النادر، وما إن يختصر، أو يبحث ويقارن، إلا ويفتقد القارئ نفس التحقيق في الكلام.

أما ابن منصور في كتابه "كشف الغمة"، فإنه أبعد ما يكون عن منزلة المتقنين، فضلا عن المحققين، وهو أبعد عن ذلك إن كان من آخر مصنفاته؛ لما أبان فيه عن جهل فاضح، وعيّ واضح، فلعله أن يكون مسوّدة ألّفها في أوائل الطلب .

ويصدق عليه في هذا الكتاب وصف الشيخ عبداللطيف له بأنه من الغافلين عن المباحث العقدية[1].

شيوخه

تلقى ابن منصور العلم على كثير من المشايخ، منهم علماء سدير من آل عبد الجبار الذين تقدمت الإشارة إليهم ، ومنهم بعض كبار تلاميذ الإمام المجدد، وله مشايخ آخرون مكيون ومدنيون ويمنيون وغيرهم، وقد أورد بعضهم في أول شرحه هذا، عند ذكر أسانيده وإجازاته، وفيما يلي ذكر من وقفت عليه منهم :

١- عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ذكره في (٥ / ب) ضمن أسانيده قائلا : شيخنا الأوحد، والإمام المفرد .[2]

---

[1] انظر "مصباح الظلام" ص ٣٦ .

[2] وقد تأسف الشيخ عبدالرحمن على إجازته كما في الدرر السنية ٩ / ٢١٥ .

٢- محمد بن علي بن سلوم، ذكره في (٦ / أ) ضمن أحد أسانيده دون أدنى ثناء، ومع ذلك لم يسلم من نقد الشيخ عبدالرحمن بن حسن ذكره له في كتابه، كما في تقريضه لفتح الحميد، المثبت في ديباجته؛ إذ هو من خصوم الدعوة الألداء، وقد أقام المؤلف عنده في الزبير سنين عددا[1]، وأجازه ابن سلوم في شعبان ١٢٤١هـ، ومما جاء في إجازته له : (.. فإن الولد[2] الموفق الباذل جهده في طلب العلوم : الشيخ عثمان بن منصور، قد قرأ عليّ شرحي على منظومة الشيخ البرهاني إلى قسم التركات قراءة بحث وتحقيق، فقد أجزت الولد المذكور بما تجُوز لي وعني روايتُه من حديث وفقه وفرائض وحساب وعلم ميقات .. وغير ذلك ..إلخ) .[3]

٣- أحمد بن رشيد الحنبلي، ذكره في (٦ / أ) قائلا : شيخنا المبجل، والحبر المفضل.

٤- عثمان بن جمعة، ذكره في (٦ / أ) ، ولم أجد له ترجمة .

٥- عبد الله بن حمود الضرير الفقيه، ذكره في (٦ / أ) ، ولم أجد له ترجمة .

٦- إسماعيل بن محمد سعيد سفر اليمني، ثم المدني، ذكره في (٦ / ب) ، ولم أجد له ترجمة .

٧- عيسى بن محمد بن عيسى الزبيري (ت ١٢٤٨هجري)، ذكره في (٦ / ب) قائلا : صاحبنا .

٨- محمد الشعاب الأنصاري المدني، ذكره في (١٠ / ب)، ولم أعثر له على ترجمة .

٩- إبراهيم الضرير اليماني، ذكره في (١٠ / ب)، ولم أجد له ترجمة .

١٠- إبراهيم الفاسي المغربي، ذكره في (١١ / أ) ، ولم أجد له ترجمة .

١١- عبد العزيز الحصين، ذكره في (٥٦ / أ) ، من كبار تلاميذ الإمام محمد بن عبد الوهاب، وستأتي ترجمته في التحقيق .

---

[1] كما في الدرر السنية ٩ / ١٩٥ .

[2] في تعبيره بالولد إشعار بأن ابن منصور آنذاك دون الأربعين بكثير، ويؤيد هذا أن فترة طلبه العلم في الزبير كانت مبكرة، فلينظر في صحة تاريخ هذه الإجازة .

[3] نقلا عن "علماء نجد" للبسام ٥ / ٩١ .

١٢- عثمان بن سند ، من خصوم الدعوة، دارسه المؤلف في البصرة، ثم هجـــره ورد عليه ردا أليما بسبب طعنه على ابن تيمية وأهل نجد .[١]

١٣- إبراهيم بن ناصر بن جديد، من خصوم الدعوة، تتلمذ المؤلف عليه في الزبير .[٢]

تلاميذه

إن شخصية بهذه المترلة في العلم والقضاء من البداهة أن يكثر تلاميذها ومريدوها، ومـــع هذا لا نكاد نجد التصريح إلا بأسماء قلة منهم، ولست أشك في أن الدور الأكبر في هـــذا يعود لموقف ابن منصور من الدعوة، وما دار حوله من شبهات أول الأمر، ثم انكشـــاف حقيقة عداوته بعد وفاته . وإيثارُ السلامة يقتضي إغفال ذكر تلاميذه له ضمن شـيوخهم، ولعل ابن بشر المؤرخ شذ عن ذلك لكونه مؤرخا، بعيدا عن التدريس والفقه والقضـــاء، قوي الصلة بالأمراء ، وفيما يلي ذكر من وقفت عليه من تلاميذه:

١- المؤرخ عثمان بن عبدالله بن عثمان بن بشر الحرقوصي، من بني زيد، ولد عـــام ١٢١٠هـــ ، وتوفي عام ١٢٩٠هـــ، وهو صاحب التاريخ الشهير : "عنـــوان المجد في تاريخ نجد"، الذي احتفى فيه بشيخه ابن منصور، وذكر توليه القضـــاء في عدة مواضع، ونقل عنه بعض الأخبار، وأثبت له مرثية في الإمـــام تركـــي، وأثنى عليه الثناءَ العاطر .

٢- محمد بن حمد بن نصرالله بن فوزان بن نصرالله، حياته مابين ١٢١٠هـــ - آخر القرن الثالث عشر، تقريبا، اشتهر بخطه الجميل المضبوط، ونسخه للكتب، ويبدو أنه من أخص تلاميذ ابن منصور؛ فقد نسخ كتبه بيده .

٣- محمد بن حمد بن عمير بن عبدالله بن ناصر، النّاصري، الحنبلي، كاتب النسـخة **[م م]**، وهي المسودة الأولى، قال في آخرها : (وتم الفراغ مـــن تعليـــق هـــذا الشرح المبارك المسمى بفتح الحميد في شرح التوحيد **لشيخنا العلامة عثمان** بـــن عبدالعزيز بن منصور أيده الله ...) . ولم أعثر له على ترجمة .

---

[١] انظر الدرر السنية ٩ / ٢١٥ ، وفي "علماء نجد" (٥ / ٨٩) نقلٌ عن ابن منصور، فيه أنه سافر من البصرة عام ١٢٣٦ هجري .

[٢] انظر السابق .

٤- محمد بن فهيد الدوسري البدراني، اختص بالتلمذة على ابن منصور، فلازمه وقرأ عليه حتى أدرك .[١]

٥- علي القرشي الدوسري، زميل سابقه في التتلمذ على ابن منصور .[٢]

٦- علي بن سند، من المشارفة، ذكر ابن بسام أنه من تلامذة ابن منصور، ولم يزد على ذلك .[٣]

ثناء العلماء عليه

قال عنه تلميذه المؤرخ ابن بشر : الشيخ النبيل، والعالم العلامة الفقيه، الذي حوى فنون العلوم، وكشف إليها الستور، وتلألأ بمعاني بيانه الطروس والسطور .[٤]

ووصفه في خطّه على إحدى نسخ "فتح الحميد" بالشيخ ..الفاضل، والحبر المناضل..القاضي عثمان بن منصور [٥].

وقال ابن ضويان : كان فقيها، يكتب جيدا، وحصل كتبا كثيرة بالنسخ والشراء، وبعد موته حملت إلى الرياض، وبيعت بأغلى الأثمان [٦].

مؤلفاته

ألف ابن منصور مؤلفات عدة، اتخذت اتجاهين متناقضين، فبينما يصرح في بعضها بالثناء على الإمام محمد بن عبدالوهاب ودعوته، ويبرئه فيها من مذهب الخوارج، إذا به يعتبره في بعضها الآخر على مذهبهم، ويهاجم أتباعه تصريحا وتلميحا، ويدافع عن عباد القبور!،والعجيب أنه ألفها في أزمان متداخلة، بحيث لا يمكن اعتبارها تمثل مرحلتين

---

[١] انظر علماء نجد ٦ / ٣٥٥ .

[٢] المرجع نفسه .

[٣] المرجع نفسه: ٦ / ٥١٥ .

[٤] عنوان المجد ١ / ٤٦٦ .

[٥] انظر ورقة العنوان من النسخة [م م] ، ومكان النقط كلمة غير واضحة، كأنها " الهمام" أو "العالم" .

[٦] عن "علماء نجد" ٥ / ٩٦ .

متباينتين في حياته، وإليك فيما يلي ما وقفت عليه من كتبه باتجاهيها محاولا ترتيبها ترتيبا زمنيا :

١- **"الرد الدامغ على الزاعم أن شيخ الإسلام ابن تيمية زائغ"**، وهي منظومة رد فيها على ابن سند البصري لما هجم على ابن تيمية، وتضمنت دفاعا عن الإمام محمد بن عبدالوهاب، وقد قدم لها بمقدمة هجم فيها هجوما عنيفا على ابن سند، وسيأتي شواهد منها في الفصل التالي، ولعلها من أول ما ألف؛ إذ ألفها إثر اجتماعه بابن سند في البصرة، وسماعه منه نيلا من الإمام ابن تيمية وأهل نجد، ومعلوم أن إقامته بالعراق كانت في مقتبل عمره .

٢- **"منهج المعارج لأخبار الخوارج بالإشراف على الإسراف من دينهم المدرج"**، أو **"السيرة الخارجية المحتوية على كل غائلة وبلية"**، يعتبر - كما يقول الدكتور العثيمين - من أجمع الكتب المؤلفة في أخبارهم [١].

قال ابن منصور في مقدمة هذا الكتاب : (..إنه قد عن للخاطر الحاضر أن أذكر أخبار الخوارج الذين خرجوا بالسيف على صالح الأمة، فقاتلوا به سائر المسلمين والأئمة، فسطوا على الناس بالسيف،ونسبوهم بما فيهم إلى الكفر والحيف،تأولوا فيهم آيات قد أنزلت في الكفار، وحكموا عليهم بالخلود في النار،فبدؤوا بالصحابة، وثنوا بمن بعدهم من أهل البصائر والإصابة،ففتنوا الناس بالعبادة والاجتهاد، وركبوا دينهم على مجانبة الحق والإلحاد، وذلك لتحكيم عقولهم، وفساد أصولهم، فضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وضجت[٢] من سفكهم الدماء السماوات والأرض، فتبع من خلف منهم من سلف، حتى جانبوا بذلك سيرة صالح السلف، باستعمالهم للمسلمين الغلو والصلف، إلى أن جعلوا الدين القويم بينهم مزدلف، وقالوا على الله غير الحق، وزعموا أن كلا منهم بما زعم محق، فصاروا

---

[١] السابق ٣ / ٧٠٨ .

[٢] في الأصل : حضت، ولا محل لها .

بذلك عن الدين ناكبون[١] ، فهم لله ورسوله محاربون، ومع ذلك يزعمون أنهم محسنون، ألا إنهم هم الفاسقون، ولكن لا يشعرون، ويقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، **فهم يقاتلون أهل شعائر الإسلام، الذين نصبوا له الرايات والأعلام، يدعون بداعي الفلاح على رؤوس المنار،ويسعون إلى ما يقربهم من دار القرار، ينصبون القضاة في أمصارهم، ويعمرون المدارس في أقطارهم، ومع ذلك فهم يجعلون بلادهم بلاد كفر وحرب**، فيوقعون بهم القتل بالوخز والضرب، ومن أقام منهم في بلاده فهو عندهم الشقي الكافر، ومن رحل منها إليهم فهو المؤمن المهاجر؛ إذ من قواعد دينهم وتسويل شياطينهم أن من ساعدهم على قولهم فهو المؤمن القوي، أو خالفهم فهو الكافر الشقي، فهم يقتلون أهل الإسلام والإيمان، ويدعون أهل الكفر والعدوان، حتى غشيت الفتن الكبرى لقلوبهم، فلا هم يتوبون من جرمهم وذنوبهم، فلذلك عميت عن الحق بصائرهم وأبصارهم، وقرب من الباطل خوضهم ومزارهم، فاختلفت في ذلك أهواؤهم، وتولت عن الحق إلى الباطل آراؤهم ودلائلهم، فما خطر بخواطرهم كان عندهم كالحق، وحرمة عبّاد المسلمين لدى عبّادهم كالبق، يتلعّبون بالمسلمين تلعّب الصبيان بالكرة، وما شابه من زيهم زيهم فهو عندهم محرم أو مكتره، يتمنون على الله الأماني، ولا يرون قاتل المسلمين بقتلهم جاني، ويؤولون القرآن على غير تأويل المؤمنين، فيجعلون بذلك المسلمين كالمجرمين، فقد ضجت[٢]من فعلهم دماء المسلمين وأموالهم، وضاقت بهم فروجهم وأحوالهم، لا يرجعون في ذلك إلى قول صحيح في الأمة، ولا ينتحلون في اجتهادهم إماما من الأئمة، معولهم في قولهم على عقولهم في القرآن، إذ ليس عندهم في تأويلهم من دليل عن السلف ولا برهان، فهم لا يعرجون في ذلك إلى قول صائب، أو يؤثر عن تابعي أو صاحب، قد جلت مصيبتهم على أهل الإسلام، وابتهج بفعلهم عباد الصليب والعجل والأصنام، فلا خرقهم يخاط، ولا كفهم عن فعلهم يناط، فلذلك استعنت الله على شرح سيرهم بتأليفها وجمعها، وبيان صواعق وقعهم بالمسلمين ورفعها...) إلى أن يقول : (جعلته تنبيها لمن تأمله من مقيم ودارج، وتحذيرا عن مذهب الغلاة الخوارج، فهو تعريف لمن عقل لدينهم المارق

---

[١] كذا .

[٢] في الأصل : حضت، ولا تستقيم هنا .

المارج، وسترى ما وصفته لك من مذاهبهم في هذا الكتاب مسطورا، وإن كان كل من وافقهم يرى أنه على ذلك من دينهم مفطورا ..) إلخ .

وفي آخره يقول: (كنت سودت بعضه بالبصرة المحروسة سنة الأربعين بعد المائتين والألف، ثم عنّ لي بطلب بعض الإخوان كما مر أن أبيّضه في سنة خمس وخمسين ومائتين وألف من الهجرة) .

فالكتاب بهذا سُوّد قبل "فتح الحميد"، وبُيّض بعده، وبهذا يُستبعد كونه يمثل مرحلة انتقالية بين تأييد الدعوة ومناوأتها، خصوصا أن النسخة الأخيرة لفتح الحميد بخط تلميذه ابن نصرالله مؤرخة في سنة ١٢٥٧هـ.

وقد اعتبر الشيخ عبدالرحمن بن حسن هذا الكتاب سهما من سهام ابن منصور الموجهة ضدّ الدعوة، وأنه إنما عنى أتباعها به؛ إذ ليس في نجد أحد من الخوارج فيستدعي الكتابة عنهم، بل إن سائر الأمصار لم يبق فيها من يقول بقولهم إلا الإباضية[١] في عمان، أقصى الجزيرة العربية، مع أن الواقع في الأمة أعظم من ضلالة الخوارج؛ فقد وقع فيها عبادة الأوثان وتزيين عبادتها، وإنكار التوحيد، فما بال ابن منصور ينصرف عن تسخير قلمه وعلمه لمحاربة هذا الشرك الصريح إلى الكتابة عن الخوارج .[٢]

ولا يملك القارئ لكتاب ابن منصور عن الخوارج إلا أن يؤيد موقف الشيخ عبدالرحمن بن حسن، بل يكاد يجزم بكون كتابه هذا يمثل مرحلة متوسطة في انقلابه على الدعوة، بين "فتح الحميد" و"الرد الدامغ"، وبين " كشف الغمة" ومدحه لابن جرجيس، لولا تواريخ التأليف كما سبق .

[١] من فرق الخوارج، ينسبون إلى عبدالله بن إباض التميمي، انظر عنهم : "مقالات الإسلاميين" للأشعري : ١ / ١٨٣ .

[٢] انظر الدرر السنية ٩ / ٢٣٠ ، رسالة من الشيخ عبد الرحمن بن حسن إلى ابن منصور .

فمما جاء في "منهج المعارج"، قوله بعد إيراد الأحاديث الدالة على أن الله -تعالى- حرم على النار من قال "لا إله إلا الله" : (إذا علمت ذلك فإن الخوارج لا يسلمون في هذا، ويقيدون الأشياء بأهوائهم التي ركبوها لتكفير الأمة، ويقولون : إن كان يقولها فهو ينقضها كل حين، فيقال أولا : إذا أقررتم بأن الشهادتين عاصمة له، وأن الأمة تقولهما وتقر بهما وتعتقدهما حقا، وأنهما مبنى دين الإسلام، وأصل الإيمان، فيلزمكم أنكم لا تخرجون صاحبهما إلا بما يفعله أو يقوله مما يضادهما، **وهو الجحود لهما**، وأما كونه يفعل ما قد يضادهما متأولا أو جهالة وهو لا يعلم أن ذلك ينقضهما عليه، بل يفر من ذلك لو علمه غاية الفرار، فإن العلماء قد صرحوا أنه لا يكفر بذلك، ولهذا **لو طالبته بإنكار شهادة ألا لا إله إلا الله، أو بإنكار أن محمدا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لنفر من ذلك غاية النفور، بل لأحب أن يقتل ولا ينكرهما**، فإذا علمت ذلك، وأنه ينفر منه غاية النفور، بل قد يختار القتل عليه، علمت الفرق بينه وبين الذين بعث إليهم النبي – صلى الله عليه وسلم – من مشركي العرب وكفارهم؛ فإنهم لما طلب منهم النبي – صلى الله عليه وسلم – بأن يقولوا "لا إله إلا الله" صفقوا بأيديهم، وقالوا :{ أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب }،{ ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق }، **فيا لله العجب!**، كيف يجعل من أقر بالشهادتين وشهد بهما، ونفر من إنكارهما غاية النفور، مثل من أنكرهما غاية الإنكار، ويعجب[1] كيف يطلب منه رسول رب العالمين – صلوات الله وسلامه عليه إلى يوم الدين – أن يقولهما ؟!، فالمساوي بين هذين كمن يجعل المسلمين كالمجرمين، ويجعل المتقين كالفجار، فلا عجب بأعجب من حال الخوارج، حيث قالوا بخير القول، وعادوا أهله وقاتلوهم، وحكموا عليهم بالكفر والخروج من دائرة الإيمان) .[2]

---

[1] معطوف على "أنكرهما"،أي ومثل من يعجب ...

[2] "منهج المعارج" : ص (٢٤ / أ) .

وهذا الكلام موجه إلى أتباع الدعوة دون شك؛ إذ لم يعرف عن الخوارج الأوائل أنهم كانوا يقاتلون الناس على التوحيد، ويكفرونهم بالشرك الأكبر، بل كانوا يكفرون أصحاب الكبائر مطلقا، وهكذا من بقي من الخوارج كالإباضية .

وجواب شبهته هذه أن يقال له : أنت قررت في كتابك هذا أن من ارتكب مضادا للشهادتين كالاستهزاء بالله وآياته ورسوله، أو سب الله -تعالى- ورسوله أنه يحكم بردته إجماعا، سواء كان جادا أو مازحا، ولم تشترط في مثل هذا التبيين للفاعل أنه مضاد للشهادتين قبل الحكم بردته؛ إذ هذه المضادة معلومة بالاضطرار[1]، فما هو جوابك على من يرد تقريرك هذا بمثل شبهتك السابقة؟، فهو جواب أتباع الدعوة عليك، على أنهم لا يكفرون أحدا ويقاتلونه إلا إذا أصر وعاند بعد البيان وإقامة الحجة .

ويقول أيضا في إشارة واضحة إلى الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب : (وأما المعاصي والفجور -نعوذ بالله من ذلك-، وكذلك الجهالة فالأمة مغمورة بذلك إلا من أراد الله صلاحه، ولا يزال فيها من يجدد لها دينها، ويبين لها طريقها، ويأمر فيها بذلك وينهى، .. وكل مجدد يظهر فيها يكون على سنتها وصراطها؛ لا يحكم عليها بالكفر، ولا أنه لم يبق مسلم فيها يدعو إلى الله إلا هو ومن تبعه)[2].

وفي موضع آخر : (وأنت ترى من يخرج بغير مشايخ يتخرج عليهم، ثم يشهد عليه من علماء أمته بالخطأ أكثر ممن يشهد للإمام مالك بالصواب والاهتداء، وهو يفتي في دماء الأمة وأموالهم وأديانهم بالاعتداء، ومع ذلك لا يتمادى عن هواه وغيه، ولو طلبت منه طريقا يتصل به إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من طرق علماء الأمة لم تجده، لا بالإجازة، ولا مناولة، فضلا عن التحديث والأخذ بالسماع ...، ومع ذلك فهذا دائما يحكم في دماء المسلمين وأموالهم وفروجهم وفي جميع أحوالهم، فما أعظمها في الأمة من

---

[1] انظر "منهج المعارج" ص (١٧ / أ) .
[2] السابق : (٢٤ / ب) .

بلية، وما أقدحها من رزية،فيالكِ من بدعة أحدثها بضلاله وعدله، ومن تكفير قد أطلق على من لا يستحقه بقوله، فهو يخوض بذلك في ميدان جهله، ويظن به من لا يعرف العلم أنه من كامل أهله، وهو مع ذلك يعيب من أنكر عليه أمره بأكبر الكفر والعيوب؛ لأن صاحب الهوى حريا[١] منه ألا يرتدع عن هواه ولا يتوب)[٢] .

ويقول بعد قوله – صلى الله عليه وسلم – ((تحقرون صلاتكم إلى صلاتهم ..)) الحديث: (فنبه – صلى الله عليه وسلم – أصحابه – رضي الله عنهم – وأمته المرحومة بذلك؛ لئلا يغروهم بحسن قولهم ودعواهم بما يفعلونه من التكلف والتنطع في العبادة، وتعمقهم في **دعوى الإخلاص**، وإظهار العدل بين الناس، وأن **مقصودهم التوحيد** لله – تعالى –).[٣]

وأسوأ من هذا أن من تأمل هذا الكتاب مليّا، وقارن عباراته وأسلوب مؤلفه ومسائله ودلائله بكتاب "كشف الغمة"، قطع بأن مؤلفهما واحد دون تردد أو شك، جعل الطعن على الدعوة وإمامها في أحدهما تلميحات وإشارات، وفي الآخر بأصرح العبارات، كما يأتي .

ومهما يكن من أمر فإن "منهج المعارج" مما يدين ابن منصور بمناوأة الدعوة، واتهام أتباعها بالخروج، إلا أن يقال : إن ابن منصور في هذا الكتاب رأى أن ثمّة تيارات داخل صفوف الدعوة السلفية جنحت إلى المبالغة في سبيل التكفير، وإعمال أحكام المشركين والمرتدين على من لم يتبين كفره، أو كان ما يُكفّر به محل خلاف واجتهاد، فألف هذا الكتاب خشية أن ينتهي بهم المطاف إلى بعض مذهب الخوارج .[٤]

---

[١] كذا ، والصواب : حري .

[٢] "منهج المعارج" ص (٤٣ / ب) .

[٣] منهج المعارج ص (٤٢ / أ) .

[٤] فيكون القول فيه ما قاله الشيخ عبدالله البسام في دفاعه عن الشيخ إبراهيم بن جاسر لما اتهم بالتساهل في التوحيد : (إن نجدا بعد ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – رحمه الله – صارت عقيدة أهلها واحدة في تحقيق التوحيد بأنواعه الثلاثة، وبعدهم عن البدع والخرافات، وإذا كان هناك خلاف بين هذين الحزبين، فهو حسارة حزب في إطلاق الكفر على بعض الطوائف، وتورع الحزب

لكن هذا لا يصح مع عبارات الكتاب المشيرة بالذم إلى الدعوة وإمامها جملة وتفصيلا .

٣- **"فتح الحميد في شرح التوحيد"**، أجل مؤلفاته وأوسعها، شرح فيه كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب،وهو بالنسبة له كتاب العمر، فقد ألفـــه في ســـنين طوال، وظل يضيف إليه دهرا من عمره، ويأتي الكلام عليه مفصلا، وقد صرح فيه ببراءة الإمام محمد بن عبدالوهاب من مذهب الخوارج، وبالغ في الثناء عليه[١] .

٤- **"التحفة الوضيّة في الأسانيد العالية المرضية"**، وهي ثبَت بأسانيده عن شـــيوخه، أشار إليه في أول "فتح الحميد"[٢]، بعد أن أورد فيه كثيرا من مادته، وذكره أيضا في "منهج المعارج" .[٣]

٥- **"كشف الغمة في الرد على من كفر الأمة"**، أو **"جلاء الغمة عن تكفير الأمة"**، لم يظهر هذا الكتاب في حياة ابن منصور، ولا أشار إليه في شيء من كتبه الســـابقة، بل ذكر ابن ضويان أنه ظهر في "بريدة" بعد موته بسنين، وزعم من وجد عنده أنه تصنيف ابن منصور، فأخذه الشيخ محمد بن عمر آل ســـليم إلى الريـــاض عـــام ١٢٩١هـــ[٤]، فرد عليه الشيخ عبداللطيف بكتاب "مصباح الظلام في الرد علـــى منتقصي شيخ الإسلام" .[٥]

الآخر عن ذلك، وتترتب على هذه المسألة السفر والإقامة في بلد هؤلاء المختلف في تكفيرهم، فمن كفرهم حرم السفر والإقامة في بلادهم، ومن سكت عنهم لم يمنع من ذلك).(علماء نجد ١ / ٢٧٩)

[١] انظر اللوحة ٢٣ .

[٢] انظر ٧/ب منه .

[٣] انظر ص (١١ / أ) ، (١٣ / ب) من مخطوطته .

[٤] هذا التاريخ مشكل؛ فقد ذكر الشيخ عبدالرحمن بن حسن في أحد ردوده على ابن منصور وجدان هذا الكتاب في بريدة، مع أنه توفي سنة ١٢٨٥هـــ، انظر الدرر السنية ٩ / ١٨٧ .

[٥] انظر علماء نجد ٥ / ٩٦ .

وفي رواية أخرى أن ابن منصور لما توفي جيء بكتبه في بيت الشيخ عبداللطيف، فوجدوا هذا الكتاب فيها، وشهد علي بن عيسى وأحمد بن عيسى أنه بخط ابن منصور، فرد عليه الشيخ عبداللطيف بكتاب سماه "مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام".[1]

وقد كان العلماء قبل ظهور هذا الكتاب أخف وطأة على ابن منصور؛ فهم وإن كانوا متشككين في أمره؛ لما لاحظوه عليه من عدم الابتهاج بالدعوة، وعدم براءته من المخالفين، إلا أنهم لم ييأسوا بعد من صلاح حاله، فأبقوا على مواصلته بالمناصحة والتذكير، وأعرضوا عما ينسب إليه من الهفوات العظام؛ حيث لم يقفوا لها على تصحيح يعتمد[2]، حتى انكشفت حقيقة موقفه لديهم بوقوفهم بعد وفاته على هذا الكتاب بخط يده، وشهد على ذلك الثقات عندهم من أهل "سدير" - بلد ابن منصور - وغيرهم من طلبة العلم والعامة[3]، عندها لم يسعهم إلا إشهار ما اطلعوا عليه، من فساد معتقده، وضلال منهجه؛ تحذيرا من الاغترار به .

ولم يتيسر الوقوف على هذا الكتاب في صورته التي وجد عليها، لكن يعلم من بعض نصوصه الواردة في الردود عليه أنه يتضمن الإنكار على من كفر المستغيثين بغير الله؛ بحجة أنهم من الأمة، وأنهم يقولون "لا إله إلا الله"، وأنهم يصلون ويصومون ويبنون المساجد والمدارس، وغير ذلك من شبهات القبوريين المعروفة . كما تضمن إلى ذلك الطعن على الإمام محمد بن عبدالوهاب، والتهجم والافتراء عليه وعلى أتباعه، بما هو أشبه بالسباب

---

[1] انظر علماء نجد ٥ / ٩٧ ، ولم يذكر الشيخ البسام مصدر الرواية الثانية، والأولى موافقة لما في الدرر السنية ٩/١٨٧، ٣٣٥ ، وهي الأقرب للصواب، أما ما عثر عليه في الكتب التي بيعت بعد موته فإنما هو مدحه لابن جرجيس، وأوراق فيها بعض مضمون "كشف الغمة" .

[2] انظر الرسالة التي بعث بها الشيخ عبدالطيف بن عبدالرحمن إلى ابن منصور يناصحه فيها ، ويذكر له أنهم لا يعادونه لشخصه، وإنما لما انتقد عليه في منهجه ، ضمن الدرر السنية ٩ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ونحوها من والده الشيخ عبدالرحمن بن حسن في الدرر ٩ / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

[3] انظر الدرر السنية ٩ / ٣٣٣ .

والشتم[١]، ومسبته فيه للتوحيد ومن جاء به - كما يقول الشيخ عبداللطيف - حشوٌ بالزنبيل، وكذا تزكيته لعبّاد القبور، واتهامه للشيخ محمد بن عبدالوهاب وأتباعه بأنهم خوارج، وأن الشيخ ضال مضل، وأنه أجهل من أبي جهل، وأنه ضل في تخطئته صاحب البردة، وأن دعاء النبي بعد موته جائز، وأن الشيخ محمد بلاء على نجد وجزيرة العرب، ونحو هذا من العظائم[٢].

فالكتاب بهذا مناقض تماما لما في "الرد الدامغ" و"فتح الحميد"، من الثناء على الشيخ محمد بن عبد الوهاب ونصرة طريقته وتقرير ما يدعو إليه، مما حملني أول الأمر على استبعاد أن يكون لابن منصور، ووقع في نفسي أنه ربما يكون لبعض خصوم الدعوة كابن جِرجيس وغيره ممن لهم موقف واحد من الدعوة، نسخه ابن منصور بيده ليرد عليه كما رد على ابن سند من قبل، أو للاطلاع، أو غير ذلك من المقاصد سوى قبول ما فيه، فضلا عن أن يكون له، وقلت: لعله نُسب إلى ابن منصور بدافع الحسد والتنافس، وتأيّد هذا الظن لدي بما رأيته من تشكيك بعض الفضلاء في نسبة الكتاب إليه بأن الروايتين المذكورتين في العثور على الكتاب بعد وفاة ابن منصور على تباينهما لا تنهضان بالدلالة القاطعة على نسبته إليه[٣]، ثم إني رأيت الشيخ عبداللطيف في رده على هذا الكتاب لا يصرح باسم مؤلفه في أوله، فقلت لعله لهذا التشكك أعرض عن ذلك، وإن كانت عباراته موجهة لابن منصور قطعا، فقد صرح باسمه في أثنائه[٤]، وفيه عبارات نحو (وصاحبه ابن سند)[٥]، (وقد رأيت لخدنه داود بن جرجيس)[٦]، (شيخك ابن سلوم)[٧]، وغيرها .[٨]

---

[١] انظر النصوص المنقولة منه في "مصباح الظلام" .

[٢] انظر الدرر السنية ٩ / ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

[٣] انظر تعليق الدكتور عبدالرحمن العثيمين على السحب الوابلة : ٢ / ٧٠٥ ، ٧٠٦ .

[٤] مصباح الظلام ص ٢٩٥ .

[٥] مصباح الظلام ١٩ .

[٦] السابق ٧٩.

[٧] السابق ١٥٧ .

[٨] انظر مصباح الظلام ١٨، ٣٩ ، ١٥٨ ، والمقدم للكتاب يرى أنه ترك ذكر اسمه لأنه ليس ذا بال . انظر "مصباح الظلام" ص ٦ .

ثم إن هذا الظن لم يلبث أن انقلب إلى ضده إثر وقوفي على قصيدة ابن منصور في مدح ابن جرجيس، وهي قطعا -كما سيأتي- متأخرة عن الكتب السابقة، فصار الميل إلى ثبوت هذا الكتاب لابن منصور أكثر منه إلى تبرئته منه، فلم يبق لدي إلا سلوك سبيل المقارنة بين نصوصه المثبتة في "مصباح الظلام"، وكلام ابن منصور في كتبه الأخرى، من حيث أسلوب التعبير، والمسائل والدلائل التي يرددها، ولم يسعفني "فتح الحميد" كثيرا في هذا، فهو وإن كان أسلوبه ليس ببعيد عن "كشف الغمة"، إلا أن ندرة كلام مؤلفه فيه، وانبناء معظمه على النقول، ضيق مجال المقارنة[1]، فصار لزاما علي أن أتجشم الرجوع إلى مخطوطة "منهج المعارج" فأقرأها قراءة فاحصة متأنية، فكانت النتيجة لدي ثبوت "كشف الغمة" لابن منصور دون أدنى شك، بل كون "منهج المعارج" لا يقل عنه تشنيعا على الدعوة وإمامها، بل الكيد فيه أشد؛ إذ سلك فيه مسلك اللمز والتلميح، والإشارة التي ينتبه لها الغبي قبل النبيه، بينما كان صريحا كل الصراحة في "كشف الغمة"، مع زيادة في التهجم على الإمام وأتباعه .

وإليك فيما يلي بعض النصوص من "كشف الغمة"، مع ما يقابلها من "منهج المعارج"، لتقف بنفسك على مقدمات هذه النتيجة :

فأولها أنه في "كشف الغمة" اعتبر الشيخ وأتباعه خوارج .[2]

ثم في "كشف الغمة" : (وهذا الرجل - يعني الشيخ محمد بن عبدالوهاب - خرج في بلد قد غلب عليها أحكام الإسلام، وشيدوا منارهم لداعي الفلاح، وعمروا مساجدهم ومدارسهم بالأوقاف، مظهرين لشعائر الإسلام بعلمائهم، فكفرهم، وحكم على من لم يصرح بعداوتهم بالكفر ..) .[3]

---

[1] وإن كان فيه إشارات لا تفوت على النبيه، توافق تماما ما في "كشف الغمة"، كما في شرحه لحديث طارق بن أشيم ص ٩٠/أ .

[2] انظر "مصباح الظلام" ص ٧١ .

[3] عن "مصباح الظلام" ص٦٥ ، ٦٦ .

وفيه : (ثم إن هذا الرجل جعل أهل الكويت الذين شيدوا المساجد والمنار لداعي الفلاح، وأظهروا شعائر الإسلام، وبذلوا أموالهم على ذلك، واجتهدوا في المحافظة على أعمال الخير طلبا لما عند الله – تعالى – كالذين نزلت فيهم هذه الآيات ..) .[١]

قارن هذه العبارات والمعاني بما سبق إيراده من مقدمة "منهج المعارج" ، وبقوله فيه أيضا : (وأنت ترى الخوارج يخرجون على أمة قائمة قابلة للإسلام، يدعون بداعي الفلاح على رؤوس المنار، وينصبون القضاة لفصل الخصومات في جميع القرى والأمصار، يعمرون بتدريس العلم فيها المدارس، ويُفصحون بالشهادتين في كل مكان وزمان حديث ودارس، يشمّر صلحاؤهم إلى كل عمل صالح، ويتجنب للرذيل منها والطالح، فلم يشعرهم وهم على ذلك إلا والخوارج لهم بالمدارك، فهل يحسن بطائفتين تلاقتا كل منهما يعلن بالأذان للصلاة في أوقاتها، ويُفصح كل منهما بالليل تحارساً بلا إله إلا الله خوف دهاتها، إلا أن يكون أحد الطائفتين خارجيا يُفصح بالتكفير للآخر ويعلن، أو باغيا يطلب ملكا وذلك في الحقيقة على أثامته أهون ...) إلى أن يقول : (فالحاصل أن الذي يقوم بتكفير أمة قائمة، ظاهرة فيها شعائر دينها، كالشهادتين، والدعاء بالأذانين على رؤوس منارها، إلى صلاتها وصيام رمضانها وحج البيت مع استطاعتها، ونصب قضاتها في جميع أعصارها وأمصارها، ويسل بذلك عليها سيفه، أنه بذلك لم يتق حرمتها، ولم يخلف رسول الله في أمته بخير).[٢]

وفي "كشف الغمة" : (.. لمّا رأى في هذه الأمة من الأحداث التي لا تزال موجودة فيها، تقل وتكثر، ولا تزال علماؤها تجدد لها دينها من الباب الواسع، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتتحاشى الدخول عليها من الباب الضيق، وهو تكفيرها الذي حذر عنه نبيها)[٣] .

---

[١] عن السابق ص ١٣٨ .

[٢] "منهج المعارج" : (٢٦ /أ – ب) .

[٣] عن "مصباح الظلام" ص ٢٧ .

قارن هذا بما أوردناه سابقا من إشارته إلى الإمام محمد بن عبالوهاب .

ومن أسلوب مؤلف "كشف الغمة" في التعجب قوله : (فيا لله العجب ..)[١]، وقد سبق في أحد النصوص المنقولة عن "منهج المعارج" استعماله له، وقد ميّزته لك هناك، كما استعمله في مواضع أخر منه .[٢]

وفي "كشف الغمة" : (وأنت لو قلت لأفجر الأمة : أريد منك إنكار شهادتي الإخلاص أو إحداهما وإلا قتلتك، لاختار القتل ولا إنكارهما أو إحداهما، إلا أن يعمل برخصة الله وقلبه مطمئن بالإيمان) .[٣]

وفيه : (ونحن نستيقن أن هذا الرجل الذي هو وصفه بالكفر، أنّ أهل بلده لو يأمرونه بألا يقول شهادتي الإخلاص، ولا يمكنه ذلك إلا بفراقهم لفعل) .[٤]

قارن هذا بما سبق إيراده[٥] من نصوص "منهج المعارج"، وقد حبرت لك موضع الشاهد فيها.

وفي موضع آخر من "كشف الغمة" استخدم وصف "المارج" لدين الإمام محمد[٦]، وهو وصف معهود عند ابن منصور لدين الخوارج في "منهج المعارج"، ابتداء من عنوانه .

---

[١] عن "مصباح الظلام" ص ٥٤ ، ١٤٥ .

[٢] انظر "منهج المعارج" . (٣٥ / أ) .

[٣] السابق : ص ٩٩ .

[٤] عن "مصباح الظلام" ص ١٤٩ .

[٥] راجع ص٣٩.

[٦] انظر "مصباح الظلام" ص ١٣٠ .

وفي "كشف الغمة" : (وقد رأيت لابن الجوزي في تبصرته في مجلس منها متوسلا بالنبي - صلى الله علي وسلم -، وفي كلام يحي الصرصري - رحمه الله - من ذلك ما لا يُحصى، وسمّاه أبو العباس "حسّان السنة"، وأثنى علي ولم ينكر عليه) .[١]

وقد أشار في "فتح الحميد" إلى توسل الصرصري هذا، وأن أبا العباس ابن تيمية سمّاه "حسان السنة" رغم ذلك .[٢]

وفي "كشف الغمة" : (وقد صح عندنا أن هؤلاء في أثناء دعوتهم أتوا إلى "المجمعة" في ناحية "سدير" فدخلوها ليلا قبل أن يتولوا عليهم، فأذنوا في أحد مساجدهم يطلبون قتل من جاء متقدما للصلاة في المسجد، فجاءهم شباب من أهل الخير فقتلوهم في المسجد).[٣]

قارن هذا بقوله في "منهج الخوارج" : (وقد جعلت الخوارج الأذان الذي هو من شعائر الإسلام وسيلة إلى قتل المصلين، كما فعلوا بالكوفة، يؤذنون في المسجد آخر الليل، حتى إذا جاءهم من يريد التقدم قتلوه في المسجد في ظلمة الليل) .[٤]

وذكر في ختام "كشف الغمة" قول الإمام محمد بن عبد الوهاب في "كشف الشبهات" : (ولا خلاف أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلما) ، وفسره بقول الخوارج إن الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله، ثم أخذ في رده مستشهدا بكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان الكبير، والعلامة ابن قندس[٥] في حاشيته على الفروع.[٦]

---

[١] السابق ص ١٩١ ، وقد وقع فيه "حسان الأمة" ، وهو سبق قلم .

[٢] انظر "فتح الحميد" ص (٢٠٠ / أ) من النسخة (م) ، والعجيب أنه أورد نظما للصرصري يشتمل على توسل بدعي، فأبدل البيت المشتمل على التوسل بما يوافق الصواب!.

[٣] عن "مصباح الظلام" ص ٣٨٠ ، ٣٨١ .

[٤] "منهج المعارج" ص (٢٧ / أ) ، ونحوه في (٣٢ / ب) .

[٥] هو حسن بن محمد بن حسن الصالحي، ت ٨٤٠ ، انظر " السحب الوابلة" : ١ / ٣٦٤ .

[٦] انظر "مصباح الظلام" ص ٣٨٥ ،٣٨٦ .

وهذا بعينه ما ذكره عن الخوارج في "منهج المعارج"، مستشهدا بالكلام نفسه عن ابن تيمية في الإيمان ، وابن قندس في حواشي الفروع .[١]

وأختم بهذه؛ فهي وحدها تكفي، كيف وقد اعتضدت بأخواتها السابقات، وبشهادة الأثبات الثقات ؟!.

وبثبوت الكتاب لابن منصور فإنه لا موضع لتأليفه في حياته إلا في آخرها، بعد قدوم ابن جرجيس، فيكون مما ألقاه إليه، وحثه عليه، إلا أن يقال : إنه مسودة كتبها إبان مكثه في العراق، استوحاها من شبهات أشياخه من خصوم الدعوة؛ فإن في كتاب "كشف الغمة" من الهشاشة والهزالة والضعف ما لا يحسد عليه مؤلفه في أول حياته، فضلا عن آخرها .

وقد ذكر ابن منصور في "كشف الغمة" أن له كتابين آخرين بسط فيهما القول في الرد على الإمام محمد بن عبدالوهاب، وهما :

٦- "غسل الدرن عما ركبه هذا الرجل من المحن"[٢] .

٧- "تبصرة أولي الألباب"[٣] .

لكن لم أجد ذكرا لهذين الكتابين في كتب ابن منصور الأخرى أو تراجمه، وثبوتهما متلازم مع "كشف الغمة" كما ترى، والله أعلم .

---

[١] انظر "منهج المعارج" (٣٨ / أ) .
[٢] انظر النقول التي أوردها الشيخ عبداللطيف بن حسن عن "كشف الغمة" في "مصباح الظلام" ص ٣٠ ، ٩٣ ، ١٦٢ .
[٣] انظر "مصباح الظلام" ص ٣٠ ، ٩٣ .

وقد نقض كتاب "كشف الغمة" العلامة عبد الرحمن بن حسن في رسالة سميت "المقامات"، لخص فيها تاريخ الدعوة،[١] ونقضه أيضا العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن بكتابه الرائع "مصباح الظلام"، وهو بحق يعد من أنفس ما صنف في الدفاع عن دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب، ورد الشبهات حولها، وبالأخص شبهة تكفير المسلمين.

كما رد عليه بكتاب آخر مختصر، اسمه "الرد المنشور على ابن منصور".[٢]

معتقد المؤلف

المؤلف في "فتح الحميد" و "الرد الدامغ" على معتقد أهل السنة والجماعة من حيث الجملة؛ فمتن التوحيد الذي شرحه من كتبهم المعتمدة، وقد التزم في شرحه بالمنهج العام للسلف في التقرير والاستدلال، كما يظهر بتتبع تفسيره الآيات، وبشرحه الأحاديث، وعرضه للأصول والمسائل الاعتقادية الكبرى، كالأسماء والصفات، وتوحيد العبادة، والقضاء والقدر، وحقيقة الإيمان، وغيرها من قضايا العقيدة، وقد سبقني أخي الدكتور حسين السعيدي في تحقيقه القسم الثاني من "فتح الحميد" إلى استعراض أقوال المؤلف في هذه المسائل[٣]، وبيان التزامه فيها بالنهج السلفي، فلا أطيل بسردها .

أما فيما سوى هذين الكتابين فليس فيه التعرض لكثير من مسائل الاعتقاد، وأكثره في التحذير من تكفير المسلمين والخروج على جماعتهم، وتقرير أن الاستغاثة بغير الله لا تكون شركا إلا باعتقاد الضر والنفع من غير الله استقلالا، وأن الكفر لا يكون إلا بالجحود، فهو بهذا ينحرف انحرافا بينا عن مذهب السلف، إلى مذاهب المرجئة، والقبوريين من المتصوفة والرافضة وغيرهم، وهو تبعا لذلك غير متحمس لمبدأ الولاء والبراء، خصوصا مع أهل البدع والخرافات .

---

[١] انظر مختصرا لها في "الدرر السنية" ٩ / ٢١٤ - ٢٣٠ ، ولم يذكر اسمها هناك .

[٢] مطبوع ضمن "الدرر السنية" ٩ / ٣٣٤ - ٣٤٨ .

[٣] انظر رسالته ١ / ٥٩ - ٩٢ .

ولما سبق من التباين في مؤلفاته وصفه الشيخ عبدالله البسام بأنه متردد في اتجاهه العقـــدي بين السلفية وضدها .[١]

أدبه وشعره

لابن منصور عناية بينة بالأدب والشعر، واطلاعه فيهما واسع كما يبدو من مصنفاته؛ فهو من المكثرين جدا من الشواهد الشعرية، خصوصا في "فتح الحميـــد"، الـــذي تجـــاوزت الشواهد في أول مجلديه الثلاثمائة، وله عناية خاصة بشعر جرير؛ فكثيرا ما يستشهد بـــــه، ويبدو أنه يحفظ كثيرا من ديوانه؛ فقد أورد في أول مجلدي الكتاب ستة وعشرين شـــاهدا لغويا من شعره.

أما نظمه فهو كما يقول الأستاذ حمد الجاسر: ركيك ضعيف[٢] ، وقد وافق في هذا الحكـــم الشاعر الأديب العالم : ابن مشرف الأحسائي، حيث يقول في رده على مدح ابن منصـــور لابن جرجيس[٣] :

ركيك قواف صاغها فتكسرت	وحاصلها كالعجل[٤] مستوجب الكسر
تخير حرف الراء عجزا وإنما	يعدون حرف الراء عير أولي الشعر

وقد حفظت لابن منصور بعض القصائد، منها نظمه المذكور في أول "فتح الحميـــد"[٥]، ومنها منظومته التائية التي ختم بها شرحه، وأولها :

الحمد لله إكمالا لبغيتنا	ملء السماء وملء الأرض كرات

---

[١] انظر "علماء نجد" ٥ / ٩٣ .

[٢] انظر مجلة العرب، الجزء ٩، ١٠، ص٦٨٢-٦٨٥، السنة ٣٠، عدد الربيعين من عام ١٤١٦هـ.

[٣] انظر ديوانه ص ٢٩ .

[٤] يريد العجل الذي عبده بنو إسرائيل .

[٥] انظر منه ٤ / أ .

أنت المهيمن إنعاما ومغفرة والفقر لي لازم جميع حالاتي[1]

ومنها قصيدته التي سماها "الرد الدامغ"، التي رد بها على عثمان بن سند، وقصيدته في مدح ابن جرجيس، وستأتي نماذج منهما في الفصل التالي، ومنها مرثيته للإمام تركي، وقد تقدم مقاطع منها في الفصل الأول .

وفاته

توفي ابن منصور في ربيع الأول من عام ١٢٨٢، وكانت وفاته في "حوطة سدير"[2]، وهو العام الذي توفي فيه العلامة أبوبطين، والإمام فيصل بن تركي[3] ، رحم الله الجميع .

---

[1] كذا البيت في آخر شرحه، ولا يخفى خلله .

[2] انظر "علماء نجد" ٥ / ٩٩ .

[3] انظر "عقد الدرر" لابن عيسى ص٥٥،٥٨ .

الفصل الثالث

علاقة المؤلف بخصوم الدعوة السلفية

لم يسلم ابن منصور من التتلمذ على بعض خصوم الدعوة السلفية ، ومع أن هذا في ذاته ليس بمذمة ، ولا غضاضة فيه ؛ إذ "الكلمة الحكمة ضالة المؤمن ، فحيث وجدها فهو أحق بها"[1] ، ومعلوم أن بعض كبار مشايخ الدعوة تتلمذوا على علماء الأزهر إبان إجلائهم إلى مصر ، مع كونه المركز الأول للمذهب الأشعري ، المضاد للمذهب السلفي ، وهذه شهادة ثمينة لعلماء الدعوة بسعة الأفق ، والنهم للعلم النافع ، والشغف به ، والحرص على تحصيله ولو عند الخصوم ، مع اطراح ما عندهم من البدع ، إلا أن الأمر قد اختلف لدى ابن منصور عنه عند غيره من علماء الدعوة ممن درس على خصومها ، وكانت مفارقته لهم في هذا من وجهين :

الأول أن ابن منصور تلقى عن الخصوم مبكرا في مبدأ نشأته[2]، قبل النضج العلمي ، والتمكن من محض المنهج السلفي، والإحاطة بشبهات الخصوم ووجه تفنيدها، وذلك ما أدى إلى الاضطراب الذي انتقد عليه في آرائه وعلاقاته[3].

الثاني أن الخصوم الذين تلقى عنهم ابن منصور كانوا نشطاء في مناوأة الدعوة، لا يألون جهدا في الكيد لها، والتنفير منها، والتشغيب حولها، واستثارة الناس ضدها، وربما حملهم التعصب الأعمى على الافتراء على أئمتها بما يعلمون بطلانه، وعدم التورع عن شتمهم وتكفيرهم واستباحتهم واتهامهم بالخروج عن جماعة المسلمين، والسعي في سفك دمائهم وإبادة خضرائهم، إلى غير ذلك من ألوان الكيد والمكر، الذي لم يوجد عند غيرهم من

---

[1] لفظ حديث مرفوع رواه الترمذي (٢٦٨٧) وهو في ضعيف الجامع برقم (٤٣٠٢) .

[2] كما ذكر شيخه عبدالرحمن بن حسن في رسالة "المقامات" في الرد عليه، انظر الدرر السنية : ٩ / ٢١٧ .

[3] انظر ما قاله الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن في رسالته له ضمن الدرر السنية في الأجوبة النجدية ٩/٣٣٢ .

المخالفين؛ وكان من أهم أسباب ذلك أن أكثر هؤلاء أصلهم من نجد، وكان ترأسهم فيها مشوبا بالبدع والضلالات، فلما زالت مناصبهم بالدعوة السلفية ظهر منهم من الحقد والعداء ما لم يظهر من غيرهم [١]، فلا عجب ألا يجد ابن منصور مجالا لإحسان الظن به عند أئمة الدعوة، وأن لا يزال موضع ارتياب منهم، يزيده قرينةٌ بعد قرينة، حتى تُوج لديهم بما ضُبط بخطه بعد وفاته كما سيأتي .

وقد ذكر الشيخ عبدالرحمن بن حسن – وهو من شيوخ ابن منصور – في بعض ردوده على ما نسب إليه من كتب[٢]، أن ابن منصور سافر إلى "الزبير" إثر انتشار الدعوة السلفية، حيث يوجد كثيرٌ من أهل نجد ، ممن ضاق ذرعا بالدعوة، منهم الشيخ محمد بن سلوم[٣] الذي جلا من "سدير" بسبب ظهور الدعوة، وتمكن أتباعها، وأن ابن منصور تلمذ له، وأقام عنده مدة من السنين، ثم تردد إلى البصرة ، واجتمع فيها بعثمان بن سند[٤]، الذي كان من ألد خصوم الدعوة، فتتلمذ عليه، وأنه لما عاد بعد ذلك إلى "الفرعة" – مسقط رأسه – أخرجه أهلها من الصف الأول في الصلاة؛ إنكارا عليه، وأنه إنما استقر في "سدير" بعد اختلاف أهل نجد إثر الاجتياح المصري .

وفي مواضع أخر[٥] ذكر أنه تأثر بثلاثة أشياخ : ابن سند البصري، وابن سلوم وابن جديد[٦] الزبيريين النجديين .

---

[١] من العجب – وما أكثر العجائب في حياة ابن منصور – أن ابن منصور يقول في فتح الحميد : (وقد صنف شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب هذا الكتاب لما رأى من حوادث الشرك، وأنه قد عمت به البلوى، فدعا إلى الله بتوحيده، وحمل الناس على كتاب ربهم، وسنة نبيهم محمد – صلى الله عليه وسلم – ، **فنفر من ذلك الرؤساء؛ لما فيه من زوال مناصبهم، وترؤسهم بالباطل والقوانين الخارجة عن الشريعة المحمدية، والملة الإبراهيمية**، وشايعهم على ذلك الجهلة ..إلخ) . [٢٣/أ]،. ويقول أيضا : (قلتُ: وهذا من الشيخ –رحمه الله– سر لطيف، وبهذه الفراسة والسياسة نفع الله به العباد، وعمر به البلاد، ومن نصره وتبعه على ذلك رأس وساد). [٩٧/أ] .

[٢] انظر الدرر السنية ٩ / ١٩٥، وهذا الجزء من الدرر مليء بالردود على ابن منصور، ربما ثلثه، انظر ردود الشيخ عبدالرحمن بن حسن فيه ص ١٨٧–٢٣١، وردود ابنه عبداللطيف ص ٣٣٢–٣٤٨ .

[٣] –وفاته في ١٢٤٦، انظر ترجمته في السحب الوابلة ٣ / ١٠٠٧

[٤] توفي سنة ١٢٤٢، انظر ترجمته في الأعلام للزركلي ٤ / ٢٠٦، وفي "علماء نجد" أن ابن منصور سافر من البصرة عام ١٢٣٦ .

[٥] انظر الدرر السنية ٩/٢١٥،٢١٧.

[٦] هو إبراهيم بن ناصر بن جديد ، وفاته في١٢٣٢، ترجمته في السحب الوابلة:٧١/١.

وفي موضع آخر ذكر عن ابن منصور فيما وُجد بخط يده أنه التقى في المدينة المنورة بعبدالله بن سليمان[1] فاستشاره في القدوم على نجد، فصّده هذا، فتوجه إلى الزبير ، ثم ذكر الشيخ عبدالرحمن أن ابن سليمان هذا قدم نجدا ، وقرأ على الإمام في "الاقتضاء"، ثم صار كاتبا لأبنائه .[2]

والحق أنه من المستبعد أن يكون ابن منصور درس على ابن سند وتأثر به، وهو الذي ردّ عليه ذلك الرد الموجع : "الرد الدامغ على الزاعم أن شيخ الإسلام ابن تيمية زائغ"[3]، لما سمعه ينال من شيخ الإسلام ابن تيمية، ويسب أهل نجد وإمامهم المجدد، وهي منظومة طويلة بلغت ١١٥ بيتا، قدم لها بمقدمة ذكر فيها ما جرى له مع ابن سند، وأنه بعث بها إليه، وهدده إن لم ينته عن سب شيخ الإسلام أن يبعث بها نسخا متعددة إلى بغداد، فجرت المصالحة على أن يكف ابن سند عن ذلك، ويظهر الثناء على ابن تيمية، ولكنه لم

---

[1] لعله عبدالله بن سليمان بن محمد بن عبيد الجلاجلي،ت ١٢٤١هـ، ولد في "جلاجل" من بلدان "سدير" ونشأ فيها ، ثم رحل إلى الدرعية وتتلمذ بها على تلاميذ الإمام محمد بن عبدالوهاب ، وولاه الأمير سعود بن عبدالعزيز قضاء "حائل" وملحقاتها، ولبث على ذلك حتى خراب الدرعية سنة ١٢٣٣هـ، كما في "عنوان المجد"١/٣٦٤،٤٢٤،و "علماء نجد" للبسام ٤/١٦٦ ، وإذا كان الأمير سعود قد تولى من سنة ١٢١٨ إلى ١٢٢٩هـ ، ولم يذكر ابن بشر له قاضيا على "حائل" سوى عبدالله بن سليمان هذا ، فينبغي أن يكون توليه للقضاء منذ سنة ١٢٢٠هـ عل الأقل، ولا بد حينها أنه قد تجاوز الثلاثين من العمر على الأقل إن كان نابغا، وإلا فلا بد أنه تجاوز أكثر من ذلك، حتى يكون أهلا لتولى منصب القضاء في إمارة بهذا الحجم، ، ولم يذكر في ترجمته عند ابن بسام أنه قرأ على الإمام، بل يفهم منها أنه إنما قدم "الدرعية" بعد وفاته ،فإن كان هو الذي ذكره الشيخ عبدالرحمن فإني لا أستبعد أنه كان في أول أمره غير متقبل للدعوة ؛ إذ لم تزل آنذاك في أول أمرها، ولما يشتد عودها ، ويظهر صوتها المبدد للشبهات التي كانت تثار حولها، وخصوصا في "سدير" التي كانت فيما يبدو مظنة للشائعات المريبة حول الدعوة وإمامها،من قبل خصومها من أهل "سدير" الذين أفرتهم الدعوة إلى الزبير، كابن حديد وابن سلوم، ولعل هذا الذي قلناه في شأن عبدالله بن سليمان يتأيد إذا كان محمد بن عبيد المترجم في علماء نجد لابن بسام (٦/٢٧٤) جدا له، إذ إنه قتل عل يد الأمير عبدالعزيز بن محمد سنة ١١٨٠هـ لمناوأته الدعوة، بيد أن اسمه في عنوان المجد بطبعتيه : محمد بن عيد، فالله أعلم بالصواب، ومهما يكن من أمر فلا يبعد ماذُكر عن ابن منصور أنه صُد عن الدعوة أول الأمر بمشورة عبدالله بن سليمان هذا، وأن هذا كان في وقت مبكر،ربما أول القرن الثالث عشر، قبل انشراح صدر عبدالله بن سليمان للدعوة، وعليه فلا يستغرب إحجام ابن منصور عن إظهار مناوأته للدعوة – إن كان ثابتا عليه –، إذا رأى من صده عنها أولا قد رجع، وربما يكون بعض ما ضبط بخطه بعد وفاته من الأوراق والوثائق المعادية للدعوة – والتي لم يعلنها البتة ولم يسع لنشرها – بمثابة مذكرات شخصية كتبها في تلك الفترة المبكرة من حياته، خصوصا وأنها في مستواها العلمي لا ترتقي إلى النضج الذي أبداه في "فتح الحميد"،ولعله يشفع له أنه لم يبرزها ويدع إليها حتى في أحلك الظروف بالنسبة للدعوة.

[2] انظر الدرر السنية ٩/١٨٧.

[3] نشر مقاطع منها الدكتور العثيمين في تحقيقه للسحب الوابلة ٢ / ٧٠٨ .

يلبث أن عاد، فأظهر ابن منصور ردّه عليه، والذي يعنينا هنا منه دفاعه عن الإمام محمد بن عبدالوهاب، حيث يقول :

وقولكم في معرض الذم : شيخكم — يُضلّ الورى جهلا وفيكم تنطعُ
أبِنْ لي ضلال الشيخ حتى أجيبكم — أفي هدمه الأوثـان؟ فالحقَّ يَتبعُ
أبِنْ لي أبِنْ لي لا أباً لك وانتسبه — أفي سَدِّه طرْق الضلالات مشنعُ
أبِنْ لي أبِنْ لي ما الضلالات عندكم — أكفّ دعاة السوء فينا فنسمعُ
كففناهم عن ديننا ودمائنا — وأنت لِسعدٍ آخر الليل تضبعُ
دعوت سعيد السوء في دار "فيلك" — وسعد على أنصابه التيس تصدعُ
فلما أراك الله نورا عن العمى — بنور دعاة الخير هَوْلجت تقرعُ
تُبدّع أهل الخير تُخرج دينهم — إلى دين من هو للصحابة يُبدعُ[1]
أمَنْ تُنصب الأوثان في دار ملكه — وتعبد جهرا بالنحاير يدرعُ
كمثل صحاب يبذل المرء نفسه — لهدم قباب الشرك هل أنت تنزعُ
ولسنا بحمد الله نُكفِّر مسلما — ولا نرْتضي التكفير بالجهل نُسرعُ

ومضمون هذا النظم متفق تماما مع ما في "فتح الحميد"، ولعله حين نظمه كان قد شرع في تأليفه، ويبدو أنه نظَمه في آخر فترة وجوده في العراق؛ فإنه أطال اللبث عند ابن سلوم في الزبير قبل أن يذهب إلى البصرة فيجتمع بابن سند، وموقفه هذا من ابن سند يدل على أن اجتماعه به كان اجتماع مدارسة أكثر منه تتلمذا، ولا أدري إن كان علماء الدعوة قد اطلعوا على هذه القصيدة، فإنهم لم يشيروا إليها كما أشاروا إلى فتح الحميد، وهي وإن كانت تدفع عن ابن منصور تهمة إبطان مناوأة الدعوة أول الأمر؛ إذ لا يتصور فيها مطمع دنيوي لابن منصور كما في "فتح الحميد"، فإنها ترجح انقلابه على الدعوة في حال ثبوت "كشف الغمة" ومدح ابن جرجيس .

---

[1] يعني أنك تصف أتباع الإمام محمد بن عبدالوهاب بأنهم على دين الخوارج الذين بدّعوا الصحابة .

أما عدو الدعوة اللدود داود بن جرجيس[١] فهو أقرب إلى كونه قرنا لابن منصور – وربما بمترلة التلميذ – من أن يكون شيخا له، فابن منصور أسن منه بعشرين عاما على الأقل! .[٢] ومهما يكن فقد دخل بسببه شر عظيم على ابن منصور، إذ كان ابن جرجيس نشطا في مناوأة الدعوة، حريصا على فض الناس عنها، حتى أنه قدم لأجل ذلك إلى القصيم وحائل[٣]، واجتمع به الشيخ عبدالله أبوبطين[٤]، وناظره في مسمى العبادة وغيرها، فظهر فساد معتقده[٥]، وأنه ألف كتبا يدافع فيها عن عبادة القبور، والاستغاثة بالأموات، ويشغب بها على الدعوة السلفية، فرد عليه علماء الدعوة، وحذروا المسلمين من ضلالاته، وبالغوا في رد كيده، والحد من تأثيره، حتى أنهم استكتبوا أسماء من استضافه ورحب به ليُحذّر منهم.[٦]

والذي يعنينا هنا أ ن ابن منصور -بمقتضى ما وُجد بعد وفاته ضمن كتبه – عُدّ من المرحبين بقدوم ابن جرجيس، ليس ذلك فحسب، بل من المؤيدين لآرائه، المزكين لكتبه، كما تشهد بذلك قصيدة رائية لم توجد إلا في كتبه[٧]، رماه العلماء إثر العثور عليها – بعد وفاته ! – عن قوس واحدة، وردوا عليه بقصائد عدة من بحرها وقافيتها، وقصيدة ابن منصور هي هذه :

خليلي هلّا تُنظراني لحاجة ... أقيما فواقا من نهار كما البدر
عسى تقتضي الحاجات مني رسالة ... إلى الجسر من بغداد بالود واليسر

---

[١] هو داود بن سليمان البغدادي النقشبندي الخالدي الشافعي، المشهور بابن جرجيس، ولد سنة ١٢٢٢،على مافي "هدية العارفين"١/٣٦٣، وسنة١٢٣١على ما في الأعلام٢/٣٣٢ ومعجم المؤلفين ٤/١٣٦.

[٢] فلا يصح ما في "علماء نجد" (٥ / ٩٠) من أن ابن جرجيس من أشهر مشايخه الذين قرأ عليهم في العراق؛ كيف وهو ينقل عنه أنه سافر من البصرة عام ١٢٣٦ !؟ .

[٣] تولى ابن منصور قضاء حائل سنة ١٢٦٥، ولبث فيها أربع سنين، فربما يكون قدوم ابن جرجيس أثناء هذه الفترة .

[٤] العلامة عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز أبابطين العائذي (١١٩٤-١٢٨٢) ، من كبار علماء الدعوة ، ترجمته في الدرر السنية ١٢/٧٥-٧٧.

[٥] انظر الدرر السنية ٩/٢٨٨،٢٨٩ .

[٦] انظر الدرر السنية ٩/٣٢٩.

[٧] كما يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن، انظر الدرر السنية٩/١٩٦.

لرد رسوم يستضاء بضوئها	تضوح عبيرا من أصداغها الشقر
بها بينات واضحات من الهدى	تحطم منهاج الخوارج الصغر
وتفصح عن غوب[١] الطغام بمازق	من الجيش فرسان الدلائل كالبحر
أتينا بها نحت الحديد بمبرد	على جاهل يهذي بقول ولايدري
يؤول آيات الكتاب على الذي	ينادون بالإخلاص والعمل البر
تشعشع أنوارا من الوحي رائقا	مطرزة بالوشي سابغة الأزر
ومنبعها بيت النبوة يا لها	صواعق رعد تقذف بالصخر
تأملتها سبرا لها فوجدتها	جواهر وحي صافية الدر
تبارك ربي ما أجل متونها	وأرصفها رصفا بقاصمة الظهر
تدمدم جرف الزيغ من بعد ما علا	وتدحض جور الخارجي والجبر
فضيفتها مني قريضا مروقا	على أنها الحسناء واضحة الثغر
عليها من الوحي المبين دلائل	يقصر عنها كل مبتدع غمر
يضل ضلال العادلين عن الهدى	فغم بها غم المعذب في القبر
فمني سلام رائق ما سرى الصبا	وما هبت النكباء أو غنت القمر
وما هطلت وبل السحاب وما زها	من النبت زهر القحوياني بالقطر
وما ضحكت زهر الرياض بنورها	وما هزت الحسناء عطفا لها تجري
وما نفحت عود الخزامى بأجرع	من الطل مغمور الأجارع والخمر
على سيد السادات روحي ومهجتي	مثير غرام الود قابل العذر
سمي نبي الله داود ليتني	تمليت منه الأنس في ساعة العمر
إلى جده جرجيس بالأصل ينتمي	لبنت رسول الله عالية الخدر
من الخل عثمان التميمي قريضها	على نقض زيغ من طغام أصدى وكر[٢]
سرت من ربى نجد تجر ثيابها	مغطرفة الأرداف كالنقا المثر
بأزكى صلاة للنبي مضاعف	مع الآل والأصحاب ذي العز والفخر

---

[١] كذا، و لم يتبين لي معناها.

[٢] كذا.

فدم واستقم ما عشت قامعا　　　لشيعة جند النهروان ذوي الغدر

هكذا هي في "الدرر السنية في الأجوبة النجدية"[١]، ولعل كثيرا من الخلل الحاصل فيها مرده إلى التصحيف والتطبيع، وهي من أقوى ما أدين به ابن منصور بعد كتاب "كشف الغمة" الذي سيأتي الحديث عنه .

والعجيب أن هذه القصيدة لم تظهر إلا بعد وفاة ابن منصور سنة ١٢٨٢، عثر عليها حين عرضت كتبه للبيع مكتوبة بخط يده[٢]، ولم أر من شكك في نسبتها إليه، بل إن جلة من العلماء انبروا للرد عليها كما تقدم، منهم عبد الرحمن بن حسن، وابنه عبداللطيف[٣]، وابن مشرف الأحسائي[٤]، وحمد بن عتيق، وغيرهم[٥]، ومع أن هذا له أثره في توثيق نسبتها إلى ابن منصور، فإنه يثير تساؤلا من جهة أخرى عن الجدوى من نبش قصيدة مغمورة ركيكة المبنى والمعنى - كما يقول من رد عليها -، لم يعلم بها إلا بعد وفاة صاحبها[٦]، وتتابع وجوه العلماء على مناقضتها، مع أن المعلوم من منهج السلف إماتة البدع وغمر أصحابها بالإعراض عنهم وتحقير شأنهم وتجاهلهم وعدم إعانتهم في نشر بدعهم بالمبادرة إلى الرد إليها،، ما لم يلجأوا إلى الرد ويضطروا إليه اضطرارا بتفشي البدعة واستطارتها في الآفاق، فهل كان لابن منصور ذلك التأثير والقبول الداعي إلى كل هذ الاهتمام، وما الذي كان سيحدث لو أن الأوراق التي حوت نظمه هذا أتلفت أو حفظت وكفي الناس هم معرفة محتواها ووجه بطلانه ؟!، أم أن إدانة ابن منصور في ذاتها كانت مطلبا؟.

---

[١] ٩/٣٤٨،٣٤٩، وفي "علماء نجد" لابن بسام (٥/٩٣) أنها ستة وثلاثون بيتا ، فلعله وهم .

[٢] انظر الدرر السنية ٩/٢١٠،٣٣٥.

[٣] قصيدته في الدرر السنية ٩/٣٤٩-٣٥١.

[٤] قصيدته في ديوانه ص ٢٩،٣٠.

[٥] انظر علماء نجد ٥/٩٣-٩٥. والظاهر أن الشيخ عبدالرحمن بن حسن كان يندب من يراه أهلا لمعارضة ابن منصور، كما يفهم من ديوان ابن مشرف ص ٣١، حيث وردت قصيدته التي عارض بها قصيدة ابن منصور، ثم ذكر أن الشيخ استزاده فأجاب بقصيدة أخرى.

[٦] إذ لو كانت معلومة منتشرة أو حتى متداولة بين خواص ابن منصور فإنها لم تكن لتخفى على من يضبط عليه فلتات لسانه وما يبوح به لبعض خواصه . انظر الدرر السنية ٩/٢٠٠،٢٠٢ ، ٣٣٤ .

وقد أجاب الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن عن هذا التساؤل بقوله في رده على "كشف الغمة" : (وقد كنا في غنية عن رد أكاذيبه؛ لسقوطها وظهور هجنتها، لولا ما قيل : "لكل ساقطة لاقطة"، وخوفا أن تصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة)[١] .

ومهما يكن من أمر، فإن ثبوت هذه القصيدة لابن منصور لا يدينه بمعاداة الدعوة السلفية وممالأة القبوريين فحسب، بل إنها تضعف من احتمال رجوعه وتوبته؛ فإن ممدوحه فيها عاش مابين عامي (١٢٢٢-١٢٩٩هـ) على ما في "هدية العارفين"، أو ما بين عامي (١٢٣١- ١٢٩٩هـ) على مافي "الأعلام"، وهذا يعني أنه لابد أن يكون قدومه نجدا، ومدح ابن منصور له بعد عام ١٢٥٠ على الأقل؛ إذ لا يُقبل أن يحدث قدومه هذه الضجة وهذا القلق والاهتمام وهو في سن أقل من هذا، خصوصا مع ما أبداه في كتاباته وشبهه من ضعف علمي وبعد عن منهج الراسخين في العلم، فإذا كان تأليف ابن منصور لكتابه "فتح الحميد" الذي هو قمة ما يمثل ولاءه للدعوة، وبراءته من خصومها، ومضمونه مضاد تماما لما يدعو إليه ابن جرجيس ومن قبله ابن سلوم وابن سند وابن جديد وغيرهم من المناوئين، إذا كان تأليفه لهذا الكتاب في إخراجه الأول قد تم الفراغ منه في شعبان سنة ١٢٥١، كما في اللوحة ٣٠٦/أ ، ومعلوم أن شرحا بهذه الضخامة يستغرق من صاحبه سنوات عدة ولا بد، فالحكم عليه في ضوء هذه المقدمات بالتحول عن ممالأة الدعوة إلى معاداتها أقرب من القول برجوعه، خصوصا إذا علمنا أن المجلد الأول من الإخراج الثالث للكتاب كان الفراغ من تبييضه في ذي القعدة من عام ١٢٥٧هـ،[٢] فإن كان ثمة تحول فلا بد أن يكون بعد هذه الفترة بزمن، ويكون قدوم ابن جرجيس وترحيب ابن منصور له في أواخر حياة ابن منصور، ربما سنة ١٢٧٠هـ أو قريبا منها[٣]، وهذا أقرب إلى تبرير اهتمام العلماء البالغ بالرد على ابن منصور بعد وفاته؛ إذ قضيته لم تزل قضية حية، وقد بلغ من الوجاهة والعلم مبلغا يُخشى معه تأثر الناس به، وربما اعتبره بعض الجهال من العامة ضحية

---

[١] "مصباح الظلام" ص ٨٤ .

[٢] كما في اللوحة ٢٠٨/أ ، وهي آخر المجلد الأول.

[٣] حيث يكون ابن منصور أيضا - وعلى هذه الفرضية- قد يئس من رضا علماء الدعوة عنه، وقبولهم لما يظهره من مصافاة الدعوة والنصح لها ، وتركهم لمتابعته والتحري حول ما يبثه في مجالسه الخاصة .

للحسد والتنافس بين العلماء، وقد تقدمت الإشارة في الفصل الأول إلى أنه كان قاضيا على جميع ناحية "سدير" في ولاية الإمام فيصل بن تركي، ثم ولاه الإمام قضاء حائل سنة ١٢٦٥، واستقبله أهل "قفار" استقبالا تاما، واحتفوا به لعلاقة النسب بينه وبينهم، ولبث في قضائها نحو أربع سنين،[١] والجدير بالذكر أن الإمام ولاه قضاء "سدير" بطلب من أهلها[٢]، وهذا كله يوحي بأن له قبولا وارتياحا عند كثير من الناس، يسهل تأثرهم به ورواج آرائه فيهم دون شك.

على أن الشيخين الجليلين عبدالرحمن بن حسن، وابنه عبداللطيف وغيرهما من أهل العلم، لا يرون في أحوال ابن منصور تحولا ولا تغيرا، فهو في مبتدأ أمره ومنتهاه مناوئ للدعوة[٣]، وإنما كان صاحب تقية، يظهر الموالاة والتملق وهو يبطن العداوة[٤]؛ ولا يبوح بمذهبه على الحقيقة إلا لإخوانه وشيعته من أعداء الدعوة[٥]، طمعا في المنصب والمال[٦]، أو مداراة لصولة سيف السنة، أو غير ذلك، وما كان ظهور هذه القصيدة، وكذا كتاب "كشف الغمة" بعد وفاته سوى تصديقا لما ظنوه به من قبل.

ويعلل الشيخ عبداللطيف انقلابه على الإمام محمد بن عبدالوهاب بعد أن شرح كتابه وأطراه فيه بأنه إنما فعل ذلك طلبا للدنيا، فلما فاته ذلك عند أتباع الشيخ ولوّح له به بعض أعداء التوحيد رجع القهقرى.[٧]

---

[١] كما نقل البسام في "علماء نجد" ٥ / ٩٦ عن ابن ضويان، وأظن فيه اضطرابا: فقد ذكر في ٩٥/٥ أن ابن منصور تولى قضاء "حائل" ثم قضاء "سدير"، وفي ٩٦/٥ أنه كان ارتحل إلى "سدير" عام ١٢٥٥هـ، ولم يتول قضاء حائل إلا سنة ١٢٦٥هـ، ولبث فيها أربع سنين، ثم عُزل فرجع إلى سدير ساكنا لا قاضيا إلى وفاته.

[٢] انظر الدرر السنية ٢٠٠/٩.

[٣] انظر "مصباح الظلام" ص ٨٥.

[٤] انظر "مصباح الظلام" ص ١٨، ٤٤.

[٥] انظر السابق ص ٣١٧.

[٦] انظر السابق ص ٣٩، ٣١٩.

[٧] انظر السابق ص ٣١٩.

وهكذا فإن دفاع ابن منصور عن نفسه، واجتهاده في تبرئة ساحته إذا ما حقق الأمر معه لا يجدي شيئا، ويحمل على المراوغة والتهرب .

يقول الشيخ عبدالرحمن بن حسن في بعض رسائله : (.. قد بلغنا عمن لا نتهم عن عثمان بن منصور أنه كتب له نسخة نال فيها من إمام الدعوة الإسلامية محمد بن عبد الوهاب ومن تابعه على ملة الإسلام؛ أنهم كالخوارج؛ يكفرون المسلمين، وذكرت ذلك للإمام فيصل بن تركي، **فاستبعد هذا، واقهم القائل**، فلما حضر ابن منصور **حلف بالله جهد أيمانه أنه لم يقل ولم يكتب ذلك**، ولعله تأول للإمام، وكنت لا أبعده عن ذلك وإن حلف؛ لما قد استبان لي من أحواله، مع شهادة من هو أصدق منه ..)[1] .

وخلاصة القول في تفسير علاقة ابن منصور بخصوم الدعوة أنها لا تعدو أحد حالين، إما أنها علاقة تتلمذ ومودة، يتراوح تأثيرها ما بين الحد من نشاط ابن منصور في نشر مبادئ الدعوة، وإطفاء حماسته في تحقيق أهدافها، والحيلولة دون مجاراته أقرانه من علماء الدعوة في محاربة المنكرات العقدية، وعدم التسامح أو التساهل مع أي منها، وبين الاضطراب والتباس الأمر بسبب ما يسوقون من شبه، خصوصا في قضية التكفير الشائكة، لا يتجاوز ذلك إلى حد الاقتناع ببدعهم وضلالاتهم وتزكية مذاهبهم[2]، وهذا - كما ترى - لا يستقيم إلا على فرض صدق ابن منصور في دفاعه عن نفسه، وأن جميع ما نسب إليه لا يثبت، وإنما هو وشاية من حاسديه لدى ولاة الأمر من الأمراء والعلماء .

---

[1] الدرر السنية ٩/٢٠٠ .

[2] يقول ابن مشرف في إحدى قصيدتيه اللتين رد بهما على ابن منصور كما في ديوانه ص ٣٠ :

فيا ليت شعري هل تجاهل أو غوى ... فشتان ما بين الهداية والكفر

ولكنه أبدى موافقة العدا ... **ليثني عليه الخصم في ذلك القطر**

أو أنه في حقيقة أمره خصم لدود للدعوة، أراد أن يجمع بين بث مذهبه، وبين والبقـاء في موطنه واستمالة الناس إليه، فسلك مسلك التقية، وهذا ما يراه علماء الدعوة، وهو الـذي ترجحه الدراسة الفاحصة لمؤلفاته كما سبق .

ولا ثالث فيما أرى لهذين الحالين، إلا أن يكون تاب قبيل موته وهذا ليس مما نحن فيه، أما أن يكون مناوئا في أول أمره ثم صلح حاله فهو بعيد كما أسلفت [١].

وقد ذكر الشيخ البسام[٢] أن الشيخ محمد بن صالح بن سليم، رئيس محكمة التمييز بالمنطقة الغربية حدثه، أن الشيخ محمد بن عبداللطيف قال : حدثني والدي عبداللطيف عن والـده الشيخ عبدالرحمن بن حسن أن عثمان بن منصور قبل وفاته ندم على ما فات منه، وأنـه تاب، وتوفي على عقيدة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، التي هي عقيدة التوحيد .ا.هـ ثم جوّد السند .

وبهذه الرواية ونحوها استأنس أخي الدكتور حسين السعيدي محقق الشطر الثاني من "فتح الحميد" في ميله إلى القول بتوبة ابن منصور، ورجوعه إلى موافقة الدعوة[٣].

والذي أراه أن هذه الرواية يشكل عليها الوجوه التالية:

- أولها: أن الشيخ عبدالرحمن بن حسن قد صرح بعدم علمه بمآل ابن منصور في آخـر حياته، فقال: (..وهذا يبين حال هذا الرجل: أنه لم يعرف "لا إله إلا الله"، ولو عرف معنى "لا إله إلا الله" لعرف أن من شك أو تردد في كفر من أشرك مع الله غيره أنـه لم يكفر بالطاغوت، وقد تقدم له من نصرة الشرك وتأييده من نصره ما يدل على أنـه لم يتبين له معنى كلمة الإخلاص، وما دلت عليه من التوحيد، وما نفته من الشرك، وهذا

---

[١] من الإنصاف أن يقال إن تحقيق هذه القضية على الأصول العلمية يتطلب الوقوف على مكاتبات ابن منصور للمشايخ، ودفاعه عـن نفسه، أو الوقوف على رأي تلاميذه على الأقل، الذين لم يزالوا يثنون عليه حتى بعد وفاته، وذلك ما لا يتيسر في مثل هذه الرسالة .

[٢] في "علماء نجد" (٥ / ٩٨)

[٣] كما في رسالته: ١/٥٥-٥٧.

ظاهر من قوله، لا يخفى على من له بصيرة في دينه، فظهر من حاله فيما وضعه وكتبه أنه يؤيد الشرك، ويوالي أهله، وينكر التوحيد، ويعادي أهله، **وهذا ما وجدناه في كتبه بخطوطه، والله أعلم بما آل إليه أمره في آخر حياته: هل راجع أم لا ؟**)[١].

- ثانيها: أن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن لو كان يعلم بهذا لصدّر به ردّه عليه: "مصباح الظلام"، ولأخذ الرد طابع النصيحة والتحذير من الكتاب دون التعرض لمؤلفه التائب؛ فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ومعلوم أنه لم يكتب ردّه الأليم على ابن منصور : ، الذي وصفه فيه بالوقاحة ص٩٢، والكذب ص٢٣، والبهتان ص٣٩، والغباوة ص٨٨، والجهل ص٩٩، وأنه لهم في المزاحمة على ما بأيدي رؤساء الدعوة ص٣٩، وأنه ثور المدار ص١٩٥، والثور الأعجم ص١٥٠، وأن الثيران أهدى منه ص١٦٦، وأنه كعتر السوء : يبحث عن حتفه بظلفه ص٢٣٧، وأنه عدو لإمام الدعوة في أول أمره وآخره ص٨٥، لم يكتب هذا إلا بعد عثوره على كتاب "كشف الغمة" بعد وفاة ابن منصور؟!، فهل يُتصور أن الشيخ عبداللطيف يسلك هذا الأسلوب في الرد على من يعلم توبته قبل موته ؟! .
- ثالثها: أن الشيخ عبداللطيف لا يحتاج أن يروي مثل هذا إطلاقا عن والده؛ إذ هو معاصر لابن منصور، بل ربما كان أعلم بحاله، وأكثر اهتماما بقضيته من والده، ولا يبعد أن يكون قد تنبه قبله لحقيقة موقف ابن منصور ، ومعلوم من تقريض والده لفتح الحميد أنه لم تنكشف له حقيقة حال ابن منصور إلا بعد عام ١٢٥٢هـ، حيث يكون عمر عبداللطيف إذ ذاك قد بلغ الثلاثين أو جاوزها، فما حاجته للرواية عن والده في توبة رجل بعد هذا التاريخ بنحو ثلاثين عاما، أفكان ابن منصور يُسِرّ بهذه التوبة إلى الشيخ عبدالرحمن دون غيره!.
- رابعها: أن خلاف ابن منصور مع أتباع الدعوة لم يكن في التوحيد، حتى يقال إنه رجع إليه!، وإنما كان في قضية تكفير خصوم الدعوة، وقتال من صد عنها، واستباحة دمائهم وأموالهم، ورأيه في هذا - كما في "مصباح الظلام"[٢] - أن المستغيثين

---

[١] "الدرر السنية":٩/١٩١.
[٢] ص٣٩٥.

بأصحاب القبور لا يخرجون من الإسلام إلا إذا اعتقدوا النفع والضر فيهم، وأقـــروا أن فعلهم هذا مضاد للشهادتين،ثم أصروا بعد ذلك، فعندها يقاتلون، أما القتال على مـــا هو دون ذلك من الكفر العملي فهو عنده منهج الخوارج، هذا هو ما خالف فيه الإمام وأتباعه وسائر أهل السنة المحضة، ومع انحرافه البين فيه عن جادّة الصـــواب ومحـــض السنّة، فإنه لا ينحط إلى مستوى الردّة عن جملة عقيدة التوحيد، حتى يقال إنه رجـــع إليها .

- خامسها: أنه لو صح رجوع ابن منصور وتوبته، فهلا أتلف ما بحوزته مـــن كتـــب مضادّة، وهلا أعلن براءته منها، ومعلوم أن شيئا من هذا لم يحدث .

لهذه الوجوه لا أستبعد أن تكون هذه الرواية في شأن رجوعه قديمة: إبّان تقريض الشـــيخ عبدالرحمن لفتح الحميد، وأن الشيخ عبدالرحمن أخبر ابنه عبداللطيف برجوع ابن منصـــور إثر تأليفه لفتح الحميد؛ إذ كان قبل ذلك مصنِّفا في المناوئين لتتلمذه على ابن سلوم، وعلى هذا يكون ربْط رجوعه بآخر حياته وهما.

الفصل الرابع

التعريف بالكتاب

توثيق نسبة الكتاب

لا شك أن للشيخ عثمان بن عبدالعزيز بن منصور شرحا على كتاب التوحيد؛ يدل على ذلك ما يلي:

١- إشارة الشيخ عبدالرحمن بن حسن إلى شرح ابن منصور لكتاب التوحيد في إحدى رسائله إليه[١].

٢- نسبة الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن هذا الشرح إليه في عدة مواضع ناقدا موضعا منه في أحدها[٢].

٣- إشارة ابن منصور إلى شرحه هذا في كتابه "منهج المعارج إلى أخبار الخوارج"، عدة مرات، منها قوله عند ذكر ضرب عمرَ بنِ الخطاب - رضي الله عنه - صبيغا بنَ عِسلٍ التميمي : (.. كما ذكرنا قصته في **شرح التوحيد** مستقصاة)[٣].

---

[١] انظر الدرر السنية ٩ / ٢٣٠ .

[٢] انظر الدرر السنية ٩ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، والموضع المنتقد في اللوحتين ٣٠ ،٣١، من "فتح الحميد" . وانظر أيضا "مصباح الظلام" ص ٣١٩،حيث أشار إلى هذا الشرح .

[٣] "منهج المعارج" : ص (٦ / أ) ، مخطوط ، وانظر استقصاءه لقصة صبيغ في "فتح الحميد" : ٢١/ب

ومنها قوله عند ذكره لأحاديث الرجاء والشفاعة لأمة محمد - صلى الله عليه وسلم -: (وقد ذكرنا طرفا من ذلك في "فتح الحميد" لمن أراده) .[١]

وقوله بعد هذا الموضع بقليل : (ومن أراد البسط في هذه المعاني عن العلماء - رحمهم الله- ..بكتابنا "فتح الحميد في شرح التوحيد" يجده موضحا)[٢] ، يعني تقرير أن الكفر العملي لا يخرج من الملة، كالكبائر [٣].

وهكذا في مواطن أخرى من هذا الكتاب .[٤]

٤- ذكر شرح ابن منصور لكتاب التوحيد : الشيخ إبراهيم بن عيسى[٥]، حيث يقول : (وقفت على شرح التوحيد لعثمان بن منصور في المجمعة عند الأخ عثمان بن أحمد في مجلد كبير، سمّاه : "فتح الحميد") [٦].

أما كون المخطوط الذي بين أيدينا هو قطعا "فتح الحميد" فيدل عليه ما يلي:

١- إجماع النسخ الثلاث للكتاب على نسبته إليه، في أول المخطوط وآخره، كما يظهر من النماذج المرفقة.
٢- أن إحدى هذه النسخ بخط ابن منصور المعروف، والثانية بعضها بخطه وبعضها بخط تلميذه ابن عمير، والثالثة بخط تلميذه ابن نصرالله.
٣- أن على بعض أوراق هذه النسخ تعليقات مختومة بعبارة: "قاله مؤلفه عثمان بن منصور -عفا الله عنه-".

---

[١] "منهج المعارج": (٨ / أ).
[٢] "منهج المعارج" : (٨ / ب) ، ومكا ن النقط كلمة مطموسة بمعنى : "فليراجع" .
[٣] انظر "فتح الحميد" : ١١٢/أ ، ١٤١/أ.
[٤] انظر "منهج المعارج" : (١٩ / أ) ، (٢١ / ب) .
[٥] هو إبراهيم بن صالح بن إبراهيم بن عيسى، (١٢٧٠ - ١٣٤٣) ، صاحب ذيل تاريخ ابن بشر المسمى "عقد الدرر" .
[٦] نقلا عن "علماء نجد" للبسام ٥ / ٩٢ .

٤- أن مؤلّفه ذكر في أوله وأثنائه بعض شيوخه، كمحمد بن سلوم، وعبدالعزيز الحصين، وهم شيوخ معروفون لابن منصور.

عنوان الكتاب

"فتح الحميد في شرح التوحيد" هو العنوان الذي نص عليه المؤلف في أول الكتاب بقوله : (.. وقد سمّيته : "فتح الحميد في شرح التوحيد") .[1]
وهكذا أُثبت عنوان الكتاب في جميع نسخه الخطية دون اختلاف، وهكذا هو عند من ذكر اسمه ممن أشار إليه ممن تقدم ذكرهم.

تاريخ التأليف

اشتغل ابن منصور بتأليف هذا الشرح قبل الخامس من شعبان، سنة ١٢٥١هـ، وهو تاريخ الفراغ من أولى مسوّداته كما في آخرها[2]، ولعله استغرق زمنا غير قصير في ذلك؛ إذ هو شرح مطوّل، وقد قدّرنا ولادته في أول القرن الثالث عشر كما سبق، فيكون قد ألّفه في العقد الخامس من عمره تقريبا، أي ما بين ١٢٤٠ - ١٢٥٠هـ، ولا يبعد أن يكون ألف مسوّدته قبل ذلك، أو أنه على الأقل بدأ بجمع مادته العلمية؛ فإنه يرجع فيه إلى مصنفات ربما يُستبعد وجودها في "نجد" آنذاك، وقد يتأيد هذا بأن عامة الإلحاقات والإضافات الطارئة على الكتاب في مبيّضتيه مقتصرة على الأحاديث والآثار، دون النقول عن المصنفات الأخرى، التي كثر النقل عنها في المسودة، ولا يشكل على هذا كونه آنذاك في أحضان خصوم الدعوة؛ فهاهو قد أنشأ "الرد الدامغ" في تلك الفترة، وهو لا يقل عن "فتح الحميد" في الدفاع عن الإمام المجدد ودعوته، كما إن منهجية ابن منصور المتسعة لتنقيح وتبييض كتابي "منهج المعارج" و"فتح الحميد" في فترة واحدة تقريبا، مع ما بينهما من التناقض، لا يبعد عليها ابتداء تصنيف "فتح الحميد" في أكناف خصوم الدعوة .

---

[1] ص ٧ / ب .

[2] انظر ص ٣٠٥ / ب من النسخة (م م) .

سبب التأليف

ذكر الشيخ عبدالله البسام أنه بلغه أن ابن منصور ألف هذا الشرح بإشارة من الأمير فيصل بن تركي[١]، وبذلك جزم الدكتور عبدالرحمن العثيمين![٢] ، وهذا مستبعد لثلاثة أمور :

الأول- أن فيصلا إنما تولى سنة ١٢٥٠هـ، بعد قضائه على مشاري بن عبدالرحمن، قاتل أبيه الأمير تركي بن عبدالله[٣]، ولا يتصور أن يؤلف ابن منصور شرحا بهذه السعة في هذه المدة ، كما يستبعد أن يكون فيصل قد كلفه بذلك في حياة أبيه .

الثاني- أنّ الأمير فيصلا لو كان فاعلا ما كان ليؤثر أحدا على العلامة عبدالرحمن بن حسن، أو ابنه الشيخ عبداللطيف؛ فهما أعلم وأقدر وأولى، والمتن لجدهما، والشيخ عبدالرحمن تلميذ له، أو على الأقل ما كان ليكلف غيرهما دون استشارتهما، ومعلوم ارتيابهما المبكر من موقف ابن منصور من الدعوة، وأن الشيخ عبدالرحمن قد رفع أمره إلى الأمير بسبب كتاباته عن الخوارج[٤]، وغاية الأمير نحو ذلك أن يتثبت في شأن ابن منصور، لا أن يشرفه بهذه المهمة، إلا أن يقال : إن الأمير أراد أن يكون شرح ابن منصور لكتاب التوحيد برهانا لبراءته مما يحوم حوله من شبهات، لكن هذا أيضا بعيد لما ذُكر أولا، ولما يأتي في الأمر الثالث .

الثالث- أن ابن منصور ما كان ليفوّت ذكر هذا لو كان واقعا، بل كان يزيّن به مقدمته، ويحبّره فيها تحبيرا؛ لحاجته الماسّة إلى هذه التزكية الغالية، والشهادة الثمينة من الأمير بصفاء عقيدته، وأهليته لشرح متن يعد كتاب الدعوة الأول .

---

[١] انظر "علماء نجد" ٥ / ٩١ .

[٢] في تعليقه على "السحب الوابلة" ٢ / ٧٠٤ ، ولعله استند في ذلك إلى البلاغ الذي ذكره الشيخ البسام .

[٣] انظر "عنوان المجد" ٢ / ١٢٤ .

[٤] كما في "الدرر السنية" ٩ / ٢٠٠ .

على أن الذي ذكره ابن منصور نفسه في سبب تأليفه هذا الشرح هو قوله في آخره : (.. ليس لنا في وضع ذلك من من غرض في عيب أو سباب، وإنما الغرض هنا الذب عن دين رب الأرباب، أوجب لنا ولمن قبلنا من علماء الملة الإسلامية كصاحب هذا الكتاب التكلم في هذا الباب؛ نصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم) .[١]

كما قال في أوله: (..فشرعت في هذا الشرح؛ لكثرة القراءة في متنه والمطالعة، وليكون لي أنيسا في الدنيا وذخرا في أحوال القيامة الهائلة الرائعة).[٢]

أما الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن فقد طعن في نية ابن منصور في تأليف هذا الشرح، وقال في ذلك : (قد علم أن هذا المعترض - يعني ابن منصور - قد شرح كتاب التوحيد الذي قد صنفه الشيخ محمد - رحمه الله -، وتزين عند أهل الإسلام بشرح كتابه، وانتسابه إليه، والشهادة له بأنه على الحق، وأطنب في مدحه والثناء عليه في شرحه المذكور على مصنف شيخنا - قدس الله روحه -، فلما فاته بعض مقصوده من الدنيا التي إليها يسعى، ولها يعمل، رجع القهقرى، وانقلب على عقبه؛ لأنه لوح له بعض أعداء التوحيد بما إليه يسعى، فولى مدبرا) .[٣]

وأرى أنه لا لوم على الشيخ عبداللطيف فيما قال؛ بعد الاستيقان من تصنيف ابن منصور لكتاب "كشف الغمة"،وتزكيته لمنهج ابن جرجيس؛ إذ لا يتصور فيمن كان مخلصا في تصنيف "فتح الحميد"، المشحون بدلائل التوحيد، أن ينتكس إلى مثل هذه الضلالات، والله أعلم .

---

[١] ص ٣٠٦ / أ من النسخة (م م) ، و ص ١٩٩ / ب من النسخة م .

[٢] ص ٤/ب

[٣] "مصباح الظلام" ص ٣١٩ .

منهج التأليف

سلك ابن منصور في شرحه لمتن كتاب التوحيد طريقة الشرح اللفظي ، متخذا ألفاظ المتن مفاتيح للدخول فيما له تعلق من أبواب العلم، مع محاولة الإبقاء على الموضوع الأصلي للكتاب : العقيدة، فهو يأخذ ألفاظ المتن لفظا لفظا، مبتدأ بالبسملة، بل ربما توسع في التعليق على بعض حروف المعاني، كما فعل مع حرف الباء الذي في أول البسملة، فيورد خلاصة ماذكره علماء اللغة والنحو والأصول، وغيرهم ممن لعلومهم مجال فيما يشرح، وسمته العامة في ذلك : استقصاء الجمع، والإسهاب والاستيعاب، وهي السمة الغالبة على كتابات ابن منصور، فقد جرى عليها في ثاني أهم كتبه : "منهج المعارج"، وظهر تميزه فيها دون شك، فهو بحق قوي الاستقصاء للمادة العلمية، واسع الجمع، غزير المعلومات، تزدحم لديه النصوص والنقول حتى يكاد يعيى بسبكها في الكتاب، فربما حشرها تحت لفظة أو بعض لفظة من المتن، ثم اعتذر عن الاقتصار بخشية الإطالة !.

وظاهر من غزارة مادة "فتح الحميد" أن مؤلفه قد حشد له نفسه، واعتنى به غاية الاعتناء، وواظب على تنقيحه واستكماله، وكأنما أراد أن منه أن يكون شاهدا على مكانة مؤلفه من العلم والسنة، ودافعا لما قد يتهم به من خلاف ذلك .

وهو عند شرح كل باب يعتني ببيان مناسبته لموضوع الكتاب، ولما قبله من الأبواب، ثم يأخذ في بيان الترجمة – العنوان – والنصوص الواردة فيه بإسهاب .

وبما أن المتن المشروح عماده الآيات والأحاديث، فقد عاد "فتح الحميد" أشبه بكتاب تفسير موسع عند شرح الآيات، وعند شرح الأحاديث يأخذ نفس شراح الصحاح والسنن، ولا عجب؛ فهذه مصادره، ولا يكاد يدع فيها فائدة إلا يوردها، ببسط أو إيجاز.

ثم يعتني أثناء ذلك ببحث المسائل العقدية المتعلقة بنصوص الباب، بما في ذلك المسائل المذكورة آخر الأبواب، إلا أنه لا يلتزم الإشارة إليها .

وهو في ذلك كله يعتني بالنواحي اللغوية والنحوية غاية الاعتناء، فيورد الشواهد وأقـوال العلماء، وربما استطرد فشرح شاهدا، أو مثلا من الأمثال، أو ذكر خلاف البصريين مـع الكوفيين، كما فعل عند ذكر اشتقاق الاسم[١] .

ومما يدل على عنايته الفائقة بالنواحي اللغوية أنه استشهد بنحو ثلاثمائة بيت في أول مجلدي الكتاب فقط، وهو كم كبير بالنظر إلى موضوع الكتاب.

ثم هو حريص غاية الحرص على إيراد خلاصة أقوال المحققين من أهل العلم، فلا يكاد يقـع على كلام لأحدهم في مسألة تعرض له إلا ويثبته، مع عناية بينة بتنويع موارده في ذلـك، وعدم الوقوف عند شخصيات محدده، ومن أبرز من أكثر النقل عنهم : الخطـابي، ابـن عبدالبر، ابن عقيل، السهيلي، ابن العربي، القرطبي، النووي، ابن قدامة، ابن تيميـة، ابـن القيم، ابن كثير، ابن مفلح، ابن رجب، ابن حجر .

وقد يتوسع في بعض المسائل الكلامية؛ ليبين وجه مخالفتها لمذهب السلف، كمسألة الاسـم والمسمى[٢]، أو الفلسفية، كماهيّة الروح، والفرق بينها وبين النفس[٣] .

أما إيراد الأحاديث والآثار المتعلقة بكل مسألة فهو الذي أثرى الكتاب وجعلـه أوسـع الشروح؛ إذ لم يأل جهدا أن يستوعب فيه ما حوته كتب السنة، وأن يجمع فيه مبلغ طاقته وعلمه عند كل مناسبة ما هو صالح للاحتجاج أو للاستئناس، مع عناية بينة بنقد المرويات المرفوعة، وبيان درجتها من الصحة .

---

[١] انظر : (٨ / أ) .

[٢] انظر : (٨ / أ) ، وما بعدها .

[٣] انظر : (٤٩ / ب) وما بعدها .

والحق أنه قد تميز في هذا الجانب عن غيره من شراح "كتاب التوحيد"، بما عساه أن يكون شافعا له فيما أخذ عليه في هذا الكتاب مما يتعلق بالمنهج كما يأتي، كما أبان فيه عن استقراء قريب من التمام لدواوين السنة، يغبط عليه .

موارده

ظاهر أنه قد تيسر للمؤلف مكتبة ضخمة، جعلت المصادر والمراجع الأساسية لمختلف العلوم في متناول يده، وهو أمر نادر – بل مستغرب – في موطن المؤلف بالنسبة لعصره؛ فلعل ذلك يرجع إلى طول إقامته في العراق كما سبق ذكره في سيرته، وتكون هذه إذا إشارة مهمة إلى بكور تصنيف هذا الشرح، وأن المؤلف قد ابتدأ فيه – أو في جمع مادته على الأقل – منذ إقامته في "الزبير"، وهو متسق تماما مع تصنيفه "الرد الدامغ" آنذاك، ومهما يكن من أمر، فقد أجاد المؤلف الاستفادة من مكتبته، واستثمرها أيما استثمار، فظفر بثمرة يانعة ضخمة ليس لها نظير، وإن كان لا يخفى أن الوصول إلى كثير من هذه المصادر إنما كان بواسطة الشروح المطولة، كفتح الباري وغيره، وسأنبه فيما يلي إلى المصنفات التي أكثر المؤلف من النقل عنها سوى كتب السنة المشهورة، مع أنه في كثير من الأحيان لا يلتزم بالإشارة إليها :

- "غريب الحديث" و"الأمثال" لأبي عبيد، (ت٢٢٤هـ) .
- "كتاب الزهرة"، لابن داود الأصبهاني (ت٢٩٧هـ) .
- كتب ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، ولا سيما التفسير والتاريخ .
- "غريب الحديث" للخطابي (ت٣٨٨هـ) .
- "الفنون" لابن عقيل (ت٥١٢هـ) .
- تفسير البغوي (ت٥١٦هـ).
- "الكشاف" للزمخشري، (ت٥٣٨هـ) .
- كتب القاضي أبي بكر ابن العربي (ت٥٤٣هـ) .
- شروح صحيح مسلم، للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، ولأبي العباس القرطبي (ت٦٥٦هـ)، وللنووي (ت٦٧٦هـ) .

- "الروض الأنف" للسهيلي (ت٥٨١هـ) .
- كتب ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، ولا سيما : "تلبيس إبليس"، و"زاد المسير"، و "الموضوعات"، و"ذم الهوى".
- "النهاية في غريب الحديث والأثر" و"جامع الأصول"، لأبي السعادات، ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) .
- تفسير القرطبي (ت٦٧١هـ).
- كتب شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، ولا سيما : "المسودة"، و"اقتضاء الصراط المستقيم"، و"الإيمان"، و"الاستغاثة" .
- كتب ابن الفركاح الفزاري (ت٧٢٩هـ) .
- كتب العلامة ابن القيم (ت٧٥١هـ)، ولا سيما : "بدائع الفوائد"، و"مدارج السالكين"، و"زاد المعاد"، و"إغاثة اللهفان"، و"الطرق الحكمية"، والنونية .
- "الفروع" لابن مفلح (ت٧٦٣هـ) .
- تفسير ابن كثير (ت٧٧٤هـ).
- "جامع العلوم والحكم" لابن رجب (ت٧٩٥هـ) .
- "مجمع الزوائد"، لنورالدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) .
- "فتح الباري" لابن حجر (ت٨٥٢هـ).
- "فيض القدير" للمناوي (ت١٠٣١هـ).

مكانة "فتح الحميد" بين شروح التوحيد

"فتح الحميد" كما ظهر في التمهيد من أوائل الشروح على كتاب التوحيد، لم يسبقه تقريبا سوى "تيسير العزيز الحميد" لسليمان بن عبدالله، و"تحقيق التجريد" للعجيلي، وقد صرح بأنه لم يقف على الأول منهما، ووقوفه على الثاني أبعد، لكنه سبق الشروح جميعها في السعة وغزارة المادة، ولا سيما استيعاب الآثار وأقوال العلماء، فهو بحق بين شروح التوحيد أمة وحده، ومع ذلك لا يظهر له إطلاقا أي أثر في من بعده، مع أن غالب الشروح لا تعدو أن تكون اختصارا للشرح الأول، فما الذي حال بينها وبين الانتفاع

بهذا الشرح النفيس!؟، لا شيء سوى ذلك الحضر الذي فُرض على كتابات ابن منصور، وسائر ما يمت له بصلة؛ بسبب موقفه المشبوه أول الأمر، ثم الصريح، من الدعوة وأتباعها، فظل الكتاب قابعا عند مصنفه وبعض محبيه، وربما سرا لدى بعض العلماء وطلاب العلم، وأحسب أن هذا الموقف لم يكن إيجابيا؛ فقد حوى الكتاب علوما ومعارف كان من التفريط حجبُها عن دارسي كتاب التوحيد وشارحيه، ولعلها لو بُذلت لأسهمت في رفع مستوى الثقافة الشرعية في بلاد تندر فيها المكتبات في ذلك العصر .

ولا تنهض المآخذ الواردة على "فتح الحميد" لتبرير إهماله؛ فهي نادرة ومحتملة، ولا يكاد يسلم منها كتاب، كما أن موقف الشارح السلبي من صاحب المتن ودعوته لا يدعو إلى تجاهل شرحه، بل كان الأولى إبرازه وجعله شاهدا على بطلان الموقف السلبي لصاحبه، وشاهدا على حرص أتباع الدعوة على الأخذ بالحكمة أينما وُجدت، وقدرتهم على التمييز بين ما يحسن أخذه، وما يجب تركه، كما هي السنة مع مختصر ابن سلوم لشرح السفارينية، وقد طبع قديما، مع أن عداوته أشد وأظهر، وابن منصور لا يعدو كونه تلميذا له فيها .

تقييم العلماء لفتح الحميد

أعز تقريض وثناء على "فتح الحميد" هو ما خطه الشيخ عبدالرحمن بن حسن بيده على إحدى نسخه، قال فيه : (نظرت في هذا الشرح، فرأيته شرحا حسنا، قد أجاد فيه مؤلفه وأفاد، كان الله في عونه، ولكنه ذكر فيه شيخَه محمد بن سلوم، وحالُه في الاعتقاد معلوم، فلو أعرض عن ذكره رأسا لحسن هذا الشرح عندنا، وفاق عند أمثالنا، قاله كاتبه عبدالرحمن بن حسن، عفا الله عنه) .

وظاهر من قوله (نظرت في هذا الشرح) أنه لم يقرأ جميعه، بل ولا أكثره، وأنه إنما اطلع على أوله، وربما تصفّحه وقرأ مواضع منه، فلا تعجب إذا رأيته يرجع عن هذا الثناء، فيقول في رسالة بعثها إلى ابن منصور : (..إذا فتّشنا عن كلامك في شرحك وغيره

وجدنا معتقدك في توحيد الإلهية معتقد عبدالله المويس : حظه منها اللفظ مع إنكار المعنى، وتضليل من عمل بمعناها وقام بمقتضاها)[١] .

وهذا التقريض يدل على أن الخصومة مع ابن منصور إنما استطارت بعد عام ١٢٥٢هـ، تاريخ النسخة الأولى التي كتب عليها التقريض ، فيكون حال ابن منصور قبل ذلك خافيا على الشيخ وابنه عبداللطيف؛ إذ لا حامل له على هذا التقريض وهو في ريبة منه، وإن كانت عبارته فيه لا تخلو من الإيحاء بعدم الرضا .

وذكر ابن سلوم المنتقد على المؤلف في هذا التقريض هو إشارته إليه – على استحياء – في قوله : (وكذا اتصل لنا مسند الإمداد...من جهة مشايخ جمة، منهم : محمد بن سلوم عن شيخه ..)[٢]، لا غير، ولم يقل : شيخنا، أو حتى : الشيخ، مع أنه أفاض الألقاب على مشايخه قبله وبعده، ومنهم المقرض نفسه، حيث قال قبيل ذكر ابن سلوم : (وقد اتصل سندنا بالإجازة إلى ما في المسند المسمى بالإمداد ...من طريق شيخنا الأوحد، والإمام المفرد، الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب، حفيد مصنف هذا الكتاب، متع الله بحياته، وبارك له في جميع أوقاته) .

وقد كان غير ابن سلوم من أئمة الأشاعرة الذين اعتد المؤلف بكلامهم كالجويني والغزالي وابن العربي أولى أن يعاب الكتاب به من هذا الذكر العارض لابن سلوم، وهي إشارة أخرى إلى أن الشيخ عبدالرحمن لم يقرأ الكتاب .

أما الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن فيقول في رسالة بعث بها إلى من يشك في عداوة ابن منصور للدعوة : (.. حتى كتابه الذي يزعم أنه شرح على التوحيد، رأيت فيه من الدواهي والمنكرات ما لا يحصيه إلا الله، من ذلك : قوله في الكلام على قوله –تعالى- :

---

[١] الدرر السنية : ٩ / ٢٣٠ .
[٢] "فتح الحميد" : (٥ / ب) .

{وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون}، إن ابن العربي المالكي قال : العبادة هي موافقة القضاء والقدر، وابن عباس يقول : كفر الكافر تسبيح، هذا رأيته بخط ابن نصر الله من أهل بلده، في كلامه على كتاب التوحيد، ولهذا نظائر وأخوات لا يعرفها إلا من وقف على كلامه من طلبة العلم)[١] .

ومع الاتفاق مع الشيخ عبداللطيف على إنكار هذه الداهية التي أشار إليها، بل وإنكار اعتداد المؤلف في مجال العقائد بكلام القاضي ابن العربي وأضرابه من المتكلمين أو المتأثرين بهم، إلا أنا لا ينبغي أن يتجاوز بنا الحد إلى اعتبار الدواهي والمنكرات في "فتح الحميد" لا يحصيها إلا الله!، وقد حملتني هذه العبارة – وكنت قرأتها قبل قراءة "فتح الحميد" والبدء بتحقيقه – على مضاعفة الفحص والتدقيق، والبحث والتنقيب أثناء التحقيق، عما يمكن أن يستحق هذا الوصف أو يقاربه من أخطاء الكتاب، في شطره الأول الذي أقوم بتحقيقه، فلم أظفر بشيء سوى ما ذكر هنا، إلا أخطاء معتادة لا يخلو منها كتاب بهذا الحجم، وأكثرها مما هو مجال للاجتهاد .

ثم حتى هذا الذي شنع به على المؤلف من تفسير العبادة في آية الذاريات بالعبادة الكونية القدرية، لا يعد منكرا من القول إذا صين من معتقد وحدة الوجود، بل هو القول الذي اختاره إمام المفسرين ابن جرير الطبري، واحتج عليه في تفسيره بما رواه عن ابن عباس أنه قال : (قوله "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" : إلا ليقروا بالعبودة طوعا وكرها).

ثم قال ابن جرير : (فإن قال قائل :فكيف كفروا وقد خلقهم للتذلل لأمره؟ . قيل : إنهم قد تذللوا لقضائه الذي قضاه عليهم؛ لأن قضاءه جار عليهم، لا يقدرون من الامتناع منه إذا نزل بهم، وإنما خالفه من كفر به في العمل بما أمر به، فأما التذلل لقضائه فإنه غير ممتنع منه)[٢] .

---

[١] الدرر السنية : ٩ / ٣٣٣ ، وانظر كلام ابن العربي في "فتح الحميد" : (٣١ / أ) ، وفي هامش الورقة رد مختصر عليه لا يستبعد أن يكون للشيخ عبداللطيف .

[٢] تفسير الطبري : ٢٧ / ١٢ .

هذا وممن أشاد بالكتاب وأطراه، تلميذ المؤلف المؤرخ ابن بشر، فبخطه على ديباجة المسودة كتب : (ليعلم الواقف على هذا الكتاب الجليل، والشرح الذي ليس له مثيل، للشيخ ...) .

المآخذ على الكتاب

لا يسلم كتاب غير كتاب الله المجيد من قصور ما، ولا يبلغ منزلة يعصم فيها من النقد، أويتعالى صاحبه فيه عن المناقشة والمساءلة، ولا غضاضة عليه البتة في ذلك، بل هو سبيل استكماله وتحقيق مقاصده العلمية على التمام .

ولقد أخذ على "فتح الحميد" مآخذ عدة، في منهج الكتاب ومصادره ومادته وأسلوب صياغته، أنبه فيما يلي على ما كان منها سبيله الإجمال، وما كان سبيله التفصيل أرجئه لموضعه من حواشي الكتاب .

ففي المنهج يؤخذ عليه التزام طريقة التحليل المسهب لألفاظ الكتاب ومفرداته، فقد أدى به إلى كثرة الاستطرادات في غير مسائل العقيدة، من اللغويات والأدبيات والتراجم والتواريخ وغيرها، وهذا الضرب من الاستطراد إنما يسوغ في أحد حالين: الأولى أن يكون له تعلق ولو من بعيد بشيء من مسائل العلم الذي ألف فيه المتن المشروح، بحيث يترتب عليه الاستدلال والبيان والترجيح، كمسألة الحقيقة والمجاز في اللغة مثلا، وتعلقها بموضوع الصفات الإلهية، الحال الثانية أن يكشف الاستطراد خطأ علميا شائعا عرض للمؤلف لمناسبة ما، ربما لا تعود، فينبه عليه، وهذا إنما يحسن ممن يكتبون بنفس التحقيق، لا الجمع .

وقد يُعتذر للمؤلف بأن هذه هي السمة العامة للتأليف في العصور المتأخرة[١]، إلا أن هـذا العذر سيكون أقرب للقبول لو كان موضوع الكتاب فنّا آخر سوى العقيدة؛ فإن التصنيف فيها يتطلب مزيدا من الدقة والتحرير؛ لما يترتب على الخطأ في مسائلها من الانحراف والضلال .

ومن أمثلة استطراداته من هذا النوع ما ذكره عن البدل، فقد أطال فيه حتى عاد الكتاب أشبه بكتاب نحو [٢].

كما يؤخذ عليه في منهجه كثرة التصرف في عبارات العلماء المنقولة دون تنبيه، وقد أدى به ذلك إلى قلب المراد من الكلام أو تغييره أكثر من مرة، كما فعل مع كلام ابن القيم في الاسم والمسمى [٣]، وربما تمادى في التصرف حتى طال النظم!، كما فعل ببيت أبي النجم :

عشّي تميم واصغُري فيمن صغَر ولا تريدي الحرب واجتزّي الوبر

فاستبدل [فعيل] بـ [تميم]، فقال : عشّي فعيل ..؛ إذ هو تميمي[٤]، وفعَل نحو هـذا في نظم الصرصري الذي أورده آخر الكتاب؛ إذ اشتمل على لون من التوسل البدعي .

ومثل هذه التصويبات جادتُّها التعليق والاستدراك على النصوص المنتقدة، أو الإعراض عنها وعدم إيرادها أصلا، لا تبديلها والتصرف فيها على هذا النحو .

---

[١] هذه السمة من دواعي تسميتها بعصور الانحطاط .

[٢] انظر (٩ / ب) ، (١٠ / أ ، ب) .

[٣] انظر (٨ / ب) ، وقريب من هذا خلطه أقوال العلماء على حديثين مختلفين بما يوهم اختلافهم في معنى أحدهما، كما في حديث "قلدوا الخيل، ولا تقلدوها الأوتار"، ص ١٠٠/ب .

[٤] انظر ص ٦١ / أ .

كما إنه كثيرا ما ينقل عن العلماء دون عزو، وخاصة عن الحافظ ابن حجـــــر في "فتـــح الباري"، أما "مجمع الزوائد" فلا يكاد يشير إليه، رغم أن كثيرا من مادته الحديثية منقولـــة منه .

أما في المصادر فيؤخذ عليه الاعتماد أحيانا على بعض المصنفات المنتقدة عقديا، والاعتـداد بكلام مؤلفيها من أهل البدع والمتأثرين بهم، دون تمييز وتمحيص، كالذي نقلــه في بيـــان مصطلح "التوحيد" عن "إحياء علوم الدين" لأبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـــ)، الفيلسـوف الصوفي الأشعري![١]، أو كالذي أطال بنقله عن القاضي أبي بكر بـــن العـــربي المـــالكي الأشعري في تفسير قوله -تعالى- :{وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون}.[٢]

أما في المادة فيؤخذ عليه الإكثار من إيراد الآثار الضعيفة، وإن كان ينبه علــــى ضعفـــها أحيانا، لكن أحيانا لا ينبه، كحديث: "فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عـــابد"[٣]، وربما أورد ما لا أصل له جازما برفعه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، كحديـــث "مـــا ساد بخيل قط"، كرره في موضعين جازما برفعه[٤]، وقد كان له سعة في أن يورد مثل هـــذا بصيغة التمريض .

ويؤخذ عليه أيضا الوهم عدة مرات في كتابة بعض الآيات، فيخلطها بغيرها من شـبيهاتها، ومرد هذا فيما يبدو أنه يكتبها من حفظه[٥].

كما وقع له أوهام في عزو بعض الأحاديث، كحديث " اللهم أصلح لي دنياي التي فيـــها معاشي .."، عزاه إلى السنن، وإنما هو في صحيح مسلم[٦]، وكحديث "رغم أنف رجـــل

---

[١] انظر (١٧ / أ) .

[٢] انظر (٣١ / أ) .

[٣] انظر ٧٨/ب

[٤] انظر ص ٣٩ / أ ، ٤١ / أ .

[٥] انظر مثلا ص ٣٤ / أ ، ٧٢ / ب ، ٧٣ / أ ، ٧٣ / ب ، ٨٥/ب، ٩٤/ب ، ٩٦/أ .

[٦] انظر ص ٣٣ / ب .

أدرك أبويه .." إلخ، أطلق عزوه إلى البخاري، فأوهم أنه في الصحيح، وإنما هو عنـــده في الأدب المفرد، وقد كان عزوه إلى مسلم أولى؛ حيث خرجه في صحيحه [١]، وعزا أثرا لعمر إلى الصحيحين وليس فيهما.[٢]

وربما أورد أثرا، ثم قال : "وفي لفظ"، ثم أورد بقية الأثر من نفس المصدر، مع كونه أثـــرا واحدا !.[٣]

وأما في الأسلوب فيقع فيه أحيانا بعض التراكيب الركيكة، غير المستقيمة لغة، كتعديتـــه الفعل "دل، يدل، دلالة" بنفسه إلى مفعول واحد، دون استعمال حرف الجر "على"، نحو: وهذا يدل كذا، وفيه الدلالة أن كذا [٤]، في حين يعدي بحرف الجر فعلا يتعدى بنفســـه، كما في قوله : "والفقير غير داخل في مسمى المسكين إلا أن يريدوا باســـتعماله **لمســـمى** واحد"[٥]. والصواب : إلا أن يريدوا باستعماله مسمى واحدا .

وقريب من هذا قوله:".. لم يعتذرهم إلا بعدم الوجود بشيء يقربه لصنمهم"[٦]، والصـــواب أن يقال: .. لم يعتذر لهم إلا بعدم وجود شيء يقربه لصنمهم.

ومن أمثلة ذلك استعماله مصدر الفعل اللازم "قام" موضع مصدر المتعدي "أقام"، في قوله: "أرشد – سبحانه – إلى الدواء **قياما** للحجة علينا"[٧]، يريد : **إقامةً** للحجة ..

---

[١] انظر ص ٤٠ / أ ، وانظر أمثلة أخرى في ص ٥٣ / ب ، ٥٨ / ب .

[٢] انظر ص ١٦٠/ب.

[٣] انظر أثر ابن عباس في ص ٤٢ / أ .

[٤] انظر ص ٣٤ / ب ، ٩٠/ب .

[٥] انظر ص ٣٨ / أ .

[٦] انظر ص ١٢٠/ب.

[٧] انظر ص ٣٧ / أ .

ومن ذلك استعماله الفعل "غاط" موضع "تغوّط" [١]، و "تترى" حالا للمفرد، مع أنها اسم جمع [٢]، و"إنفاع" بدل "نفع"[٣].

ومن ذلك استعماله الفعل "يعاونه" في حق الرب -جل وعلا- بدل يعينه[٤].

كما لم يخل الكتاب من الأخطاء النحوية الجلية [٥].

وأحيانا تستغلق عبارته بسبب الركاكة، مع كون المراد سهلا واضحا، كقوله في شرح عبارة :"فأخبر بها معاذ عند موته تأثما"، الواردة على لسان الراوي في حديث "أتدري ما حق العباد على الله .."، قال المؤلف في شرحها : فأخبر بذلك عند خروجه من الدنيا ..لما أمن المفسدة بإخباره بقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بأن الذي منعه عن إخبار الناس مخافة الاتكال، فصار هذا الكلام مقرونا به عن المحذور، فحدث به' [٦].

وكقوله في بيان فضل العلم وشؤم الجهل : " .. فإنه إذا زال العلم استوى عند صاحب ذلك الحق والباطل، والضار والنافع .." ، فقوله " صاحب ذلك" يعني به من زال عنه العلم ليس إلا [٧].

وكقوله في التعليق على قول القائل "أعذني يا رب" : "وصدور صيغة الأمر بنا -كذا كتبت ويبدو لي أن صوابها : منا – هو الامتثال بالأمر إرشادا منه – سبحانه – بالالتجاء إليه.."[١].

---

[١] انظر ص ٥١ / ب .
[٢] انظر ص ٨٨/ب .
[٣] انظر ص ١٤٧/ب.
[٤] انظر ص ١٣٢/أ
[٥] انظر مثلا ص ٨٧/أ ، ١٣١/ب، ١٣٣/أ.
[٦] انظر ص ٤٥ / أ ، وانظر مثالا آخر في أول ص ٥٥ / ب .
[٧] انظر ص ٦٥ / ب ، وانظر مثالا آخر في ص ٧٢ / أ .

ومن أمثلة التكلف في عباراته قوله تعليقا على قول إبليس عن آدم{أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين}: "فخرج من خضوع العبد إلى كبرياء الباري، بالمحاورة إلى خصمه بالجدال، فزالت المسامحة بحد العداوة، وانقلبت معاتبة الود إلى التقنط من العود بالرحمة" [٢].

هذا و لم يخل كتابه من السجع المتكلف في مواضع عدة [٣].

ومما لا يكاد يغتفر للمؤلف في صياغته تذييله على ما ينقله من عبارات العلماء بما يوهم أنه من تتمة كلامهم، دون إشعار للقارئ بذلك، وبمراجعة المصادر التي ينقل عنها يتبين تركيبه لعباراته على عبارات غيره بصورة توهم أن العبارة ما زالت للقائل الأول، وغالبا ما يكون هذا في صورة التعليل لأقوالهم، أو العطف عليها، فإذا اجتمع هذا إلى كون المؤلف يتصرف في العبارات المنقولة غالبا دون إشارة، تضاعف بذلك الإيهام .

ومن أمثلة ذلك قوله : "قال شيخ الإسلام ابن تيمية – ومعناه لغيره من السلف – : ومن ظن أن قوله { وقضى ربك } بمعنى قدر، وأن الله ما قضى بشيء إلا وقع، كما يقوله الملحدون في آيات الله، بأن جعل عباد الأصنام ما عبدوا إلا الله، فإن هذا من أعظم الناس كفرا بالكتب **كلها؛ إذ قائل هذا لا يخرج عن قول من قص الله علينا قولهم : { لو شاء الله ما أشركنا }**.. "إلخ [٤].
فبالرجوع لمصدر هذا الكلام[٥] يتبين أنه ينقله بتصرف، وأن الكلام من "كلها" فما بعد للمؤلف[٦] .

---

[١] انظر ص ١٣٢/ب.
[٢] انظر ص ٩٥/أ .
[٣] انظر مثلا ص ٤٨ / أ ، ٥١ / ب .
[٤] انظر ص ٣٩ / ب .
[٥] انظر الفرقان ص ٦٢، ومجموع الفتاوى : ١١ / ٢٦٩ .
[٦] وانظر نظيرا لها مع كلام للخطابي في ص ٦٩ / ب .

ومن أمثلة ذلك أنه نقل قول شيخ الإسلام عن مسألة الاستغاثة: "..ولهذا ما بينت هـــذه المسألة قط لمن يعرف أصل الإسلام إلا تفطن لها وقال:هذا أصل الإســـلام"؛ **إذ إنكـــار المنكر من أعمال الكفر والشرك من الأقوال والأفعال أوسع من تكفير عاملـــها مـــع الجهل بمضادة قوله أو فعله لشهادة الإخلاص؛ فإنه يفر من ذلك لو علمه** [١].

فالكلام الأخير للمؤلف، ألصقه بكلام شيخ الإسلام في الرد على البكري، مروجا لرأيـــه الذي ينتقد به الدعوة الإصلاحية، وخالفه فيه سائر علماء السنة كما سبق بيانه.

وقريب من هذا أنه أحيانا يختصر كلام العلماء اختصارا يفسد المعنى[٢] .

---

[١] انظر ص ١٤١/ب.

[٢] كما فعل بكلام للقرطبي عن حكمة تخصيص النطق بالتشبيه في قوله – تعالى–: {إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون}، انظر ص ٨٦/أ .

الفصل الخامس

نسخ الكتاب ومنهج التحقيق

توفّرت لي – بحمد الله تعالى– ثلاث نسخ خطّية لفتح الحميد، أولاها المسوّدة الأولى، وقد اخترت لها الرمز : [م م]؛ باعتبارها مسوّدة المسوّدة، وهي من محفوظات مكتبة العلّامة الشيخ عبدالله بن حميد – رحمه الله –، أهداها إليه بعض أحفاد ابن منصور حينما كان قاضيا في "المجمعة"[١]، وقد تفضّل ابناه الفاضلان : الشيخ الدكتور صالح، والشيخ الدكتور أحمد – حفظهما الله –، تفضلا مشكورين بصورة منها، فلهما مني جزيل الشكر ووافر العرفان.

أما النسخة الثانية فقد جلبها من الكويت مشكورا أخي وزميلي في تحقيق الكتاب، الدكتور حسين السعيدي – حفظه الله –، وهي من ذخائر مكتبة علّامة الكويت، الشيخ عبدالله الدحيان – رحمه الله – الآيلة إلى مكتبة الأوقاف الكويتية، ورقم النسخة فيها (خ٤١٢)، وتعتبر هذه النسخة المسوّدة الثانية للكتاب، وقد رمزت لها بـ [م]، وهي التي اتخذها أخي حسين أصلا؛ إذ لم نعثر على ما يخصه في النسخة الثالثة.

وأما النسخة الثالثة التي جعلتها أصلا، ورمزت لها بالرمز : [ص]، فقد دلّني عليها مشكورا فضيلة الشيخ علي الشبل، حفظه الله –تعالى– وجزاه عني خير الجزاء، وهي من محفوظات قسم المخطوطات بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد صوّرها لي مشكورا أخواي الكريمان : الشيخ سعد بن فلاح العريفي، والشيخ محمد بن سعود

---

[١] كما نقل أخي الدكتور حسين السعيدي عن الدكتور أحمد بن حميد، انظر رسالته : ١ / ١٠٥ .

العريفي، حفظهما الله -تعالى- وأجزل لهما المثوبة، ولم يوجد من هذه النسخة سوى المجلد الأول .

وإليك فيما يلي وصفا لكل من النسخ الثلاث :

أولا : النسخة [م م]

هي أول نسخة ظهرت - فيما يبدو - من "فتح الحميد"؛ فقد أثبت أحد ناسخَيها : محمد بن حمد بن عمير بن عبدالله بن ناصر، الناصري، الحنبلي، تاريخ الفراغ منها في نهار الثلاثاء ٢٨ / ربيع الأول / ١٢٥٢ هـ، كما في آخرها، وهي التي خطَّ عليها الشيخ عبدالرحمن بن حسن تقريضه بيده .

وقد عادت هذه النسخة مسوّدة بما ألحق بها المؤلّف من الإضافات الكثيرة في الطرر، التي أدخلت في صلب الكتاب في النسخة [م]، ثم ألحق المؤلّف إضافات أخرى في طرر النسخة [م]، أدخلت في صلب الكتاب في النسخة [ص]، وهذا ما حدا تلميذَ المؤلف المؤرخَ ابنَ بشر إلى أن يكتب على ديباجة النسخة [م م] : (ليعلم الواقف على هذا الكتاب الجليل، والشرح الذي ليس له مثيل، للشيخ العالم الفاضل، والحبر المناضل، الشيخ القاضي عثمان بن منصور الناصري - متع الله بحياته -، أن هذا الكتاب بعينه هو مسودة الشرح المذكور، وأما المبيّضة فهي زائدة على هذه المسوّدة أكثر من ..[١]، وهي في مجلدين، فليُعلم ذلك، قال ذلك وكتبه بإذن الشارح الفقيرُ إلى الله عثمان بن عبدالله بن بشر، وصلى الله على محمد وسلم) . ثم أثبت التاريخ : سنة ١٢٥٨هـ .

وقد كتب العنوان على هذه النسخة هكذا :

---

[١] كلمة غير واضحة، كأنها مطموسة، ويشبه أن تكون : "النصف" ، أو "الثلث" ، ولعل كاتبها تردد في التقدير فضرب عليه .

هذا "فتح الحميد في شرح التوحيد" بخط[1] جامعه
ومؤلفه الفقير إلى ربه الغفور عثمان بن عبدالعزيز
بن منصور الناصري ثم العمروي التميمي النجدي
الحنبلي يسئل من مولاه القبول والعفو
عن الخطا والزلل وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم ولا
حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
وحسبنا الله ونعم الوكيل
م م
م

وينبغي أن يكون هذا العنوان بخط ابن منصور؛ لتجرده من الثناء عليه، والعادة جارية بأن غيره لو كتبه لأثنى عليه، أو على الأقل للقّبه بالشيخ .

وكُتب تحت هذا العنوان تقريض الشيخ عبدالرحمن بن حسن بخط يده، وتحته تملك لحفيد المؤلف نصه : (ملك الفقير إلى الله عبدالرحمن بن عبدالكريم بن الشيخ عثمان بن منصور).

وفي الجهة المقابلة لصفحة العنوان كتب ما يلي :

لابن وكيع[2]

سلا عن حبّكِ القلب المشوقُ ... فما يصبو إليك ولا يتوقُ

---

[1] كأنها عدّلت إلى : "من خط جامعه" .

[2] هو الحسن بن علي الضبي التنيسي، الشاعر المعروف بابن وكيع، ت ٣٩٣هـ، انظر الأعلام ٢ / ٢٠١ .

جفاؤكِ كان لنا عنك[1] عزاءً وقد يُسلي عن الولد العُقوقُ

وتحت هذين البيتين مباشرة كُتب :

عبرة[2]

قد يدرك الشرفَ الفتى ورداؤُه خَلَقٌ وجيبُ قميصِه مرقوعُ

وأكثر هذه النسخة بخط محمد بن حمد بن عمير، وهو خط نسخ جميل متقن، غير أن الإلحاقات في الطرر بخط آخر ليس بجميل، وينبغي أن يكون خط ابن منصور؛ إذ له وحده حق الإضافة في كتابه دون غيره، كما أن كثيرا من صفحات هذه النسخة كُتبت بخط آخر ليس بجميل[3]، أشبه ما يكون بالخط الذي في الطرر، فتكون بخط ابن منصور، ويكون قد أعان تلميذه على النسخ في بعض الأحيان؛ لطارئ ما .

ثم اطلعت على ما يؤيد هذا فيما نقله أخي الدكتور حسين السعيدي عن المؤرخ إبراهيم ابن عيسى أنه قال : (وقد رأيت شرح التوحيد لعثمان بن منصور في المجمعة عند عثمان بن شبانة في مجلد كبير سماه : "فتح الحميد في شرح التوحيد"، وتحت عنوانه بخط الشيخ عبدالرحمن بن حسن ما صورته : "نظرت في هذا الشرح ..."، والكتاب المذكور جملة منه بخط المصنف عثمان بن منصور، وبعض أوله وآخره بخط ابن عمير)[4].

والواقع أن أكثره بخط ابن عمير كما سبقت الإشارة، لا أوله وآخره فحسب .

---

[1] كذا، وصوابه : جفاؤكِ كان عنكِ لنا عزاء ...

[2] كذا قرأتها، وربما تكون "عِزة"، وأستبعد كونها : "عنترة"؛ فالبيت لإبراهيم بن هرمة كما في اللسان : ١٠ / ٨٨ .

[3] انظر مثلا الصفحات : ٥/ب – ٨/ أ ، ١٩/ب، ٢٠/أ،٢٢/ب – ٢٣/أ، ٢٤/ب،٢٥/أ،٣٦/ب–٣٨/أ،٤٩ /ب،٥٠ /أ،٥٢/ب، ٥٣/أ،٦٥/ب–٦٧/أ .

[4] نقله عن مجموع لابن عيسى، مخطوطته محفوظة عند الدكتور عبدالرحمن العثيمين حفظه الله .

وابن عيسى يعني هنا المسوّدة قطعا؛ فهي التي كتبت بخطين مختلفين، وهي التي أُثبت اسم ابن عمير آخرها، وهي التي عليها تقريض الشيخ عبدالرحمن بن حسن بخط يده [١].

وتجدر الإشارة إلى أن الناسخ قال في ص [٣٠٥ / ب] : (قال الشيخ أبقاه الله : وقد تم تبييضه على يد كاتبه ومصنفه ..إلخ) . وهذه قرينة على كون الخط في ذلك الموضع لابن عمير، أما ورود العبارة نفسها في النسخة [م] فسيأتي توجيهه .

هذا وقد استغرقت النسخة **[م م]** ٣١٢ ورقة، عدد أسطر الصفحات ٢٣ غالبا، في كل سطر نحو ١٧ كلمة .

ثانيا : النسخة [م]

هي في الأصل مبيضة عن النسخة السابقة؛ فقد أدخلت الإلحاقات التي كانت في الطرر في الصلب، ثم أضيفت إلحاقات أخرى كثيرة، أدخلت في الصلب في النسخة الثالثة الأخيرة، فصارت هذه كالمسودة لها .

وقد طُمس اسم الناسخ وتاريخ النسخ من آخرها تماما[٢]، لكن يُعرف من كونها بخط واحد من أولها إلى آخرها، هو خط الصلب والطرر، أنها بخط المؤلف لا غير؛ ولا يشكل على هذا إلا قول الكاتب في آخر الكتاب : (قال الشيخ أبقاه الله) يريد المؤلف، وجواب هذا أن المؤلف نسخها عن المسوّدة التي اشترك في خطّها مع تلميذه ابن عمير، فلما بلغ هذا الموضع الذي كتبه تلميذه لم ير داعيا لتغيير دعاء تلميذه له، فأثبته كما هو .

---

[١] ولم يفطن أخي حسين لهذه الأمور في رسالته (١ / ١٠٣ ، ١٠٤) ، فظنه يقصد النسخة [م]، مع أن تقريض الشيخ عبدالرحمن بن حسن إنما كُتب عليها بخط ابن نصرالله كما نبه في آخره ، وفيه اختلاف في بعض الكلمات كما يأتي .

[٢] الطمس متعمد، ولا يبعد أن يكون بدافع العداوة للمؤلف .

ويتأيّد كونها بخط المؤلّف بمطابقة خطها تماما لمخطوطةٍ لكتاب : "المسوّدة" في أصول الفقه لآل تيمية، كتبت بخط ابن منصور سنة ١٢٥٥هـ .

وقد كتب نفس العنوان السابق على هذه النسخة، وبنفس الخط، وهو خط المؤلف، إلا أن فيه : "بخط مؤلفه وجامعه"، بدل : "بخط جامعه ومؤلفه"، ومثل هذا التصُرف عـادة لا يفعله مجرد ناسخ، بل ناسخ مؤلف .

وعلى يمين العنوان كُتبت العبارة التالية : [في الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – : (دخلت الجنة فرأيت عامة من يدخلها البله)[1] ، قل الأزهري[2] : "الأبله" : الذي طبع على الخير، وهو غافل عن الشر، وهذا ...في حقه القتيبي : هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدور، وحُسن الظن بالناس] .

ومكان النقط غير واضح .

وتحت العنوان كُتبت الفائدة التالية بخط المؤلف :

["أنا سيد ولد آدم يوم القيامة"، حكمة التقييد به مع أنه سيدهم في الدنيا والآخرة : أنـه يظهر فيه سؤدده لكل أحد هناك، ...ولا معاند .

وقوله :"وأول شافع وأول مشفع"، قال النووي : إنما ذكر الثاني لأنه قد يشـفع اثنـان، فيشفّع ...الأول] .

---

[1] أخرجه بمعناه البزار بسند ضعيف كما في المجمع : ١٠ / ٢٩٤ ، ورواه البيهقي بإسناد منكر في الشعب : ٢ / ١٢٥ .

[2] "تهذيب اللغة" : ٦ / ٣١٢ .

ومكان النقط متآكل . وهذه الفائدة تدل على شغف المؤلف بالعلم؛ حيث لم يـــتردد في إثبات هذه الفائدة على ديباجة الكتاب؛ خشية فواها .

وتحت هذه الفائدة نَقلَ ابنُ نصرالله تقريض الشيخ عبدالرحمن بن حسن عن النســـخة [م م]، إلا أنه فيما يبدو نقله من حفظه؛ فقد أبدل بعض الكلمات بمرادفات لهـــا : فكتـــب "تأمّلت هذا الشرح" مكان "نظرت في هذا الشرح"، وزاد كلمة "وأوضح" في قوله : "قـــد أجاد فيه مؤلفه وأوضح وأفاد"، وكتب : "غير أنه ذكر أن شيخه محمد بن سلوم"، بدل : "ولكنه ذكر فيه شيخه محمد بن سلوم"، وحذف -فيما يبدو مـــن المصـــوّرة- كلمـــة "الشرح" من قوله : "لحسن هذا الشرح عندنا" .

وقد جاءت هذه النسخة في جزء واحد ضخم، بلغ ٢٠٤ لوحة، عدد الأسطر في الصفحة ٣٧ سطرا غالبا، وأحيانا ٣٨، في كل سطر مابين ١٧ - ٢١ كلمة .

ثالثا : النسخة [ص]

هي النسخة التي اتخذها أصلا، وهي - حسب علمي - آخر إخراج للكتاب؛ فقد أدخلت في صلبها الزيادات التي كانت في طرر النسخة السابقة، ثم لم تُضف إليها أي زيادات .

وقد فرغ من كتابة المجلد الأول من هذه النسخة تلميذ المؤلف : محمد بن حمد بن نصـــرالله بن فوزان بن نصرالله بن محمد بن عيسى بن حمد بن عيسى بن صقر بن مُشـــعاب، يـــوم الاثنين، لثلاث بقين من ذي القعدة، من سنة ١٢٥٧هـــ ، كما هو مثبت في نهاية المجلـــد الأول .

وقد جاءت هذه النسخة في مجلدين، لم أعثر إلا على أولهما، وينتهي بنهاية الباب الثاني والعشرين : (باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان) ، وهو نهاية الجزء الخاص بي في التحقيق .

وقد قابل المؤلف هذه النسخة على أصلها، كما هو مثبت في الطرر في مواضع كثيرة، وعبارته في ذلك بخطه : [بلغ مقابلةً وتصحيحا على أصله، فصحّ على يد مؤلفه عفا الله عنه] . وقد نبهت على هذه العبارة في الحاشية حيثما وردت .

والأصل الذي قابل عليه المؤلف هذه النسخة هو النسخة [م] لا غير، فصح بذلك كونها مسودة للنسخة [ص]، وإن كانت في الأصل مبيضة للنسخة [م م] ، كما صح كون [ص] آخر النسخ الثلاث .

ولا فرق بين [ص] و [م] إلا دمج ما في الطرر في صلب الكتاب، ومقابلة المؤلف، واختلاف الناسخ، أما المضمون فمطابق تماما، لا يكاد يوجد اختلاف حرف واحد .

وأرجح أن تكون هذه النسخة هي التي ذكر محقق "عنوان المجد" : عبدالرحمن بن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ أنها موجودة في مكتبة عمه الشيخ محمد بن عبداللطيف[١]، فتكون من بقايا كتب ابن منصور التي صودرت إثر وفاته، ثم أهديت بعد ذلك لمكتبة جامعة الإمام .

وهي واضحة الخط، تآكل من أوّلها ورقتان بفعل الأرضة، هما ورقة العنوان، وورقة المقدمة، والورقة الثالثة ممزوعة الصفحة اليمنى، لم يبق منها إلا الثلث تقريبا، والصفحة اليسرى تبدأ بتتمة مسرد أبواب التوحيد : الباب التاسع والأربعون ....، وفيها ختم مكتبة جامعة الإمام، قسم المخطوطات، ويحمل الرقم (٨٩٨٥ / خ) .

---

[١] انظر "عنوان المجد" : ٢ / ١١٩ ، حاشية .

ومقاس الأوراق ١٦.٢ X ٢٢.٩ سم ، وعدد السطور ما بين ٢٤ - ٢٧ غالبا، وعدد الكلمات في السطر ما بين ١١ - ١٨ غالبا .

منهج التحقيق

اتخذت النسخة الأخيرة [ص] أصلا للتحقيق؛ لكونها الإخراج الأخير للكتاب؛ فقد قابلها المؤلف بنفسه على أصلها، وأذن لتلميذه ابن بشر أن يكتب تنبيها على النسخة [م م] وهي مسوّدة مسوّدتها، بأن مبيضة الكتاب في مجلدين، ولا يوجد نسخة في مجلدين إلا هذه .

وكنت نسخت جميع الكتاب من النسخة [م] قبل أن أُدل على النسخة [ص]، ثم قابلتها عليها وقارنتها بها، فلم أر اختلافات تستحق الإثبات في الحاشية، أما المسودة الأولى [م م] فلم أرجع إليها إلا حال استغلاق الخط، أو وقوع شك في القراءة .

ثم سلكت في توثيق النص البنود التالية :

١- أثبتّ أسماء السور وأرقام الآيات في الصلب هكذا : [الفاتحة / ١]، ولم أجعلها في الحواشي تخفيفا؛ فهي كثيرة جدا .

٢- عزوت الأحاديث والآثار إلى مظانها، ولم التزم ذكر الكتاب والباب إلا في أحاديث الصحيحين؛ لكثرة المرويات في الكتاب، فأكتفي بذكر الجزء والصفحة والرقم .

٣- ما كان من المرفوعات في غير الصحيحين فإني أذكر حكمه عند من تكلم عليه، كالترمذي في السنن، والحاكم في المستدرك، والهيثمي في "مجمع الزوائد"، وغيرهم من القدماء بحسب ما تيسر لي، وهو قليل، على أن المؤلف قد اعتنى ببيان حكم كثير منها، كما التزمت ذكر حكمها عند محدث العصر الشيخ محمد ناصرالدين الألباني - رحمه الله وجزاه عن طلاب العلم خير الجزاء -؛ لتعويل أكثر طلاب العلم عليه في ذلك، مع مراعاتي لمن خالفه في الحكم على بعض الأحاديث .

هذا و لم أتكلف مجاوزة ذلك؛ لخروجه عن تخصصي، وموضوع الكتاب، أما الآثار فلم ألتزم الحكم عليها مطلقا؛ فهو عمل تفنى فيه الأعمار، فضلا عن وقت الرسالة، مع خروجه عن التخصص أيضا .

٤- التزمت عزو أقوال العلماء ونقول المؤلف إلى مصادرها الأصلية، حتى إن كان ينقل عنها بواسطة، وما لا أتوصل إلى مصدره نبهت عليه .

٥- التزمت في كتابة النص قواعد الإملاء الحديثة، وأهملت تماما الإشارة إلى ما يخالفها في الأصل .

نماذج المخطوطات

اللوحة الأولى من النسخة [ص]، وقد ظهر التآكل في صفحاتها الأولى

أفعالهم على مقتضى قضائه فيكون فعل العبد على مقتضى حكم المولى وإنما
يخرج فعل العبد عن حكم المولى إذا كان مغلوباً والغالب لا يخرج شيء عن
حكمه وهو الله وحده وقد فهم بعض الصالحين هذا المعنى فقيل له ما أراد
الله من الخلق فقال ما هم عليه يعني الإرادة الكونية لا الشرعية وقد قال
ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون
تسبيحهم إن كفر الكافر تسبيح وتقديس والمعنى في ذلك أنه أمر جرى بقدر
الله وإرادته الكونية مع ما فيه من مخالفة أمره الشرعي وتعدي حده الديني
وهذا دليل على سعة ملكه تعالى وبديع حكمه وانفراده بعلمه السابق والزام
التسليم لأمره الشرعي والإقرار بالعجز عن دركه وذلك كما سبق تقريباً أنه
ما من شيء إلا وهو يعبد الله سبحانه كما يجب للمولى على عبده ويسبح كما سبق
بحمده ويشهد لذلك من كلام العرب قول زيد بن عمرو بن نفيل وقيل ابن ورقا
سبحان ذي العرش سبحاناً يدوم له وقبلنا سبح الجودي والجمد
والجودي والجمد جبلان بالحجاز فإنه من لم يسبح تسبيح ذاكر سبح تسبيح
دلالة وقد ذكر هذا القول عند الآية محيي السنة أبو الحسين البغوي رحمه الله
في تفسيره قال الحافظ بن المزكي رحمه الله تعالى وأهل اللغة ظنوا أن
تفسير العبادة هنا الطاعة ورأوا أن بعض الخلق لا يطيعوا الله فطلبوا
للآية معنى غير معناها ولو عقلوا معنى ذلك وفهموا أيضاً معنى السجود كما قال
سبحانه ولله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً كما قال زيد الخيل
رضي الله عنه بنوهم نضل البلق في حجراتهم ترى الأكم منه سجداً للحوافر فإنما
يكفر بقوله بمخالفته أمر الله الشرعي ودينه الذي ارتضى لعباده فأرسل
رسله وهو مع ذلك جار بقضاء الله وقدره فلم يخرج شيء عن ملكه تعالى
ولا عن حكمه الكوني فجعل رحمه الله تعالى معنى العبادة في هذه الآية بمعنى
العبادة اللغوية والإرادة القاهرة لا الشرعية الأمرية كقوله تعالى وهو
القاهر فوق عباده أي الذي خضعت له الرقاب وذلت له الجبابرة الصعاب
وقهر كل شيء ودانت له الخلائق وتواضعت لعظمة جلاله وكبريائه الأشياء

كلها

قوله المعنى الصحيح وما خلقت الجن والإنس إلا ليجري أفعالهم على مقتضى قضائه إلخ أقول انظر إلى هذا الكذب على الله وعلى كتابه ومقتضى هذا القول الباطل أن المعاصي عبادة [illegible] شنع الله من رضي بهذا القول وحكاه في معنى هذه الآية الكريمة وقال تعالى ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أولئك يعرضون على ربهم ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين وأما ما نسبه إلى ابن عباس من قوله كفر الكافر تسبيح فهذا كذب عظيم على ابن عباس وافتراء [illegible] حاشاه أن يجعل ما يوجب الخلود في النار الذي لا يرضاه الله تعالى لعباده [illegible] عبادة وهذا كلام [illegible] الحق نعوذ بالله من ذلك

الصفحة ٣١/أ من النسخة [ص]، وفي طرتها تعقب لأحد العلماء

لكن تكون الروم وهم قوم معروفون اكثر الكفرة في ذلك الوقت
وفي صحيح مسلم عن عايشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى
فقلت يا رسول الله ان كنت لاظن حين انزل الله هو الذي ارسل رسوله
بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ان ذلك
تام قال انه سيكون من ذلك ما شاء الله ثم يبعث الله ريحا طيبة
فتوفى كل من في قلبه مثقال ذرة او حبة من خردل من ايمان
فيبقى من لا خير فيه فيرجعون الى دين ابائهم فنسأل الله
الحماية والله الموفق تم الجزء الاول من شرح التوحيد
المسمى بفتح الحميد في شرح التوحيد تاليف العالم الفاضل
الناصري العمري التميمي



آخر المجلد الأول من النسخة [ص]

١

هذا فتح الحميد في شرح التوحيد
بخط مؤلفه وجامعه
الفقير إلى ربه الغفور عثمان بن عبد العزيز
بن منصور الناصري عامر العمروي التميمي
النجدي الحنبلي سأل مولاه القبول
والعفو عن الخطأ والزلل
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم وحسبنا الله
ونعم الوكيل

تأملت هذا الشرح فرأيته شرحاً [illegible] قد أجاد فيه مؤلفه وأوضح وأفاد كان الله [illegible]
غير أنه ذكر أن شيخه محمد بن سلوم وحاله في الاعتقاد معلوم فلو أعرض عن ذكره رأساً [illegible]
عند [illegible] وفاق عند أمثالنا قاله كاتبه عبد الرحمن بن حسن عفا الله عنه ونقله من خط سيده محمد
[illegible] وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

غلاف النسخة [م]، بخط المؤلف

الصفحة ١١/ب من النسخة [م]، بخط المؤلف



آخر النسخة [م] بخط المؤلف

1

غلاف النسخة [م م] وعليه تقريض الشيخ عبدالرحمن بن حسن، وتنبيه ابن بشر إلى كون هذه النسخة مسودة

إلا أنا فاعبدون وقال واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون
وقال في هذه الآية الكريمة ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت
وهذه آيات محكمة ليس للمبطل فيها شبهة يتعلق بها فكيف يجوز لمشرك بعد هذا أو جبري يقول
لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء فمشيئة الله الشرعية عنهم منتفية لأنه نهاهم عن ذلك على ألسنة
رسله وأما مشيئته الكونية وهي تمكينهم من ذلك قدرا فلا حجة لهم على الله بعد الرسل فلهذا قال فمنهم من هدى
الله ومنهم من حقت عليه الضلالة وذلك بعد ما بين لهم طريق الهدى وطريق الضلال أمرهم بالهدى
ووعدهم عليه الجزاء ونهاهم عن الضلال وتوعد عليه بنار ذات سلاسل وأغلال وذلك بعد قيام الحجة
عليهم بإرسال الرسل بالأمر والنهي والبلاغ لهم فهل على الرسل إلا البلاغ المبين ولهذا قال وما كنا معذبين
حتى نبعث رسولا. قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم يقول تعالى لمحمد صلى الله عليه وسلم
قل لهؤلاء الذين أشركوا وحرموا ما رزقهم الله افتراء عليه كما ذكر عنهم في الآيات التي قبل هذه يقول: تعالوا
أقبلوا أقص عليكم وأخبركم بما حرم ربكم عليكم حقا يقينا لا ظنا وكذبا كما تزعمون ذلك ألا تشركوا به شيئا
كأن فيه حذفا دل عليه السياق وتقديره وصاكم ألا تشركوا به شيئا ولهذا قال في آخرها ذلكم وصاكم
وتقول العرب أمرتك ألا تقوم. قال الزجاج ويجوز أن يكون هذا محمولا على المعنى أي أتل عليكم
تحريم الشرك وقيل تم الكلام عند قوله ربكم ثم قال عليكم ألا تشركوا به شيئا على الإغراء وشيا عنده
أنكر المنكرات وأعظمها فتعم هذه الآية على جميع الشرك صغيره وكبيره بهذا المعنى وهو كذلك وهذه
الآيات من المحكمات عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال إن في الأنعام آيات محكمات هن أم الكتاب ثم قرأ قل تعالوا
أتل ما حرم ربكم عليكم الآيات رواه الحاكم في صحيحه وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه وفي الصحيحين عن أبي
ذر رضي الله عنه مرفوعا أتاني جبرئيل فبشرني أن من مات لا يشرك بالله شيئا أدخله الجنة قلت وإن زنى وإن
سرق ثلاثا قال وإن زنى وإن سرق وقال في الثالثة أو الرابعة وإن شرب الخمر وفي رواية قال في الرابعة
وإن رغم أنف أبي ذر. وبالوالدين إحسانا أي تحسنوا إليهم إحسانا والله تعالى كثيرا ما يقرن بين طاعته
وطاعتهما وصيغته سبحانه من صيغ النهي عن الإساءة إليهما مبالغة والدلالة أن ترك الإساءة في شأنهما
غير كاف في قضاء حقهما فلهذا أوصى بالآباء والأجداد عطفا بالأبناء والأحفاد فقال ولا تقتلوا أولادكم
وكانوا يقتلون البنات خشية العار وربما قتلوا بعض الذكور خشية الافتقار ولهذا في الصحيحين

الصفحة ٢٣/ب من النسخة [م م] وهذه الصفحة بخط ابن عمير

وعند الحاكم والبيهقي عنه صلى الله عليه وسلم أنه في كل أرض من السبع آدم كآدمكم ونوح كنوحكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى
كعيسكم ونبي كنبيكم قال البيهقي إسناده صحيح لكنه شاذ ومن قال بسبع الأرضين على الأقاليم السبعة فقد أبعد
النجعة ولم يدر ما يقول وروى أبو الحسين في طبقاته من رواية أبي العباس أحمد بن جعفر بن يعقوب الاصطخري
قال قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروقها المعروفين
بها المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز
والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئا منها أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مخالف مبتدع خارج عن الجماعة
زائل عن منهج السنة وسبيل الحق وساق قولهم إلى أن قال فيه وخلق سبع سموات بعضها فوق بعض وسبع
أرضين بعضها أسفل من بعض وبين الأرض العليا والسماء الدنيا مسيرة خمسمائة عام وبين كل سماء
إلى سماء مسيرة خمسمائة عام والماء فوق السماء السابعة وعرش الرحمن عز وجل فوق الماء والله عز وجل
على العرش والكرسي موضع قدميه وهو يعلم ما في السموات والأرضين السبع وما بينهما وما تحت الثرى
وما في قعر البحر ومنبت كل شعرة وموضع كل شجرة وكل زرع وكل نبات ومسقط كل ورقة وعدد كل كلمة وعدد
الرمل والحصى والتراب ومثاقيل الجبال وأعمال العباد وآثارهم وكلامهم وأنفاسهم ويعلم كل شيء لا يخفى
عليه من ذلك شيء وهو على العرش فوق السماء السابعة ودونه حجب من نار ونور وظلمة وما هو أعلم بها
قال فإن احتج مبتدع ومخالف بقوله تعالى ونحن أقرب إليه من حبل الوريد وقوله وهو معكم
أينما كنتم وقوله إلا هو معهم أينما كانوا وقوله ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم الآية ونحو هذا من متشابه
القرآن فقل إنما يعني بذلك العلم لأنه تعالى على العرش فوق السماء السابعة العليا يعلم ذلك كله وهو بائن
من خلقه لا يخلو من علمه مكان تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن
وإن من شيء إلا يسبح بحمده وهكذا ذكر حرب الكرماني صاحب الإمام أحمد هذا اللفظ فإياك ثم إياك
وبنيات الطريق التي تنكب عن الصراط المستقيم بالتعويق فإن الذئب إنما يأخذ القاصية من الغنم والزم
طريق سلف الأمة المجمع على عدالتهم وأمانتهم وهدايتهم ومن تبعهم من الأئمة رضي الله عنهم فقد بين
تعالى في هذا الحديث القدسي لكليمه موسى على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم بأنه لو كانت السموات السبع
وعامرهن غيره جل وعلا وتقدس لا نهم ولا يعادله شيء والأرضين السبع وما فيهن
وضعا في كفة الميزان [illegible] كفة الميزان [illegible]
بالكسر وقيل بتثليث الكاف [illegible] ذلك [illegible] الكفة بالكسر [illegible] الفصيح
[illegible] الكسائي وما [illegible] الفصيح [illegible] الخليل [illegible]
[illegible] فيه فقد [illegible] لتعليق المقام [illegible] فإن [illegible] فالضم الفصيح
فرجح تعليق [illegible] مالت بهن لا إله إلا الله [illegible]

الصفحة ٣٧/ب من النسخة [م م]، وهذه الصفحة بخط المؤلف

التي يعرفها الناس ويفعلها بعضهم فهي التي اطلق نفيها سبحانه في كتابه وضدها المثبتة باذنه
ورضاه التي اسعد الله بها يوم القيامة اهل التوحيد الذين جردوه وخلصوه من شوائب الشرك وهم
الذين ارتضى كما جاز ولهذا قال يومئذ لا تنفع الشفاعة الا من اذن له الرحمن ورضي له قولا فان
قيل فما الجمع بين هذه الايات وبين الايات المذكورات في هذا الباب كقوله تعالى قل ادعوا
الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما لهم فيهما من شرك و
ما له منهم من ظهير ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن اذن له. قد تقدم الكلام على هذه الاية في هذا
الشرح قال شيخ الاسلام تقي الدين ابو العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
على هذه الاية جمعا بين ايات الشفاعة وبيانا انه ليس بينها اختلاف بل بعضها يوافق بعضا
ويصدق بعضها بعضا [illegible] ما سواه في هذه الاية كلما يتعلق به المشركون في شركهم سبحانه
[illegible] مثقال ذرة من الملك [illegible] الغير [illegible] تعالى في ذلك [illegible] وبعد هذا
النفي [illegible] الشفاعة [illegible] جل جلاله وتقدست اسماؤه في هذه الاية الكريمة [illegible]
[illegible] تعالى فيها ان يشفع لمن يشاء من خلقه [illegible] الشفاعة [illegible]
[illegible] الحميد [illegible] في الحديث الصحيح المتواتر
عند الذي اجمع على صحته وثبوته اهل العلم الا من اعمى الله بصيرته بخروجه في ذلك عنهم
وفيه انه صلى الله عليه وسلم يأتي [illegible] تعالى في سجوده بمحامد يلهمه الله اياها
حينئذ [illegible] بالشفاعة [illegible] ان ذلك لا يكون الا عن اذن الله تعالى كما نطق بذلك
القرآن الكريم ثم عند ذلك يجاب صلى الله عليه وسلم في دعائه وحمده [illegible]
وقل يسمع وسل تعط واشفع تشفع ففي هذا ان حمده سبحانه والثناء عليه من اقوى اسباب الاجابة
لطالبيه تعالى [illegible] ما يقال له صلى الله عليه وسلم ذلك رفع رأسه ويشفع فيشفع ولولا الاطالة
لاوردنا شيئا من احاديث الشفاعة الخاصة والعامة في هذا المقام وسقناها بالفاظها لكنها
معلومة في اماكنها من دواوين المحدثين من علماء الاسلام واعلامهم فهي اشهر من ان تذكر ولهذا قال
خادمه ابو هريرة الدوسي رضي الله عنه كما صح في صحيح البخاري وغيره عن حبيبنا سائلا له من اسعد الناس
وفي لفظ من احق الناس بشفاعتك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد ظننت

الصفحة ١٠٨/ ب من النسخة [م م]، بخط ابن عمير، والإلحاقات بخط المؤلف

…ـر القسط الثاني تولى وفينا يشفع فنسأل الله لنا ولـ… و
…لمين أن يقبل سعينا ويغفر ذنبنا ويشفع فينا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
…ـلى منازلنا عنده ولا يحرمنا خير ما عنده بسوء ما عندنا انه كريم رحيم غفور
… وتقابب سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

وقد فرغ من تعليق هذا الشرح المبارك المسمى بفتح الحميد في شرح التوحيد
هو شيخنا العلامة عثمان بن عبد العزيز بن منصور أبقاه الله
وقد أجاد وأفاد وبلغ الغاية والمراد فجزاه الله
عن المسلمين خيرا وعفا عنه ضحى نهار الثلاثا
ثمان وعشرين مضين من شهر ربيع أول
من سنة ١٢٥٢ بقلم الفقير إلى ربه حماد بن
محمد بن حمد بن محمد بن عبد الله بن [illegible]
الناصر الحنبلي
مذهبا
عفا الله عنه
ولوالديه
آمين

يا رب ارحم عبدا كان كاتبه يا قارئ الخط قل يا الله آمينا

من وجد عيبا فليصلح فإنه من التعاون على البر والتقوى

آخر النسخة [م م]

الراموز الثاني

وهو الصفحة ٤ من النسخة المرموز لها بالحرف ا

الراموز الثالث

وهو الصفحة الأخيرة من النسخة المرموز لها بالحرف ا

نماذج من مسودة آل تيمية في أصول الفقه بخط ابن منصور

القسم الثاني

النص المحقق

فتح الحميد في شرح التوحيد

للشيخ عثمان بن عبدالعزيز بن منصور الناصري
ت ١٢٨٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي، وهو حسبي ونعم الوكيل

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام/ ١]، ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ۝٣٣﴾ [التوبة: ٣٣]، وأشهد أنّ لا إله إلا الله وحده، لا شريك له في ربوبيته وألوهيته، وبذلك يشهد الموحدون، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾ [يس: ٨٢]، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله؛ ابتعثه على فترة[١] من الرسل، ودروس[٢] من السبل، فأحيا به دينه القويم، وهَدى به إلى صراطه المستقيم، فجعله محجة للسالكين، وحجة على المعاندين، وأوضح به المنار، ونجّا به من عذاب النار، صلى الله عليه، وعلى آله وذريته، وأهل بيته وأصحابه، من المهاجرين والأنصار، صلاةً وسلامًا دائمين متلازمين، ما تعاقبت الدهورِ والأعصار، وسلم تسليما.

أما بعد، فإن الاعتناء بالتوحيد من أهم الأمور؛ إذ بمعرفته تنشرح الصدور؛ لأن عليه دعوةَ الرسل لأممهم تدور، فلما كان الأمر كذلك، كانت معرفته والدعوة إليه أولَ الواجبات عقلاً وشرعًا؛ إذ عليه الأعمال تدور أصلاً وفرعًا.

---

(١) أي انقطاع. انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ١٦٢.
(٢) أي خفاء وعفاء. انظر مقاييس اللغة لابن فارس: ٢/ ١٦٧.

وقد ألّف في ذلك شيخُ مشايخنا؛ شيخُ الإسلام، وقدوةُ الأنام، محمد بن عبدالوهاب الوهيبيّ[1] ثم العدوي[2] المضري[3] ـ يلتقى نَسَبُه ـ قدّس الله روحه، ونوّر ضريحه ـ بنسب النبيّ ﷺ في إلياس بن مضر ـ كتابًا حافلاً وافيًا كافيًا لمن أنصف ولم يتعسّف، وميّز في ذلك ولم يتكلّف، فرأيتُ أن أعلّق عليه شرحًا؛ تذكرة لنفسي، ولمن شاء الله بَعدي، يحُلّ معانيَه، ويُشيّد مبانيَه، ويُظهر فوائده، ويُردّ شوارده، وإن لم أكن لذلك أهلاً، ولا في ذلك العلم رِبَخْلاً[4]، رجاء أن يدخلني الله في جملة الداعين إلى دينه القويم، وصراطه المستقيم، فطلبت حينئذٍ نسخة صحيحة، لينتفيَ الشكّ عن القريحة، فلم أجد إلا نسخة عندي، قد قابلتها على خطّ المصنّف ـ رحمه الله ـ بيده، وجدتها عند بعض مشايخنا؛ وهو الشيخ عبدالعزيز الحُصيِّن[5] ـ قدس الله روحه، ونوّر

---

(١) نسبة إلى جدّه الأعلى وهيب بن قاسم بن موسى، وذريّته يقال لهم: الوهبة. انظر «علماء نجد خلال ثمانية قرون» للشيخ عبدالله البسام: ١/ ١٢٥، ١٢٦.

(٢) نسبة إلى عدي الرِّباب؛ عدي بن عبد مناة بن أدّ بن طابخة. انظر الأنساب للسمعاني: ٤/ ١٦٩. والوهبة عند غير المؤلف بطن من حنظلة، في بني تميم. انظر علماء نجد للبسام: ١/ ١٢٦.

(٣) نسبة إلى مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان. انظر «لب اللباب في تحرير الأنساب» للسيوطي: ٢/ ٢٦١.

(٤) فسرها في الطرّة بقوله: (أي كثير العلم، المتضلّع منه). وهو موافق لما في «لسان العرب»: ١١/ ٢٦٥، مادة (رِبَخْل).

(٥) هو الإمام، الداعية، القاضي، عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد بن أحمد بن محمد بن ماجد، الناصري، العمْري، التميمي، ممن تخرج بالشيخ محمد بن عبدالوهاب، انتدبه الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود إلى مكة لمناظرة علمائها، كانت ولادته سنة ١١٥٤هـ، وتوفي سنة ١٢٣٧هـ. انظر ترجمته في الأعلام للزركلي: ٤/ ٢٢، وعلماء نجد للبسام: ٣/ ٤٥٤، واستدراك الدكتور عبدالرحمن العثيمين على =

ضريحه، وجزاه عنا وجميعَ مشايخِنا أحسن الجزاء ـ، فاعتمدت لأجل ذلك عليها، وأسأل اللهَ الكريم، ربَّ العرش العظيم، الهداية والتسديد، والتوفيق.

وقد احتوى هذا المصنف على ستة وستين بابًا، ما خلا «كتاب التوحيد»، وهذه فهرسته:

الباب الأول ـ في فضل التوحيد، وما يكفّر من الذنوب.

الباب الثاني ـ في «من حقق التوحيد دخل الجنة بغير حسابٍ ولا عذاب».

الباب الثالث ـ في الخوف من الشرك.

الباب الرابع ـ الدعاء إلى شهادة ألاّ إله إلا الله.

الباب الخامس ـ في تفسير التوحيد وشهادة «لا إله إلا الله».

الباب السادس ـ من الشرك لبس الحلْقةِ والخيطِ ونحوِهما لدفع البلاء.

الباب السابع ـ في الرُّقَى والتمائم.

الباب الثامن ـ فيمن تبرّك بشجر أو حجر أو نحوِهما.

الباب التاسع ـ في الذبح لغير الله ـ تعالى ـ.

الباب العاشر ـ لا يُذبحُ لله في بمكان يُذبح فيه لغير الله ـ تعالى ـ.

الباب الحادي عشر ـ من الشرك النذرُ لغير الله ـ تعالى ـ.

الباب الثاني عشر ـ من الشرك الاستعاذةُ بغير الله ـ تعالى ـ.

= السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لابن حميد: ٢/ ٥٤٢، الحاشية.

الباب الثالثَ عشر ـ من الشرك أن يستغيثَ بغير الله أو يدعوَ غيرَه.

الباب الرابعَ عشر ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ ﴾ [الأعراف: ١٩١].

الباب الخامسَ عشر ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ [سبأ: ٢٣].

الباب السادسَ عشر ـ في الشفاعة.

الباب السابعَ عشر ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾ [القصص: ٥٦].

الباب الثامنَ عشر ـ في أن سببَ كفر بني آدم وتركِهم دينَهم الغلوُّ في الصالحين.

الباب التاسعَ عشر ـ التغليظ فيمن عبدالله عند قبر رجل صالح، فكيف إذا عبد القبر؟!.

الباب العشرون ـ أنّ الغلوَّ في قبور الصالحين يصيّرُها أوثانًا تُعبد من دون الله.

الباب الحادي والعشرون ـ في حماية المصطفى ـ ﷺ ـ جنابَ التوحيد، وسدِّه كلَّ طريق يوصلُ إلى الشرك.

الباب الثاني والعشرون ـ ما جاء أن بعض هذه الأمّةِ يعبد الأوثان.

الباب الثالث والعشرون ـ فيما جاء في السحر.

الباب الرابع والعشرون ـ في بيان شيء من أنواع السحر.

الباب الخامس والعشرون ـ ما جاء في الكهّان ونحوِهم.

الباب السادس والعشرون ـ في النُّشرة.

الباب السابع والعشرون ـ ما جاء في التطيّر.

الباب الثامن والعشرون ـ في التنجيم.

الباب التاسع والعشرون ـ في الاستسقاء بالأنواء.

الباب الثلاثون ـ في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ الآية، [البقرة: ١٦٥].

الباب الحادي والثلاثون ـ في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ الآية، [آل عمران: ١٧٥].

الباب الثاني والثلاثون ـ في قوله: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾، [المائدة: ٢٣].

الباب الثالث والثلاثون ـ في قوله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ الآية، [الأعراف: ٩٩].

الباب الرابع والثلاثون ـ من الإيمان الصبرُ على أقدار الله ـ تعالى ـ.

الباب الخامس والثلاثون ـ في الرياء.

الباب السادس والثلاثون ـ في أن من الشرك إرادةَ الإنسان بعمله الدنيا.

الباب السابع والثلاثون ـ في «من أطاع العلماءَ والأمراءَ في تحريم ما أحل الله. . . إلخ».

الباب الثامن والثلاثون ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ الآية، [النساء: ٦٠].

الباب التاسع والثلاثون ـ فيمن جحد شيئًا من الأسماء والصفات.

الباب الأربعون ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ الآية، [النحل: ٨٣].

الباب الحادي والأربعون ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ الآية، [البقرة: ٢٢].

الباب الثاني والأربعون ـ فيمن لم يقنعْ بالحلف بالله ـ تعالى ـ.

الباب الثالث والأربعون ـ في قول: ما شاء اللهُ وشئتَ.

الباب الرابع والأربعون ـ في أن من سب الدهر فقد آذى اللهَ ـ تعالى ـ.

الباب الخامس والأربعون ـ التسمي بقاضي القضاة ونحوِه.

الباب السادس والأربعون ـ احترام أسماء الله وتغيير الاسم لأجل ذلك.

الباب السابع والأربعون ـ فيمن هزل بشيءٍ فيه ذكر الله أو القرآن أو الرسول.

الباب الثامن والأربعون ـ في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِّنَّا﴾ الآية، [فصلت: ٥٠].

/[1]الباب التاسع والأربعون ـ في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ الآية، [الأعراف: ١٩٠]. ٢/ب

(١) من هنا تبدأ نسخة الأصل، وما قبلُ فيها تالف.

الباب الخمسون ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ الآية، [الأعراف: ١٨٠].

الباب الحادي والخمسون ـ في أنه لا يقال: «السلام على الله».

الباب الثاني والخمسون ـ في قول: «اللهم اغفر لي إن شئتَ».

الباب الثالث والخمسون ـ لا يقولُ: عبدي، وأَمَتي.

الباب الرابع والخمسون ـ لا يُرَدُّ من سأل بالله ـ تعالى ـ.

الباب الخامس والخمسون ـ لا يُسأل بوجه الله إلا الجنةُ.

الباب السادس والخمسون ـ ما جاء في «لو».

الباب السابع والخمسون ـ النهي عن سب الريح.

الباب الثامن والخمسون ـ في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ ظَنَّ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ﴾ الآية، [آل عمران: ١٥٤].

الباب التاسع والخمسون ـ في منكري القدر.

الباب الستون ـ في المصورين.

الباب الحادي والستون ـ في كثرة الحَلِف.

الباب الثاني والستون ـ في ذمة الله وذمة نبيه ـ ﷺ ـ.

الباب الثالث والستون ـ في الإقسام على الله ـ تعالى ـ.

الباب الرابع والستون ـ لا يُستشفعُ بالله على خلْقه.

الباب الخامس والستون - ما جاء في حماية المصطفى حمى التوحيد، وسدِّه طرقَ الشرك.

الباب السادس والستون - في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾ الآية، [الزمر: ٦٧].

وقد جمع بعض مشايخنا وهو الشيخ مصطفى الدُّهني المديني[1] عدد أبواب التوحيد، وما أُورِدَ فيه من الآيات والأحاديث والمسائل، في أبيات شعر، إلا أنّ فيها قصورًا، ولعل هذا لاختلافٍ في أصل النسخ، منها قوله:

ثلاثٌ وستون الأبوابُ قبلَها ... كتابٌ بتوحيد تَفَرَّدَ جامعًا

ومجموع آيات حوت طيَّ نشْرِها ... ثمانون زانت مع ثمانٍ مجامعًا

أحاديثُ خمسٌ معْ ثلاثين بعدَها ... كذا مائةٌ شنِّف بذاك المسامعا

ثلاثون معْ خمسٍ مسائلَ كلُّها ... وخمسٍ مئينٍ فانظر الكلَّ لامعًا

وقد خطر لخاطري أبيات في ذلك، حين وصولي إلى هذا المحل، أنشأتُها، فلا علَيّ أن أذكرَها،/ وهي هذه: ٤/أ

أقول كلامًا يرتضيه ذوو البصرْ ... وما كنت قوّالاً لزُور من الوحَرْ[2]

---

(١) لم أجد له ترجمة. وقد ذكر صاحب «فهرس الفهارس» ممن يروي عن الزبيدي (١١٤٥-١٢٠٥هـ) صاحب «تاج العروس»: العلّامة الشيخ مصطفى الدهني المصري، انظر: ص ٥٣٩، كما ذكره في ص ٧٠٣ راويًا عن حسن القويسني، والقويسني هو أحد شيوخ الشيخ عبدالرحمن بن حسن، وستأتي ترجمته ص ٢١.

(٢) الوحَرْ: الغِلّ والحقد. انظر مقاييس اللغة لابن فارس: ٦/ ٩١.

حلفت يمينًا بالمهيمن قائلاً	لقد أوضحَ التوحيدَ للخلق وانتشرْ
إمامُ هدىً يهدي إلى الحقِّ بالهدى	محمدُ بدرُ الدين للعلْمِ مفتخرْ
فصنّف هذا للأنام مُنبِّهًا	لما غاب عنهم في العلوم وما ظهرْ
وبوّبه ستين بابًا وإنّها	تزيد على الستينَ ستًّا وما اقتصرْ
وأَتبعَها الآياتِ سردًا يحقُّها	تراجِمُ فيها للمنيبين مُدّكرْ
وعقّب فيها بالأحاديث مُورِدًا	عن الكُتُب الثَّبَتِ الصحاحِ وما اشتهَرْ
فزانت وراقت للعيونِ وإنّها	لكالدرِّ في عِقدٍ من العين منتَثِرْ
فنسأل مولانا الكريمَ بأن يَمُنّ	علينا بعفوٍ لمن غاب أو حضرْ[1]
وأن يلهم التوفيقَ والرّشْدَ والهدى	عُبيْدًا رجئ في جنة الخلد يُحتضرْ
فيا ناظرًا في الشرح إيّاك والهوى	وحَسْدًا هَوَى بالحاسدين إلى سقرْ
فهذا أوانٌ للشُّروع عسى الذي	ألان لداودَ الحديدَ من الصخَرْ
يفهّم[2] قلبي للهدى ويميتُني	على السُّنَّةِ الغرّاء والذنبُ مُغتفرْ

وأقول كلامًا قد سبقني إلى جملته من لي بقوله الاهتداء والاقتداء:
ثم هاك أيها الناظر لعرايس التوحيد، قريبًا معانيها ستُجلى عليك،

(١) هذا البيت غير مستقيم الوزن. ولعلّه يستقيم لو قال: «بعفوٍ على من غاب منّا ومن حضر».

(٢) في [م]: «ينهّم»، و(النُّهمة: بلوغ الهمّة في الشيء، وهو منهوم بكذا: مولع به). عن مقاييس اللغة: ٥/ ٣٦٥.

وخُود[١] أبكارها البديعةُ الجمالِ ترفل في حللها وهي تُزف إليك، فإما أن تكون لديك شمسا بسعد الأسعد، أو خُودًا تُزف إلى ضريرٍ مقعد، ألا ولابد لكل نعمة من حاسد، ولكل حق من جاحد، فها هو ذا الشرح، لمطالعه ثمرته وغُنْمه، وعلى مؤلفه مشقّتُه وغُرمه، مع تعرّضه في ذلك لمطاعن الطاعنين، وإلقائه لنفسه وعِرْضِه بين مخالب الحاسدين، وأنياب الجهلة المعتدين، وهو قد استعذر إلى الله من الخطأ والزلل، ثم إلى عباده المؤمنين المنصفين أولي الدين والعدل.

اللهم فعياذًا بك ممن قصُر في العلم والدين باعُه، وطالت بالجهل وأذى عبادك هبرة لسانه وذراعُه، فهو يبوح بدعوى الاجتهاد، وما تأهّل لتعليم الأولاد، قد اتخذ بطَرَ الحق وغمطَ الناس إلى الترفّع سُلّمًا، بـ«عسى» و«لو» و«ليت» و«لعلما»، فطبْعه يطلب للصواب التبديل، وللواضح التأويل، يركض في ميدان جهله، ويورّى[٢] لذوي العلم أنه من أهله، قد جعل / الملامة بضاعته، والعذل بالجهل نصحه وصناعته، فهو دائمًا يبدي في الملامة ويعيد، ويكرَّر عليه العذل فلا يفيد ولا يستفيد.

٤/ب

ومن عدو في صورة ناصح، وولي في مسلاخ بعيد كاشح، فإن كانت[٣] العين لا تكاد إلا على مثل هؤلاء تفتح، والميزان بهم يخف

(١) جمع خَوْد، وهي الفتاة الحسنة الخلق الشابة، ما لم تصر نَصَفا. انظر «لسان العرب»: ٣/ ١٦٥. مادة (خود).

(٢) أي يوهمهم بذلك، من التورية، وهي الستر. انظر «لسان العرب»: ١٥/ ٣٨٩، ٣٩٠، مادة (وري).

(٣) في [ص] و[م]: «كان»، والمثبت من [م م].

ولا يرجح، فما أحرى اللبيب بأن لا يعيرهم[1] جزءًا من الالتفات، ويسافرَ في طريق مقصِده بينهم سفرَه إلى الأحياء بين الأموات، فرحم الله من أقال لأخيه العثْرة، وجعل معرفته بعيب نفسه له شاغلاً وعبرة؛ فإن ذلك من عنوان سعادة العبد وفلاحه في الدنيا والآخرة، فنسأل الله أن يُتِمّ ما قصدنا، ويقبل ما له أردنا.

وقد كنت قبل ذلك أطلب تحصيل شرح[2] الحبر الهمام، والبحر القمقام[3]، ابنِ ابنِ المصنف ـ رحمه الله ـ، سليمانَ[4] بنِ عبدالله بن الشيخ محمد، فلم يتيسر، ثم ذُكر لي أنه قد فاته بسبب المنية تتميمُه[5]، فشرعت في هذا الشرح؛ لكثرة القراءة في متنه والمطالعة، ليكون لي أنيسًا في الدنيا وذخرًا في أحوال القيامة الهائلة الرائعة.

وهذا المتن يحتمل ماشئت عليه من تطويل، فإنه كما قيل: «كل الصيد في جوف الفَرا»[6]، ولولا مخافةُ الإملال لأعطيناه بعض حقه،

---

(١) بعدها في [م م] زيادة: (من قلبه).

(٢) وعنوانه «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد»، نشَره المكتب الإسلامي.

(٣) أي العظيم الكبير. انظر تهذيب اللغة: ٨/ ٣٠٣.

(٤) الشيخ الإمام، العالم العلاّمة، المجاهد الشهيد إن شاء الله ـ تعالى ـ، من كبار أئمة الدعوة الإصلاحية، ومن حفاظ الحديث ورجاله، وكتابه «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد» عمدة لمن جاء بعده من الشرّاح، ولد سنة ١٢٠٠هـ، وقتله إبراهيم باشا غدرًا سنة ١٢٣٣هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٣/ ١٢٩، وعلماء نجد لابن بسام: ٢/ ٣٤١، والسحب الوابلة: ٢/ ٤١٢، الحاشية.

(٥) وصل فيه إلى «باب ما جاء في المصوِّرين» ص ٦٩٩ حسب المطبوع، وأُكمل من «فتح المجيد».

(٦) قال المؤلف في طرّة الكتاب: (المعنى: كل الصيد دون حمار الوحش، قالته امرأة من العرب، فذهب مثلاً، وقاله النبي ـ ﷺ ـ لأبي سفيان بن حرب حين أسلم =

ولكن قصّرنا الميدان لِقِلّة المضمّرات[1]، ولكل ميدان سابق.

= ـ رضي الله عنه ـ، وقيل قاله لابن عمه أبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب، والكل مروي بسند مرفوع، عند الإمام أحمد وغيره، ولعلّه قاله لكل منهما على حِدته، جمعًا بين الروايتين؛ لعدم اتحاد مخرجهما. قاله كاتبه عَفى الله عنه، ومؤلفه). ا. هـ.

وما ذكره من أن النبي ـ ﷺ ـ قاله لأبي سفيان بن حرب، قد رواه الرامهرمزي في أمثال الحديث: ص ١٢٥. قال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٣٢٨): (وسنده جيد، لكنّه مرسل، ونحوُه عند العسكري، قال: في جوف أو جنب. وقد أفردت فيه جزءً فيه نفائس)، وقد بحثت عنه في مسند الإمام أحمد المطبوع فلم أجده. وقد أورد المثل الميداني في مجمع الأمثال: ٢/ ١٣٦ برقم (٣٠١٠)، وما ذكره من أنه قاله لأبي سفيان بن الحارث ذكره ابن عبدالبر في الاستيعاب (٤/ ١٦٧٦) عن ابن دريد وغيره من أهل العلم.

(١) جمع مضمّرة، وهي الفرس المخفّف لحمها للسبق: انظر مقاييس اللغة: ٣/ ٣٧١.

فصل[1]

ولما اقتضت الحكمة الربانية والإرادة الإلهية إخراج آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ من الجنّة، أعطاهم ـ سبحانه ـ من الفضل ما منّ به عليهم، وهو عهده الذي جعله سببًا موصلاً لهم إليه، وطريقًا واضحًا بيِّن الدلالة عليه، مَن تمسك به فاز واهتدى، ومن أعرض عنه شقي وغوى، كما ذكر ذلك في سورة البقرة (٣٨) وطه (١٢٣)، في قوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾، فلما كان هذا العهد الكريم، والصراط المستقيم، والنبأ العظيم، لا يوصَل إليه أبدًا، إلا من باب العلم والإرادة، فالإرادة باب الوصول إليه، والعلم مفتاح ذلك الباب، المتوقّفِ فتحُه عليه، فكمال كل إنسان إنما يتم بهذين النوعين: هِمَّةٍ تُرقّيه، وعلمٍ يبصره ويهديه، فإن مراتب السعادة والفلاح إنما تفوت العبدَ من هاتين الجهتين، أو من إحداهما[2]: إما ألا يكون له علم بها؛ فلا يتحرك في طلبها، أو يكون عالمًا بها ولا تنهض هِمتُه إليها، فلا يزال في حضيض طبعه محبوسًا، وعن كماله الذي خلق له مصدودًا منكوسًا، قد أسام/ نفسه مع الأنعام راعيها مع الهمل، واستطاب لقيمات الراحة والبطالة عن العلم والعمل، واستلان فراش العجز والكسل، فطوبى لمن رُفع له عَلَم السعادة، فشمّر إليه، وبورك له في تفرُّده في طريق طلبه، فلزمه واستقام عليه، فذابت غلبات شوقه إلا إلى الهجرة إلى الله ورسوله، ومقتت نفسه الرفقاء، إلا ابنَ سبيل يرافقه.

٥/أ

---

(١) منقول بتصرف من «مفتاح دار السعادة» لابن القيم: ١/ ٤٦.

(٢) في الأصل: «أحدهما»، والتصويب من «مفتاح دار السعادة».

ولما كانت الإرادة بحسب مرادها، وشرف العلم تابعٌ لشرف معلومه، كانت نهاية سعادة العبد، الذي لا سعادة له بدونها، ولا حياة له إلا بها، في أن تكون إرادتُه متعلقةً بالمراد الذي لا يبلى ولا يفوت، وعزَماتُ همّه مسافرةً إلى حضرة الحي الذي لا يموت، ولا سبيل له إلى هذا المطلب الأسنى، والحظ الأوفى، إلا بالعلم الموروث عن عبده ورسوله وخليله وحبيبه، الذي بعثه لذلك داعيًا، وأقامه على هذه الطريقة هاديًا، وجعله واسطة بينه وبين الأنام، وداعيًا لهم بإذنه إلى دار السلام، وأبى ـ سبحانه ـ من أن يفتح لأحد منهم إلا على يديه، أو يقبل من أحدهم سعيًا إلا أن يكون مبتديًا ومنتهيًا إليه، فالطرق كلها إلا طريقَه ـ ﷺ ـ مسدودة، والقلوب بأسرها إلا قلوبَ أتباعه المنقادةَ إليه عن الله محبوسةٌ مصدودة، فحقٌّ على من كان في سعادة نفسه ساعيًا، وكان قلبه حيًّا عن الله واعيًا، أن يجعل على هذين الأصلين مدارَ أقواله وأعماله، وأن يصيّرهما أَخيّته[1] التي إليها مفزعُه في حياته ومآله، فلا جرم إذ كان وضع هذا الكتاب مسوسًا[2] على هاتين القاعدتين، ومقصودُه التعريفَ والتوضيح لهذين الأصلين الشريفين[3]؛ إذ بمعرفتهما والعمل بهما تتم للعبد سعادة الدارين.

ثم ليُعلمْ أنه ليس لقائل أن يقول: أدخلتم في هذا الشرح ما ليس من التوحيد، الذي هو المقصود بوضع هذا الكتاب، ولا أن يَعترض

---

(١) في المفتاح: «أخبيته»، وما هنا هو الصواب؛ فالأخيّةُ: الطنب، والعروة تشد بها الدابّة. اللسان: ١٤/ ٢٣، ٢٤.

(٢) في المفتاح: مؤسّسًا.

(٣) إلى هنا النقل من «مفتاح دار السعادة»: ١/ ٤٦.

على المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ بذلك[1]؛ إذ ليس من قول ولا فعل طيّب صالح، إلا وهو بالتوحيد والإخلاص خالصٌ صالح، وكل قول أو عمل عُدم فيه ذلك فهو مُضمحِل طالح.

وهل يُطلب التوحيد والإخلاص إلا لخلاص الأقوال والأعمال الحاصلةِ من عمل القلب، الذي هو بذلك أخص خلاصًا من الأشواب؛ إذ الأعمال من الإيمان، وعلى ذلك مضى أهل السنة من الأئمة، وصالحُ سلف الأمة، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ولذلك نظائرُ من الكتاب / والسُنّة، ذكرنا طرفًا منها في ذكر الإيمان والكلام عليه، عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] الآيات.

٥/ب

فالإيمان يزيد وينقص، إذ الإيمان والإسلام جملةُ أعمالٍ في القلوب والأبدان.

يوضّح ذلك جَرَيانُهما على معانيهما في العربية من الأمان والسلامة حقيقة. ويُعبّر بهما عن العلم أيضًا، وبه عنهما؛ لما يكون من انبنائها عليه، فلما كان مقدمةً لهما سُمّيا به.

فبما ذكرنا يزول الاعتراض المذكور زوالاً لا بقية معه، على مذهب أهل السنة والجماعة، حتى يُعلم أن المعترض بذلك قد انحرف باعتراضه عنهم، والله ولي الهداية والتوفيق.

---

(١) من بدع المتكلمين أنهم يقصرون أصول الدين على الأمور العلمية العقلية الاعتقادية، ويعتبرون سائر الشرائع العلمية فروعًا للدين؛ تبعًا لإخراجهم الأعمال من مسمى الإيمان، والحق الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الجليل العظيم من أمور الدين هي أصوله، سواء كانت علمية أو عملية، وما كان دقيقًا من النوعين فهي الفروع. انظر مجموع الفتاوى: ٦/ ٥٦.

وهذا أوان الالتباس بالمقصود، قاصدًا بذلك للرب المعبود، وأسأل الله ـ تعالى ـ أن يعفو فيما قصدنا عن الخطأ والزلل، وأن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

انتقيته من كلام العلماء المعتبرين، ودواوين المحدثين المشهورين، والمفسرين من الأئمة المرضيين، ومِن نقْلِ من أثقُ به من أهل الحديث، وذلك كالصحاح والسنن والمسانيد.

وقد اتصل سندنا بالإجازة[١] إلى ما في المسند المسمى بـ«الإمداد في علو الإسناد»[٢] منها[٣]، للشيخ العالم العلامة، خاتمة المحدثين، وقدوة من بعده من المسندين، عبدالله بن سالم البصري، ثم المكي[٤]، ـ رحمه الله تعالى ـ، من طريق شيخنا الأوحد، والإمام المفرد، الشيخ عبدالرحمن[٥]

---

(١) الإجازة في اصطلاح المحدثين أن يقول الشيخ لمن يجيزه: أجزتك كتاب البخاري مثلاً، أو أجزت فلانًا جميع ما اشتملت عليه فهرستي ونحو ذلك، وهي أنواع متفاوتة، وللقدماء خلاف حول اعتبارها والاعتداد بها، انظر الكفاية: ٣١١ وما بعدها، والمنهل الروي: ١/ ٨٤، وتدريب الراوي: ٢/ ٢٩، ولا يخفى أنها عند المتأخرين عادت أمرًا شكليًا لا أثر له في توثيق كتب السنة، بعد انتشارها وحصول اليقين بثبوتها عن مصنفيها.

(٢) قال الكتاني في «فهرس الفهارس»: ١/ ١٩٣: (الثَّبَت المذكور في نحو ثلاث كراريس، طبع قريبًا في الهند)، ثم فصّل القول في التعريف به.

(٣) الضمير يعود على الصحاح والسنن والمسانيد، المذكورة في الفقرة السابقة.

(٤) هو عبدالله بن سالم بن محمد بن سالم بن عيسى البصري منشأ، المكي مولدًا، فقيه شافعي، من العلماء بالحديث، ولد سنة ١٠٤٨هـ، وتوفي بمكة سنة ١١٣٤هـ. انظر «فهرس الفهارس والأثبات» لعبدالحي الكتاني: ١/ ٩٥، ١٩٣، والأعلام للزركلي: ٤/ ٨٨.

(٥) الإمام المجاهد، المجدد الثاني، كان شجاعًا عدلاً مهيبًا، حمل لواء الدعوة في عهد الإمام تركي بن عبدالله، ثم ابنه فيصل، وله الفضل بعد الله ـ تعالى ـ في رواج =

ابن حسن بن الشيخ محمد بن عبدالوهاب، حفيد مصنف هذا الكتاب ـ متّع الله بحياته، وبارك له في جميع أوقاته ـ، فأجازني عن شيخه حسنٍ القويسني[1]، وهو عن شيخه داود القَلَعي[2] ـ بفتح القاف واللام ـ، وهو عن الشيخين الجليلين: أحمد الجوهري[3]، وأحمد الملوي[4]، وهما عن المصنف عبدالله بن سالم البصري المذكور.

وأجاز لي شيخنا عبد الرحمن بن حسن المذكور، بإجازة شيخه له؛ الشيخ عبدالله سويدان[5]، بروايته عن شيخه محمد بن أحمد الجوهري[6]،

= سوق العلم الشرعي في نجدٍ عامة، والرياض خاصة، ولد في الدرعية سنة ١١٩٣هـ، وتوفي بالرياض سنة ١٢٨٥هـ، انظر السحب الوابلة: ٢/ ٤٨٦ تعليق الدكتور العثيمين.

(١) هو حسن بن درويش بن عبدالله بن مطاوع القويسني ـ نسبة إلى «قويسنا» من قرى مصر ـ، برهان الدين، ولي مشيخة الجامع الأزهر سنة ١٢٥٠هـ، وتوفي سنة ١٢٥٤هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٢/ ١٩٠.

(٢) أبو هريرة، داود بن محمد، المحدّث، ذكره الكتاني في فهرس الفهارس، في عدة مواضع، ضمن أسانيد، انظرها في ٣/ ٧٣ منه.

(٣) هو أحمد بن الحسن بن عبدالكريم بن محمد بن يوسف، الخالدي، الجوهري، الأزهري، الشافعي، الفقيه، المحدث الأصولي، المتكلم، درّس بالأزهر وأفتى نحو ٦٠ سنة، ولد سنة ١٠٩٦هـ، وتوفي ١١٨٢هـ. انظر تاريخ الجبرتي: ١/ ٣٦٤، الأعلام للزركلي: ١/ ١١٢.

(٤) هو المعمّر المسند، شيخ الشيوخ، أحمد بن عبدالفتاح بن عمر المُجِيري، الملوي، الشافعي، الأزهري، ولد سنة ١٠٨٨هـ، ومات بمصر سنة ١١٨٢هـ، انظر فهرس الفهارس: ٢/ ٥٥٩.

(٥) هو عبدالله بن علي بن عبدالرحمن سويدان الدمليجي، فقيه شافعي، توفي سنة ١٢٣٤هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٤/ ١٠٧.

(٦) هو ابن المترجم في الصفحة السابقة برقم (٤)، أبو هادي، الشهير بابن الجوهري، أو الجوهري الصغير، فقيه شافعي، له شرح على العقائد النسفية، ولد سنة ١١٥١هـ، وتوفي سنة ١٢١٥هـ، انظر الأعلام للزركلي: ٦/ ١٦.

عن أبيه أحمد، عن شيخه المصنّف عبدالله بن سالم.

وكذا يروي شيخنا عبدالرحمن ذلك - فيما أجاز لي - عن شيخه عبد الرحمن الجبرتي[1]، وهو عن شيخه مرتضى الحسيني[2]، وهو عن شيخه عمر بن أحمد بن عقيل[3]، وعن الجوهري، كلاهما عن عبدالله ابن سالم.

وكذا اتصل لنا مسند الامداد، ومسندُ الإمامْ الهمام، أحمدَ بنِ محمدٍ النخلي المكي الشافعي[4]، من جهة مشايخ جمة، منهم: محمد/ بن علي بن سلوم[5]، عن شيخه السيّد عبدالرحمن الزّواوي الأحسائي

٦/أ

---

(١) هو عبدالرحمن بن حسن الجبرتي، مؤرخ مصر في عصره، ولي إفتاء الحنفية في عهد محمد علي، وله التاريخ المشهور باسمه، «عجائب الآثار في التراجم والأخبار»، ولد سنة ١١٦٧هـ، وتوفي سنة ١٢٣٧هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٣/ ٣٠٤.

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد بن عبدالرزاق، الحسيني، الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، العلامة، صاحب «تاج العروس في شرح القاموس» في اللغة، وغيره من المصنفات الكبار، ولد سنة ١١٤٥هـ، وتوفي سنة ١٢٠٥هـ. انظر الأعلام: ٧/ ٧٠.

(٣) أبو حفص، الحسيني، العلوي، المكي، الشافعي، الشهير بالسقّاف، ولد سنة ١١٠٢هـ، وتوفي سنة ١١٧٤هـ. انظر فهرس الفهارس للكتاني: ٢/ ٧٩٢.

(٤) هو أحمد بن محمد بن أحمد النخلي، متصوف، من أهل مكة مولدًا ووفاة، ولد سنة ١٠٤٠هـ وتوفي سنة ١١٣٠هـ. انظر الأعلام للزركلي ١/ ٢٤١.

(٥) هو محمد بن علي بن سلوم بن عيسى بن سليمان بن محمد بن خميس بن سليمان، التميمي، الوهيبي، تخرج على خصم الدعوة الاصلاحية؛ ابن فيروز الأحسائي، ونبغ في الفرائض والحساب والهيئة، واختصر عدّة مؤلفات، ومع ولائه لخصوم الدعوة الإصلاحية، لم يعرف له ردّ أو تعرض لها، مع كثرة كتبه وأجوبته، فالله أعلم بحاله، ولد سنة ١١٦١هـ وتوفي سنة ١٢٤٦هـ، انظر السحب الوابلة لابن =

المالكي، صاحبِ الجدول[1]، عن عدة مشايخ، منهم: علاء الدين السورتي[2]، عن الشيخ محمد حياة السندي المدني[3]، عن المؤلف عبدالله المذكور. وعن السيد علي العيدروس[4]. عن محمد بن سليمان المدني الشافعي[5]، عن المؤلف عبدالله بن سالم المذكور.

وأجاز لي محمد بن علي المذكورُ «مسند الإمام النخلي»، عن شيخه السيد عبدالرحمن الزواوي، عن عبدالله «الجرهزي» الزبيدي[6]،

= حميد: ٣/ ١٠٠٧، والأعلام للزركلي: ٦/ ٢٩٧، وعلماء نجد لابن بسام: ٦/ ٢٩٢.

(١) في [م م]: عبدالرحمن بن أحمد الزواوي، ولعلّه والد محمد سعيد الزواوي، المتوفى سنة ١٢٤٦هـ، المترجم له في فهرس الفهارس ص ١٠٠١ برقم (٥٧٠)، ولم أهتد إلى ترجمته، والجدول المنسوب إليه لم يذكر في [م م]، وفي فهرس الفهارس: ص ٣١١ ذكر «جدول الأسانيد»، لكنه من تأليف عثمان بن عقيل العلوي الجاوي، فلا أدري: هل وهم المؤلف في نسبته إلى الزواوي؟

(٢) علاء الدين السورتي، لم أجد له ترجمة.

(٣) هو محمد حياة بن إبراهيم السندي، المدني، الحنفي، العلّامة، المحدّث، توفي سنة ١١٦٣هـ. انظر «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» للمرادي: ٤/ ٣٤، والأعلام للزركلي: ٦/ ١١١.

(٤) لعلّه السيد علي بن عبدالله العيدروس السندي، المذكور في فهرس الفهارس: ص ٨٦٥.

(٥) لعلّه الكردي، فقيه الشافعية في الحجاز، ولد بدمشق سنة ١١٢٧هـ، ونشأ بالمدينة، وتولى إفتاء الشافعية بها إلى وفاته سنة ١١٩٤هـ، انظر سلك الدرر: ٤/ ١١١، والأعلام للزركلي: ٦/ ١٥٢. ويلاحظ أن الفرق بين مولده ووفاة البصري ثمان سنوات، فالله أعلم إن كان هو المراد أو غيره.

(٦) هو عبدالله بن سليمان الجرهزي الشافعي الزبيدي، وهو في الأصل (الجوهري)، بالواو والراء، والصواب أنه بالراء والزاي، فالجراهزة بطن من العرب، منهم المترجم، كما في «تاج العروس»: ١٥/ ٥٦. وهكذا ضُبط في «فهرس الفهارس» =

عن ابن مقبول[1]، عن العلاّمة المؤلف، أحمدَ بن محمدٍ النخلي الشافعي المذكور.

وأجاز لي محمد بن علي أيضًا رواية المسندين المذكورين من طرق، عن بعض مشايخه، منهم: محمد بن عبدالله[2]، عن شيخه الشيخ عبدالله بن محمد بن عبداللطيف الشافعي الأحسائي[3]، عن المؤلف عبدالله بن سالم. وكذا مسند النخلي عن شيخه المذكور محمد بن عبدالله، وهو عن سعد بن محمد بن كليب بن غردقة الأحسائي المالكي[4]، عن مؤلفه أحمد بن محمد النخلي المذكور.

وهذه الطريقة هي طريقة شيخنا، الشيخ المبجل، والحبر المفضل، أحمد بن رشيد الحنبلي[5] ـ متع الله بحياته ـ، في المسندين المذكورين؛ فمن طريق الشيخ عبدالله بن سالم، صاحب الإمداد المذكور، أروي «صلة الخلف عن السلف»: مسند الإمام الهمام، محمد ابن محمد بن

= في عدة مواضع، انظرها في: ٣/ ١١٣. توفي سنة ١٢٠١هـ. كما في «الأعلام» للزركلي: ٤/ ٩١، وقد سمّاه: (الجوهري).

(١) هو السيد أحمد بن محمد شريف مقبول الأهدل الزبيدي، شهاب الدين. انظر فهرس الفهارس: ص ٢٥٣، ٦٩٦،

(٢) ابن محمد بن فيروز، التميمي، الأحسائي، حامل لواء المعارضة ضدّ الإمام المجدّد، الشيخ محمد بن عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ، ولد سنة ١١٤٢هـ وتوفي سنة ١٢١٦هـ. انظر ترجمته وافية في السحب الوابلة: ٣/ ٩٦٩.

(٣) ذكره في فهرس الفهارس: ١/ ١٩٧، ولم أعثر له على ترجمة.

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) هو أحمد بن حسن بن رَشيد، الأحسائي، الحنبلي، ممن تخرج على ابن فيروز، ولد سنة ١١٥٥هـ تقريبًا، وتوفي سنة ١٢٥٧هـ. انظر السحب الوابلة: ١/ ١٢٦.

سليمان المالكي المكي[1]، نزيل الحرمين، وهو من أجلّ شيوخ صاحب الإمداد؛ عبدالله بن سالم، رحمهما الله تعالى رحمة واسعة، وجزاهما عنّا وعن الأمّة خيرًا.

وأروي أيضًا ما في ثَبَت الإمام الهمام، شيخ الإسلام، مفتي الحنابلة، عبدالباقي الحنبلي[2]، عن مشايخ عدة، منهم: عثمان بن جمعة[3]، عن شيخه الشيخ مصطفى بن سعد السيوطي الحنبلي[4]، شارح «الغاية»، عن شيخيه؛ علي السليمي[5]، ومحمدِ النابلسي

---

(١) هو محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر، الرّوداني، السوسي، المكي، شمس الدين، أبو عبدالله، محدّث مغربي مالكي، عالم بالفلك، رحّال، من كتبه: «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد»، و«صلة الخلف بموصول السلف» وهو فهرس مروياته وأشياخه، اخترع آلة في التوقيت والهيئة، لم يسبق إلى مثلها، ولد سنة ١٠٣٧هـ، وتوفي سنة ١٠٩٤هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٦/ ١٥١.

(٢) هو عبدالباقي بن عبدالباقي بن عبدالقادر بن عبدالباقي بن إبراهيم بن عمر بن محمد البعلي، الأزهري، الدمشقي، المقرىء، الأثري، المشهور بـ«البدر»، وبـ«ابن فقيه فِصّة»، من تصانيفه: «العين والأثر في عقائد أهل الأثر»، وثبته المسمى: «رياض الجنة في أسانيد الكتاب والسنّة»، ولد سنة ١٠٠٥هـ، وتوفي سنة ١٠٧١هـ. انظر السحب الوابلة: ٢/ ٤٣٩.

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) هو مصطفى بن سعد بن عبده، السيوطي شهرة، الرُّحيباني مولدًا، ثم الدمشقي، فرضي، كان مفتي الحنابلة بدمشق، ولد سنة ١١٦٠هـ وتوفي سنة ١٢٤٣هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٧/ ٢٣٤.

(٥) هو علي بن محمد بن علي بن سليم، الشافعي، الدمشقي، الصالحي، أبو الحسن، علاء الدين، المعروف بالسليمي، تصدّر للتدريس في الجامع الأموي وغيره، ولد سنة ١١١٣هـ وتوفي سنة ١٢٠٠هـ. انظر سلك الدرر: ٣/ ٢١٩، والأعلام: ٥/ ١٦.

السفّاريني[1]، وهما عن شيخيهما[2] أبي المواهب[3]، عن الإمام المصنف عبدالباقي المذكور، وعن شيخنا عبدالله بن حمود الضَّرير الفقيه[4]، عن شيخه إبراهيم بن ناصر[5]، عن أحمد البعلي[6]، عن الشيخ عبدالقادر التغلبي[7]، عن المصنف عبدالباقي، صاحب الثبَت المذكور.

وأرويه عن عثمان بن جمعة أيضًا المذكور عن شيخه علي بن الشمعة[8] الشافعي الدمشقي، عن والده محمد بن الشمعة[9]، عن

---

(١) هو العلّامة محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفّاريني، صاحب العقيدة المشهورة، وشرحِها: «لوامع الأنوار البهية»، ولد سنة ١١١٤هـ، وتوفي سنة ١١٨٦هـ. انظر السحب الوابلة: ٢/ ٨٣٩.

(٢) كذا في [ص] و[م]: «شيخيهما» بالتثنية، ولعله سبق قلم.

(٣) هو ابن عبدالباقي بن عبدالباقي، المتقدم ذكره، من كبار المتأخرين من علماء الحنابلة في بلاد الشام. ولد سنة ١٠٤٤هـ وتوفي سنة ١١٢٦هـ. انظر سلك الدرر: ١/ ٦٧، والسحب الوابلة: ١/ ٣٣٣.

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) هو إبراهيم بن ناصر بن جديد الزبيري، من خصوم الدعوة الإصلاحية، توفي سنة ١٢٣٢هـ. انظر السحب الوابلة: ١/ ٧١.

(٦) هو أحمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد، الحلبي الأصل، البعلي الدمشقي، الفقيه الحنبلي، مؤلف «الروض الندي» وغيره. ولد سنة ١١٠٨هـ، وتوفي سنة ١١٨٩هـ. انظر السحب الوابلة: ١/ ١٧٣.

(٧) هو عبدالقادر بن عمر بن أبي تغلب بن سالم بن محمد بن المنتصر، التغلبي، الشيباني، الدمشقي، المعمر، أبو التقى، من كبار علماء الحنابلة وثقاتهم، ولد سنة ١٠٣٠هـ وتوفي سنة ١١٣٥هـ. انظر السحب الوابلة: ٢/ ٥٦٣.

(٨) هو علي بن محمد بن عثمان الشمعة ـ بالمعجمة، وقد كتبت في الأصل ومسودّتيه بالمهملة ـ متفقه شافعي دمشقي، له معرفة بالقراءات. ولد سنة ١١٥٧هـ وتوفي سنة ١٢١٩هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٥/ ١٦.

(٩) والد سابقه، ولم أجد له ترجمة. ولعلّه المشهور بخطيب دوما، المذكور في فهرس =

خاتمة المحققين عبدالغني النابلسي[١]، وعن الشيخ أبي المواهب الحنبلي، والشيخ الإمام، محمد الكاملي[٢]، والثلاثة: عبدالغني، وأبو المواهب، ومحمد الكاملي، جميعهم عن الإمام المصنف عبدالباقي المذكور، والدِ أبي المواهب المزبور.

٦/ب

وأرويه أيضًا عن شيخنا محمد بن علي بن سلوم/ عن شيخه صالح ابن عبدالله[٣]، عن شيخه عبدالله بن إبراهيم بن سيف[٤]، عن شيخه أبي المواهب. عن والده الإمام عبدالباقي المذكور به.

ويروي أيضًا شيخنا أحمد بن رشيد الحنبلي ـ متع الله بحياته ـ الإمدادَ للبصري عبدالله بن سالم، عن شيخه محمد بن عبدالله، عن الشيخ أبي الحسن بن محمد صادق السندي[٥]، ثم المدني الحنفي، واسمه كنيتُه، وهو شارح مسند الإمام أحمد، وعن الشيخ موسى

= الفهارس: ص ٩١، ٩٢.

(١) هو عبد الغني بن إسمعيل بن عبدالغني بن إسمعيل بن أحمد بن إبراهيم، النابلسي، الحنفي، الدمشقي، النقشبندي، القادري، متصوف، مكثر من التصنيف. ولد سنة ١٠٥٠هـ ـ وتوفي سنة ١١٤٣هـ. انظر سلك الدرر: ٣/ ٣٠، والأعلام للزركلي: ٤/ ٣٢، ٣٣.

(٢) هو العلاّمة المحدّث شمس الدين محمد بن نور الدين علي الدمشقي، الشهير بالكاملي، ولد سنة ١٠٤٤هـ، وتوفي سنة ١١٣١هـ. انظر فهرس الفهارس: ص ٤٨٠.

(٣) هو صالح بن عبدالله بن محمد أبا الخيل النجيدي، العَنَزي، قاضي عنيزة، توفي سنة ١١٨٤هـ. انظر علماء نجد لابن بسام: ٢/ ٥١٣ـ ٥١٦.

(٤) الشمّري الطائي، المدني، من مشايخ الإمام محمد بن عبدالوهاب، توفي سنة ١١٤٠هـ. انظر علماء نجد للبسام: ٤/ ٦ـ ١٠.

(٥) الصغير، محدث المدينة النبوية آخر القرن الثاني عشر، ولد سنة ١١٢٥هـ، ومات سنة ١١٨٧هـ. انظر فهرس الفهارس: ص ١٤٨.

السندي[١]، والشيخ محمد سعيد سفر[٢]، ثلاثتهم عن الشيخ محمد حياة المدني، عن المصنف عبدالله بن سالم.

وأرويه أيضًا من هذا الطريق عن الشيخ إسماعيل بن الشيخ محمد سعيد سفر اليمني المدني[٣]، عن أبيه محمد سعيد، عن الشيخ محمد حياة، عن المصنف عبدالله بن سالم.

وأروي المسندين المذكورين أيضًا عن شيخنا الشيخ محمد بن علي المذكور، عن السيد عبدالرحمن بن أحمد الزواوي الأحسائي، عن علاء الدين السورتي، وعبدالله الجرْهزي[٤]، والسيّد علوي[٥]؛ فالأول عن محمد حياة المدني، والثاني عن ابن مقبول، كلاهما عن البصري والنخلي، والثالث عن محمد بن سليمان المدني، عن البصري.

وأرويهما أيضًا عن صاحبنا عيسى بن محمد بن عيسى[٦]، عن السيد يوسف بن محمد البطاح الزَّبيدي الأهدل[٧]، عن الجوهري، عن

---

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) هو محمد سعيد بن محمد أمين سفر، حنفي أثري، ولد وتعلّم بمكة، واستقر وتوفي بالمدينة، له أرجوزة في الحض على اتباع السنة. ولد سنة ١١١٤هـ وتوفي سنة ١١٩٤هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٦/ ١٤٠، وفهرس الفهارس: ص ٩٨٦.

(٣) هو ابن سابقه، لم أجد له ترجمة، ذكره في فهرس الفهارس في مواضع، انظر: ٣/ ٥٢.

(٤) في جميع النسخ: [الجوهري]. وسبق التنبيه عند ترجمته إلى خطئه.

(٥) لم أعثر على ترجمته.

(٦) لعلّه الزُّبيري، قرأ على ابن جديد وغيره، وعُرض عليه القضاء فامتنع، توفي سنة ١٢٤٨هـ. انظر السحب الوابلة: ٢/ ٨٠٨.

(٧) هو يوسف بن محمد بن يحيى بن أبي بكر بن علي، البطاح، الأهدل، الحسيني، =

الشيخين المصنفين؛ عبدالله بن سالم، وأحمد بن محمد الشافعي النخلي.

وعن صاحبنا أيضًا عيسى بن محمد بن عيسى، عن السيد عمر بن عبدالكريم بن عبدالرسول[1]، عن الشيخ صالح الفلاني[2]، عن محمد ابن سِنّة[3]، عن أحمد العجلي[4]، وعن الشيخ عمر أيضًا، عن محمد طاهر سنبل[5]، عن محمد عارف[6]، عن حسن العجيمي[7]، عن أحمد ابن العجلي. وعن الشيخ عمر أيضًا، عن أبي الفيض السيد محمد مرتضى بن محمد، عن السيد عمر بن أحمد بن عقيل، والشهابين

= الزَّبيدي، من فقهاء الشافعية في اليمن. توفي سنة ١٢٤٦هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٨/ ٢٥٣. و«فهرس الفهارس»: ص ١١٤٦ برقم (٦٥٠).

(١) هو عمر بن عبدالكريم بن عبدالرسول بن عطّار، المكي، الشافعي، مسند مكة المكرمة، وعالمها، توفي بالطاعون سنة ١٢٤٩هـ. انظر فهرس الفهارس: ص ٧٩٦.

(٢) هو صالح بن محمد بن نوح بن عبدالله العمري، المعروف بالفلّاني، عالم بالحديث، مجتهد، من فقهاء المالكية، من أهل المدينة، له «قطف الثمر في أسانيد المصنفات في الفنون والأثر» وغيره. ولد سنة ١١٦٦هـ، وتوفي سنة ١٢١٨هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٣/ ١٩٥.

(٣) هو المسند المعمّر، أكثر المتأخرين شيوخًا، وأعلاهم إسنادًا، أبو عبدالله، محمد ابن محمد بن سِنَّة العمري، ولد سنة ١٠٤٢هـ، وتوفي سنة ١١٨٦هـ. انظر فهرس الفهارس: ص ١٠٢٥ برقم (٥٨٢).

(٤) لعلّه ابن العَجِل الآتيةُ ترجمته بعد قليل.

(٥) هو محمد طاهر بن محمد سعيد سنبل، عالم بفقه الحنفية، من أهل مكة مولدًا ووفاة، له مصنفات، توفي سنة ١٢١٨هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٦/ ١٧٢.

(٦) هو محمد عارف جمل الفتني. كما في «فهرس الفهارس»: ص ٨١٢.

(٧) هو حسن بن علي بن يحيى، أبو البقاء العجيمي، مؤرخ، من العلماء بالحديث، يماني الأصل، ولد سنة ١٠٤٩هـ، وتوفي سنة ١١١٣هـ. انظر الأعلام: ٢/ ٢٠٥، و«فهرس الفهارس»: ص ٨١٠.

الملوي والجوهري، والعفيف الشبراوي[1]، وعبدالحي البهنسي[2]، وعبدالرحمن بن أسلم[3]، وإبراهيم بن جعفر[4]، وعبدالله بن خليل[5]، جميعهم عن البصري والنخلي، صاحبي الإمداد والمسند.

وعن صاحبنا أيضًا عيسى بن محمد المذكور، عن الشيخ أحمد الصاوي[6]، عن الصعيدي[7]، وعن الشيخ محمد فتح الله[8]، والشيخ أحمد المرزوقي[9]، وشقيقه محمد[10]، كلهم عن العلامة محمد

---

(١) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن عامر بن شرف الدين الشبراوي الشافعي الأزهري، ولد تقريبًا سنة ١٠٩٢هـ ومات سنة ١١٧١هـ. انظر فهرس الفهارس: ص ١٠٦٥ برقم (٥٩٦).

(٢) هو المعمّر عبدالحي بن الحسن الحسني، البهنسي، المالكي، من شيوخ الزبيدي صاحب «تاج العروس»، انظر «فهرس الفهارس»: ص ٥٣٣.

(٣) هو عبدالرحمن بن أسلم الحسني، المالكي، الحنفي، ذكره في «فهرس الفهارس»: (ص ٥٣٢) ضمن شيوخ صاحب «تاج العروس». وفي موضع آخر قال: الحسيني. كما في ص ٩٨.

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) هو عبدالله بن خليل الشافعي الزبيدي، ذكره في «فهرس الفهارس» ص ٥٣٢. ضمن شيوخ الزبيدي صاحب «تاج العروس».

(٦) هو أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي، فقيه مالكي مصري، ولد سنة ١١٧٥هـ، وتوفي بالمدينة سنة ١٢٤١هـ. انظر الآعلام: ١/ ٢٤٦.

(٧) لعلّه علي بن أحمد بن مكرم الله المنسفيسي، العدوي، المالكي، الأزهري، الشهير بالصعيدي، فقيه مصري، كان شيخ الشيوخ في عصره، ولد سنة ١١١٢هـ، وتوفي سنة ١١٨٩هـ. انظر سلك الدرر: ٣/ ٢٠٦ والأعلام: ٤/ ٢٦٠.

(٨) لم أعثر على ترجمته.

(٩) لم أعثر على ترجمته.

(١٠) لعلّه محمد بن رمضان بن منصور المرزوقي الفيومي المالكي، من المشتغلين بعلم =

الأمير[١]، عن الشيخ علي السقاط[٢]، والجوهري، والملوي، كلهم عن البصري والنخلي كليهما،/ زاد الملوي فقال: وعن العجمي[٣]، وعن الأمين الصعيدي، عن محمد عقيله[٤]، عن حسن العجيمي، عن أحمد ابن العَجِل[٥].

٧/ ١أ

ولابن عَجِل اليمني هذا طريقان إلى البخاري[٦]، أحدهما عن يحيى بن مكرّم الطبري[٧]، عن جده محبّ الدين محمد بن محمد

= الفلك، ولي إفتاء المالكية بمكة. توفي سنة ١٢٦١هـ. انظر الأعلام: ٦/ ١٢٩.

(١) هو محمد بن إسمعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني، الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف بالأمير، مجتهد، من بيت الإمامة في اليمن، له نحو مائة مؤلف، منها «سبل السلام شرح بلوغ المرام»، و«تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد»، ولد سنة ١٠٩٩هـ، وتوفي سنة ١١٨٢هـ. انظر الأعلام: ٦/ ٣٨.

(٢) هو أبو الحسن، نور الدين، علي بن العربي السقاط، الفاسي، المصري، المعمّر، توفي سنة ١١٨٣هـ. انظر «فهرس الفهارس»: ص ١٠٠٦ رقم (٥٧٣).

(٣) في [ص]: العجيمي، والصواب ما أثبته من [م]، وهو أحمد بن أحمد بن محمد ابن أحمد بن إبراهيم العجمي، الشافعي، الوفائي، المصري، الأزهري، شهاب الدين، من المشتغلين بالحديث. ولد سنة ١٠١٤هـ، وتوفي سنة ١٠٨٦هـ. انظر الأعلام: ١/ ٩٢.

(٤) هو محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكي، شمس الدين، المعروف بعَقيله، مؤرخ، من المشتغلين بالحديث، توفي سنة ١١٥٠هـ. انظر الأعلام: ٦/ ١٣.

(٥) هو صفي الدين، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد العجل، أبو الوفاء اليمني، الضرير، المُسند، ولد سنة ٩٨٣هـ، وتوفي سنة ١٠٧٤هـ. انظر فهرس الفهارس: ص ٨٥٢. (رقم ٤٨٦).

(٦) هو صاحب الصحيح.

(٧) هو يحيى بن المكرّم بن محمد بن محمد، الطبري، من أعيانِ الحجاز، ذكره في «فهرس الفهارس»: ص ٩٥٨.

الطبري[1]، قال: أخبرنا البرهان إبراهيم بن محمد بن صدّيق الدمشقي[2]، وغيرُه، برواياتهم ولو إجازة، عن الشيخ عبدالرحيم بن عبدالله الأوالي الفرغاني[3]، وكان عمره مائةَ سنة وأربعين، وأجاز عمومًا في سنة عشرين وسبعمائة، وقد قرأ صحيح البخاري على أبي عبدالرحمن محمد بن شاه بَخَتْ الفرغاني[4]، بسماعه لجميعه على الشيخ، أحد الأبدال[5] بسمرقند، أبي لقمان يحيى بن عمار بن مقبل بن

(١) ذكره في «فهرس الفهارس»: ص ٩٥٨.

(٢) برهان الدين، الشهير بابن الرسّام، من تلاميذ تقي الدين بن تيمية، ومن شيوخ الحافظ ابن حجر، ولد سنة ٨٠٦هـ. انظر «إنباء الغمر بأبناء العمر» لابن حجر: ٥/ ١٥٧.

(٣) لم أعثر على ترجمته.

(٤) الفارسي، له ذكر في «فهرس الفهارس»: ص ٩٤٨، وضبطه هناك: ابن شاذ بخت.

(٥) ورد في ذكر الأبدال أحاديث لا تصح، وأكثرها باطل، انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١١/ ٤٣٣، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي: ص ٣٢-٣٤، رقم (٨)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني: الأرقام ٩٣٥، ٩٣٦، ١٤٧٤-١٤٧٩، ٢٤٩٨. وانظر ما يأتي عند المؤلف في [١٤٠-ب]. وأمّا ما جاء على ألسنة بعض الأئمة، كالشافعي وأحمد والبخاري، من وصف أحدٍ بأنه من الأبدال، فينبغي حمله على المعنى الصحيح، وهو أنه من بقية السلف، الذين يصطفيهم الله - تعالى - لحفظ دينه، والقيام بشريعته، فكأن الأمة عوّضت بهم، عمن فات من صالح سلفها، كما رُوي في الأثر: «يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عُدوله...» (انظر تخريجه بتوسع في أول كتاب «ما جاء في البدع» لابن وضاح القرطبي، بتحقيق بدر البدر)، وكما في أحاديث الفرقة الناجية والطائفة المنصورة. وقد قال الإمام أحمد عن الأبدال - كما نقل السخاوي -: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم. فهذا هو الحق الذي لا يصح خلافه، لا ما يذهب إليه الصوفية استنادًا إلى الأكاذيب والخرافات.

شاهان الختلاني[1]، وكان عمره مائة وثلاثة وأربعين سنة، وقد سمعه جميعه عن محمد بن يوسف الفَرَبْري[2]، عن البخاري محمد بن إسماعيل.

والطريق الثاني عن قطب الدين النهروالي[3]، عن أبي الفتوح الطاؤوس[4]، عن المعمّر بابا يوسف الهروي[5]، المشهور بسَيْصَعْده سالَهْ، أي المعمّر ثلاثمائة سنة، عن محمد شاه بَخَتْ الفرغاني، إلى آخر السند المتقدم، برجاله المذكورين، إلى البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ.

وأروي الصحيحين أيضًا من طريق شيخنا أحمد بن رشيد الحنبلي، ومحمد بن علي، وعبدالله بن حمود الضرير، وعثمان بن جمعة، جميعهم عن شيخهم محمد بن عبدالله، عن العلاّمة عبدالله بن

---

(1) ذكره في «تاج العروس»، مادة (شوه)، والظاهر أن هذا السند العالي إلى البخاري موضوع، وقد تكلّم عنه صاحب «فهرس الفهارس» ص: ٩٤٨، ٩٥٨ـ ٩٦١.

(2) هو المحدث العالم الثقة أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفِرَبْري، راوي الجامع الصحيح عن أبي عبدالله البخاري، توفي سنة ٣٢٠هـ. انظر أعلام النبلاء: ١٥/ ١٠.

(3) هو محمد بن أحمد بن محمد بن قاضي خان محمود النهروالي، قطب الدين الحنفي، مؤرخ من أهل مكة، توفي سنة ٩٨٨هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٦/ ٦، ٧.

(4) هو الحافظ نور الدين أبو الفتوح أحمد بن عبدالله بن أبي الفتوح الطاوسي، الأبرقوهي الحنفي، الصوفي، التقى ببابا يوسف الهروي سنة ٨٢٢هـ. انظر «فهرس الفهارس»: ص ٩١٤، ٩١٥، ٩٥٥.

(5) هو يوسف بن عبدالله الضياء بن الجمال الهروي، في بعض أثبات المتأخرين أنه عمّر ثلاثمائة سنة! وقد ضبطت شهرته في «فهرس الفهارس» ص ٩٥٦: بـ«سيصد صاله»، والله أعلم بحاله.

عبداللطيف الأحسائي، عن الشيخ عبدالله بن سالم البصري، صاحب الإمداد المذكور، عن الشيخ علاء الدين البابلي[1]، عن أبي النجا سالم بن محمد السَّنهوري[2]، والشيخ محمد حجازي الواعظ[3]، عن النجم محمد بن أحمد الغيطي[4]، عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري[5]، عن الحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني[6]، عن الأستاذ إبراهيم بن أحمد

---

(١) لعلّه محمد بن علاء الدين البابلي، شمس الدين، أبو عبدالله، فقيه شافعي من علماء مصر، له مرويات فهرسها أحد تلاميذه في كتاب سمّاه «منتخب الأسانيد في وصل المصنفات والأجزاء والمسانيد»، ولد سنة ١٠٠٠هـ، وتوفى سنة ١٠٧٧هـ. انظر الأعلام: ٦/ ٢٧٠. ويلاحظ أن صاحب الإمداد؛ عبدالله البصري ولد سنة ١٠٤٨هـ، فيبعد أن يكون مراد المؤلف هنا بعلاء الدين البابلي والد صاحب الترجمة، فلعلّ من ترجمتُ له هو المراد، والله أعلم.

(٢) هو سالم بن محمد عز الدين بن محمد ناصر الدين السّنهوري المصري، كان مفتي المالكية، ولد سنة ٩٤٥هـ، وتوفي سنة ١٠١٥هـ. انظر الأعلام: ٣/ ٧٢. وقد كتبت [السنهوري] في [ص] و[م]: [السنوهري]، وكذا في (م م)، إلا أنها صححت في طرّتها.

(٣) هو محمد بن محمد بن عبدالله الأكراوي، القلقشندي، المعروف بمحمد حجازي الواعظ، فقيه، عالم بالتفسير والحديث، ولد سنة ٩٥٧هـ، وتوفي سنة ١٠٣٥هـ. انظر الأعلام: ٧/ ٦٢.

(٤) هو محمد بن أحمد بن علي، السكندري، الغَيْطي، الشافعي، نجم الدين، ولد سنة ٩١٠، وتوفي سنة ٩٨١هـ. انظر الأعلام: ٦/ ٦.

(٥) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السكيني، المصري، الشافعي، أبو يحيى، من حفاظ الحديث، ولد سنة ٨٢٣هـ، وتوفي سنة ٩٢٦هـ. انظر الأعلام: ٣/ ٤٦.

(٦) الإمام، شيخ الإسلام، صاحب «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، وغيره من الكتب المشهورة، ولد ـ رحمه الله ـ سنة ٧٧٣هـ، وتوفي سنة ٨٥٢هـ.

التنوخي[1]، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجّار[2]، عن أبي عبدالله، الحسين بن المبارك الزَّبيدي[3]، عن أبي الوقت عبدالأول بن عيسى السجزي الهروي[4]، عن أبي الحسن، عبدالرحمن بن محمد الداوودي[5]، عن أبي محمد عبدالله بن أحمد السرخسي[6]، عن أبي عبدالله محمد بن يوسف، عن أمير المؤمنين في الحديث، أبي عبدالله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدَزْبهْ، الجعفي البخاري.

---

(١) هو إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد بن عبدالمؤمن، التنوخي، البعلي، الدمشقي، ولد سنة ٧٠٩هـ، وتوفي سنة ٨٠٠هـ. انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني: ١/ ١١، ١٢.

(٢) هو أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن حسن بن علي بن بيان، الصالحي، الحجّار، أبو العباس، حدّث بالصحيح أكثر من سبعين مرّة، توفي سنة ٧٣٠هـ. انظر «الدرر الكامنة» لابن حجر: ١/ ١٤٢.

(٣) كتبت في [ص] و[م] «الزَّبير»، وفي [م م] كتبت «الزّبيري» بالراء، ثم صوّبت في الطّرة: الزّبيدي، وهو سراج الدين أبو عبدالله، الحسين بن أبي بكر المبارك بن محمد بن يحيى بن مسلم، الرَّبَعي، الزَّبيدي، البغدادي، البابْصري، الحنبلي، الإمام، الفقيه، مسند الشام، ولد سنة ٥٤٥هـ تقريبًا، ووفاته سنة ٦٣١هـ. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٢/ ٣٥٧.

(٤) هو الإمام المُسند، شيخ الإسلام، أبو الوقت، عبدالأول بن عيسى بن شعيب بن إبراهيم، السجزي، الهروي، الماليني، ولد سنة ٤٥٨هـ وتوفي سنة ٥٥٣هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٣٠٣.

(٥) هو العلاّمة أبو الحسن عبدالرحمن بن محمد بن المظفر بن محمد بن داود البوشنجي، ولد سنة ٣٧٤هـ، وتوفي سنة ٤٦٧هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٢٢٢.

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حمّويه بن يوسف بن أعين، المحدّث المسند، خطيب سَرخس، ولد سنة ٣٨١هـ. انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٦/ ٤٩٢.

وأروي عاليًا من طريق البصري والنخلي عن صاحبنا عيسى بن محمد، عن السيّد يوسف بن محمد البطاح الزَّبيدي الأهدل، عن الشيخ عبدالرحمن الجوهري(١)، عن البصري والنخلي به.

وعن شيخنا أيضًا عبدالله بن حمود الضرير الفقيه، وعثمان بن جمعة، وصاحبنا عيسى بن محمد، ثلاثتهم عن شيخهم إبراهيم بن ناصر، عن شيخه أحمد/ البعلي، عن الشيخ عبدالقادر التغلبي، عن شيخ الإسلام عبدالباقي الحنبلي، صاحب الثَبَت، عن حجازي الواعظ، عن ابن أركماس(٢)، عن الحافظ مصطفى بن سعد السيوطي، شارح الغاية، عن شيخه علي السليمي، ومحمد السفاريني النابلسي الحنبلي، عن شيخهما أبي المواهب، عن أبيه شيخ الإسلام، عبدالباقي الحنبلي المذكور، عن حجازي الواعظ به.

٧/ب

قال النخلي: ووقع لنا مسندًا عاليا عن الشيخ محمد بن علي بن علاء الدين الصديقي الشافعي المكي(٣)، عن حجازي الواعظ، عن أبن أركماس، عن الحافظ ابن حجر به.

---

(١) لم أعثر على ترجمته.

(٢) ضبطه في «فهرس الفهارس»: ص ١١٢٥، (ابن أركماش) بالمعجمة، الحنفي، وهوعضد الدين محمد بن أركماس اليشبكي، التركي، الحنفي، رفيق الشيخ عبدالحق الكافيجي، أتمّ نسخ «تذكرة ابن حمدون» سنة ٨٦٨هـ. ولد سنة ٨٤٢هـ، ولم تذكر سنة وفاته.

(٣) الظاهر أنّه ابن علاّن صاحب «دليل الفالحين شرح رياض الصالحين»، وهو محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري، الصدّيقي، الشافعي، مفسّر، عالم بالحديث، من أهل مكة، ولد سنة ٩٩٦هـ، وتوفي سنة ١٠٥٧هـ، انظر الأعلام: ٦/ ٢٩٣، ولا أدري، هل قول المؤلّف: (ابن علاء الدين) خطأ منه، أم له وجه؟.

وأرويه أيضًا عن صاحبنا عيسى بن محمد المذكور، عن السيّد عمر[١]، عن الشيخ مصطفى بن محمد الأنصاري الأيوبي الدمشقي[٢]، ثم المدني، والعلاّمتين محمد الكُزبري[٣]، وأحمد بن عبيد العطار[٤]؛ فالأول عن عبدالغني النابلسي، والأخيران عن الشهاب أحمد المنيني[٥]، عن الشيخ عبدالغني النابلسي، عن النجم الغزي[٦]، عن أبي الفتح المزي[٧]، والجلال السيوطي[٨]، والقاضي زكريا الأنصاري، عن الحافظ ابن حجر به.

---

(١) هو ابن عبدالكريم المتقدم.

(٢) هو مصطفى بن محمد بن رحمة الله بن عبدالمحسن، أبو البركات الرحمتي، الحنفي، ولد سنة ١١٣٥هـ، وتوفي سنة ١٢٠٥هـ. انظر الأعلام: ٧/ ٢٤١.

(٣) هو محمد بن عبدالرحمن بن محمد الكُزبري، الشافعي، محدّث من أهل دمشق، مولده سنة ١١٤٠هـ، ووفاته سنة ١٢٢١هـ. انظر الأعلام: ٦/ ١٩٨.

(٤) هو أحمد بن عبيدالله بن عسكر أحمد، شهاب الدين العطار، محدث الشام في عصره، ولد سنة ١١٣٨هـ، وتوفي سنة ١٢١٨هـ. انظر الأعلام: ١/ ١٦٦.

(٥) هو الشهاب، أبو العباس، أحمد بن علي المنيني، الدمشقي، الحنفي، ولد سنة ١٠٨٩هـ، وتوفي سنة ١١٧٢هـ. له ثبت بعنوان «القول السديد في متصل الأسانيد»، انظر «فهرس الفهارس»: ص ٩٧٦. وقد ضبطه المؤلّف (الميْنتي)، ويظهر أنّه خطأ.

(٦) هو محمد بن محمد بن محمد الغَزّي، العامري، القرشي، الدمشقي، أبو المكارم، نجم الدين، ولد سنة ٩٧٧هـ، وتوفي سنة ١٠٦١هـ. انظر الأعلام: ٧/ ٦٣.

(٧) هو محمد بن محمد بن علي بن عطية العوفي، الإسكندي، المزّي ثم العاتكي، أبو الفتح، شمس الدين، الشافعي، ولد سنة ٨١٨هـ، وتوفي سنة ٩٠٦هـ. انظر الأعلام: ٧/ ٥٣.

(٨) العلاّمة، المصنف، عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري، ولد سنة ٨٤٩هـ، وتوفي سنة ٩١١هـ. انظر الأعلام: ٣/ ٣٠١.

وأروي أيضًا مسند النخلي، والإمداد للبصري عن صاحبنا عيسى ابن محمد، عن السيّد عمر، والشيخ حمزة[1]، والشيخ عبدالحفيظ العجيمي[2]، والشيخ محمد البناني[3]، أربعتهم عن المفتي عبدالملك القلعي[4]، عن أبيه[5]، عن جده[6]، عن البصري عبدالله بن سالم، وأحمد بن محمد النخلي المذكورين.

ولي طرق غير هذه وإجازات مذكورات في كتابنا[7] «التحفة الوضية في الأسانيد العالية المرضية»؛ منها إجازات في سلسلة المذهب الأحمد، وأوليات من جهة مشايخنا المدنيين وغيرهم، ولله الحمد والمنة.

وإني لأرجو لنا ولجميع مشايخنا والمسلمين الجنة، فله ـ تعالى وتقدس ـ الحمد وحده.

وقد سميته: **«فتح الحميد في شرح التوحيد»**..

---

(١) لم أعرف من هو.

(٢) هو أبو سليمان عبدالحفيظ بن درويش بن محمد بن حسن، العجيمي، المكي، القاضي، انظر «فهرس الفهارس»: ص ٨١٣.

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد العربي، ابن عبدالسلام البَنَّاني، النفزي، المغربي، مفتي المالكية بمكة، توفي سنة ١٢٤٥هـ. انظر الأعلام: ٧/ ٧٢.

(٤) هو مفتي مكة في زمانه عبدالملك بن عبدالمنعم بن تاج الدين القلعي، توفي بعد ١٢١٨هـ. انظر «فهرس الفهارس»: ص ٩٠٢، ٩٠٣.

(٥) هو عبدالمنعم بن محمد بن عبدالمحسن القلعي.

(٦) هو قاضي مكة، تاج الدين محمد بن عبدالمحسن القلعي، الحنفي، الطائي، روى بمصر عام ١١٠١هـ. انظر «فهرس الفهارس»: ص ٩٧.

(٧) في المسودتين: «مذكورات في الثبت»، ولم يذكر اسمه، وإنما صرح به في [ص].

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: (بسم الله الرحمن الرحيم)

أي: أبتدىء. وأولى منه: أؤلف؛ ليشمل التيمّنُ بها جميعَ المؤلَّف. وذكر بعض المحققين أن «أفتتِحُ» أولى، فالباء مع مجرورها متعلق بما ذُكر؛ وذلك لأن كل فاعل يبدأ في فعل بـ«بسم الله»، يضمر ما جَعل التسميةَ مبدأً له، مما يناسب المقام.

والباء للاستعانة، كما في: «كتبت بالقلم». أو للملابسة، أي المصاحبة، كما في: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، أي معه. قال بعضهم: وهو الأولى؛ إذ في جعل اسمه ـ تعالى ـ متبرِّكًا به من/ التعظيم ما ليس في جعله كالآلة. والأول أصح[١]، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، وغيره من أهل العربية. ومن معانيها أيضًا الإلصاق، كـ«أمسكت بزيد». والمجاوزةُ، كـ«مررت به». والتعديةُ، كـ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]. والسببية، نحو ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، و﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النحل: ٣٢]. والمقابلةُ: «لن يدخل الجنة أحد بعمله»[٣]، وهي المعاوضة[٤].

١/٨

---

(١) يعني القول بأن الباء في «بسم الله» للاستعانة.

(٢) انظر مجموع الفتاوى: ٢/ ١٨.

(٣) حديث مرفوع، مخرج في الصحيحين عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، انظر صحيح البخاري (ص ٢١٤٧)، كتاب المرضى، باب نهي تمني المريض الموت، حديث رقم (٥٣٤٩)، وصحيح مسلم (ص ١٧٢٠)، كتاب صفات المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، حديث رقم (٢٨١٦).

(٤) انظر معاني الباء في «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام: ص ١٣٧ وما بعدها.

وجَعْلُ المتعلَّقِ اسمًا متأخِّرًا كما في: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١] أوقعُ في النفس؛ لأن في اقتضاء المقام مزيدَ اهتمام بتقديم اسمه ـ تعالى ـ، مع كونه أدخلَ على الاختصاص، وأدخلَ في التعظيم، وأوفقَ للوجود[١].

أو متقدمًا، كـ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١].

والاسم مشتق من السمُوّ، وهو العلُو. وهذا مذهب البصريّين[٢]، يقال: سما يسمو، أي علا، ومنه سُمّيت السماء؛ لعلوّها، ومذهب الكوفيين أنه مشتق من السمة، وهي العلامة؛ لأن الاسم وسم على المسمى، أي علامة يُعرف بها. والمذهب الأول أولى عندهم[٣] لوجوه، منها تصغيره على سُمّي دون وُسَيْم، وتكسيرُه على أسماء دون أوسام[٤].

---

(١) مقصوده أن متعلَّق «بسم الله» قُدّر متأخِّرًا لأمور: منها أنّ المقام مقام استعانة، فيقتضي تقديم المستعان به في الذكر لأهميته، ومنها أنّ ذلك أبلغ في الدلالة على الاختصاص، فكأنه قال: بسم الله أبداً، لا باسم غيره، ومنها أن ذلك أبلغ في تعظيم الرب ـ تعالى ـ، ومنها أنه موافق لأسبقيّة وجود الربّ ـ تعالى ـ قبل كل شيء، والله أعلم.

(٢) لقد تأسس علم النحو العربي من خلال عدّة مدارس، أشهرها مدرستا البصرة والكوفة، والأولى أسبق من الثانية، ومن أشهر أئمتها: الخليلُ، وسيبويه، والأخفش الأوسط وتلاميذه، والمبرِّد وأصحابه. ومن أشهر الكوفيين: الكسائي وتلاميذه، والفرّاء، وثعلب وأصحابه. وانظر تفصيل القول على المدارس النحوية في كتاب الدكتور شوقي ضيف: «المدارس النحوية».

(٣) أي عند البصريين.

(٤) انظر «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين»: ١/٦؛ لأبي البركات الأنباري، فقد استوفى بحث هذه المسألة ورجح مذهب البصريين.

وقد تكلم المتكلمون[1] في الاسم: هل هو عين المسمى، أو غيرُه. وعُزي الأوّل للجمهور، ورجحه تاج الدين السُّبكي[2]، وجعل مسألته مما لا يضر جهله ولا ينفع علمه؛ إذ الخلاف في هذه المسألة ـ كما قال بعضهم ـ طويل الذيل، قليل النيل.

والذي ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ أن الاسم هو عين المسمى[3]، مع أن السلامة في الإمساك عن الخوض في تلك المسالك، توقيا عن الهلاك في تلك المهالك.

وقد حذر السلف عن التعمق في مثل ذلك، كما أشار إليه إمام المفسرين، محمد بن جرير الطبري، في جزءٍ له في الاعتقاد، حيث قال: وأما القول في الاسم: أهو المسمى أم هو غير المسمى، فإنه من

---

(١) يشمل هذا الإطلاقُ كلَّ من اشتغل بإثبات العقائد الإسلامية على غير منهج السلف، القائم على التسليم المطلق لنصوص الوحي، والاستغناء بها في المسائل والدلائل، السمعية والعقلية، فخرج بذلك أهل السنّة والجماعة؛ لاعتصامهم بالوحي، والفلاسفة؛ لعدم اشتغالهم بإثبات العقائد الإسلامية أصلاً. ومن أشهر طوائف المتكلمين: المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، ومن تبعهم من الخوارج والشيعة والصوفية.

(٢) هو عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي، أبو نصر، تاج الدين، ابن تقي الدين، صاحبُ «طبقات الشافعية الكبرى»، الذي تعصّب فيه للمذهب الأشعري، ولد سنة ٧٢٧هـ، وتوفي آخر سنة ٧٧١هـ. انظر الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني: ٢/ ٤٢٥.

(٣) هذا خلاف ما في مجموع الفتاوى، حيث قرر شيخ الإسلام أن هذا القول فاسد، ولا يُعرف عن أحد من السلف، بل أنكره أكثر أهل السنّة، كما أنكروا على من قال: «الاسم غير المسمى»، وبيّن ـ رحمه الله ـ أن الصواب أن يقال: «الاسم للمسمى»، وأن هذا هو الموافق للكتاب والسنة والمعقول، فلا يقال: هُوَ هُو. ولا يقال: هُوَ غيره. انظر مجموع الفتاوى: ٦/ ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠.

الحماقات الحادثة، التي لا أثرٌ فيها فيتَّبعَ، ولا قولٌ من إمام فيُستمعَ، فالخوض فيه شَيْن، والصمت عنه زَيْن، وحسب امرىء من العلم به والقولِ فيه أن ينتهيَ إلى قول الله ـ جل ثناؤه ـ الصادق، وهو قوله ـ عز وعلا ـ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠][١].

ونقل تاج الدين الفزاري، المعروف بابن الفركاح[٢]، عن الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: إذا سمعت الرجل يقول: الاسم هو المسمى، أو غير المسمى، فاشهد أنه من أهل الكلام. ونقله ابن الجوزي في التلبيس عن الإمام / الشافعي ـ رضي الله عنه ـ وزاد: ولا دين له[٣]. وإنما ذكرنا ذلك للتنبيه على ما فيه، والله الموفق. ٨/ب

وقال شمس الدين ابن قيم الجوزية في قوله ـ تعالى ـ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١]، ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨]، وغيرهما: أي سبح ربك بقلبك ولسانك، واذكر اسم ربك بقلبك ولسانك، فلا يَتوهّم أحد أنّ اللفظ هو المسبَّحُ، دون ما دلّ عليه من المعنى. قال: وعبّر لي شيخُنا أبو العباس ابن تيميّة عن هذا المعنى بعبارة وجيزة، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ: المعنى: سبِّح ناطقا باسم ربك، متكلِّمًا به، وكذا: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٥]، المعنى: سبح ربك ذاكرًا اسمه. قال ابن القيم: وهذه العبارة فائدتها تساوي رحلة[٤].

---

(١) «صريح السنة»: ص ٢٦، ٢٧.

(٢) هو عبدالرحمن بن إبراهيم بن ضياء بن سِباع الفزاري، تاج الدين، الشافعي، توفي سنة ٧٢٩هـ. انظر «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي: ٨/ ١٦٣، ترجمة رقم (١١٦٠).

(٣) «تلبيس إبليس»: ص ٨٢. ط ٢، ١٣٦٨، المنيرية.

(٤) باختصار من بدائع الفوائد: ١/ ١٩. ط المنيرية.

قلت: وهذا كثير في كلام العرب، يقحمون المضاف، ويكون دخوله وخروجه عندهم سواء، وهو يعطي أن الاسم عندهم هو المسمى[١]، لا يقصدون غيره، كقول لبيد بن ربيعة[٢] ـ رضي الله عنه ـ:

---

(١) قد صرح ابن القيّم ـ رحمه الله ـ، في نفس الموضع الذي نقل عنه المؤلف، بأن المذهب الحق في الاسم، أنه للمسمّى، لا يقال: إنّه غيرُه، كما هو مذهب المعتزلة، ولا يقال: إنه ذات المسمى، كما هو قول بعض المنتسبين إلى السنّة، والذي دعا هؤلاء إلى هذا القول، ظنّهم أن أسماء الله ـ تعالى ـ لو لم تكن هو، لكانت مخلوقة، إذ كل ما سوى الله مخلوق، فيلزم ألا يكون لله ـ تعالى ـ اسم ولا صفة في الأزل زائدةٌ على مجرد الذات، كما هو مذهب المعتزلة، القائلين بخلق القرآن، وما تضمّنه من أسماء الله ـ تعالى ـ، والحق أن أسماء الله ـ تعالى ـ وصفاته ليست غيرَه، وليست هي نفسُ الإله، بل هو ـ سبحانه ـ لم يزل موصوفًا بصفات الكمال، المشتقة منها أسماؤه، وهو إله واحد، فهي داخلة في مسمّى اسمه، وسبب الخطأ في هذه المسألة أن لفظة «غير» في قول القائل: «الاسم غير المسمى» مجملة، تحتمل المغايرة المحضة، بين الله ـ تعالى ـ وأسمائه، فيلزم بهذا الاعتبار أن تكون مخلوقة، كما تحتمل مغايرة الأسماء للذّات، باعتبار تجرّدها منها، ومما تضمّنته من صفات، وهذا أمر ذهني، لا وجود له في الخارج حتى يلزم من إثباته إثباتُ تعدّد القدماء، وأنّ موجودًا غيرَ الله ليس بمخلوق. فالمعنى الأول باطل، ومن أجله منع السلف القول بأن الاسم غير المسمى، والمعنى الثاني حقّ، ولأجله كان إطلاق القول بأن الاسم هو المسمى فاسدًا، وهكذا فإن منهج السلامة في مثل هذه الألفاظ المجملة التوقف والتفصيل، وعدم إطلاق القول بالإثبات أو النفي، ولهذا كان الصواب في هذه المسألة الوقوف عند ما دلت عليه النصوص، من أن الاسم للمسمّى، وعدم القول بأنه هو، أو غيره، إلا بالتفصيل المذكور، الذي لا يُردّ به حق، ولا يقبل به باطل، والله أعلم. انظر التنبيه على المذاهب فيها في «مقالات الإسلاميين» للأشعري: ١/ ٢٥٢، ٢٥٣. وانظر مذهب المعتزلة في «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبدالجبار: ص ٥٤٢ـ ٥٤٤.

(٢) هو أبو عَقيل، لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري، الصحابي، كان من فحول شعراء الجاهلية، وهو من أصحاب المعلقات، عمّر قريبًا من مائة =

إلى الحول ثم اسمُ السلامِ عليكما ومن يبكِ حولاً كاملاً فقد اعتذرْ[1]

وقول غيلان ذي الرُّمّة[2]:

لا يَنْعَشُ الطرفَ إلا من تخوَّنَه داعٍ ينادِيه باسم الماء مبغومُ[3]

ويقولون: قال حي فلان كذا وكذا. وفَعَل حيُ فلان كذا وكذا، يعنون فلانا نفسه. فيُقحمون «حيًا». قال الشاعر في ذلك:

يـا قُـرَّ إن أبـاكَ حـيَّ خـوَيلـدٍ قد كنتُ خائفه على الإحْمَاقِ[4]

وقال الأخفش[5]: سمعت أعرابيًا يقول في أبياتٍ: قالهن حيُّ رباحٍ. يعني: قالهن رباحٌ[6].

= وأربعين سنة، وتوفى في خلافة عثمان على الصحيح. انظر «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي: ٢/ ٧٠، ٧١.

(١) ديوانه: ص ٢١٤، تحقيق إحسان عباس.

(٢) هو غيلان بن عقبة بن بُهيس العدوي المضري، أبو الحارث، من فحول شعراء العصر الأموي، مات بأصبهان كهلاً، سنة ١١٧هـ. انظر طبقات الشعراء لابن قتيبة: ص ٣٥٠، وسير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٦٧.

(٣) ديوانه: ١/ ٣٩٠، بشرح الباهلي. وفيه: «إلا ما تخونه».

(٤) البيت لجبار بن سلمى بن مالك، و«قرّ» مرخم «قُرّة»، والإحماق ولادة الأحمق. انظر «شرح المفصل»لابن يعيش: ٣/ ١٣.

(٥) الأخافش المشهورون من علماء العربية ثلاثة: أكبرهم أبو الخطاب، عبدالحميد بن عبدالمجيد، والأوسط سعيد بن مسعد المجاشعي، أبو الحسن، صاحب الخليل وسيبويه، والأصغر علي بن سليمان بن الفضل، أبو الحسن. انظر إنباه الرواة للقفطي: ٢/ ٣٦، ١٥٨، ٢٧٦. والظاهر أن أوسطهم هو المراد عند الإطلاق.

(٦) انظر «شرح المفصّل» لابن يعيش: ٣/ ١٣.

ومعنى قوله: يا قُرَّ: يقول: ياقُرةُ إن أباكَ خويلدًا قد كنت أخافُه أن يحمق ولدُه؛ يهجو قرّة بذلك.

وغيلانُ في بيته وصَفَ بُغامَ الظَّبي إذا قال: «ما»، في ثغائه، إذا بغم به ثاغيًا[١]. وقول لبيدٍ من هذا المعنى.

وقال الآخر[٢]:

[تداعَيْنَ] باسمِ الشِّيبِ في [متثلِّمٍ][٣]

فيفعلون ذلك لأن الاسم عندهم هو المسمى نفسُه، لا يقصدون غيره.

(الله): قالوا: هو علم على الذات المنزّهة. فهو الله المستحق لكل كمال، لذاته.

وفي «تعريفات الجرجاني[٤]»: (الله): علمٌ دال على الإله الحق،

---

(١) قال العلاّمة ابن القيّم ـ رحمه الله ـ: (وأما قوله: «باسم الماء». والماء المعروف هنا الحقيقة المشروبة.. فظنّ الغالط أنه أراد حكاية صوت الظبية، وأنها دعت ولدها بهذا الصوت، وهو: «ما»، «ما»، وليس هذا مرادَه، وإنما الشاعر ألغز، لما وقع الاشتراك بين لفظ الماء المشروب، وصوتها به، فصار صوتها كأنه هو اللفظ المعبِّر عن الماء المشروب، فكأنها تصوّت باسم هذا الماء المشروب؛ وهذا لأن صوتها: «ما»، «ما»، وهذا في غاية الوضوح).ا.هـ. من بدائع الفوائد: ١/ ٢٢. وما قرره المؤلف هنا يوافق ما في شرح ديوان ذي الرمة للباهلي.

(٢) هو غيلان ذو لرمّة، انظر ديوانه: ٢/ ١٠٧٠.

(٣) في الأصل والمسودتين: «وداعَيْنَ باسم الشيب في متلثم»، وهو تحريف ظاهر، وما أثبته هو الصواب كما في الديوان، واللسان: ١/ ٥١٤، ٤/ ٦٧، ١٢/ ٢٩٧، ومعجم البلدان: ٣/ ٢٣٤، وتتمة البيت: جوانبه من بصرة وسلام.

(٤) هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، أشعري متفلسف، له =

دلالة جامعة لمعاني الأسماء كلها[1].

وأطبق محققو المتأخرين بعده على التعبير بذلك، ولم يعتبروا قول الأستاذ القشيرى[2] ـ رحمه الله تعالى ـ، في قوله: لا يطلق في وصف الله ـ تعالى ـ العَلَمُ؛ لعدم التوقيف. وإن كان الواحدي[3] قد أشار إليه.

وقد اختُلف في / اشتقاقه على قولين: أحدهما هو مشتق، قاله سيبويه وغيرُه[4].

٩/أ

وروي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: الله ذو الألوهية والعبودية[5].

ففي هذا أنه دال على صفة الإلهية.

= «شرح المواقف» وغيره، ولد سنة ٧٤٠، وتوفي سنة ٨١٦هـ. انظر الضوء اللامع للسخاوي: ٥/ ٣٢٨، والأعلام للزركلي: ٥/ ٧.

(١) التعريفات: ص ٣٤. ط ٣، دار الكتب العلمية. بيروت.

(٢) هو أبو القاسم عبدالكريم بن هوازن بن عبدالملك بن طلحة، القشيري، الخراساني، النيسابوري، الشافعي، الصوفي، صاحب الرسالة المشهورة في التصوّف، ولد سنة ٣٧٥هـ، وتوفي سنة ٤٦٥هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٢٢٧.

(٣) انظر «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» له: ١/ ٦٣، ٦٤، وهو العلاّمة أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي، الواحدي، النيسابوري، الشافعي، صاحب التفاسير الثلاثة: «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز»، و«أسباب النزول»، كان طويل الباع في العربية، توفي سنة ٤٦٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٣٣٩.

(٤) انظر «الكتاب» لسيبويه: ٢/ ١٩٥، و«اشتقاق أسماء الله» للزجاجي: ص ٢٣ـ ٢٧. وقد توسّع السمين الحلبي في ذكر الأقوال في وجه اشتقاقه، كما في الدّر المصون: ١/ ٥٦ـ ٥٩.

(٥) رواه ابن جرير في تفسيره: ١/ ٥٤، إلا أن فيه: (الله ذو الألوهية والمعبودية على خلقه أجمعين).

والقول أن اشتقاقه يستلزم مادة يُشتق منها باطل؛ لأن اسمه ـ تعالى ـ قديمٌ أزلي، لا مادة له، فاللازم باطل[(١)].

والمشهور عند أهل الأصول أن اللازم للقول لا يلزم[(٢)].

وقد استُدل على اشتقاقه من كلام العرب بقول رؤبة بن العجاج[(٣)]:

لله درُّ الغــانيــات المــدَّهِ   سبّحن واسترجعن من تألّهي[(٤)]

فصرّح في هذا بلفظ المصدر، وهو التألّه. من أَلِه يألَه تألُّهًا.

---

(١) اختصر المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ هذه العبارة من كلام ابن القيم اختصارًا فسد معه المعنى، وأوردُ لك عبارة ابن القيم لتقف على ذلك:

قال ـ رحمه الله ـ: (زعم السهيلي، وشيخه أبو بكر بن العربي، أن اسم الله غير مشتق؛ لأن الاشتقاق يستلزم مادة يُشتق منها، واسمه ـ تعالى ـ قديم، والقديم لا مادة له، فيستحيل الاشتقاق.

ولا ريب أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى، وأنّه مستمد من أصل آخر، فهو باطل، ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى، ولا ألمّ بقلوبهم، وإنما أرادوا أنه دال على صفة له ـ تعالى ـ، وهي الإلهية، كسائر أسمائه الحسنى، كالعليم، والقدير، والغفور، والرحيم، والسميع، والبصير، فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادرها بلا ريب، وهي قديمة، والقديم لا مادة له، فما كان جوابكم عن هذه الأسماء، فهو جواب القائلين باشتقاق اسمه «الله»). انتهى من «بدائع الفوائد»: ١/ ٢٢.

وانظر القول بمنع اشتقاق لفظ الجلالة (الله) وتوجيهه في «الكليات» للكفوي: ص ١٧٢، ١٧٣.

(٢) أي لا يلزم القائل، والتحقيق أنه لا يلزمه إلا أن يلتزمه. انظر مجموع فتاوى ابن تيمية: ٥/ ٣٠٦.

(٣) التميمي، الراجز، من أعراب البصرة، كان رأسًا في اللغة، توفي سنة ١٤٥هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ٦/ ١٦٢.

(٤) انظر ديوانه: ص ١٦٥، تصوير دار ابن قتيبة ـ الكويت. ووقع في الأصل: «المذّة»، والصواب ما أثبته، ومعناه: المدّح، انظر اللسان: ١٣/ ٥٤٠.

قال الفاكهي[1]: ولا خلاف أنه أعرف المعارف، وإن كان عَلَمًا. وهو اسم لم يسمّ به أحد غيرُ الله ـ تعالى ـ. ولمزيد الاعتناء تكرر في القرآن العظيم ألفي مرّة، وخمسمائة وستين مرة. انتهى. وقد ذكر معنى ذلك النوويّ ـ رحمه الله تعالى ـ[2].

(الرحمن الرحيم): صفتان مشتقّتان من الرحمة، وإن كانت مصدرَ رَحِمَ، وهو متعدٍّ. وحسّن بعضُهم قولَ بعض المحققين: إن اشتقاقَها من الرُّحْم، بمعنى الرحمة. قال ـ تعالى ـ: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٨١﴾﴾ [الكهف: ٨١]. وهو مصدر رَحُم بالضم؛ إذ اشتقاقها من اللازم لا يحتاج إلى تكلف. قال البخاري: (رُحما) من الرُّحم، وهي أشد مبالغة من الرحمة، ونظن أنه من الرُّحم، ـ يعني بالضم ـ، قال: وتُدعى مكةُ أمَّ رُحْمٍ، أي: الرحمة تنزل بها[3].

قال الأعشى[4]:

وأتاني صاحبٌ ذو حاجةٍ　　　واجبُ الحقِّ قريبٌ رَحِمُه[5]

---

(١) يحمل هذه النسبة عدة علماء، متقدمين ومتأخرين، ولعل المراد هنا: أبو السعادات محمد بن أحمد بن علي الفاكهي، المكي، فقد ذُكر له «رسالةٌ في اللغة»، توفي سنة ٩٨٢هـ. انظر «السحب الوابلة»: ٢/ ٨٧١، والأعلام للزركلي: ٦/ ٧.

(٢) لم أهتد إلى موضعه.

(٣) صحيح البخاري: ص ١٧٥٧، كتاب التفسير، باب ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا..﴾.

(٤) هو ميمون بن قيس، أبو بصير، من سعد بن ضُبيعة بن قيس، أحد فحول شعراء الجاهلية، أدرك الإسلام ولم يسلم، هلك في العام الذي بعد صلح الحديبية. انظر «الشعر والشعراء» لابن قتيبة: ص ١٥٤.

(٥) «الصبح المنير في شعر أبي بصير»: ص ٢٥٩.

وقيل: هما اسمان بُنيا للمبالغة؛ لأنّ فَعلان أبلغ من فعيل، ومن ثَمّ لم يُسمَّ به غير الله ـ تعالى ـ، إلا ما جرى لشاعر اليمامة[1]، حيث قال منكَرًا له في ـ مسيلمة الكذاب[2]:

وأنتَ غيثُ الورى لا زلتَ رَحْمانا[3]

وذلك من التعنّت في الكفر، نعوذ بالله السميع العليم من ذلك.

وقيل: إنّ المنع من التسمية بالرحمن، إذا كان معرّفًا[4].

وهو عربي، خلافًا لثعلب[5]، حيث قال: إنه عبراني[6].

وأطلق جماعةٌ «الرحمنَ» على مفيض جلائل النعم، و«الرحيمَ» على

---

(١) هو رجل من بني حنيفة، لم يسمّ في المصادر.

(٢) هو مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب، الحنفي الوائلي، أبو ثمامة، من المعمرين، تلقّب بالرحمن في الجاهلية، وعُرف برحمن اليمامة، وادّعى النبوّة في السنة العاشرة من الهجرة، ووضع أسجاعًا يضاهي بها القرآن، فسمّاه النبي ـ ﷺ ـ الكذّاب، هلك في السنة الثانية عشر من الهجرة. انظر الأعلام للزركلي: ٧/ ٢٢٦.

(٣) البيت من شواهد الكشاف، انظر: «مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» لمحمد عليان: ص ١٢٥، مع الكشاف. وأول البيت:

سموتَ بالمجدِ يا ابنَ الأكرمينَ أبًا

(٤) في [م م] هنا زيادة: [بالألف واللام].

(٥) هو أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، الشيباني، النحوي، إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه، ولد سنة ٢٠٠هـ، وتوفي سنة ٢٩١هـ. انظر «نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء» لابن الأنباري: ص ١٧٣.

(٦) رواه عنه الأزهري في «تهذيب اللغة»: ٥/ ٥٠، وذكره الأنباري أيضًا عن المبرّد، كما في «الزاهر»: ١/ ٥٩، والعبرانية لغة اليهود، كما في «تاج العروس»: ٢/ ٥٠٧.

دقائقها[1]، ولهذا قُدِّم الرحمن؛ لأنه أبلغ؛ إذ الزيادة في البناء تدل على زيادة المعنى، كما في: (قَطَعَ) و(قَطَّعَ).

قال شمس الدين، ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ: أسماء الرب ـ تبارك وتعالى ـ هي أسماء ونعوت؛ فإنها دالّة على صفات كماله ـ جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه ـ، فلا تنافيَ فيها بين العَلَميّة/ والوصفيّة له ـ سبحانه ـ، فالرحمن اسمُه ـ تعالى ـ ووصفُه، ولا تنافي اسميّتُه وصفيّتَه، فمن حيث هو صفةٌ: جُرّ تابعًا على اسمه: الله ـ تعالى ـ، [يعني كما هنا][2]. ومن حيث هو اسم: ورَدَ في القرآن العظيم غيرَ تابع. وُرودَ الاسم العلم، [كما قال ـ تعالى ـ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمن: ١-٤]. وقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦﴾ إلى أن قال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٨﴾ [طه: ٨]]. ولما كان هذا الاسم مختصًّا به ـ سبحانه ـ، حَسُن مجيئه مفردًا غيرَ تابع كمجيء اسمه: «الله» ـ تعالى ـ. وهذا لا ينافي دلالته على صفة «الرحمن»، كاسمه (الله)، فإنه دال على صفة الألوهية، ولم يجيء قطُّ تابعًا لغيره، بل متبوعًا[3].

٩/ب

---

(١) هذا موافق لمذهب المتكلمين، في تأويل الرحمة بالإنعام، أو بإرادة الإنعام، ونفي اتصاف الله ـ تعالى ـ بها على الحقيقة، بزعم أن الرحمة رقّة تعتري القلب، وهذا من صفات المخلوق، فيجب تنزيه الخالق عنها، انظر مثلاً «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» للقرطبي: (١/ ٦٨، ٦٩، ٧٠). و«الكشاف» للزمخشري: (١/ ٧). وإذا كان هذا لازم رحمة المخلوق، فأهل السنة لا يجعلون صفاتِ الخالق كصفاتِ المخلوق، حتى تلزم صفاتِه لوازمُ صفات المخلوق، بل القول عندهم في الصفات، كالقول في الذات. انظر «مختصر الصواعق المرسلة»: ص ٢٩٨ـ ٣٠١.

(٢) أي في البسملة، وما بين [ ] من كلام ابن منصور.

(٣) بدائع الفوائد: ١/ ٢٤، وما بين [ ] زيادة على ما هناك.

قلت: ومن زعم أنه أتى تابعًا لغيره تبوعَ الصفة للموصوف، مستدِلاً بقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٢]، على قراءة الجر[١]، فقد أبعد النجعةَ ولم يدر ما يقول؛ فإن قول المفسرين والنحويين إلا من شذّ دائر في ذلك بين أن يكون بدلاً، كما يقوله ابن مالك، وابن هشام، وأبو البقاء[٢] في كتاب «التبيان في إعراب القرآن»[٣]، وقاله الفاكهي.

قال الفاكهي: ويسمى عند ابن مالك البدلَ المطابق؛ لوقوعه في اسم الله ـ تعالى ـ، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾، في قراءة الجر؛ فإن «الله» بدلٌ من العزيز، بدلٌ مطابق. ولا يقال فيه: بدل كل من كل؛ إذ «كل» إنما يقال فيما ينقسم ويتجزّأ، تعالى الله عن ذلك[٤]. فالتعبير بالمطابق أولى من تعبيرهم؛ لاطّرادها وصدقها على ما يصدق

(١) وهي قراءة السبعة عدا نافعًا وابن عامر، فقد قرآ: ﴿الحميدِ، اللهُ﴾ بالرفع. انظر السبعة لابن مجاهد: ص ٣٦٢.

(٢) هو عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين، محبّ الدين، البغدادي، العكبري، الضرير، النحوي، الحنبلي، ولد سنة ٥٣٨هـ، وتوفي سنة ٦١٦هـ. انظر «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي: ٢/ ٣٨، ترجمة رقم (١٣٧٥).

(٣) انظر: ٢/ ٧٦٢.

(٤) الانقسام والتجزؤ والتبعيض والتركيب، ونحو ذلك من الألفاظ المجملة، الواجب عدم استعمالها في حق الله ـ تعالى ـ نفيًا أو إثباتًا، إلا مع التفصيل، وبيان المراد منها، لاحتمال أن يراد بنفيها نفي الصفات الإلهية الثابتة في النقل الصحيح، كالوجه واليدين، باعتبارها تستلزم التركيب والتبعيض، كما هو مذهب الجهمية ومن تبعهم، وكان على المؤلف أن يتنبّه لمثل هذا. وانظر «شرح حديث النزول» لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٨٨، والردّ على المنطقيين له: ص ٣١٥، و«الصواعق المرسلة» لابن القيم: ١/ ٩٣٢، ٩٣٥.

عليه تعبيرهم. وحكى ابن هشام نحو ذلك. فإنه قال في البدل الأول: بدل كل من كل، وهو بدل الشي مما هو طبق معناه. قال: وسمّاه الناظمُ[1] البدلَ المطابق؛ لوقوعه في اسم الله ـ تعالى ـ، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ فيمن قرأ بالجر، وإنما يطلق على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا[2].

وهكذا قال محمدٌ الحطابُ المالكي[3]، قال: ولا يحتاج هذا البدل إلى رابط بالمبدل منه؛ لاتحادهما.

وقال أبو عمرو بن العلاء[4]: الخفض على التقديم والتأخير، تقديره: إلى صراط الله العزيز الحميد الذي له ما في السموات وما في الأرض. كما يقال: مررت بالظريف عبدِالله[5]. واستدل بقول الشاعر:

لو كنتَ ذا نَبلٍ وذا [شزيبِ] ما خِفتَ شدّاتِ الخبيثِ الذيبِ[6]

---

(١) يعني ابنُ هشام بالناظم: العلامة محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، ناظم الألفية المشهورة في النحو، توفي سنة ٦٧٢هـ.

(٢) «أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» لجمال الدين ابن هشام الأنصاري: ٣/ ٤٠١.

(٣) هو محمد بن محمد بن عبدالرحمن الرعيني، المالكي، المكي، أبو عبدالله، المعروف بالحطاب، فقيه متصوف، له شرح على الورقات، ولد سنة ٩٠٢هـ، وتوفي سنة ٩٥٤هـ. انظر الأعلام: ٧/ ٥٨.

(٤) هو زبّان بن عمار بن العريان التميمي، ثم المازني البصري، شيخ القراء والعربية، توفي سنة ١٥٧هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ٦/ ٤٠٧.

(٥) ذكر هذا عنه الطبري في تفسيره: ١٣/ ١٧٩، ١٨٠.

(٦) أنشده في «الفائق»: ٢/ ٢٤٣، ولم يسم قائله، وقد كتب في جميع النسخ (شذيب) بالذال، والصواب (شزيب) بالزاي، وهو من أسماء القوس، انظر «تاج العروس» للزبيدي: ٣/ ١٢٥، وهو كذلك في تفسير الطبري.

فيكون على هذا متبوعًا في الحقيقة، والمعنى ظاهر، وهو كثير في كلام العرب.

۱۰/أ

/أو يكون عطف بيان، كما يقوله البيضاوي[١] وجماعة. وقد ذكر القولين: عطفَ البيان والبدلِ، الجلالُ السيوطي - رحمه الله تعالى - في «الجلالين»[٢].

وذلك لا يدخل في الصفة، فقد ذكر علماء هذا الفن حدّ البدل وعطفِ البيان، فقالوا: عطف البيان: أن يكون موضّحًا للمعارف، مكمّلا للمتبوع المقصود بالحكم، مشبَّهًا بالصفة[٣]، أو مخصّصًا للنكرات.

وهو في اللغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه.

فالبدل وعطف البيان متفقان محلاً، مختلفان قصدًا، فعطف البيان لقصد إيضاح المحكوم عليه، أو تخصيصِه معْ بقاء تعلّق القصد إليه، من ذلك الاسم السابق.

والبدل في اللغة هو العوض، تابع مقصود بالحكم بلا واسطة. وهو يقصد به تقويةُ نسبة الحكم إلى ذلك المحكوم عليه، بذكر اسم

---

(١) انظر تفسيره مع حاشية الشهاب: ٥/ ٢٥٠.

(٢) لا يُلتفت إلى قول صاحب «كشف الظنون» (١/ ٤٤٥): إن تفسير الجلالين من أوله إلى آخر الإسراء للجلال المحلّي، وما بعده للسيوطي. بل الصواب أن المحلّيّ ابتدأ تفسيره من أول الكهف إلى آخر الناس، ثم بدأ بالفاتحة، وتوفي بعد تمامِها، فكمل السيوطي ما بقي، ابتداءً من البقرة إلى آخر الإسراء. هذا ما يدل عليه كلام السيوطي في مقدّمة هذا التفسير، وفي آخر تفسير الإسراء. انظر «التفسير والمفسرون» للدكتور محمد حسين الذهبي: ١/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) في جميع النسخ: (مشبه بالصفة)، ويبدو لي أن الصواب ما أثبته.

آخر له، مع قطع تعلّق القصد إليه من الاسم الأوّل السابق، حتى كأنّ المتكلمَ قد أعاد ذكر النسبة إلى ذلك المحكوم عليه، سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا.

ويُزاد إيضاحًا بأن الأصل في البدل أنه إنما يؤتى به عند عدم معرفة المحكوم عليه من ذلك الاسم، لا لقصد إيضاح ذلك الاسم، بل مع قصد الإعراض، والإتيان ببدله عوضًا عنه، ومن ثَمَّ سُمي بدلاً؛ لأنه بدال الأول، وعطف البيان مبيِّنه.

قال الزمخشري[1]: عطف البيان هو اسمٌ غير صفة، يكشف عن المراد، جارٍ مجرى الترجمة عن الشيء.

وقال الرضيّ[2]: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق بين بدل الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل، كما هو ظاهر من كلام سيبويه[3].

قال[4]: وما قالوا من أن الفرق بينهما من أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإنه بيان، والبيان فرع المبيَّن، فيكون المقصود هو الأول. فالجواب: أنا لا نسلّم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط.

---

(١) انظر كتابه «المفصّل في علم اللغة»: ص ١٤٩.

(٢) هو الشريف أبو الحسن، محمد بن الطاهر أبي أحمد الحسين بن موسى، الحسيني، الموسوي، البغدادي، الشاعر، الشيعي، له كتب عدّة في علوم القرآن، توفي سنة ٤٠٦هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٢٨٥.

(٣) انظر «الكتاب»: ٢/ ١٩٠.

(٤) أي الرضي، ولم أهتد إلى موضع كلامه.

قال ابن الحاجب[1]: وقال بعض المحققين في جواب الرضي: الظاهر أنهم لم يريدوا أن البدل ليس مقصودًا بالنسبة أصلاً، بل أرادوا: ليس مقصودًا أصليًا. والحاصل أن قولك: جاءني أخوك زيدٌ. إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول، وجئت بالثاني تمييزًا أو توضيحًا له، فالثاني عطف بيان. وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني، وجئت بالأول توطئة له، ومبالغةً في الإسناد، فالثاني بدل. وحينئذٍ يكون التوضيح الحاصل/ به مقصودًا تبعًا، والمقصود أصالته، وهو الإسناد إليه بعد التوطئة. فالفرق ظاهرٌ[2].

١٠/ب

قال الزمخشري: ولِيُفادَ أيضًا بمجموع الاسمين فضلَ تأكيد وتبيينٍ لا يكون في الإفراد. (وقال سيبويه): وقولهم: «إنه في حكم تنحية الأول» إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصفة، في كونهما تمييزًا لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه[3].

وقد تبين بهذا أن قول من استدل بمجيئه تابعًا لغيره، مجيء الصفة لمتبوعها، بهذه الآية، قول واهٍ[4]، لا متعلَّق له بهذا الاستدلال من السياق البتة، وذلك لا يخفى من كلامهم كما تقدم لك، فعُلم بذلك

---

(١) هو أبو عمرو جمال الدين، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الكردي، الدويني، المالكي، الأصولي، الفقيه، النحوي، صاحب التصانيف، ولد سنة ٥٧٠هـ، وتوفي سنة ٦٥٦هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ٢٦٤.

(٢) انظر

(٣) «المفصّل»: ص ١٤٨، وقد وهم المؤلف ـ رحمه الله ـ بقوله: (وقال سيبويه)، فإن الكلام كلّه للزمخرشي، لكن تخلّله قولٌ لسيبويه، أخذ المؤلف ما بعده ظانًا أنه من كلامه، وليس كذلك، كما يظهر بالمقارنة مع «الكتاب لسيبويه»: ١/ ١٥٠.

(٤) ممن قال بذلك صاحب «تيسير العزيز الحميد»: ص ٣٢.

صحة قول شمس الدين ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ: إن اسمه «الله»، مع كونه دالاً على صفة الألوهية، لم يجيء قط تابعا لغيره، بل متبوعًا، بخلاف مجيء «العليم» و«القدير» و«السميع» و«البصير»، ونحوها. قال ـ رحمه الله تعالى ـ: ولهذا لم تجيء هذه مفردة، بل تابعة، فتأمل هذه النكتة البديعة، يظهر بها أن «الرحمن» اسم وصفة[1].

وقد قرر لي هذا المعنى شيخنا محمد الشعاب الأنصاري المدني[2]، وإبراهيم الضرير اليماني[3] ـ رحمهما الله تعالى ـ وعلى هذا المقام، حال قراءتي عليهما.

قال شمس الدين ابن القيم: ولا ينافي أحدُهما الآخر، وجاء استعمال القرآن بالأمرين جميعًا[4].

قال[5]: وأما الجمع بين «الرحمن» و«الرحيم»، ففيه معنىً أحسنُ مما ذكر، وهو أن «الرحمن» دال على الصفة القائمة به ـ سبحانه ـ، و«الرحيم» دال على تعلقها بالمرحوم، فكان الأول للوصف، والثاني للفعل، فالأول دال على أن الرحمة صفته، والثاني على أنه رَحِم خلقَه برحمته، فإذا أردت فهم هذا، فتأمل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾ [التوبة: ١١٧]، ولم يجئ قط: رحمانٌ بهم، فعُلم أن «رحمان» هو الموصوف بالرحمة،

---

(١) «بدائع الفوائد»: ١/ ٢٤.
(٢) لم أجد له ترجمة.
(٣) لم أجد له ترجمة.
(٤) «بدائع الفوائد»: ١/ ٢٤.
(٥) بعد الكلام السابق مباشرة.

و«رحيم» هو الراحم برحمته. وهذه النكتة لا تكاد تجدها في كتاب[١].

قال أبو البقاء: فالرحمن بمعنى الرزاق للخلق في الدنيا على العموم، و«الرحيم» بمعنى العافي عنهم في الآخرة، ولذلك يُدعى غيرُ الله رحيما، ولا يُدعى رحمانا، فالرحمن عام المعنى خاص اللفظ، والرحيم عام اللفظ، خاص المعنى. إذا علمت ذلك، فيطلق «الرحيم» مُنَكَّرًا على غير الله ـ سبحانه ـ، وإن لم يُضف، كرحيم القلب. وقد نطق القرآن بذلك في قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨]، بخلاف الرحمن، كما تقدم. /وجرّهما على الصفة، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف. وقال الأخفش: العامل فيهما معنوي، وهو كونهما تبعًا[٢].

١١/أ

قلت: وكان شيخنا إبراهيم الفارسي المغربي[٣] يميل إلى ذلك، ويجوّز نصبهما، على إضمار «أعنى»، ورفعَهما على تقدير «هو». وفيهما أوجه غير ذلك، مُنع منها وجهان، وذلك في قول الشاعر:

أن يُنصبَ «الرحمن» أو يرتفعا فالجرّ في «الرحيم» قطعا مُنعا[٤]

---

(١) «بدائع الفوائد»: ١/ ٢٤.

(٢) لم أجد في كتابه «التبيان في إعراب القرآن»: ١/ ٤، ممّا نقله المؤلّف من كلامه هنا إلا آخره، من قوله: وجرّهما على الصفة... فالله أعلم إن كان نقل من موضع آخر في هذا الكتاب، أو من كتاب آخر له، فقد ذكر له كتاب في التفسير.

(٣) لم أعثر له على ترجمة.

(٤) لم أعثر عليه.

وروى الأصفهاني[1] في «الترغيب»[2] بسند صحيح مرفوعًا: «اللهم إني أسألك باسمك، بسم الله الرحمن الرحيم».

وذكر النسفي[3] في تفسيره، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: «بسم الله الرحمن الرحيم» مسهلة للوعور، مجنّبة للشرور، شفاء لما في الصدور، أمان يوم النشور. انتهى[4].

وفيها من الفضايل وردع الشياطين عن الأذى والخطرات والوساوس، كما ورد ذلك فيما تضمنته الأحاديث الصحيحة، الشهيرة المنيرة، ما لا يحصى كثرة:

منها ما عند الإمام أحمد[5]، والترمذي[6]، وأبي داود[7]، وابن ماجه[8]، بسند حسن، وقيل: صحيح، عن علي ـ رضي الله عنه ـ

---

(١) هو الإمام الحافظ قوّام السنّة، أبو القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل، التيمي، الأصبهاني، توفي سنة ٥٣٥هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ٨٠.

(٢) «الترغيب والترهيب» برقم (١٢٤٠)، (٢/ ٥١٤). عن عبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنه ـ، وأوله: «من كانت له إلى الله حاجة...». وأخرجه أيضاً عبدالغني المقدسي في كتاب «الترغيب في الدعاء» برقم ٥٨، والضياء المقدسي في «العدّة للكرب والشدّة» برقم ٤٣، كلهم من طريق محمد بن أحمد بن يزيد الرياحي، عن إبراهيم ابن سليمان المؤدب، عن سعيد بن معروف، عن عمرو بن قيس، عن أبي الجوزاء، عن عبدالله بن عمرو. وسعيد بن معروف مضعّف كما في «لسان الميزان»: ٣/ ٤٣.

(٣) هو أبو البركات، عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، توفي سنة ٧٠١هـ. انظر «الدرر الكامنة»: ٢/ ٢٤٧.

(٤) لم أعثر عليه عند النسفي ولا غيره.

(٥) لم أجده في المسند.

(٦) سنن الترمذي: ٢/ ٥٠٣، (٦٠٦).

(٧) لم أجده في السنن.

(٨) سنن ابن ماجه: ١/ ١٠٩، (٢٩٧).

مرفوعًا: «ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم، إذا دخل أحدهم الخلاءَ أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم»[1].

وهو عند الطبراني في «الأوسط»[2]، وفيه: «إذا وضع أحدهم»، بدل: «إذا دخل أحدهم الخلاء»، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا، بإسنادين، أحدهما فيه سعيد بن مسلمة الأموي، ضعفه البخاري[3] وغيره[4]، ووثقه ابن حبان[5]، وبقية رجاله موثقون.

قال الحكيم الترمذي[6]: وإنما يمتنع المؤمن من هذا العدو بإمساك هذا الستر، فينبغي عدمُ الغفلة عنه؛ فإن للجن اختلاطًا بالآدميين، في نسائهم وطعامهم وأحوالهم، فإذا أحب الآدمي أن يطرد الجني عن مشاركته، فليقل: بسم الله. فإن اسم الله طابع على جميع ما رزق الله بني آدم، فلا تستطيع فكاك ذلك الطابع[7].

والمقصود أن المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ افتتح بها كتابه كغيره،

(١) صحّحه الألباني في «إرواء الغليل»: (١/ ٨٧، ٨٨) برقم (٥٠).
(٢) المعجم الأوسط: ٧/ ١٢٨.
(٣) انظر «التاريخ الكبير»: ٣/ ٥١٦، رقم (١٧٢٤).
(٤) انظر «تهذيب التهذيب»: ٤/ ٧٤.
(٥) انظر «الثقات»: ٦/ ٣٧٤، ٣٧٥.
(٦) هو أبو عبدالله، محمد بن علي بن الحسن بن بشر، الصوفي، اتّهم بالكفر؛ بسبب تصنيف كتابي «ختم الولاية»، و«علل الشريعة»، وأنه يفضل الولاية على النبوة، توفي سنة ٣١٨ تقريبًا. انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٢/ ٤٣٩.
(٧) لم أجده بنصه في «نوادر الأصول»، وإنمافيه بعض معناه، في الأصل (٧٦) «في منع الشيطان من المشاركة في كل شيء». انظر «نوادر الأصول»: ١/ ٢٥٤، ٢٥٥.

تأسيًا بالكتاب العزيز، وعملاً بقوله ـ ﷺ ـ فيما رواه أبو داود[1] وغيره، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «كل كلام لا يبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم». وفي رواية: «بالحمد لله». قال الخطّابي: معناه: المنقطع، الذي لا نظام له[2].

وهو بمعنى منقطع البركة. قال الأعشى[3]:

١١/ب

/ أتتَــرك غــانيــةً أم تُلِــمّ ... أم الحبـلُ واهٍ بهـا مُنْجَـذِمْ[4]

وفسّره أبو عبيد في قوله: «لقي اللهَ وهو أجذم»، بالمجذوم: المقطوع اليد. واستشهد بحديث لعلي ـ رضي الله عنه ـ، رواه بسنده عنه: (من نكث بيعته لقي اللهَ يوم القيامة أجذمَ، ليست له يد)[5]. وقولِ المُتلمِّس:

وهل كنتُ إلا مثلَ قاطعِ كفِّهِ ... بكفٍّ له أخرى فأصبحَ أجذما[6]

وقال ابن الأعرابي: هو كناية عن الخلُوِّ عن الخير[7].

---

(١) كتاب الأدب «باب الهدي في الكلام، (٤/ ٢٦١)، برقم (٤٨٤٠)، بلفظ: «لا يبدأ فيه بالحمد لله». وقد ضعّفه الألباني في «إرواء الغليل»: (١/ ٣٠)، برقم (٢).

(٢) «معالم السنن»: ٧/ ١٨٩، مع مختصر المنذري، وتهذيب ابن القيم.

(٣) كتب في الطرة عند هذا الموضع: [بلغ مقابلة على أصله فصح على يد مصنفه عفى الله عنه].

(٤) ديوانه: ص ٢٨. وفيه «أتهجر» مكان «أتترك».

(٥) انظر «غريب الحديث»: ٣/ ٤٨.

(٦) ديوان المُتلمِّس الضُّبَعِي: ص ٣٢. تحقيق الصيرفي. والبيت فيه:

وما كنت إلا مثل...

(٧) لم أجد مصدره.

وقيل: لا حجة له.

وقال ابن قتيبة[1]: الأجذم بمعنى المجذوم. ومنه قوله: «من تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجذم»[2]. أي مقطوع البركة.

وفي بعض روايات هذا الحديث[3]: «والصلاة علي»[4]. وفي لفظ: «فهو أبتر»[5]. وحسّن هذا الحديثَ ابنُ الصلاح[6]، وغيرُه من أهل الحديث.

وفي جامع الخطيب، عن أبي جعفر مرسلاً: «إنها مفتاح كل كتاب»[7]. وأورده النووي عن سنن ابن ماجه[8]، ومسند أبي عوانة الإسفرائيني[9]، المخرج على صحيح مسلم، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: ورويناهذه الروايات كلها في كتاب «الأربعين»، للحافظ عبدالقادر الرُّهاوي.

---

(١) في كتابه: «إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث»؛ ص ٨٠.

(٢) رواه بنحوه أحمد في المسند عن سعد بن عبادة ـ رضي الله عنه ـ: ٥/ ٢٨٤، والدارمي في سننه: ٢/ ٤٣٧، كتاب فضائل القرآن، باب من تعلم القرآن ثم نسيه، برقم (١٤٧٤)، ولفظ هؤلاء جميعًا: «ما من امرىء يقرأ القرآن ثم ينساه...» الحديث. وقد ضعفه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٣/ ٥٢٩، ٥٣٠، برقم (١٣٥٤).

(٣) يعني حديث «كل كلام لا يُبدأ ببسم الله...» المتقدم.

(٤) وهي رواية الرهاوي في «الأربعين»، انظر «كشف الخفاء»: ٢/ ١٥٦.

(٥) انظر المسند: ٢/ ٣٥٩، والكبرى للنسائي: ٦/ ١٢٨، (١٠٣٣١).

(٦) كما ذكر عنه السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»: ١/ ٩.

(٧) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي: ١/ ٤٠٧، فقرة (٥٤٧)، والحديث ضعيف جدًّا، كما في السلسلة الضعيفة للألباني: ٤/ ٢٢٦، برقم (١٧٤١).

(٨) (١/ ٣٤٩) أبواب النكاح، باب خطبة النكاح، برقم (١٩٠١).

(٩) لم أعثر عليه في المطبوع.

وهو حديث حسن[1]. وقد روي موصولاً كما ذكرنا، والحكم للاتصال عند الجمهور؛ إذ زيادة الثقة في حكم الإثبات مقبولة عندهم[2].

قال ـ رحمه الله تعالى ـ: (**الحمد لله**): ثابت، أو مملوك، أو مستحَق. واللام والألف للاستغراق. قال صاحب[3] «المطلع»: وهو الثناء على الله بجميع[4] صفاته، وبينه وبين الشكر عموم وخصوص، فعمومه أنه يكون لمسدي النعمة ولغيره، وخصوصه بأنه لا يكون إلا باللسان. وعموم الشكر بأنه يكون بغير اللسان، وخصوصه بأنه لا يكون إلا لمسدي النعمة. قال الشاعر[5]:

أفـادتكـم النعمـاءُ منـي ثـلاثـةً ... يدي ولساني والضميرَ المحَجّبا[6]

ومعناه للفاكهي.

قال القاضي أبو الفرج، علي بن الحسين الأصْبهاني[7]، في مجالسه:

---

(١) انظر شرح صحيح مسلم للنووي: ١/ ٤٣. والرهاوي هو الحافظ الرحّال، محدّث الجزيرة، أبو محمد، عبدالقادر بن عبدالله بن عبدالرحمن الرُّهاوي، الحنبلي، السفّار، ولد سنة ٥٣٦هـ، وتوفي سنة ٦١٢هـ. انظر «سير أعلام النبلاء»: ٢٢/ ٧١.

(٢) انظر «مقدّمة ابن الصلاح»: ص ٢٥١، بتحقيق د. عائشة عبدالرحمن.

(٣) هو الإمام أبو عبدالله، شمس الدين، محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي، ولد سنة ٦٤٥هـ، وتوفي سنة ٧٠٩هـ. انظر «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» لبرهان الدين بن مفلح: ٢/ ٤٨٥. برقم (١٠٤٢).

(٤) في المطبوع من «المطلع»: بجميل.

(٥) لم أتعرف عليه. والبيت في غريب الحديث للخطابي: ١/ ٣٤٦، والفائق للزمخشري: ١/ ٣١٤.

(٦) «المطلع على أبواب المقنع»، مطبوع في آخر «المبدع»: ١١/ ٢.

(٧) الأموي، الشيعي!، الأخباري، صاحب كتاب «الأغاني»، توفي سنة ٣٥٦هـ، =

تقـول العـرب: شكـرتُ النعمـة. وشكـرتُ للمنعـم. قـال ـ تعـالـى ـ: ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾[1] [النحل: ١١٤]، وقال: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [الأحقاف: ١٥]. وقال: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]. وقال: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِي﴾ [البقرة: ١٥٢]. وقد جاء: شكرتُ فلانًا، في لغة قليلة، وهو يدل أن الشكر لا يكون إلا في مقابلة النعمة، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

/هُموا جمعوا نُعمي وبؤسي عليكمُ فهلاّ شكرتَ القوم إذ لم تقاتلِ ١٢/أ

وقال أبو نخيلة السعدي[3]:

شكرتك إن الشكر حبل من التقى وما كلُّ من أوليتَه نعمة يقضي[4]

وبالجملة فالحمد أخص موردًا، وأعم متعلقًا؛ إذ مورده اللسان وحده، ومتعلَّقه النعمة وغيرها. والشكر بالعكس. ويتحقق تصادقهما بالثناء باللسان على الإحسان، وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الثناء في مقابلة العلم والشجاعة، والشكر فقط على الثناء بالجنان، وسائر الأركان بعد اللسان، مقابلاً للإحسان.

= وعمره ٧٢ عامًا. انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٦/ ٢٠١. ولم أقف على مجالسه.

(١) في الأصل كتبت الآية: واشكروا نعمة الله عليكم. وزيادة «عليكم» خطأ.

(٢) لم أتعرف عليه ولم أجد البيت.

(٣) هو أبو نخيلة ـ وهو اسمه، وكنيته: أبو الجنيد ـ ابن حزن بن زائدة بن لقيط بن هِدْم، الحِمّاني، السعدي، التميمي، قتل نحو سنة ١٤٥هـ. انظر «خزانة الأدب للبغدادي»: ١/ ٧٩، ٨٠، والأعلام للزركلي: ٨/ ١٥.

(٤) البيت في الأغاني: ٢٠/ ٤٠٥.

وقيل: الحمد والشكر مترادفان. أي: متحدان في اللغة. قلت: وفي ذلك يقول علقمة الفحل التميمي، راوي امرىء القيس بن حجر:

والحمد لا يُشترى إلاّ لهُ ثمنٌ مما يَضِن به الأقوامُ معلومُ[١]

وقال الحطيئة:

تزور امرأً يؤتي على الحمدِ مالَهُ ومن يؤتِ أثمانَ المحامدِ يُحمَدِ[٢]

وهذا صريح، وأصرح منه قول ماويّة بنت كعب[٣]، ترقّص ابنها سامة[٤] بن لؤي بن غالب، فيما أنشده السهيلي[٥]:

وإنّ ظنّــي ببُنــيَّ إن كَبَــنْ أن يشتري الحمدَ ويُغْلي بالثمنْ

يقال: كبَن الصبي، وأكبن: إذا اشتد[٦].

وقيل: الحمد مختص بالقول، والشكر بالفعل. يدل عليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الإسراء: ١١١]، وقوله: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣].

---

(١) ديوانه: ص ٦٥، ط دار الكتاب العربي.

(٢) ديوانه: ص ٨٠. الخانجي.

(٣) هي ماويّة بنت كعب بن القين بن جسْر، من قضاعة، وكانت تحب سامة أكثر من إخوته. انظر «السيرة النبوية» لابن هشام: ١/ ٩٦.

(٤) هو أخو كعب بن لؤي بن غالب بن فهر، جدّ النبي ـ ﷺ ـ السابع، انظر خبره في «السيرة النبوية»: ١/ ٩٧.

(٥) «الروض الأنف»: ١/ ٤٠٩ـ ٤١٠

(٦) انظر «تهذيب اللغة»: ١٠/ ٢٨٣، ٢٨٤.

وقال أبو السعادات[1]: الحمد والشكر متقاربان، والحمد أعمهما؛ لأنك تحمد الإنسان على صفاته الذاتية، وعلى عطائه، ولا تشكره على صفاته. و«الحمد رأس الشكر، ما شكر اللهَ عبد لا يحمده»[2]، كما أن كلمة الإخلاص رأس الإيمان، وإنما كان رأسَ الشكر لأنَّ فيه إظهارَ النعمة، [والإشادةَ بها، لأنه][3] أعمُّ منه، فهو شكر وزيادة. انتهى[4].

وقد نص الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ على أن يقدِّم المرؤ بين يدي خُطبته ـ بضم الخاء المعجمة ـ وكلِّ أمر طلبَه حمدَ الله ـ سبحانه ـ والثناءَ عليه، والصلاةَ على رسوله ـ ﷺ ـ[5]، وهذا هدي سلف صالح الأمّة المقتدى بهم في السنة.

(ربِّ): الربُّ هو المالك ـ سبحانه ـ، ولا يستعمل لغير الله ـ تعالى ـ إلا بالإضافة لمن لا يعقل، كربّ الغُنيمة والصُّريمة[6]، /وكرب الدار والمال، ورب الإبل. وسيأتي في بابه إنشاء الله ـ تعالى ـ. ١٢/ب

---

(١) هو مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني، الجزري، الكاتب، ابن الأثير، صاحب «جامع الأصول»، و«النهاية في غريب الحديث»، ولد سنة ٥٤٤هـ، وتوفي سنة ٦٠٦هـ. انظر السير: ٢١/ ٤٨٨.

(٢) ما بين « » لفظ حديث أخرجه عبدالرزّاق في مصنّفه: ١٠/ ٤٢٤، برقم (١٩٥٧٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان»: ٤/ ٩٦، ٩٧، برقم (٤٣٩٥)، وضعّفه الألباني في «ضعيف الجامع»: ص ٤١١، برقم (٣٥٢٨). وفي «النهاية في غريب الحديث» قبله عبارة: (ومنه الحديث).

(٣) في الأصل: [والإشارةَ بها؛ لأنها]، وما أثبتّه من «النهاية».

(٤) «النهاية في غريب الحديث»: ١/ ٤٣٧.

(٥) انظر «الأم»: ٥/ ٣٨.

(٦) تصغير (صِرْمة)، وهي القطيع من الإبل، أو هي (الصَّريمة) بالفتح، الأرض المحصود زرعها. انظر «مقاييس اللغة»: ٣/ ٣٤٥، مادة (صرم).

(العالمين): مجرور بالإضافة. وقيل: بالمضاف. قال شيخنا إبراهيم الضرير اليماني: وهو الأصح[1].

وهو جمع صحيح، واحدهم: عالَم. والعالَم: اسم موضوع للجمع، لا واحد له من لفظه، قاله أبو البقاء في «إعراب القرآن العظيم»[2].

واشتقاقه من العلم عند من خص «العالَم» بمن يعقل، ومن العلامة عند من جعله لجميع المخلوقات.

قال عماد الدين ابن كثير في تفسيره: والعوالم أصناف المخلوقات، وكل قرن وجيل يسمى عالمًا. انتهى[3].

فهو ـ سبحانه ـ يذكر العالمين، ويراد به جميع أصناف المخلوقات، وقد يراد به الآدميون، كما في قوله: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الشعراء: ١٦٥]، وقوله: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [الأعراف: ٨٠]. فقد عُلم أنهم لا يأتون البهائم، ولا الجن.

وقد يراد بالعالمين أهل زمن واحد، كقوله: ﴿ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الدخان: ٣٢].

وقولُه: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى

---

(١) وهو قول سيبويه والجمهور من المتأخرين، ولم أجده في «الكتاب» في الموضع الذي أشار إليه الفهرس، وهو: ١/ ٤٢، وفي المسألة أربعة أقوال، انظر «أوضح المسالك» لابن هشام مع حاشيته «عدّة السالك» لمحمد محي الدين عبدالحميد: ٣/ ٨٤.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن»: ١/ ٥.

(٣) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير: ١/ ١٣١، باختصار.

﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣]، يحتمل جميع أنواع المخلوقات، ففيه تفضيل بني آدم على الملائكة. ويحتمل أن يكون المراد: على بني آدم فقط، فيكون فيه تفضيل النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ ببيانه بأنه هو المختار من آل إبراهيم ـ عليهم والسلام[1] ـ.

إذا علمت أنه ـ سبحانه ـ الذي أبدأ الموجودات، وهو ربها ومالكها، فاعلم أنه الذي يبيدها، ثم يعيد العالمين خلقًا جديدًا، فإليه يُرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه.

(وأشهد): أي: أعلم وأتحقق. ومنه قوله: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، أي: تيقّن.

(أن لا إله): حق، أو: لنا **(إلا الله وحده)**: أي: لا ضدّ له، ولا ندّ له، بل هو منفرد بالذات والصفات والأفعال، فهو المعبود وحده لا شريك له.

---

(١) إن أراد ترتيب تفضيل النبي ـ ﷺ ـ على الاحتمال الثاني دون الأول فلا وجه له؛ بل هو مفضل على الاحتمالين، والمؤلف هنا يشير إلى ما رواه واثلة بن الأسقع ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «إن الله ـ عز وجل ـ اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشًا، واصطفى من بني قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم». أخرجه أحمد في مسنده: ٤/ ١٠٧، والترمذي في أول المناقب، برقم (٣٦٠٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه مسلم في أول الفضائل برقم (٢٢٧٦)، من دون الجملة الأولى، التي هي محل الشاهد. وقد ضعف الألباني الرواية الأولى، كما في «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: ١/ ٥٤٨.

ونقل الحنفي[1] أن «وحده» منصوب عند الكوفيين على الظرف، وعند البصريين على الحال. وردّه في «الحرز»[2] بأن الفريقين اتفقا على أنه على الحال، أي حالة كونه منفردًا.

وقال الشيخ زكريا الأنصاري[3] في «تحفة القاري على صحيح البخاري»[4]: «وحدَه» حال، بتأويله بذكره[5]، أي واحدًا، أو مصدر وحَد يَحِد، كوجد يجد، فجوّز كونه مفعولاً مطلقًا.

(وأشهد): أي: وأتحقّق، وحقيقة الشهادة: الإخبار بما عُلم، ليُبنى على ذلك عمل.

(أن محمدًا): هو عَلَم منقول من اسم مفعول، موضوع لمن كثُرت خِصاله الحميدة، كما قال زهير بن أبي سُلمى، مادحًا لهرم بن سنان[6]:

أليس بفيّاضٍ يداهُ غمامةٌ ... ثِمالِ اليتامى في السنينَ محمدِ[7]

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولم أجد في تراجم النحاة من اشتهر بهذه النسبة، وأظنها محرفة عن «الحوفي» بالواو، وهو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف، كان نحويا قارئًا، له «البرهان في تفسير القرآن»، توفي سنة ٤٣٠هـ. انظر «بغية الوعاة»: ٢/ ١٤٠.

(٢) لم أقف على هذا الكتاب.

(٣) هو القاضي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السنيكي، المصري، الشافعي، أبو يحيى، المفسّر المحدّث، ولد سنة ٨٢٣هـ، وتوفي سنة ٩٢٦هـ. انظر الأعلام: ٣/ ٤٦.

(٤) «تحفة القارىء»:

(٥) كذا في الأصل و[م]، ولعل صوابها: «بنكرة».

(٦) هو هرم بن سنان بن أبي حارثة المرّي، من أجواد العرب في الجاهلية، مات قبل الإسلام، نحو ١٥ قبل الهجرة، واشتهر هو وابن عمّه «الحارث بن عوف» بدخولهما في الإصلاح بين عبس وذبيان، فمدحهما زهير لذلك. انظر «الإعلام»: ٨/ ٨٢.

(٧) انظر «شرح ديوان زهير» لثعلب: ص ٢٣٣.

وقال الأعشى:

/إليك أبيتَ اللعنَ كان وحيفُها إلى الماجد القَرْم الجوادِ المحمّدِ[1]

١٣/أ

سُمي به نبينا بإلهام لذلك، وقيل: لرؤيا رآها جده عبدالمطلب، ذكر حديثه أبو نعيم[2]، وابن عبدالبر[3]، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، وعلي القيرواني[4] في «البستان» له، وذكرها السهيلي[5] وغيره.

وقيل لرؤيا أمه آمنة[6]. وقيل غير ذلك.

وقد سمّت به العرب قبله؛ لما يسمعون مْن أهل الكتاب والكهان، بأنه منهم، وأنّ اسمَه «محمدٌ»؛ طمعًا في النبوة، ذكره ابن سعد[7].

وجمع الحافظ ابن حجر من سُمي قبله ـ ﷺ ـ بمحمد[8] خمسة عشر[9].

---

(١) ديوانه: ص ١٣٢، ووقع فيه «كلاهما» مكان «وحيفها»، و«الفرْع» مكان «القرْم».

(٢) لم أعثر عليها في «دلائل النبوّة» وذكرها السيوطي في «الخصائص الكبرى»، معزوة لأبي نعيم عن أبي طالب وليس فيها ذكر التسمية انظر: (١/ ٦٧)، وذكر سبب التسمية في (١/ ١٣٤)، معزوًا إلى ابن عساكر عن ابن عباس.

(٣) ليست في «الدرر في اختصار المغازي والسير».

(٤) هو علي بن أبي طالب القيرواني، العابر، له «نور البستان» في التعبير. انظر فتح الباري: ٢/ ٣٩٢، وتغليق التعليق: ٥/ ٢٧١.

(٥) انظر «الروض الأُنُف»: ٢/ ١٥١.

(٦) رواها أبو نعيم في «دلائل النبوّة»: ص٩٤. وابن سعد في الطبقات: ١/ ١٠٤.

(٧) انظر «الطبقات الكبرى»: ١/ ١٦٩.

(٨) في الأصل هنا «ﷺ»، ولا وجه لها.

(٩) انظر «فتح الباري»: ٦/ ٦٤٢، وانظر في ذلك أيضًا «الاشتقاق» لابن دريد: ٨، ٩ =

والصحيح أنهم ثلاثة: محمد بن سفيان بن مجاشع، جدُّ جدِّ الفرزدق، الشاعرِ المشهور، التميمي المضري، ومحمد بن حمران بن ربيعة بن نزار، ومحمد بن أحيحة، من الأوس[١].

وقال ابن الجوزي في «الوفاء»: إنهم أربعة[٢]؛ لخبر رواه البغوي[٣] وابن سعد[٤] وابن شاهين[٥] وابن السكن[٦] وغيرهم، عن خليفة بن عَبدة[٧]، أن أربعة من بني تميم خرجوا إلى الشام: سفيان بن مجاشع، ويزيد بن عمرو بن ربيعة، وأسامة بن مالك، وأبو محمد بن

= «وخزانة الأدب» للبغدادي: ٢/ ٢٤.

(١) وهؤلاء الثلاثة هم الذين قال السهيلي عنهم: لا يعرف في العرب من تسمى بهذا الاسم قبله ـ ﷺ ـ: إلا ثلاثة... «الروض الأنف»: ٢/ ١٥١. ولا أدري ما الذي حمل الشارح على تصحيح هذا القول، مع وقوفه علىْ استدراك ابن حجر، المشار إليه آنفًا.

(٢) انظر «الوفا بأحوال المصطفى»: ١/ ٨٦، ٨٧. وابن الجوزي إنما أورد الخبر دون عزوٍ أو ترجيح.

(٣) هو أبو القاسم، عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه، الحافظ، له «معجم الصحابة» وغيره، ولد سنة ٣١٧هـ. انظر السير: ١٤/ ٤٤٠.

(٤) في «الطبقات»: (١/ ١٦٩) (ذكر من تسمّى في الجاهلية بمحمد رجاء أن تدركه النبوّة للذي كان من خبرها)، ولم يذكر في هذا الباب رواية خليفة بن عبدة.

(٥) هو الحافظ أبو حفص، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي، الشهير بابن شاهين، ولد سنة ٢٩٧هـ، وتوفي سنة ٣٨٥هـ، له مصنفات كثيرة، منها التفسير، والتاريخ، وشرح مذاهب أهل السنّة، انظر السير للذهبي: ١٦/ ٤٣١. ولعله ذكر هذه القصة في كتابه في التاريخ.

(٦) هو الحافظ أبو علي، سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزّاز، ولد سنة ٢٩٤هـ، وتوفي سنة ٣٥٣هـ. انظر السير: ١٦/ ١١٧.

(٧) هو المنقري، وانظر خبره هذا في «فتح الباري»: ٦/ ٦٤٢، ٦٤٣.

ربيعة، فنزلوا على غدير عند دَيْر، فأخبرهم صاحب الدَيْر أنه يُبعث فيهم نبي، وأمرهم أن يسارعوا إليه، وسألوه عن اسمه، فقال: محمد. فلما انصرفوا ولد لكل واحد منهم ولد فسماه محمدًا.

وقد أفرد ابن حجر لمن سُمي محمدًا في الجاهلية قبله ـ ﷺ ـ جزءً، فحصّل منهم خمسة عشر، كما ذكرناه عنه[1].

وكان آباء أولئك الثلاثة ـ كما ذكر بعض العلماء ـ قد وفدوا على بعض الملوك، وكان عنده علم الكتاب الأول، فاخبرهم بمبعثه وباسمه، وأنه من العرب، وكان كل واحد منهم خلّف امرأتَه حاملاً، فنذر كل واحد منهم إن وُلد له ذكرٌ أن يسمّيَه محمدًا، ففعلوا ذلك.

وقد قال شاعرُه حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ، في قصيدة له[2]:

وقد قرن المحمودُ أحمدَ باسمهِ ... إذا قال في الخمس المؤذِّنُ أشهدُ

وشقَّ له من اسمه كي يُجلَّهُ ... فذو العرش محمودٌ وهذا محمّدُ

وعند البخاري في تاريخه الصغير[3]: أن القائل له أبو طالب، رواه عن علي بن يزيد، فلعلّه من توارد الخواطر، أو ضمّنه حسانُ قصيدته.

---

(١) انظر «فتح الباري»: ٦/ ٦٤٣.

(٢) انظر ديوانه: ص ٣٣٨، بتحقيق د. سيد حنفي حسنين، ط. دار المعارف. ولفظ البيت الأول فيه:

وضمّ الإله اسم النبي إلى اسمه ... إذا قال في الخمس المؤذن أشهدُ

(٣) (١/ ٣٨).

فهو كاسمه ـ ﷺ ـ، فلهذا لا يُذكرُ ـ سبحانه ـ إلا ويُذكرُ معه، كما في الأذان، والتشهّدِ، والخطبِ.

١٣/ب

/ وقد قال عباس بن مرداس السلمي ـ رضي الله عنه ـ:

إنّ الإلـهَ بنـى عليـكَ محبّـةً   من خلقِهِ ومحمدًا سمّاكا[١]

والبناء تركيب [على][٢] أساس، فأسس له ـ سبحانه ـ مقدماتٍ لنبوته: منها تسميته بـ«محمد» و«أحمد» قبل أن يولد، ثم لم يزل ـ تبارك وتعالى ـ يدرّجه في محامد الأخلاق، وما تحبه القلوب من الشيم، حتى بلغ إلى أعلى المحامد مرتبة، وتكاملت له المحبة من الخالق والخليقة، وظهر معنى اسمه ـ ﷺ ـ.

وقال ابن الهائم[٣]: سمي به قبله ـ ﷺ ـ سبعةَ عشر، ذكره عن بعض الحفاظ، والله أعلم.

وأما «أحمد» فلم يسمَّ به أحدٌ قبلَه ـ ﷺ ـ؛ صيانةً له على الصحيح، وعن الالتباس؛ لأنه أشهر أسمائه عند أهل الكتاب[٤]. ولهذا قال عيسى ـ عليه السلام ـ: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

---

(١) انظر سيرة ابن هشام: ٢/ ٤٦١، ووقع فيه «في خلْقه» بدل «من خلقه».

(٢) [على] زيادة من [م م].

(٣) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عماد، أبو الفتح، محب الدين، ابن الهائم، توفي سنة ٧٩٨هـ. انظر «إنباء الغمر» لابن حجر العسقلاني: ٣/ ٣٠٨، له شرح لألفية العراقي في نظم السيرة، انظر «الأعلام»: ٥/ ٣٢٩.

(٤) أما عند أمّة المسيح ـ عليه السلام ـ فنعم، وأمّا في التوراة فإنّ اسمه «محمدٌ» كما هو في القرآن، كما قرر ذلك العلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ في «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام»: ص ٩٨ـ ١٠٤. ط دار الكتب العلمية، بيروت.

وأول من سمي به والد الخليل بن أحمد[1]، إلا أنه ذكر أبو بكر بن فتحون[2] في ذيله على الاستيعاب[3]، أن الواقديَّ زعم أنه كان لجعفر ابن أبي طالب ابنٌ اسمه أحمد[4]، وحكى هو أن اسم أبي حفص بن المغيرة الصحابي أحمدُ[5]، وحكاه أيضًا أبو القاسم ابن مندة[6].

وحكى الجوزجاني[7] أنه سأل أبا هاشم المخزومي[8] ـ وكان علامة بأنسابهم ـ عن اسم أبي عمرو بن حفص، زوج فاطمة بنت قيس

---

(١) أي في الإسلام، واسمه أحمد بن عمرو بن تميم، الفراهيدي، الأزدي، اليحمدي، ولادته في القرن الأول. انظر الأعلام: ٢/ ٣١٤.

(٢) هو محمد بن خلف بن سليمان بن فتحون الأندلسي، أبو بكر، توفي سنة ٥٢٠هـ. انظر الأعلام: ٦/ ١١٥.

(٣) كتاب «الاستيعاب في أسماء الأصحاب» لابن عبدالبرّ، مطبوع مع «الإصابة» لابن حجر، ومفردًا.

(٤) انظر «الإصابة»: ١/ ١٠٧.

(٥) هو أحمد بن حفص بن المغيرة، أبو عمرو المخزومي، مشهور بكنيته، مختلف في اسمه، وقيل: أبو حفص»، انظر «الإصابة»: ٣/ ١٣٩.

(٦) هو أبو القاسم، عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مندة العبدي الأصبهاني، ابن صاحب «الردّ على الجهمية» و«الإيمان»، قال عنه الذهبي: له تصانيف كثيرة، وردود على المبتدعة، انظر السير: ١٨/ ٣٤٩، ولم أعثر على موضع ما ذكره عنه المصنّف.

(٧) هو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق، المحدّث، الحافظ، توفي سنة ٢٥٩هـ. انظر «تاريخ دمشق»: ٧/ ٢٧٨، والأعلام: ١/ ٨١.

(٨) هو محمد بن مسلمة بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة، أبو هشام (كذا في المصادر، خلافًا لما هنا) المخزومي، المدني، الفقيه، المالكي، توفي سنة ٢٠٦هـ. انظر «تاريخ دمشق»: ٥٥/ ٢٩٠، و«الديباج المذهب» لابن فرحون: ص ٣٢٦.

ـ رضي الله عنهما ـ فقال: اسمه «أحمد»[1].

وحكى ابن حبان أن اسم أبي محمد ـ الذي يقول: إن الوتر واجب ـ «أحمد»[2].

وكان عبد بن جحش بن رِئاب الأسدي، حليف بني أُميَّة، الضَّرير، الذي قيل إنه يطوف مكة بلا قائد، يكنى بأحمد، حتى إنَّه لا يُعرف إلا بذلك، وكذا امرأته الفرعة[3] ابنة أبي سفيان، حيث يقول لها حين هاجر ـ رضي الله عنه ـ إلى المدينة:

لما رأتني أم أحمد غاديا   بذمة من أخشى بغيب وأرهبُ

وهو الذي أُمّه أُميمة بنتُ عبدالمطلب، وهذا يدلُّ أن بينهما ولدًا يقال له: أحمدُ، حيث اشتركا في تلك الكنية، والله أعلم.

وأول من سمّي بـ«محمد» في الإسلام: محمد بن حاطب[4] ـ رضي الله عنه ـ.

(عبده): هذه الإضافة هي أخص الإضافات للعبودية وأشرفها، وأحبها إليه ـ ﷺ ـ، ولهذا قال ـ تعالى ـ مُنَوِّهًا بذكره بها في مقام التقريب بالإسراء: ﴿/ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى

٦/١٤

---

(١) انظر «الإصابة»: ١/ ٣٤.

(٢) انظر «الإصابة»: ١/ ٣٥، وانظر خبره في «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان»: ٤/ ٦٤، ٦٥، برقم (٢٤٠٨) باب الوتر.

(٣) كذا بالأصل، وفي «الإصابة» (٤/ ٣): «الفارعة».

(٤) ابن الحارث بن محمد بن حبيب بن وهب. أبو القاسم الجمحي، وقيل أبو إبراهيم، مات سنة ٨٦هـ فيما قيل، انظر «الإصابة»: ٣/ ٣٥٢.

﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقال في مقام الامتنان بتنزيل القرآن، الذي هو أعلى المقامات: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾﴾ [الفرقان: ١]، وقال في مقام الدعوة: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾ قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٠﴾﴾ [الجن: ١٩- ٢٠]، فهذه العبودية هي أشرف مقام الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ وأجلّها، وهي العبودية الخاصة، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ﴾ إلى أن قال: ﴿أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٥﴾﴾ [ص: ٤٥]، فوصفهم بالقوى في الدين والبصائر، وقال: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١]، ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧]، فنوّه[١] ذكرَهم بالعبوديّة. ألا ترى كيف نبّه رسولُ الله ـ ﷺ ـ على هذا المعنى، حين دعا إلى الإسلام قومًا يقال لهم: «بنو عبدالله»[٢]، فقال لهم: «يا بني عبدالله، إن الله قد أحسن اسم أبيكم». يحرِّضهم بذلك على ما يقتضيه اسمهم في العبوديّة لله ـ تعالى ـ.

وحقيقة العبوديّة: التذلّلُ والخضوع، والمحبّة لخالق العبد، فهي الطاعة مع ذلك في المأمور، وتجنّبُ المحظور[٣]. قال بعضهم:

وإذا تـذلّلـت الـرقـابُ تـذلـلاً ... منّا إليك فعزُّها في ذُلّها[٤]

قال أبو علي الدقاق[٥] ـ رحمه الله ـ: ليس للمؤمن صفةٌ أتمَّ ولا

---

(١) أي «رفع». انظر «مقاييس اللغة» لابن فارس: ٥/ ٣٧٣.

(٢) بطنٌ من «كلب»، وانظر الخبر في «السيرة النبوية» لابن هشام: ١/ ٤٢٤.

(٣) في الأصل: [المحضور].

(٤) البيت في «قِرى الضيف» لابن أبي الدنيا: ٢/ ٣٢٥.

(٥) أستاذ القشيري الصوفي صاحب الرسالة، انظر الرسالة: ص ١٥٦، ط محمد علي صبيح.

أعلى ولا أشرفَ من العبودية، كما قيل:

لا تدْعُني إلا بيا عبدَها فإنه أشرف أسمائي[1]

وفي «التعريفات الجرجانية»: العبادة: فعل المكلّف على خلاف هوى نفسه، تعظيمًا لربه. والعبودية: الوفاء بالعهود، وحفظ الحدود، والرضى بالموجود، والصبر على المفقود[2].

(ورسوله): وهذه إضافة أخرى شريفةٌ أيضًا، «فعبد» و«رسول» خبران لـ«أن» مرفوعان بها، والواو عاطفة للثاني على الأول، والمشهور في تعريف الرسول أنه: إنسان أُوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه. والنبيّ: إنسان أوحي إليه بشرع، ولم يؤمر بتبليغه. فكل رسول نبي، ولا عكس[3].

فمحمّد ـ ﷺ ـ أرسل بالهدى ودين الحق، إلى كافة الخلق، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، من[4] الإنس والجنّ إجماعًا.

---

(١) هذا البيت يتمثل به المصنفون وأئمة التصوف كثيرًا عن كلامهم في مقام العبودية لله ـ تعالى ـ، ولم أر من صرح بقائله، وأقدم من رأيته تمثّل به: أبو عبدالله المغربي، محمد بن إسماعيل، من أئمة التصوف، (ت ٢٧٩هـ) كما في «طبقات الصوفية» للسلمي: ص ٢٤٥. وفي «نفح الطيب» (٢/ ٦٦٣، ٥/ ١٦٢) قبله:

يا عمرو نادِ عبد زهراءِ يعرفه السامع والرائي

وبعده:

ولا تصفني بالهوى عندها فعندها تحقيق أنبائي

(٢) «التعريفات»: ص ١٤٦.

(٣) انظر «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: ١٨/ ٧، و«شرح العقيدة الطحاوية»: ١/ ١٥٥.

(٤) متعلق بقوله: (كافّة الخلق).

١٤/ب

وذكر /تاج الدين السبكي[1] ومن تبعه من الشافعيّة ـ ورجّحه ـ: وكذا إلى الملائكة. واستدل بقوله: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الفرقان: ١]؛ إذْ العالَم ـ بفتح اللام ـ: ما سوى الله ـ تعالى ـ. وبخبر مسلم: «أُرسل إلى الخلق كافّة»[2].

وهذا وإن كان الدليل صحيحًا، فليس بصريح في ذلك.

وزاد السيوطي إرساله إلى نفسه، ذكره في كتاب «تزيين الأرائك في إرسال النبيّ ـ ﷺ ـ إلى الملائك»[3].

و«الرسول» فَعُول بمعنى مُفْعَل ـ بفتح العين ـ، قالوا: لم يأت هذا في اللّغة إلا نادرًا[4].

قال ابن الجوزي: قرأت بخطّ أبي الوفاء بن عقيل[5] فتوى من دمشق: ما تقولون في قوله: «وبُعثت إلى الخلقْ كافة». والنظر والتأمل يمنع هذا؛ لأنّه إن كان النبي مبعوثًا إلى قوم، مُنع من تعدّيه إلى غيرهم؛ لأنّ صيغة التخصيص في الإرسال لا تَقتضي[6] العموم، فلو كان موسى ـ ﷺ ـ مخصوصًا ببني إسرائيل، ثم جاءه غيرهم من الأمم

(١) لم أهتد إلى موضع كلامه.
(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، في كتاب المساجد. . .، (١/ ٣١١) برقم (٥٢٣).
(٣) مطبوع ضمن «الحاوي للفتاوي»، انظر منه: ٢/ ١٤٠.
(٤) انظر اللسان: ١٢/ ٤٣٨.
(٥) لم أهتد إلى الموضع الذي ذكر فيه هذا النقل عن ابن عقيل.
(٦) كذا في جميع النسخ، ولا أستبعد أن تكون: «تقتضي نفي»، أو «لا تنفي»؛ فهي أليق بالسياق.

يسألونه عما جاء به، لم يجُز له كتمانُه عنهم، ولا أن يقول: إني غير مبعوث إليكم. بل كان الواجب إجابتَه كلَّ من سأله عن الأحكام التي جاء بها، من عربي وعجمي. بل كان لا يجوز له أن يجيب أحدًا من هؤلاء[1]، إذا كان مبعوثًا إلى بني إسرائيل خاصة. فإن قلنا إنّه مُنع من إرشاد من استرشده من أنواع الخلق، لم يجز ذلك، فإذا بطل هذا ثبت أن كلَّ رسول إنما بعث إلى جميع الخلق. وليس لقائل أن يقول: أرسل إلى بني إسرائيل خاصة، والناس بالخيار بين اتّباعه وتركه.

قال: وطريقة أخرى: وهو أنّ الله ـ تعالى ـ رفع العذاب عن الخلق مع عدم الرسل، بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝﴾ [الإسراء: ١٥]، وأثبت على الخلق الحجّة ببعثه الرسل ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ، وأهلك الله بالطوفان جميع أهل الأرض، لمخالفة نوح ـ عليه الصلاة والسلام ـ، فلو لم يكن مرسلاً إلى جماعتهم لما أهلكهم بمخالفته ودعائه؟.

فأجاب ابن عقيل ـ رحمه الله تعالى ـ فقال: خصّيصيّة[2] النبي ـ ﷺ ـ حاصلة من جهة خفيت على كثير من العلماء؛ وذلك أنّ شريعته جاءت ناسخةً لكل شريعة قبلها، فلم يبق دين من الأديان التي جاءت بها الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ إلا أَمَر بتركها، ودَعى

---

(١) كذا، ولا يخفى ما فيه من ركاكة، مع أن المقصود واضح، ولا يبعد أن يكون المستفتي عاميًا، وخلاصة الإشكال: كيف الإرسال إلى الخلق كافة من خصائص نبينا محمد ـ ﷺ ـ مع أن كل نبي لو جاءه غيرُ قومه ليؤمنوا به ويتبعوه لم يجز له ردّهم؟.

(٢) كذا بالأصل، ولعل الأصوب: (خصّيصة).

إلى شريعته. ومعنى قوله: «كل نبي بعث إلى قومه»[(١)]: المراد أنه كان يجتمع بالعصر الواحد نبيّان، يدعو كل منهما إلى شريعة تخُصُّه، ولا يدعو الأمّة التي بُعث فيها غيرُه إلى شريعته، ولا يَصرِف عنه، ولا ينسخ ما جاء به الآخر، فهذه خصيصيّة له لم تكن لأحد قبله، حتى أنّ نوحًا ـ عليه السلام/ ـ لم ينقل عنه أنه كان معه نبي فدعا إلى ملّته، يعني ملّة ذلك النبي، ولا نسخَها. يوضح هذا قوله ـ ﷺ ـ: «لو أدركني موسى لما وسعه إلا اتباعي»[(٢)]. فهذه الخصّيصيّة التي امتاز بها عن جميع الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ.

١٥/أ

فقد تبين بهذا أن العموم الذي في رسالة نوح ـ عليه السلام ـ لم يكن في أصل البعثة، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١]، وإنما وقع العموم لأجل الحادث الذي حدث، وهو انحصار الخلق الموجودين معه، بهلاك سائر الناس. ونبيُّنا محمد ـ ﷺ ـ عمومُ رسالته في أصل البعثة، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٧] وقال: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾[(٣)] [الفرقان: ١]، وقوله ـ ﷺ ـ فيما تقدم: «وأُرسلت إلى الخلق كافة»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١٢٨)، بلفظ: «وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة»، كتاب التيمم، الباب الأول، برقم (٣٢٨)، وهو في صحيح مسلم (١/ ٣١٠) بلفظ: «كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة»، كتاب المساجد، رقم (٥٢١).

(٢) رواه أحمد بنحوه: ٣/ ٣٣٨، وابن أبي شيبة في المصنف: ٥/ ٣١٢، والبيهقي في الشعب: ١/ ٢٠٠، (١٧٩)، وقد حسنه الألباني في إرواء الغليل: ٦/ ٣٤، برقم (١٥٨٩).

(٣) في الأصل «لتكون للعالمين».

(٤) تقدم تخريجه ص ٧٧.

وقد ورد خبر في عدّة الأنبياء والرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، أردنا ذكره للمناسبة. فروى ابن مردويه[1] في تفسيره، والخطّابي في غريبه[2] عن أبي ذرٍّ ـ رضي الله عنه ـ قال: قلت يا رسول الله، كم الأنبياء؟ قال: «مائة ألف، وأربعة وعشرون ألفًا». قلت يا رسول الله، كم الرسل منهم؟ قال: «ثلاثمائة وثلاثةَ عشر، جما غفيرًا».

ورواه الحافظ أبو حاتمٍ ابن حبان في كتاب «الأنواع والتقاسيم» له، وصححه[3]، لكن خالفه ابنُ الجوزي فذكره في الموضوعات[4]، واتّهم به إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني[5]، ولا شك أنه تكلم فيه غير واحد من أهل الجرح والتعديل من أجل هذا الحديث.

وقد روي من وجه آخر عند الإمام أحمد، يأتي طريقه.

ورواه أيضًا ابن أبي حاتم من وجه آخر عن صحابي آخر فقال: حدثنا محمد بن عوف، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا معاذ بن رفاعة، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة: قلت: يا نبي الله، كم

---

(١) هو الحافظ أبو بكر، أحمد بن موسى بن مرْدَوَيْه بن فُوْرك الأصبهاني، صاحب «التفسير الكبير» وغيره، ولد سنة ٣٢٣هـ، وتوفي سنة ٣١٠هـ. انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٧/ ٣٠٨.

(٢) انظر «غريب الحديث»: ٢/ ١٥٧.

(٣) انظر «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان» لابن بلبان: (٢/ ٢٧٧)، رقم (٣٦١) تحقيق شعيب الأرناؤوط، وقال السيوطي: (الصواب أنه ضعيف لا صحيح ولا موضوع) الدر المنثور: ٢/ ٤٣٦.

(٤) لم أهتد إليه في مطبوعة «الموضوعات»، وذكر فيه حديثًا موضوعًا تضمن عدد الأنبياء، انظر الموضوعات: ١/ ٢٨٩.

(٥) توفي سنة ٢٣٨هـ. انظر «لسان الميزان»: ١/ ١٢٤.

الأنبياء؟ قال: «مائة ألف، وأربعة وعشرون ألفًا، الرسل من ذلك ثلاثمائة وخمسة عشر جما غفيرًا»[1].

وقال الإمام أحمد: حدثنا وكيع، حدثنا المسعودي، حدثنا أبو عمرو الدمشقي، حدثنا عبيد بن الخشخاش، عن أبي ذرٍّ ـ رضي الله عنه ـ قال: أتيت رسول الله ـ ﷺ ـ، فذكر حديثًا فيه قصة، وفيه: قلت: يا رسول الله، كم المرسلون؟ قال: «ثلاثمائة وبضعة عشر، جما غفيرًا»، وقال مرّة: «خمسة عشر»[2].

ورواه النسائي أيضًا من حديث أبي عمرو الدمشقي به[3].

قال اليزيدي[4]: إنما سمي الأنبياءُ أنبياءَ لأنهم قد ارتفعت منزلتهم، واستعلت درجتهم على سائر الخلق.

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم: ٢/ ١١١٨، (٦٢٨٣). وهو كذلك في المسند للإمام أحمد: ٥/ ٢٦٥، والطبراني في الكبير: ٨/ ٢٥٨، وعلي بن يزيد هو الألهاني، ضعيف، كما في التقريب: ص ٤٠٦. لكن جاءت رواية أخرى عن أبي أمامة من طريق أبي سلام، وفيها هذا العدد للرسل، وليس فيها ذكر عدد الأنبياء، وقد رواها الحاكم (٢/ ٢٦٢)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي وابن كثير في البداية والنهاية: (١/ ٩٤)، ورواها كذلك الطبراني في الكبير (٨/ ١٣٩)،وقال الهيثمي في المجمع (٨/ ٢١٣): ورجاله رجال الصحيحين غير أحمد بن خليد الحلبي، وهو ثقة.أ.هـ. لكن العدد في رواية الطبراني ثلاثمائة وثلاثة عشر. وقد صحح هذه الرواية الألباني في مشكاة المصابيح: ٣/ ١٣٢.

(٢) المسند: ٥/ ١٧٨. وقال محققوه: إسناده ضعيف جداً، ٣٥،٤٣١،٤٣٢،برقم (٢١٥٤٦.

(٣) لم أعثر عليه في «السنن الكبرى» ولا في «المجتبى».

(٤) اليزيديّون من علماء العربيّة كُثُر، منهم يحيى بن المبارك (ت ٢٠٢هـ)، وأبناؤه: محمد، وإبراهيم، وإسماعيل، وعبدالله، وإسحاق، وحفيد يحيى: محمد بن العباس (ت ٣١٠هـ)، ولا أدري أيّهم المذكور في النص، انظُر «نزهة الألبّاء» ص ٦٩، ١٨٢، والأعلام: ١/ ٧٩، ٦/ ١٨٢، ٨/ ١٦٣.

وقال غيره أيضًا: النبأ: الطريق، وسمي رسل الله أنبياء لأنهم الطرق إلى الله ـ سبحانه ـ.

ويشهد للقول الأوّل قول أوس بن حُجْر التميمي السعدي[١]:

١٥/ب /لأصبح رتما دُقاقَ الحصى مكان [النبيّ] من الكاثب[٢]

يريد بالنبي ما نبا من الحصى إذا دُق فَنَدَرَ، والكاثِب: الجامعَ لما ندر منه.

ويقال: إن [النبي][٣] والكاثب موضعان.

وقيل: هو بالهمز، من «النبأ»، يُجمع على «نُبَّاء»، قال عباس بن مرداس السلميّ[٤] ـ رضي الله عنه ـ:

يا خاتمَ النُبَّآءِ إنك مرسلٌ بالحق كلُّ هُدى السبيلِ هداكا[٥]

فهو إذًا من الخبر، كما قاله في «التوشيح»[٦] للشافعية، وهو ـ ﷺ ـ

---

(١) من كبار شعراء تميم في الجاهلية، توفي نحو ٢ ق هـ، انظر سمط اللآلي: ١/ ٢٩٠، والأعلام: ٢/ ٣١.

(٢) ديوانه: ص ١١، صادر، وفي الأصل: النبأ، والمثبَت من الديوان ومعجم البلدان: ٤/ ٤٢٧، وهو الصواب؛ إذ لا يستقيم الوزن إلا به.

(٣) في الأصل: «النبا». وتقدم أنه خلاف الصواب. وانظر معجم البلدان: ٥/ ٢٥٩.

(٤) شهد مع النبي ـ ﷺ ـ الفتح وحنينًا، وله في قسمة غنائمها قصة مشهورة، وذُكر أنه أسلم لرؤيا رآها في صنمه، ويقال إنه ممن حرّم الخمر في الجاهلية، توفي نحو ١٨هـ. انظر «الإصابة»: ٢/ ٢٦٣، ٢٦٤، و«الأعلام»: ٣/ ٢٦٧.

(٥) البيت ضمن قصيدة في سيرة ابن هشام: ٢/ ٤٦١.

(٦) لعله «التوشيح» لابن السبكي في فقه الشافعية. انظر كشف الظنون: ١/ ٥٠٧.

خاتم المرسلين.

وجملة (ﷺ) جملة فعلية دُعائية، فأتى بها المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ لدلالتها على الحدوث والتجدّد.

والصلاة لغةً: الدعاء بخير. ولاشتمال العبادة المخصوصة ـ وهي ذات الركوع والسجود ـ على الدعاء، أو شَبَهِ فاعلها بالخضوع[1] والذّل بالداعي[2]، سُمّيت بها شرعًا، على القول باعتبار المناسبة بينهما، كما عليه محققو الأصوليين، وجمهور الفقهاء، لكنّها هنا دعاء مخصوص؛ إذ هي المأذون بها مع السلام، في آية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وقد ثبتت السنة الصحيحة الصريحة أنها الدعاء بلفظها[3]، ويشهد لذلك قول الأعشى:

تقول بِنْتي وقد قرّبتُ مُرتحِلا ... يا ربِّ جنِّبْ أبي الأوصابَ والوجعا

عليكِ مثلُ الذي صلّيتِ فاغتمضي ... نومًا فإنّ لجنبِ المرءِ مضطجعا[4]

يقول: عليكِ مثلُ دعائكِ الذي دعيتِ لأبيك.

وأتى المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ بلفظ الماضي تحقيقًا لوقوعها له ـ ﷺ ـ، ولعله ـ رحمه الله ـ اقتصر على إفراده بالصلاة عليه عن آله

---

(١) متعلق الجار والمجرور هنا هو قوله قبلها: «فاعِلِها».

(٢) متعلق الجار والمجرور هنا هو قوله قبلها: «أو شَبَهِ».

(٣) كما في «صحيح البخاري»، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿إن الله وملائكته يصلّون على النبي﴾، رقم [٤٧٩٧].

(٤) ديوانه: ص ٧٣.

وأصحابه تأدُّبًا مع الآية الكريمة، فلم يذكر «آله» و«أصحابه»، وإلا فقد اتفق العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ على جواز الصلاة عل غير الأنبياء تبعًا، ووردت به السنة الصحيحة الصريحة في آله، كما في التشهد[١]. وجوزه بعضهم على غيرهم مفردًا، إذا لم يُتخذ شعارًا. والأدلة متظاهرة بذلك خصوصًا وعمومًا، كما صح عنه ـ ﷺ ـ أنه قال: «اللهم صلِّ على آل أبي أوفى»[٢]، لما أتوه بصدقتهم. وهذا أصح الروايتين عن الإمام أحمد، واختيار شيخ الإسلام ابن تيميّة[٣].

والصلاة من الله: الرحمة المقرونة بالتعظيم، ومن الملائكة: الاستغفار، ومن المؤمنين: التضرع والدعاء. هذا معنى ما قاله الأزهري عن علماء اللغة[٤]، والترمذي في جامعه عن سفيان الثوري، وغير واحد من أهل العلم[٥]، /وعليه جرى المحققون من العلماء.

١٦/ أ

وتقييدها بما ذكر؛ كونها أخصَّ من مطلق الرحمة، فعطفها عليها في آية: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾، عطفَ عامٍّ على خاص، وهو صحيح مقيَّد.

---

(١) وذلك في روايات كثيرة جدًا، انظرها في «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام» للعلامة ابن القيم: ص ٤ وما بعدها.

(٢) «صحيح البخاري»: ٢/ ٥٤٤، كتاب الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة، رقم (١٤٢٦)، و«صحيح مسلم»: ٢/ ٦٢٠، كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقته، رقم (١٠٧٨).

(٣) انظر مجموع الفتاوى: ٢٧: ٤١٠، وانظر «جلاء الأفهام»: ٢٦٠، حيث بسط ابن القيم الكلام على هذه المسألة.

(٤) انظر «تهذيب اللغة»: ١٢/ ٢٣٦، ٢٣٧، مادة (صلى).

(٥) انظر سنن الترمذي: ٢/ ٣٥٦.

قال السيوطي ـ رحمه الله ـ في «الإتقان»: عطف العام على الخاص، أنكر بعضهم وجوده فأخطأ، والفائدة فيه واضحة، وهي التعميم، وإفراد الأول بالذكر اهتمامًا بشأنه[1]. وذكر أعدادًا من أمثلته في القرآن.

فهي ـ كما أشار ابن القيم[2] ـ تتضمن مِنّا ثناءً عليه، وإظهار فضله وشرفِه، ومن الله ـ تعالى ـ إرادة تشريفه وتكريمِه وتقريبِه، وذلك من تفضيله له ـ جل وعلا ـ، فهي تتضمّن بهذا الخبرَ والطلبَ. وسُمّي هذا السؤال والدعاء منّا: «صلاة» لسؤالنا اللهَ ـ تعالى ـ أن يفعل به هذا.

وقال علي بن سلطان مُلّا قاري في «شرح نخبة الفِكَر»: قوله: «ﷺ». الجملة خبرية لفظًا، ودعائية معنىً، والصلاة من الله ـ تعالى ـ بإرادة الرحمة، وإظهار المِدْحة. انتهى[3].

وذكر البخاري في صحيحه[4] عن أبي العالية قال: صلاة الله على رسوله: ثناؤه عليه عند الملائكة. وقال أيضًا عن أبي العالية على قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية: صلاة الله عليه: ثناؤه، وصلاة الملائكة: الدعاء.

وأتى بها المصنف ـ رحمه الله ـ عملاً بما تضمّنه قوله: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾﴾ [الشرح:٤]؛ إذ معناه ـ كما ورد ـ: «ألاّ أُذكرَ إلا وتذكر معي».

---

(١) «الإتقان في علوم القرآن»: ٢/ ٧١، وفيه: «وأفرد الأول..».

(٢) انظر «جلاء الأفهام»: ٢٥٣.

(٣) «شرح نخبة الفكر»: ص ١٣٣، تحقيق محمد تيم وهيثم تيم، ط ١، دار الأرقم.

(٤) صحيح البخاري: ٤/ ١٨٠٢، كتاب التفسير، باب ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي...﴾.

رواه ابن حبان في صحيحه[1].

وأتى بالسلام حذرًا من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر، كما نقله النووي عن العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ[2].

وحكْم الصلاة على النبي ـ ﷺ ـ هو: هل الأمر في الآية الكريمة بها للندب أم للوجوب؟، فيه خلاف عند العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ.

والتسليم هو التحية والسلام، ومعناها الإخبار بالسلامة من كل مكروه، والجمع بينه وبين الصلاة مستحب، وإفراد أحدهما عن الآخر مكروه، كما مر قريبًا.

(كتاب): الكتاب: مصدر سُمّي به المكتوب، كالخلق بمعنى المخلوق. قاله صاحب «المطلع»[3]. يقال: كتب كَتْبًا وكتابًا وكتابةً. والكَتْب: الجمع والشدّ. يقال: كتبْتُ البغلةَ، إذا جمعْتَ من شفريها بحلْقة أو سير. قال سالم بن دارة[4]، يهجو فزارة:

لا تـأمـنـنّ فـزاريًـا خلـوتَ بـه ... على قَلوصك واكتبها بأسيارِ[5]

---

(١) انظر «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان»: (٨/ ١٧٥)، برقم [٣٣٨٢]، وهو في «الضعيفة» للألباني برقم: (١٧٤٦)، وانظر تفسير الطبري: ٣٠/ ٢٣٥.

(٢) انظر شرح مسلم: ١/ ٤٤.

(٣) انظر «المطلع على أبواب المقنع» للبعلي: ص ٥.

(٤) هو سالم بن مسافع بن عقبة الجشمي الغطفاني، المعروف بابن دارة، وهو لقب جدّه، شاعر مخضرم، مات في خلافة عثمان، نحو سنة ٣٠هـ. انظر «الإصابة»: ٢/ ١٠٧، والأعلام: ٣/ ٧٣.

(٥) البيت في «تهذيب اللغة» للأزهري: ١١/ ٢١١.

ومنه الكتيبة، وهو[1] الجيش.

وهو خبر مبتدأٍ محذوف، أي: هذا كتاب (التوحيد)، أي الجامع لأصوله وأحكامه.

و«التوحيدِ» مجرور بالإضافة، /وهو مصدر وحّد يوحّد توحيدًا فهو موحِّد. ١٦/ب

وهو لغةً: العلم بوحدانية الشيء، والحكم بها. فاشتقاقه من حيث الاطلاق من قولهم: «وحّد فلان فلانًا في هذا العمل»، إذا لم يواسه بالمعونة فيه. ومنه نهيه ـ ﷺ ـ أن يسافر الرجلُ وحده[2].

وكذلك إذا أفرد الرجل شيئًا عن شيء قال: «أفردتُه ووحّدته»، أي جعلتُه واحدًا واحدًا. قال حاتم الطائي:

أمــاويّ إنّــي رُبَّ واحــدِ أمِّـه ... أجرْتُ فلا قتلٌ عليه ولا أسْرُ[3]

وقال النابغة الذبيانيّ:

وقفـت بهـا أليًا[4] كـي أكلّمَهـا ... أعْيت جوابًا وما بالربع من أحدِ[5]

ومنه قول حسانَ ـ رضي الله عنه ـ لقريش:

---

(١) كذا في جميع النسخ، والصواب (وهي).

(٢) انظر صحيح البخاري: ٣/ ١٠٩٢، (٢٨٣٦).

(٣) انظر ديوانه: ص ٥١. (ط صادر).

(٤) أي متأنّيًا متمهّلًا، انظر «لسان العرب»: ١٥/ ٤١٦.

(٥) البيت في ديوانه: ص ٣٠ (صادر) هكذا.
وقفتُ فيها أصيلانا أكلّمُها ... عيّت جوابًا وما بالربع من أحدِ

ويتركوا اللاّت والعزّى بمعزلة ويسجدوا كلهم للواحد الصمدِ[1]

فلما كانت العرب تعرف ذلك في لغتها، وكانوا يوحّدون الله ـ سبحانه ـ في ربوبيته[2]، كما قال ـ تعالى ـ عنهم: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾ ﴾ [الزخرف: ٩]، وقوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقوله: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾[3] [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]، وقوله: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون: ٨٦،٨٧].

فالمشركون يقرون بعلُوِّه على عرشه ـ تعالى ـ كما أخبر، والمعتزلة والجهمية وأتباعهم ينكرون ذلك! ويؤوِّلون الاستواء بالاستيلاء[4]، والاستيلاء لا يكون إلا عن قوة وقدرة ناشئة بعد عجز، فسبحان مقلب القلوب.

ثم قال ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [المؤمنون: ٨٨، ٨٩].

ثم قال في الرزق والإحياء والإماتة وتدبير الأمر: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ

---

(١) انظر ديوانه: ص ١٦١، (ط دار المعارف).

(٢) إنما كان ذلك منهم على وجه الإجمال، مع تقصيرهم في تحقيقه، وإتيانهم ببعض قوادحه، كما يأتي في «باب الاستسقاء بالأنواء» وغيره، وانظر «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: ٩/ ٣٤٤.

(٣) في الأصل: (أفلا تتقون)، هو خطأ.

(٤) انظر «مقالات الإسلاميّين» للأشعري: ١/ ٢٣٧.

مِنَ ٱلۡحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس: ٣١].

وكانوا يقولون في تلبيتهم في الحج ـ كما ثبت ذلك عنهم في الصحيح[١] ـ: لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك.

١٧/أ وكان قد ألقى هذه التلبيةَ الشيطانُ إلى عمرو بن لحي[٢]، كما يأتي في موضعه إن شاء الله ـ تعالى ـ[٣]، فاتخذوها عنه دِينا، وكان يسمعهم ﷺ يلبّون بتلبية إبراهيم ـ عليه السلام ـ، فإذا قالوا ما أدخل الشيطان فيها قال: قدِ قدِ. أي حسبي[٤].

/ فلما كانوا كذلك بعث الله إليهم رسوله محمدًا ـ ﷺ ـ بأن يعبدوا الله وحده، فلما دعاهم إلى ذلك عجبوا، وقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ ﴿٥﴾﴾ [ص: ٥]. ولهذا قال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء: ٢٥]، ومع ذلك ينكرون ويتعجبون مما دعاهم إليه ـ ﷺ ـ، ودعت إليه الرسل قبله ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، وقال ـ تعالى ـ مُسلِّيًا له: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزخرف: ٤٥]، فلم

(١) صحيح مسلم: ٢/ ٦٩٢، كتاب الحج، باب التلبية وصفتها ووقتها. برقم (١١٨٥). وفي بعض نسخ تفسير ابن كثير أنها في الصحيحين، ولم أجدها في صحيح البخاري. انظر تفسير ابن كثير: ٤/ ٤١٨. ت سامي السلامة.

(٢) هو عمرو بن لحي بن حارثة بن عمرو بن عامر الأزدي، أبو ثمامة، أول من بدّل ملّة إبراهيم، ودعا العرب إلى عبادة الأوثان، وسيأتي طرف من أخباره في الشرح. وانظر الأعلام: ٥/ ٨٤.

(٣) انظر ص (٩٩/ أ، ب).

(٤) انظر صحيح مسلم: الموضع السابق.

يبعث الله رسولاً إلى قومه إلا قال: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥].

وقال بعض العلماء ـ رحمهم الله ـ، منهم أبو حامد الغزالي ـ رحمه الله ـ: «التوحيد» من الألفاظ التي حُرفت، ونقلت بالأغراض الفاسدة إلى معان غيرِ ما أراده السلف الصالح، وذلك أنه جُعل الآن عبارة عن صناعة الكلام، ومعرفة طرق المجادلة، وسُمّي المتكلمون به «العلماء بالتوحيد»، مع أن جميع ما هو خاصة هذه الصناعة لم يكن يعرف منها شيء في العصر الأول، وكان التوحيد عندهم عبارةً عن أمر لا يفهمه أكثر المتكلمين، وإن فهموه لم يتّصفوا به، وهو أن يرى الإنسان الأمور كلها من الله ـ سبحانه ـ، رؤيةً يقطع بها التفاته عن الأسباب والوسائط، فلا يرى الخير والشر قَدَرًا إلا منه[1].

والتوحيد جوهر نفيس، وله قشران: أحدهُما أبعد عن اللب من الآخر، فخَصّص الناسُ الاسم بالقشر، [وبصنعة][2] الحراسة للقشر، وأهملوا اللبَّ بالكليّة، فالقشر الأول: أن تقول بلسانك: «لا إله إلا الله». والثاني: ألاّ يكون في القلب مخالفةٌ وإنكارٌ لمفهوم هذا القول، الذي معناه الإيمان بالله والكفرُ بالطاغوت، والمتكلّمون حُرّاس هذا

---

(١) هذا حق، وبه يكون تحقيق توحيد الربوبية، الذي هو توحيد الخالق في أفعاله، لكن لا يصح حصر مفهوم التوحيد عند السلف فيه؛ إذ حقيقته عندهم: إفراد الله ـ تعالى ـ بصفاته وأفعاله، وهذا هو التوحيد العلمي الخبري، مع الالتزام بمقتضاه من إفراده بالعبادة، الذي هو التوحيد العملي الإرادي الطلبي. وانظر في هذا «شرح العقيدة الطحاوية»: (١/ ٤٢، ٤٣).

(٢) في جميع النسخ: «بصيغة»، وليس لها وجه فيما يبدو لي، وما أثبتّه من «إحياء علوم الدين».

العلم عن تشويش البدعة[1].

وهذا العلم هو المراد هنا بعلم التوحيد؛ إذ هو أهم وأفضل [من][2] سائر العلوم عند سلف الأمة، وسائرِ الأئمة؛ لتوقّف أصل الإيمان أو كمالِه عليه؛ وذلك لاشتماله على معرفة توحيد الله ـ سبحانه ـ، الذي هو أوّل المفروضات، ومبنى سائر الواجبات، فالقدر الذي يتوقف على[3] صحة إيمان المكلف من هذا العلم واجب التقديم، وما سواه مما يتوقف عليه كمال الإيمان تقديمه أهم[4].

ومن العلم الأول: تعلّمُ لفظ الشهادتين، وتفهّم معناهما، وتفصيل / ما أُجمل فيهما، ونشر ما انطوى تحتهما. ١٧/ب

وحاصل معناهما: أنه لا معبود يستحق العبادة إلا الله، وأن محمدًا ـ ﷺ ـ صادق فيما أخبر به عن الله ـ سبحانه ـ، فإذا حصل هذا سهُل

(١) من قوله: «التوحيد من الألفاظ التي حرّفت» إلى هذا الموضع منقول من «إحياء علوم الدين» لأبي حامد الغزالي: (١/ ٤٤، ٤٥)، بشيء من التصرف والاختصار، ولم ينبّه على ما ذكره أبو حامد بعد ذلك من لباب التوحيد، وهو ما أشيرَ إليه هنا في أول الكلام بأنه التوحيد عند السلف: وهو أن يرى الإنسان الأمور كلّها من الله ـ سبحانه ـ . . . إلخ، ويرحم الله أبا حامد، فقد كان من المساهمين، في لبس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية، في «الإحياء» وفي غيره، وغفر الله للشارح، فما كان أغناه عن «الإحياء» في التعريف بحقيقة التوحيد، فقد جرّه إلى اعتبار «الإيمان بالله، والكفر بالطاغوت» الذي هو مضمون دعوة الرسل، قشرًا للتوحيد، والمبتدعةَ (المتكلمين) حُرّاسًا للتوحيد من الابتداع!؟. وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عن الإحياء في «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٥٤، ٥٥)، (١٠/ ٥٥١، ٥٥٢).

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وليست في شيء من النسخ.

(٣) كذا في جميع النسخ، ويظهر لي أن الصواب: «عليه».

(٤) كذا في جميع النسخ، والصواب: مهم.

عليك توحيدُ الباري ـ جلا وعلا ـ في أفعاله وصفاته، بأن تصفَه بما وصف به نفسه، ووصفه به رسولُه ـ ﷺ ـ، الصادقُ المصدوق، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تشبيه ولا تمثيل، بل صفاتٌ تليق بجلاله وكماله، لا يعلم كيفيّتَها إلا هو، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠]، وقال في سياق النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]، ومن صفاته: الأحدية.

ويكفي في ذلك دلالةً على توحيد القول والعمل، ونفي النقائص عنه ـ سبحانه ـ، وأنّه ليس له شبيه ولا عديل، ولا نظير ولا ظهير، [سورتا](١) الإخلاص: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ۝١﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، فتضمنت ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ نفيَ ما أضاف إليه المبطلون، من تمثيل وتجسيم، أو إثبات أصلٍ أو فرعٍ، فدخل فيها نفيُ ما يقوله من يقوله من المشركين، والصابئة(٢)، وأهل الكتاب، ومن

---

(١) في جميع النسخ: (سورتَيْ).

(٢) اسمهم مأخوذ من «صبأ»، إذا خرج من دين إلى دين، فإن صار إلى التوحيد، الذي هو دين الأنبياء جميعًا، فهو من الصابئة الحنفاء، وإن صار إلى عبادة الكواكب والأوثان، فهو من صابئة المشركين، الذين منهم قوم إبراهيم ـ عليه السلام ـ، ثم غلب إطلاق «الصابئة» على عبدة الكواكب والأفلاك، القائلين بقدم العالم، الذين من أشهرهم فلاسفة اليونان ومن تبعهم من أهل الملل، ولعلّه بدخول الفلسفة على أهل الأديان عُدّت طوائف منهم من الصابئة. انظر «اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية: ١/ ١٤٨، ١٩٥، و«درء تعارض العقل والنقل» له: ٧/ ٣٣٤، وتفسير ابن كثير: ١/ ٢٨٥ـ ٢٨٧، حيث أطال الكلام عنهم، ورجّح أنهم قوم باقون على فطرتهم، ولا دين مقرر لهم يتبعونه، وأنّه لهذا كان المشركون ينبزون من أسلم بالصابىء؛ لخروجه عن سائر أديان أهل الأرض آنذاك، وانظر «البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان» للسكسكي: ص٩٢ـ ٩٤، و«نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام» للنشار: ١/ ١٣، ٢١٤.

دخل فيهم من منافقي هذه الأمة؛ من تولّد الملائكة، أو العقول، أو النفوس، أو بعض الأنبياء، أو غير الأنبياء عنه ـ جل وعلا ـ.

ودخل فيها أيضًا نفي ما يقوله من يقوله من المشركين وأهل الكتاب، من تولده عن غيره، كالذين يقولون في المسيح: إنه الله، والذين يقولون في الدجال: إنه الله، والذين يقولون في علي ـ رضي الله عنه ـ وغيره.

ودخل فيها نفي ما يقوله من يقوله من المشركين وأهل الكتاب، من إثبات كفؤٍ له في شيء من الأشياء، مثلُ من يَجعل له بتشبيهه أو بتجسيمه كفؤاً، أو يجعل له بعبادة غيره كفوًا، أو يجعل بإضافة بعض خلقه إلى غيره كفوًا، فلا كفو له في شيء من صفاته، ولا في ربوبيته، ولا في إلهيته.

فتضمنت هاتان السورتان تنزيهه وتقديسه عن الأصول والفروع، والنظراء والأمثال، فهو ـ تعالى ـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

إذا فهمت ذلك، فافهم بأن التقليد في الاعتقادات ممتنع، على الصحيح عند علماء الأمّة؛ لأنّ المطلوب فيها اليقين[(١)]. ولهذا قال

---

(١) يبدو من سياق كلام الشارح أنه يعني بامتناع التقليد في الاعتقادات عدم صحتها مع الريب والشك، وهذا مع صحته لا ينبغي التعبير عنه بالمنع من التقليد في العقائد، وجعْل التقليد مضادًّا لليقين، لما يوهم من موافقة المتكلمين في التشكيك في إيمان المقلّد، كما هو حال عامّة المسلمين، ومذهبُ أهل السنّة والجماعة أن النظر في دلائل الاعتقاد شرط كمال، ولا يكون واجبًا إلا في حق من فسدت فطرته، بشرط أن يكون نظرًا في دليل شرعي، وانظر «تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: ٥/ ٣٣٦، و«شرح العقيدة الأصفهانية» له: ص ١٢. وفي كيفية حصول اليقين من غير نظر، انظر مجموع الفتاوى: ٢/ ٦٨ وما بعدها.

ـ تعالى ـ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، أي تحقّق وتيقّن ذلك. قالوا: فيجب على كل مكلف معرفة الله ـ تعالى ـ بالدليل[١]، لا على طريقة المتكلمين، من تحرير الأدلة وتدقيقها، كما ذهب إليه الأشعرية والمعتزلة، من أنه لا يصح الإيمان إلا بذلك. وهذا مذهب / المعتزلة[٢]، وشنّع أقوام على الأشعري ـ رحمه الله ـ بأنه يلزم على هذا الذي وافق فيه المعتزلة تكفيرُ عوامّ المسلمين، وهم غالب المؤمنين، فلعل مرادَه ـ رحمه الله ـ إنْ كان التقليد أخذًا لقول الغير بغير حجة، مع احتمال شك ووهم. وإلا يكفي في ذلك طريق العامة، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة[٣]، كما أجاب الأعرابيُّ الأصمعيَّ وقد سأله الأصمعي: بما عرفت ربك؟ فقال: البعرة تدل على البعير، وأثر القدم يدل على المسير، فسماء ذات أبراج، وأرض ذات فِجاج، ألا يدلاّن على اللطيف الخبير[٤].

٦/١٨

ولقد صدق وبرّ من قال ـ وهو أبو العتاهية ـ:

وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه واحد[٥]

---

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) انظر «شرح الأصول الخمسة» لعبدالجبار المعتزلي: ص ٦١.

(٣) انظر «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: ٥/ ٣٣٥ـ ٣٣٨، وشرح الأصفهانية له: ١٢.

(٤) هذه العبارة يرد ذكرها في الكتب كثيرًا بصيغ مختلفة من قول أعرابي، دون الإشارة إلى سؤال الأصمعي، انظر مثلاً: زاد المسير لابن الجوزي: ١/ ٣٦٢، وتفسير ابن كثير: ١/ ١٩٧، ولم أهتد إلى الموضع الذي ذكر فيه سؤال الأصمعي.

(٥) ديوانه: ١٢٢ ط صادر.

ومن ثَمّ قال المحققون: قل أن ترى مقلدًا في الإيمان بالله ـ تعالى ـ، وكلامُ العوامّ في الأسواق محشوّ بالاستدلال عليه ـ سبحانه ـ، وعلى صفاته، وإن طريق المتكلمين في ذلك غير متعيّن[1]. هذا هو الصحيح الذي عليه الأئمة وسلف الأمة، من المحدثين والفقهاء الراسخين؛ فإن النبي ـ ﷺ ـ لم يطالب أحدًا بشيء سوى التصديق الجازم، مع التلفظ بالشهادتين، والعمل بمقتضاهما، وكذلك الخلفاء الراشدون، ومن سواهم من الصحابة، فمن بعدهم من الصدر الأول.

قال النووي ـ رحمه الله ـ: مذهب الجماهير من السلف والخلف أن الإنسان إذا اعتقد دين الإسلام اعتقادًا جازمًا، أي مع التلفظ بالشهادتين، فهو مؤمن موحد، ولا تجب عليه أدلة المتكلمين، ومن أوجب ذلك من المعتزلة وغيرهم من أصحابنا[2] فقد أخطأ[3].

وقال أبو محمد، علي بن أحمد بن حزمْ الظاهري: مسألة، من اعتقد الإيمان بقلبه ونطق به بلسانه فقد وُفّق، سواء استدل أو لم يستدل، هو مؤمن عند الله ـ تعالى ـ وعند المسلمين، قال ـ تعالى ـ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، ولم يشترط

---

(١) بل المتعيّنُ الإعراض عنه لبدعيته، وانظر «رسالة إلى أهل الثغر» للأشعري: ص ١٩١ وما بعدها.

(٢) يعني الشافعية؛ وذلك أن الأشعرية قد غلبت عليهم، فكان فيهم من يرى وجوب النظر في العقائد على الطريقة الكلامية.

(٣) بمعناه من شرح مسلم: ١/ ٢١٠، ٢١١.

ـ عز وجل ـ في ذلك استدلالاً، ولم يزل رسول الله ـ ﷺ ـ منذ بَعثهُ الله ـ تعالى ـ إلى أن توفّاه يقاتل الناس حتى يقروا بالإسلام ويلتزموه، ولم يكلّفهم قطُّ استدلالاً، ولا سألهم هل استدلوا أم لا. قال: وعلى هذا جرى / جميع أهل الإسلام إلى اليوم، وبالله التوفيق[1]. ١٨/ب

قلت: ولهذا قال بعض أهل السنة والجماعة ـ كشيخ الإسلام ابن تيمية[2] ـ: إن أول الواجبات عبادة الله وحده ـ وهي التوحيد؛ لإطباق الرسل ـ عليهم السلام ـ على أنه أول ما تدعو قومها إليه، كما يشهد بذلك القرآن العظيم، لا المعرفةَ.

ويُعلم ذلك مما قرره ـ سبحانه ـ على المشركين من علم الربوبية التي أقروا بها، فيعلم بذلك ضرورةً أنه هو المعبود وحده، كما تقدم عن الأعرابي لما سأله الأصمعي.

فينبغي للطالب أن يقتصر في علم التوحيد في مقام الألوهية والربوبية على المعتقد القديم، الموجود في عصر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ فمن بعدهم من أهل السنة والجماعة، وإيّاه والمحدثاتِ؛ فإن «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»[3]، وعليه

---

(١) «المحلّى»: ١/ ٤٠.

(٢) انظر مثلاً مجموع الفتاوى: ٢/ ١، الحاشية.

(٣) قطعة من حديثٍ أخرجه النسائي عن جابر ـ رضي الله عنه ـ بهذا اللفظ، انظر سنن النسائي مع شرح السيوطي وحاشية السندي: (٣/ ١٨٨، ١٨٩)، وصحّحه الألباني كما في تخريجه لمشكاة المصابيح: ١/ ٥١، والحديث مخرج في صحيح مسلم: (٢/ ٤٩٦) كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، بلفظ مختصر، ليس فيه: «وكل ضلالة في النّار».

بالطريق المثلى، والمقصدِ الأسنى، فقد قال ابن عبدالبر: أجمع أهل الفقه والآثار، من جميع الأمصار، أن أهل الكلام أهلُ بدع وزيغ، ولا يُدعون[١] عند الجميع من طبقات العلماء، فإن العلماء أهل الفقه والأثر[٢].

وقال ابن شكْر[٣]: توحيد أهل الباطل من المسلمين: الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بُعث النبي ـ ﷺ ـ بإنكار ذلك، وقد أجمع أئمة الهدى، المحكوم بكفر من خالفهم، على أن الكلام جهلٌ، والخوض فيه حرام، وأنه ما أفلح من ارتدى به[٤].

---

(١) كذا في جميع النسخ: «يدعون»، وفي المطبوع من «جامع بيان العلم»: (يُعدّون).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله»: ص ٤١٦.

(٣) هو عبدالله بن علي بن الحسين، أبو محمد، صفي الدين الشيبي الدميري، المعروف بالصاحب ابن شكر، له كتاب في الفقه على مذهب مالك، تولى الوزارة للملك العادل بن أيوب، وكان داهية عنيفًا، توفي سنة ٦٢٢هـ. انظر «سير أعلام النبلاء»: ٢٢/ ٢٩٤، والأعلام للزركلي: ٤/ ١٠٥، ١٠٦.

(٤) لم أهتد إلى موضع كلام ابن شكر هذا.

فصل

وأول من أحدث الكلام في الملّة الإسلامية والسنّة المحمدية: معبد الجهني[1]، وغيلان الدمشقي[2]، وعمرو بن عبيد[3]، وواصل بن عطاء[4]، وذرٌّ[5]، وغيرهم من رجال المعتزلة والجهمية والمرجئة

---

(١) هو سعيد بن عبدالله بن عويمر بن عُكيم الجهني، أول من تكلّم بالقدر في زمن الصحابة، ومع ذلك احتمل الناس حديثه؛ لما عُرف من اجتهاده في الدين والصدق والأمانة، مع سوء رأيه، أخذ القول بالقدَر عن سوسن النصراني، وأخذه عنه غيلان الدمشقي، قتله الحجاج قبل التسعين، بعد أن عذبه بأصناف العذاب. انظر سير أعلام النبلاء: (٤/ ١٨٥ـ ١٨٧).

(٢) هو غيلان بن مسلم الدمشقي، القدري، قتله هشام بن عبدالملك بفتوى من الأوزاعي، وقال رجاء بن حيوة: قتله أفضل من قتل ألفين من الروم. كان قتله بعد سنة ١٠٥هـ. انظر لسان الميزان لابن حجر: ٤/ ٤٩٢، ٤٩٣، والأعلام للزركلي: ٥/ ١٢٤.

(٣) هو كبير المعتزلة وأوّلهم، أبو عثمان عمرو بن عبيد البصري، القدري، الزاهد، العابد، اغتر الخليفة المنصور بزهده فكان يعظمه، ولم يفطن لخبث بدعته، مات سنة ١٤٣هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ٦/ ١٠٤ـ ١٠٦.

(٤) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء البصري الغزّال، البليغ الأفوه، كان هو وعمرو بن عبيد رأسي الاعتزال، طرده الحسن عن مجلسه لمّا قال بالمنزلة بين المنزلتين، فانضم إليه عمرو، واعتزلا حلقة الحسن، فسمّوا المعتزلة. مات سنة ١٣١هـ فيما قيل، انظر سير أعلام النبلاء: ٥/ ٤٦٤، ٤٦٥.

(٥) هو ذرٌّ بن عبدالله بن زرارة الهمداني المرهبي، أبو عمر الكوفي، ثقة، عابد، رمي بالإرجاء، مات قبل المائة، انظر تقريب التهذيب: ص ٢٠٣، و«تهذب الكمال»: ٢/ ٤٤٠.

والجبرية والقدرية، وتتابعت بعدهم الأحداث، فشنّع العلماء عليهم، وهجروهم على ذلك، وكان قبل ذلك يُضرب من دخل في المتشابه، كما جرى من الفاروق عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على صبيغ بن عِسْل القشيعي الحنظلي[١]، وسيأتي ذلك إن شاء الله ـ تعالى ـ[٢].

قال أبو عبدالرحمن، عبدالله بن الإمام أحمد: حدثني السّري الكريري[٣]، حدّثني يعقوب[٤] المدني، مولى عبدالرحمن بن جعفر الهاشمي، حدثنا عثمان بن عثمان، قال: كنا عند معاذ بن معاذ، فذُكر عمرو بن عبيد، فقال: ذُكر حديث أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، ـ يعني في القدر ـ عند عمرو بن عبيد، فقال: لو سمعته من أبي بكر ما صدّقته، ولو سمعته من النبيّ ـ ﷺ ـ ما اجتنبته[٥]، وإذا لقيت الله قلت: على ذا فطرتنا؟![٦].

١٩/أ / وقد ذكر عنه أبو بكر الطرطوشي المالكي[٧] في حديث عبدالله بن

---

(١) هو صَبيغ ـ بوزن عظيم ـ ابن عِسْل ـ بمهملتين: الأولى مكسورة، والثانية ساكنة ـ، الحنظلي، له إدراك، وقصّته مع عمر مشهورة، سيذكرها الشارح فيما يأتي، انظر الإصابة لابن حجر: ٢/ ١٩١.

(٢) انظر ص (٢١/ ب)، (٢٢/ أ).

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع من السنّة: «الكريزي».

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع من السنّة: «أبو يعقوب»، وقال محققه: لم أقف على ترجمته.

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع من السنّة: «ما اجتبيته» وهو الصواب.

(٦) السنة لعبد الله بن أحمد: ٢/ ٤٤٢، برقم (٩٩٠).

(٧) هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف الفهري الطرطوشي، تفقّه على القاضي أبي الوليد الباجي، له كتاب «الحوادث والبدع» وغيره، توفي سنة ٥٢٠هـ، انظر «الديباج المذهب»: ص ٣٧١ـ ٣٧٣.

مسعود ـ رضي الله عنه ـ، الذي في الصحيح وغيره، في خلق الجنين وتطويره، وكتب رزقه وأجله، وشقيٌّ أو سعيد، أنه قال: لو سمعته من الأعمش لكذّبته، ولو سمعته من ابن مسعود لما صدقته، ولو سمعته من رسول الله ـ ﷺ ـ لقلت: ما بهذا بُعِثَتْ الرسل، ولو سمعته من الله ـ عز وجل ـ لقلت: ما على هذا قطُّ أخذْتَ مواثيقنا[1].

وروى الإمام الطبري محمد بن جرير، عن عمرو بن عبيد أنه قال: إن كان ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾﴾ [المسد: ١] في اللوح المحفوظ، فما على أبي لهب من لوم[2].

وهذا من عمرو بن عبيد من جنس احتجاج المشركين، في قول الله عنهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وقال عبدالله: حدّثنا أبو الوليد[3] بن شجاع حدّثنا عليّ بن الحسين ابن شقيق، قال: قلت لعبدالله بن المبارك: سمعت من عمرو بن عبيد؟ ـ يعنى كثيرًا ـ، قال: نعم قلت: فلم لا تسمّيه، وأنت تسمّي غيره من القدرية؟ قال: لا، هذا كان رأسًا[4].

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد»: ١٢/ ١٧٢، ولم أهتد للموضع الذي ذكره فيه الطرطوشي.

(٢) لم أعثر عليه في تفسير ابن جرير، وقد رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»: ٤/ ٧٣٧، برقم (١٣٦٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد»: ١٢/ ١٧٢.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع من «السنّة»: (حدّثنا الوليد).

(٤) «السنّة» لعبدالله بن أحمد: ٢/ ٤٣٥، برقم (٩٦٦)، وقال المحقق رجاله ثقات.

وقال: حدثني الأشجّ، حدثنا الهيثم بن عبيدالله، حدثنا حماد بن زيد، قال: كنت مع أيّوب ويونس بن عون وغيرِهم، فمرّ عمرو بن عبيد بهم، فسلّم عليهم ووقف وقفة، فما ردّوا عليه السلام، ثم جاز فما ذكروه[1].

وقد قيل لأبيه عبيد ـ وكان في البصرة شرطيا مع الشرط ـ: إن ابنك يختلف إلى الحسن البصري، ولعله أن يكون منه خيرًا[2]. فقال: أي خير يكون من ابني، وأمّه أصبتها من غلول، وأنا أبوه؟![3]. فلم تكذب فراسة أبيه فيه.

وقال: حدثني أبي، حدثنا عبدالرحمن، حدثنا سفيان، عن عمرو ابن محمد، عن رجل، عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ قال: إيمان[4] بالقدر نظام التوحيد، فمن آمن وكذّب بالقدر فهو نقض للتوحيد[5].

وقال: حدثني أبي، حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، قال: قال عمرو ابن العاص لأبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنهما ـ: وددت أني وجدت مَن أخاصم إليه ربي. فقال أبو موسى: أنا. فقال عمرو بن

---

(١) «السنة»: ٢/ ٣٥، برقم (٩٦٥).

(٢) كذا في الأصل، وصوابها: «خير».

(٣) رواه اللالكائي: ٤/ ٧٣٧، (١٣٦٧)، عن الأصمعي.

(٤) كذا في جميع النسخ. وفي المطبوع من السنّة: (الإيمان).

(٥) «السنّة»: ٢/ ٤٢٢، برقم (٩٢٥ـ ٩٢٨)، وأخرجه الآجرّي في الشريعة: ٨٧٦٢، ٨٧٧، برقم (٤٥٦)، (٤٥٧) . واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة،: ٢/ ٦٢٣، برقم (١١١٢)، والطبراني في الأوسط: ٤/ ٤٥، وأسانيده كلها مضعّفة كما نبه محققو هذه الكتب.

العاص: أيقدّر على شيئًا يعذبني عليه؟!. فقال أبو موسى: نعم. قال: لِمَ؟. قال: لأنه لا يظلمك. فقال عمرو: صدقت[١].

وقال: حدثني إسماعيل[٢]، أنبأنا خالد الحذاء، عن عبدالأعلى بن عبدالله بن عامر القرشي، عن عبدالله بن الحارث الهاشمي قال: خطب عمر بالجابية ـ وقد قال خالد مرة: بالشام، والجاثليط[٣] ماثل ـ، فتشهد فقال: من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له. فقال الجاثليط: لا. قال: فقال /عمر: ما قال؟. قالوا له: قال لا. فأعاد: من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له. فقال الجاثليط: لا. فقال عمر: ما قال؟. قال: قالوا له: قال: لا. فأعاد عمر، فقال الجاثليط بقميصه هكذا ـ ونفض إسماعيل[٤] ثوبه ـ وأخذه من صدره فنفضه، وقال: إنّ الله لا يضلّ أحدًا. فقال: ما يقول؟. فقالوا له الذي قال. فقال: كذبت عدوّ الله، الله خلقك، والله أضلّك، ثم يميتك فيدخلك النّارَ إن شاء الله، والله لولا ولثٌ[٥] تقدمت[٦] لك لضربتُ عنقك. ثم قال: إن الله خلق آدم فنشر ذرّيته، ثم كتب أهل الجنة وما

١٩/ب

---

(١) السّنة: ٢/ ٤٢٢، برقم (٩٢٧)، وأخرجه البيهقي في الاعتقاد: ص ٧٨، والسند منقطع بين معمر وعمرو بن العاص.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: حدثني أبي أنبأنا إسماعيل.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع من «السنة»: الجاثليق، وهو رئيس النصارى.

(٤) هو أحد الرواة في سند هذه القصة.

(٥) الولث: اليسير من الشيء يقال: «بينهم ولث من عهد»، أي شيء منه ليس بمحكم، كما في الطبقات لابن سعد. انظر «أساس البلاغة» للزمخشري: ص ٦٨٨.

(٦) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع من السنّة: عُقد لك.

هم عاملون، وكتب أهل النار وما هم عاملون. ثم قال: هؤلاء لهذه، وهؤلاء لهذه. قال: فتصدّع الناس وما يتنازع أحد[١] في القدر[٢].

وقد رواه أبو داود[٣]، وابن جرير[٤]، وابن أبي حاتم[٥]، وأبو الشيخ[٦]، وابن منده[٧]، والدارمي[٨]، وابن بشران في أماليه[٩]، واللالكائي في السنّة[١٠]، وابن عساكر[١١]، والأصبهاني[١٢]، ولم يشكّوا أنه عمر.

وفي بعضها[١٣] أن عمر خطب بالجابية، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له. فقال له قسٌّ بين يديه كلمةً بالفارسيّة، فقال عمر لمترجم: ما يقول؟. قال: يزعم أنّ

---

(١) ليست في المطبوع من كتاب السنة.

(٢) السنّة: ٢/ ٤٢٣، برقم (٩٢٩)، وأخرجه الآجرّي في الشريعة: ٢/ ٨٣٩، برقم (٤١٧)، (٤١٨)، وابن وهب في القدر: ٢/ ١١٣.

(٣) في كتاب القدرية، كما في كنز العمال: ١/ ٣٣٩.

(٤) في «تهذيب الآثار» كما في المصدر السابق.

(٥) كما في الدر المنثور: ٣/ ٢٧٣.

(٦) كما في الدر المنثور: ٣/ ٢٧٣، وكنز العمال: ١/ ٣٤٠.

(٧) في «غرائب شعبه» كما في كنز العمال: ١/ ٣٤٠.

(٨) عثمان بن سعيد، في كتابه «الرد على الجهمية»: ص ٧٨، تحقيق الشاويش، وإنما في روايته قطعة يسيرة من هذا الأثر.

(٩) انظر كنز العمال: ١/ ٣٤٠.

(١٠) (٤/ ٦٥٩) برقم (١١٩٧).

(١١) «تاريخ دمشق»: ٢٧/ ٣١٥.

(١٢) «الحجّة في بيان المحجّة»: ٢/ ٦١. برقم (٣٨).

(١٣) انظر الدّر المنثور: ٣/ ٢٧٣.

الله لا يضلّ أحدًا. فقال عمر: كذبت يا عدو الله، بل الله خلقك ، وأضلّك، وهو يدخلك النّار إن شاء الله، ولولا ولثٌ عُقِد لضربت عنقك. وذكر باقي الحديث.

وقال عبدالله أيضًا: حدثني أبي، ثنا وكيع، ثنا سفيان، عن زياد بن إسماعيل المخزومي، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: جاء مشركو قريش إلى النبي ـ ﷺ ـ يخاصمونه في القدر، فنزلت: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[1] [القمر: ٤٨، ٤٩].

وهكذا رواه الترمذي[2] وغيره، وسيأتي باقي ذكره إن شاء الله ـ تعالى ـ في باب القدر.

وقال عبدالله: حدثني أبي[3]، ثنا عبدالله بن يزيد، ثنا عياش ـ يعني ابن عقبة ـ، حدثني موسى بن وردان، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: سيكون ناس يصدّقون بقدر ويكذبون بقدر. قال موسى: فيلْعنُهم أبو هريرة عند قوله هذا[4]. ـ يعنى القدرية والجبرية ـ.

ثم روى آثارًا في ذلك عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما[5] ـ، أصلها

---

(١) السنة: ٢/ ٤١٩، برقم (٩١٨)، والحديث في صحيح مسلم: ٤/ ١٦٢٢، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، برقم (٢٦٥٦).
(٢) (٥/ ٣٩٩)، كتاب التفسير، باب ومن سورة القمر، برقم (٣٢٩٠).
(٣) في المطبوع من السنة بعدها: (أخبرنا محمد بن سلمة)، وأشار المحقق إلى أنها ساقطة من إحدى النسخ.
(٤) السنة: ٢/ ٤٢٠، برقم (٩٢٠).
(٥) انظر السنّة: ٢/ ٤٢٠ـ ٤٢٢.

في الصحيحين[1]، في براءته من القدرية.

ومتى دخل الإنسان في الدين من باب الكلام المذموم عرضت له الشبهُ، كما عرضت لهؤلاء وأضرابِهم، كالجهمية[2] والخوارج[3] وغيرهم، فضَلُّوا وأضلُّوا، حيث عدلوا عن كتاب الله، وطلبوا له التأويل من غير سبيل المؤمنين، بحيث لم يقتدوا بأصحاب محمد ـ ﷺ ـ / ومن تبعهم بإحسان، الذين أخبر الله أنه قد رضي عنهم ورضوا عنه[4]، ولما

٢٠/٦ أ

---

(١) لم أهتد إليه في صحيح البخاري، وهو في صحيح مسلم: ١/ ٣٧، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان.

(٢) الجهميّة: نسبة إلى أبي محرز، جهم بن صفوان الراسبي بالولاء، السمرقندي، الذي كان ينكر الصفات بشبهة التنزيه، ويقول بخلق القرآن، وأنّ الله ـ تعالى ـ في كل مكان، وأن الإيمان معرفة القلب، قتله سلم بن أحوز سنة ١٢٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ٦/ ٢٦، ٢٧. ثم توسّع أئمة السلف في إطلاق «الجهمية» على كل من تأثر بمقالاته، ولو لم يوافقه على جميعها، كالمعتزلة والكلّابيّة والأشعرية وغيرهم، انظر شرح النونية لابن عيسى: ١/ ٤٥ وما بعدها، ومقالات الإسلاميين للأشعري: ١/ ٣٣٨.

(٣) سمّوا بذلك لقولهم بوجوب الخروج على الإمام الجائر، ويسمّون: «الحرورية»، نسبة إلى «حرَوْراء»، الموضع الذي اجتمعوا به بعد خروجهم على علي ـ رضي الله عنه ـ، ويسمّون: المارقة، لورود الخبر بأنهم: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة»، ويسمّون النواصب، لمناصبتهم عليا العداء، ويسمّون المحكّمة؛ لقولهم: لا حكم إلا لله، انظر مقالات الإسلاميين للأشعري: ١/ ١٦٧ وما بعدها، وقد تفرقوا إلى فرق كثيرة يجمعها تكفير علي وعثمان وأصحاب الجمل ومن رضي بالتحكيم الذي جرى بين علي ومعاوية، وكذا تكفير أصحاب الكبائر إلا من شذ منهم، وقد اندثرت عامّة فرقهم عدا الإباضية، التي تأثرت بمنهج المعتزلة في العقائد. انظر «الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص ٧٤، والملل والنحل للشهرستاني: ١/ ١٣٥.

(٤) كما في سورة التوبة: ١٠٠.

ذكرهم أبو سلمة بن عبدالرحمن[1] ـ كما رواه الخطابيّ بسنده عنه ـ وصفهم فقال فيهم: لم يكونوا متحزّقين ولا متماوتين؛ ـ لأنّ هذه صفة من نتجت منهم البدع، كعمرو بن عبيد وأضرابه ـ. قال: وكانوا يتناشدون الأشعار في مجالسهم، ويذكرون أمر جاهليتهم، فإذا أريد أحدهم على شيء من دينه، دارت حماليق عينيه كأنه مجنون[2].

وقد قال الزبير بن بكار في «أخباره»: حدثني أبو ضمرة، حدثني ربيعة بن أبي عبدالرحمن، قال: لقد رأيتُ مشيخةً بالمدينة، وإن عليهم الغدائر[3]، وإن عليهم الممصّر[4] والمورّد[5]، وفي أيديهم المخاصر[6]، وفي أيديهم أثر الحنّا، في هيئة الفتيان، ودين أحدهم أبعد من الثريّا إن أريد على دينه[7].

وهكذا روى عن الحسن البصري فيهم ـ رضي الله عنهم ـ بمعناه[8].

---

(١) هو عبدالله، وقيل: إسماعيل بن عبدالرحمن بن عوف القرشي الزهري، وقيل: اسمُه كنيته، كان ثقة، فقيهًا، كثير الحديث، توفي بالمدينة سنة ٩٤هـ. انظر السير: ٤/ ٢٨٩.

(٢) «غريب الحديث» للخطّابي: ٣/ ٤٩، وليس فيه: «فإذا أريد أحدهم.. إلخ»، وقد رواه مع هذه الزيادة ابن أبي شيبة في المصنّف: ٨/ ٧١١، والبخاري في الأدب المفرد: ١٩٥. وما بين [ ] تعليق من المؤلف.

(٣) هي الذوائب، واحدتها: غديرة. انظر «النهاية»: ٤/ ٣٤٥.

(٤) الممصّر: الثياب التي فيها صفرة خفيفة. انظر «النهاية»: ٤/ ٣٣٦.

(٥) أي ملوّنة بلون الورد. انظر «مقاييس اللغة»: ٦/ ١٠٥.

(٦) واحدتها: «مخصرة»، وهي ما يختصره الإنسان بيده فيمسكه من عصًا ونحوها. انظر «النهاية»: ٢/ ٣٦.

(٧) رواه أبو نعيم في الحلية: ٣/ ٢٦٢.

(٨) لم أقف عليه.

قال: والتحزّقُ: التجمّعُ، وشدةُ التقبّض. يُجمعُ على حِزَق[1]، قال رؤبة بن العجاج:

وَلَفَّ سِدْرَ الهَجَرِيِّ حَزَّقا[2]

وذلك أن الهَجَريَّ يُكثر السدرَ. قالوا: وأجود نَبِقٍ يُعلم بأرض العرب نَبِقُ هَجَر[3]، يُجمع في بقعة واحدة، وهو أشد نبق الأرض حلاوةً، ولطيب ريحه يفوح فمُ آكله، كما يفوح العطر[4]. قاله ابن سيدَه[5].

ويقال أيضًا للبخيل حُزُقّة؛ لتقبّضِهِ، وللسحاب إذا تجمّعَ. قال إياس بن الحطيئة[6]:

بل هل ترى البرقَ بِتُّ أرقُبه   في ذي حَبِيٍّ ترى له حِزَقا[7]

---

(١) قبلها في «غريب الحديث»: (والحزّقة الجماعة)، وبدونها لا يستقيم الكلام.

(٢) ديوانه: ١١١.

(٣) قال ياقوت: قيل ناحية البحرين كلّها هجر، وهو الصواب... وينسب إليها هاجري على غير قياس. معجم البلدان: ٥/ ٣٩٣.

(٤) انظر اللسان: ٤/ ٣٥٤.

(٥) لم أهتد إليه في كتبه.

(٦) لم أعثر له على ترجمة، وفي «مكارم الأخلاق» لابن أبي الدنيا ص ١٤٥، رقم (٤٦٧) أنه قال لسعيد بن العاص: بقي ما قلنا فيكم وذهب ما أعطيتمونا. وهو كذلك في «الأغاني»: ١٧/ ٢٢٦.

(٧) لم أعثر على البيت فيما بين يدي من المصادر.

والمعنى أنه يصفهم ـ رضي الله عنهم ـ بأنهم لم يكونوا يضيّقون ما وسّعه الله عليهم، ولا يطلبون ذلك بالغُلُوِّ والتكلّف والتمسكن في المشي بمقاربة الخطو، قال امرؤ القيس يهجو رجلاً اسمه خالد[1]، يصفه بالقِصَر وتقارب خطوه:

وأعجبني مشي الحُزُقّةِ خالدٍ كمشي أتانٍ حُلِّئت بالمناهلِ[2]

ولهذا لما رأت أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ أناسًا متماوتين سألت عنهم، فقيل: هؤلاء النساك. فقالت: كان عمر ـ رضي الله عنه ـ إذا تكلم أسمع، وإذا مشى أسرع، وإذا ضرب أوجع، وكان أنسك النساك[3].

فعتبت ـ رضي الله عنها ـ عليهم ما رأت من هيئتهم وتماوتهم، وذكرت من أخلاق الفاروق ما يخالف ما عدّوه نسكًا، فصار بذلك ما اتصفوا به مذمومًا لا ممدوحًا؛ إذ الميزان في ذلك عند السلف ـ رضي الله عنهم ـ إنما هو الوقوف عند الأمر والنهي، فنظرهم ـ رضي الله عنهم ـ في ذلك إلى الحقائق.

وقد كانوا أشدّ الناس إنكارًا على أهل البدع والإحداث في الدين؛ لمعرفتهم بما في ذلك من الغائلة[4]؛ إذ بذلك سُفكت دماء خير الأصحاب والقرون، كما فُعل بعثمان وعلي ـ رضي الله عنهما ـ، المشهودِ لهما

---

(١) هو خالد بن سدوس بن أصبع النبهاني، كما في الديوان: ١٣٥.

(٢) في الأصل: حلِّيت بالياء، والصواب «حُلِّئت» بالهمزة، بمعنى طُردت، انظر ديوانه: ١٩٦، ت السندوبي. ووقع فيه: «في المناهل».

(٣) انظر الطبقات لابن سعد: ٣/ ٢٩٠، وتاريخ الطبري: ٢/ ٥٧٢.

(٤) أي الفساد والشر. انظر «المصباح المنير»: ص ٤٥٧.

بالجنة، وبه عُطّلت صفات رب العالمين، وبه شبّه بخلقه، وبه عُبدت / الأوثان والأصنام[1]، حتى نصبت عيانًا في كثير من البلدان، ودُعيت من دون الله - تعالى - الوسائطُ، وعظُم البلاء، حتى استفاض الشرك في سوق من يَزيد، فإذا كان الأمر كذلك، وسلمْتَ من ذلك في جميع أحوالك، فإيّاك ثم إيّاك والخوضَ في تلك المحدثات المهالك، واحذر التعمّق والدخول فيها، فإنّها بحرٌ غريق، وهُوّة هوّاء، تلقي صاحبها في مكان سحيق، فقد حذّر السلف الصالح من ذلك، منهم عبدالله بن مسعود، الذي قال فيه حذيفة اليمانيُّ، صاحب السرّ - رضي الله عنهما -، حيث قال البخاري في صحيحه: ثنا سفيان بن حرب، ثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمن بن يزيد قال: سألْنا حذيفة عن رجلٍ قريب السمت والهدي من النبي - ﷺ -؛ حتى نأخذ عنه، فقال: ما أعرف أحدًا أقربَ سمتًا ولا هديًا ودلاً بالنبي - ﷺ - من ابن أم عبدٍ[2].

٢٠/ب

ورواه الترمذي وزاد: ولقد علم المحفوظون من أصحاب محمد - ﷺ - أن ابن أم عبدٍ هو أقربهم إلى الله زلفى. ثم قال: هذا حديث حسن صحيح[3].

وقال الدارميّ: أخبرنا أبو المغيرة، ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي

---

(١) كتب أمام هذا الموضع في الطرة: [بلغ مقابلة على أصله فصح].

(٢) صحيح البخاري: ٣/ ١٣٧٢، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عبدالله بن مسعود، برقم (٣٥٥١).

(٣) سنن الترمذي: ٥/ ٦٧٣، كتاب المناقب، باب مناقب عبدالله بن مسعود، برقم (٣٨٠٧).

كثير، عن أبي قلابة قال: قال عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: تعلّموا العلم قبل أن يُقبض، وقبضُه أن يذهب أهلُه، وإياكم والتنطُّعَ والتعمّقَ والتبدّعَ، وعليكم بالعتيق[1].

وقال أيضًا: ثنا سليمان بن حرب أبو النعمان، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة قال: قال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: عليكم بالعلم قبل أن يقبض، وقبضه أن يذهب أهله[2]، عليكم بالعلم؛ فإن أحدكم لا يدري متى يُفتقر إليه ـ أو يفتقر إلى ما عنده ـ، إنكم ستجدون أقوامًا يزعمون أنهم يدعونكم إلى كتاب الله، وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإيّاكم والتبدعَ، وإيّاكم والتنطّعَ، وإيّاكم والتعمّقَ، وعليكم بالعتيق[3].

وهذا يوضِّحُ أن أخذ ما في الكتاب من غوامض العلوم، لا تؤخذ إلاّ عمّن أنزله الله عليه؛ إذ هو رسوله، المبيّنُ عنه مرادَه، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وهو الذي لا ينطق عن الهوى. وكذا عن أصحابه الذين أُمرنا باتّباعهم، وَوَلِيَ اللهُ تعديلَهم، وأخبر أنه قد رَضِيَ عنهم ورضوا عنه. وكذا من تبعهم بإحسان من أهل العلم والإيمان.

ولهذا قال الإمام أحمد فيما كتب به إلى عبدالرحيم الجوزجاني[4]:

---

(١) سنن الدارمي: ١/ ٥٤، باب من هاب الفتيا وكره التنطّع والتبدّع.

(٢) في المطبوع من سنن الدارمي: (وقبضه أن يُذهب بأصحابه).

(٣) سنن الدارمي: ١/ ٥٤، باب من هاب الفتيا وكره التنطّع والتبدّع.

(٤) في «المسوّدة في أصول الفقه»: (ابن عبدالرحيم)، والصواب أنه أبو عبدالرحيم الجوزجاني، محمد بن أحمد بن الجراح، كما في «طبقات الحنابلة» لابن أبي =

من تأوّله على ظاهره - يعني القرآن -، بلا دلالة من الرسول - ﷺ -، ولا أحد من أصحابه، فهو تأويل أهل البدع[1].

وقال في رواية صالح: إذا كان للآية ظاهر ينظر ما عملت السنة، فهو دليل على ظاهرها، ومنه قوله - تعالى -: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، قال القاضي أبو يعلى[2]: فلو كانت على ظاهرها لزم من قال بالظاهر أن يورّث كلّ من وقع عليه اسم «ولد»، وإن كان قاتلاً، أو يهوديًا[3].

١/٣٢١ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا عام في الظواهر كلّها، /من العموم والمطلق والأمر والنهي والحقائق، وهو نص[4]؛ لأن الآية قد تكون خاصّة ويكون حكمها عامًّا، أو يكون ظاهرها على العموم وإنما قصرت لشيء بعينه، ورسول الله هو المعبِّر عن كتاب الله وما أراد، وأصحابه أعلم بذلك مِنّا؛ لمشاهدتهم الأمر وما أُريد بذلك.

= يعلى: ٢/ ٢٢٠، تحقيق العثيمين، ووفاته كما قال المحقق: بعد ٢٤٥هـ. .

(١) انظر «المسوّدة في أصول الفقه» لآل تيمية: ١١٢.

(٢) عبارة (قال القاضي أبو يعلى) ليست في «مسائل الإمام أحمد» المطبوع، فالظاهر أن الكلام بعدها من تمام كلام الإمام أحمد، وتوهم المؤلف من النظر في «المسوّدة» أنه من كلام القاضي.

(٣) «مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح»: ٢/ ١٠٠ برقم (٦٥٧). وانظر «المسوّدة»: ١١١.

(٤) في هذا الموضع من «المسوّدة» ذكر كلام الإمام أحمد الذي كتب به إلى الجوزجاني، المذكور آنفا، ثم لم يميّز آخرُه عن تتمّة كلام شيخ الإسلام، فظهر في «المسوّدة» كأنه تابع لكلام الإمام أحمد السابق، فصار هكذا: (..فهو تأويل أهل البدع؛ لأن الآية قد تكون خاصة..)، وأظنّ الصواب ما عليه المؤلف هنا، والله أعلم.

وقال القاضي: وظاهر هذا من الإمام أنه لا يجب اعتقاده ـ يعني الظاهر[1] ـ ولا العمل به في الحال حتى يبحث وينظر: هل هناك دليل يخصص؟.

قال ابن تيمية: الأدلة كالأحكام،فكما اشتُرِط في الأحكام معرفة السنّة والإجماع والاختلاف في معرفة الكتاب، فكذلك دلالة الأدلة: يشترط فيها معرفة السنّة مع الإجماع والاختلاف؛ فإن السنّة والآثار كما يُبيّنان الحكم يبيّنان دلالة القرآن[2].

وهذه طريقة أكثر السلف ـ رضي الله عنهم ـ، وبهذا قال ابن سُريج وأكثر الشافعية، وغيرهم من أهل العلم.

وقيل يجب العمل بالعموم واعتقاده في الحال.

ولهذا لمّا عدَلَ من عدَل في زمن علي ـ رضي الله عنه ـ عن ذلك، أرشد إلى كتاب الله، كما روى الحارث الأعور عنه الحديث الذي رواه أهل السنن كما يأتي[3].

وروى الدارميّ بسند صحيح، فيه شعبة عن أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: إن هذا القرآن كائن لكم أجرًا، وكائن لكم ذِكرًا، وكائن لكم نورًا، وكائن عليكم وِزْرًا، اتّبعوا القرآن، ولا يتّبِعْكم القرآن؛ فإن من يتّبع القرآن يهبط به في رياض الجنّة، ومن اتّبعَه القرآن [يزخ][4] في

---

(١) ما بين ـ ـ ليست في المسوّدة.

(٢) «المسوّدة»: ١١٢.

(٣) ص ٢١/ ب.

(٤) في جميع النسخ: (يزجّ) بالجيم التحتانية، وفي المطبوع من سنن الدارمي، (يزخّ) =

قفاه، فيقذفه في نار جهنّم[١].

قال الدارمي: يزخ: يدفع. ثم روى عن أبي قلابة، أن رجلاً قال لأبي الدرداء: إن إخوانك من أهل الكوفة يُقرئونك السلام. فقال: وعليهم السلام، ومَن هم؟. ثم قال[٢]: مُرْهم فليعطوا القرآن بخزائمهم، فإنه يحملهم على القصد والسهولة، ويجنّبهم الجور والحزونة[٣].

ورواه الخطابي في غريبه، ولفظه: إنّ رجلاً قال له: إن إخوانك من أهل الكوفة يقرئونك السلام ويأمرونك أن تعظَهم. فقال: اقْرأ عليهم السلام، ومرهم أن يعطوا القرآن بخزائمهم[٤].

قال: والخزائم: جمع خُزامة: ما يُجعل في أنف البعير ليذلّل به من شَعر، وما كان من خشب: خشاشٌ، أو من صُفر فبُرةٌ.

يريد أن يُلقوا أزمَّتهم إليه، وينقادوا لحكمه. والباء فيه صلة، كقول الشاعر:

نضرب بالسيف ونرجوا بالفرج[٥]

= بالخاء الفوقانية، وهو الصواب كما في «النهاية»: ٢/ ٢٩٨. وهو كذلك عند من روى الأثر إلا الخطيب في تاريخ بغداد، ففيه «يزج» كما في «الأصول» لكن اللغة لا تؤيده، انظر ابن فارس: ٣/ ٧.

(١) سنن الدارمي: ٢/ ٤٣٤، كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن. ورواه سعيد بن منصور في سننه: ١/ ٤٩، (٨)، وابن أبي شيبة في المصنف: ٦/ ١٢٦، والخطيب في تاريخ بغداد: ٦/ ١٢٦.

(٢) عبارة (من هم؟. ثم قال) ليست في المطبوع من سنن الدارمي.

(٣) سنن الدارمي، الموضع السابق.

(٤) «غريب الحديث»: ٢/ ٣٤٨.

(٥) انظر المرجع السابق: ٢/ ٣٤٩.

٢١/ب

ثم روى الدارميُّ هو والترمذيُّ وغيرهما، عن الحارث الأعور قال: / دخلت المسجد فإذا الناس يخوضون في الأحاديث، فدخلت على عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ فقلت: ألا ترى أن أناسًا يخوضون في الأحاديث في المسجد؟! فقال: قد فعلوها؟. قلت: نعم. قال: أما إني سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «ستكون فتن». قلت: وما المخرج منها؟. قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحُكْمُ ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزْل، هو الذي من تركه مِن جبّار قصَمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضلّه الله، فهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق عن كثرة الردّ، ولا تنقضي عجائبه، وهو الذي لم تنتهِ الجن إذ سمعته أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١﴾ [الجن: ١]، هو الذي من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أجر، ومن دَعى إليه هُدي إلى صراط مستقيم»، خذها إليك يا أعور[(١)].

وفي رواية عن الأعور، عن عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ قال: قيل: يا رسول الله، إن أُمّتك ستُفتن من بعدك؟ قال: فسأل رسول الله ـ ﷺ ـ أو سُئل: ما المخرج منها؟ قال «كتاب الله الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت: ٤٢]. فذكره، وقال فيه: «ولا تنقضي عِبَره، ولا تفنى عجائبه»[(٢)].

---

(١) سنن الدارمي: ٢/ ٤٣٤، ٤٣٥، كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن، وسنن الترمذي: ٥/ ١٧٢، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، برقم (٢٩٠٦). وقال الترمذي بعد روايته: هذا الحديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.

(٢) سنن الدارمي: ٢/ ٤٣٥، وانظر مسند أبي يعلى: ٢/ ٣٠٢، وتاريخ بغداد: ٨/ ٣٢١.

فالحارث الأعور هو ابن عبدالله الهمداني، من كبار علماء التابعين، مع ضعف فيه.

قال ابن حبان: كان غاليًا في التشيُّع، واهيًا في الحديث[١].

وحديثُه في السنن الأربعة.

أمّا النسائيّ في سننه الكبرى مع تعنّته في الرجال فقد احتج به، وقوّى أمره![٢].

والجمهور على توهين أمره[٣]، مع روايتهم لحديثه؛ إذ هو حديث يشهد له لفظه بالصحة[٤].

والمراد بالأحاديث التي ذُكر أنّهم يخوضون فيها، إنّما هي أحاديث كما قال معاوية ـ رضي الله عنه ـ: ليست في كتاب الله، ولا تؤثر عن رسول الله ـ ﷺ ـ[٥]، كما يأتي عنه إن شاء الله ـ تعالى ـ[٦]؛ فإنه محال أن ينكر عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ غير ذلك، وحاشاه عنه، وإنّما معناه ـ على تقدير صحّة الحديث ـ مثلُ ما ذَكر معاوية.

---

(١) «المجروحين»: ١/ ٢٢٢.

(٢) انظر السنن الكبرى: ٣/ ٣٢٦، رقم (٥٥٣٧/ ٢)، كتاب النكاح، باب نكاح المحلّل.

(٣) كذّبه الشعبي وابن المديني وأبو خيثمة وغيرهم، وخالفهم ابن معين والنسائي وغيرهما فقالوا: ليس به بأس. انظر: «تهذيب الكمال للمزّي»: ٢/ ١٨ـ ٢٠.

(٤) قال الحافظ ابن كثير: (وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي ـ رضي الله عنه ـ، وقد وَهِم بعضهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح، على أنه قد روي له شاهد عن عبدالله بن مسعود عن النبي ـ ﷺ ـ). التفسير: ١/ ٢١.

(٥) صحيح البخاري: ٣/ ١٢٨٩، ١٢٩٠، كتاب المناقب، باب مناقب قريش، برقم (٣٣٠٩).

(٦) ص ٢٥/ ب.

وفي مسند الدارميّ أيضًا عن سليمان بن يسار أنّ رجلاً يقال له: صبيغ قدم المدينة، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر، وقد أعدّ له عراجين النخل، فقال: من أنت، فقال: أنا صبيغ، فأخذ عمر عرجونًا من تلك العراجين فضربه بِه، وقال: أنا عبدُالله عمر. فجعل له ضربًا، حتى دمي رأسُه. فقال: يا أمير المؤمنين حسبك، قد ذهب الذي أجد في رأسي[1].

وقال الدارمي أيضًا بسنده عن نافع مولى ابن عمر، أن صبيغًا العراقيَّ جعل /يسأل عن أشياء من القرآن في أجناد المسلمين، حتى قدم مصر، فبعث عمرو بن العاص إلى عمر بن الخطاب، فلما أتاه الرسول بالكتاب قرأه فقال: أين الرجل؟ فقال: في الرحل. قال عمر: أبصِرْه أن يكون ذهب، فيصيبك مني العقوبة الموجِعة. فأتاه به فقال عمر: تسأل محدثة؟. فأرسل عمر إلى رطائبَ من جريدٍ فضربه بها، حتى ترك ظهره دَبرةً[2]، ثم تركه حتى برىء، فدعى به ليعود له ـ يعني بالضرب ـ، فقال صبيغٌ: إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً، وإن كنت تريد أن تداويَني فقد والله برئتُ. فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ ألاّ يجالسَه أحد من المسلمين، فاشتدّ ذلك على الرجل، فكتب أبو موسى أن قد حسنت هيئته، فكتب عمرُ أن يأذن للناس بمجالسته[3].

٢٢/١

---

(١) سنن الدارمي: ١/ ٥٤، باب من هاب الفتيا...

(٢) في المطبوع من سنن الدارمي: (وَبرة) بالواو.

(٣) سنن الدارمي: ١/ ٥٥، ٥٦. وقد جمع الحافظ ابن حجرطرق هذه القصة وصحّح إسنادها في الإصابة: ٥/ ١٦٨، ١٦٩.

ورواه الخطيب[1] وابن عساكر[2] عن أنس والسائب بن يزيد وأبي عثمان النهدي وزادوا عن الثالث ـ: وكتب إلينا عمر: «لا تجالسوه»، فلو جاء ونحن مائة لتفرّقنا.

ورواه إسماعيل القاضي، عن محمد بن سيرين قال: كتب عمر إلى أبي موسى: لا تجالس صبيغًا. واحرمه عطاءه[3].

ورواه ابن الأنباري[4] وغيره[5] أيضًا بسند صحيح عن السائب بن يزيد قال: جاء صبيغ التميمي إلى عمر فسأله عن الذاريات، فذكر نحو رواية نافع وزاد: فخلاّ بينه وبين الناس، فلم يزل [صبيغٌ][6] في قومه وضيعًا بعد أن كان سيدًا فيهم.

وقال العسكري[7]: اتهم برأي الخوارج.

وذكر ابن دريد أنه أحمق، وأنه وفد على معاوية[8].

وقال أبو عمر ابن عبدالبرّ: كان صبيغ من الخوارج في مذهبهم[9].

---

(١) لم أهتد إليه في تاريخ بغداد. وعزاه إليه الزرقاني في شرح الموطأ: ٣/ ٣٣، والمؤلف ينقل عنه.

(٢) تاريخ دمشق: ٢٣/ ٤٠٩ـ ٤١٣.

(٣) «تاريخ دمشق»: ٢٣/ ٤١٣، بنحوه.

(٤) في «المصاحف»، كما في «الدر المنثور»: ٢/ ١٢.

(٥) نصر المقدسي في الحجة كما في «الدر المنثور»: ٢/ ١٢.

(٦) في الأصل: صبيغا، والصواب ما أثبته.

(٧) لم أهتد إلى موضعه. وهو في شرح الزرقاني على الموطأ: ٣/ ٣٣، وقد نقل المؤلف عنه هذه الروايات والأقوال.

(٨) لم أهتد إلى موضعه، وانظر شرح الزرقاني: ٣/ ٣٣.

(٩) لم أجده في «التمهيد» ولا «الاستيعاب»، وانظر شرح الزرقاني: ٣/ ٣٣.

وفيه أيضًا[1] عن سفيان، عن واصلٍ، عن امرأة يقال لها عائذة، قالت: رأيت عبدالله بن مسعود يوصي الرجال والنساء، ويقول: من أدرك منكم من رجل وامرأة فالسمتَ الأوّلَ؛ فإنّا على الفطرة. قال عبدالله ـ ابن محمد شيخُ الدارمي، راوي هذا الحديث عن عبدالرحمن ابن مهدي عن سفيان به ـ: السمتُ: الطريق[2].

قلت: ومنه قول موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ لابنة شعيب ـ عليه السلام ـ، ـ كما جاء في الصحيح ـ: وأريني السمتَ ـ يعني الطريق[3] ـ.

وفيه أيضًا عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنّه جاء رجل فقال: إنّ فلانًا يقرأ عليك السلام. فقال ابن عمر: بلغني أنه قد أحدث، فإن كان قد أحدث فلا تقرأ عليه السلام[4].

٢٩/ب

قلت: وكان السلف الصالح ـ رضي الله عنهم ـ من الأئمة / وغيرهم، يعيبون على أهل الكلام خوضَهم فيه، لا سيّما في صفات الله ـ تعالى ـ؛ إجلالاً له، واقتداءً بأصحاب رسول رب العالمين ـ ﷺ، ورضي عنهم ـ، وآخر قولهم: عليكم بدين العجائز.

قال عالم قريش، الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: لأن يلقى اللهَ العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك، خير من أن يلقاه بشيء من علم الكلام[5].

---

(١) أي مسند الدارمي، المطبوع بعنوان: سنن الدارمي.

(٢) سنن الدارمي: ١/ ٧١، باب في كراهية أخذ الرأي. وما بين ـ ـ من كلام المؤلِّف.

(٣) انظر سنن الدارمي: ١/ ١٥٨، باب في إعظام العلم، ولم أهتد إلى موضع القصة في الصحيح.

(٤) سنن الدارمي: ١/ ١٠٨، باب اجتناب أهل الأهواء والبدع والخصومة.

(٥) رواه البيهقي في «السنن الكبرى»: ١٠/ ٢٠٦، وفي «الاعتقاد»: ٢/ ٢٣٩، =

وكذلك قال إمام السنّة، وقامع البدعة، أحمد بن محمد بن حنبل، فإنه كان شديدًا على المبتدعين وأهل الأهواء[١].

وقد دخل في الكلام من دخل من أكابر العلماء ـ رحمهم الله ـ، فآل بهم الأمر إلى ما يكرهون في آخر أمرهم.

قال الإمام أبو المعالي الجويني، إمام الحرمين[٢] ـ رحمه الله ـ: لقد جُلت في مذاهب أهل الإسلام وعلومهم، وركبت البحر الأعظم، وغُصت في الذي نهوا عنه، كل ذلك في طلب الحق، وتبرّيًا من التقليد، والآن قد رجَعت عن الكلام إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطيف برِّه، فأموتَ على دين العجائز، ويَختِمْ عمري بكلمة الإخلاص، فالويل لابن الجويني[٣].

وكان يقول لأصحابه: لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفتُ أنّه يبلغ بي ما بلغ، ما تشاغلت به[٤].

= واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»: ٣/ ٥٧٠، وأبو نعيم في «حلية الأولياء»: ٩/ ١١١، ١١٢.

(١) انظر «المسائل والرسائل المرويّة عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة» جمع عبدالإله الأحمدي: ٢/ ٣٩٨ـ ٤٠١.

(٢) هو عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن عبدالله الجويني، أبو المعالي، إمام الحرمين، ضياء الدين، شيخ الشافعية في عصره، وإمام الأشاعرة في وقته، كان له أثر كبير في تطوّر المذهب الأشعري، وجنوحه نحو منهج المعتزلة، ولد سنة ٤١٩هـ، وتوفي سنة ٤٧٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٤٦٨، وعن أثره في المذهب الأشعري، انظر «منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة» للدكتور أحمد العبداللطيف، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للدكتور عبدالرحمن المحمود: ٢/ ٦٠٢.

(٣) انظر «المنتظم» لابن الجوزي: ١٦/ ٢٤٥، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي: ١٨/ ٤٧١.

(٤) المنتظم: ١٦/ ٢٤٥، و«سير أعلام النبلاء»: ١٨/ ٤٧٤.

ومن أضرابه الفخر الرازي[1]، فإنه قال في آخر «تقسيم اللّذات»[2] له: وأما اللّذّات العقلية فلا سبيل إلى الوصول إلى معرفة حقائقها، والقرب من العلم بكنهها، والتعلّق بها، فلهذه الأسباب نقول: يا ليتنا بقينا على العدم الأول، وليتنا ما شاهدنا هذا العالم، وليت النفس لم تتعلق بهذا البدن. قال: وفي هذا المعنى قلت:

نهـايـةُ إقـدامِ العقـولِ عقـالُ ... وأكثر سعي العالمين ضلالُ

وأرواحُنا في وَحشةٍ من جُسومِنا ... وحـاصـلُ دنيـانَـا أذىً ووبـالُ

ولم نستفدْ من بحثِنا طولَ عمْرِنا ... سوى أن جمعنا [فيه][3] قيل وقالوا

وكم قد رأينا من رجالٍ ودولةٍ ... فبادوا جميعًا مسرعينَ وزالوا

وكم من جبالٍ قد علت شرفاتِها ... رجـالٌ فـزالـوا والجبـالُ جبـالُ

---

(1) هو محمد بن عمر بن الحسن القرشي البكري الطبرستاني، إمام الأشاعرة في عصره، ولد سنة ٥٤٤، وتوفي سنة ٦٠٦هـ، قال الذهبي: (وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنّة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولّى السرائر)، انظر «السير»: ٢١/ ٥٠١. لكن بقيت كتبه التي خلط فيها علم الكلام بالفلسفة، وكان لها دورُها البالغُ في تطوّر المذهب الأشعري، وتأثره بالفلسفة. وعن أثر الرازي في تطوّر المذهب الأشعري. انظر «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للمحمود: ٢/ ٦٥٤ وما بعدها.

(2) أو «أقسام اللذّات» كما في «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: ١/ ١٥٩. وقال الدكتور محمد رشاد سالم محقق الدرء: (وهذا الكتاب مخطوط بالهند، ولم يذكره بروكلمان ضمن مؤلفات الرازي). الدرء: ١/ ١٦٠، حاشية (٤).

(3) ليست في الأصل ولا في [م]، ولابد منها لاستقامة البيت، وهي كذلك في المصادر المطبوعة التي ذكرت الأبيات، انظر «عيون الأنباء» لابن أبي أصيبعة: ٣/ ٤٢، ٤٣.

فانظر ـ رحمك الله ـ، كيف أوصله الكلامُ إلى هذه الحيرة العظيمة، وهو من العلم والفهم والذكاء بالمثابة المعلومة، فلا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ما أعظمَها من بلِيّة، وما أفدحها من رزيّة.

٦/٢٣ب

ثم قال ـ سامحه الله ـ: / واعلم أنّي بعد التوغّل في هذه المضائق، والتعمق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق، رأيت الأصوب الأصلح في هذا الباب طريقةَ القرآن العظيم، والفرقان الكريم، وهو ترك التعمق، والرجوع على الاستدلال بأقسام أجسام السموات والأرض، على وجود رب العالمين، ثم المبالغة في التعظيم، من غير خوض في التفاصيل، فأقرأ في التنزيه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وأقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وفي التبرئة عمّا لا ينبغي: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وعلى هذا القانون فقس. وأقول من صميم القلب ومن خالص الروح: اللهم إني مقر بأن ما هو الأكمل الأفضل الأعظم الأجل فهو لك، وكل ما فيه عيب ونقص فأنت منه منزّه، ومقرٌّ بأن عقلي وفهمي قاصرٌ عن الوصول إلى كنه حقيقة ذرة من ذرّات مخلوقاتك[1]. انتهى.

---

(١) لم أقف على من ذكر هذا الكلام بنصّه عن الرازي، وقد أشار ابن القيم في «الصواعق المرسلة»: (٢/ ٦٦٥) إلى بعض كلام الرازي في «أقسام اللذات»، وأورد الأبيات السابقة، ولا يبعد أن يكون المؤلف قد اطلع على «أقسام اللذات»، ونقل منه مباشرة.

فهذا مما يرغّب العبد في اتّباع الكتاب والسنّة، والوقوف على حدودهما، وسلوك طريقة السلف؛ ليسْلم الإنسان من التلف، فإنّ هذين من أكابر العلماء، ومن رحمة الله لهما لما أخرجهما الكلامُ إلى ما يكرهان، أوقع عليهما الحيرة، حتى عرفا ما هما فيه منها، حتى رجعا إلى باب السلامة والراحة واليقين.

وكذلك أبو الحسن الأشعري ـ قدّس الله روحه ـ، كما ذكر ابن عساكر في الكتاب الذي صنّف في الذب عنه[1]، بأنه رجع عن مذهب أبي علي الجُبّائي المعتزلي، وصار بعد ذلك ناصرًا للسنّة، قامعًا للبدعة، وأخبر عن نفسه أنّه على منهج إمام السنّة: أحمد بن حنبل ـ رضي الله عنه ـ، وهذا أنموذج لمن عقل، ولم يتقدّم بين يدي الله ورسوله، والله ـ تعالى ـ الموفق.

---

(١) عنوانه: «تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري»، انظر منه: ص ٩١.

فصل

وقد صنف شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب هذا الكتابَ لِما رأى من حوادث الشرك، وأنّه قد عمّت به البلوى، فدعا إلى الله بتوحيده، وحمل الناس على كتاب ربهم، وسنّة نبيِّهم محمد ـ ﷺ ـ، فنفر من ذلك الرؤساء، لما فيه من زوال مناصبهم وترؤُّسِهم بالباطل، والقوانينِ الخارجةِ عن الشريعة المحمدية، والملّةِ الإبراهيمية، وشايعَهم على ذلك الجهلةُ بقوانين الشريعة، وزيّفوا عليه، وزيّنوا لِغوغاء العوامّ الإنكارَ عليه، فنفّروا الناس عمّا دعا إليه، بأنه يُكفِّرُ بالعموم، ويقتل / الأنفس بغير حق، ونسبوه إلى الخروج[1]، وحاشاه من ذلك، وليس بمعصوم، ومن نحل أتباعه القول بعصمته فقد كذب عليهم، وفجرَ في ذلك وافترى، وقال منكرًا من القول وزورًا؛ فإنّ هذه مسألةٌ لا ينتحلها في غير الأنبياء والرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ إلا أهل البدع، كالرافضة والخوارج. وأمّا أهلُ السنة والجماعة فلا يعتقدون ذلك في متبوع غير الأنبياء والمرسلين ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ، ولا ينقص الخطأُ عندهم من كان مجتهدًا، باذلاً وُسعَه في اتّباعهم بالحق، واقتفاء آثارهم ومن تبعهم بإحسان، محَكِّمًا لهم في ذلك، لا من قصّر في طلب الحق، وحكّم هواه ومطلقَ رأيه وما يسنح له، بغير اقتداء بمن سلف من صالح الأمّة، فذاك هو الذي قد هوى في هوّة

٢٣/ب

---

(١) قد ألفت كتب كثيرة في الدفاع عن الشيخ ودعوته، يجمع الكثير منها كتاب «الدرر السنّية في الأجوبة النجديّة»، ومن أمثل ما كتب في ذلك: كتاب «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان» للعلامة محمد بشير السهسواني، و«دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، عرض ونقض» للدكتور عبدالعزيز العبداللطيف.

الهوى، من حالِقَي[1] جبل إلى مكان سحيق، وأمّا هو فاجتهد ـ رحمه الله ـ في الاتّباع وتجنُّب الابتداع جهدَه، فأوفى على سبيل الاعتدال، فصار هو وخصمُه كما قال جرير بن الخطَفَى[2]:

فما يستوي داعي الضلالةِ والهدى ولا حجةُ الخصمين حقٌّ وباطلُ

فأبى الله إلا أن يشيّد به الملة، ويرحمَ به الأمّة، ويهدمَ به الأوثان، ويدمغَ به الطغيان، ويرفعَ به من دينه الأركان ـ وسيتبيّن لك بهذا الشرحِ ما هو عليه من الدعوة ـ، فهناك أظهره الله بذلك، فساحت دعوتُه، وظهرت شيعتُه، ونزّه الله به الشريعة، فعادت نجدٌ[3] به مخصبةً مَريعة، فصنف هذا الكتاب، قدوةً لأولي الألباب، حشاه من الكتاب والسنّة، وإني لأرجو لنا وله والمسلمين الجنّة، فصار أتباعُه على ذلك طائفةً منصورة، وضدُّهم بإذن الله رايتُه مكسورة، فرحمه الله رحمة واسعة، ومن آواه ونصرَه.

وإني لأرجو أنّهم الخارجون في المشرق آخرَ الزّمان[4]، الموطِّئون للمهدي بخروجهم السلطانَ، وقد وردَ بذلك الخبر عن سيِّد ولد عدنان، وهو ما رواه الحافظ ابن ماجه القزويني في سننه، حيث قال:

---

(١) في «أساس البلاغة» للزمخشري: ١٣٩: («وهوى من حالق» أي: هلك، والحالق الجبل المنيف، وهو من تحليق الطائر، أو من البلوغ إلى حلْق الجوّ).

(٢) ديوانه: ١/ ٤٠٣، من قصيدة يمدح فيها الحجّاج. و«الخطفَى» بالألف المقصورة: لقب لعوف بن كليب، جدّ جرير. انظر «تاج العروس»: ٢٣/ ٢٢٦، وهو فيه «خَطَفَى» دون «أل».

(٣) هي قلب الجزيرة العربية، ومهد دعوة الشيخ محمد عبدالوهاب ـ رحمه الله ـ.

(٤) المحبّر هنا مكتوب في النسخ الثلاث بخط كبير، وهو يوحي باحتفاء المؤلف بهذا الرجاء.

حدثنا حرملة بن يحيى المصري، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، قالا: أنبأ أبو صالح عبدُالغفار بن داود، حدّثنا ابن لهيعة، عن أبي زرعة عمرو بن جابر الحضرمي، عن عبدالله بن الحارث بن جَزْء الزبيدي قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «يخرج ناس من المشرق آخر الزّمان، يوطِّئون للمهديّ سلطانه»[1].

فأما حرملة/: فهو ابن يحيى بن عمران، أبو حفص التجيبي المصري، صاحب الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ، قال ابن حجر في تقريب التهذيب[2]: صدوق.

٢٤/ أ

وإبراهيم بن سعيد الجوهري: هو أبو إسحاق الطبري، نزيل بغداد، ثقة حافظ[3].

وعبدالغفّار بن داود: هو أبو صالح الحرّاني، نزيل مصر، قال في التقريب[4]: ثقة فقيه.

وابن لهيعة[5] ثقة عابد، احتجّ به الإمام أحمد[6]، لم يُتكلّم فيه إلا

---

(١) سنن ابن ماجه: (٢/ ٤٠٤) ت الأعظمي، أبواب الفتن، باب خروج المهدي، رقم (٤١٣٩). وضعّفه الألباني كما في ضعيف الجامع: ٩٣١، برقم (٦٤٢١).

(٢) ص ١٥٦، (ت عوّامة)، برقم (١١٧٥).

(٣) كما في «تقريب التهذيب»: ٨٩، برقم (٧٩).

(٤) ص ٣٦٠، برقم (٤١٣٦).

(٥) هو عبدالله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبدالرحمن المصري، القاضي، قال ابن حجر: صدوق من السابعة ـ أي من الطبقة السابعة، التي هي طبقة كبار أتباع التابعين، عند ابن حجر في التقريب ـ خلّط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما. ص ٣١٩، رقم (٣٥٦٣).

(٦) بل في «تهذيب الكمال» للمزّي: (٤/ ٢٥٣): (وقال حنبل بن إسحاق: سمعت أبا =

من جهة حفظه[1]، وقد حفظ هذا الحديث.

وعمرو بن جابر الحضرمي[2]: هو أبو زرعة المصري، تابعي شيعي، إلا أن فيه ضعفًا، تكلّم فيه النسائي.

وعبدالله بن الحارث بن جَزْء ـ بفتح الجيم وسكون الزاي، بعدها همزة ـ الزُبيديّ ـ بضم الزّاي ـ، أبو الحارث، صحابي سكن مصر، قالوا: وهو آخر من مات بها من الصحابة ـ رضي الله عنهم[3] ـ.

ويعضُد هذا ما رواه نعيم بن حمّاد في «كتاب الفتن» له، عن حفصة زوج النبي ـ ﷺ ـ أنه قال: «إذا سمعتم بأناس يأتون من قبل المشرق، أولو دهاءٍ، يَعجب النّاس من رأيهم[4]، فقد أظلّت الساعة»[5].

= عبدالله يقول: ما حديث ابن لهيعة بحجّة، وإني لأكتُب كثيرًا مما أكتب أعتبر به، وهو يقوى بعضه ببعض).

(١) بل قال ابن حبان في كتاب «المجروحين»: (٢/ ١٢، ١٣): (قد سبرت أخبار ابن لَهيعة من رواية المتقدّمين والمتأخّرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجودًا، وما لا أصل له من رواية المتقدّمين كثيرًا، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيته كان يدلّس عن أقوام ضعْفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به. . .، وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه ففيها مناكير كثيرة؛ وذلك أنه كان لا يبالي ما دُفع إليه قراءةً، سواء كان ذلك من حديثه أو غير حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه؛ لما فيها من الأخبار المدلّسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه؛ لما فيه ممّا ليس من حديثه).

(٢) قال في التقريب: ضعيف شيعي. . مات بعد العشرين ومائة. ص ٤١٩، رقم (٤٩٩٦).

(٣) انظر ترجمته في الإصابة: ٢/ ٢٨٢، ٢٨٣، برقم (٤٥٩٨).

(٤) في المطبوع من الفتن: [زيّهم].

(٥) «كتاب الفتن»: ١٢١، (في خروج بني العباس).

ونرجو أنها هذه الطائفة.

وقد صحّت أخبار المهديّ في السنن تصريحًا، وفي الصحيحين تلويحًا، كما سنذكر ذلك، ونوضّحه على وجهه إن شاء الله ـ تعالى ـ.

قال أبو داود في سننه: حدثنا[1] عبدالله بن جعفر الرَقِّي، حدثنا أبو المليح، الحسن بن عمر، عن زياد بن بيان، عن علي بن نفير[2]، عن سعيد بن المسيّب، عن [أم سلمة][3]، قالت: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «المهدي من عِتْرتي[4]، من ولد فاطمة»[5].

وهو عند الترمذي[6] والنسائي[7] وابن ماجه[8] والبيهقي[9] بهذا اللفظ[10].

---

(١) في المطبوع من السنن: (حدثنا أحمد بن إبراهيم، ثنا عبدالله بن جعفر).

(٢) في المطبوع من السنن: (نُفيل)، وهكذا هو في باقي الكتب.

(٣) في جميع النسخ: (عن أمّ صلة)!، وما أثبته من «السنن».

(٤) قال الخطّابي: «العِتْرة»: ولد الرجل لصلبة، وقد يكون العترة الأقرباء وبني العمومة. «معالم السنن»: ٦/ ١٥٩.

(٥) سنن أبي داود: ٤/ ١٠٧. كتاب المهدي، برقم (٤٢٨٤). وصحّحه الألباني كما في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: ١/ ١٠٨.

(٦) الحديث ليس في (باب ما جاء في المهدي) من سنن الترمذي: ٤/ ٥٠٥، ٥٠٦.

(٧) لم أعثر عليه، لا في الكبرى ولا في الصغرى.

(٨) سنن ابن ماجه: ٢/ ٤٠٢، أبواب الفتن، خروج المهدي، برقم (٤١٣٧). وليس فيه (من عترتي).

(٩) لم أعثر عليه عنده.

(١٠) ورواه بهذا اللفظ أبو عمر الداني في «السنن الواردة في الفتن»: ٥/ ١٠٥٧، ١٠٦١، وبنحوه الحاكم في المستدرك: ٤/ ٦٠١، كتاب الفتن والملاحم، برقم (٨٦٧٤).

وعندهم[1] والإمام أحمد في مسنده[2] مرفوعًا: «لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله فيه من عترتي ـ وفي رواية: رجلاً من أهل بيتي ـ يملأها عدلاً، كما ملئت جَوْرًا».

وفي رواية لأبي داود[3]، والترمذي[4]: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحدٌ، لطوّل الله ذلك اليومَ، حتى يبعث فيه رجلاً من أهل بيتي، يواطيء اسمُه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قِسطًا وعدلاً، كما مُلئت ظُلمًا وجَوْرًا».

وعندهما[5] عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «لا تذهب الدنيا حتى يملك العربَ رجلٌ من أهل بيتي، يواطىء اسمه اسمي».

وعند أبي داود[6]، عن أبي سعيد الخُدري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «المهدي مِنّي، أجْلى الجبهة، أقنى الأنف، يملأ الأرض قِسطًا كما مُلئت جَوْرًا، يملك/ سبع سنين».

٢٤/ب

---

(١) سنن أبي داود: ٤/ ١٠٧، كتاب المهدي، برقم (٤٢٨٣)، والترمذي: ٤/ ٥٠٥، كتاب الفتن، باب ما جاء في المهدي، برقم (٢٢٣١).

(٢) ١/ ٩٩. وصحّح إسناده أحمد شاكر، كما في تحقيقه للمسند: ٢/ ١١٧، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع: ٢/ ٩٣٨، برقم (٥٣٠٥).

(٣) سنن أبي داود: ٤/ ١٠٦، ١٠٧، كتاب المهدي، برقم (٤٢٨٢)، وهو في «صحيح الجامع» للألباني: ٢/ ٩٣٨، برقم (٥٣٠٤).

(٤) سنن الترمذي: ٤/ ٥٠٥، كتاب الفتن، باب ما جاء في المهدي، برقم (٢٢٣١).

(٥) في الموضعين السابقين.

(٦) سنن أبي داود: ٤/ ١٠٧، كتاب المهدي، برقم (٢٤٨٥). وهو في «صحيح الجامع» للألباني: ٢/ ١١٤٠، برقم (٦٧٣٦).

ورواه أيضًا بهذا اللفظ الحاكم[1]، وإسنادهما صحيح.

والجلَى: انحسار الشعر عن مقدَّم الرأس، والقنا في الأنف: طوله، ودقّة أرنبته. وقيل: غِلَظُها مع حدَب في وسطه.

وقد أوصل بعض الحفّاظ أحاديث المهدي إلى حدّ التواتر[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدّس الله روحه ـ: الأحاديث التي يُحتج بها على خروج المهدي صحيحة، رواها الإمام أحمد، وأبو داود والترمذي، وابن ماجه، وغيرهم من أهل السنن[3]. حكاه عنه الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في «مختصره لمنهاج السنة»[4].

قال: وضعّف الشيخ حديث «لا مهدي إلا عيسى»[5]، وقال لا يعارض هذه الأحاديث. وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله قريبًا[6].

وقال السُّهيلي[7] بعد ذكره لفاطمة ـ رضي الله عنها ـ: ومن سؤددها أنّ المهدي المبشّرَ به في آخر الزمان من ذريّتها، فهي مخصوصة به. قال: والأحاديث في أمر المهدي كثيرة، وقد جمعها أبو بكرٍ بن خيثمة فأكثر، ومن أرغبها[8] إسنادًا ما ذكره أبو بكر الإسكافي قال: قال رسول

---

(١) المستدرك: ٤/ ٦٠٠، كتاب الفتن والملاحم، برقم (٨٦٧٠).

(٢) راجع في هذا «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للكتاني: ص ٢٢٥ـ ٢٢٨.

(٣) «منهاج السنّة النبوية»: ٨/ ٢٥٤.

(٤) واسمه «المنتقى من منهاج الاعتدال».

(٥) انظر «منهاج السنة»: ٨/ ٢٥٦.

(٦) ص ٢٦/ ب.

(٧) «الروض الأُنُف»: ٢/ ٤٣١.

(٨) في مطبوعة «الروض»: ومن أغربها.

الله ـ ﷺ ـ: «من كذّب بالدجّال فقد كفر، ومن كذّب بالمهدي فقد كفر»[1].

وقال في طلوع الشمس من مغربها مثل ذلك فيما أحسَب.

وعند الإمام أحمد[2] وابن ماجه[3] بسند حسن، عن علي ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «المهدي مِنّا أهلَ البيت، يصلِحه الله ـ تعالى ـ في ليلة». وهو عند ابن ماجه بهذا اللفظ.

وعند أبي داود[4] وغيره أنّه من ولد الحسن، لا الحسين على زعم الرافضة[5] في محمد[6] بن الحسن، بن علي بن الحسين ـ قبّحهم الله تعالى ـ.

---

(١) قال صاحب «عون المعبود شرح سنن أبي داود»: (١١/ ٣٦٢): وما رُوي مرفوعًا من رواية محمد بن المنكدر، عن جابر: «من كذّب بالمهدي فقد كفر» فموضوع، والمتّهم فيه أبو بكر الإسكاف).

(٢) المسند: ١/ ٨٤.

(٣) (٢/ ٤٠٣) أبواب الفتن، باب خروج المهدي برقم (٤١٣٦).

(٤) (٤/ ١٠٨) كتاب المهدي، برقم (٤٢٩٠) موقوفًا على علي ـ رضي الله عنه ـ.

(٥) هم كل من عدا الزيديّة من الشيعة، سمّوا بذلك لقول زيد بن علي بن الحسين لهم: رفضتموني!. وذلك لما أعرضوا عن متابعته بسبب عدم براءته من أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ، أو لأنّهم رفضوا إمامة أبي بكر وعمر. انظر «مقالات الإسلاميين» للأشعري: ١/ ٨٩. وقد يتوسّع العلماء في هذا الإطلاق حتى يشمل الزيديّة، كما عند البغدادي في «الفرق بين الفرق»: ٢١، والرازي في «الاعتقادات»: ٦٠، فيكون مرادفًا لإطلاق «الشيعة».

(٦) الذي تزعم الرافضة أنّه المهديّ المنتظر هو محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وقد نسبه المؤلف مباشرةً إلى جدّه علي بن الحسين، إما وهمًا أو اختصارًا. ومحمد بن =

وعند أبي نُعيم[1]: «ليبعثَنّ الله من عترتي رجلاً أفرقَ الثنايا، أجلى الجبهة، يملأ الأرض عدلاً».

وعند الطبراني والروياني وغيرهما مرفوعًا: «المهدي من ولدي، وجهه كالكوكب الدرّي، اللون لون عربي، والجسم إسرائيلي، يملأ الأرض عدلاً، كما ملئت جَوْرًا، يرضى لخلافته أهل الأرض والسماء»[2].

وعند الطبراني[3] مرفوعًا: «يلتفت المهديّ وقد نزل عيسى بن مريم، كأنما يقطر من شعره الماء، فيقول المهدي: تقدّم فصَلّ بالناس. فيقول عيسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ: إنما أقيمت الصلاة لك، فيصلي خلف رجل من ولدي». وعند ابن حبان في «صحيحه» في إمامة المهدي نحوه[4].

= الحسن هذا هو الذي تزعم الرافضة أنه دخل سردابا في بيت أبيه، ولم يخرج منه إلى الساعة، والمحققون من أهل العلم يقولون إن الحسن العسكري لم يعقب. انظر «السير» للذهبي: ١٣/ ١١٩ـ ١٢٢.

(١) في كتاب «المهدي» الذي جمع فيه أربعين حديثًا عن المهدي، وقد لخّصه السيوطي في رسالة عنوانها «العرف الوردي في أخبار المهدي»، موجودة في «الحاوي للفتاوي»: ٢/ ٥٧ وما بعدها. وقد ذكر فيها هذا الحديث في (٢/ ٦٣). وأورده ابن القيّم في «المنار المنيف»: ١٤٦، برقم (٣٣٣)، ونبّه على ضعف إسناده.
والحديث رواه ابن عدي في «الكامل»: ٣/ ١٢٥٩.

(٢) الحديث رواه الجورقاني في «الأباطيل والمناكير»: ١/ ٣١٧، باب المهدي، برقم (٢٩٧)، بزيادة: «والطير في الجو، يملك عشرين سنة»، ثم نقل قول الجلّاب: هذا حديث باطل. وذكره في «لسان الميزان»: ٥/ ٣٠، من رواية أبي نعيم عن حذيفة. ورواه ابن الجوزي في «العلل»: ٢/ ٨٥٨، برقم (١٤٣٩). وذكره صاحب «كشف الخفاء»: ٢/ ٢٨٨، وقال عنه الألباني في «ضعيف الجامع»: ٨٥٧ برقم (٥٩٤٨): موضوع. ولم أهتد إلى موضعه عند الطبراني والروياني.

(٣) لم أهتد إليه عند الطبراني، وعدم إمامة المسيح ـعليه السلامـ بالصلاة ثابت في صحيح البخاري: ٣/١٢٧٢، برقم (٣٢٦٥)، وصحيح مسلم: ١/١٢٣، برقم (١٥٥).

(٤) لم أهتد إليه.

ولا عبرة بمن حمل عبارة المهدي على محمد بن عبدالله المنصور العباسي[1]، واستدل بحديث رواه ابن عدي[2]، ولفظه: «المهدي من ولد العبّاس»[3]. فقد قال الحافظ الذهبي ـ وناهيك به ـ: تفرّد به محمد ابن الوليد، مولى / بني هاشم، وكان يضع الحديث.

٢٥/أ

٢٥/١

وقد استدل صاحب هذا القول أيضًا بما رواه الإمام أحمد عن ثوبان ـ رضي الله عنه ـ: «إذا رأيتم الرايات السود قد خرجت من خراسان فأتوها ولو حبوًا؛ فإن فيها خليفة الله المهدي»[4]. فقد قالوا إنّ في إسناده مقالاً، وعلى تقدير صحته فليس الاستدلال به في ذلك بصريح. وقد روى ابن ماجه في سننه نحوه[5].

وعند الطبراني[6] والبزّار[7] والحاكم في صحيحه[8]، في مدّة مكث

---

(١) هو الخليفة، أبو عبدالله محمد بن المنصور أبي جعفر عبدالله بن محمد بن علي، الهاشمي العباسي، كان محاربًا للزنادقة، مات سنة ١٦٩هـ. انظر السير: ٧/ ٤٠٠.

(٢) لم أهتد إليه في «الكامل» المطبوع.

(٣) ذكره ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: ٢/ ٨٥٦ برقم (١٤٣١) وهو موضوع كما في السلسلة الضعيفة للألباني: ١/ ١٠٨ برقم (٨٠).

(٤) المسند: ٥/ ٢٧٧.

(٥) سنن ابن ماجه: ٢/ ١٣٦٧، أبواب الفتن، باب خروج المهدي، برقم (٤٠٨٤). وقال الألباني في الضعيفة (١/ ١١٩، برقم ٨٥): منكر.

(٦) في المعجم الأوسط: ٥/ ٣١١، بلفظ: «يكون في أمّتي المهدي، إن قصّر فسبع، وإلا فثمان، وإلا فتسع..» وهو كذلك عند ابن ماجه برقم (٤١٣٤) وأورده الألباني في القسم الصحيح من سننه: «٢/ ٣٨٩»، وفي «السنن والواردة في الفتن» للداني: ٥/ ١٠٣٥.

(٧) انظر «كشف الأستار عن زوائد البزّار» للحافظ الهيثمي: ٤/ ١١٤، كتاب الفتن، باب في المهدي، برقم (٣٣٢٥)، بغير هذا اللفظ.

(٨) المستدرك على الصحيحين: ٤/ ٦٠١، كتاب الفتن والملاحم، برقم (٨٦٧٥)، =

المهدي مرفوعًا: «يعيش فيكم - وفي رواية: يمكث فيكم - سبعًا أو ثمانًا، فإن أكثر فتسع».

وفي رواية لأبي داود[1] والحاكم[2]: «يملك سبع سنين»[3].

وفي أخرى للترمذي[4]: «يخرج في أمتي المهدي، يعيش خمسا، أو سبعا، أو تسعا» الحديث.

وأغلب الروايات أن ملكه سبع سنين بلا شك.

وعند الإمام أحمد[5] ومسلم في صحيحه[6] مرفوعًا: «يكون في آخر الزمان خليفة، يحثي المالَ حثيًا، ولا يعدّه عدًّا».

وعند البخاري[7] في «باب نزول عيسى بن مريم» - عليه الصلاة

= بنفس رواية الطبراني السابقة.

(١) سنن أبي داود: ٤/ ١٠٧، كتاب المهدي، برقم (٢٤٨٥)، وهو في «صحيح الجامع» للألباني: ٢/ ١١٤٠، برقم (٦٧٣٦).

(٢) المستدرك: ٤/ ٥١٢، برقم (٨٤٣٨) بلفظ: «يعيش فيها سبع سنين أو ثمان أو تسع».

(٣) وهي كذلك عند ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان: ١٥/ ٢٣٨، برقم (٦٨٢٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه: ٧/ ٥١٣، وأبي يعلي في مسنده: ٢/ ٣٦٨.

(٤) سنن الترمذي: ٤/ ٥٠٧، كتاب الفتن، برقم (٢٢٣٢).

(٥) المسند: ٣/ ٤٨.

(٦) صحيح مسلم: ٤/ ١٧٧٠، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل. . ، برقم (٢٩١٣).

(٧) صحيح البخاري: ٣/ ١٢٧٢، كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى بن مريم، برقم (٣٢٦٥).

والسلام ـ، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «فكيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم». وهو في صحيح مسلم بهذا اللفظ[١].

وهذا يخاطب به ـ ﷺ ـ العرب؛ لأن الأمر لهم، خصوصًا لقريش من بين بني إسماعيل ـ عليه الصلاة والسلام ـ، لما روى الإمام أحمد[٢] ومسلم[٣]، عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ، أن النبي ـ ﷺ ـ قال: «الناس تبع لقريش في الخير والشر».

وعند البخاري[٤]، عنه ـ ﷺ ـ أنه قال: «الناس تبع لقريش، مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم».

وعند الإمام أحمد[٥] بسند صحيح، والحاكم[٦]، عن عثمان بن عفّان ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «من أهان قريشًا أهانه الله ـ تعالى ـ».

وقال أيضًا[٧]: حدثنا أبو داود، ثنا هشام، عن قتادة، عن أبي الطفيل قال: انطلقت أنا وعمرو بن صُبيغ، حتى أتينا حذيفة، فقال:

---

(١) صحيح مسلم: ١/ ١٢٣، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم. . ، برقم (١٥٥).
(٢) المسند: ٣/ ٣٣١.
(٣) صحيح مسلم: ٣/ ١١٥٤، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش. . ، برقم (١٨١٩).
(٤) صحيح البخاري: ٣/ ١٢٨٨، كتاب المناقب، الباب الأول، برقم (٣٣٠٥)، ومعناه كما في الفتح (٦/ ٥٣٠) أن العرب توقف غالبهم عن الدخول في الإسلام حتى أسلمت قريش عامّةً بعد الفتح، فتبعتهم العرب، ودخلوا في دين الله أفواجا.
(٥) المسند: ١/ ٦٤. وقال محققوه: حسن لغيره، (١/ ٥٠٧).
(٦) المستدرك: ٤/ ٨٤، برقم (٦٩٥٥).
(٧) يعني الإمام أحمد.

سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «إنّ هذا الحي من مُضر، لا تدع لله في الأرض عبدًا صالحًا إلا افتنته[١] وأهلكته، حتى يدركها الله بجنود من عنده فيذلّها، حتى لا تمنع ذنَب تلْعة»[٢].

وعند الإمام أحمد[٣] وغيره[٤]، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال: «أما بعد يا معشر قريش، إنكم أهل هذا الأمر ما لم تعصوا الله، فإذا عصيتموه، بعث الله عليكم من يلحاكم كما يُلحى هذا القضيب ـ لِقضيب كان في يده ـ».

وعند الإمام أحمد[٥] ومسلم[٦]، عن معاوية ـ رضي الله عنه ـ، أن النبي ـ ﷺ ـ قال: /«هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبّه الله على وجهه، ما أقاموا الدين». ٢٥/ب

وهكذا رواه البخاري في «صحيحه»[٧] بهذا اللفظ، في «باب الأمراء من قريش»، حيث قال: حدثناأبو اليمان، ثنا شعيب، عن الزهري قال:

---

(١) هكذا في المسند: (افتنته) دون همزة، وفي «الفتح الربّاني» (٢٣/ ٢٤٠) بإثبات الهمزة، وفي «مختار الصحاح»: (فتنته المرأة: دلّهته، وأفتنته أيضًا، وأنكر الأصمعي «أفتنته» بالألف). ص ٤٩٠.

(٢) المسند: ٥/ ٣٩٠، ونحوه في مستدرك الحاكم: ٤/ ٥١٦، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجاه.

(٣) المسند: ١/ ٤٥٨، وصحّحه الألباني كما في السلسلة الصحيحة: ٤/ ٦٩، برقم (١٥٥٢). وقال: إسناده على شرط الشيخين.

(٤) انظر مسند أبي يعلى: ٨/ ٤٣٨.

(٥) المسند: ٤/ ٩٤.

(٦) لم أجده في صحيح مسلم.

(٧) ص ٧٢٠، كتاب المناقب، باب مناقب قريش برقم (٣٥٠٠).

كان محمد بن جبير بن مطعم يحدّث أنه بلغ معاويةَ وهو عنده في وفد من قريش، أن عبدالله بن عمرو - يعني ابن العاص -، يحدث أنّه سيكون مَلِك من قحطان، فغضب معاوية - رضي الله عنه -، فقام فأثنى على الله بما هو أهلُه، ثم قال: أما بعد، فإنّه بلغني أن رجالاً منكم يحدّثون أحاديثَ ليست في كتاب الله، ولا تؤثر عن رسول الله - ﷺ -، وأولئك جُهّالكم، فإيّاكم والأماني التي تُضلّ أهلَها، فإني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «إن الأمر في قريش». ورواه مسلم بهذا اللفظ أيضًا[1].

وفي البخاري أيضًا في هذا الباب[2]، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - ﷺ - قال: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان. وعند الإمام أحمد[3] والنسائي[4] والضياء[5]، عن أنس - رضي الله عنه -: أنّ رسول الله - ﷺ - قال: «الأئمة من قريش، ولهم عليكم حق، ولكم مثل ذلك، إن استُرحموا رَحِموا، وإن استُحكموا عدلوا، وإن عاهدوا وفَوا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً».

---

(١) لم أجده في صحيح مسلم من حديث معاوية، لكن فيه «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان» برقم (١٨٢٠).

(٢) باب مناقب قريش، في الموضع السابق، برقم (٣٥٠١).

(٣) المسند: ٣/ ١٢٩. وصحّحه الألباني كما في صحيح الجامع: ١/ ٥٣٥، برقم (٢٧٥٨).

(٤) السنن الكبرى: ٣/ ٤٦٧، ٤٦٨، كتاب القضاء، باب الأئمة من قريش، برقم (٥٩٤٢).

(٥) الأحاديث المختارة: ٤/ ٤٠٣.

وفي «معاجم الطبراني»[١]: عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «اتركوا الترك ما تركوكم؛ فإن أوّل من يسلُبُ أمّتي ملكهم وما خوّلهم الله بنو قنطورا». وفي سنده مروان بن سالم[٢]، ضعّفوه، ولكن يقوّي هذا معنى قوله ـ مخاطبًا لقريش فيما تقدم من حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ الذي عند الإمام أحمد ـ: «فإذا عصيتموه بعث الله عليكم من يلحاكم، كما يُلحى هذا القضيب ـ لقضيب في يده ـ»[٣].

وقنطورا[٤]: قيل: جارية إبراهيم ـ عليه السلام ـ، من نسلها الترك. وقيل: إنهم بنو عم [ياجوج][٥] وماجوج، وهو الصحيح في نسبهم، وبه قطع السوَيْدي البغدادي[٦] في «شجرته»[٧]، وهو الذي ينتسبون إليه اليوم.

وقد وقع ذلك؛ إذ وقوعه دليل على صحته، فبموجب خروج هذا الأمر عن قريش قدَرًا، بسبب إضاعتهم للدين، وكونه لهم شرعًا ما

---

(١) الأوسط: ٦/ ٧، والكبير: ١٠/ ٢٢٤.

(٢) الغفاري، أبو عبدالله الجزَري، متروك، رُمي بالوضع، انظر «تقريب التهذيب»: ٥٢٦، برقم (٦٥٧٠).

(٣) تقدّم قريبًا أنّه صحيح على شرط الشيخين.

(٤) وفي بعض المراجع: (قطورا) بدون نون، انظر تاريخ الطبري: ١/ ١٨٥، وجمهرة الأنساب لابن حزم: ٥١٠.

(٥) في الأصل: [جوج]، دون «يا»، وأما ترك الهمز فهو موافق لقراءة عامة السبعة عدا عاصمًا.

(٦) هو محمد أمين بن علي بن محمد سعيد السويدي العباسي البغدادي، أبو الفوز، توفي السويدي في «بُرَيْدة» بنجد سنة ١٢٤٦هـ. انظر الأعلام: ٦/ ٤٢.

(٧) وتسمى «سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب»، ولم أهتد إلى هذا الموضع منها.

أقاموا الدين، مع قوله ـ ﷺ ـ فيما تقدم في الصحيحين، مخاطبًا لمن له الأمر شرعًا: «فكيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم»؛ إذ هذه مخاطبة على ما هو المعهود من منصب / الإمامة الكبرى في زمنه ـ ﷺ ـ وخلفائه الراشدين في إمامتهم، حتى في الصلاة التي هي الإمامة الصغرى، ولذلك أمر ـ ﷺ ـ في مرضه الذي توفّي فيه أبا بكر أن يؤمَّ الناس في الصلاة، ليدلّهم على ذلك.

٢٦/أ

فإذا جمعْت بين الواقع والنازل[١]، تبيّن لك مُفهوم أحاديثِ الصحيحين، مع تصريح أحاديث غيرهما بأن هذا الإمام للأمّة عند نزول عيسى بن مريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ هو المهدي المصرّح به في غير الصحيحين.

ثم وقفتُ بعد ذلك ـ بحمد الله ـ على جواب لشيخ الإسلام بن تيمية ـ قدّس الله روحه ـ في المهدي، يؤيده ما ذكرته، وفيه: والمهدي الذي أخبر به النبي ـ ﷺ ـ اسمه محمد بن عبدالله، من ولد الحسن بن علي ـ رضي الله عنهما ـ، يقوم إذا شاء الله، وهو خليفة صالح، يملأ الأرض قسطًا وعدلاً، كما ملئت جَوْرًا وظلما، ويحثو المال حثوًا.

قال: وجاءت أخباره في الترمذي، وسنن أبي داود، ومسند الإمام أحمد، ووقع التنبيه عليه في الصحيحين. هذا كلامه ـ رحمه الله[٢] ـ، فتبين ما قلناه عمّا في الصحيحين، والله الموفق.

وفي صحيح مسلم[٣] عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين إلى

---

(١) ولعلّه أراد: بين الواقع والوارد.

(٢) لم أهتد إلى موضعه بلفظه، وانظر نحوه في «منهاج السنّة»: ٨/ ٢٥٤ وما بعدها.

(٣) (١/ ١٢٤)، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم. . ، برقم (١٥٦).

يوم القيامة». قال: «فينزل عيسى بن مريم، فيقول أميرهم: تعال صلّ لنا. فيقول: لا، إنّ بعضكم على بعض أمراء». الحديث.

فالمعنيّ بهذا الخطاب من عيسى ـ عليه السلام ـ بنو إسماعيل، الذين خلاصتهم قريش؛ إذ هو ـ عليه السلام ـ من بني إسحق.

وفي لفظ في السنن في هذا الحديث: «فيقول أميرهم المهدي»[١] الحديث.

وعند أبي داود[٢] عن أمّ سلمة ـ رضي الله عنها ـ في حديثٍ: «فيخرج رجل من أهل المدينة هاربًا إلى مكة، فيأتيه ناس من أهل مكة، فيُخرجونه وهو كاره، فيبايعونه بين الركن والمقام، ويبعث إليه بعث كلبٍ فيخسف بهم ببيداء من الأرض» الحديث.

وفي «صحيح مسلم»[٣]، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ مرفوعًا: «العجب أنّ ناسًا من أمّتي يؤمّون البيت لرجل[٤] من قريش قد لجأ بالبيت، حتى إذا كانوا بالبيداء خُسف بهم، فيهم المستنصر والمجبور وابن السبيل، يهلكون مهلكًا واحدًا، ويصدرون مصادر شتّى، يبعثهم الله على نيّاتهم».

---

(١) ذكره ابن القيّم في «المنار المنيف» ص ١٤٧ برقم (٣٣٨) من رواية الحارث ابن أبي أسامة في مسنده، وقال ابن القيّم: وهذا إسناد جيّد.

(٢) (٤/ ١٠٧)، كتاب المهدي، برقم (٤٢٨٦) باختصار، وقد ضعّفه الألباني كما في السلسلة الضعيفة: ٤/ ٤٣٥، برقم (١٩٦٥).

(٣) (٤/ ١٧٥١)، كتاب الفتن..، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت، برقم (٢٨٨٤).

(٤) كذا في جميع النسخ: «لرجل» بلام الجر، وفي صحيح مسلم: «برجل» بالباء.

٢٦/ب

وفي آخر حديث أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ، الذي عند أبي داود[(١)]، قال: /«ويعمل بسنّة نبيِّهم ـ ﷺ ـ، ويلقي الإسلامُ بجِرانه في الأرض، فيلبث سبع سنين، ثم يموت، ويصلّي عليه المسلمون».

ثم يتولّى أمر الأمّة عيسى بن مريم ـ عليه السلام ـ، فيمكث في الأرض ـ كما عند الإمام أحمد[(٢)]، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أربعين سنة إمامًا عادلاً[(٣)]، وحكمًا مُقسطًا. هكذا في مسنده، وهو عنده في «الزهد» أيضًا[(٤)]، وكذا عند الطبراني[(٥)] وأبي الشيخ[(٦)]، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ بمعناه. وهو بمعناه أيضًا عند الحاكم[(٧)] عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ.

ثم يموت ـ عليه السلام ـ ويصلي عليه المسلمون، ويدفن مع النبي ـ ﷺ ـ في حجرته. كما رواه الترمذي[(٨)] ـ وقال: حسن غريب ـ من طريق أبي مودود، عن عثمان بن الضحّاك، عن محمد بن يوسف بن

---

(١) تقدم قريبًا أنه ضعيف.

(٢) المسند: ٦/ ٧٥، وقال الهيثمي: (رجاله رجال الصحيح، غير الحضرمي ابن لاحق، وهو ثقة). «مجمع الزوائد»: ٧/ ٣٤١.

(٣) في المسند «عدلاً»، بدون ألف.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) لم أهتد إليه.

(٦) لم أهتد إليه.

(٧) المستدرك: ٢/ ٦٥١، كتاب تواريخ المتقدمين..، برقم (٤١٦٢).

(٨) السنن: ٥/ ٥٨٨، كتاب المناقب، باب فضل النبي ـ ﷺ ـ، برقم (٣٦١٧). ونقل ابن كثير عن البخاري قوله: هذا الحديث لا يصح عندي ولا يتابع عليه. انظر «البداية والنهاية»: ٢/ ٩٢.

عبدالله بن سلام، عن أبيه، عن جده ـ رضي الله عنه ـ قال: مكتوب في التوراة صفة محمد ـ ﷺ ـ، وعيسى بن مريم يدفن معه. قال: فقال أبو مودود[1]: قد بقي في البيت موضع قبر.

ورواه الطبراني[2] عن عبدالله بن سلام ـ رضي الله عنه ـ بمعناه، من رواية عثمان بن الضحاك المذكور، وقد وثقه ابن حبان[3]، وضعّفه أبو داود[4]، وقال فيه الترمذي: المعروف فيه الضحاك بن عثمان المدني[5].

ورواه ابن الجوزي في «المنتظم»[6] عن عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، عن النبي ـ ﷺ ـ. وفيه قصّة.

وقال يحيى بن النجّار[7] في «تاريخ المدينة»[8]: قال أهل السير: وفي البيت موضع قبر في السهوة[9] الشرقية. قال سعيد بن المسيب:

---

(١) في [ص] «داود»، وهو خلاف ما في السنن وبقية النسخ.
(٢) لم أعثر عليه.
(٣) الثقات: ٧/ ١٩٢.
(٤) انظر «تهذيب الكمال»: ٥/ ١١٤.
(٥) السنن: ٥/ ٥٨٨.
(٦) لم أهتد إليه.
(٧) كذا في جميع النسخ، والصحيح أنه محمد بن محمود بن حسن بن هبة الله، بن النجّار، الحافظ المؤرّخ، صاحب الذيل على تاريخ بغداد، ولد سنة ٥٧٨هـ، وتوفّي سنة٦٤٣هـ، انظر سير أعلام النبلاء: ٢٣/ ١٣١.
(٨) اسمه كما في «السير» للذهبي: «الدرر الثمينة في أخبار المدينة»، وقد طبع قديمًا بعنوان «أخبار مدينة الرسول» بتحقيق صالح جمال. ثم طبع مؤخّرًا بعنوان «الدرر الثمينة».
(٩) في المطبوع بعنوان «أخبار مدينة الرسول» (ص ١٣٥): في الجهة الشرقيّة.

فيه يدفن عيسى بن مريم ـ عليه السلام[1] ـ.

وقد ذكر ابن الجوزي بسنده عن الإمام أحمد في «المعتقد»[2]، أن المهدي مما يجب الإيمان بخروجه.

وذكره السفاريني في معتقده أيضًا[3]؛ وذلك لصحة الأحاديث في خروجه عند الإمام أحمد ـ رضي الله عنه ـ.

وقد عدّ جماعة أحاديثَ خروج المهدي من الأحاديث المتواترة[4].

وأما حديث: «لا مهدي إلا عيسى بن مريم»، الذي رواه ابن ماجه[5] والحاكم في صحيحه[6]، فقد قال الحاكم ـ على تساهله في الحديث ـ: أوردته تعجّبًا، لا محتجًا به. وقال البيهقي: تفرّد به محمد بن خالد. وقد قال الحاكم: إنه مجهول. واختلف عنه في إسناده[7]. وصرح النسائي بأنه منكر[8].

قلت: وعلى تقدير صحته لو صح، فالمعنى: لا مهديّ على الحقيقة معصومًا، إلا عيسى ـ عليه السلام ـ؛ لوضعه الجزية، وإهلاكه

---

(١) أخبار مدينة الرسول: ١٣٥.

(٢) لم أهتد إلى موضعه.

(٣) انظر شرح السفّارينيّة: ٢/ ٧٠.

(٤) انظر «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للكتاني: ص ٢٢٥ برقم (٢٨٩).

(٥) سنن ابن ماجه: ٢/ ٣٨٩، أبواب الفتن، باب شدة الزمان، برقم (٤٠٨٨). وهو في السلسلة الضعيفة للألباني: ١/ ١٠٣، برقم (٧٧)، وقال عنه: منكر.

(٦) المستدرك: ٤/ ٤٨٨، ٤٨٩، برقم (٨٣٦٤).

(٧) انظر «تهذيب التهذيب»: ٩/ ١٢٦.

(٨) لم أهتد إلى موضع هذا الحكم.

المِلَل المخالفةَ لمِلّتنا، كما صحّت بذلك الأحاديث؛ إذ لا مهدي معصومًا إلا هو، فلا يخالف هذا الحديثُ إذًا الأحاديث الواردة في المهدي الذي هو من ولد فاطمة الزهراء، ابنةِ سيّد البشر - ﷺ -.

وقد قال إبراهيم بن ميسرة لطاووس: عمر بن عبدالعزيز المهدي؟. قال: لا؛ / لأنّه لم يستكمل العدل كلّه[1].

٦/١/٢٧

فهو من جملة المهديين المذكورين في قوله - ﷺ -: عليكم بسنتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي.

قال الحافظ ابن حجر: والصحيح من الأحاديث الصحيحة أن المهدي يخرج آخر الزمان، وأن عيسى - عليه السلام - يأتمّ به[2].

وعند الإمام أحمد[3] مرفوعًا: «أبشروا بالمهدي؛ رجل من قريش، من عترتي، يخرج في اختلافٍ من الناس وزلازل، فيملأ الأرض عدلاً وقسطًا، كما ملئت ظلما وجورًا، يرضى عنه ساكن الأرض والسماء» الحديث.

وقد ذكرنا هذه الأحاديث التي في خروج المهدي، وبيّنّا وجوهها؛ لتعلّقها بحديث عبدالله بن الحارث بن جَزْء، الذي أوردناه في أول هذا الفصل، والله الموفق، وله الفضل والمنّة.

---

(١) رواه نُعيم بن حماد في «كتاب الفتن»: ٢٢٢.

(٢) لم أقف عليه بلفظه، ونحوه في فتح الباري: ٦/ ٥٦٩، نقلاً عن أبي الحسن الآبري.

(٣) المسند: ٣/ ٣٧، ٥٢، بلفظ: «أبشركم بالمهدي، يبعث في أمّتي على اختلاف من الناس وزلازل».. الحديث. وهو ضعيف، كما في السلسلة الضعيفة للألباني: ٤/ ٩١، برقم (١٥٨٨).

فمن رُزق اتباع الكتاب والسنّة، اللذَيْن أمر الله باتّباعها، وحثّ رسوله ـ ﷺ ـ على الاهتداء بهما، فإن دعا إليهما صار بذلك هاديًا مهديًا، كما دعا النبي ـ ﷺ ـ لمعاوية ـ رضي الله عنه ـ بقوله كما عند الترمذي[1]، وقال: حسن غريب، عن عبدالرحمن بن أبي عميرة، وكان من أصحاب النبي ـ ﷺ ـ، عن النبي ـ ﷺ ـ أنه قال لمعاوية: «اللهمّ اجعله هاديًا مهديًا، واهد به»، فمن حصل له ذلك فهو من جملة المهديين، كصاحب هذا الكتاب.

ولهذا لما ذكر ـ سبحانه وتعالى ـ خلاصة رسله وأنبيائه ـ عليهم الصلاة والسلام ـ في سورة الأنعام قال: ﴿ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام: ٨٧، ٨٨].

ولمّا نظر الله ـ سبحانه ـ إلى الخلق من العربْ والعجم، عند مبعث محمد ـ ﷺ ـ، وما هم عليه من مخالفة أمره، بخروجهم عن طريق الهدى، مقتهم عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب، كما في حديث عياض بن حمار ـ رضي الله عنه ـ، الذي في صحيح مسلم[2] وغيره، أنه قال ـ ﷺ ـ: «يا أيها الناس، إنّ الله ـ عز وجل ـ أمرني أن أعلّمكم ما جهلتم، مما علّمني في يومي هذا: إن كل مالٍ نحلته عبدي فهو له حلال، وإني خلقت عبادي حنفاء كلَّهم، فأتتهم الشياطين

(١) السنن: ٥/ ٦٨٧، كتاب المناقب، باب مناقب لمعاوية..، برقم (٣٨٤٢)، وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة: ٤/ ٦١٥، برقم (١٩٦٩).

(٢) ٤/ ١٧٤١، كتاب الجنة..، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنّة..، برقم (٢٨٦٥).

فاجتالتهم عن دينهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزّل به سلطانًا، وإن الله ـ تعالى ـ نظر إلى أهل الأرض ومقتهم[1]، عربَهم وعجَمهم، إلاّ بقايا من أهل الكتاب».

وهذا تصديق لخبره ـ تعالى ـ، في قوله في إبراهيم ـ عليه السلام ـ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف: ٣٨]. ومصداق أيضًا لإجابته لدعوة / إبراهيم الخليل ـ عليه الصلاة والسلام ـ، حين دعى لأهل مكّة أن يبعث فيهم ﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة: ٢].

٢٧/ب

فبعث الله ـ سبحانه، وله الحمد والمنّة ـ فيهم محمدًا ـ ﷺ ـ، على حين فترة من الرسل، وطموس من السبل، وقد اشتدت الحاجة إليه، ومقت الله ـ سبحانه ـ أهل الأرض، عربَهم وعجمهم، إلاّ بقايا من أهل الكتاب، يعني يسيرًا، ممن تمسك بما بعث الله به عيسى بن مريم ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

وقد كانت العرب قديمًا متمسكين بدين إبراهيم وإسماعيل ـ عليهما السلام ـ، فبدّلوه وغيّروه، وقلبوه وخالفوه. وكان أول من غيّره عمرو بن لحي بن قمعة، كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى ـ في موضعه توضيحه[2]. فاستبدلوا بالتوحيد شركًا، وباليقين شكًّا، وابتدعوا أشياء لم يأذن الله بها.

وكذلك أهل الكتاب، قد بدّلوا كتبهم وحرّفوها وغيّروها وأوّلوها على غير تأويلها.

---

(١) كذا في جميع النسخ بالواو، والذي في صحيح مسلم: «فمقتهم»، بالفاء.

(٢) انظر ص ١٧١/ أ، ب.

فبعث الله محمدًا ـ ﷺ ـ بشرع عظيم كامل، شامل لجميع الخلق، فيه هدايتُهم، والبيانُ لجميع ما يحتاجون إليه من معادهم ومعاشهم، والدعوةُ لهم إلى ما يقرّبهم إلى الجنّة، ورضاءِ الله عنهم، والنهيُ عما يقرّبهم إلى النّار، وما يسخط عليهم الجبّار. فجاء بكتاب حاكم، فاصلٍ لجميع الشبهات والشكوك والرِّيَب، في الأصول والفروع، وجمع له ـ تعالى وله الحمد والمنة ـ جميعَ المحاسن ممن كان قبل، وأعطاه في ذلك ما لم يعط أحدًا من العالمين، فصلوات الله وسلامه عليه، وعلى جميع أنبيائه ورسله، بأتم لفظ وأدومه إلى يوم الدين.

ولهذا قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: ٣٣، الفتح: ٢٨]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ [الجمعة: ٢]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقال: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الفرقان: ١].

فلمّا أن هدى الله من هدى منهم، ببعثته محمدًا ـ ﷺ ـ إليهم، صار إمامَ المهديّين، فلا مهديّ إلا من كان على طريقته، مِن كل من كان بعده، حتى عيسى بنُ مريم ـ عليه السلام ـ بعد نزوله؛ إذ هو لا يعمل إلا بشريعته، حتى بكونه لا يقبل من أهل الكتاب/ إلا الإسلام أو القتل؛ إذ لقائل أن يقول: إنّ في شريعة محمد ـ ﷺ ـ ما لا يُعمل به إلا بعد نزول عيسى بن مريم ـ عليه السلام ـ، فيُعايا بها[1].

٢٨/١

(١) من المعاياة، وهي أن يُلقي أحد لآخر كلامًا لا يهتدي لوجهه. انظر «أساس البلاغة» للزمخشري: ٤٤٣.

وكان ـ ﷺ ـ قد بُعث والخلقُ أصناف شتّى في أديانهم، يهودُ ونصارى، ومجوس، وصابئون، وعبدة أصنام، وفلاسفة.

وأما العرب الذين الذين بُعث منهم فكانوا أيضًا أصنافًا شتى، منهم معطّلة[1] وغير معطّلة، فمنهم من ينكر الخالق والبعث والإعادة، كقول الله عنهم: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فجعلوا الجامع لهم الطبع، والمهلك لهم الدهر، وسيأتي النهي عن سبّه في موضعه إن شاء الله ـ تعالى ـ[2].

وبعضهم اعترف بالخالق، كغالب قريش، وأنكر البعث، أخبر الله عنهم بقوله: ﴿قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨﴾ [يس: ٧٨]، وقد نطق شعرهم بذلك، فمن مراثيهم في قُتلائِهم[3] يوم بدر قول بعضهم[4]:

فماذا بالقليب قليب بدرٍ ... من الفتيان والقوم الكرامِ[5]

أيخبرنا ابن كبشة أن سنحيا ... وكيف حياة أصداءٍ وهام[6]

أيقتلني إذا ما كنت حيًّا ... ويحييني إذا رمّت عظامي[7]

---

(١) من التعطيل، وهو أنواع، فمنه تعطيل الكون عن الخالق، وهو الإلحاد المطلق، وهو الذي يريده المصنف هنا، ومنه تعطيل الخالق من صفاته الواجبة له، كما عند الجهميّة، وانظر عن شرك التعطيل «تيسير العزيز الحميد بشرح كتاب التوحيد»: ٤٣.

(٢) في القسم الثاني، الباب الرابع والأربعين: باب من سب الدهر فقد آذى الله ـ تعالى ـ.

(٣) في [م م]: قتلاهم، وكلاهما يصح في جمع «قتيل»، انظر اللسان: ١١/ ٥٤٧.

(٤) وهو أبو بكر شدّاد بن الأسود بن شعوب الليثي، كما في سيرة ابن هشام: ٢/ ٢٩.

(٥) في السيرة: «من القينات والشَّرْب الكرام» وهو بعيد المعنى.

(٦) في السيرة: «يخبّرنا الرسول بأن سنحيا»، وتبعد صحّته مع إنكارهم الرسالة.

(٧) ليس في السيرة.

وكان منهم من يعتقد التناسخ[(١)]، وتنقُّلَ الأرواح من جسد إلى جسد، وقد قيل إنّ كُثيِّرًا كان يعتقد ذلك[(٢)].

ومنهم أرباب الهامَة[(٣)]، الذين قال عنهم ـ ﷺ ـ: «لا عدوى ولا طِيَرةَ ولا هامة ولا صفر»[(٤)]. وسيأتي ذلك في موضعه إن شاء الله ـ تعالى ـ[(٥)].

ومنهم من أقرّ بنوع من الإعادة، وأنكر الرسلَ ـ عليهم السلام ـ، وعبد الأصنام، وزعم أنها شفعاء عند الله ـ تعالى ـ في الآخرة، وحجّوا

---

(١) وهو أن الروح إذا فارقت بدن الميّت انتقلت إلى جنين قابل للروح، والقائلون بهذا يسمّون التناسخيّة، ومقالتهم كفريّة؛ لتضمنها إنكار البعث والجزاء. انظر عنهم وعن مقالتهم: «الملل والنحل» للشهرستاني: ٢/ ٥٥، ٢٥٥، و«الكلّيات» للكفوي: ٣٠٥.

(٢) كُثيِّر عزّة، من فحول الشعراء، وهو أبو صخر، كثيِّرُ بن عبدالرحمن بن الأسود الخزاعي المدني، يقال إنه كان شيعيًّا يقول بتناسخ الأرواح، ويؤمن برجعة علي ـ رضي الله عنه ـ، مات سنة ١٠٧هـ. وله الأبيات المشهورة في عودة محمد بن الحنفية بعد غيبته ـ كما هي عقيدة الكيسانيّة من غلاة الشيعة ـ، وأوّلها:

ألا إنّ الأئمة من قريش ولاة الحق أربعة سَواءُ

انظر «سير أعلام النبلاء»: ٥/ ١٥٢.

(٣) الهامَة بالتخفيف، وقيل بالتشديد، والأوّل هو المحفوظ، وهي بزعم العرب في جاهليّتهم دودة تخرج من رأس المقتول الذي لم يؤخذ بثأره، فتدور حول قبره وتقول: اسقوني، اسقوني، فإن أخذ بثأره ذهبت، وإلا بقيت، وقيل هي البومة، وقد كان العرب يتشاءمون بها، ويزعمون أن عظام الميت يصير هامة فتطير، فنُفي ذلك كلّه في هذا الحديث. انظر «فتح الباري»: ١٠/ ٢٥٢. و«بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب»: ٢/ ٣١١.

(٤) صحيح البخاري (٥/ ٢١٥٨)، كتاب الطب، باب الجذام، برقم (٥٣٨٠)، وصحيح مسلم: ٤/ ١٣٩٠، كتاب السلام، باب لا عدوَى...، برقم (٢٢٢٠).

(٥) في القسم الثاني، الباب (٢٧)، باب ما جاء في الطيرة.

لها، ونحروا لها، وقرّبوا لها القربان، وحلّلوا وحرّموا، فجعلوا لها حقًّا من عبادتهم، وهم جمهور العرب، الذين قال الله عنهم: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾، إلى قوله: ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٨﴾﴾، إلى قوله: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٩﴾﴾ [الفرقان: ٧ ـ ٩]، وكقول زهير بن أبي سُلمى المُزَني:

يؤخّر فيوضع في كتاب فيدّخر ... ليوم حسابٍ أو يُعجّل فينقم[1]

وقال مطرود بن كعبٍ الخزاعيّ[2] يبكي المطّلبَ:

يا عين وابكي أبا الشُّعثِ الشجيات ... يبكينه حُسَّرًا مثل البليّاتِ[3]

٢٨/ب / والبليّة: ناقة تعقِلها[4] أهل الجاهلية عند قبر صاحبها، ويجعلون في عنقها الولايا؛ وهي البراذع[5]، ويشدّ وجهها بكساء، وتربط عند القبر، قال لبيد بن ربيعة ـ رضي الله عنه ـ يمثّل بها:

تأوي إلى الأطناب كلُّ رذيّة ... مثل البليّة قالصٍ أهدامها[6]

---

(١) من معلقته المشهورة، انظر المعلقآت بشرح ابن الأنباري: ٢٦٦. وانظر ديوانه: ص ١٨.

(٢) شاعر جاهلي فحل، لجأ إلى عبدالمطلب بن هاشم فحماه، فأكثر مدحه ومدح أهله. انظر الأعلام للزركلي: ٧/ ٢٥١.

(٣) البيت في سيرة ابن هشام: ١/ ١٤٠، ضمن قصيدة طويلة يرثي فيها نوفل بن عبد منافٍ، وقد وقع في الأصل: «أبي الشعث»، والتصويب من السيرة.

(٤) كذا في جميع النسخ: «تعقلها» بالتاء الفوقانية، والصواب: «يعقلها». بالتحتانية.

(٥) «الولايا»: «جمع «وليّة»، وهي «البرذعة»، و«البرذعة»: الحلس الذي يلقى تحت الرحل، و«الحلس»: الكساء الغليظ، يوضع فوق الدابة ليقيها أثر الرحل. انظر «أساس البلاغة»: ٦٨٩، واللسان: ٨/ ٨.

(٦) من معلقته المشهورة، انظر المعقآت بشرح ابن الأنباري: ٥٨٩.

يقول: مشمّر ومرتفع ما على البليّة من الأهدام، وهي الخلقان البالية التي تُجعل عليها؛ لأنّها تترك على تلك الحال حتى تموت جوعًا وعطشًا؛ يقولون: إنّه يحشر عليها راكبًا، ومن لم يُفعل معه ذلك منهم حُشر راجلاً، وعلى هذا مذهب من كان يقول بالبعث منهم، مع اتخاذهم الشفعاء، كما قال الله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الفرقان: ٣].

وأوصى رجل منهم ابنه عند الموت بذلك فقال:

لا تتركن أباك يحشر مرةً عَدْوًا يُجَرُّ على اليدين ويُنكبُ

في أبيات ذكرها أبو سليمان الخطّابي ـ رحمه الله تعالى ـ في «غريبه»[1].

وقال شاعرهم الآخر:

والبلايا رؤوسها في الولايا مانحات السمومِ حُرَّ الخدودِ[2]

وفي المثل: «جاءت البلايا، تحمل الولايا»[3].

فكان عُبّاد الأصنام في عبادتها مختلفين: فمنهم من يجعلها مشاركة للباري ـ جل وعلا ـ، كقولهم في تلبيتهم ـ وسيأتي الكلام عليها إن شاء

---

(١) ١/ ٣٧٠. والبيت عنده هكذا:

لا أعرفنّ أباك يُحشر بعدكم نَقِبا يخرّ على اليدين ويُنكبُ

وهو لخزيمة ـ أو جذيمة ـ بن أشيم الفقعسي.

(٢) معزوّ في اللسان مادّة (بلا) لأبي زبيد.

(٣) لم أهتد إليه في كتب الأمثال، والمشهور قول عمير بن وهب يوم بدر: «رأيت البلايا تحمل المنايا»، كما في سيرة ابن هشام: ١/ ٦٢٢.

الله ـ تعالى ـ في محله ـ[1]: لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا هو لك، تملكه وما ملك[2].

ومنهم من لا يطلق عليها لفظ الشريك، ويجعلها وسائل ووسائط وذرائع إلى الخالق، وهذه الوسائط والوسائل قد تقل عندهم، وقد تكثر. وهم الذين قال الله عنهم في كتابه العزيز: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣].

وإنما خلقوا لأجل أمرهم بالعبادة للواحد القهار، الذي أوجدهم من العدم، ورزقهم من الطيبات، وركّب فيهم العقول والأسماع والأبصار والقوى. وأعظم ما منّ به عليهم بعثةُ الرسل ـ عليهم السلام ـ إليهم؛ ليدلّوهم على مولاهم، وما تصلح به آخرتهم ودنياهم.

ولهذا لمّا بعث الله ـ جل ثناؤه ـ محمدًا ـ ﷺ ـ إلى الثقلين بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إليه بإذنه، وسراجًا منيرًا، أنزل عليه بيانَ ما خُلقوا لأجله، (و) هو (قول الله ـ تعالى ـ) في كتابه العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه: (﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات ٥٦]). / قال مقاتل: ما خلقتهم إلا أمرتهم بالعبادة، ولو أنهم خُلقوا للعبادة، ما عصوا الله طرفة عين[3]. ٢٩/أ

وقال مجاهد: يعني ما خلقتهم إلا لآمرهم وأنهاهم[4].

---

(١) ص ١٧١/ ب.

(٢) انظر صحيح مسلم: ٦٩٢. كتاب الحج، باب التلبية وصفتها، برقم (١١٨٥).

(٣) لم أعثر عليه.

(٤) لم أعثر عليه مسنداً، وقد ذكره الشوكاني في فتح القدير (٥/٩٢) بصيغة: وروي عن مجاهد. .

وقال البخاري عند تفسير هذه الآية: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾: ما خلقت أهل السعادة من أهل الفريقين إلا ليوحدون[1]. وذلك لئلا يعارض قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]. وقال بعضهم: خلقتهم ليفعلوا، ففعل بعض وترك بعض[2].

وهذا معنى ما مشى عليه في الجلالين، حيث قال مقتصرًا عليه: ولا ينافي ذلك عدم عبادة الكافرين؛ لأن الغاية لا يلزم وجودها، كما في قولك: «بريت هذا القلم لأكتب به»، فإنك قد لا تكتب به.[3]

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في جواب له على الآية الكريمة[4].

ولهذا قال البخاري: وليس فيه حجة لأهل القدر[5].

فمعنى الآية حينئذ على ما قاله مقاتل ومجاهد، وعلى ما قدّمه البخاري ـ رحمه الله ـ: أن العبادة فيها هي توحيد الألوهية، المتضمن لتوحيد الربوبية، بأن يعبدوه وحده لا شريك له، العبادة التي تجمع غاية الحبّ والذل والانقياد، وإثبات نعوت الكمال لله ـ سبحانه ـ، والإخلاصَ له، فهي على هذا القول كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]. واللام في قوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾،

---

(١) صحيح البخاري: ٤/ ١٨٣٧، كتاب التفسير، سورة ﴿والذاريات﴾.
(٢) المرجع السابق.
(٣) تفسير الجلالين: ص ٦٩٣، حاشية المصحف.
(٤) انظر مجموع الفتاوى: ٨/ ٣٩، وما بعدها.
(٥) صحيح البخاري، الموضع السابق.

لام التعليل، خلافًا لمن أنكرها، كما مشى عليه البيضاوي[1] وغيره. فنفوا أن تكون للتعليل، وجعلوها لام العاقبة، وقالوا: ليس في القرآن لام تعليل[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رضي الله عنه ـ: وقد أجمع المسلمون على أنه ـ تعالى ـ موصوف بالحكمة. فقالت طائفة: معناها راجع إلى العلم بأفعال العباد، وإيقاعها على الوجه الذي أراده ـ تعالى ـ، هذا قول أناس من أهل السنّة، وسيأتي مضمونه.

وقال جمهور أهل السنّة والجماعة: بل هو حكيم في خلقه وأمره، والحكمة ليست مطلق المشيئة؛ إذ لو كان كذلك لكان كل مريد حكيمًا، ومعلوم أن الإرادة تنقسم إلى محمودة ومذمومة، بل الحكمة[3] ما في أمره وخلقه من العواقب المحمودة.

وأصحاب القول الأول ـ كالأشعري ومن وافقه من الفقهاء ـ يقولون: ليس في القرآن لام التعليل في أفعال الله ـ تعالى ـ، بل ليس فيه إلا لام العاقبة.

وأما الجمهور فيقولون: بل لام التعليل داخلة في أفعاله ـ تعالى ـ وأحكامه. فأكثر أهل السنة على إثبات الحكمة والتعليل، فالقائلون بالتعليل يقولون: إن الله يرضى ويحب، وذلك أخص من الإرادة.

---

(١) تفسير البيضاوي: ٢/ ٤٣٢.

(٢) هذا مذهب الجهمية والأشاعرة وابن حزم ومن وافقهم على نفي الحكمة والتعليل في أفعال الله ـ تعالى ـ، انظر «الإرشاد» للجويني: ٢٦٨ وما بعدها، و«نهاية الإقدام» للشهرستاني: ٢٩٧، والمحصل للرازي: ٢٩٦، والفِصل لابن حزم: ٣/ ١٥٣. و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة»: ٣/ ١٣١١.

(٣) في «منهاج السنّة» بعدها: تتضمّن.

وأمّا المعتزلة وأكثر الأشعرية فيقولون: المحبة والرضى والإرادة سواء.

٩/ب فجمهور أهل السنّة يقولون: /لا يحب الكفر ولا يرضاه، وإن كان داخلاً في مراده الكوني القدري، كما دخلت سائر المخلوقات؛ لِما في ذلك من الحكمة، وهو وإن كان شرًّا بالنّسبة إلى الفاعل، فليس كل ما كان شرًّا بالنسبة إلى الفاعل، يكون عديم الحكمة، بل لله ـ سبحانه ـ في مخلوقاته حِكم تخفى[١].

قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۝٧﴾ [الكهف: ٧]، ومما عليها المؤذي ذو الشرّ.

وفي قوله ـ ﷺ ـ يوم الحديبية لعمر ـ رضي الله عنه ـ، ـ كما في صحيح البخاري[٢] وغيره، بعد قوله: ألسنا على الحق، وعدوّنا على الباطل، فلم نعطي الدنيّة في ديننا؟! ـ: «إني عبدالله[٣]، ولست أعصيه، وهو ناصري»، إقرار منه ـ ﷺ ـ لربّه بالربوبيّة؛ بأنّه مملوك له، يفعل به ما يشاء، وبالإلهية؛ بأنه متعبد له بطاعته، فلا يعصيه.

وفي قوله: «وهو ناصري»، وفي لفظ آخر: «ولن يضيّعني»[٤]، بيان لحكمته ـ تعالى ـ، وأنّه لا يفعل شيئًا عبثًا، إذ قد علمتَ بأنّه ـ سبحانه ـ هو القادر على كل شيء، وبيده خزائن السموات والأرض، وقد نال الكفّار من رسوله ما نالوا، وما ذاك إلا عن حكمة منه

(١) إلى هنا ينتهي نقل المصنف من «منهاج السنة»: لابن تيمية: ١/ ١٤١، بتصرف واختصار.
(٢) صحيح البخاري: ٢/ ٩٧٨، وكتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد. .، برقم (٢٥٨١).
(٣) الذي في صحيح البخاري: «إني رسول الله».
(٤) صحيح البخاري: ٣/ ١١٦٢، كتاب الجزية والموادعة، برقم (٣٠١١).

ـ تعالى ـ، ولمّا خفيت على الفاروق ـ رضي الله عنه ـ، نبّهه ـ ﷺ ـ بهذا الكلام، ثم أعلّه[1] عليه الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ، فدلّ ذلك على التسليم لأمر الله ـ تعالى ـ، وإن لم تُعلم الحكمة في ذلك. إلا أنّا نعلم أنّه لا يفعل شيئًا ولا يأمر إلا عن حكمة، لا ما يقوله من نفى عنه ـ سبحانه ـ الحكمة، وعطّله من صفة كونه حكيما، تعالى الله عما قالوا.

ومع قولهم هذا، ونفيهم للتعليل في أفعال الله ـ سبحانه ـ، لا ينفكّون عن التعليل البتة، فلابد أن تجد منهم التناقض.

وفي الآية على هذا التأويل ردّ على الجبرية، الذين هم بتسمية القدرية أولى وأحرى.

وقد قال بعضهم: إنّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، يعارض ما ظهر من قوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾، إذا جُعلت اللام فيها لام التعليل. حتى حملوها على لام العاقبة. وليس كذلك كما ترى[2].

وأما اللام في قوله: ﴿لِجَهَنَّمَ﴾، فهي لام العاقبة، على ما حكاه جمهور المفسرين، فهي كقوله: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، وأنشدوا عليها قول الشاعر:

أموالنا لذي[3] الميراث نجمعها ... ودورنا لخراب الدهر نبنيها[4]

---

(١) أي كرّره عليه، انظر «أساس البلاغة»: ٤٣٣. والمقاييس لابن فارس: ٤/ ١٢.
(٢) في [م]: لِما ترى.
(٣) كذا في جميع النسخ، والمشهور المثبت في المصادر: لذوي، وعليه يستقيم البيت.
(٤) من قصيدة زهدية تُنسب لعلي ـ رضي الله عنه ـ، انظر ديوانه: ٢١٠.

وقال الآخر[1]:

ألا كل مولود فللموت يولد ... ولست أرى حيًّا لحيّ[2] يُخلّدُ

٣٠/أ / وقال الآخر[3]:

فللموت تغذوا الوالداتُ سِخالَها[4] ... كما لخراب الدهر تُبنى المساكنُ

والمعنى أن الله خلق كثيرًا من الإنس والجنّ للنّار، وهم الذي حقت عليهم الكلمة الأزليّة بالشقاوة، ومَن خلَقه الله لجهنّم فلا حيلة في الخلاص منها، وسبب ذلك إعراضه عما خُلق له، من عبادة ربه ـ جل وعلا ـ.

وهاتان الآيتان كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ الآية [الأعراف: ٢٩]،. قال ابن عباس: بلا لا إله إلا الله[5]. وقال الضحاك: بالتوحيد[6]. وقال مجاهد والسدّي: بالعدل[7]. وأعدل العدل التوحيد، كما أنّ أظلم الظلم الشرك بالله ـ سبحانه ـ.

ثم قال: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾. قال مجاهد

---

(١) هو أبو العتاهية، انظر ديوانه: ١٢٨.

(٢) في الديوان: لشيء.

(٣) هو سابق البربري، كما في «شعب الإيمان» للبيهقي: ٧/ ٤٠٣.

(٤) السخال: ولد الضأن. واحدها: سخل، والأنثى: سخلة، انظر المقاييس: ٣/ ١٤٥. وقد حُرّفت في «شعب الإيمان» إلى: سخائها.

(٥) لم أعثر عليه.

(٦) لم أعثر عليه.

(٧) انظر تفسير الطبري: ٨/ ١٥٥.

والسدّي: وجِّهوا وجوهكم حيث كنتم إلى الكعبة. وقيل: معناه: اجعلوا سجودكم لله خالصًا[1].

﴿وَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۚ﴾. أي في الطاعة والعبادة.

﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾﴾: قال ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: إن الله بدأ خلق بني آدم مؤمنًا وكافرًا[2]. ولهذا قال: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾، أي هداهم لصراطه المستقيم، ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ﴾ أي وجب، ﴿عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾: بالإرادة السابقة منه ـ تعالى ـ، ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾. قال بعض العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ: فيه دليل أن الكافر الذي يظن أنّه في دينه على الحق، والجاحدَ المعاندَ سواء[3].

فتبيّن لك بذلك أنّ معنى قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾، أي: ليأمرهم وينهاهم، ولهذا قال ـ تعالى ـ حين أهبط أبويهم: آدم وإبليس إلى الأرض: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى﴾ [البقرة: ٣٨، طه: ١٢٣]، وقال: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ [القيامة: ٣٦]، يعني: لا يؤمر ولا ينهى.

وقد أخذ الله على بني آدم العهد والميثاق، كما في قوله: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف: ١٧٢].

---

(١) تفسير الطبري: ٨/ ١٥٥.
(٢) تفسير الطبري: ٨/ ١٥٦.
(٣) انظر تفسير الطبري: ٨/ ١٥٩.

والصحيح أن الخطاب في قصة آدم وإبليس حين أهبطوا إلى الأرض، في قوله: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٣٨ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ۝٣٩﴾ [البقرة: ٣٨، ٣٩]، أنّه للجن والإنس؛ إذ الأصح أنّ إبليس هو أبو الجنّ، كما أنّ آدم هو أبو البشر.

٣٠/ب

يدلّ عليه: / ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾ [الكهف: ٥٠]؛ فإنّ الاستثناء في جميع الآيات[1] منقطع، كما هو المشهور من القولين عن السلف، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية[2] وابن قيّم الجوزية[3] من أصحابنا، وهو قول الجمهور.

ويوضّح قولَ من قال في الآية: ما خلقهم إلا ليأمرهم وينهاهم. الآياتُ المتقدمة، مع قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، يعني: لا نأمُركم ولا ننهاكم. كما قال المفسّرون في قوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ۝٣٦﴾ [القيامة: ٣٦]: لا يُؤمر ولا يُنهى[4].

وقال الحافظ أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي المالكي[5]

---

(١) يريد الآيات التي تضمنت الأمر بالسجود لآدم.

(٢) انظر مجموع الفتاوى: ٤/ ٢٣٥.

(٣) لم أقف على موضعه.

(٤) انظر تفسير ابن كثير: ٨/ ٢٨٣.

(٥) المعافري، الإشبيلي، الأشعري، صاحبه «قانون التأويل» و«العواصم من القواصم»، توفي سنة ٥٤٣هـ، انظر عن منهجه في العقيدة: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للدكتور عبدالرحمن المحمود: ٢/ ٣٤٧، ٦٤٨، و«منهج أبي بكر بن العربي =

ـ رحمه الله تعالى ـ ومعناه لبعض أهل السنّة ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾: وقد خفيت هذه الآية على المبتدعة، وعلى أناس من أهل السنّة، فقال قوم من المبتدعة: خلقهم، وأراد منهم العبادة، ففعلوا ما أرادوا[1]، تعالى الله أن يكون في ملكه ما لا يريد.

وقال بعض أهل السنّة: إن كان خلقهم ليعبدوه، فقد وُجد من لا يعبدُه، ولا يصح أن يكون في خبره خُلْف. وأيضًا فإنه غنيٌّ عن عبادتهم. وظاهر الآية يعطي أنه خلقهم لما هو غني عنه[2].

وقال قوم من القدرية: إنّ العبادة وقوع أفعال العباد على وفق أمر المولى، وأخرجوا الأفعال عن العبادة ما لم تكن موافقة الأمر؛ ليثبتوا بذلك أنه لا يريد المعصية[3].

قال: وقال أهل السنة والجماعة: العبادة في الآية الكريمة هي وقوع أفعال العباد على حكم المولى لا جرم[4]، كل طاعة ومعصية وخير وشر ظهر من العباد فإنه بحكم المولى وقضائه، والأمور تجري

= وآراؤه في الإلهيات» رسالة ماجستير بجامعة الإمام، إعداد سعد العريفي.

(١) كذا في النسخ الثلاث، والسياق يقتضي: «ما أراد».

(٢) أهل السنّة المحضة أبعد الناس عن هذا القول، وإنما هو قول نفاة التعليل لأفعال الله من المتكلمين، كالأشعرية رهط ابن العربي، ولا يسلَّمُ انتماؤهم إلى السنّة إلا عند المقابلة بين السنة والشيعة.

(٣) ليس هذا ما يعاب على القدرية، وإنما يعاب عليهم إنكارهم القدر الشامل لأفعال العباد.

(٤) هذا كسابقه في نسبته إلى أهل السنة، وسيأتي التعليق وافيًا على اختيار ابن العربي في تفسير العبادة في هذه الآية، وتصويب الشارح له، في ص ٣٢/ ب.

على حسب مراد الله ـ سبحانه ـ، لا على مقتضى أمره ونهيه؛ فإن ذاك يترتب عليه العقاب والثواب، فلله ـ سبحانه ـ في خلقه حكمان: شرعي، وكوني.

قال: ولمّا جهل هذا الأصل المبتدعة، وغفل عنه المفسّرون، خلطوا في هذه الآية، فقال قوم: معناها الخصوص، وإن كانت بلفظ العموم. وهذا ضعيف من وجهين: أحدهما: أن العموم إنما يخص لحاجة، ولا حاجة هنا. الثاني: أن الأصل الذي يدعو إلى الخصوص فاسد، فلا يُبنى عليه. ومنهم من قال: معناه: وما خلقت الجنّ والإنس إلا لآمرهم بالعبادة. والمعنى صحيح، ولكنه تركيب لا تعضده العربية، ولا تقتضيه الفصاحة، والقرآن طلق[1] العربية، ونيّر الفصاحة.

قال: والمعنى الصحيح في الآية: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾، أي لتجريَ / أفعالهم على مقتضى قضائي، فيكون فعل العبد على مقتضى حكم المولى، وإنما يخرج فعل العبد عن حكم المولى إذا كان مغلوبًا، والغالب لا يخرج شيء عن حكمه، وهو الله وحده[2].

٣١/أ

---

(١) من طلاقة الوجه، أي إشراقة، يريد أن القرآن مشرق البيان.

(٢) في حاشية الأصل كُتب ما يلي: [قوله «والمعنى الصحيح: وما خلقت الجن والإنس إلا لتجري أفعالهم على مقتضى قضائي.. إلخ. فأقول: انظر إلى هذا الكذب على الله وعلى كتابه، فمقتضى هذا القول الباطل أن المعاصي والكفر عبادة لله، قاتل الله من رضي بهذا القول وحكاه في معنى هذه الآية الكريمة، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أُو۟لَـٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَـٰدُ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝١٨﴾، وأما ما نسبه إلى ابن عباس أنه يقول: «كفر الكافر تسبيح»، فهذا كذب عظيم على ابن عباس =

وقد فهم بعض الصالحين[1] هذا المعنى فقيل له: ما أراد الله من الخلق؟ فقال: ما هم عليه. يعني الإرادة الكونية والشرعية الكائنة.

وقد قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]: إن كفر الكافر تسبيح وتقديس[2].

والمعنى في ذلك أنه أمر جرى بقدر الله وإرادته الكونية، مع ما فيه من مخالفة أمره الشرعي، وتعدّي حده الدّيني.

وهذا دليل على سعة ملكه ـ تعالى ـ، وبديع حكمه، وانفراده بعلمه السابق، وإلزامه التسليم لأمره، والإقرار بالعجز عن دركه. وذلك كما سنبيّنه قريبًا؛ لأنّه ما من شيء إلا وهو يعبد الله ـ سبحانه ـ، كما يجب للمولى على عبده، ويسبّح ـ كما سبق ـ بحمده. ويشهد لذلك من كلام العرب قول زيد بن عمرو بن نفيل ـ وقيل: ابن وْرقا[3] ـ:

سبحان ذي العرش سبحانا يدوم له ... وقبلنا سبّح الجوديّ والجمَدُ[4]

= وافتراء، وحاشاه أن يجعل ما يوجب الخلود في النار الذي لا يرضاه إله ـ تعالى ـ لعباده عبادة، وهذا كلّه زيغ عن الحق، نعوذ بالله من ذلك]. اهـ.

ولا يخفى أنه ليس من كلام المؤلف، ولعله من تعليق بعض العلماء على النسخة، وهو تعليق في محله على قسوته، وليت المؤلف صان كتابه عن هذا الرأي، واكتفى بما سلف إيراده عن أئمة السلف.

(١) لم أتعرف عليه.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) كذا في جميع النسخ، وأظن صوابه: وقيل إنه ورقة؛ لما في المصادر من الشك في نسبة البيت إلى زيد أو ورقة ابن نوفل.

(٤) ذكره ياقوت في «معجم البلدان»: ٢/ ١٦١، والقرطبي في تفسيره: ٩/ ٤٢.

والجوديُّ والجمَدُ جبلان بالحجاز؛ فإنه من لم يسبّح تسبيح قالةٍ، سبّح تسبيح دلالة.

وقد ذكر هذا القول على الآية محي السنّة، أبو الحسين البغوي ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسيره[1].

قال الحافظ ابن العربي ـ رحمه الله تعالى ـ: وأهل الغفلة ظنوا أن تفسير العبادة هنا الطاعة، ورأوا أن بعض الخلق لا يطيعون الله، فطلبوا للآية معنىً غير معناها، ولو عقلوا معنى ذلك[2]، وفهموا أيضًا معنى السجود، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾، كما قال زيد الخيل ـ رضي الله عنه ـ:

بيومٍ تضل البلقُ في حَجَراته ... ترى الأكْمَ منه سجّدًا للحوافرِ[3]

فالكافر يكفر بقوله، بمخالفة أمر الله الشرعْي، ودينه الذي ارتضى لعباده، فأرسل به رسله، وهو مع ذلك جارٍ بقضاء الله وقدره، فلم يخرج شيء عن ملكه ـ تعالى ـ، ولا عن حكمه الكوني.

فجعل ـ رحمه الله تعالى ـ معنى العبادة في هذه الآية بمعنى العبادة اللغوية، والإرادةِ القاهرية، لا الشرعية الأمرية، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، أي الذي خضعت له الرقاب،

---

(١) انظر «معالم التنزيل»: ٣/ ١١٦، ١١٧.

(٢) لم يُذكر جواب هذا الشرط في سياق الكلام، وتقديره: «لما ذهبوا إلى هذا التفسير». أو نحو ذلك.

(٣) أنشده أبو عبيد في الغريب: ٤/ ١٤٨، بلفظ: بجيش تضل البلق... والبكري في «معجم ما استعجم»: ٤/ ١١٨١، بلفظ: بخيل تضل البلق...

وذلّت له الجبابرة الصعاب، وقهر كل شيء، ودانت له الخلائق، وتواضعت لعظمة جلاله وكبريائه الأشياء/ كلها، وتضاءلت بين يديه وتحت قهره وقدَره وحكمه، ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ﴾ في أفعاله، ﴿الْخَبِيرُ ۝١٨﴾ بمواضع الأشياء ومحالّها.

٣١/ب

قال[١]: وقد قال: ﴿عِبَادِي﴾. في مواضع من كتابه، منها قوله: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢، الإسراء: ٦٥]. فأضافهم إلى نفسه، بما وهبهم إلى الحفظ والعصمة، فلا يضرُّهم الوَسواس، باستجارتهم بالله ـ سبحانه ـ، فإذا قرب الشيطان من قلب عالمهم أحرقه نور العلم، وإذا دنا من الغافل من عباده المؤمنين أحرقه تجديد الذكر، وإحضار التوحيد. قال النبي ـ ﷺ ـ فيما صحّ عنه في الصحيح: «إنّ الشيطان يأتي أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ فيقول: الله. فيقول: فمن خلق الله؟ فإذا وجد ذلك أحدكم فليقل: لا إله إلا الله»[٢].

فالحاصل أن الله ـ تعالى ـ قد أحاط بكل شيء قدرةً وعلما، وحِكمةً وحُكمًا، ووسع كل شيء رحمة وعلمًا، فما من ذرّة في السموات والأرض، ولا معنىً من المعاني إلا وهو شاهد لله ـ تعالى ـ بتمام العلم والرحمة، وكمال القدرة والحكمة، وما خلق الخلق باطلاً، ولا فعل شيئًا عبثًا، بل هو الحكيم في أفعاله وأقواله، سبحانه وتعالى وتقدّس، ثم إن من حكمته ما أطْلع خلقَه عليه، ومنها ما استأثر بعلمه ـ سبحانه ـ.

---

(١) أي ابن العربي.

(٢) أخرجه البخاري: ٦/ ٢٦٦٠، الاعتصام..، باب ما يكره من كثرة السؤال، برقم (٦٨٦٦)، ومسلم: ١/ ١١١، كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان..، برقم (١٣٤).

ومما يقوّي الفهم على ما قدّمنا أن تعلم أنّ إرادته ـ جل وعلا ـ قسمان: إرادة أمر وتشريع، وإرادة قضاء وتقدير. فالقسم الأول إنما يتعلّق بالطّاعات والمعاصي، سواء وقعت أو لم تقع، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]. وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] الآية. وأمّا القسم الثاني، وهو إرادة التقدير، فهي شاملة لجميع الكائنات، محيطة بجميع الحادثات، وقد أراد من العالَم والخلق ما هم فاعلوه، بهذا المعنى لا بالمعنى الأول، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وفي قوله: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، وفي قول المسلمين الدائر في ألسنتهم وعلى قلوبهم: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن». ونظائره كثيرة في الكتاب والسنّة، والعقلُ الصحيح يشهد به. وهذه الإرادة تتناول ما حدث من الطاعات والمعاصي دون ما لم يحدث، كما أنّ الأول / يتناول الطاعات حدثت أو لم تحدث، والسعيد من أراد الله به تشريعًا ما أراد به تقديرًا، والعبد الشقي من أراد به تقديرًا [خلاف][1] ما أراد به تشريعًا. والحِكَم تجري على وفق هاتين الإرادتين، فمن نظر إلى الأعمال بهذين المعنيين كان بصيرًا، ومن نظر القدر دون الشرع، أو الشرع دون القدر كان أعور، مثل كفّار قريش

٣٢/أ

(١) ليست في شيء من النسخ الثلاث، ولابد أن تكوت ساقطة سهوًا؛ إذ بدونها لا يبقى فرق فيما ذكر بين الشقي والسعيد، من حيث تعلق الإرادتين بهما. وإن كان الأولى أن تكون العبارة: والسعيد من أراد الله به تقديرًا ما أراد منه تشريعًا، والشقي من أراد به تقديرًا خلاف ما أراد منه تشريعًا.

ومن سلك قولهم من كفّار العرب، الذين قالوا: لو شاء الله ما أشركنا نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء. قال الله: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فإن هؤلاء اعتقدوا أنّ كلّ ما شاء الله وجودَه وكوْنَه، وهو الإرادة القدرية، فقد أمر به ورضيه، وجعلوا ذلك إرادة شرعية، ثم رأوا أنّ شركهم بغير ما شرع الله ـ تعالى ـ مما قد شاء وجوده عبادةٌ له، قد رضيها حيث قدّرها، قالوا: فيكون قد رضي ذلك وأمر به. كما أوّل أهلُ الباطل[1] على ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿۞وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] فقال الله: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾، يعني بالشرائع، من الأمر والنهي، ﴿حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾، وهو تَوَهُّمُكم أن كلّ ما قدّره الله فقد شرعه؛ إذ هو لم يخرج عن عبادته القهرية، ﴿وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨﴾، أي تكْذبون، وتقرّون بإبطال شرائعه، ﴿قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُ﴾ أي على خلقه حين أرسل الرسل إليهم، فدعَوهم إلى توحيده وشرائعه، ومع هذا فلو شاء لهدى الناس جميعًا إلى متابعة شرائعه، لكنه يمنّ على من يشاء من عباده، فيهديه تفضّلاً منه وإحسانًا، ويحرم

---

(١) هم زنادقة الصوفية، القائلون بوحدة الوجود، حيث يقول شيخهم الأكبر، وكبريتُهم الأحمر، ابن عربي الطائي ذاكرًا سبب أخذ موسى بلحية هارون ـ عليهما السلام ـ، ومعاتبته له: (وكان موسى أعلم بالأمر من هارون، لأنّه علم ما عبده أصحاب العجل؛ لعلمه بأنّ الله قد قضى ألاّ يُعبد إلا إيّاه، وما حكَم الله بشيء إلا وقع، فكان عُتْبُ موسى أخاه هارون لما وقع الأمر في إنكاره وعدم اتساعه؛ فإن العارف من يرى الحق في كل شيء، بل يراه عين كل شيء). انتهى. من «فصوص الحكم» مع شرح القاشاني: ٢٩٥. وانظر الردّ عليه وعلى فصوصه في «بغية المرتاد» لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٣٩٥ وما بعدها.

من يشاء؛ لأن المتفضّل له أن يتفضّل، وله ألاّ يتفضّل، فترْكُ تفضّلَه على من حرمه عدْلٌ منه وقِسْط، كما مرّ في محاجّة أبي موسى وعمرو ابن العاص ـ رضي الله عنهما ـ في أمر القدر، واتفاقهما على ذلك[1]، وله ـ سبحانه وتعالى ـ في ذلك حكمة بالغة.

وهو يعاقب الخلق على مخالفة أمره وإرادته الشرعية، وإن كان ذلك بإرادته القدرية، فإن القدر كما جرى بالمعصْية جرى أيضًا بعقابها، كما أنه ـ سبحانه ـ قد يقدّر على العبد أمراضًا تُعقبه آلاما، فالمرض بقدره، والألم بقدره، فإذا قال العبد: «قد تقدمت الإرادة بالذنب، فلا أعاقب، كان بمنزلة قول المريض: «قد تقدمت الإرادة بالمرض، فلا أتألّم»، أو: «تقدّمت الإرادة بأكل الحارّ، فلا يحمّ مزاجي»، أو: «قد تقدّمت بالضرب، فلا يتألّم المضروب». وهذا مع أنه جهل وهذَيان، فإنه لا ينفع صاحبه المتعلّلَ به، بل اعتلاله بالقدَر ذنب آخر / ثانٍ، يعاقب عليه أيضًا. ٣٢/ب

وإنما اعتلّ بالقدَر إبليس، حيث قال: ﴿ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجرات: ٩٣].

وأمّا آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ فقال: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٣]، مع إيمانه بالقدر في محاجّته لابنه موسى كليم الرحمن ـ عليهما الصلاة والسلام ـ، فمن أراد الله ـ تعالى ـ سعادته، ألهمه أن يقول كما قال آدم ـ عليه السلام ـ، أو

---

(١) راجع ص ١٩/ أ.

نحوه، ومن أراد شقاوته اعتل بعلة إبليس ونحوها، ويكون كالمستجير من الرمضاء بالنّار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدّس الله روحه ـ في مثل هذا[1]: مثله مثل رجل طار إلى داره شرارة نار، فقال له العقلاء: أطفئها لئلا تُحرق المنزل. فأخذ يقول: من أين كانت هذه الريح ألقتها؟، وأنا لا ذنب لي في هذه النّار. ومازال يتعلّل بهذه العلل حتى انتشرت، وأحرقت [الدار][2] وما فيها. فهذه حال من شرع يحيل الذنوب على المقادير، ولا يردُّها بالاستغفار والمعاذير، كما قد فعل آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ مع ربّه في ذنبه، بل حال هذا أسوأ من زلاّت المذنب وفعله، وإن كان الله ـ سبحانه ـ خلاّق الشرور، فإنّه لا فعل له فيها، بل العبد الفاعل لها، والذنب عليه، وإن كانت بقضاء الله وقدره، ونسأل الله ـ تعالى ـ أن يوفّقنا وسائر إخواننا المسلمين لما يحب ويرضى، فإنه لا تنال طاعته إلا بمعونته، ولا تترك معصيته إلا بعصمته.

وأطلنا الكلام في هذا المقام لبيان ما يتعلق بالآية الشريفة، للاختلاف في تأويلها؛ لأنها من المتشابه، ولتعلم الفرق بين الإرادتين والعبادتين والطاعتين: الكونية، والشرعية الأمرية، ومرّ التّنبيه على العبادة والإرادة الكونيّتين، وبيّنا ذلك لتعلم أنّ قول الحافظ ابن العربي المالكي المذكور ـ رحمه الله تعالى ـ في هذه الآية أقربُ التأويلات إلى الصواب[3]، وهو أبعد عن التشابه؛ فإن كلامه ـ جل وعلا ـ لا يناقض

(١) مجموع الفتاوى: ٨/ ٢٠٠، والفتاوى الكبرى: ٢/ ٣٢.

(٢) في الأصل: «بالدار»، والمثبت من مجموع الفتاوى.

(٣) لا يُسلّم هذا للمؤلف؛ فإن العبودية الكونية القهرية التي زعم ابن العربي أنها مراد =

بعضه بعضا، بل يصدّق بعضه بعضا، وحمل الآية على المعنى القريب الواضح أولى من حملها على ما فيه تشابه قد يحصل به على من لا يُحكمه نوع زيغ، وهذا المعنى ظاهر لاخفاء به على من عرف اللغة العربية وسعتها.

فأما العبادة الخاصة، فهي مع ما ذكرنا قد ذكرها الله ـ سبحانه ـ في مواضع من كتابه، منها قوله ـ تعالى ـ:/ ﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ۝٦٨ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَكَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٦٩﴾ [الزخرف: ٦٨، ٦٩]،

١/٣٣ أ

= الآية غير مختصّة بالجنّ والإنس، بل تعمّ جميع المخلوقات، (وأيضًا فالعبادة المذكورة في جميع المواضع في القرآن لا يراد بها هذا المعنى). وأيضًا فالآية التي تليها تردّ هذا القول؛ فإنّ كونهم مرزوقين مدبَّرين داخل في العبادة على قولهم، فيكون المعنى: ما خلقتهم إلا لأرزقهم وأدبّرهم، وهذا ظاهر البطلان، وأيضًا فقوله: ﴿لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾، يقتضي فعلاً يفعلونه هم، وصيرورتهم إلى حكمه الكوني ليس فيها إلا تدبيره، وذلك فعله ـ تعالى ـ، لا فعلهم. فبهذا يُعلم ضعف اختيار ابن العربي الذي تابعه عليه المؤلف، والصواب في تفسير الآية أنه خلقهم لطاعته وتوحيده، فإن قيل: كيف يفعل فعلاً لغاية مع علمه أنها لا تحصل؟، فالجواب أنّ الفاعل تارةً يفعل ما يحصّل به مراده، فهذا لا يفعله وهو يعلم أنّه لا يكون، وتارةً يريد من غيره أن يفعل فعلاً باختياره، لينتفع ذلك الفاعل بفعله، ويكون ذلك محبوبًا للأوّل، كمن يبني مسجدًا ليصلّي فيه النّاس، فإن فعلوا كان ذلك مصلحة لهم، ومحبوبًا له، وقد يعين بعضَهم على فعل ما أمرهم به لمصلحة في ذلك، ولا يعين آخرين لمصلحة أيضًا، والرب ـ تعالى ـ قد يعين المؤمنين فيفعلوا ما أمرهم به، وأحبّه منهم، ولا يعين آخرين؛ لما له في ذلك من الحكمة؛ فإن الفعل لا يوجد إلا بلوازمه وانتفاء أضداده، وحينئذ يصح أن يقال: إنما خلقهم ليعبدوه، وإن كان هو لم يخلق لكلٍّ منهم ما به يصير عابدًا له؛ فإنه ليس من شرط من فعل فعلاً لغاية يفعلها غيره، أن يكون هو فاعلاً لتلك الغاية. انظر تقرير هذا القول في الآية، ونقد غيره من الأقوال على نحو ما سبق في «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٨/ ٤٦٨ـ ٤٨١.

وقولُه: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، والآيات في ذلك كثيرة جدًّا. وإنما يكون عبده الخاصّ، من خاطبه بهذه المخاطبة الشريفة، وهو من لم يكن في أسر غيره. وأما من استعبده هواه، واستمكن منه الطمع، واسترقّته كل خسيسة ونقيصة، فلا يكون منهم، ولا يُدعون، بل يدعى عليهم، كما قال النبي ـ ﷺ ـ فيما صح عنه ـ وسيأتي في متن هذا الكتاب[1]، في باب الإرادة ـ: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد القطيفة، تعس عبد الخميصة، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش»[2]. وقد سأل الخليل ـ عليه السلام ـ ربَّه أن يجنّبه عبادة غيره، فقال: ﴿وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ۝٣٥﴾ [إبراهيم: ٣٥].

والمقصود أن المعبود العبادة الشرعية هو الذي تجعل له قلبك وعملك، من قولك وفعلك، فمن جعله للحجر فهو عابد صنم، ومن جعله للذهب والفضّة والأكسية، فغدا فيه وراح، وعمل له وسعى، ورأى أنه المقصود الأوفى، فهو على منزلة من عبادة غير الله ـ تعالى ـ، ولذلك دعا عليه رسول الله ـ ﷺ ـ في هذا الحديث، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ۝٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥]، والمعنى: تذلّلوا لحكمي الشرعي، واستسلموا لأمري، وانقادوا لامتثاله، واخضعوا لسلطاني، وذلك بإقامة الصلاة لذكري؛ يعني إذا ذكرتها لكم، وخلقت لكم العلم بها.

---

(١) باب (٣٦) [من الشرك إرادة الإنسان بعمله الدنيا]، وهو في القسم الثاني من هذا الشرح.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٣/ ١٠٥٧، الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو، (٢٧٣٠).

والصلاة العبادة كلها؛ فإنها تشتمل على فعل القلب واللسان والجوارح، وهي الجملة الآدميّة المتوجّهُ إليها ابتلاءٌ بالأمر والنهي، والوظائف الشرعية، التي أولها إخلاص القلب، وآخرها السجود، بتمريغ الوجه لله ـ تعالى ـ.

ولمّا بلغ النبيُّ ـ ﷺ ـ الغايةَ من التذلّل، والتواضع لربّه والمسكنة، وصار اسم العبد فيه حقيقة، رفعه الله ـ تعالى ـ إلى سدرة المنتهى، وأوصله إلى موضع يسمع فيه صريف الأقلام، باسم العبد، فقال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، التقدير: سبحان الذي رفع العبد المتذلل إلى أعزّ موضع عنده. وقال له: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾ [مريم: ٦٥]، وكذلك فعل، فلقد قام حتّى تفطرت قدماه، وكان نهارَه في عبادة مولاه، حتى إذا طرأ عليه الغفلات الآدميّة، بمعافسة[1] الأهل والطعام والذريّة، تاب إلى الله في اليوم والليلة مائة مرّة، ووذَر[2] الزينة، أولم يمدّ إليها عينًا[3]، ولم ينتقم لنفسه؛ إذ لا يتمّ الصبر على العبادة إلا بترك الدنيا.

وقوله: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾﴾ الآية، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴿١٣٢﴾﴾ [طه: ١٣٢].

---

(١) معافسة الشيء: ممارسته ومعالجته. انظر المقاييس لابن فارس: ٤/ ٦٨، مادة (عفس).

(٢) الماضي من «ذرْ»، «يذَر»، بمعنى «ترك»، وقد أماته العرب كما يقول ابن فارس، فلا يقولون: «وذرتُه»، انظر المقاييس: ٦/ ٩٨، مادة «وذر».

(٣) يشير إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ﴾.. الآية، وما في معناها من الآيات.

قال أبو الدرداء ـ رضي الله عنه ـ فيما رواه عنه الإمام أحمد[1]: كنت تاجرًا، فلمّا أسلمت حاولت التجارة والعبادة، فأخذْت العبادة / وتركت التجارة[2].

٢٣/ب

وقد مدح الله أهل هذه الصفة فقال: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَـٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ الآية [النور: ٣٧]. وقال ـ تعالى ـ مخاطبًا المؤمنين: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ۝٩﴾ [المنافقون: ٩].

وأمّا من قدَر من نفسه على عبادة ربّه مع التجارة، ولم تُلْهه، فذاك كالمجاهد في سبيل الله؛ لأن نفع ذلك يتعدّى إلى غيره، من صلة الأرحام، والإفضال على الفقراء والمساكين والأيتام، كما فعل عثمان ابن عفان، وعبدالرحمن بن عوف، وطلحة الخير[3] ـ رضي الله عنهم وأرضاهم، وجعلنا ممن تبعهم ووالاهم ـ.

---

(١) في «الزهد»: ١٧٢.

(٢) ورواه أيضًا ابن أبي شيبة في المصنف: ٤/ ٤٦٧، ٧/ ١١٤، وابن سعد في الطبقات: ٧/ ٣٩٢، وهنّاد في «الزهد»: ٢/ ٣٥٣، باب التفرّغ للعبادة، وابن أبي عاصم في «الزهد»: ٢/ ١٣٨، وأبو نعيم في الحلية: ١/ ٢٠٩، وقال عنه في المجمع (٩/ ٣٦٧): رجاله رجال الصحيح، لكن سُئل عنه يحيى بن معين في تاريخه (٣/ ٥٧٥) فقال: هذا مرسل. وعلى فرض صحّته، فإنّ العبادة فيه تُحمل على العبادة الخاصّة، المتمثّلة في الشعائر؛ إذ لا تعارض بين العبوديّة لله ـ تعالى ـ والتجارة في حدود الشرع، كما هو حال كثير من الصحابة، ممّن هو أفضل من أبي الدرداء ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، ولا يمكن أن يُفهم من كلامه أن عثمان وعبدالرحمن بن عوف مثلاً قد تركوا العبادة وأخذوا التجارة.

(٣) ويقال له: طلحة الفيّاض، وهو طلحة بن عبيدالله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي، أبو محمد، أحد العشرة المبشرين بالجنة، توفي سنة ٣٦هـ. انظر الإصابة: ٢/ ٢٢٠.

وعند ابن أبي الدنيا[1]: أنّ رجلاً دخل على محمد بن علي بن أبي طالب حائطًا، فإذا هو متّزر، وبيده مِسحاة يحوّل الماء إلى نخلِه من موضع إلى موضع، قال: فقلت: أما عندك من يكفيك هذا؟. قال: إنّه لا بد للمؤمن من ثلاث: فقهٍ في دينه، وتدبيرٍ في معيشته، ومعاشرة للنّاس بالمعروف.

وفي دعائه - ﷺ - كما في السنن[2]: «اللهم أصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وآخرتي التي إليها معادي».

وعند الطبراني[3] وابن مردويه[4]، عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه -: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «يا أيها الناس، اتخذوا تقوى الله تجارة، يأتيكم[5] الرزق بلا بضاعة» ثم قرأ رسول الله - ﷺ -: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق: ٢، ٣] الآية.

---

(١) لم أهتد إليه.

(٢) بل في صحيح مسلم: ٤/ ١٦٥٨، كتاب الذكر..، باب التعوّذ من شر ما عمل..، برقم (٢٧٢٠)، وأوله: «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي..» الحديث. ولم أجده عند أصحاب السنن، لكن عند النسائي في الكبرى: (١/ ٤٠٠)، (٦/ ٤٠)، والصغرى: (٣/ ٧٣) نحوه، وليس فيه: «وأصلح لي آخرتي التي إليها معادي».

(٣) في الكبير: ٢٠/ ٩٧، ونبّه المحقق إلى ضعفه، وفي «مسند الشاميين»: ١/ ٢٣٣، وقال في المجمع (٧/ ١٢٥): فيه إسماعيل بن عمرو البجلي، وهو ضعيف.

(٤) كما في الدر المنثور: ٦/ ٣٥٥.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهي كذلك في «المعجم الكبير»، «يأتيكم» من غير جزم، وفي «مسند الشاميين»، و«المجمع»: «يأتكم» مجزومة.

وهو عند الحاكم في صحيحه، وصحّحه[1].

وعند البيهقي في شعبه عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا بمعناه[2].

وعند البيهقي أيضًا في الشعب[3]، والحكيم الترمذي[4]، وغيرهما[5]، بسند فيه ضعف، عن النبي ـ ﷺ ـ أنه قال: «قال الله ـ تعالى ـ: إنّي والجنَّ والإنسَ في نبأ عظيم، أخلق ويعبد غيري، وأرزق ويشكر غيري».

[وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦].]

يقول ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا ﴾، كما بعثنا في هذه الأمة محمدًا ـ ﷺ ـ رسولاً، بأن يعبدوا الله وحده، فلما كان ذلك لا يحصل إلا بالكفر بالطاغوت، والبراءة مما سوى الله ـ تعالى ـ قال: ﴿ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾، والطاغوت اسم وصف لكل ما عُبد من دون الله ـ تعالى ـ، أو أضل عن صراطه المستقيم. فكل مشرك طاغوته إلٰهه ومُغويه.

---

(١) لم أجد فيه عند تفسير هذه الآية إلا قول أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ: جعل رسول الله ـ ﷺ ـ يتلو هذه الآية. . ، فجعل يردّدها حتى نعست، فقال: «يا أبا ذر، لو أن الناس أخذوا بها لكفتهم»، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. المستدرك: ٢/ ٥٣٤، برقم (٣٨١٩). وقد ضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع: ٩٢٠، برقم (٦٣٧٢).

(٢) «شعب الإيمان»: ٢/ ١٣، برقم (١٣٣٠)، وهو المذكور في الحاشية السابقة.

(٣) ٤/ ١٣٤، برقم (٤٥٦٣).

(٤) «نوادر الأصول»: ٢/ ٣٠١، وذكره السيوطي في «الجامع الصغير»: ٣٧٣، ورمز إلى ضعفه.

(٥) ورواه الطبراني في «مسند الشاميين»: ٢/ ٩٣. وضعّفه الألباني أيضًا كما في السلسلة الضعيفة: ٥/ ٣٩٣، برقم (٢٣٧١).

نظيرها قوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٦].

فأخبر ـ سبحانه ـ أنّه بعث في كلّ أمّة ـ أي في كل قرن وجيل من الناس وطائفة ـ رسولاً، وكلّهم يدعوا إلى عبادة الله، وينهى عن عبادة ما سواه، فلم يزل ـ تعالى ـ يرسلُ إلى النّاس الرسل بذلك، منذ حدث الشركُ في بني آدم، في قوم نوح ـ عليه السلام ـ الذين بعث إليهم، وكان أولَ رسول أرسله الله إلى أهل الأرض، إلى أن ختمهم بمحمد ﷺ، الذي طبّقت دعوتُه الإنس والجنّ، في المشارق والمغارب، حتى / يأجوج[1] ومأجوج، دعاهم إلى الله ـ سبحانه ـ ليلة المعراج[2].

٣٤/ب

وكلُّ رسول يقول لقومه: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥]، كما قال ـ تعالى ـ عنهم مخبرًا: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ۝٢٥﴾، [الأنبياء: ٢٥] فأوّل شيء يدعوهم إليه ويَقْرع به أسمَاعهم عبادةُ الله ـ تعالى ـ وحده. ولهذا قال: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ۝٤٥﴾. [الزخرف: ٤٥] وقال في هذه الآية الكريمة: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾.

---

(١) في [ص] و[م]: «جوج»، بدون «يا»، وهي من الزيادات على [م م]، وما أثبته هو الموافق للقرآن بكافة قراءاته، وفي «روح المعاني» للآلوسي (١٦/ ٣٩): وربما يقال «جوج» بلا همزة ولا ياء في غير القرآن، وجاء بهذا اللفظ في كتاب حزقيال ـ عليه السلام ـ. ا.هـ.

(٢) لا أدري إلى أي شيء استند المؤلّف في هذا، وقد راجعت أحاديث الإسراء والمعراج، والأحاديث التي فيها ذكر يأجوج ومأجوج، فلم أر تخصيصهم بالدعوة ليلة المعراج، وعلى كل حال هم داخلون في عموم الرسالة إلى الثقلين، لأنّهم من بني آدم.

وهذه الآية محكمة، ليس لمبطل فيها شبهةٌ يتعلق بها، فكيف يجوز لمشرك بعد هذا، أو جبريّ أن يقول: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]؟، فمشيئته الله الشرعية[1] عنهم منتفية؛ لأنّه نهاهم عن ذلك على ألسنة رسله ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، وقطع بذلك معذرتهم، وأمّا مشيئته الكونية، وهي تمكينهم من ذلك قدرًا، فلا حجة لهم على الله بعد الرسل، فلهذا قال: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾[2] [الأعراف: ٣٠]، وذلك بعد ما بيّن لهم طريق الهدى وطريق الضلال، فأمرهم بالهدى، ووعدهم عليه الجزاء، ونهاهم عن الضلال، وتوعّد عليهم بنار ذات سلاسل وأغلال، وذلك بعد قيام الحجّة عليهم، بإرسال الرسل بالأمر والنهي، والبلاغ لهم، بإظهار المعجزات لهم على ذلك، التي لا يشكّون بأنّ قوى جميع الإنس والجنّ لا تقدر عليها. فإذا علموا أنّه لا يقدر عليها إلا الربّ، الذي خلق السمٰوات والأرض، الذي قد أقروا به، لزمهم تصديقُ من ظهرت معه تلك المعجزة من الرسل، وقامت عليهم الحجّة، وأعذر الله منهم بإبلاغ رسله لهم، ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل: ٣٥]، ولهذا قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥].

---

(١) لا يصح تقسيم المشيئة إلى كونية وشرعية؛ لأنها لم ترد في القرآن والسنّة إلا بمعنى الإرادة الكونية، فلا تصلح مرادفًا للإرادة، ومعلوم أن المشيئة من مراتب القدر، فمن قسمها إلى دينيّة شرعية وكونية قدرية، فكأنما قسم التقدير إلى ديني وكوني، وهذا خطأ ظاهر.

(٢) كتبت في الأصل و[م]: فمنهم من هدى، ومنهم من حقت عليه الضلالة، إنهم اتخذوا الشياطين أولياء. . .، وليس في المصحف آية هكذا، والصواب ما أثبته، أما في [م م] فكتبت: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾، دون البقية المذكورة في الأصل، وهي آية صحيحة من سورة النحل.

[وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ ۞قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام: ١٥١].] يقول ـ تعالى ـ لمحمد ـ ﷺ ـ: قل لهؤلاء الذين أشركوا وحرّموا ما رزقهم الله افتراء عليه، كما ذكر عنهم في الآيات التي قبل هذه، يقول: أي أقبلوا أقصَّ عليكم، وأخبرْكم بما حرّم ربكم عليكم حقًّا يقينًا، لا ظنًّا ولا كذبًا، رجمًا بالغيب كما تزعمون ذلك.

﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾. كأنّ فيه حذفًا دل عليه السياق، وتقديره: وصّاكم ألا تشركوا به شيئًا. ولهذا قال في آخرها: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ ﴾. وتقول العرب: أمرتك ألا تقوم.

قال الزجّاج: ويجوز أن يكون هذا محمولاً على المعنى، أي أتل عليكم تحريم الشرك[١].

وقيل: تم الكلام عند قوله: ﴿رَبُّكُمْ﴾، ثم قال: ﴿ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾، على الإغراء[٢]. و«شيئًا» عند العرب أنكر النكرات وأعمّها، فقد أتت هذه الآية على جميع الشرك، صغيرِه وكبيرِه، بهذا المعنى، وهو كذلك.

وهذه الآيات محكمات، فعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنّه قال: إنّ في الأنعام آياتٍ محكمات هنّ أمّ الكتاب. ثم قرأ: ﴿ ۞قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ الآيات. رواه الحاكم في صحيحه، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرّجاه[٣].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه»: ٢/ ٣٠٤.

(٢) انظر «زاد المسير» لابن الجوزي: ٣/ ١٤٧.

(٣) المستدرك: ٢/ ٣٤٧، ٣٤٨، كتاب التفسير، برقم (٣٢٣٨)، ووافقه الذهبي.

٣٤/ب

وفي / الصحيحين[1] عن أبي ذر ـ رضي الله عنهم ـ مرفوعًا: «أتاني جبرئيل ـ عليه السلام ـ فبشّرني أن من مات لا يشرك بالله شيئًا من أمّتك دخل الجنّة». قلت: وإن زنى وإن سرق، ثلاثًا. قال: وإن زنى وإن سرق». وقال في الثالثة أو الرابعة: «وإن شرب الخمر». وفي رواية قال في الثالثة: «وإن رغم أنف أبي ذر».

﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾، أي أن تحسنوا إليهم إحسانا. والله ـ تعالى ـ كثيرًا ما يقرن بين طاعته وطاعتهما. وضعه ـ سبحانه ـ هنا موضع النهي عن الإساءة إليهما للمبالغة، والدلالة أنّ ترك الإساءة في شأنهما غير كاف، بخلاف غيرهما.

فلمّا وصى بالآباء والأجداد عطف الأبناء والأحفاد، فقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم﴾. وكانوا يقتلون البناتِ خشية العار، وربّما قتلوا بعض الذكور خشية الافتقار. ولهذا في الصحيحين[2] عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا، لمّا سئل رسول الله ـ ﷺ ـ: أيّ الذنب أعظم؟. قال: «أن تجعل لله ندا وهو خلقك. قلت: ثمّ أي؟. قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك. قلت: ثم أي؟. قال: أن تزاني حليلة جارك». ثم تلا رسول الله ـ ﷺ ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨].

---

(١) صحيح البخاري: ٥/ ٢١٩٣، اللباس، باب الثياب البيض، برقم (٥٤٨٩)، وصحيح مسلم: ١/ ٩٠، ٩١، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله..، برقم (٩٤).

(٢) صحيح البخاري: ٤/ ١٦٢٦، التفسير، باب قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ..﴾ الآية، برقم (٤٢٠٧)، وصحيح مسلم: ١/ ٨٧، كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب..، برقم (٨٦).

﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾: قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وغيره: هو الفقر[1]. أي لا تقتلوهم من فقركم الحاصل لكم. وفي سورة الإسراء: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، أي لا تقتلوهم خوفًا من الفقر في الآجل. ولهذا قال هناك: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾، فبدأ برزقهم للاهتمام بهم، أي لا تخافوا من فقركم بسبب رزقهم، فهو على الله ـ سبحانه ـ، وهنا لمّا كان الفقر حاصلاً قال: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾، لأنه الأهمُّ هنا. ومعنى إملاق: خلاء من المال. من قولهم: صفاء مَلِق، إذا غسله المطر. قال الراجز:

جـزاكَ عنّـا رازقُ الأرزاقِ

بحبـوحةَ الجنّـةِ في الرفاقِ

أمنتُ ما عشتَ من الإملاقِ[2]

والمعنى في ذلك: لا تئدوهنّ للخوف من الفقر.

ولفظ الولد يقع على الذكر والأنثى. وكانت العرب تئد أولادها في الجاهلية خشية الفقر والعار. وكانوا يقولون: البنت تجلب العار، وتذهب بالمال، ولا تركب الأمهار، فضمِّنوها الأجداث. فنهى الله عن ذلك في كتابه. ولهذا قال: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ۝٩﴾ [التكوير: ٨، ٩]. فأرسل ـ ﷺ ـ/ بمكارم الأخلاق.

٣٥/أ

و(الوأد) بالهمز في أصل اللغة المواراة بالأرض. قال الكميت بن

---

(١) رواه الطبري في تفسيره: ٨/ ٨٢.

(٢) لم أعثر على قائله.

زيد الأسدي يخاطب قريشًا معاتبًا لها[١]:

سيذكرنا منكم نفوس وأعينٌ ذوارف لم تضنن بدمع غروبُها

إذا وأدتنا الأرض إن هي وُئِّدت وأُخرج من بيض الأمور وقوبُها[٢]

﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا﴾، أي العلانية، ﴿وَمَا بَطَنَۖ﴾، يعني السرّ بها. وكان أهل الجاهلية يستقبحون الزنا في العلانية، ولا يرون به بأسًا في السر، فحرّم الله ـ سبحانه ـ الزنا في العلانية والسرّ.

قال العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ: وإن كان هذا سبب النّزول، فالآية الكريمة عامّة في جميع المعاصي، سرّها وجهرها. وهذا معنى قول مجاهد وقتادة وغيرهما من السلف[٣]، فهي عامّة في النهي عن قربان كل ما فحش سرًّا وجهرًا.

﴿وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ﴾. هذا داخل في الفواحش، ولذا نص عليه تأكيدًا لأمره، وعظمه عند الله ـ تعالى ـ. وروى الترمذي[٤] وحسّنه، عن عثمان ـ رضي الله عنه ـ أنّه قال وهو محصور: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث، رجلٍ كفر بعد إسلامه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل

---

(١) انظر ديوانه: ١/ ١٠٢، عالم الكتب.

(٢) في طرّة الصفحة: [الوقوب: الدخول في كل شيء، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ٣﴾. قاله كاتبه ـ عفى الله عنه ـ].

(٣) انظر تفسير الطبري: ٨/ ٨٣.

(٤) ٤/ ٤٦٠، كتاب الفتن، باب ما جاء لا يحل دم امرىء مسلم...، برقم (٢١٥٨)، وهو أيضًا في سنن أبي داود: ٤/ ١٧٠، برقم (٤٥٠٢)، وفي الكبرى للنسائي: ٢/ ٢٩٢، برقم (٣٤٨٢)، وفي سنن ابن ماجه: ٢/ ٨٢، أوّل أبواب الحدود، برقم (٢٥٦١).

نفسًا بغير نفس». فوالله ما زنيت في جاهلية ولا إسلام، ولا تمنّيت أنّ لي بديني بدلاً بعد إذ هداني الله، ولا قتلت نفسًا، فبِمَ[1] تقتلوني؟.

وقد صح النهي عن قتل المعاهد، وهو المستأمن من أهل الحرب، فعند البخاري[2] عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعًا: «من قتل معاهدًا لم يجد رائحة الجنّة، وإنّ ريحها ليوجد[3] من مسيرة أربعين عامًا».

﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾.

لما كان العقل يشهد بالخالق لا شريك له، ويدعوا أيضًا إلى بر الوالدين، وينهى عن قتل الولد، وإتيان الفواحش؛ لأن الإنسان يغار من الفاحشة على بنته، وأخته، كذلك ينبغي لذلك أن يجتنبها. وكذلك قتل النفس، فلما لاقت[4] هذه الأمور بالعقل قال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾﴾، يعني عن الله أمره ونهيه.

وبهذا يُعلم أنّ أشرف ما في الإنسان عقلُه. وسُمّي عقلاً لعقله الإنسان عمّا يضرُّه. وقد قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: أفلح من جعل الله له عقلاً[5]. وسئل ابن المبارك: ما خير ما أعطي الرجل؟ قال:

---

(١) في الأصل: «فلم»، باللام، والمثبت من سنن الترمذي.

(٢) صحيح البخاري: ٣/ ١١٥٥، الجزية والموادعة، باب إثم من قتل معاهدًا..، برقم (٢٩٩٥).

(٣) في صحيح البخاري: «يوجد» دون لام.

(٤) من اللياقة.

(٥) رواه ابن أبي الدنيا مرفوعًا في «العقل وفضله»: ٣٨، وبلفظ «أفلح من رُزق لُبًا» رواه الطبراني في الكبير (٩١/٣٣)، والبخاري في التاريخ (٧/ ١٨١) معلقا، والبيهقي في الشعب (٤/ ١٥٩) عن قرة بن هبيرة مرفوعاً. وقد ضعفه الألباني كما =

غريزةُ عقل[1]. ذكره عنهما ابن الجوزي[2].

وقد اختُلف في ماهيّة العقل، فقال القاضي أبو يعلى[3]وقوم: هو ضرب من العلوم الضرورية. واختاره أبو بكر / بن العربي المالكي[4].

٣٠/ب

وقال آخرون: هو غريزة يتأتى معها درك العلوم[5].

وقال آخرون: هو قوة يُفصل بها بين حقائق المعلومات[6].

وقيل: جوهر بسيط[7]. وقيل: جسم شفاف. وقال المحاسَبي[8] وأبو الحسن التميمي[9]: هو نور في القلب، كالعلم[10]. وقاله ابن حمدان[11].

= في الضعيفة: ٦/ ٣٨٩ (٢٨٦٠).

(١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان»: ٤/ ١٦٥، برقم (٤٦٧٩)، وانظر السير للذهبي: ٨/ ٣٩٧.

(٢) في «ذمّ الهوى»: ص ٣١، ٣٣.

(٣) انظر «المسوّدة في أصول الفقه» لآل تيمية: ٥٥٦.

(٤) لم أعثر على موضعه.

(٥) هذا القول محكي بلفظه في «المسوّدة»: ٥٥٧، عن الحارث المحاسبي، بزيادة «وليس منها». ولم أجده في كتاب «مائية العقل» للمحاسبي إلا بمعناه. ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٦) انظر «المسوّدة» ٥٥٦.

(٧) انظر «المسوّدة»: ٥٥٧.

(٨) هو الحارث بن أسد المحاسَبي، البغدادي، له كتب كثيرة في الزهد، حذّر منها أبو زرعة الرازي؛ لأن أئمة السلف لم ينهجوا نهجها في معالجة الخطرات والوساوس، توفي الحارث سنة ٢٤٣هـ. انظر السير: ١٢/ ١١٠.

(٩) هو عبدالعزيز بن الحارث بن أسد بن الليث، أحد فقهاء الحنابلة الأعيان، توفي سنة ٣٧١هـ. انظر «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى: ٢/ ١٣٩، و«تاريخ الإسلام» للذهبي: ٥٠١.

(١٠) هذا القول بمعناه في «مائية العقل» للمحاسبي: ٢٠٤، محكيًا عن قوم. وهو في «المسوّدة»: ٥٥٦ عن أبي الحسن.

(١١) هو أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان بن شبيب بن حمدان النميري، الحرّاني، =

ونقل إبراهيم الحربي عن الإمام أحمد أنّه قال: هو غريزة[1].

قال البربهاري[2]: مرادُه أنّه ليس باكتساب، وإنما هو فضل من الله ـ تعالى ـ[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا يقتضي أنّه القوّة المدركة، كما دلّ عليه كلام أحمد، لا الإدراك[4].

والتحقيق في هذا أن يقال: هو غريزة كأنها نور يقذف في القلب متصلاً بالدماغ، فيستعد به لإدراك الأشياء، فيعلم جواز الجائزات، واستحالة المستحيلات، ويتلمح عواقب الأمور، فذلك النّور يقلّ ويكثر[5].

وقاله ابن الجوزي وغيره، خلافًا لابن عقيل والأشعري والمعتزلة[6].

= الفقيه، الأصولي، القاضي، نجم الدين، له «الرعاية الصغرى» و«الرعاية الكبرى»، و«جامع الفنون»، توفي سنة ٦٩٥هـ. انظر «المقصد الأرشد» لابن مفلح: ١/ ٩٩.

(١) انظر «المسوّدة»: ٥٥٦.

(٢) هو أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، الفقيه، شيخ الحنابلة، كان قوّالاً بالحق، شديدًا على أهل البدع، له «شرح السنّة»، توفي سنة ٣٢٨هـ مستترًا. انظر السير: ١٥/ ٩٠.

(٣) العبارة من قوله: «ليس باكتساب..» إلى هنا، موجودة في «كتاب شرح السنة» للبربهاري، ص ٣٧، من قوله ابتداءً، غير مرتبطة بكلام الإمام أحمد، وليس قبلها: «مرادُه أنه». فلعل هذا من تركيب المؤلف، فإن كان كذلك فالواجب أن يقال: ومراده ـ كما قال البربهاري أنه ـ ليس باكتساب.. إلخ.

(٤) بتصرّف، من «المسوّدة»: ٥٥٨.

(٥) هذه عبارة ابن الجوزي في «ذم الهوى» ص ٢٤، مع شيء من التصرف، وانظر «المسوّدة»: ٥٥٨، ٥٥٩.

(٦) حيث لم يجوّزوا أن يكون عقل أرجح من عقل، إلا في التجارب. كما حكاه في «المسوّدة» ٥٦٠.

وقاله الماوردي في الغريزي لا التجريبي، وحمل الطوفي الخلاف على ذلك[١]. وسيأتي قول أبي الحسن التميمي بما يوافق ذلك.

وقيل في محلّه: إنّه القلب. رُوي عن الإمامين الحسيبين؛ الشافعي وأحمد[٢]، واستدل له بقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، قيل: المراد: لمن كان له عقل. فعبّر بالقلب عن العقل لأنّه محلّه، فصلح للدلالة على ما ذكرنا.

وروى البخاري في الأدب المفرد[٣]، بسنده إلى عياض، عن خليفة[٤]، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، أنه سمعه بصفّين يقول: (إنّ العقل في القلب، والرحمة في الكبد، والرأفة في الطحال، والنفَس في الرّئة)[٥]. فدلّ على أنّ مراده حقائق هذه الأشياء.

وقالت طائفة: محلّه الدماغ. ونقلهُ ابن زياد[٦] عن الإمام

(١) لم أهتد إلى موضعه.

(٢) ذكره عن الشافعية النووي في «شرح صحيح مسلم»: ١١/ ٢٩، وهو في «المسوّدة» ٥٥٩ قول لبعض الحنابلة، ونص في «المسوّدة» ٥٦٠ عن الإمام أحمد أنه قال: العقل في الرأس.

(٣) ص ١٩٠، باب العقل في القلب، برقم [٥٤٧]. وقد حسنه الألباني في «صحيح الأدب المفرد»: ص ٢٠٦.

(٤) كذا بالأصل. وهو في «الأدب المفرد»: عياض بن خليفة، وهو الصواب كما في «تقريب التهذيب»: ٤٣٧، برقم (٥٢٧٥)، وقال عنه: مقبول.

(٥) ورواه أيضًا البيهقي في «شعب الإيمان»: ٤/ ١٦١، برقم (٤٦٦٢).

(٦) هو الفضل بن زياد، أبو العباس، القطّان، البغدادي، كان من خواص الإمام أحمد، لم يذكروا تاريخ وفاته، انظر «المقصد الأرشد» لابن مفلح: ٢/ ٣١٢، برقم (٨٢٧).

أحمد[1]، وهو اختيار أبي حنيفة[2]. والذي اختاره أصحاب الإمام أحمد الأول. قال أبو الحسن التميمي: الذي نقول به أن العقل في القلب، يعلو نوره إلى الدّماغ، فيفضي إلى الحواس ما جرى في العقل[3].

والحاصل كما قال يوسف ابن أسباط[4]: العقل سراج ما بطن، ومِلاك ما علن، وسائس الجسد، وزينة كل أحد، ولا تصلح الحياة إلا به، ولا تدور الأمور إلا عليه[5].

ويكفي في ذلك أنّ الدين وحسن الخلق يتبعانه[6] حيث كان، إذ مدار ذلك عليه.

قال القاضي أبو يعلى: ومعنى قول الإمام أحمد: إنه غريزة، يعني أنّه خلْق الله ـ تعالى ـ ابتداء، وليس باكتساب[7].

---

(١) (ذكره أبو حفص بن شاهين بإسناده عن الفضل بن زياد)، كذا في «المسوّدة»: ٥٦٠.

(٢) انظر «الكليات» للكفوي: ٦١٩، و«شرح صحيح مسلم» للنووي: ١١/ ٢٩.

(٣) انظر «المسوّدة»: ٥٥٩.

(٤) هو يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني، الزاهد، الواعظ، دفن كتبه واعتمد على حفظه فوقع في تحديثه الغلط، وكان من عباد زمانه، لا يأكل إلا الحلال المحض، توفي سنة ١٩٥هـ. انظر «السير» للذهبي: ٩/ ١٦٩، و«لسان الميزان» لابن حجر: ٦/ ٣٨٨.

(٥) رواه ابن أبي الدنيا في «العقل وفضله»: ٦٣، عن عبدالله بن خبيق الأنطاكي قال: كان يُقال.. فذكره، ولم يذكر يوسف بن أسباط. وقد وقع في الأصل: «ولا يصلح الحياء»، ومعناه بعيد، والمثبت من «العقل وفضله».

(٦) أي العقل.

(٧) انظر «المسوّدة»: ٥٥٦.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]. يقول: لا تقربوا ماله إلا بما فيه صلاحُه وتثميرُه[١]. قال مجاهد: هو التجارة فيه. وقال الضحّاك: هو أن يبتغي له فيه، ولا يأخذ من ربحه شيئًا[٢]. والصحيح أنّ له / أن يأكل مع فقره قدرَ عمله. وهل يردّه إذا أيسر أم لا؟ على قولين، أصحُّها: لا يردّه.

٣٦/أ

﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾، قال الشعبي ومالك: الأشُدّ: الحلُم، حين تكتب له الحسنات، وتكتب عليه السيّئات[٣]. وقال أبو العالية: حتى يعقل، وتجتمع قوته. وقال الكلبي: الأشدّ: ما بين ثمان عشرة سنة إلى ثلاثين[٤]. وقيل غير ذلك. فالأشدّ جمع شدّ، مثل قَدٌّ وأقُدّ، وهو استحكام شباب الإنسان، ومنه شدُّ النهار، وهو ارتفاعه. وقيل: بلوغ الأشدّ: أن يونَس رشدُه بعد البلوغ، كما في الآية الأخرى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوٓا إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، وتقدير الآية هنا: ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن على الأبد، حتى يبلغ أشدّه، فتدفعوا إليه ماله إن كان رشيدًا[٥]. وهذا القول الأخير هو المتعين هنا، فهو كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الكهف: ٨٢].

---

(١) بلفظه من تفسير الطبري: ٨/ ٨٤.

(٢) أخرجه عنهما الطبري في الموضع السابق.

(٣) روى الطبري عن مالك: «الحلُم» فقط، وروى تمام العبارة عن عامر الشعبي، انظر تفسيره: ٨/ ٨٥. وذكر البغوي في تفسيره: ٢/ ١٤١، عن الشعبي ومالك تمام العبارة.

(٤) ذكره عنهما البغوي في تفسيره: ٨/ ١٤١.

(٥) الكلام بلفظه تقريبًا في الموضع السابق.

﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾، أي العدل[1]. قال أبو طالب[2]:

بميزانِ قسطٍ لا يخيسُ شعيرةً ... له شاهدٌ من نفسِه غيرُ عائلِ

وقال جرير بن الخطفَى:

ولـو قـد بـايعـوك ولـيّ عهـد ... لقام القسط واعتدل البناءُ[3]

ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرحمن: ٩]، فأمرهم بالعدل في ذلك، وألاّ يطففوا، وذلك بأن يحفظوا العدل في جميع الأمور، في حقوقه ـ سبحانه ـ، من توحيده وأداء ما افترض عليهم، وفي حقوق الآدميين، بترك الحيف ومجاوزة الحدّ في كل شيء، فيُعتبر في الأعمال الإخلاص، وفي الأقوال الصدق، وفي الأنفاس التحقيق[4]، ومساواةُ الظاهر والباطن، وتركُ المداهنة والخداع والمكر، ودقائقِ الشرك، وخفايا النفاق، وغوامضِ الخيانات؛ وسوءِ الأخلاق، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾، أي بالمكيال الذي تحب أن يكال لك به، فعامل الناس بما تحب أن يعاملوك به، فكما تدين تدان.

﴿لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۖ﴾، أي طاقتها في إيفاء الكيل والميزان، لا نكلف[5] المعطي أكثر مما وجب عليه، ولم يُكلِّف صاحب الحق

---

(١) عن تفسير البغوي: ٨/ ١٤٢.

(٢) ذكره الطبري في تفسيره: ٤/ ٢٤٠، بألفاظ مختلفة.

(٣) انظر ديوانه: ٢/ ٦٦٨، دار المعارف.

(٤) لم يظهر لي معناها. ولعلّه أراد بها ما بعدها.

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي تفسير البغوي الذي ينقل عنه المؤلف بتصرف: «لم يكلِّف المعطي..»، وهو اللائق بسياق الكلام.

الرضى بأقلَّ من حقّه، حتى لا تضيق عنه نفسه، بل أمَرَ كل واحد بما يسعه، مما لا حرج عليه فيه(١).

فمن اجتهد في أداء الحق وأخْذِه، فأخطأ بعد استفراغ وسعه فلا حرج عليه.

قال ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: إنكم وليتم أمرًا هلكت فيه الأمم السالفة قبلكم. قاله لأصحاب المكيال والميزان(٢).

﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾، يعني فاصدقوا في الحكم والشهادة، ولو كان المحكوم والمشهود عليه ذا قرابة لكم(٣).

وهذه الآية كقوله: ﴿۞ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ الآية [النساء: ١٣٥]، أي مواظبين / على العدل، مجتهدين في إقامته، شهداء بالحق، تقيمون شهاداتكم لوجه الله ـ تعالى ـ، ﴿وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾، بأن تقروا عليها، لأنّ الشهادة بيان الحق، سواء كانْ الحق عليه، أو على غيره، ﴿أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ﴾ المشهود له أو عليه ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلْوُوا﴾ ألسنتكم عن شهادة

---

(١) عن تفسير البغوي: ٢/ ١٤٢.

(٢) رواه الحاكم مرفوعًا في المستدرك: ٢/ ٣٦، كتاب البيوع، برقم (٢٢٣٢)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والبيهقي مرفوعًا أيضًا في السنن الكبرى: ٦/ ٣٢، وفي شعب الإيمان: ٤/ ٣٢٨، برقم (٥٢٨٨)، وأوله عنده: «يا معشر التجار»، ورواه الطبراني مرفوعًا في الكبير: ١١/ ٢١٤، ورواه الترمذي مرفوعًا في سننه: ٣/ ٥٢١، برقم (١٢١٧)، كتاب البيوع، باب ما جاء في المكيال والميزان، ثم قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث حسين بن قيس، وحسين بن قيس يضعّف في الحديث. وقد روي هذا بإسناد صحيح عن ابن عباس موقوفًا. أ.هـ. والمرفوع في «ضعيف الجامع» للألباني: ٢٩٦، برقم (٢٠٤٠).

(٣) انظر تفسير البغوي: ٢/ ١٤٢.

الحق، وحكومة العدل، ﴿أَوْ تُعْرِضُوا﴾ عن أدائها، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾، فيجازيكم عليه.

وقوله: ﴿وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا﴾، قال ابن جرير: بوصيّة الله التي وصّاكم بها فأوفوا، وهي في الجملة: أن تعملوا بكتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وذلك هو الوفاء [بعهد] الله ـ تعالى ـ[1]، الذي عهد إلى عباده: بأن يعبدوه بما شرع على ألسنة رسله ـ عليهم السلام ـ.

﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، والمعنى: اذكر لو هلكْت فصار ولدك يتيما، واذكر عند وزنك إذ لو كنت الموزونَ له، واذكر كما تحب العدل في القول والفعل، فاعدل في حق غيرك، وكما لا تودُّ أن يخان عهدك فلا تخن، فلاقَ بهذه الأشياء التذكّر، فقال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، أي تتعظون.

قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: هذه الآيات محكمات في جميع الكتاب، لم ينسخهنّ شيء، وهنّ محرّمات على بني آدم، من عمل بهنّ دخل الجنّة، ومن تركهنّ دخل النّار[2].

وسيأتي كلام ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في المتن في ذلك[3].

﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ أي الذي وصّاكم به في هاتين الآيتين: التوحيد، والنبوّة، وبيان الشريعة، قرئ بكسر «إنّ»، على الاستئناف، وقرأ الأكثر بفتح

---

(١) تفسير الطبري: ٨/ ٨٦، بتصرف. ووقع في الأصل: «العهد» باللام، والمثبت من تفسير الطبري.

(٢) ذكره البغوي في تفسيره: ٢/ ١٤٢. والذي أسنده ابن جرير الطبري إنما هو قول ابن عباس: «هنّ الآيات المحكمات»، انظر تفسيره: ٨/ ٨٧.

(٣) انظر ص ٤٣/ ب.

الألف[1]، قال الفرّاء[2]: بمعنى: وأتلُ عليكم ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

قال ابن أبي طلحة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في هذه الآية، وفي قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]: أمر ـ سبحانه ـ المؤمنين بالجماعة والائتلاف، ونهاهم عن الفرقة والاختلاف، وأخبرهم أنّه إنما هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات في دين الله[3]. ونحو هذا قاله مجاهد، وغير واحد من السلف[4].

ووحّد اللهُ ـ سبحانه ـ صراطه؛ لأن الحق واحد، وجمع السبل لتفرقها.

وعن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «أيّكم يبايعُني على هؤلاء الآيات؟. ثم تلا: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ حتى فرغ منها، ثم قال: من وفّى بهنّ فأجره على الله، ومن نقص منهنّ شيئًا فأدركه الله في الدنيا كانت عقوبتَه، ومن أخّره إلى الآخرة كان أمره إلى الله، إن شاء أخذه، وإن شاء عفى عنه»[5].

وقوله: ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾، أي: تميل بكم وتتشتت بكم ﴿عَن سَبِيلِهِۦ﴾ أي عن طريقه ودينه التي ارتضى، وبه أوصى.

---

(١) انظر «السبعة» لابن مجاهد: ٢٧٣.

(٢) كذا في تفسير البغوي: ٢/ ١٤٢، وهو بمعناه لا بلفظه في «معاني القرآن» للفراء: ١/ ٣٦٤.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٨/ ٨٨.

(٤) انظر الموضع السابق.

(٥) رواه الحاكم في المستدرك: ٢/ ٣٤٨، كتاب التفسير، برقم (٣٢٤٠)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصححه الذهبي في التلخيص، ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٥/ ١٤١٧، برقم (٨٠٧٧).

قال البخاري في صحيحه[1]: ثنا أبو نعيم، ثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، / عن همام، عن حذيفة قال: يا معشر القراء، استقيموا، فقد سبقتم سبقًا بعيدًا، فإن أخذتم يمينًا وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيدًا.

٣٧/ أ

وفي الصحيحين[2] عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ قال: كنّا مع رسول الله ـ ﷺ ـ في مجلسه فقال: «بايعوني على ألاّ تشركوا بالله شيئًا، ولا تزنوا، ولا تسرقوا، ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله إلا بالحق». وفي رواية لهما: «ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروفٌ، فمن وفّى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب به في الدنيا فهو كفّارة له وطهور، ومن أصاب شيئًا من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله، إن شاء عفى عنه، وإن شاء عذّبه». فبايعناه على ذلك. ومرّ بعض ألفاظه في السنن[3]. وفي ذلك حديث ابن مسعود[4]، والنّواس بن سُمعان[5]، وهما معلومان، فلا نطيل بذكرهما.

---

(١) ٦/ ٢٦٥٦، كتاب الاعتصام..، باب الاقتداء بسنن رسول الله ـ ﷺ ـ، برقم (٦٨٥٣).

(٢) صحيح البخاري: ١/ ١٥، الإيمان. باب (١١)، برقم (١٨)، وصحيح مسلم: ٣/ ١٠٧٦، كتاب الحدود، باب الحدود كفارات لأهلها، برقم (١٧٠٩).

(٣) كذا قال، والذي مرّ من ألفاظه في الصفحة السابقة إنما هو في المستدرك وتفسير ابن أبي حاتم.

(٤) يشير إلى قول ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: خط لنا رسول الله ـ ﷺ ـ خطا، ثم قال: هذا سبيل الله، ثم خط خطوطا عن يمينه وعن شماله، ثم قال: «هذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه»، ثم تلا الآية: ﴿وأن هذا صراطي مستقيما..﴾. رواه الدارمي: ١/ ٧٨، وابن حبان في صحيحه: ١/ ١٨٠، برقم (٦)، والحاكم في المستدرك: ٢/ ٣٤٨، برقم (٣٢٤١).

(٥) يشير إلى حديث «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيما...»، وهو في المسند: ٤/ ١٨٢، وصححه محققوه: ٢٩/ ١٨٢.

والمعنى أنّ الصراط المستقيم المأمور باتّباعه في هذه الآية هو الإسلام والقرآن والدين والملّة، يقول: فاسلكوا ذلك كلّه، اتبعوا الإسلام، وهو الدين والملة، واتبعوا القرآن، فهو الهدى والنّور، والسبيل التي لا عوج فيها، دليل قويم، وكلام قديم[1]، وفصيح عربي مبين، وهدى للمتّقين.

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾، وهي بُنيّات الطريق[2]، ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾، أي تعوجّوا عنها، فسبحان العدل الحكيم، الذي نهى الخلق عنها، حتى قامت عليهم الحجة، ثم قدّرها عليهم، وقضاها فيهم.

قال النبي ـ ﷺ ـ كما في السنن عنه: «افترقت اليهود والنّصارى على إحدى ـ وفي رواية: على اثنتين ـ وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمّة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النّار إلا واحدة»[3]. فوقع ذلك، وهذه من معجزاته ـ ﷺ ـ، هذا وأمْر الله لنا وعهْده عندنا، ووصيّتُه: قال الله ـ تعالى ـ: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ

---

(١) في وصف القرآن بالقدم نظر؛ فإنه مخالف لقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾، والذي عليه أهل السنّة والجماعة أن كلام الله ـ تعالى ـ قديم النوع، حادث الآحاد، وكل ذلك صفة لله ـ تعالى ـ، ليس بمخلوق، انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٢/ ٣٧٣، ٥٧٧، و«منهاج السنة» له: ٢/ ٣٧٩.

(٢) استعمال عربي شائع. يراد به الطرق الصغيرة المتشعبة من الطريق الأعظم، حسيًّا كان أو معنويًّا.

(٣) رواه أحمد في المسند: ٢/ ٣٣٢، والترمذي في سننه: ٥/ ٢٥، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمّة، برقم (٢٦٤٠)، وأبو داود في سننه: ٤/ ١٩٧، كتاب السنّة، باب شرح السنّة، برقم (٤٥٩٦)، وابن ماجه في سننه: ٢/ ٣٧٧، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، برقم (٤٠٤٠). وقد صححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة، برقم (٢٠٣)، (١٤٩٢).

﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ﴾ [الشورى: ١٣]، ، ثم أخبر ـ تعالى ـ في كل موضع عن الأمم أنّهم ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ﴾ [الشورى: ١٤]، وعاينوا البيّنة، وعلِموا الحق، لينفذ عليهم القدر، فلما كان هذا الداء واقعًا لا محالة، أرشد ـ سبحانه ـ إلى الدواء، قيامًا[1] للحجة علينا، كما في هذه الآية، وحضّ رسول الله ـ ﷺ ـ على لزوم ذلك، وقال: «عليكم بسنّتي، وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عَضُّوا عليها بالنّواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور»[2]. وفي ذلك سلامة من البدع، وحسم لمادّتها، والله أعلم.

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ الذي ذكرتُ، ﴿وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝١٥٣﴾، لمّا قال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ لاقَ بذلك اتقاءُ الزلل،/ قال: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝١٥٣﴾.

٣٧/ب

[وقوله ـ تعالى ـ] في سورة النساء (٣٦): [﴿۞ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾] أي وحّدوه وأطيعوه في جميع ما يأمركم به، وينهاكم عنه، [﴿وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ﴾]، أي من الإشراك، جليًا أو خفيًا، دقيقا أو جليلا. فأمر ـ سبحانه وتعالى ـ بعبادته وحده لا شريك له، لما كان ـ سبحانه ـ هو

---

(١) كذا، والصواب استعمال «إقامة»؛ مصدر «أقام» المتعدّي.

(٢) رواه أحمد في المسند: ٤/ ١٢٦، والترمذي: ٥/ ٤٤، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنّة..، برقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه في مقدمة السنن: ١/ ١٠، باب اتباع سنة الخلفاء..، برقم (٣٤، ٣٥)، والدارمي: ١/ ٤٤، ٤٥، باب اتباع السنّة، والبيهقي في الكبرى: ١٠/ ١١٤، والحاكم في المستدرك: ١/ ١٧٤، ١٧٧، وصححه، وغيرهم عن العرباض بن سارية ـ رضي الله عنه ـ، وصححه الألباني كما في «إرواء الغليل»: ٨/ ١٠٧، برقم (٢٤٥٥).

الخالق المنعم المتفضّل على خلقه في جميع الأوقات والحالات، كان هو المستحق منهم أن يوحّدوه ولا يشركوا به شيئا من المخلوقات.

ثم أوصى بالإحسان إلى الوالدين، فإنه ـ سبحانه ـ جعلهما سببًا لخروجك من العدم إلى الوجود، ولهذا كثيرًا ما يقرن حقهما بحقّه، كقوله: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤]، ثم أخبر ـ سبحانه ـ ترغيبًا للبارّ، وتخويفًا لأهل العقوق بأن المصير إليه، فقال: ﴿إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٤﴾﴾، وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾، أي أحسنوا إليهما إحسانا.

ثم عطف على الإحسان إليهما الإحسان إلى القرابات، من الرجال والنساء، فقال: ﴿وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، وقد صحّ في الحديث: «الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي الرحم صدقة وصلة»[1].

وهذا اللفظ يقتضي شمولَه لكل قريب من جهة أب وأمّ، من ذكر وأنثى، غنيًّا أو فقيرًا؛ لأنّه اسم جنس مضاف، فيشمل كل قريب له، حتى ولده.

ولهذا لما نزل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء: ٢١٤]، خصّص ـ ﷺ ـ في قريش وعمّم، حتى قال: «فاطمةُ

---

(١) رواه أحمد في المسند: ٤/ ١٧، والنسائي في المجتبى: ٥/ ٩٢، بشرح السيوطي، والكبرى: ٢/ ٤٩، كتاب الزكاة، باب الصدقة على الأقارب، برقم (٢٣٦٣)، والترمذي في سننه: ٣/ ٤٧، كتاب الزكاة، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة، برقم (٦٥٨)، وابن ماجه في سننه: ١/ ٣٤٠، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة، برقم (١٨٤٩)، والدارمي: ١/ ٣٩٧، كتاب الزكاة، باب الصدقة على القرابة، والبيهقي في الكبرى: ٤/ ١٧٤، وغيرهم، وصحّحه الألباني كما في صحيح الجامع: ٢/ ٧١٧، برقم (٣٨٥٨).

بنتُ محمد»[1].

ولمّا نزل قوله: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران: ٩٢]، قال أبو طلحة ـ رضي الله عنه ـ كما في صحيح مسلم[2] وغيره[3]، فقلت يا رسول الله، أرى ربّنا يسألنا من أموالنا، وإنّ أطيب أموالي إليّ وأحبَّها «بَيْرَحاءُ»، وأُشهد أنّها لله، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله. قال: «فاجعلها في قرابتك»، فجعلها في حسان بن ثابت، وأبيّ بن كعب.

وبين حسان وبين طلحةَ ثلاثةُ آباء، وبين طلحةَ وأبيٍّ بن كعب ستّةُ آباء.

ولما نزل قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الحشر: ٧]، يعني قرابته ـ ﷺ ـ، قسمه في بني هاشم، وأعطى بني المطّلب من خمس خيبر، كما صحّ ذلك في الصحيحين[4] وغيرهما.

وقد حدّ ذلك بعضهم بأربعة آباء، وقصّة أبي طلحة تخالفه، وهي

(١) صحيح مسلم: ١/ ١٦٣، كتاب الإيمان، باب في قوله ـ تعالى ـ: وأنذر عشيرتك الأقربين، برقم (٢٠٤).

(٢) صحيح مسلم: ٢/ ٥٧٥، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين. . ، برقم (٩٩٨).

(٣) مسند أحمد: ٣/ ٢٨٥، وصحيح ابن خزيمة: ٤/ ١٠٦، وسنن النسائي: ٦/ ٢٣١، وسنن أبي داود: ٢/ ١٣١.

(٤) صحيح البخاري: ٣/ ١١٤٣، فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس للإمام. . ، رقم (٢٩١٧)، ولم أجده في صحيح مسلم، وانظر منه: ٢/ ٦١٨، الحديث رقم (١٠٧٢).

صحيحة صريحة لا تقبل التأويل.

ثم قال: ﴿وَٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾، وذلك أنّهم قد عدموا من يقوم بمصالحهم، ومن يُنفق عليهم، فأمر الله بالإحسان إليهم، ولهذا ثبت عنه - ﷺ - في الصحيحين[1] أنه قال: «أنا وكافل اليتيم في الجنّة كهاتين»، وقرن بين أصبعيه: السبّابة والوسطى.

واليتيم من هلك أبوه ما لم يبلغ الحلم[2].

﴿وَٱلْمَسَـٰكِينِ﴾، وهم المحاويج، الذين لا يجدون من يقوم بكفايتهم، فأمر الله بمساعدتهم بما تتم به كفايتُهم.

٢/٣٨ والفقير غير داخل في مسمى المسكين، إلا أن / يريدوا باستعماله لمسمىً واحدٍ، يدل عليه قوله: ﴿فَكَانَتْ لِمَسَـٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ﴾، وقد ثبت أنه - ﷺ - استعاذ بالله من الفقر، كما في حديث أبي هريرة عند أبي داود[3] والنسائي[4] وابن ماجه[5] والحاكم[6]، ومن حديث أبي بكر

---

(١) صحيح البخاري: ٥/ ٢٢٣٧، الأدب، باب فضل من يعول يتيمًا، برقم (٥٦٥٩)، وصحيح مسلم: ٤/ ١٨٠٩، كتاب الزهد والرقائق، باب الإحسان إلى الأرملة..، برقم (٢٩٨٣).

(٢) لحديث «لا يتم بعد احتلام»، أخرجه أبو داود في سننه، برقم (٢٨٧٣)، وصححه النووي كما في شرح مسلم: ١٢/ ١٩١، والألباني في الإرواء: ٥/ ٧٩.

(٣) سنن أبي داود: ٢/ ٩١، كتاب الصلاة، باب الاستعاذة، برقم (١٥٤٤).

(٤) المجتبى: ٨/ ٢٦١، بشرح السيوطي، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الذلّة.

(٥) السنن: ٢/ ٣٤٤، كتاب الدعاء، باب ما تعوذ منه رسول الله - ﷺ -، برقم (٣٨٨٧)، وإنما فيه الأمر بالتعوّذ من الفقر، أما استعاذته منه فهو في أول الباب، في حديث عن عائشة - رضي الله عنهما -.

(٦) المستدرك: ١/ ٧٢٥، كتاب الدعاء، برقم (١٩٨٣).

ـ رضي الله عنه ـ عند أبي داود[1] والحاكم[2] أيضًا وغيرهما.

وسأل الله ـ تعالى ـ المسكنة، كما عند ابن ماجه[3] بسند صحيح، وعبد ابن حميد[4] عن أبي سعيد الخدري، وهو عند الضياء[5] عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ، وهو أيضًا عند الطبراني[6] من حديث أبي سعيد، كلهم مرفوعًا، ولفظه: «اللهم أحيني مسكينًا، وأمتني مسكينًا، واحشرني في زمرة المساكين». فصحّ الفرق بينهما لغةً وسنّةً، إلا أنّ العرب قد تستعمل الفقر مكان المسكنة، وذلك نادر، والنّادر لا حكم له، كما قال الشاعر[7]:

أما الفقير الذي كانت حلوبته   وَفق العيال فلم يُترك له سبدُ

فبذلك يتبيّن لك مسمّى الفقير من المسكين، وأنّ كل من قد شدّ الإعدامُ فقارَ ظهره فهو فقير، لا يقدر شيئًا.

ولما ذكر ـ سبحانه ـ الفقراء قال: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وفي الصحيح[8]: «اطلعت في الجنّة، فرأيت أكثر أهلها الفقراء».

---

(١) السنن: ٤/ ٣٢٤، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، برقم (٥٠٩٠).

(٢) المستدرك: ١/ ٩٠، كتاب الإيمان، برقم (٩٩). وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

(٣) السنن: ٢/ ٤١٢، كتاب الزهد، مجالسة الفقراء، برقم (٤١٧٨).

(٤) في مسنده: ٣٠٨.

(٥) الأحاديث المختارة: ٨/ ٢٧٠.

(٦) كذا في «مجمع الزوائد»: ١٠/ ٢٦٥، وقال: فيه بقية بن الوليد، وقد وُثق على ضعفه، وشيخ الطبراني وعبيدالله بن زياد الأوزاعي لم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات. أ.هـ. ولم أعثر عليه في معاجم الطبراني، فلعله فيما فقد من الكبير.

(٧) هو الراعي، انظر ديوانه: ص ٦٤. وقوله: «لم يترك له سبد» من قولهم: ما له سبد ولا كبَد، أي: لا قليل ولا كثير، وأصل السبد: القليل من الشعر. انظر القاموس المحيط: ١/ ٣٦٦.

(٨) صحيح البخاري: ٣/ ١١٨٤، بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنّة..، =

والمسكين له سفينة يعمل عليها في البحر كما ترى.

وفي حديث أنس - رضي الله عنه - المتفق عليه، أنّ رسول الله - ﷺ - قال: «ليس المسكين الذي يطوف على النّاس، فتردّه اللقمة واللقمتان، والتمرة والتمرتان، ولكنّ المسكين الذي لا يجد غنىً يغنيه، ولا يُفطن له فيُتصدّق عليه، ولا يقوم فيسأل النّاس»[1].

فمفهوم تقييده - ﷺ - نفيَ الغنى عنه بقوله: «يغنيه»، يدل على أنّه لم يُنف عنه من الغنى إلا ما كان يغنيه، وأنّه يجد من المال ما لا يغنيه، بخلاف الفقير الذي تردّه اللقمة واللقمتان، فإنّه لا يجد شيئًا إلا ما دُفع به عند الأبواب.

﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾. قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: الذي بينك وبينه قرابة، ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾: الذي ليس بينك وبينه قرابة[2].

وكذا رُوي عن عكرمة، ومجاهد، وميمون بن مهران[3]، والضحّاك، وزيد بن أسلم، ومقاتل بن حيّان، وقتادة.

= (٣٠٦٩)، وصحيح مسلم: ٤/ ١٦٦٦، كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنّة الفقراء، برقم (٢٧٣٧).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٢/ ٥٣٧، التفسير، باب ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾، برقم (١٤٠٦)، ومسلم في صحيحه: ٢/ ٥٩٣، كتاب الزكاة، باب المسكين..، برقم (١٠٣٩). وقد وقع في الأصل: «يُتفطن»، بالتاء، وليست كذلك في الصحيحين.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره: ٥/ ٧٨.

(٣) الذي رواه الطبري عن ميمون يخالف هذا، وهو أن الجار ذا القربى هو الرجل يتوسل إليك بجوار ذي قرابتك. ثم خطّأ ابن جرير هذا القول، انظر تفسيره: ٥/ ٧٨، ٧٩.

وقيل: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾: المسلم، ﴿وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾: اليهودي والنصراني. قاله نوف البكالي[1]. وقيل غير ذلك.

﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ﴾: يعني الرفيق في السفر. قاله ابنُ مسعود، ومجاهد، وعكرمة، وقتادة[2].

وقال علي وعبدالله بن عمر والنخعي: هو المرأة تكون معه إلى جنبه[3].

وقال ابن جريج وابن زيد: هو الذي يصحبك رجاء نفعك[4].

﴿وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾: قيل: هو المسافر؛ لأنه لازم السبيل. والأكثرون قالوا: إنّه الضيف[5].

وصح من حديث أبي شريح الكعبي ـ رضي الله عنه ـ أنّه قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، جائزتُه يوم وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان بعد ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن يثوي عنده حتى يحرجه»[6].

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٥/ ٧٩، ٨٠. ونوف البكالي هو نَوف بن فضالة الحميدي البكالي، أبو يزيد، الشامي ابن امرأة كعب الأحبار، كان راوية للقصص، مات بين التسعين إلى المائة. انظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر: ١٠/ ٤٣٦، ٤٣٧.

(٢) انظر تفسير الطبري: ٥/ ٨٠، والدر المنثور: ٢/ ٢٨٤.

(٣) أخرجه ابن جرير: ٥/ ٨١.

(٤) أخرجه ابن جرير: ٥/ ٨٢، عن ابن جريج عن ابن عباس.

(٥) انظر تفسير الطبري: ٥/ ٨٣.

(٦) أخرجه البخاري: ٥/ ٢٢٧٢، الأدب، باب إكرام الضيف، (٥٧٨٤).

وفيه: «ومن / كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره»[1]. ٣٨/ ب

﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾: أي المماليك، أحسنوا إليهم. وقد ثبت أنّه ـ ﷺ ـ جعل يوصي أمّته في مرض موته، يقول: «الصلاةَ الصلاةَ وما ملكت أيمانكم»، يردّدها حتى ما يفيض بها لسانه ـ ﷺ ـ[2].

وفي صحيح مسلم، عن عبدالله بن عمر، أنّه قال لِقهرمانه: هل أعطيت الرقيق قوتهم؟ قال: لا. قال: انطلق فأعطهم؛ إن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «كفى بالمرء إثمًا أن يحبس عمّن يملك قوتهم»[3].

ولمسلم أيضًا عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «للمملوك طعامه وكِسوتُه، ولا يُكلَّف من العمل إلا ما يطيق»[4]. وعنه ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «إذا أتى أحدَكم خادمُه بطعامه، فإن لم يُجلسْه معه فلْيُناولْه لقمةً أو لقمتين، أو أكلة أو أكلتين». أخرجاه في الصحيحين[5].

وفيهما عن أبي ذر مرفوعًا: «هم إخوانكمْ خَوَلُكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه

---

(١) صحيح البخاري: ٥/ ٢٢٤٠، الأدب، باب من كان يؤمن بالله..، برقم (٤٨).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده: ٦/ ٢٩٠، وغيره، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع: ٢/ ٧١٩، برقم (٣٨٧٣).

(٣) صحيح مسلم: ٢/ ٥٧٤، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال..، برقم (٩٩٦). وآخره: «عمن يملك قوته» بالإفراد. والقهرمان: المسيطر الحفيظ على من تحت يديه، فارسي معرب. انظر اللسان: ١٢/ ٤٩٦، (قهرم).

(٤) صحيح مسلم: ٣/ ١٠٣٩، كتاب الإيمان، باب إطعام المملوك..، برقم (١٦٦٢).

(٥) صحيح البخاري: ٢/ ٩٠٢، العتق، باب إذا أتى أحدكم خادمُه بطعامه، برقم (٢٤١٨)، وهذا لفظه، وصحيح مسلم: ٣/ ١٠٤٠، كتاب الإيمان، باب إطعام المملوك..، برقم (١٦٦٣).

مما يلبس، ولا تكلّفوهم ما يغلبهم، فإن كلّفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم»[1].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾﴾: أي مختالاً في نفسه، معجبًا بها، متكبّرًا، فخورًا على النّاس، يرى أنه خير منهم، فهو في نفسه كبير، وعند الناس بغيض، وعند الله حقير.

قال مجاهد في الآية: يعني: يعدّ ما أُعطي، وهو لا يشكر الله ـ عز وجل ـ[2]. يعني يفخر على الناس بما أعطاه الله من نعمه، وهو قليل الشكر لله ـ تعالى ـ.

وروى ابن جرير عن عبدالله بن واقد أبي رجاء الهروي، قال: لا تجد سيِّءَ الملكة إلاّ وجدتّه مختالاً فخورًا، وتلا: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾، ولا عاقًا إلا وجدته جبّارًا شقيّا[3].

وروى ابن أبي حاتم مثله عن العوّام بن حوشب في المختال الفخور في الآية[4].

وعند الإمام أحمد في المسند[5]، والبخاري في الأدب المفرد[6]،

---

(١) صحيح البخاري: ١/ ٢٠، الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية..، برقم (٣٠)، وصحيح مسلم: ٣/ ١٠٣٩، كتاب الإيمان، باب إطعام المملوك..، برقم (١٦٦١).

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره: ٥/ ٨٤.

(٣) تفسير ابن جرير الطبري: ٥/ ٨٤، وقوله: «سيّء الملكة»، أي سيّء المعاملة لمملوكيه.

(٤) تفسير ابن أبي حاتم: ٣/ ٩٥١، برقم (٥٣١٥).

(٥) ٢/ ١١٨. وصحّحه الألباني كما في السلسلة الصحيحة: ٥/ ٣٤٢، برقم (٢٢٧٢).

(٦) ص ١٩١.

والحاكم في المستدرك[1]، عن عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «ما من رجل يتعاظم في نفسه، ويختال في مشيته، إلا لقي الله وهو عليه غضبان».

يقال: خالَ الرجلُ يخولُ، إذا اختال. قال الشاعر:

فـإن كنـتَ سيّـدَنـا سُـدتنـا ... وإن كنتَ للخال فاذهب فخلْ[2]

والخال: الخيلاء، قال العجاج[3]:

والخال ثوب من ثياب الجهّالْ

ثم قال ـ تعالى ـ: ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ وَيَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبُخۡلِ وَيَكۡتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَأَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٗا مُّهِينٗا ٣٧﴾ [النساء: ٣٧]، أي: الذين يبخلون بأموالهم أن ينفقوها فيما أمر الله به، من برّ الوالدين، والإحسان إلىٰ الأقارب، واليتامى، والمساكين، والجار ذي القربى، والجار الجنُب، والصاحب بالجنب، وابن السبيل، وما ملكت الأيمان،/ الذين هم الأرقّاء، ولا يؤدّون حق الله فيها، ومع ذلك يأمرون النّاس بالبخل أيضًا، وقد قال ـ ﷺ ـ في الحديث الصحيح: «وأي داء أدوأ من البخل»[4]. وقال: «ما سادَ

٦/٣٩

---

(١) ١/ ١٢٨، كتاب الإيمان، برقم (٢٠١)، وقال: صحيح على شرط الشيخين. ورواه أيضًا البيهقي في شعب الإيمان: ٦/ ٢٨٣. برقم (٨١٦٧).

(٢) أنشده ابن جرير في تفسيره: ٥/ ٨٤. وابن قتيبة في غريب الحديث: ٢/ ١٦٢، وغيرهما دون تعيين القائل.

(٣) لم أعثر عليه في ديوانه الذي نشرته دار الشرق، وهو في «غريب الحديث» لابن قتيبة: ٢/ ١٦١.

(٤) رواه الطبراني في الكبير: ١٩/ ٨١ مرفوعًا، وغيره، وصححه الألباني في صحيح =

بخيل قط»[1].

ثم قال: ﴿وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾، فالبخيل جحود لنعمة الله، لا تظهر عليه في مأكله وملبسه، ولا في إعطائه وبذله، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧﴾، أي بحاله وشمائله، ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾. وقال هنا: ﴿وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾، ولهذا توعّدهم بقوله: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۝٣٧﴾.

وقد حمل بعض السلف هذه الآية على بخل اليهود بالعلم الذي عندهم في صفة النبي ـ ﷺ ـ، وكتمانِهم ذلك، ولذلك قال: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ۝٣٧﴾. رواه ابن إسحاق عن محمد، عن سعيد أو عكرمة، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ[2]. وقاله مجاهد، وغير واحد[3]. ولا شك أن الآية محتمِلة ـ كما قال عماد الدين ابن كثير ـ، والظاهر أنّ السياق في البخل في المال، وإن كان البخل بالعلم داخلاً فيه بطريق الأولى، فإن السياق في الإنفاق على الأقارب والضعفاء[4].

= الجامع: ٢/ ١١٩٥، برقم (٧١٠٤)، كما أخرجه البخاري: ٣/ ١١٤٢، المغازي، باب قصة عمان والبحرين، موقوفًا على أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ، برقم (٢٩٦٨)، وهو كذلك في المسند: ٣/ ٣٠٧.

(١) لم أعثر عليه بعد طول بحث في المصادر.

(٢) رواه من طريق ابن إسحاق ابنُ جرير الطبري في تفسيره بهذا الشك: عن سعيد أو عكرمة. انظر: ٥/ ٨٦. وانظر تفسير ابن كثير: ٢/ ٣٠٣.

(٣) السابق: ٥/ ٨٥.

(٤) من تفسير ابن كثير: ٢/ ٣٠٣.

وفي نسخ كثيرة غير خط الشيخ[1] ـ رحمه الله ـ بيده: [وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ الآيات اللاتي في سورة الإسراء [٢٣ـ ٣٩]. وسنشير إليها إشارة على حسب ما أُثبت في غير خط المصنف، فلعلّه ألحقها بعد ذلك.

فقوله: (في سورة الإسراء)، هذا اللّفظ جائز عند السّلف ـ رضي الله عنهم ـ، بأن يقال: سورة كذا. وقد ثبت ذلك عن النبي ـ ﷺ ـ، كما في الصحيحين عن أبي مسعود[2] ـ رضي الله عنه ـ أنّه قال: قال النبي ـ ﷺ ـ: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه»[3].

وقد ردّ البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ وغيره على من أنكر ذلك وخطّأه[4]. وهو كذلك؛ لإنكاره ما تلفّظ به النبي ـ ﷺ ـ.

وأمّا لفظ الإسراء، فقد اتفقت الرواة على تهميته إسراءً، ولم يسمّه أحدٌ منهم «سُرى».

قال السهيلي: وإن كان أهل اللغة قد قالوا: «سَرى» و«أسرى»

---

(١) يعني مصنف المتن، الإمام محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ، وهذه الآيات مثبتة في المطبوع من كتاب التوحيد، قبل آية النساء التي مضت.

(٢) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة بن أسيرة، أبو مسعود، الأنصاري، البدري، مشهور بكنيته، توفي بعد سنة ٤٠هـ. انظر الإصابة: ٢/ ٤٨٣، ٤٨٤.

(٣) صحيح البخاري: ٤/ ١٤٧٢، فضائل القرآن، باب فضل سورة البقرة، برقم (٣٧٨٦)، وصحيح مسلم: ١/ ٤٦٥، كتاب صلاة المسافرين، باب فضل الفاتحة. . ، برقم (٨٠٨).

(٤) انظر صحيح البخاري: ٤/ ١٩٢٣، فضائل القرآن، باب من لم ير بأسًا أن يقول: سورة البقرة، وسورة كذا وكذا.

بمعنىً واحد. فدلّ على أنّ أهل اللغة لم يحقّقوا العبارة؛ وذلك أنّ القرّاء لم يختلفوا في تلاوة قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ولم يقل سرى. وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤]، ولم يقل: سرى[1]، فدل على أن السُّرى من سريتُ إذا سِرتُ ليلاً، وهي مؤنّثة، تقول: طالت سُراك الليلة. وقد يذكّر. والإسراء[2] متعدٍ في المعنى، لكنْ حذف مفعوله كثيرًا، حتّى ظنّ أهل اللغة أنهما بمعنى واحد، لمّا رأوهما غير متعديين إلى مفعول في اللفظ، وإنّما أسرى بعبده: أي جعل البراق يسري به[3]، كما تقول أمضيتُه: أي جعلتَه / يمضي، لكن كثر حذف المفعول لقوّة الدلالة عليه، و[4]الاستغناء عن ذكره؛ إذ المقصود بالخبر ذكر محمد ـ ﷺ ـ، لاذكر الدابّة التي سرت به.

وجاز في قصة لوط ـ عليه السلام ـ أن يقال له: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١، الحجر: ٦٥]، أي سِرْ بهم. وأن تُقرأ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، بالقطع، أي فأسر بهم على[5] ما يتحمّلون عليه من دابّة أو نحوها. ولم يُتصوّر ذلك في السّرى بالنبي ـ ﷺ ـ؛ إذ لا يجوز أن يقال: «سرى بعبده» بوجه من الوجوه؛ فلذلك لم يأت التلاوة إلا بوجه واحد في هذه القصة[6].

(١) في «الروض الأنف»: ولم يقل يُسري.
(٢) في الأصل كتبت: «الإسرى»، وهكذا تكررت.
(٣) «به» ليست في الروض.
(٤) في الروض: «أو».
(٥) «على» ليست في الروض. وعدمها هو اللائق بالقطع في «فأسر» قبلها.
(٦) «الروض الأُنُف» للسهيلي: ٣/ ٤١٢.

والسورة: الثروة، وسورة كل شيء أعلاه. وبقيّته، وهو مهموزٌ؛ بقية طعام الحيوان وشرابه، قاله صاحب «المحكم» من اللغويين[1]، وصاحب «المستوعِب» من الفقهاء[2]، و«سور المدينة» غير مهموز، و«السورة من القرآن»: يهمز؛ لشبهها بالسؤر الذي هو بقية الشيء، ولا يهمز؛ لشبهها بسور المدينة. قاله ابن أبي الفتح البعلي[3].

وكل مرتفِع سور، وساوره إذا طلب معالاته، ومن ذلك سور المدينة. قال النابغة الذبياني:

ألم ترَ أن الله أعطاك سورةً ... ترى كل مَلْكٍ دونها يتذبذبُ[4]

وقال أبو طالب:

وأصبح منا أحمدٌ في أُرومة ... تُقصّر عنها سُورة المتطاولِ[5]

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾، أي أمر ربك بذلك أمرًا قاطعًا، فالقضاء هنا بمعنى الأمر، قاله مجاهد وغيره[6].

---

(١) «المحكم والمحيط الأعظم» في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيدة، المتوفى سنة ٤٥٨هـ.

(٢) «المستوعِب» لمجتهد المذهب الحنبلي، محمد بن عبدالله بن الحسين البغدادي، المعروف بابن سنينة، المتوفى سنة ٦١٦هـ. انظر عنه: «المدخل المفصّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل» للدكتور بكر أبو زيد: ٢/ ٧١٧.

(٣) في «المُطلع على أبواب المقنع»: ٤٠.

(٤) ديوانه: ١٨.

(٥) من قصيدته الطويلة في ذكر شأنه مع قومه، ودفاعه عن النبي ـ ﷺ ـ، وقد ذكرها ابن هشام في السيرة: ١/ ٢٨٠، والبيت هناك: فأصبح فينا أحمد...

(٦) انظر «الدر المنثور»: ٤/ ٣٠٩.

ومن كلام العرب في القضاء بمعنى الأمر قول المرقّش في الجاهليّة:

فقضى ثم أبونا إلّة بقتال القوم والحرد معًا[1]

يقول: أمر.

وهذه الآية كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [يوسف: ٤٠].

وقال زكريا بن سلاّم: جاء رجل إلى الحسن فقال إنّه طلّق امرأته ثلاثًا. فقال: عصيتَ ربك، وبانت منك امرأتك. فقال الرجل: قضى الله ذلك. فقال الحسن ـ وكان فصيحًا ـ: ما قضى الله. أي ما أمر الله، وقرأ: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾. فقال النّاس عند ذلك: تكلّم الحسن في القدر. حيث لم يفقهوا ما قال[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية، ومعناه لغيره من السلف: ومن ظنّ أنّ قوله: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ بمعنى قدّر، وأنّ الله ما قضى بشيء إلا وقع، كما يقوله الملحدون في آيات الله، بأن جعل عبّاد الأصنام ما عبدوا إلا الله، فإنّ هذا من أعظم النّاس كفرًا بالكتب كلّها[3]؛/ إذ قائل هذا لا يخرج عن قول من قصّ الله علينا قولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فتعلقوا بالمشيئة والقدر، وتركوا الأمر والنهي؛ إذ مشيئة

٤٠/أ

(١) لم أعثر عليه في ديواني المرقشين الذين نشرتها دار صادر.

(٢) رواه ابن جرير في تفسيره: ١٥/ ٦٢.

(٣) بتصرف، من «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ٦٢. وانظر مجموع الفتاوى: ١١/ ٢٦٩.

الله ـ تعالى ـ تعمّ الكائنات، وأمره لا يعمّ مراداته ـ تعالى ـ، فليس لأحد أن يتعلّق بالمشيئة والقدر الكونيين، بعد ورود الأمر الشرعي الدّيني.

وقيل: معناه وصّى. وكذا قرأ علي، وابن مسعود، وأبيّ بن كعب، والضحّاك، من التوصية[1].

وقبل هذه الآيات مما يتعلق بها، قوله ـ تعالى ـ: ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الإسراء: ٢٢]، وهذا خطاب لنبيّه ـ ﷺ ـ، والمراد به المكلّفون من أمّته، أي: لا تجعل أيّها المكلّف في عبادتك ربّك له شريكًا، فتقعدَ مذمومًا على إشراكك به، مخذولاً؛ لأنّه ـ تعالى ـ يكِلُك إلى الذي عبدت معه، وهو لا يملك ضرًّا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا. فعن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «من أصابته فاقة فأنزلها بالنّاس لم تسدّ فاقته، ومن أنزلها بالله أوشك الله له بالغنى، إماْ بموت آجل، وإما غنىً عاجل». رواه الإمام أحمد[2]، والترمذي وقال: صحيح غريب[3].

---

(١) انظر تفسير الطبري: ١٥/ ٦٢. و«الدر المنثور»: ٤/ ٣٠٩. وكون القراءة بـ«ووصّى» مكان «وقضى» من القراءات الشاذة أمر مقبول على قاعدته في علم القراءات، أما أن تكون هي الصواب، دون «وقضى»، وتعدَّ «وقضى» تصحيفًا عن «ووصّى»، بإلصاق الواو الثانية بالصاد، حتى قرئت «وقضى»، كما روى ابن جرير عن الضحاك، فهذا دونه خرط القتاد، وهو في غاية السقوط؛ والمعروف عقلاً وعادةً من حفظ الأمّة لهذا الكتاب والتعبد به وترديده لدى العامّة فضلاً عن العلماء، أن مثل هذا الزعم من ضرب المحال، ونحن نرى في زماننا هذا ـ زمان الإدبار عن العلم الشرعي وحفظ القرآن ـ أن مثل هذا لا يخفى على صغار الحفظة من التلاميذ، فكيف يخفى على صدر الأمة؟!.

(٢) المسند: ١/ ٤٠٧، وصححه الألباني في صحيح الجامع: ٢/ ١٠٤٤، برقم (٦٠٤١).

(٣) سنن الترمذي: ٤/ ٥٦٣، كتاب الزهد، باب ما جاء في الهم في الدنيا..، برقم (٢٣٢٦).

قالوا: ومفهوم الآية أنّ الموحّد يكون ممدوحًا منصورًا، كما أنّ المشرك مذمومًا مخذولاً.

﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، قال الكسائي: أي استوصوا بالوالدين إحسانا، على الأمر.

وقال غيره: العرب تقول: أوصيتك به خيرًا، وأمرتك به خيرًا، ومعناه: آمرك أن تفعل خيرًا، فتحذفُ «أن» والفعل؛ لأنّه معلوم، كما أنشدوا في ذلك قول الشاعر:

عجبت من دهماء إذ تشكونا

ومـن أبي دهمـاءَ إذ يوصينـا

خيـرًا بـها كأنّنـا جـافونا[1].

﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾، ومعنى «عندك»: أن يكونا أو أحدُهما في كنفك وكفالتك. وقيل: المراد إدراكُه لهما أو لأحدهما. كما في البخاري[2] وغيره في قول النبي -ﷺ- على المنبر، عن قول جبريل -عليه السلام-، وفيه: «رغم أنف رجل أدرك أبويه أو أحدهما فلم يدخل بهما الجنّة»، وتأمينه -ﷺ- على ذلك.

﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ﴾، قرىء بفتح الفاء وكسرها، منوّنًا مع الكسر

---

(١) أنشدها الطبري في تفسيره: ١٥/ ٦٣، والمؤلف ينقل عنه.

(٢) ليس في صحيح البخاري، وإنما هو في «الأدب المفرد» للبخاري: ٢١٩، ٢٢٠، برقم (٦٤٤)، وقد أخرجه مسلم في صحيحه: ٤/ ١٥٧٠، كتاب البر..، باب رغم أنف..، برقم (٢٥٥١).

وغيرَ منوّن، وبالضمّ من غير تنوين، ومنوّنًا ضمًّا ونصبًا[1]. وعن عمرو ابن عبيد أنّه قرأ: «أفَّ»[2]، وكلّها لغات، ورُوي فيها غير ذلك، وهو صوت يدل على تضجّر.

وقيل: اسم الفعل، ومعناه التضجّر والكراهة، والمعنى: لا تقل لهما: «كُفّا»، أو «اتركا». قاله أبو البقاء[3]. قال: وقيل:/ اسم للجملة الخبرية. أي: كرهت وضجِرت من مداراتكما[4].

٤٠/ب

والنهي عن ذلك يدل على المنع من سائر أنواع الإيذاء قياسًا بطريق الأولى.

﴿وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾، أي: ولا تزجرهما عمّا لا يعجبك بإغلاظ، ﴿وَقُل لَّهُمَا﴾ بدل التأفيف والنهْر ﴿قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾﴾، جامعًا للمحاسن من البرّ وجودة اللفظ، وقيل: جميلاً لا شراسة فيه.

﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾، أي ألِنْ لهما القول، والجَناح: الجانب، والمعنى: اخفض لهما جانبك بالقول والصلة، ولا ترفعْه عليهما فِعْلَ المتكبّر، قال جرير بن الخطفَى لعمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ:

أنهِضْ جناحيّ في ريشي فقد رجعت ... ريشَ الجناحين من آبائك النِّعمُ[5]

---

(١) انظر «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري: ٢/ ٣٠٦، ٣٠٧، وتفسير الطبري: ١٥/ ٦٤. و«إعراب القراءات الشواذ» لأبي البقاء العكبري: ١/ ٧٨٣ـ ٧٨٥.

(٢) لم أجد من ذكره عنه.

(٣) «التبيان»: ٢/ ٨١٧.

(٤) الموضع السابق.

(٥) ديوانه: ١/ ٢٧٥.

وقال أيضًا:

فـلأشكـرنّ بـلاء قـومٍ ثبّتـوا قصبَ الجناح وأنبتوا ريش الغِنى[1]

وقال أيضًا يمدح هشام بن عبدالملك:

أتتك قريش لاجئين وغيرهم إلى كل دفء من جناحك واسعِ[2]

﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا﴾، أي: ادع الله أن يرحمهما عند كبرهما وعند وفاتهما برحمته الباقية، ولا تكتفِ برحمتك لهما الفانية.

قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: ثم أنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الآية [التوبة: ١١٣][3].

وقيل: إن الدعاء للوالد بالرحمة بأن يسأل الله أن يهديهما للإسلام، كقوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ﴾ أي الإسلام، ﴿وَبِرَحْمَتِهِۦ﴾ [يونس: ٥٨] أي أن جعلكم من أهله، ولذا قال: ﴿وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢]. وقيل: رحمته: محمد ـ ﷺ ـ، ولهذا قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، فإذا هُديا بسبب دعاء ولدهما للإسلام، واتباع محمد ـ ﷺ ـ فقد رُحما.

﴿كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ۝٢٤﴾، أي أنعِمْ عليهما بغفرانك ذنوبهما نعمة كنعمتهما علي في صغري.

---

(١) ديوانه: ١/ ٣٤٥.

(٢) ديوانه: ٢/ ٦٦٦.

(٣) رواه ابن جرير: ١٥/ ٦٧.

وفي بر الوالدين أحاديث كثيرة ليس هذا موضعَها، وكذا في الترهيب عن عقوقهما، وفي أدب الله[1] ـ سبحانه ـ معهما بذلك كفايةٌ لمن أبصر وعقل عن الله أمره ونهيه، والله الموفّق.

﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ﴾ من برّ الوالدين وعقوقهما، كأنّه تهديد على أن يضمر لهما كراهة واستثقالاً.

﴿إِن تَكُونُوا صَٰلِحِينَ﴾ أي أبراراً مطيعين فيما يأمركم الله به، بعد تقصير كان منكم في القيام بما لزمكم من حقوق الوالدين، وغير ذلك من فرائض الله ـ تعالى ـ، قاصدين بذلك للصلاح، ﴿فَإِنَّهُۥ كَانَ لِلْأَوَّٰبِينَ﴾ الرّاجعين بالتوبة إلى الله ـ سبحانه ـ بعد المعصية والهفوة، ﴿غَفُورًا ﴿٢٥﴾﴾ لكم بعد رجوعكم وتوبتكم، فإن الأوّاب فعّال، من قولهم: آب، أي رجع. قال عبيد بن الأبرص الأسدي:

وكـل ذي غيبـة يـؤوب وغـائـب المـوت لا يـؤوب[2]

﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾، من صلة الرحم، وحسن المعاشرة، والبرّ إليهم. وقيل: عنى / بذلك قرابة رسول الله ـ ﷺ ـ، والآية تحتمل ذلك كلّه، ﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾، مرّ الكلام فيهما. ٤١/١ ب

﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾﴾، أصل التبذير: التفريق، ومنه سمّي البَذر، أي لا تنفق في غير حقّه.

وقال مجاهد: لو أنفق إنسان ماله كلّه في الحقّ ما كان مبذّراً، ولو

---

(١) الأولى أن يقول: وفي تأديب الله...

(٢) ديوانه: ص ٧. ط ليدن.

أنفق مُدًّا في باطل كان تبذيرًا[1].

وقد أنفق الصديق ـ رضي الله عنه ـ جميع ماله في سبيل الله، فما عُدّ مبذّرًا، بل مُدح بذلك غاية المدح[2].

ومما ذُكر أنه نزل فيه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ﴿٢١﴾﴾[3].

وقد مدح الله أهل هذه الصِّفَة بالإيثار، ووعدهم عليها أن يرضيهم، وقال في حق الأنصار ـ رضي الله عنهم ـ: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾، المنجحون، الذين أدركوا ما طلبوا، ونجوا عمّا عنه هربوا.

وليس في هذه الآية حجّةٌ للبخلاء على بخلهم؛ فإنّ كتاب الله يصدّق بعضُه بعضًا، مع بيان رسوله ـ ﷺ ـ، وقد قال: «ما ساد بخيل قط»[4]. فنفى السؤدد عنه، فلا يكون سيّدًا، بل يكون بغيضًا مهينًا، ولهذا قال ـ ﷺ ـ: «أي داء أدوأ من البخل»[5].

وقال: «أنفِق بلالُ، ولا تخش من ذي العرش إقلالاً»[6].

---

(1) ذكره عنه ابن جرير معلّقًا: ١٥/ ٧٤.

(2) رواه الحاكم في المستدرك: ٣/ ٦، برقم (٤٢٦٧) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(3) انظر تفسير ابن جرير: ٣٠/ ٢٢٨.

(4) سبق التنبيه إلى أني لم أجده في شيء من المصادر.

(5) سبق تخريجه في ٣٩/ أ.

(6) رواه الطبراني في الكبير: ١/ ٣٤٢، ١٠/ ١٥٥، والبيهقي في الشُعب: ٢/ ١١٨، وأبو يعلى في مسنده: ١٠/ ٤٣٠ وقال محققه: إسناده جيد. وصحّحه الألباني في =

وقال لبعض النساء: «أنفِقي يُنفَق عليكِ، ولا توعي فيوعي الله عليك»[1].

﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾، أي مثالهم في الشرارة في التبذير والسفه، وترْكِ طاعة الله ـ سبحانه ـ، وارتكاب معصيته؛ لأنهم يطيعونهم في ذلك، أو يشابهونهم ويشاكلونهم، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨]، ولهذا قال: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾﴾، مبالغًا في الكفر، فلا ينبغي أن يُطاع ويؤاخى أو يشاكل.

﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾، هي «إنْ» الشرطيّة، أُكّدت بـ«ما»، فصار «إما»؛ فإنه لم يعرض لابتغاء الرحمة. والمعنى: إن لم تتمكّن من إعطاء السائل، وكنت راجيًا سعة الرزق من الله، وتنتظر مالاً يأتيك من ناحيته، فلا تؤيّسْه، وقل له قولاً ليّنًا، فيه يسْرٌ، وعِدْه عدْةً حسنةً.

﴿ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا﴾، ليس علّةَ الإعراض، فإنّه لم يعرض لابتغاء الرحمة، وإنما هو في موضع الحال: أي إن احتجت أن تُعرض عنهم لفقدانك ما تعطيهم، وتكون مبتغيًا رحمةً من ربّك، راجيًا لها، ﴿فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا ﴿٢٨﴾﴾ ليّنًا.

قال الكسائي: يَسَرت الأمرَ، وأيسرته ويسّرته، أي سهّلته ولّينته[2].

= صحيح الجامع: ١/ ٣١٦، برقم (١٥١٢).

(١) رواه بلفظ مقارب البخاري: ٢٨٤، كتاب الزكاة، باب الصدقة فيما استطاع، برقم (١٤٣٤)، أنه قاله لأسماء بنت أبي بكر، ومسلم: ٢/ ٥٨٩، برقم (١٠٢٩)، وفي حلية الأولياء: ٧/ ١٣٩، أنه قاله لعائشة ـ رضي الله عنها ـ.

(٢) لم أهتد إلى موضعه.

قال الزجاج: أي قل: يرزقنا الله وإيّاكم من فضله[1].

وقال ابن جرير: عِدْهم، وقل: يرزق الله فأعطيكم، وتكون / مبتغيًا رحمة ربّك، راجيًا لها. هكذا فسّره بالوعد مجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وقتادة، وغير واحد من السلف[2]. ٤١/ب

﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾، تمثيلان لمنع الشحيح وإسراف المبذّر، ونهيٌ عنهما أمرٌ باقتصاد بينهما، وهو الكرم، والوسط بين الطرفين، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ ﴾ [الفرقان: ٦٧]، إذ المسرف: المخطىء الطريق القصد، يقال: أردتكم فسرفتكم، أي أخطأتكم إلى غيركم، ومن السّرف أن يعطي العطاء في غير أهله.

قال بعض السلف: كلّ ما أنفقته في طاعة الله ـ تعالى ـ فليس بسرف وإن كثر، وما أنفقته في غير طاعة الله كان سرفًا وإن قل[3].

وفي ذلك يقول جرير لعبدالملك:

أنتَ الأمينُ أمينُ الله لا سَرِفٌ ... فيما وليتَ ولا هيّابةٌ وَرَعُ[4]

و«الهيّابة» و«الورع» من أسماء الجبان[5].

---

(١) ذكره الزجاج في «معاني القرآن»: ٣/ ٢٣٦، على أنه جواب النبي ـ ﷺ ـ لمن سأله وليس عنده ما يعطيه. وهو في مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ١٠٩ من قول عائشة، بنحوه.

(٢) تفسير ابن جرير: ١٥/ ٧٤، ٧٥.

(٣) رواه ابن جرير عن مجاهد: ١٩/ ٣٧.

(٤) ديوانه: ٢٧٨. صادر.

(٥) انظر «أساس البلاغة» للزمخشري: ٦٧٢، ٧٠٩.

ولهذا قال: ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا﴾، يلومك الحكماء وأهل البصيرة، بما ينبغي وبما لا ينبغي، يقولون: أسأت فيما فعلت. وكنت مع لوم الناس لك ﴿مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾﴾، قد انقُطع بك في عيشك، فلا تقدر على شيء، كالبعير المحسور، الذي انقطع سيره لضعفه وإعيائه، يقال: دابة حسير ومحسور، إذا رزَحَت وانقطع سيرها.

قال علقمة الفحل التميمي، راوية امرىء القيس، يصف فلاةً بأنه ليس كلُّ بعير يقطعها:

بها جيف الحسْرى فأمّا عظامها فبيض وأمّا جلدها فصليبُ[1]

وقال الآخر[2]:

بها جِيَفُ الحسرى يلوح صليبُها كما لاح كتّانُ التِّجار الموضّعُ

وقال جرير بن عطيّة بن الخطفَى:

إذا بلّغ اللهُ الخليفةَ لم تُبَلْ سقاط الرذايا من حسيرٍ وضالعِ[3]

﴿إِنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾، ليُعلمَ بذلك أن الله ـ سبحانه ـ هو القابض الباسط المتصرف في خلقه بما شاء؛ فيُغني من يشاء، بيده الأمر كلُّه، فاعبده وتوكّل عليه. إذا علمت ذلك، فأطع لمن[4] بيده

---

(١) ديوانه: ص ٤٠، دار الكتاب العربي بحلب.

(٢) هو كعب بن مالك الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ: انظر «سيرة ابن هشام»: ٢/ ١٣٢.

(٣) ديوانه: ٢/ ٦٦٤، والرذايا جمع رذية، وهي الناقة الهزيلة، وقد يطلق على المرأة الضعيفة، والمروذي: الضعيف من كل شيء. انظر اللسان: ١٤/ ٣٢٠.

(٤) الفصيح تعديه «أطع» بنفسه، وبذلك جاء الأسلوب القرآني: ﴿وَأَطِيعُوٓاْ أَمْرِى ﴿٩٠﴾﴾، ﴿وَأَطِيعُونِ ﴿١٠٨﴾﴾.

الغِنى والفقرُ فيما أمر، وانزجر عمّا نهى عنه وزجر، تحصلْ لك بذلك السعادة في الدارين.

﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْۚ﴾. يقول: لا تقتلوا أولادكم خوفَ الفقر. والولد يعمُّ الذكر والأنثى عند العرب، كما تقدّم. ولمّا رأوا أن الرزق بالاكتساب، وتعلّقوا بالأسباب، ولم ينظروا إلى الرازق الواجد الوهاب، الذي يرزق القويّ والضعيف، والمختلَّ البنيّةِ والرصيف، والرضيعَ الغافيَ والضريف[1]، قال: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْۚ﴾، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦٠﴾﴾ [العنكبوت: ٦٠]، فختم الآية بهاتين الصفتين؛/ ليَعلم الإنسان أنّه ـ سبحانه ـ ليس عنه بغافل، وأنّه بأحواله عالم.

٢٤/أ

ثم قال: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا ﴿٣١﴾ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾﴾. المعنى: وبئس طريقًا طريقُه. نُصب على التمييز، وقد مرّ الكلام على ذلك في آيات سورة الأنعام.

﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّۗ﴾، فعن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «لا يحل دم امرىء مسلم يشهد ألاّ إله إلاّ الله، وأنّي رسول الله، إلا بإحدى ثلاث؛ النفس بالنفس، والثيّب الزّاني، والمفارق لدينه، التارك للجماعة». رواه البخاري[2] ومسلم[3].

---

(١) كذا كُتبت بالضاد، والأشبه أنه أراد: «الظريف»، وهو الكيّس الذكي، انظر «أساس البلاغة»: ٤٠١، أما «الضريف» فلم أجد له إلا قُول الأصمعي: يقال: فلان في ضِرفة خير، أي كثرة. انظر المقاييس: ٣/ ٣٩٦.

(٢) صحيح البخاري: ٦/ ٢٥٢١، الديات، باب قول الله ـ تعالى ـ: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾. . ، برقم (٦٤٨٤).

(٣) صحيح مسلم: ٣/ ١٠٥٣، كتاب القسامة. . ، باب ما يباح به دم المسلم، برقم (١٦٧٦).

وعند البخاري، عن ابن عمر مرفوعًا: «لن يزال المسلم في فسحة من دينه، ما لم يصب دمًا حرامًا»[1].

وعن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «أول ما يُقضى بين النّاس يوم القيامة في الدماء». رواه الشيخان[2].

وعند أبي داود عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ مرفوعًا: «لا يحل دم امرىء مسلم يشهد ألا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: رجل زنى بعد إحصان، فإنّه يُرجم، ورجل خرج محاربًا لله ورسوله، فإنّه يُقتل، أو يصلب، أو يُنفى من الأرض، أو يقتل نفسًا فيُقتل بها»[3].

﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾، أي اختيارَه في القوَد، أو أخذ الدية، أو العفو مجّانًا، فله السلطان في ذلك؛ بأن يُجاب إليه، ولا يُردَّ اختيارُه.

﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾، بأن يُمثّل بالقاتل، أو يقتصَّ من غير القاتل، أو أكثرَ من القاتل.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾﴾ على القاتل، في الدنيا والآخرة، شرعًا وقدَرًا.

---

(١) صحيح البخاري: ٦/ ٢٥١٧، الديات، باب قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾، برقم (٦٤٦٩).

(٢) صحيح البخاري: ٦/ ٢٥١٧، (٦٤٧١)، وصحيح مسلم: ٣/ ١٠٥٤، كتاب القسامة . . ، باب المجازات بالدماء . . ، برقم (١٦٧٨)، واللفظ له.

(٣) سنن أبي داود: ٤/ ١٢٦، كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد، برقم (٤٣٥٣)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل»: ٧/ ٢٥٤، وقال: إسناد صحيح على شرط الشيخين.

وقد أخذ ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ من هذه الآية ولايةَ معاوية ابن أبي سفيان، في ولايته السلطنة، وأنّه سيملك؛ لأنّه كان وليّ عثمان بن عفّان ـ رضي الله عنهما ـ، وهذا من الأمر العجيب، فروى الطبراني[1]، عن زهدم الجرمي، قال: كنّا في سمر ابن عبّاس، فقال: (إني محدّثكم حديثاً ليس بسر ولا علانية، إنه لما كان من أمر هذا الرجل ما كان ـ يعني عثمان ـ، قلت لعليٍّ: اعتزل، فوالله لو كنت في جحرٍ لطُلبت حتى تستخرج، فعصاني، وايم والله، ليتأمّرنّ عليكم معاوية؛ وذلك أنّ الله ـ سبحانه ـ يقول: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا ﴿٣٣﴾﴾، ولتحملنّكم قريش على سنّة فارس والرّوم).

وفي لفظ: (وليتأمّرنّ عليكم أبناء النّصارى واليهود والمجوس، فمن أخذ يومئذ بما يعرف نجا، ومن ترك ـ وأنتم تاركون ـ كنتم كقرن من القرون، هلك فيمن هلك)[2].

﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾، غاية لجواز التصرف الذي دلّ عليه الاستثناء، وقد مرّ الحكم في ذلك بما أغنى عن إعادته هنا[3].

﴿وَأَوْفُوا۟ بِٱلْعَهْدِ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا ﴿٣٤﴾﴾، أي أوفوا بما عاهدكم الله من تكاليفه أو عاهدتموه، وكذا العهود التي بينكم / وبين خلقه، وسيأتي الكلام على العهد ـ إن شاء الله تعالى ـ في بابه مبسوطًا، في

٢/٤٢

(١) في الكبير: ١٠/ ٣٢٠.
(٢) هو في الموضع السابق، من تمام الأثر.
(٣) راجع ص ٣٥/ ب، ٣٦/ أ.

الباب الثاني والستين، آخرَ الكتاب[1].

وقوله: ﴿مَسْئُولًا ۝٣٤﴾، أي مطلوبًا، يطلب من المعاهِد ألا يضيّعه، ويفيَ به. أو مسؤولاً عنه الناكثُ، ويُعاقَب عليه. أو يُسأل العهدُ نفسُه: لم نُكثت؟؛ تبكيتًا للناكث، كما يقال للموؤودة: بأيّ ذنبٍ قُتلْتِ؟. قالوا: ويجوز أن يراد صاحب العهد، كان مسؤولاً.

﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾، فيه دليل على أن الكيل على البائع؛ لأنه المخاطب، لا المشتري. والقسطاس: قال مجاهد: العدل. وقال الحسن هو القبّان[2].

﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٣٥﴾، أي مآلاً وعاقبة، وتأويلُ كلّ شيء: ما يؤول إليه في العاقبة، وقد مر الكلام على ما يتعلق بذلك[3].

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، يقال: قفاه: اتّبع أثره، ومنه القافة. يقول: لا تقفهُ بما لم يتعلق به علمُك، تقليدًا أو رجمًا بالغيب. هذا معنى قول ابن عباس في الآية[4]. قال الكميت:

فلا أرمي البريَّ بغير ذنبٍ ... ولا أقفوا الحواصن إن قُفينا[5]

والحاصل أن هذه قضيّةٌ كليّة، يندرج تحتها أنواع. وصحّ عنه ـ ﷺ ـ أنّه قال: «من قفا مؤمنًا بما ليس فيه حبسه الله في ردغه

---

(١) وهو باب ما جاء في ذمة الله وذمة نبيه.

(٢) رواه عنهما ابن جرير: ١٥/ ٨٥.

(٣) راجع [٣٦/ أ].

(٤) انظر تفسير الطبري: ١٥/ ٨٦.

(٥) ديوانه: ١/ ٤٢٦.

الخبال[1] حتى يأتيَ بالمخرج». وفي لفظ: «حتى يخرج مما قال». رواه أبو داود[2]، والإمام أحمد[3]، وغيرهما عن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ.

وعند الترمذي[4] وابن جرير[5] وغيرهما، عن ابن عمر أيضًا ـ رضي الله عنه ـ قال: صعد رسول الله ـ ﷺ ـ المنبر، فنادى بصوتٍ رفيع، فقال: يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفضِ الإيمان إلى قلبه، لا تؤذوا المسلمين، ولا تعيّروهم، ولا تتبّعوا عوراتهم؛ فإنّ من تتبّع عورة أخيه المسلم، تتبّع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحْه ولو في جوف رحله». وفي لفظ: «ولو في جوف بيته، ويتوب الله على من تاب».

﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ أي كل هذه الجوارح والأعضاء، ولم يقل: «تلك»؛ لصحّة استعمال «أولئك» في مكان «تلك» عند العرب. قال جرير:

ذُمّ المنازلَ بعد منزلة اللّوى والعيشَ بعد أولئكَ الأقوامِ[6]

والمعنى: أنّ الله سيسألُكم يوم القيامة عما تفعلونه بأسماعكم، من

---

(١) جاء تفسيرها في بعض الروايات بأنها عصارة أهل النار، انظر المسند: ٢/ ٨٢.

(٢) السنن: ٣/ ٣٠٥، كتاب الأقضية، باب فيمن يعين على خصومه..، برقم (٣٥٩٧)، بلفظ مقارب، وصححه الألباني كما في «الصحيحة»: ١/ ٧٢٢، برقم (٤٣٧)، و«إرواء الغليل»: ٧/ ٣٤٩، برقم (٢٣١٨).

(٣) المسند: ٢/ ٨٢.

(٤) السنن: ٤/ ٣٧٨، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في تعظيم المؤمن، برقم (٢٠٣٢)، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع: ٢/ ١٣٢٣، برقم (٧٩٨٥).

(٥) لم أعثر عليه عند ابن جرير في تفسيره.

(٦) ديوانه: ٤٥٢ ط صادر. ولم أجده في طبعة دار المعارف.

الاستماع إلى الجيران، أو إلى غيرهم، فيما لا ينبغي لكم أن تستمعوا إليه، وعمّا تفعلونه بأبصاركم، من النظر إلى ما لا يحلّ لكم أن تنظروا إليه، وعمّا تفعلونه بقلوبكم من العزم على ما لا يحلّ لكم، وعن إضمار الحقد والحسد، وظنّ السوء لإخوانكم، وأمثال ذلك.

﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًاۖ / ﴾، أي متبخترًا متمايلاً، مشي الجبّارين. وقيل: بطرًا وكِبْرًا، وهو تفسير المشي، لا نعتُه.

1/43

﴿إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ﴾، قال ابن جرير: تقطع الأرض بمشيتك[1]. واستشهد عليه بقول رؤبة:

وقاتمِ الأعماق خاوي المخترقْ[2]

وقيل: تجعل فيها خرقًا بشدّة وطأتك بكبرك.

﴿وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴿٣٧﴾﴾، أي بتطاولك. وهو تهكّم بالمختال، والمعنى أن صاحب الكبر والبطر لا ينال شيئًا يقصر عنه غيره، بل قد يُجازى بنقيض قصده، كما خسف الله بقارون، لمّا تناول من الارتفاع ما لا ينبغي، فالمتكبّر وضيعٌ شرعًا وقدَرًا، وكفى للمتكبّر عقوبةً قولُه ـ تعالى ـ: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]. و«الكِبْر بطرُ الحق وغمطُ الناس»[3]. وكيف يتكبر من أصله قطرة قذرة من ماء مهين، تقتله شرقة، وتؤلمه بقّة[4].

---

(١) في تفسيره: ١٥/ ٨٨، وفيه: «باختيالك».

(٢) ديوانه: ص ١٠٤، جمع وليم بن الورد.

(٣) كما ثبت مرفوعًا في صحيح مسلم: ١/ ٨٩، برقم (٩١).

(٤) البقة: البعوضة، «مختار الصحاح»: ٦٠.

وعند ابن أبي الدنيا، عن الحسن البصري أنه قال: عجبًا لابن آدم، يغسل الخراء بيده كل يوم، ويتكبّر![1].

وعنده أيضًا عن عبدالله بن الزبير ـ رضي الله عنه ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٢١﴾ [الذاريات: ٢١]، قال: سبيل البول والغائط[2].

﴿كُلُّ ذَٰلِكَ﴾، أي: الذي ذكرنا، من قوله: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾، إلى هنا، هكذا وجهه ابن جرير[3]، على قراءة من قرأ: ﴿سَيِّئُهُ﴾ بالإضافة، ومن قرأ: ﴿سَيِّئَةً﴾، أي فاحشة، فمعناه عنده: كل هذا الذي نهينا عنه، من قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ﴾ إلى هنا[4]، فهو سيئةٌ مؤاخذ عليها. ﴿مَكْرُوهًا ۝٣٨﴾ عند الله. وقيل على القول بالإضافة: هي من قوله: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾، فلأجل ذلك استطردنا عليها بالكلام أول الآيات.

﴿ذَٰلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾، أي ذلك الذي أمرناك به، من الأخلاق الجميلة، ونهيناك عنه من الصفات الرذيلة، مما أوحينا إليك يا محمد، لتأمر به الناس، وذلك من الحكمة، التي هي معرفة الحق لذاته، والخيرِ للعمل به، ومعرفةُ الشرّ لاجتنابه.

والجامع للقول في لفظ الحكمة أن يقال: الحكمة هي العلم بالأشياء على ما هي عليه، والعملُ كما ينبغي[5].

---

(١) لم أهتد إلى مضعه.

(٢) لم أهتد إلى موضعه.

(٣) ١٥/ ٨٩.

(٤) أو من قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾، كما في تفسير ابن جرير: ١٥/ ٨٩، مع أن قبلها: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ..﴾، ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ۝٢٦﴾، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً..﴾!.

(٥) عن «فيض القدير» للمناوي: ٣/ ٣١٦.

وقال ابن دريد: كلّ كلمة زجرَتك أو دعتك إلى مكرمة، أو نهتك عن قبيح فهي حكمة[١].

وفي المثل: «الحكمة ضالة المؤمن، يلتقطها حيث وجدها»[٢].

فالحكمة حلية العقل، وميزان العدل، ولسان الإيمان، وعين البيان، ومتجر الراغبين، وحظّ الدنيا والآخرة، وسلامة العاجل والآجل[٣].

قال النووي: وفي الحكمة أقوال كثيرة مضطربة، اقتصر كلٌّ من قائليها على بعض صفاتها، وقد صفا لنا منها أنها عبارةٌ عن العلم المتصفِ بالإحكام، المشتمل على المعرفة بالله ـ تعالى ـ، المصحوب بنفاذ البصيرة، وتهذيب النفس والأخلاق،/ وتحقيق الحق والعمل به، والصدِّ عن الهوى والباطل، والحكيم من له ذلك[٤]. ٤٣/ب

﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾، كرّره للتنبيه على أن التوحيد مبدأ الأمر ومنتهاه؛ فإنّ من لا قصْد له باطلٌ عمله، ومن قصد بفعله أو ترْكِه غيرَ الله ضاع سعيُه، وأنّ التوحيد رأسُ الحكمة ومِلاكُها، ورتّب عليه[٥] أولاً

---

(١) «جمهرة اللغة»: ٢/ ١٨٦.

(٢) أصله حديث مرفوع، عند الترمذي: ٥/ ٥١، برقم (٢٦٨٧)، وأوله: «الكلمة الحكمة..» وقال عنه الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي يُضعف في الحديث من قبل حفظه. وهو عند ابن ماجه أيضًا: ٢/ ٤٢٠، برقم (٤٢٢١)، وقال عنه الألباني: «ضعيف جدًا»، كما في ضعيف الجامع: ٦٢٤، ٦٢٥، برقم (٤٣٠١)، (٤٣٠٢).

(٣) عن «فيض القدير» للمناوي: ٣/ ٤١٦، من قول بعضهم.

(٤) شرح صحيح مسلم: ٢/ ٣٣.

(٥) أي على النهي في قوله ـ تعالى ـ ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا﴾.

ما هو عائدة الشرك في الدنيا، فقال: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾﴾، وثانيًا ما هو نتيجتُه في العقبى: ﴿فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا ﴿٣٩﴾﴾، أي مبعَدًا من رحمة الله، تلومُك نفسك، ويلومُك الخلق، حالةَ كونك مدحورًا. قال ابن عباس وقتادة: مطرودًا[١].

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، أنّ هذه الآيات كانت في ألواح موسى ـ عليه السلام ـ، أولها: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾[٢].

قال الزمخشري ـ رحمه الله ـ: ولقد جعل الله ـ عز وعلا ـ فاتحتَها وخاتمتَها النهيَ عن الشرك؛ لأنّ التّوحيد رأسُ كلِّ حكمة ومِلاكها، ومَن عَدِمَه لم تنفعْه حِكَمُهُ وعلومُه، وإنْ ندّ[٣] فيها الحكماء، وحكّ بيافوخه السماء، وما أغنت عن الفلاسفة أسفار الحِكَم، وهم على دينٍ أضلَّ من النَّعم[٤].

والمراد من هذا الخطابُ للأمة بواسطة الرسول ـ ﷺ ـ كما مرّ[٥]؛ فإنّه ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ معصوم، وقد بلّغ البلاغ المبين لما أُمر به.

---

(١) رواه ابن جرير: ١٥/ ٩٠.

(٢) ذكره عنه الزمخشري في الكشاف: ٢/ ٣٦١، وروى ابن جرير بسنده عن ابن عباس قال: إنّ التوراة كلّها في خمس عشرة آية من بني إسرائيل ـ يعني سورة الإسراء ـ، ثم تلا: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾، انظر تفسيره: ١٥/ ١٨٩.

(٣) كذا بالأصل، ولا وجه لها، وفي الكشاف: «بذّ»، بمعنى «سبق وغلب»، كما في اللسان: ٣/ ٤٧٧، مادة (بذذ)، فهي الصواب.

(٤) الكشاف: ٢/ ٣٦١.

(٥) راجع: [٤٠/ أ].

قال أبو داود[١] الأودي، عن الشعبي، عن علقمة، قال: [قال] عبدالله [بن مسعود] الهذلي ـ ومر بعض فضائله[٢]، وسيأتي لها بقية، رضي الله عنه ـ: [من أراد أن ينظر إلى وصية] رسول الله [محمد[٣] ـ ﷺ ـ، التي] أمره الله أن يوصي بها أمته ـ وفعَل ـ، ولم يتعرّضها نسخ، ولا تبديل، ولا تغيير، بل توفي رسول الله ـ ﷺ ـ وهي محكمة ثابتة، [عليها خاتمه، فليقرأ] الآيات المحكمات اللاتي في سورة الأنعام، وهي [قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ﴾ الآية]. أي: اقرأ واتل الآية، وإنما هو الآيات كما هو معلوم من المقام. رواه الترمذي[٤] وغيره عنه ـ رضي الله عنه ـ.

[وعن معاذ بن جبل] الأنصاري ـ رضي الله عنه، وستأتي ترجمتُه ـ [قال: كنت رديف النبي ـ ﷺ ـ]، الرّديف: الراكب خلفك. قال ابن سيده: رديفك الذي يرادفك. [على حمار] يُقال له: «يعفور»، كما صح ذلك في بعض ألفاظه، وفيه: جواز الإرداف على الدابّة، وأنّ صاحبها أحقّ بصدرها، وانتفاء الكبر عنه ـ ﷺ ـ بركوبه الحمار، وعدمُ تكلّفه، بحيث ما وافقه من دابة ركبها. وهكذا هديُه ـ ﷺ ـ، لا يتكلّف في

---

(١) كذا في جميع النسخ، وصوابه كما في سنن الترمذي (٥/ ٢٦٤): «..عن داود الأودي عن الشعبي».

(٢) راجع: [ ].

(٣) في سنن الترمذي: «من سرّه أن ينظر إلى الصحيفة التي عليها خاتم محمد ـ ﷺ ـ فليقرأ..».

(٤) السنن: ٥/ ٢٦٤، كتاب التفسير، باب ومن سورة الأنعام، برقم (٣٠٧٠). وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

٤٤/أ

طعامه / ولا لباسه، كما لا يتكلف في مركوبه، وكذا في فراشه، كما هو معلوم من هديه في جميع أحواله.

[فقال لي: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد؟»] فيه دليل استفهام العالم للمتعلّم على جهة التعليم، لا على وجه التعنّت؛ فإن ذلك مذموم.

[وما حق العباد على الله»؟. قلت: الله ورسوله أعلم]. أجابه ـ بما هو خلقه وخلُق أصحابه، بأنهم لا يتقدمون بين يدي الله ورسوله بما لا علم لهم به، بل يقولون لما لا يعلمون: الله ورسوله أعلم. وهكذا قالت الملائكة، تأدبًا مع ربهم ـ تبارك وتعالى ـ، حيث وقفوا عند منتهى علمهم، فقالوا: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]. فوكلوا العلم إلى عالمه. فينبغي لمن سُئل عمّا لا يعلم، أن يقول: الله ورسوله أعلم. أو عبارةً نحوها.

[قال: «فإن حق الله على العباد»] الواجبَ عليهم، وهو الذي خلقوا لأجله، وأُرسلت لأجله الرسل، وجُرّدت له سيوفُ الجهاد، [أن يعبدوه] وحده [ولا يشركوا به شيئًا]، وقد مضى تعريف العبادة بما أغنى عن إعادته[1].

[وحق العباد على الله] وهو وعدُه، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢]، فنُصب «وعدَ الله» على المصدر تأكيدًا، و«حقًا» حال من المصدر، أو منصوب

(١) راجع ص ١٤/أ.

لفعل محذوف تقديره: حق ذلك حقا. ومن هذا قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧﴾ [الروم: ٤٧]، وهو ـ سبحانه ـ لا يخلف وعده، قال ـ تعالى ـ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ الآية [إبراهيم: ٤٧]. وأخبر في الآية الأخرى أنّه لا يخلف وعده. [ألاّ يعذب من لا يشركُ به شيئًا].

والحق عند العرب: كل موجود متحقق، أو ما سيوجد لا محالة. فالله ـ سبحانه ـ هو الحق الموجود الأزلي، والباقي الأبدي، والموتُ والساعة والنّار والجنّة حق. وإذا قيل للكلام الصدق: حقٌّ، فمعناه أنّ الشيء المخبر عنه بذلك الخبر واقعٌ متحقق، لا تردّد فيه. وكذا[١] المستحق على الغير، من غير أن يكون فيه تردّد وتحيّر.

والمعنى أنّه حق متحقق من الله ـ تعالى ـ لعباده المؤمنين. والعرب تقول للوعد المتحقق: «حقا». إذا كان صدقًا. قال العرجي[٢]:

مَنَّيْتِنا فرحًا إن كنتِ صادقةً ... يا حِبَّ نفسي أحقًّا ما تُمَنِّيني[٣]

فحق الله على العباد معناه ما يستحقه عليهم، وجعَلَه محتّمًا عليهم، وحق العباد على الله ـ تعالى ـ/ معناه أنه متحقق منه لا محالة؛ لأنه ـ كما مر ـ ليس في وعده خُلف. وسيأتي مزيد لهذا في باب الإقسام على الله ـ تعالى ـ إن شاء الله[٤].

٤٤/ب

---

(١) بعدها في [م م]: «الحق».

(٢) هو عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، القرشي، أبو عمر، شاعر غزل مطبوع، لقب بالعرجي لسكناه قرية «العرج» قرب الطائف. توفي سنة ١٢٠هـ تقريبًا. انظر: «سمط اللآلي»: ١/ ٤٢٢، ٤٢٣، و«الأعلام»: ٤/ ١٠٩.

(٣) ديوانه: ص ٣٣٧، وقوله: «يا حِبَّ نفسي» هكذا بالأصل، وفي الديوان: «يا حَبّ نفسٍ».

(٤) انظر ما يأتي في الباب (٦٣)، القسم الثاني من الكتاب.

وهذا الحديث فيه رجاء عظيم لمن لا يشركُ بالله شيئًا، إذا أدّى العبد عبادةَ ربّه الواجبةَ عليه.

[فقلت: يا رسول الله، أفلا أبشّر النّاس؟. قال: «لا تبشّرهم فيتكلوا»][1]. قال الراوي في بعض ألفاظه: فأخبر بها معاذ ـ رضي الله عنه، كما يأتي في طريقه ـ عند موته تأثّمًا[2].

ففي ذلك فضيلة الفرح للمسلمين بما يسرّهم، وطلب بشارتهم بذلك، إذا لم يعارضها مفسدة راجحة على المصلحة، وفيه جواز كتمان العلم عمّن يُخاف منه ألا يضعه موضعه، وجواز تخصيص بعض الناس بالعلم دون بعض، إذا انبنت المفسدة المذكورة. ولهذا قال علي ـ رضي الله عنه ـ كما ذكره البخاري في صحيحه بسنده[3]، ويأتي في المتن ـ: (حدّثوا النّاس بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَب اللهُ ورسولُه). ولمّا خاف ـ ﷺ ـ اتّكالهم على سعة رحمة الله قال له: «لا تبشّرهم فيتّكلوا». وفي تخصيصه ـ ﷺ ـ معاذًا بهذا فضيلةٌ له ظاهرةٌ؛ حيث لم يخش عليه ـ ﷺ ـ الاتكال عن العمل. وهذا يرجّح الحديث الذي رواه الترمذي وصحّحه[4]، عن أنس بن مالك، وفيه ـ بعد قوله: «أرحم أمتي

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ٣/ ١٠٤٩، الجهاد، باب اسم الفرس والحمار، برقم (٢٧٩١)، ومسلم: ١/ ٦٢، ٦٣، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنّة قطعًا، برقم (٣٠).

(٢) صحيح البخاري: ١/ ٥٩، (١٢٨)، وصحيح مسلم: ١/ ٦٤، برقم (٣٢).

(٣) صحيح البخاري: ١/ ٥٩، العلم، باب من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية ألا يفهموا، برقم (١٢٧).

(٤) السنن: ٥/ ٦٦٤، ٦٦٥، كتاب المناقب، باب مناقب معاذ..، برقم (٣٧٩٠، ٣٧٩١). وقد صححه الألباني كما في الصحيحة: ٣/ ٢٢٣، برقم (١٢٢٤).

بأمتي أبوبكر» ـ: «وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل». وهو عند سعيد بن منصور[1]، وابن سعد[2].

وعندهما[3] أن معاذًا ـ رضي الله عنه ـ «يقدُم العلماءَ يوم القيامة برتوة». بالمثنّاة الفوقية، أي بخطوة. وقيل: بدرجة. قال خداش بن زهير بن ربيعة بن هوازن[4]:

إذا الشمس كانت رتوة من حجابها تقتها بأطراف الأراك وبالسّدرِ[5]

يقول: إذا كانت درجة.

وعند ابن سعد[6]، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ موقوفًا، قال: إنّ العلماء إذا حضروا يوم القيامة، كان معاذ بن جبل بين أيديهم قذفةَ حجر.

فلعل موجب تخصيصه ـ ﷺ ـ[7] بهذا الحديث، ما ذُكر من

---

(١) سنن سعيد بن منصور: ١/ ٢٨، (٤) ط الأعظمي.

(٢) ٣/ ١٧٦، وإنما فيه أول الحديث، وهو ما يتعلق بأبي بكر.

(٣) لم أعثر عليه في المطبوع من سنن سعيد بن منصور، وهو في «الطبقات الكبرى»: ٢/ ٣٤٧، وقد صححه الألباني كما في الصحيحة: ٣/ ٨٢، برقم (١٠٩١).

(٤) شاعر جاهلي، قال أبو عمرو بن العلاء: خداش أشعر من لبيد، وأبى الناس إلا تقدمة لبيد. انظر «سمط اللآلي»: ٢/ ٧٠١، ٧٠٢، و«الأعلام»: ٢/ ٣٠٢.

(٥) ديوانه: ص ٧٨، ط مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٦) «الطبقات الكبرى»: ٣/ ٥٩٠.

(٧) كذا في جميع النسخ، لم يذكر مفعول المصدر، واللازم في مثل هذا السياق ذكره؛ لأمن التباس الفاعل بالمفعول، فيقال: فلعل موجب تخصيصه: ـ ﷺ ـ معاذًا بهذا الحديث. . .

علميّته[1] ـ رضي الله عنه ـ، وتقدّمِه العلماءَ لذلك العلم، إذ الجزاء من جنس العمل في الدنيا.

وقوله: «تأثُّمًا». يقال: تأثّم تأثُّمًا: فعل فعلاً خرج به عن الإثم. قاله في مختصر النهاية[2]. وهو مخافة إثم كتمان العلم، لمّا تعارض عنده ذلك ونهْيُ رسول الله ـ ﷺ ـ له عن إخبار النّاس، ترجّح عنده الخروجُ من إثم كتمان العلم، فأخبر بذلك عند خروجه من الدنيا إلى الآخرة، دارِ الجزاء، لما أَمِن المفسدةَ بإخباره بقول / رسول الله ـ ﷺ ـ، بأنَ الذي منعه عن إخبار النّاس مخافةُ الاتكال، فصار هذا الكلام مقرونًا به عن المحذور[3]، فحدّث به. وفي هذا أيضًا تنبيه: أنّه ينبغي لابن آدم أن يخرج مما فيه تبعةٌ مادام في الدنيا، أو يخافُها[4]، قبل انتقاله إلى الآخرة.

٢/٤٥ب

وروى البخاري هذا الحديث عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ بلفظ آخر، أن النبي ـ ﷺ ـ ومعاذٌ رديفُه على الرحل قال: «يا معاذُ بنَ جبل. قال: لبيك يا رسول الله وسعديك ـ ثلاثا ـ. قال: ما من أحدٍ يشهد ألا إله إلا الله، وأنّ محمدًا رسول الله، صادقًا من قلبه، إلا حرّمه الله على النّار. قال يا رسول الله، أفلا أخبر النّاس فيستبشروا؟. قال: إذًا يتكلوا». وأخبر بها معاذ عند موته تأثّمًا[5].

---

(١) كذا، والأقوم لغة أن يقال: من علمه.

(٢) انظر «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير: ١/ ٢٤.

(٣) يريد أن معاذًا لما قرن الإخبار عن البشارة في هذا الحديث، بالإخبار بخشية النبي ـ ﷺ ـ عليهم من الاتكال وترك العمل، أمن بذلك المفسدة، وترجّح عنده التحديث به على كتمانه.

(٤) أي يخاف التبعة.

(٥) صحيح البخاري: ١/ ٥٩، العلم، باب من خص بالعلم قومًا..، برقم (١٢٨)، =

وقال أيضًا: حدثنا مسدّد، حدثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعت أبي قال: سمعت أنسًا ـ رضي الله عنه ـ قال: ذُكر لي أن النبي ـ ﷺ ـ قال لمعاذ بن جبل: «من لقي الله لا يشركُ به شيئًا دخل الجنّة. قال: فقال: أفلا أبشّر النّاس؟. قال: لا، إني أخاف أن يتّكلوا»[1].

واعلم أن هذه البشارة المذكورة لا يستحقها على الوجه المَرضيِّ إلاّ من عنى الله بها في كتابه العزيز، في قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ الآية. وقال ـ تعالى ـ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٦٤﴾﴾ [يونس: ٦٢ـ ٦٤]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [فصلت: ٣٠]، وقال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

فلما كان معاذ ـ رضي الله عنه ـ من أولئك، بشّره النبي ـ ﷺ ـ بتلك البشارة؛ لأنّه أمن عليه الاتّكال. وقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ [التوبة: ٢٠، ٢١]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ ۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ

= ورواه مسلم أيضًا: ١/ ٦٤، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، برقم (٣٢).

(١) صحيح البخاري: ١/ ٦٠، العلم، باب من خص بالعلم قومًا..، برقم (١٣٠).

رَبِّهِمْۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِۗ﴾ [الشورى: ٢٢، ٢٣]، وقال: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِۖ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾﴾ [يس: ١١]، وقال: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴿٤٧﴾﴾ [الأحزاب: ٤٧]، والآيات في هذا كثيرة جدًّا، لفظًا ومعنى[1].

وقد تبيّن لك من سياق الآيات الكريمة أنّ مدار هذه البشارة على ثلاث قواعد: إيمانٍ، وتقوى، وعملٍ خالص لله ـ تعالى ـ، على موافقة السنّة. فأهل هذه الأصول الثلاثة هم أهل البشرى، دون غيرهم ممّن عداهم من سائر الخلق،/ وعليها دارت بشارات الكتاب والسنّة جميعا، وهي تجتمع في أصلين: إخلاصٍ في طاعة الله ـ سبحانه ـ، وإحسانٍ إلى خلقه. وترجع إلى خصلة واحدة، وهي موافقة الربّ ـ سبحانه ـ في محابّه، ولا طريق إلى ذلك إلا بتحقيق القدوة ظاهرًا وباطنًا برسول الله ـ ﷺ ـ.

٤٥/ب

وأما الأعمال التي تفاصيلها هذا الأصل، فهي بضع وسبعون شعبةً، أعلاها قول «لا إله إلا الله»، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق[2]، وبين هاتين الشعبتين سائر الشّعب، التي مرجعها إلى تصديق الرسول ـ ﷺ ـ في كل ما أخبر، وطاعته في جميع ما أمر، إيجابًا أو استحبابًا. وضدُّ ذلك يجتمع في الذين يراؤون، ويمنعون الماعون. وقد قال عُبيدٌ الراعي النميري، يشتكي لخليفة المسلمين عبدالملك بن مروان عُمّالَه، ويعتذر لقومه بعدم دخولهم في هذا الجنس:

أخليفةَ الرّحمن إنّا معشر حنفاءُ نسجد بكرةً وأصيلا

---

(١) يريد أنها تتضمن البشارة بلفظها أو بمعناها.

(٢) ثبت ذلك في صحيح مسلم: ١/ ٦٦؛ برقم (٣٥).

قومٌ على الإسلام لمّا يتركوا   ماعُونهمْ ويضيّعوا التهليلا[1]

الحديث [أخرجاه في الصحيحين][2]. [3]

* * *

(١) ديوانه: ص ٢٢٩، جمع رانيهرت.

(٢) وقد تقدم تخريجه.

(٣) عند هذا الموضع كتب في الطرّة: [بلغ مقابلة على أصله على يد مؤلفه عفى الله عنه].

الباب الأول

باب فضل التوحيد، وما يكفّر عن صاحبه إذا حقّقه من الذّنوب.

لمّا ذكر ـ رحمه الله ـ كتاب التوحيد، وهو الجامع لأصوله وأحكامه، أعقبه بذكر فضله تشويقًا إليه، وهذا وجه المناسبة.

ووضع العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ التراجم تسهيلاً للوقوف على مظان المسائل، وتنشيطًا للنفوس.

والباب: ما يُدخل منه إلى المقصود، ويُتوصّل به إلى الاطّلاع عليه. وقد يطلق على الصنف، يقال: أبواب مبوّبة، أي: أصناف مصنّفة. فقوله: [باب فضل التوحيد]. أي الموصلُ إلى معرفة أحكام فضله، وتكفيره للذنوب. وكذا إلى آخر الأبواب.

وقد مرّ تعريف التوحيد، وسنزيده في هذا الباب بما يناسب هذا المقام، ثمّ نبيّنُ حقيقة التوحيد المترجم على فضله في هذا الباب، مع ما تقدّم، وما يأتي في المتن من الدليل.

قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: ١٦٣]، فختم سياق التوحيد بهاتين الصفتين. وقال ـ تعالى ـ: / ﴿۞ نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الحجرات: ٤٩]، فرحمته ـ سبحانه ـ ناشئة عن رضاه، وهو لا يرضى عن عبده إلا بالتوحيد. وقد أخبر أن رحمته وسعت كلّ شيء[١]، وقد كتب على نفسه الرحمة[٢]. وأخبر أن

٤٦/أ

(١) قال ـ تعالى ـ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾. [الأعراف: ١٥٦].

(٢) قال ـ تعالى ـ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾. [الأنعام: ٥٤].

رحمته سبقت غضبه، كما صحّ عن نبيّه ورسوله ـ ﷺ ـ فيما أخبر عنه[1]، وصح عنه أيضًا أنّه قال: «لله ـ تعالى ـ مائة رحمة، أنزل منها رحمة واحدة تتراحم بها الخلائق في الدّنيا، وادّخر عنده [تسعًا][2] وتسعين رحمة لعباده المؤمنين»[3]. وهم أهل التوحيد. ولهذا قال: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾ [الأحزاب: ٤٣].

فحقيقة التوحيد هو ألاّ تجعل لله مِثْلاً في ذاتٍ، ولا صفاتٍ، ولا عبادةٍ، ولا أفعال، فذلك إثبات حقيقة التّوحيد له ـ سبحانه ـ: ذاتًا وصفةً وفعلاً. وفيك[4]: عقدًا وقولاً وعملاً، فتبين لك بذلك سهولة التوحيد على من يعقله.

وقد عظّمه قوم على الخلق، كما قال الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي[5]، الإمام المشهور ـ رحمه الله تعالى ـ، قال: حتى أيّسوهم منه[6]، وما أعظمه قدرًا، وما أقربه يسرًا، ولقدْ رضي الله فيه باليسير،

---

(١) كما في صحيح البخاري: ٦/ ٢٧٠٠، التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾. . ، برقم (٦٩٨٦).

(٢) في جميع النسخ: «تسع» بالرفع، والصواب ما أثبته.

(٣) صحيح البخاري: ٥/ ٢٣٧٤، الرقاق، باب الرجاء مع الخوف، برقم (٦١٠٤) مع اختلاف في اللفظ، وصحيح مسلم: ٤/ ١٦٧٥، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله ـ تعالى ـ. . ، برقم (٢٧٥٢) بنحوه.

(٤) يعني بذلك توحيد الله بأفعال خلقه.

(٥) لم يتيسر لي العثور على موضع كلامه هذا.

(٦) مما يؤسف له أن قائل هذا الكلام، له منه نصيب؛ وذلك بتعصّبه للمذهب الأشعري، المخالف لمنهج السلف في العقائد، كما يظهر من مؤلفاته الكلاميّة، كالعواصم من القواصم، و«قانون التأويل»، و«الأمد الأقصى»، وغيرها، وانظر عنه «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للدكتور عبدالرحمن المحمود: ٢/ ٦٤٧، ٦٤٨.

وأدناه لعباده بالتيسير، ولم يكلّف فيه من العبادة بالعسير، وأمرهم به بسابق الحُكم والتقدير، فقال: ﴿ ۞ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: ٣٦].

فالتوحيد هو ألاّ ترى لله شريكًا، بألاّ تعتقد سواه خالقًا ولا معبودًا، وأنّه ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾ [البروج: ١٦]، ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، هذا كلّه قرائنه قرّبته على الخلق، وقد قالوا: إنّه بحر لا ساحل له، وصدقوا. وهو نهر عذب، تخوضه بالقدم، وتدركه بالعلم في أسرع وقت، وإنّما عظّمه كثرة الشّاكّين، وتخليط الملحدين من المتكلّمين، من نزغات الشياطين.

وإذا كنت منشرح الصدر، على نور من الله، لم يعظُم عليك شيء ممّا يُلقى من الشبه، وإن أخطأتك الهداية فأنت بكل طريق طريحٌ ملقى.

وقد قابل اللهُ كلَّ ما يُخاف اعتراضُه بحججه الظاهرة في كتابه المبين، وبيّنها خاتم المرسلين، ووضّحها العلماء الرّاسخين[1].

فإذا عرفت أنّه لا خالق سواه، ولا معبود إلاّ إيّاه[2]، فله الخلق لنا وفينا، ومنّا الطاعة خلْقا وخلُقا، فمن يُرجى بعده لِمُلمّة، أو يَكشف العظيمة، أو يهدي الكريمة[3].

---

(١) كذا في جميع النسخ: «الراسخين». وكتب فوقها في الأصل: (صح صح) وقد كتب في طرّة الأصل ما لم يتضح مع التصوير، ويشبه أن يكون: [الراسخين: منصوب بفعل محذوف]، ولعله أراد «أخص».

(٢) أي بحق، وإلا فقد عُبد غيره بغير حق.

(٣) لم أفهم مقصوده بقوله: «أو يهدي الكريمة». ولعلّها: «يهدي لكريمة»، دون ألف. أي يهدي لخصله كريمة. لكن الألف مثبتة في جميع النسخ. أو أنها «يُهدي الكريمة» =

وعن هذا وقعت الإشارة من النبي -ﷺ- في قوله لرجل: «قل: أسلمتُ وتخلّيت». رواه النسائي في سننه الكبرى[1]. والمعنى: قصدت السلامة، ولم أدعُ سواك، ولا رجوت غيرك. فالموحّد الذي يعتقد هذا بقلبه، ويقوله بلسانه، وتظهر / ثمراته على جوارحه في أفعاله. والملحد لا يعلم ذلك، فلا يقوله. والمنافق يقوله ولا يعتقده، والقاصر يعتقده ويقوله ولا يظهر أثره على جوارحه كما ينبغي، فهو النّاقص الحالة، النّاقص المرتبة، النّاقص العاقبة.

٤٦/ب

أما نقصان حالته: فلا يدخل في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ إلى ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢-٤]. وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾ [يونس: ٦٣]، وأمثالِ ذلك.

وأما نقصان مرتبته: فإنّه لا يكون شاهدًا، دنْيا ولا آخرة، ولا يكون إمامًا ولا أمينا.

وأما نقصان حاله في العاقبة: فبتنقّص حاله في المخالفة والتقصير.

وقد تختلج الشكوك في القلب، وتعترض العوارض، حتى يأتي الله باليقين.

= بالضم، أي يعطي العطايا الكريمة. ورسمها في نسخة الأصل أقرب إلى «الكريهة».

(١) السنن الكبرى: ٢/ ٤٣، كتاب الزكاة، باب من سأل الله بوجهه، برقم (٢٣٤٩)، وانظر رقم (٢٢١٦). وهو في المجتبى: ٥/ ٤، برقم (٢٤٣٦)، والمسند: ٥/ ٤، وقال محققوه: إسناده حسن (٣٣/ ٢٣٦) والرجل هو معاوية بن حيدة، ولفظه عند الجميع أنه قال للنبي -ﷺ-: وما آية الإسلام؟. قال: «أن تقول: أسلمت وجهي لله وتخلّيت، ..» إلخ.

قال أبو سفيان، حين سأله هرقل عن النبي -ﷺ- وصفاته ومقاله، وراجعه هرقل عن ذلك بما راجعه، كما في الحديث الصحيح المشهور، على ما رواه البخاري[1]، قال أبو سفيان: فما زلت موقنًا أن أمر رسول الله -ﷺ- سيظهر.

فلما كان ليلةُ الفتح، ولقيه العباس بن المطّلب بالأذاخر، وجاء به، ووقف بين يدي رسول الله -ﷺ- به، وعمر بن الخطاب قد تبعه ليقتله، قال: فقال النبي -ﷺ-: «أما آن لك أن تشهد ألاّ إله إلا الله؟» فقال له أبو سفيان: أمّا هذا فقد علمتُ أنه لو كان غير الله لأغنى عنّي. قال له: «أما آن أن تشهد أن محمدًا رسول الله؟» قال له أبو سفيان: أمّا هذه ففي النفس منها شيء. فقال له العبّاس: ويحك، تشهّد قبل أن تضرب عنقك[2]. وفي رواية: أسلِم. فتشهّدَ شهادة الحق.

ولم يكن يخفى على أبي سفيان منزلتُه، ولا ضلّت عليه معجزته، ولكنّها كانت أنفةً دينيّةً، وهمّة جاهلية، وحالاً اقتضتها العصبية. وحسُن بعد ذلك إسلامُه، وإسلام الفاضلة زوجتِه، هند بنت عتبة، كما في صحيح البخاري[3] وغيره. وقد جاءت إلى النبي -ﷺ- فقالت: يا رسول الله، والله ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحبَّ إليّ من أن يذلّوا من أهل خبائك، وما أصبح اليوم علي ظهر الأرض أهل خباء

---

(١) الصحيح: ١/ ٧، بدء الوحي، برقم (٧).

(٢) سيرة ابن هشام: ٢/ ٤٠٣.

(٣) ٣/ ١٣٩٠، مناقب الأنصار، باب ذكر هند بنت عتبة، برقم (٣٦١٣)، وهو أيضًا في صحيح مسلم: ٣/ ١٠٨٠، كتاب الأقضية، باب قضية هند، برقم (١٧١٤)، وهذا لفظه.

أحب أليّ من أن يعزّوا من أهل خبائك. فقال لها النبي ـ ﷺ ـ: «وأنا كذلك»[1]. وناهيك بهذه الكلمة منه ـ ﷺ ـ منقبة وشرفًا، وإنها لم تحصل لها ولأهل خبائها إلا بفضيلة التوحيد وتحقيقه.

ولّما أنهى الله ـ سبحانه ـ إلى رسوله أمرَه ونهيَه، وعرّفه ما ابتلاه به من ذلك، في طاعة يمتثلها، ومعصية يتجنّبها، ووعد بالثّواب لمن أطاع، وأوعد بالعقاب لمن عصى،/ قالت الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ: يا رسول الله، هذا الذي نحن فيه، أمر مفروغ منه، أم أمر مستأنف؟. فقال لهم رسول الله ـ ﷺ ـ: «فرغ ربّكم». قالوا: ففيمَ العمل؟. قال: «اعملوا، فكلٌّ ميسَّر لما خلق له، أمّا من كان من أهل السعادة فيُيسّر إلى عمل أهل السعادة، وأمّا من كان من أهل الشقاوة فيُيسّر لعمل أهل الشقاوة». ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝﴾ إلى قوله: ﴿لِلْعُسْرَىٰ ۝﴾[2] [الليل: ٥ـ ١٠]. فانقادوا ـ رضي الله عنهم ـ، وفهموا أنّ الأمر لله، والحكمَ له، وأنّ هذه الأعمالَ الجاريةَ على الجوارح من الخلق علاماتٌ على ما للعبد عند الله ـ سبحانه ـ.

٦/١/٤٧

---

(١) الذي في الصحيحين أنه ـ ﷺ ـ قال لها: «وأيضًا والذي نفس محمد بيده»، يعني: وأنا أيضًا.

(٢) رواه البخاري: ١/ ٤٥٨، الجنائز، باب موعظة المحدّث عند القبر..، برقم (١٢٩٦)، ومسلم: ٤/ ١٦١٨، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي..، برقم (٢٦٤٨)، وليس فيه سؤال الصحابة، ولا قوله: «فرغ ربكم»، لكن قولهم «ففيم العمل» ثابت في حديث آخر عند مسلم نحو هذا، أنّ سراقة بن مالك ـ رضي الله عنه ـ هو الذي سأله. برقم (٢٦٤٨)، أما قوله: «فرغ ربكم» فورد في سنن الترمذي برقم: (٢١٤١)، في حديث آخر، وصححه الألباني كما في الصحيحة برقم (٨٤٨).

فإن خطر ببالك أن العمل غيرُ مغنٍ عنك، وأنّه قد خُطّ في جبينك ما خُطّ، وحَطّ رحلُك من الدارين حيث حط، فأجمعت على التخلّي عن العمل، والاستسلام لسابق القدر، والتحلّي بغير هَدْي خير القرون، فتلك علامة الهلكة.

وإن غلب على الخاطر الاستسلام للعمل والقدر، وجرى على الجوارح الامتثال لأمر الملك المتعال، فذلك دليل للعباد، على الفوز في المعاد.

إذا فهمت ذلك، فاعلم أن الباريَ ـ سبحانه ـ هو الذي دبّر الأمور، وقدر المقادير، وأحكمها، وابتلى بها عبادَه، وأخبرهم عنها، وأحكم فاتحتَها وخاتمتَها. وليس في فعله ـ سبحانه ـ عبث، ولا في حكمه سَفَه، ولا في خبره كذب، ولا في أقواله تناقض، ولا في أفعاله تعارض، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]. وقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧﴾ [الحجرات: ٧]. فذكرهم بصفة الفاعل، وجعلهم بما فيهم صفة مفعول[1]، وذلك كلّه بنعمته وفضلهْ وحكمته ورحمته.

وأما لفظ الجبر فمعارض للشريعة[2]؛ فإنّ الله ـ سبحانه ـ خلق

---

(١) لم يتبين لي مرادُه، إلا أن يكون قصدُه أن جملة ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧﴾ الخبرية، فيها وصف لمن فُعل بهم ما ذُكر قبلُ، من تحبيب الإيمان إليهم، وتزيينه في قلوبهم.. إلخ.

(٢) وقد أنكر الإمام أحمدُ على من أنكره ومن نفاه؛ سدًّا لذريعة إنكار القدر أو الشرع، ولأنه لفظ مجمل، لم يرد به الشرع، وأنكره سفيان الثوري، وقال: إن الله جبل =

المشيئة في العبد، وأثبتها له لفظًا، ونفاها عنه خلقًا، فالقول بالجبر تكذيب لله، والقول بخلق المرء لفعله تشريك مع الله ـ سبحانه ـ، والاعتقاد لما قال الله ـ تعالى ـ وأخبر به ورتّب عليه قوله وشريعته حتم من الله.

وهو ـ سبحانه ـ قد سلك بكل فريق على طريق، واختار لأوليائه بفضله ورحمته جادّة التحقيق والتوفيق، ونسأله التسديد والهداية، والتثبيت على صراطه المستقيم، ودينه القويم. وحققنا هذه المقدمة في هذا الباب لمسوس الحاجة إليها وبيانها.

[وقول الله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾]، أي: أخلصوا العمل بالنيّة لله وحده، [﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟﴾]: يخلطوا. ومنه قول جرير:

ترى نصرَ الإمامِ عليك حقًّا إذا لبَسوا بدينهم ارتيابا[1]

يقول: إذا خلطوا بدينهم ارتيابا.

ومن ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢]، ومنه / التشبيه، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩﴾ [الأنعام: ٩]، وهو التلبيس أيضًا، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ

٢/٤٧

= ـ باللام ـ العباد. أراد قول النبي ـ ﷺ ـ لأشج عبد القيس: «إن فيك خلقين يحبهما الله: الحلم والأناة. قال: أخلقين تخلقت بهما، أم جُبلتُ عليهما؟. قال: بل جبلتَ عليهما»، صحيح مسلم، برقم (١٧)، وقال الزُّبيدي: أمر الله أعظم، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي، ويقدّر، ويخلق، ويجبل عبده على ما أحب. وقال الأوزاعي: ما أعرف للجبر أصلا من القرآن والسنة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن القضاء، والقدر، والخلق، والجبْل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله ـ ﷺ ـ. انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٨/ ١٠٤، ١٠٥.

(١) ديوانه: ٣٥، دار الأرقم. وليس في طبعة دار المعارف.

﴿دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٧٣]، قال غيلان ذو الرُّمّة:

إذا نحن عرّسنا بأرضٍ سرى بها هوىً لبّسَتْه بالفؤادِ اللّوابسُ[١]

وقوله: [﴿إِيمَٰنَهُم﴾]، أي عبادتهم، يدلُّ عليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي صلاتكم إلى بيت المقدس[٢]. ومنه عمل القلب وعقدُه.

[﴿بِظُلْمٍ﴾] أي بشرك، يدلّ عليه قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١٣﴾ [لقمان: ١٣].

وفي البخاري عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: لما نزلت هذه الآية، شقّ ذلك على أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ، حتى نزلت: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١٣﴾[٣].

وفي لفظ له: قالوا: أيّنا لم يظلم نفسه؟. فقال النبي ـ ﷺ ـ: «ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١٣﴾؟، إنّما هو الشرك»[٤].

ولابن أبي حاتم عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾، قال: بشرك»[٥].

---

(١) ديوانه: ٢/ ١١٢٨ بشرح الباهلي.

(٢) ثبت ذلك في صحيح البخاري: ١٢، كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، برقم (٤٠)، موقوفًا على البراء.

(٣) ١١، كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، برقم (٣٢).

(٤) ١٠١٦، كتاب التفسير، سورة لقمان، برقم (٤٧٧٦).

(٥) تفسير ابن أبي حاتم: ٤/ ١٣٣٣، برقم (٧٥٤٣).

ويروى ذلك عن جماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، منهم: أبوبكر، وعمر، وابن عباس، وابن عمر، وأُبي بن كعب، وسلمان الفارسي، وحذيفة بن اليمان[١].

وروى الإمام أحمد في هذه الآية عن جرير بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ قال: خرجنا مع رسول الله ـ ﷺ ـ، فلما برزنا من المدينة أتى راكبٌ يوضِعُ[٢] فقال: يا رسول الله، علّمني ما الإيمان. قال: «تشهد ألا إلٰه إلا الله، وأنّ محمدًا رسول الله، وتقيمُ الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصومُ رمضان، وتحجُّ البيت». قال: قد أقررت. فركب راحلته، ثم إن بعيره دخلت يده في جحر جرذان فهوى، فوقع الرجل على هامته فمات، فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: «عليّ الرجلَ». فوثب إليه عمّار وحذيفة فأقعداه، فقالا: يا رسول الله، قد قُبض الرجل. فأعرض عنهما، فقال: «أما رأيتما إعراضي عن الرجل، فإنّي رأيتُ ملكين يدسّان في فيه من ثمار الجنّة، فعلمت أنّه مات جائعًا». ثم قال رسول الله ـ ﷺ ـ: هذا من الذين قال الله فيهم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾، ثم قال: «دونكم أخاكم». فاحتملناه إلى الماء، فغسلناه وحنّطناه، وحملناه إلى القبر، فجاء رسول الله ـ ﷺ ـ فقعد على شفير القبر، فقال: «ألْحدوا ولا تشقّوا، فإنّ اللحد لنا، والشقّ لغيرنا»[٣].

وفي لفظ آخر لأحمد قال: [«عمِل قليلاً، وأُجر كثيرًا»][٤].

---

(١) روى ذلك عنهم ابن جرير في تفسيره: ٧/ ٢٥٥ـ ٢٥٧.

(٢) من الإيضاع، وهو سير البعير سيرًا حثيثًا دون الدفع. انظر الفائق: ٣/ ١٥.

(٣) المسند: ٤/ ٣٥٩، وصحّحه الألباني في «أحكام الجنائز»: ١٤٥.

(٤) المسند: ٤/ ٣٥٩، وقد أثبتها المؤلف هكذا: «عَملٌ قليلٌ، وأجر كبير»، والذي =

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، الذين هذه صفتهم، ﴿لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾ [الأنعام: ٨٢]، فضمن الله ـ سبحانه ـ لهم الأمنَ والهداية، فهم آمنون في الآخرة من العذاب، مهتدون في الدنيا / والآخرة، فهل بعد ذلك من فضل أو أجر يُطلب، بعد الأمن مما يخاف منه العبد أو يحذر، والهداية لما فيه السالك يتحيّر. فما أعلاه من عيش، وما أطيبه مسلكًا لمن سلم في سلوكه من الطيش.

٤٨/أ

وهذه الآية الكريمة قضى بها ـ سبحانه ـ بين إبراهيم وقومِه، لِما ألزمهم ـ عليه الصلاة والسلام ـ من الحجّة، بعدما جادلوه وحاجّوه في دينه وتوحيده، فينبغي أن نذكر ذلك لتعلّقه بها.

وقوله ـ تعالى ـ قبل هذه الآية مخبرًا عنهم: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥ﴾، أي في التوحيد، قال: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ﴾، أي أتجادلونني في أمر الله، وأنّه لا إله إلا هو، وقد بصّرني ذلك، وهداني إلى الحقّ وتوحيده، وأنا على بيّنة منه، فكيف ألتفت إلى أقوالكم الفاسدة، وشبهكم الباطلة.

وذلك أنّه لمّا رجع إبراهيم إلى أبيه آزر، كما ذكر المفسّرون[1]، وكان ـ عليه السلام ـ من الشباب بحالة، وقد سقط عنه طمع الدنيا، وضمّه آزر إلى نفسه، جعل آزر يصنع الأصنام ويعطيها إلى إبراهيم ليبيعها، فيذهب بها إبراهيم فينادي: من يشتري ما يضرّه ولا ينفعه. فلا يشتريها أحد، فإذا بارت عليه ذهب بها إلى نهر فصوّب فيه رؤوسها، وقال: اشربي. استهزاءً بقومه، وبما هم فيه من الضلال، حتّى فشى

= أثبتّه هو الموافق للمسند؛ فإنه فيه: «هذا ممن عمل قليلاً وأُجر كثيرًا».

(١) انظر تفسير ابن جرير: ٧/ ٢٤٩.

استهزاؤه بها في قومه وأهل قريته، فحاجّوه. ولهذا قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ﴾، أي خاصموه في دينه وتوحيد ربّه، كما قال: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾، يقول: أتجادلونني في توحيد الله وأمره، وقد هداني لذلك، ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ﴾، وذلك أنّهم قالوا له: احذر الأصنام فإنّا نخاف أن تَمسّك بسوء، من قتل أو جنون؛ لعيبك إيّاها. فقال لهم: ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ﴾، يعني إنّ من الدليل على بطلان قولكم، من أنّ هذه الآلهة لا تؤثر شيئًا، بأني لا أخافها، فإن كان لها كيد فكيدوني بها.

﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ﴾، وهذا استثناء منقطع، ليس من الأوّل، ومعناه: لكن إن شاء ربّي شيئًا. أي: لي سوءً، فيكون ما شاء. وهذا أيضًا من توحيده ـ عليه السلام ـ، وتسليمه لأمر الله ـ سبحانه ـ، ولهذا قال: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ﴾، أي أحاط علمه بكل شيء، فأنا وأنتم من ذلك الشيء، لا تخفى عليه أحوالنا، فلا تقدرون أن تضرّوني بشيء من دونه؛ لأنّه محيط بكم علما وقدرة، ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ٨٠﴾ فيما بيّنته لكم، فتعتبرون أنّ آلهتكم باطلة.

وهذه حجّة احتجّ بها هود ـ عليه الصلاة والسلام ـ على قومه،/ لمّا قالوا له: ﴿مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ٥٣ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖۗ﴾، فلما قالوا له ذلك، وكان ـ عليه السلام ـ بالمنزلة من عبادة ربّه ـ تبارك وتعالى ـ وتوحيده ومعرفته وعظمته وكبريائه[1]، نادى على رؤوس الملأ من قومه، بجَنان ثابت، وقلب غير خائف، متجردًا لله ـ سبحانه ـ: ﴿إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ

٤٨/ب

(١) «وعظمته وكبريائه» معطوف على الضمير في «معرفته».

﴿أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٥٤ مِن دُونِهِۦۖ فَكِيدُونِي جَمِيعٗا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ٥٥ إِنِّي تَوَكَّلۡتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم﴾، ثم أخبر عن عموم قدرته ـ سبحانه ـ، وقهْره لكل ما سواه، وذُلّه لعظمته وكبريائه، فقال: ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ [هود: ٥٣ـ ٥٦]، فكيف أخاف مَن ناصيتُه بيد غيره، وفي قهره وقبضته، وتحت سلطانه، وهل هذا إلا من أجهل الجهل، وأقبح الظلم.

وفي الحديث الصحيح عنه ـ ﷺ ـ أنّه قال: «ما أصاب عبدًا قطّ همّ ولا حزن فقال: اللهم إنّي عبدك، ابنُ عبدك؛ ابنُ أَمَتِك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سمّيت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علّمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور بصري، وجلاء همّي، وذهاب حزني وغمّي، إلا أذهب الله همّه وغمّه، وأبدله مكانه فرحًا»[1].

وهذا يتناول حكم الربّ ـ سبحانه ـ الكونيَّ، والأمريَّ الديني، وقضاءه الذي يكون باختيار العبد وغيرِ اختياره، وكلا الحُكْمين ماضٍ في عبده، وكلا القضائين عدل فيه، ولهذا قال ـ تعالى ـ عن هود ـ عليه السلام ـ: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٥٦﴾ [هود: ٥٦]، أي في خلقه وأمره،

---

(١) أخرجه أحمد في المسند: ١/ ٣٩١، ٤٥٢، وابن حبان في صحيحه! ٢/ ١٥٩، ١٦٠، كتاب الرقائق، باب الأدعية، برقم (٩٦٨)، والحاكم في المستدرك: ١/ ٦٩٠، كتاب الدعاء. . ، برقم (١٨٧٧)، وقال: صحيح على شرط مسلم إن سلم من إرسال عبدالرحمن بن عبدالله عن أبيه؛ فإنه مختلف في سماعه عن أبيه، والطبراني في الدعاء: ٢/ ١٢٧٩، برقم (١٠٣٥)، وأبو يعلى في مسنده: ٩/ ١٩٩، برقم (٥٢٩٧)، وصححه الألباني كما في الصحيحة: ١/ ٣٣٦، برقم (١٩٩).

وثوابه وعقابه، وقضائه وقدره، ومنعه وإعطائه، وعافيته وبلائه، وتوفيقه وخذلانه، لا يخرج ذلك عن موجب كماله المقدّس، الذي اقتضته أسماؤه وصفاته، من العدل والحكمة والرحمة والإحسان، والفضل والهداية والإضلال والعفو والامتنان، وغير ذلك. فهو ـ جل وعلا ـ يضع الأشياء في مواضعها ومحالّها اللائقة بها عن حكمة، بحيث استحق على ذلك الحمد والثناء[1].

فلهذا قال ـ سبحانه ـ هنا عن إبراهيم خليله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ﴾، يعني الأصنام التي تعبدونها من دون الله، وهي لا تضرّ ولا تنفع، ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا﴾./ قال ابن عبّاس وغيره من السلف: حجةً وبرهانًا[2]. وهو ـ سبحانه ـ المعبود القاهر، القادر على كل شيء، بيده الضر والنفع، وأصنامكم لا تضرّ ولا تنفع، فإذا كنّا وأنتم كذلك، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ﴾، أي أصوب وأولى ﴿بِٱلْأَمْنِ﴾ في الدنيا والآخرة؟، الذي عبد من بيده الضر والنفع، أو الذي عبد ما لا يضر ولا ينفع، بلا دليل ولا حجّة، أي أنا وأهل ديني، أم أنتم بعبادتكم الأصنام، ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾﴾؟.

٤٩/أ

فقال ـ سبحانه ـ عند ذلك قاضيًا بينهما ـ وقضاؤه الحق الذي لا يُرد، كما قال: ﴿[3]يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأنعام: ٥٧] ـ:

---

(١) قارن بالجواب الكافي لابن القيّم: ١٨٤.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٤/ ١٣٣٢، برقم (٧٥٣٧).

(٣) قرئت بالصاد المهملة: ﴿يقص الحق﴾، وقرئت بالمعجمة: ﴿يقْضِ الحق﴾، من القضاء، وهذه القراءة هي الأنسب للاستشهاد هنا، وانظر «السبعة» لابن مجاهد: ص ٢٥٩.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾، حتى خصمهم وغلبهم بها، قال مجاهد وغيره: هي قوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ الآية[1]، وقد صدّقه، وحكم له بالفلَج والأمن والهداية. ثم قال: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَـٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ أي بالعلم والحكمة، والتوفيق للفهم، والفضيلة والعقل، كما رفعنا درجات إبراهيم، حيث هُدي، وحاجّ قومه في التوحيد.

وبهذا السياق يتبيّنُ لك فضلُ التوحيد المترجَمِ عليه.

وقُرِىء: ﴿دَرَجَـٰتٍ﴾ بالإضافة وعدمها[2].

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾ أي في أفعاله وأقواله، ﴿عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾﴾ بمن يهدي ومن يُضل، وإن قامت عليه الحجّة، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ﴾ [يونس: ٩٦، ٩٧].

والمأخذ لفضيلة التوحيد وتكفيره من[3] الذنوب من الآية الكريمة التي استشهد بها المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ صدر الباب، أنّ السلف ـ رضي الله عنهم ـ لم يذكروا لبس الإيمان فيها إلا بالشرك، وهكذا

---

(١) كذا في تفسير ابن كثير: ٣/ ٢٩٦، دون سند، والذي رواه ابن جرير عن مجاهد أن الحجة قوله ـ تعالى ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ الآية. انظر تفسيره: ٧/ ٢٥٩.

(٢) انظر «السبعة» لابن مجاهد: ٢٦١، ٢٦٢.

(٣) لا وجه لـ«من» في هذا التركيب، والمؤلف أخذها من ترجمة الباب: «..وما يكفّر من الذنوب»، لكن ساغت هناك لمجيئها صلةً لـ«ما»، فهي هناك بيانية، فكان عليه أن يقول في عبارته هنا: ..وتكفيره الذنوبَ...

الحديث الذي أوردنا عنه ـ ﷺ ـ في مسند الإمام أحمد[1]، وقوله ـ ﷺ ـ في حديث ابن مسعود المتقدم في الصحيح، لمّا شق على أصحابه نزول الآية المذكورة، قالوا: أينا لم يظلم نفسه. فأجابهم النبي ـ ﷺ ـ بالآية الكريمة، وبقول العبد الصالح لابنه: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ۝١٣﴾[2] [لقمان: ١٣]، وهو ـ ﷺ ـ المبيّن عن الله ـ تعالى ـ مراده، ومن سلك غير طريقه بما تقدح له نفسه[3]، فقد حاد عن الصراط المستقيم، والله الموفق.

وقد قال شمس الدين ابن القيّم في المفاضلة بين فعل المأمور وترك / المحظور: إن الذنوب كلّها ترجع إلى هذين الأصلين. قال: فلو فعل العبد المحظور كلّه من أوله إلى آخره، حتى أتى من مأمور الإيمان بأدنى أدنى مثقال ذرّة منه، نجا بذلك من الخلود في النّار، ولو ترك كل محظور ولم يأت بمأمور الإيمان، لكان مخلّدًا في السعير. وأين شيءٌ مثاقيل الذرّ منه تُخرج من النّار، إلى شيء وزن الجبال منه أضعافًا مضاعفةً لا تقتضي الخلود في النّار، مع وجود ذلك المأمور، أو أدنى أدنى شيء منه. انتهى[4].

ولهذا عند مسلم في صحيحه عن أبي أيوب الأنصاري ـ رضي الله

٤٩/ب

---

(١) وهو حديث جرير البجلي في الرجل الذي سأل عن الإيمان، ثم هوى عن دابته فمات، فقال النبي ـ ﷺ ـ: «هذا من الذين قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ..﴾، وهو صحيح كما تقدم.

(٢) تقدم في ص ٤٧/ ب.

(٣) أي بما تهواه نفسه، وتمليه عليه، مما ينقدح في خاطره من غير هدى من الله ـ تعالى ـ.

(٤) «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين»: ٤٦، ٤٧. دار القلم، ط ١، ١٤٠٧هـ.

الحديث الذي أوردنا عنه - ﷺ - في مسند الإمام أحمد[1]، وقوله - ﷺ - في حديث ابن مسعود المتقدم في الصحيح، لمّا شق على أصحابه نزول الآية المذكورة، قالوا: أينا لم يظلم نفسه. فأجابهم النبي - ﷺ - بالآية الكريمة، وبقول العبد الصالح لابنه: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾[2] [لقمان: ١٣]، وهو - ﷺ - المبيّن عن الله - تعالى - مراده، ومن سلك غير طريقه بما تقدح له نفسه[3]، فقد حاد عن الصراط المستقيم، والله الموفق.

وقد قال شمس الدين ابن القيّم في المفاضلة بين فعل المأمور وترك / المحظور: إن الذنوب كلّها ترجع إلى هذين الأصلين. قال: فلو فعل العبد المحظور كلّه من أوله إلى آخره، حتى أتى من مأمور الإيمان بأدنى أدنى مثقال ذرّة منه، نجا بذلك من الخلود في النّار، ولو ترك كل محظور ولم يأت بمأمور الإيمان، لكان مخلّدًا في السعير. وأين شيءٌ مثاقيل الذرّ منه تُخرج من النّار، إلى شيء وزن الجبال منه أضعافًا مضاعفةً لا تقتضي الخلود في النّار، مع وجود ذلك المأمور، أو أدنى أدنى شيء منه. انتهى[4].

ولهذا عند مسلم في صحيحه عن أبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - أنه قال حين حضرته الوفاة: كنت كتمت عنكم شيئًا سمعته من

---

(١) وهو حديث جرير البجلي في الرجل الذي سأل عن الإيمان، ثم هوى عن دابته فمات، فقال النبي - ﷺ -: «هذا من الذين قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوٓا إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ..﴾، وهو صحيح كما تقدم.

(٢) تقدم في ص ٤٧/ ب.

(٣) أي بما تهواه نفسه، وتمليه عليه، مما ينقدح في خاطره من غير هدى من الله - تعالى -.

(٤) «عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين»: ٤٦، ٤٧. دار القلم، ط ١، ١٤٠٧هـ.

رسول الله ـ ﷺ ـ، سمعته يقول: «لولا أنكم تذنبون، لخلق الله خلقًا يذنبون فيغفر لهم»[1].

وهو بلفظه عند الإمام أحمد[2] مرفوعًا عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

ثم أورد الشيخ[3] ـ رحمه الله ـ الحديث الذي رواه الشيخان[4] وغيرهما، [عن عبادة بن الصامت] بن قيس الأنصاري: أبو[5] الوليد الخزرجي، أحد النقباء، بدري ـ رضي الله عنه ـ مشهور، مات بالرّملة سنة أربع وثلاثين، وله [اثنتان][6] وسبعون سنة، وقيل عاش إلى خلافة معاوية، قال سعيد بن عفير: كان طوله عشرة أشبار[7].

[قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «من شهد»] أي تحقق وجزم، [«ألا إلٰه»] حق [«إلا الله»] وحده لا شريك له، ربًّا وإلٰهًا، [«وأنّ محمدًا عبدُه»] الذي أَنزل عليه الكتاب، [«ورسوله»] بذلك، أرسله إلى خلقه بالبينات والهدى ودين الحق، وأنّه بلّغ الرسالة كما أُمر، ونصح الأمّة حتى أتاه اليقين ـ ﷺ ـ، [«وأن عيسى»] ابنَ مريم العذراءِ البتولِ [«عبدُه»]، لا ما تزعم المثلّثةُ عليهم لعائن الله والملائكة والنّاس أجمعين. [«ورسولُه»]

---

(١) صحيح مسلم: ٤/ ٢١٧٢، التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار، (٢٧٤٨).

(٢) المسند: ٥/ ٤١٤، لكن عن أبي أيوب أيضًا.

(٣) يعني مؤلف المتن الشيخ محمد عبدالوهاب.

(٤) صحيح البخاري: ٧٠٧، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾، برقم (٣٤٣٥)، وصحيح مسلم: ١/ ٦١، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، برقم (٢٨).

(٥) كذا، والأصوب: أبي الوليد.

(٦) في الأصل: (اثنان)، والصواب ما أثبته.

(٧) ترجمته في الإصابة: ٢/ ٢٦٠، برقم (٤٤٩٧)، وفيها أنه كان طوالاً جميلاً جسيما.

إلى بني إسرائيل، أنزل عليه الإنجيل، [«وكلمتُه»]، سُمّي كلمةً ـ عليه الصلاة والسلام ـ؛ لأنّه كان بكلمة «كن» فحسْب[1]، من غير أب، بخلاف غيره من بني آدم. ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ۝﴾ [آل عمران: ٥٩، ٦٠].

قال الهروي: سُمّي كلمةً لأنّه كان عن الكلمة، فسمّي بها، كما يقال للمطر: رحمة الله[2].

[«ألقاها إلى مريم»] المحصنة العفيفة، لا ما يقوله من باء بغضب الله ولعنته. [«وروح منه»]، أي رحمة منه. قاله الهروي، وقال ابن عرفة: أي ليس من أب، إنما نُفخ في أمّه الروح[3].

قال ابن قيّم الجوزيّة ـ رحمه الله تعالى ـ: وهو ملك ليس بالموكل بالنفخ في بطون الحوامل، من المؤمنين والكافرين، بل هو روح الله[4]، الذي اصطفاه من الأرواح لنفسه، فكان لعيسى ـ عليه السلام ـ بمنزلة الأب لسائر النوع الإنساني؛ فإنّ نفخته لمّا دخلت في فرجها، كان بمنزلة لقاح الذكر للأنثى، من غير أن يكون هناك وطء، فلو كان الملك

---

(١) انظر «الردّ على الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد: ٣٢.

(٢) نقله عنه النووي في شرح مسلم: ١/ ٢٧٧. وكذلك الكلام عن تسمية عيسى ـ عليه السلام ـ «كلمة» قبل قول الهروي منقول من ذلك الموضع.

(٣) انظر شرح مسلم للنووي: ١/ ٢٧٧.

(٤) يقصد جبريل ـ عليه السلام ـ، أضيف إلى الله إضافة تشريف واختصاص، كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿فأرسلنا إليها روحنا﴾ [مريم:١٧]، ومثل هذه الإضافة ثابت في حديث الشفاعة في الصحيحين في حق عيسى ـ عليه السلام ـ، انظر صحيح البخاري: ٦/ ٢٧٢٧، كتاب التوحيد، باب كلام الرب يوم القيامة مع الأنبياء..، برقم (٧٠٧٢) وصحيح مسلم: ١/ ١٥٤، كتاب الإيمان، برقم (١٩٣).

٥٠/أ

الذي ينفخ الأرواح بإذن الله في بني آدم هو الذي نفخ / في مريم، لما كان لعيسى مزيّة بذلك[(١)].

وقال غيره: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾: أي مخلوقة من عنده، وعلى هذا تكون إضافتها إليه ـ سبحانه ـ إضافة تخصيص وتشريف، كناقة الله، وبيت الله، وإلا فالعالم جميعه له ـ سبحانه ـ[(٢)].

قال الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ: إنّ عيسى بالكلمة كان، ليس هو الكلمة، وإنّما الكلمة قول الله. قال: وقوله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾، يقول: من أمره كان الروح فيه. كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] يقول: من أمره. فتفسير «روح الله» إنما معناها أنها روح كانت بكلمة الله، خلقها الله ـ تعالى ـ، كما يقال: عبدالله، وسماء الله، وأرض الله. انتهى[(٣)].

وقال ابن كثير في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١]: أي خلقه بالكلمة التي أرسل بها جبرئيل إلى مريم، فنفخ فيها من روحه بإذن ربّه، فكان عيسى بإذنه ـ عز وجل ـ، وصارت تلك النفخة التي نفخها في جيب درعها بمنزلة لقاح الأب، والجميع مخلوق لله، ولهذا قيل لعيسى: إنّه كلمة الله، وروح منه؛ لأنّه لم يكن له أب، وإنما هو ناشىء عن الكلمة التي قال له بها: كن، فكان، والرّوحِ التي أُرسل بها جبريل[(٤)].

---

(١) بتصرّف من كتاب «الروح»: ٢١٧، ٢١٨. دار الفكر، عمان، ط ٢. ١٩٨٦م.

(٢) انظر «فتح الباري»: ١٣/ ٤٤٤، و«الديباج» للسيوطي: ١/ ٤٣.

(٣) «الردُّ على الزنادقة والجهمية»: ٣٢.

(٤) تفسير ابن كثير: ٢/ ٤٧٧، ٤٧٨. باختصار طفيف.

قال: وهذا أحسن مما ادّعاه ابن جرير، في قوله: أعلمها بها. كما زعمه في قوله: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، أي يُعْلمك بكلمة منه. بل الصحيح أنها الكلمة التي جاء بها جبريل ـ عليه السلام ـ إلى مريم العذراء، لينفخ فيها بإذن الله ـ تعالى ـ[١].

وأما ما يتعلق بمعنى الرّوح وحقيقتها، فقد قصر الله الكلام في ذلك بقوله: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]، على القول بأن المعنيّ بها في الآية روح الإنسان.

لكن بقي: هل الروح هي النفس، أو غيرها؟. فمنهم من تعلّق بأنّها هي النفس، بقول بلال ـ رضي الله عنه ـ في نومهم عن الصلاة: أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك[٢]. مع قوله ـ ﷺ ـ في ذلك: «قبض الله أرواحنا»[٣]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، والمقبوضةُ هي الأرواح. وإلى هذا ذهب ابن عبْدالبرّ وجماعة[٤].

وقال المحققون ـ منهم أبو القاسم السهيلي ـ: بينهما فرق لطيف[٥]. وسيأتي معنى كلامهم. ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن

---

(١) تفسير ابن كثير: ٢/ ٤٧٨.

(٢) أخرجه مسلم: ١/ ٣٩٥، كتاب المساجد..، باب قضاء الصلاة..، برقم (٦٨٠).

(٣) رواه أحمد في المسند: ٢٨/ ٢٩، ٣٠، ط ٢ تحقيق شعيب الأرناؤوط ورفاقه، وقال محققوه: إسناده حسن.

(٤) انظر «التمهيد» لابن عبدالبر: ٥/ ٢٤١، ٢٤٢.

(٥) انظر «الروض الأُنُف» للسهيلي: ٣/ ١٨٦ـ ١٩٢. ولقد لخّص المؤلف الكلام التالي من هناك.

رُوحِى﴾ [ص: ٧٢]، ولم يقل: من نفسي. وقال: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ [السجدة: ٩]، ولم يقل من نفسه. وقال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ولم يقل: تعلم ما في روحي. ولو كانا اسمين لمعنىً واحد، «كالليث» و«الأسد»، لصح وقوع كلٍّ منهما موقع الآخر، وكذلك قوله: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨]، ولا يحسن في الكلام: في أرواحهم./ وقال: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾ [الزمر: ٥٦]، ولم يقل: روح. ولا يقول ذلك عربي؛ فأين كون النفس والروح بمعنىً واحد؟.

٥٠/ب

و«الروح» مشتق من الرّيح، وهو جسم هوائيٌّ لطيف، يكون به حياة الجسد عادة، فالروح إذن كالماء الجاري في عروق الشجر صُعُدًا، حتى يحيا به الشجر عادة، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فتسميته ماءً باعتبار أوّليته، فتُسمّى الرّوح روحًا باعتبار أوّليّتها، واعتبار النفخة، التي هي ريح، فما دام الجنين في بطن أمّه حيّا فهو ذو روح، فإذا اكتسبت تلك الروح أخلاقًا وأوصافًا لم تكن فيه، وأقبل على مصالح الجسم، ودفْعِ المضارّ عنه، سمّيت نفسًا، كما يكتسب الماء الصّاعد في الشجرة منَ الشجرة أوصافًا.

قال السّهيلي ـ رحمه الله تعالى ـ: فمن قال: إن النفس هي الروح على الإطلاق من غير تقييد، لم يحسن العبارة، وإنما فيها من الرّوح الأوصاف التي تقتضيها نفخة الملَك، والملَك موصوف بكل خلُق كريم.(١)

وقد روى ابن عبدالبر حديثاً(٢) يدل على خلاف مذهبه في أنّ

---

(١) «الروض الأنُف»: ٣/ ١٨٩.

(٢) ليس بحديث، بل هو أثر إسرائيلي رواه وهب بن منبّه عن التوراة، انظر «التمهيد» لابن عبدالبر: ٥/ ٢٤٣. و«تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة: ٢٩١.

النفس هي الروح، لكنّه علّله[1]. وفيه أنّ الله ـ عز وجل ـ خلق آدم، وجعل له نفسًا وروحًا، فمن الروح عفافه وفهمه، وعلمه وسخاؤه ووفاؤه، ومن النفس شهوته وطيشه، وسفهه وغضبه. ومعناه صحيح، سواء صح نقله أم لا، ولهذا يسمى الدمُ نفْسًا، ولا يسمّى روحًا. ومنه قول الفقهاء ـ رحمهم الله ـ، في قولهم: «وكل ما لا نفس له سائلة»[2]. يعنون الدم. وهو مجرى الشيطان[3].

وقد حكمت الشريعة بنجاسة الدم[4]، ولعلّه لسرّ يُفهم مما نحن فيه، فمن يعرف الكلام، وينزّل الألفاظ منازلها، لا يسمّي روحًا إلا ما وقع به الفرق بين الجماد والحي، الذي كان سببًا للحياة، كما في كلام العزيز ـ جل وعلا ـ ، عند ذكر إحياء النطفة، ونفخ الروح فيها، ولا يقال: نفخ النفس فيها، إلا عند الاتساع في الكلام، وتسمية الشيء بما يؤول إليه. ومن ههنا سمّي جبريلُ ـ عليه السلام ـ روحًا، والحيُ روحًا؛ لأنّ به حياةَ القلوب، قال ـ تعالى ـ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وقال في النفس: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]؛ لأن الرّوح التي هي سبب الحياة لا تأمر بالسّوء، فلا تسمّى الروح نفسًا حتى تكتسب من الجسد الأوصاف المذكورة.

---

(١) كذا، والأصوب «أعلّه»، من الإعلال.

(٢) انظر مثلا «المغني» لابن قدامة: ١/ ٥٩.

(٣) كما ثبت ذلك في صحيح البخاري: ٢/ ٧١٧، الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، برقم (١٩٣٣)، وصحيح مسلم: ٤/ ١٣٦٦، كتاب السلام، باب أنه يستحب لمن رؤي خاليًا بامرأة. . ، برقم (٢١٧٤).

(٤) الذي رجّحه شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قبل ظهوره وبروزه ومفارقته موضعَ خلقته ليس بنجس، انظر مجموع الفتاوى: ٢١/ ٥٩٨ـ ٦٠٠.

فالماء النّازل من السماء جنس واحد، فإذا مازج أجساد الشجر حصل فيه ما يحصل، من الحلاوة، والمرارة، والحموضة،/ وغير ذلك، كما هو مشاهد، واختلفت أنواعه.

١/٥١ ع

وكذلك الروح الباطنة إذا مازجت الجسد، الذي قد خُلق من طين، والطين فيه طيّب وخبيث، فينتزع كلُّ فرع إلى أصله، وذلك تدبير العزيز الحكيم.

فعند ذلك تتنافر النفوس وتتقارب، وتتحابُّ أو تتباغض، على حسب التشاكل في أصل الخلقة، وذلك معنى قوله: «الأرواح جنود مجنّدة» الحديث[1].

وقد يعبَّر بالنفس عن جملة الإنسان: روحه وجسده، فتقول: عندي ثلاثة أنفس. ولا تقول ثلاثة أرواح. ولا يقال في الروح: هي النفس، إلا كما يقال في المني[2]: هو الإنسان. وكما يقال في الإنسان: له نفسان: نفس كريمة، ونفس لئيمة. ولا يقال: له روحان. وقد قال ذلك الفرزدق التميمي لعبدالله بن الزبير ـ رضي الله عنه ـ:

لكل امرىءٍ نفسان: نفسٌ كريمةٌ ... وأخرى يعاصيها الفتى ويطيعُها

ونفسُك من نَفْسَيْك تشفعُ للندى ... إذا قلّ من أحرارهنّ شفيعُها[3]

---

(١) أخرجه البخاري: ٣/ ١٢١٣، أحاديث الأنبياء، باب الأرواح جنود مجندة، برقم (٣١٥٨)، ومسلم: ٤/ ١٦١٢، كتاب البر. . ، باب الأرواح. . ، برقم (٢٦٣٨).

(٢) في الأصل: [المعنى]، وكذا في [م]، والمثبت من «الروض الأُنُف»: ٣/ ١٩١، وهو الصواب دون شك؛ إذ عنه يلخّص المؤلف هنا هذا المبحث.

(٣) ديوانه: ١/ ٤١٥.

وقال غيلان ذو الرُّمّة حين احتُضر:

يا ربِّ قد أسرفَتْ نفسي وقد علمَت علمًا يقينًا لقد أحصيتَ آثاري

يا قابض الرّوحِ من نفسي إذا احتُضرت وغافرَ الذنب زحزحني عن النّار[1]

فوصف نفسه بالإسراف، وروحَه بالقبض.

وأما قول بلال ـ رضي الله عنه ـ: «أخذ بنفسي الذي أخذ بنفسك»[2]، فذكر النفس لأنّه معتذر من ترك عمل أمر به، والأعمال مضافة إلى النفس، لأن الأعمال جسدانية.

وقول النبي ـ ﷺ ـ: «إن الله قبض أرواحنا»[3]، فذكر الروح التي هي الأصل، فآنسهم عن فزعهم، وأعلمهم أن خالق الأرواح يقبضها إذا شاء، فلا تنبسطُ انبساطها في اليقظة.

وروح النائم وإن وُصفت بالقبض، فلا يدلّ لفظ القبض على انتزاعها بالكلّيّة، كما لا يدلّ قوله في الظل: ﴿ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ۝٤٦﴾ [الفرقان: ٤٦]، على إعدام الظلّ كلّيّة.

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، ولم يقل ـ سبحانه ـ: الأرواح؛ لأنّه وعْظ لعباده الغافلين عنه، فأخبر ـ سبحانه ـ

---

(١) ديوانه: ٣/ ١٨٧٤، ١٨٧٥، الملحق. وقد ذكر محقق الديوان على أن «أسرفت» تصحيف، وأن الصواب: «أشرفت»، مع أن «أسرفت» لها وجه، فالله أعلم بالصواب.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) هذه رواية الموطأ: ١/ ١٤، وعند البخاري: ١٢١، برقم (٥٩٥): «إن الله قبض أرواحكم..».

أنّه يتوفّى أنفسهم ثم يعيدُها، حتى يتوفّاها ولا يعيدُها إلى الحشر والجزاء، فتزدجر النفوس بهذه العظة عن سوءِ أعمالها؛ إذ الآية مكية، والخطاب للكفّار.

فهذا تنزيل للألفاظ منازلَها، من الحديث والقرآن الكريم، مع أنّ الحديث قد يُروى بالمعنى، فيختلف على الرواة[1]،/ وأما القرآن فهو محفوظ الألفاظ، فالرجوع إليه في المعنى، وإلى لغة العرب، أصحُّ في الثبوت.

٥١/ب

وما تقدّم عن الكتاب والسنّة هو معنى الفصاحة وسرّ البلاغة، في الفرق بين الرّوح والنفس، والله أعلم.

إذا فهمت ذلك، فاعلم أن نفخه ـ عليه الصلاة والسلام ـ في الطين، فيكون طيرًا بإذن الله، وإحياءه الموتى بإذن الله، وإبراءه الأكمه والأبرص، وكلامه في المهد، كلُّ ذلك يدلّ على أنّه مخلوق من نفخة روح القدس، بأمر الله ـ تعالى ـ، في جيب أمّه، ولم يُخلق من منيّ الرّجال، فكان معنى الرّوح فيه أقوى منه في غيره، فكانت معجزةً روحانيّةً دالّةً على قوّة المناسبة بينه وبين روح الحياة. ومن ذلك بقاؤه ـ عليه الصلاة والسلام ـ حيًّا إلى قرب السّاعة.

فدلائل الحدوث فيه تثبت له العبوديّة، وتنفي عنه الربوبيّة والألوهية، وخصائص معجزاته ـ عليه السلام ـ تنفي عن أمّه الريبة، وتثبت له النبوّة، ولها الصدّيقية. ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ

---

(١) انظر عن هذه المسألة: «فتح المغيث» للسخاوي: ٢/ ٢٠٧ـ ٢١٧.

وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٢﴾﴾ [النساء: ١٧٢]. وقال: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [المائدة: ٧٥]، فاللذان يأكلان الطعام مرزوقان، يبولان ويغوطان[١]، فهما لا يصلحان للربوبية ولا للألوهية، وإنّما شأنهما العبودية، ولذا قال: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾﴾، أي يُصرفون عن الحق بعد تبيانه.

فقد أثبت ـ سبحانه ـ لمريم الصديقيّة دون النبوّة، وحكى إمام الحرمين الجويني إجماع العلماء على عدم نبوّتها[٢].

---

(١) المعروف في مثل هذا المعنى استعمال: «يتغوّطان»؛ فإن «غاط» «يغوط» معناه: «حفر» أو «انغمس» أو «غاب»، انظر «اللسان»: ٧/ ٣٦٤ـ ٣٦٦، مادة (غوط).

(٢) لم أهتد إليه في مؤلفاته، وقد ذكره عنه شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى: ١١/ ٣٦٤، وذكر غيره ممن حكى الإجماع على ذلك، ووافقهم عليه، واستدل على ذلك بقوله ـ تعالى ـ: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾؛ إذ سياق الآية في بيان غاية ما لها ولابنها من المنزلة، وذلك ردًّا على غلو النصارى فيهما، فلو كان لعيسى ـ عليه السلام ـ مرتبة فوق الرسالة، أو لها مرتبة فوق الصدّيقية لذُكرت، ولا خلاف أن مرتبة الصدّيقية دون مرتبة النبوّة. وانظر أيضًا مجموع الفتاوى: ١٨/ ٢٦٧، وقد رجّح ابن حزم في «الفصل»: (٥/ ١١٩) جواز نبوّة النساء دون إرسالهنّ، بحجّة أن «النبوّة» من الإنباء، وهو الإعلام، ولا دليل على حصره في الرجال، وقال بنبوّة أم إسحاق ومريم وأم موسى وامرأة فرعون لهذا المعنى، واستدل لنبوّة مريم خصوصًا بأن الله ـ تعالى ـ ذكرها في سورة مريم في جملة من ذكر من الأنبياء، وقال بعد ذلك: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ . .﴾، وأجاب عن الدليل الذي ذكره ابن تيمية بأن الله ـ تعالى ـ ذكر عن يوسف ـ عليه السلام ـ أنّه قيل له: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾، ومع ذلك فهو نبي. والذي يظهر لي أن ما ذكره لا ينقض دلالة الآية السالفة على =

فهذا قول أهل الصراط المستقيم، في عبده ورسوله وكلمته عيسى بن مريم ـ عليه السلام ـ، الذين هم وسط بين طرفين؛ فالنصارى جعلوه وأمّه إلٰهين من دون الله، واليهود قالوا فيه وفي أمّه بهتانًا عظيمًا، والجهمي جعل كلمة الله مخلوقة، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾.

[«وأن الجنّة حقٌّ، والنّار حقٌّ»]، مخلوقتان، موجودتان الآن، لا يفنيان[1]، ولا ما فيهما من النّعيم والنّيران، ولا من يدخلهما من الإنس والجانّ[2].

[أدخله الله] برحمته لا بعمله [الجنّة، على ما كان من العمل]، ما خلا / الشرك، لكن لا بدّ من عمل يكون سببًا لدخول الجنّة، لا به، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ۝٣٢﴾ [النحل: ٣٢].

٥٩/أ

إلا أنّ معنى الباء في قوله ـ ﷺ ـ فيما صحّ عنه: «لن يدخل الجنّة

= عدم نبوّة مريم؛ لأن دلالتها ليست في مجرّد وصفها بالصدّيقية، وإنما هي في كون هذا الوصف هو غاية ما تصل إليه من المراتب؛ إذ ذُكر في معرض الردّ على الغالين فيها، وهو وصف دون النبوة بلا شك، ومع ذلك لا يمتنع إطلاقه على الأنبياء كما هو حال يوسف ـ عليه السلام ـ، كما جمع الله ـ تعالى ـ لنبيّه الشهادة مع الرسالة، وهي دونها بلا شك، ثم إن الذي خاطب يوسف بهذا الخطاب كافر فيما يَظهر، لا يقرّ بنبوّة يوسف، إذ قد قال له في السجن: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءً..﴾ الآية.

(١) كذا في الأصل، والصواب: لا تفنيان.

(٢) انظر «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة» للالكائي: ١/ ١٦٤، ١٧٠، و«شرح السنّة» للبربهاري: ٢٧. وانظر مخالفة أهل البدع في ذلك في «مقالات الإسلاميين» للأشعري: ٢/ ١٦٧، ١٦٨.

أحد بعمله». قيل: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته»[1]، قد أشكل في هذا الحديث مع الآية الكريمة الشريفة على بعض العلماء ـ رحمهم الله ـ، وكشف ذلك بعضُهم فقال: ليس بينهما ـ بحمد لله ـ اختلاف ولا إشكال؛ فإنّه ـ ﷺ ـ لا ينطق عن الهوى، ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٤]، فلا يخالف قولُه قولَ مرسلِه؛ فإن الباء في الآية باءُ السبب، وفي الحديث باء المقابلة، التي هي المعاوضة والمفاداة. والمعنى: لا يدخل الجنّة أحد بمقابلة عمله، وإنّما هو برحمة الله ـ تعالى ـ وهدايته لذلك العمل، الذي كان سببًا لدخوله الجنّة[2].

وعند الطبراني بسند رجاله كلّهم ثقات[3]، عن ثعلبة بن الحكم ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «يقول الله ـ تعالى ـ للعلماء يوم القيامة، إذا قعد على كرسيّه لفصل عباده: إنني لم أجعل عِلْمي وحِلمي فيكم إلا وأنا أريد أن أغفر لكم على ما كان فيكم ولا

---

(١) أخرجه البخاري: ٥/ ٢١٤٧، كتاب المرضي، باب نهي تمني المريض الموت، برقم (٥٣٤٩)، ومسلم: ٤/ ١٧٢٠، كتاب صفات المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله. . ، برقم (٢٨١٦).

(٢) انظر مجموع الفتاوى: ٢/ ١٤٥ وما بعدها، وأجيب أيضًا بأن العمل لما كان نفعه مترتبًا على قبوله، وقبولُه إنما هو برحمة الله ـ تعالى ـ، صح أن دخول الجنّة إنما هو برحمة الله ـ تعالى ـ لا بمجرد العمل. انظر «فتح الباري»: ١/ ٧٨. ويمكن أن يقال أيضًا: إن العمل الصالح لا توفيق إليه إلا برحمة الله ـ تعالى ـ، فلا دخول إلى الجنّة إذًا إلا برحمة الله ـ تعالى ـ على الحقيقة.

(٣) بل فيه العلاء بن مسلمة الروّاس: متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، كما في التقريب: ٤٣٦، برقم (٥٢٥٦).

أبالي»[١]. وروى نحوه ابن أبي عاصم[٢]، والأصبهاني[٣] مرفوعًا، عن أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ.

قال المنذري: انظر إلى قوله: «علمي وحلمي»، يتضح لك بإضافته إليه أنّه ليس المراد به علم أكثر أهل الزمان، المجرّد عن العمل به والإخلاص[٤].

وقال ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢] الآية: هم أمّة محمد ـ ﷺ ـ، ورثّهم الله كل كتاب أنزله، فظالمهم مغفور لهم، ومقتصدهم يحاسَب حسابًا يسيرًا، وسابقهم يدخل الجنّة بغير حساب. رواه عنه البيهقي[٥] وابن أبي حاتم[٦].

وعند الإمام أحمد[٧]، والترمذي وحسّنه[٨]، والبيهقي[٩]، عن أبي

---

(١) المعجم الكبير: ٢/ ٨٤، وقال الحافظ ابن كثير: إسناده جيّد، انظر تفسيره: ٥/ ٢٧٢، وقال عنه أيضًا: ما أحسنه. ورواه أيضًا البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى»: ٣٤٥، برقم (٥٧٠).

(٢) لم أهتد إليه.

(٣) لم أميّز أي الأصبهانيين يعني، ولعلّه قوّام السنّة.

(٤) «الترغيب والترهيب»: ١/ ٥٧.

(٥) في «كتاب البعث والنشور»: ٦٢، برقم (٧٣).

(٦) كما في الدر المنثور: ٥/ ٤٧٢، ورواه ابن جرير أيضًا في تفسيره: ٢٢/ ١٣٤.

(٧) المسند: ٣/ ٧٨.

(٨) السنن: ٥/ ٣٦٣، كتاب التفسير، باب ومن سورة الملائكة، برقم (٣٢٢٥)، وإنما قال: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وصحّحه الألباني كما في صحيح سنن الترمذي: ٣/ ٩٧، برقم (٢٥٧٧).

(٩) في «البعث والنشور»: ٥٨، برقم (٦١).

سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا، في هذه الآية، أنه قال ـ ﷺ ـ: «هؤلاء كلّهم بمنزلة واحدة، وكلّهم في الجنّة».

وقد قال الإمام أحمد: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا أبو مالك، عن ربعي عن حراش، عن حذيفة، أنّ رجلاً أتى به الله ـ عز وجل ـ فقال: ماذا عملتَ في الدنيا؟ فقال له الرجل: ما عملتُ مثقال ذرّة من خير. فقال له ثلاثًا ذلك، وقال في الثالثة: إنّي كنتَ أعطيتني فضلاً من المال في الدنيا، فكنت أبايع النّاس، فكنت أيسّر على الموسر، وأنظر المعسر. فقال ـ تبارك وتعالى ـ: نحن أولى بذلك، تجاوزوا عن عبدي. فغفر له[1].

قال أبو مسعود البدري ـ رضي الله عنه ـ، وعقبة بن عامر: وهكذا سمعنا من رسول الله ـ ﷺ ـ[2]. وهكذا رواه مسلم، من حديث / أبي مالك، سعد بن طارق به[3]. وقد أخرجه البخاري[4]، ومسلم، وابن ماجه[5]، من طرق عن ربعي عن حذيفة، زاد مسلم عن عقبة بن عامر، وأبي مسعود البدري، عن النبي ـ ﷺ ـ نحوه.

٥٩/ب

قال الحميدي في جامعه[6]: وقد رُوي هذا المعنى عن حذيفة

---

(١) المسند: ٤/ ١١٨.

(٢) المسند: ٤/ ١١٨.

(٣) الصحيح: ٣/ ٩٦٨، كتاب المساقاة، باب فضل إنظار المعسر، برقم (١٥٦٠).

(٤) الصحيح: ٢/ ٧٣١، كتاب البيوع، باب من أنظر موسرًا، برقم (١٩٧١).

(٥) السنن: ٢/ ٨٠٨، كتاب الصدقات، باب إنظار المعسر، برقم (٢٤٢٠).

(٦) هو الحافظ أبو عبدالله محمد بن أبي نصر فتّوح بن عبدالله الأزدي، الحميدي، الأندلسي، الميورقي، الظاهري، تلميذ ابن حزم، له كتاب «الجمع بين =

موقوفًا، وعن عقبة بن عامر مرفوعًا[1]. وذكره من طريق «صحيح مسلم»، عن أبي مسعود البدري مرفوعًا بمعناه.

وحديث المتن [أخرجاه] في الصحيحين[2]، وفي لفظ لهما عنه ـ رضي الله عنه ـ: «أدخله الله من أبواب الجنّة الثمانية أيها شاء»[3].

وفي لفظ في الصحيحين عن الصنابحي أنه قال: دخلت على عبادة ابن الصامت ـ رضي الله عنه ـ وهو في الموت فبكيت، فقال: مهلاً، لم تبكي؟ فوالله لئن استُشهدتُ لأشهدنّ لك، ولئن شُفّعتُ لأشفعنّ لك، ولئن استطعت لأنفعنّك. ثم قال: والله ما من حديث سمعته من رسول الله ـ ﷺ ـ لكم فيه خير إلا حدثتكم به، إلا حديثًا واحدًا، وسوف أحدثكموه اليومَ وقد أحيط بنفسي، سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمدًا رسول الله، حرّمه الله على النّار»[4]. وسيأتي هذا الحديث في الشرح إن شاءَ الله.

وفي البخاري، في باب العمل الذي يُبتغى به وجه الله، بسنده عن الزّهري قال: أخبرني محمود بن الربيع ـ وزعم محمود أنّه عقل رسول

= الصحيحين»، توفي سنة ٤٨٨هـ. انظر «سير أعلام النبلاء»: ١٩/ ١٢٠.

(١) «الجمع بين الصحيحين»: ١/ ٤٩٤.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صحيح البخاري: ٣/ ١٢٦٧، كتاب التفسير، باب ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾...، برقم (٣٢٥٢)، وصحيح مسلم: ١/ ٦١، كتاب الإيمان، باب رقم (١٠)، حديث رقم (٢٨).

(٤) لم أجده إلا في صحيح مسلم: ١/ ٦٢، كتاب الإيمان، باب (١٠)، حديث (٢٩).

الله ﷺ، وقال: وعقلت مجّة مجّها عليّ، من دلو كانت في دارهم ـ قال: سمعت عِتبان ابن مالك الأنصاري، ثم أحدَ بني سالم، من بني العجلان، ـ رضي الله عنه ـ قال: غدا عليّ رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: «لن يوافَى عبدٌ يوم القيامة بقول «لا إلٰه إلا الله»، يبتغي به وجه الله، إلا حرّم الله عليه النّار»[1].

[ولهما] يعني البخاري ومسلمًا[2]، في رواية [من حديث عِتبان] ـ بكسر العين المهملة، وإسكان المثنّاة الفوقيّة ـ، هو الصحابي المشهور الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ، مات في خلافة معاوية. وهو حديث طويل فيه قصة. حيث قال البخاري: ثنا سعيد بن عفير، حدثني الليث، حدثني عقيل، عن ابن شهاب، أخبرني محمود بن الربيع، أن عِتبان بن مالك، وهو من أصحاب النبي ـ ﷺ ـ، ممن شهد بدرًا من الأنصار، أنّه قال: يا رسول الله، قد أنكرت بصري، وأنا أصلي لقومي، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم، لم[3] أستطع أن آتي مسجدَهم فأصليَ فيهم، ودِدتُ يا رسول الله أنّك تأتيني فتصلّي معي في بيتي، فأتخذَه مصلى. قال: فقال له رسول الله ـ ﷺ ـ: سأفعل إن شاء الله ـ تعالى ـ. قال عِتبان: فغدا عليّ رسول الله ـ ﷺ ـ وأبوبكر حين ارتفع النّهار، فاستأذن / فأذنت له، فلم يجلس حين ـ وفي لفظ: حتى ـ دخل البيت، ثم قال: أين تحب أن أصليَ من بيتك. قال: فأشرتُ إلى ناحية من البيت، فقام رسول الله ـ ﷺ ـ فكبّر، فقمنا فصففنا فصلّينا ركعتين

٥٣/أ

(١) صحيح البخاري: ٥/ ٢٣٦٠، كتاب الرقاق، باب العمل الذي يُبتغى به وجه الله، برقم (٦٠٥٩).

(٢) في الأصل: «ومسلم» وهو خطأ.

(٣) في صحيح مسلم: «ولم»، بواو العطف، وليست في صحيح البخاري.

ثم سلّم. قال: وحبسْناه على خزيرة(1) صنعناها له. قال: فبات في البيت رجال من أهل الدّار ذوو عدد، فاجتمعوا، فقال قائل منهم: أين مالك بن الدّخيشن ـ أو ابن الدخشن ـ؟. فقال بعضهم: ذاك منافق لا

---

(1) في طرة [م] بخط المؤلف ما نصّه: [الخزيرة: بخاء معجمة مفتوحة، بعدها زاي معجمة مكسورة، ثم ياء تحتانية، ثم راء مهملة، ثم هاء، قال ابن قتيبة: تُصنع من لحم، يقطّع صغارًا ثم يصبّ عليه ماء كثير، فإذا نضج ذرّ عليه الدقيق، فإن لم يكن فيه لحم فهو عصيدة[1]. وكذا ذكره يعقوب[2]، وزاد: من لحم بات ليلة. قال: وقيل: هو حِساء من دقيق، فيه دسم. وحكى في الجمهرة نحوه[3]. وحكى الأزهري عن الليث، أن الخزيرة من النخالة[4]. وكذا حكاه البخاري في الأطعمة عن النضر ابن شميل[5]. قال عياض: والمراد بالنخالة: دقيق لم يغربل[6]. ويؤيده رواية الأوزاعي عند مسلم: «على جشيشة»[7]. بجيم ومعجمتين. قال أهل اللغة: هي أن تطحن الحنطة قليلاً، ثم يلقى فيها شحم أو غيره[8]. وفي «المطالع» أنها رويت في الصحيحين بحاء ورائين مهملات[9]. وحكى البخاري أيضًا عن النضر بن شميل أنّها تصنع من اللبن[10]. علّقه الفقير مؤلفه: عثمان بن منصور].

١ـ «غريب الحديث»: ٢/ ١٤٠.

٢ـ هو ابن السكيت، انظر تهذيب اللغة للأزهري: ٧/ ٢٠٠.

٣ـ جمرة اللغة: ٢/ ٢٠٥.

٤ـ «تهذيب اللغة»: ٧/ ٢٠٠. وفي الأصل: عن الهيثم وهو خطأ. تبعًا لما في الفتح: ١/ ٥٢١.

٥ـ الصحيح: ٥/ ٢٠٦٣، كتاب الأطعمة، باب الخزيرة.

٦ـ ذكره عنه في «فتح الباري»: ١/ ٥٢١.

٧ـ صحيح مسلم: ١/ ٣٨٢، كتاب المساجد، آخر أحاديث الباب (٤٧).

٨ـ انظر اللسان: ٦/ ٢٧٣، ٢٧٤، مادة (جشش).

٩ـ «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» لابن قرقول، لم يزل مخطوطًا، وقد نقل هذا النص عنه ابن حجر في الفتح: ١/ ٥٢١.

١٠ـ الصحيح: ٥/ ٢٠٦٣، كتاب الأطعمة، باب الخزيرة.

والمؤلف نقل هذا الكلام بشيء من التصرف من «فتح الباري»: ١/ ٥٢١.

يحب الله ورسوله. فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: لا تقل ذلك، ألا تراه قد قال: لا إله إلا الله، يريد بذلك وجه الله؟. قال: الله ورسوله أعلم. قال: فإنّا نرى وجهه ونصيحته للمنافقين. فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: [«فإن الله ـ تعالى ـ قد حرّم على النّار من قال: لا إله ـ حق ـ إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله ـ تعالى ـ»][1].

قال ابن شهاب: ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري، وهو أحد بني سالم، وهو من سراتهم، عن حديث محمود بن الربيع الأنصاري، فصدّقه بذلك[2].

وعند مسلم في صحيحه: قال محمود: فحدثت بهذا الحديث نفرًا، منهم أبو أيوب الأنصاري، فقال: ما أظنّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال ما قلت. قال فحلفت إن رجعت إلى عِتبان أنْ أساله. قال فرجعت إليه فوجدته شيخًا كبيرًا، وقد ذهب بصره، وهو إمام قومه، فجلست إلى جنبه، فسألته عن هذا الحديث، فحدّثنيه كما حدّثنيه أول مرّة[3].

قال الزّهري: ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمور، نرى أن الأمر انتهى إليها، فمن استطاع أن لا يغتر فلا يغتر[4].

---

(١) صحيح البخاري: ١/ ١٦٤، كتاب المساجد، باب المساجد في البيوت، برقم (٤١٥)، وصحيح مسلم: ١/ ٣٨١، كتاب المساجد، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر، برقم (٢٣).

(٢) انظر الموضعين السابقين.

(٣) صحيح مسلم: ١/ ٣٨٢، كتاب المساجد..، باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر، برقم (٣٣).

(٤) الموضع السابق.

وعند الطبراني هذا من كلام عِتبان ـ رضي الله عنه ـ[١].

وفي لفظ قال أنس عن عِتبان: أتاني النبي ـ ﷺ ـ ومن شاء الله من أصحابه، يتحدثون بينهم، ثم أسندوا عُظم ذلك وكبره إلى مالك بن الدخشم، قال: ودّوا أنّه دعا عليه، ودّوا أنّه أصابه شيء. فلما قضى رسول الله ـ ﷺ ـ الصلاة قال: ليس أحدٌ يشهد ألا إلٰه إلا الله، وأنّي رسول الله فيدخل النّار. قال أنس: فأعجبني الحديث، فقلت لابني اكتبه، فكتبه[٢].

وفي لفظ للإمام أحمد، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: فما فرحوا بشيء قط كفرحهم بما قال[٣].

وفي لفظ لأنس ـ رضي الله عنه ـ عند الإمام أحمد، أنّ عِتبان بن مالك ذهب بصره، فقال: يا رسول الله، لو جئت صلّيت في داري ـ أو قال في بيتي ـ لأتّخذ مصلاّك مسجدًا. فجاءه النبي ـ ﷺ ـ فصلّى / في داره ـ أو قال في بيته ـ، واجتمع قوم عِتبان إلى النبي ـ ﷺ ـ، فذكروا مالك بن الدّخشم، فقالوا: يا رسول الله، إنّه وإنّه. يعرّضون بالنفاق. فقال النبي ـ ﷺ ـ: «أليس يشهد ألا إلٰه إلا الله، وأنّي رسول الله؟». قالوا: بلى. قال: «والذي نفسي بيده، لا يقولهما عبد صادق بهما إلا حُرّم على النار»[٤].

٥٣/ب

(١) الذي وجدته في الكبير: ١٨/ ٢٨، أنه من كلام الزهري.

(٢) صحيح مسلم: ١/ ٦٥، كتاب الإيمان، باب (١٠)، حديث (٢٣).

(٣) المسند: ٤/ ٤٤.

(٤) المسند: ٣/ ١٧٤، إلا أن فيه: «حرمت عليه النار».

وفي لفظ أنه قال: «والذي بعثني بالحق، لئن كان قالها صادقًا من قلبه لا تأكله النّار أبدًا». قال: فما فرحوا بشيء قط كفرحهم بما قال[١].

وفيه قال أنس بن مالك لابنه أبي بكر: يا بني احفظ هذا الحديث، فإنّه من كنوز الجنّة[٢]. وكل ذلك عند الإمام أحمد في مسنده.

وعند الطبراني: أن النبي - ﷺ - أتاه يوم السبت، ومعه أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما -[٣].

وفي لفظ: أنّ عِتبان لقي النبي - ﷺ - يوم جمعة، فقال: إني أحب أن تأتيني[٤].

وفي لفظ: أن عِتبان بعث إليه[٥]. وفي لفظ: إني أعمى[٦]. وفي لفظ: أصابني من بصري بعض الشيء، فلا أستطيع يا رسول الله أن أصلي معك في مسجدك[٧].

ورواه أبو الشيخ الأصبهاني، من حديث النضر بن أنس، عن أبيه قال: لمّا أصيب عِتبان. فجعله في مسند أنس بن مالك[٨].

---

(١) المسند: ٤/ ٤٤.

(٢) «المعجم الكبير» للطبراني: ١٨/ ٢٦، برقم (٤٥) وليس في المسند كما أوهم المصنف.

(٣) «المعجم الكبير»: ١٨/ ٣١، برقم (٥٢).

(٤) «المعجم الكبير»: ١٨/ ٣١.

(٥) صحيح مسلم: ١/ ٦٤، برقم (٣٣). وهكذا عند أكثر من رواه.

(٦) الذي وجدته في «المعجم الكبير»: ١٨/ ٢٩؛ قوله: «وأنا رجل ضرير البصر»، وقبلها: «وهو أعمى».

(٧) الجملة الأولى في صحيح مسلم: ١/ ٦٤، برقم (٣٣).

(٨) لأبي الشيخ «المسند المنتخب على الأبواب المستخرج من كتاب مسلم بن =

قال أبو علي الجيّاني[1]: «مالك بن الدُخشُم» بضم الدال، وسكون الخاء المعجمة، ويقال بالنون، وضمّ الشّين المعجمة، ويقال: «دِخشِن» بكسر الدّال والشين، ويقال مصغّرًا: «الدخيشن»[2].

قال أبو عمر ابن عبدالبر وغيره: لم يُختلف في شهوده بدرًا[3].

قال ابن عبدالبر: الذي ذكره بالسّوء هو عِتبان بن مالك[4].

وفي رواية قال: إنما كرهت منه مجالسته المنافقين ومودّتهم[5].

وفي قوله ـ ﷺ ـ: «ألا تراه قد قال: «لا إله إلا الله»، يريد بذلك وجه الله» دليل قوي على غلاة المرجئة، القائلين بأنّه يكفي في الإيمان النطق فقط، وإن لم يصدّقه قلبه[6]، ومن نحا نحوهم في مذهبهم

= الحجاج» كما ذكر السمعاني في «التحبير في المعجم الكبير»: ٢/ ١٤١، فلعلّه هو المراد هنا، وقد أخرج هذه الرواية الطبراني في الكبير: ١٨/ ٢٦، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة»: ٢/ ٩١٥، برقم (٩٦١). وأشار المحقق إلى ضعف سندها.

(١) هو الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، الأندلسي، صاحب كتاب «تقييد المهمل». ميّز فيه المشكل من الأسماء الواردة في الصحيحين، توفي سنة ٤٩٨هـ. انظر السير: ١٩/ ١٤٨ـ ١٥١.

(٢) «تقييد المهمل»: ١/ ٢٤٦.

(٣) الاستيعاب: ٣/ ٣٥٢، في حاشية الإصابة.

(٤) انظر السابق: ٣/ ٣٥٣.

(٥) لم أعثر عليها.

(٦) بل يقولون: إن الإيمان هو مطلق المعرفة، ولا يدخلون فيه قول اللسان، ولا عمل القلب أو الجوارح. فإبليس وفرعون على قولهم مؤمنان؛ لمعرفتهما بالله، كما صرّح القرآن بذلك، ولا يكاد يختلف عن قولهم قولُ الأشاعرة بأن الإيمان هو مجرّد التصديق، كما في «المواقف»: ٣٧، أما القائلون بأن الإيمان هو قول اللسان =

الفاسد، نعوذ بالله من مضلّات البدع، وسيأتي الكلام على ما يتعلّق بهذا الحديث آخر الباب.

وعلى قول الزهريّ أو عِتبانَ فيما تقدّم، فإن محققي العلماء - رحمهم الله تعالى - قالوا: إنّ ذلك غير جيد؛ لأن الصلاة وشبهها فُرضت بمكة - شرّفها الله -، قبل هذا الحديث بمدّة[1]، وأمّا فرض رمضان ففي الثانية من الهجرة إجماعًا، في شعبان، وكذا الزّكاة مع زكاة الفطر، قبل العيد بيومين تلك السنة، وقيل: فرْض الزكاة بمكة، وبعْث السّعاة في المدينة لقبضها، وقيل: فرضها بعد فرض زكاة الفطر، لما روى أحمد[2] والنسائي[3] وابن ماجه[4] وغيرهم، عن / أبي عمّار - واسمه «عَريب»، بفتح العين المهملة -، عن قيس بن سعد - رضي الله عنه - قال: أمرّنا رسول الله - ﷺ - بصدقة الفطر قبل نزول الزكاة، فلما نزلت لم يأمرنا ولم ينهنا، ونحن نفعله. وإسناده جيّد.

٥٤/ أ

فالحاصل أن بعض الفرائض مفروض قبل هذا الحديث قطعًا.

وقد مرّ أن الإلٰه هو المألوه، الذي تألهه القلوب محبّةً وإجلالاً

= فقط فهم الكرامية، فالمنافق عندهم مؤمن، لكن ظاهرًا، فلا يدخل الجنّة، والإيمان عند السلف: تصديق باللسان، وتصديق بالقلب، وتصديق بالجوارح، فهو قول وعمل، يزيد وينقص، انظر كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى: ٨/ ١٢٠، ١٤٠.

(١) انظر الفتح: ١/ ٥٢٢.

(٢) المسند: ٦/ ٦.

(٣) السنن: ٥/ ٤٩، كتاب الزكاة، باب كم فرض، برقم (٢٥٠٧). وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي برقم (٢٣٥٠).

(٤) السنن: ١/ ٥٨٥، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر، برقم (١٨٢٨).

ورغبةً ورهبة وتعظيمًا، فهو المألوه. وبذلك صرحت عبارات أهل اللغة وغيرهم من أهل العلم.

قال في القاموس: أَلِهَ يأله إلهة وألوهة وألوهيّة: عَبَد عبادة، ومنه لفظ الجلالة. ثم قال: وكل ما اتُّخذ معبودًا فهو إلٰه عند متّخذه[1]. وقد تقدّم تقديم صحّة اشتقاقه[2].

وفي المصباح المنير: أَلِه يأَلَه إلهة، بمعنى عبَد يعبُد عبادةً، وتألّه: تعبّد، والإلٰه: المعبود، وهو الله ـ سبحانه ـ، ثم استعاره المشركون لما عبدوه من دون الله[3].

فتبيّن لك بذلك أن «لا إلٰه إلا الله» لها معنى غيرُ التلفّظ بها، يدلّ عليه لفظها من النفي والإثبات، فالمطلوب بها ما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل: ٣٦].

والمعنى الآخر: أن الإلٰه هو المألوه المحبوب، والمحبة تستلزم الطاعة للمحبوب فيما أمر، والانتهاءَ عما عنه نهى وزجر.

ولهذا لمّا ادّعى من ادّعى محبّة الله ـ تعالى ـ، جعل على ذلك علَمًا فقال: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١]، فبمتابعته ـ ﷺ ـ تحصل من الله ـ سبحانه ـ لمتابِعه المحبةُ وغفران الذنوب. والمحبّ لا يعذّب محبوبه.

---

(١) «القاموس المحيط»: ٤/ ٢٨٢، ط البابي الحلبي، ١٣٧١هـ.
(٢) انظر فيما سبق: ص ٩/ أ.
(٣) «المصباح المنير»: ص ٨.

ولا بدّ من شرط آخر، وهو أن تكون هذه المحبة خالصة لوجه الله ـ سبحانه ـ، لا كمحبّة المشركين، الذين يحبّون أندادهم كحبّ الله، ولهذا قال ـ ﷺ ـ في هذا الحديث: «يبتغي بذلك وجه الله»، فحينئذٍ يكون صاحب هذا محرّمًا على النّار.

وهذا كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٠ وَلَسَوۡفَ يَرۡضَىٰ ٢١﴾ [الليل: ١٩- ٢١]، وصاحب هذا العمل لا يرضى أن يعذّب في النّار.

إذا فهمت ذلك، مع ما في الحديث المتقدّم قبله، إلى أن قال فيه: «أدخله الله الجنّة على ما كان / من العمل»، خرجت بذلك من مذهب الحرورية[1] في الإيمان.

٥٤/ب

وقوله: «فإن الله حرّم على النّار»، المراد بالتحريم في هذا الحديث وغيره قصد تعذيبه بها، وأمّا ورودها للمرور على الصراط فهو أمر حتم من الله، لا بد منه، كما قال في الكتاب العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا ٧١ ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيّٗا ٧٢﴾ [مريم: ٧١، ٧٢]؛ إذ الصحيح أنّه المرور على متنها مع الصراط، لا الإشراف عليها كما يقول بعضهم[2]، واستدل بقول العرب: وردت الماء، ولمّا أشرب منه.

---

(١) هم الخوارج، ينسبون إلى «حَرَوْراء»، وهو الموضع الذي اجتمعوا فيه أوّل تحكيمهم وخروجهم على علي ـ رضي الله عنه ـ، (معجم البلدان: ٢/ ٢٤٥)، وهم يرون زوال الإيمان بزوال بعضه، فيكفرون أصحاب الكبائر. انظر مقالات الإسلاميين: ١/ ١٦٨.

(٢) انظر الأقوال في معنى ورود النار المذكور في الآية عند ابن جرير: ١٦/ ١٠٨ـ ١١٢.

[وعن أبي سعيد] سعد بن مالك بن سنان بن عبيد [الخدري] الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ، له ولأبيه صحبة، واستُصغر بأحد، ثم شهد ما بعدها، وروى الكثير. مات في المدينة بعد السبعين[1].
[مرفوعًا] إلى النبي ـ ﷺ ـ [أنّه قال: قال موسى] بن عمران، كليم الرحمن ـ عليه الصلاة والسلام ـ [يا رب علّمني شيئًا أذكرك به] لتذكرني، [وأدعوك به] تعبّدًا لك. [قال الله ـ سبحانه ـ: قل يا موسى: «لا إلٰه إلا الله»] اعتراف بتوحيد الإلوهية، وهو يتضمّن أحد نوعي الدعاء، فإن الإلٰه هو المستحق أن يُدعى دعاء عبادة، ودعاء مسألة. بل ويتضمّن دعاء المسألة أيضًا، ولهذا لمّا سئل سفيان بن عيينة عن قوله ـ ﷺ ـ: «أفضل الدعاء يوم عرفة «لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير»[2]، أنشد قول أمية بن أبي الصلت مادحًا لابن جُدعان:

أأذكرُ حاجتي أم قد كفاني حِبــاؤُك إنّ شيمتَــك الحبــاءُ
إذا أثنــى عليـك المـرء يـومًـا كفـاه مـن تعـرّضـه الثنـاءُ[3]

وفي الصحيحين أنه كان ـ ﷺ ـ يقول عند الكرب: «لا إلٰه إلا الله العظيم الحليم، لا إلٰه إلا الله، رب العرش العظيم، لا إلٰه إلا الله، رب السمٰوات ورب الأرض ورب العرش الكريم»[4]. فهذا دليل على أن

---

(١) ترجمته في الإصابة: ٢/ ٣٢، برقم (٣١٩٦).
(٢) أخرجه الترمذي: ٥/ ٥٧٢، كتاب الدعاء، باب في الدعاء إذا غزا، برقم (٣٥٨٥)، وصححه الألباني كما في الصحيحة: ٤/ ٦، برقم (١٥٠٣).
(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق»: ١٤١، برقم (٤٥٨)، وأخرج إنشاد سفيان لذلك البيهقي في «فضائل الأوقات»: ٣٧٠، برقم (١٩٣).
(٤) صحيح البخاري: ٥/ ٢٣٣٦، كتاب الدعوات، باب دعوة النبي ـ ﷺ ـ =

العبد كلّما حقّق الإخلاص في قول «لا إله إلا الله» خرج من قلبه تألّهُ كلِّ ما يهواه، من كلّ ما سوى الله، وصرف الله عنه بذلك المعاصيَ والذنوب، وفرّج عنه جميعَ الكروب، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [يوسف: ٢٤]، وهؤلاء هم الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الإسراء: ٦]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦].

٥٥/أ

[قال موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ: / يارب كل عبادك يقولون هذا].

وهذا الحديث عند أبي نعيم، من طريق عبدالله بن وهب قال: أخبرني عمر بن الحارث، أنّ درّاجا أبا السمح حدّثه، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، عن رسول الله ـ ﷺ ـ أنّه قال: «قال موسى . . .» فذكره بنحوه، وزاد فيه بعد قوله: «كل عبادك يقولون هذا»، قال: قل يا موسى: «لا إله إلا الله»، قال: لا إله إلا أنت. إنما أردت شيئًا تخصّني به»[1].

[قال يا موسى لو أن السمٰوات السبع وعامرَهنّ غيري]، بنصب الرّاء على العطف أو الحال، والعامر عند العرب السّاكن، قال جرير بن الخطفَى:

هل تعرف الرّبعَ إذ في الرّبعِ عامرُهُ ... فاليومَ أصبح قفرًا غيرَ معمورِ[2]

= لخادمه. . .، برقم (٥٩٨٤)، وصحيح مسلم: ٤/ ١٦٦٢، كتاب الذكر، باب دعاء الكرب، برقم (٢٧٣٠).

(١) «حلية الأولياء»: ٨/ ٣٢٨.

(٢) ديوانه: ١/ ١٤٤.

وقال طهمان بن عمرو[1]، يهجو ساكن «الثُّعْل» و«سجا» و«الأخراب»[2] المعروفة في ديار كلاب:

ولن تجد الأخرابَ أيمنَ من سجا إلى الثُّعْل إلا ألأمُ الناسِ عامرُه[3]

وهذا من باب الصّفات، كما نبّه عليه علماء السنّة، من جهة الفوقية، فإنه يتعالى أن يحويَه شيء من مخلوقاته، جل وعلا عن ذلك[4].

[والأرضين السبع]، ولم يقل وعامرَهن غيري؛ لما ذكرنا أنّه من باب الصفات[5].

والأرَضين: بفتح الرّاء، وقد تُسكّن، كقول الشاعر[6]:

[قد سألتني بنت عمرو عن الْـ أرض التـي][7] تُنكِـر أعـلامَهـا

---

(١) هو طهمان بن عمرو بن سلمة الكلابي، شاعر إسلامي، وهو أحد صعاليك العرب وفُتّاكهم، كان في زمن عبدالملك بن مروان، توفي نحو ٨٠هـ. انظر سمط اللآلي: ١/ ٤٧٣، والأعلام: ٣/ ٢٣٣.

(٢) «الثُّعْل» و«سجا» من أكرم مياه نجد، وهما لبني كلاب، و«الأخراب» موضع بينهما، واحده خُرْب، وهو منقطع الرمل. انظر «معجم البلدان»: ١/ ١١٩، ١٢، ٢/ ٧٩.

(٣) أنشده في «معجم البلدان»: ٢/ ٧٩.

(٤) يريد قوله: «وعامرهنّ غيري»؛ فإنّه يدلّ على أنّ الله ـ تعالى ـ في السمٰوات، ثم فسر ذلك بالفوقية، أي أنه فوق السمٰوات؛ احترازًا من توهّم تخلّله فيهنّ.

(٥) أي أنّ الأرض ملازمة للدونيّة، والله ـ تعالى ـ متصف بكمال ضدّها، وهو العلو المطلق.

(٦) هو عمرو بن قميئة، انظر ديوانه: ص ١٨١، تحقيق الصيرفي.

(٧) في الأصل كتب البيت: «سألتني بنت عمي عن الأرضين إذ تنكر أعلامها»، وأثبت ما في الديوان.

فقد نصّ في هذا على أن السمٰوات سبع، وكذا الأرضين، ويشهد لذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾ [الطلاق: ١٢].

ومن الدليل على أن السمٰوات بعضها فوق بعض قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ﴿١٥﴾﴾ [نوح: ١٥]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وكذلك الأرض سبع؛ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾، لكن بعضها أسفل من بعض، كما في الصحيحين عنه ـ ﷺ ـ أنه قال: «من ظلم قيد شبرٍ من الأرض، طُوِّقه من سبع أرضين يوم القيامة»[1].

وقد روى ابن جرير عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ قال: في كل أرض مثل إبراهيم، ونحو ما في الأرض من الخلق[2].

قال الحافظ ابن حجر: وإسناده صحيح[3]. وسيأتي زيادة في ذلك

---

(١) صحيح البخاري: ٢/ ٨٦٦، كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، برقم (٢٣٢٠)، وصحيح مسلم: ٣/ ٩٩٨، كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم، برقم (١٦١١).

(٢) التفسير: ٢٨/ ١٥٣.

(٣) «فتح الباري»: ٦/ ٢٩٣. وقال ابن كثير في «البداية والنهاية»: ١/ ٤٣، تحقيق التركي: وهو محمول إن صح نقله عنه على أنّ ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أخذه عن الإسرائيليات. وصحّح البيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٨٩، ٣٩٠) إسناده عن ابن عباس، ثم قال: وهو شاذ بمرة، لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعًا. وفي =

٥٥/ب

/ عن قريب إن شاء الله، عند آخر هذه المادة.

ففي مضمون قول موسى ـ عليه السلام ـ، وجواب ربّ العالمين الآتي له، بيان لتباين القائلين للا إله إلا الله، والفارقُ في ذلك إنما هو التحقيق لها؛ إذ ليس كل من قالها محقّقًا لها تحقيقًا يجعلها له بالمثابة التي أخبر الله ـ سبحانه ـ لموسى به في جوابه له.

ولهذا صح عنه ـ ﷺ ـ أنّه قال: «من قال لا إله إلا الله مخلصًا ـ وفي لفظ: خالصًا ـ من قلبه حرّمه الله على النّار»[1]. فجعل ـ ﷺ ـ الإخلاص نافيًا لأسباب دخول النّار، فمن دخل النّار من القائلين لها فهو لم يحقق إخلاصها، المحرِّمَ له على النّار، بل كان في قلبه نوع من الشرك.

والشرك في هذه الأمّة أخفى من دبيب النمل على الصخرة السوداء في اللّيلة المظلمة[2]، ولهذا كان العبد مأمورًا في كل صلاة أن يقول:

= «المنتخب من العلل» للخلال: ١٢٥، ما يوحي بأن الإمام أحمد ينكره عن ابن عباس. وانظر حول هذا الأثر «أبجد العلوم» لصديق حسن خان: ١/ ٤٤٠ـ ٤٤٦.

(١) أخرجه بنحو هذا اللفظ الإمام أحمد: ٥/ ٢٣٦، من حديث معاذ، وأصله في الصحيحين كما تقدم. أما لفظ: «خالصًا من قلبه» فإنما وجدته عند البخاري: ١/ ٤٩، برقم (٩٩) من حديث أبي هريرة، لكن لفظه: «أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال «لا إله إلا الله» خالصًا من قلبه ـ أو نفسه ـ». وفي بعض الأحاديث: «صادقًا من قلبه» كما في المسند: ٤/ ٤٤، وغيره، وهي كثيرة جدًا؛ تفيد تقييد الأحاديث المطلقة في تحريم من قال «لا إله لا الله» على النار، بشرط الصدق والإخلاص.

(٢) كما روى الحاكم مرفوعًا في المستدرك: ٢/ ٣١٩، برقم (٣١٤٨)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وضعفه الألباني في ضعيف الجامع: ٥٠٢، برقم (٣٤٣٢)، =

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾.

والشيطان يأمر بالشرك، والنفس تُطيعه، فلا تزال النفس تلتفت إلى غير الله ـ تعالى ـ، إما خوفًا منه، وإمّا رجاءً له، فلا يزال العبد مفتقرًا إلى تخليص توحيده من شوائب الشرك، فصاحب الهوى الذي قد اتبع هواه له نصيب ممن اتخذ إلٰهه هواه، فصار فيه شرك يمنعه من الاستغفار. وأما من حقّق التوحيد فلا بد أن يُرفع عنه الشر.

ولهذا يقرن الله ـ تعالى ـ بين التوحيد والاستغفار، كقوله: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ﴾ [محمد: ١٩]، وقال: ﴿ فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ﴾ [فصلت: ٦].

وقال سفيان الثوري في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾ الحجر: ٤٢]، قال: ليس له عليهم سلطانٌ أن يحملهم على ذنب لا يستغفرون منه. رواه عنه ابن أبي الدنيا[١].

إذا ثبت هذا فالمسلمون وإن اشتركوا في الإقرار بلا إلٰه إلا الله، فهم متفاضلون في تحقيقها تفاضلاً لا يقدر أحد أن يضبطه. وهذا المقام يحقق زيادة الإيمان ونقصانَه، لا ما يظنّه بعض النّاس، من أنّ التّوحيد المفروضَ إنما هو الإقرار والتصديق بالله ـ تعالى ـ، بأنّه خالق كل شيء وربُّه، ولا يميّزون بين توحيد الربوبيّة الذي أقرّ به المشركون، من

= وروى الجملة الأولى الإمام أحمد: ٤/ ٤٠٣، عن أبي موسى مرفوعًا، وروى ابن أبي حاتم هذا المعنى موقوفًا على ابن عباس، في تفسيره: ١/ ٦٢، برقم (٢٢٩).

(١) في «حسن الظنّ بالله»: ٢/ ١١٧، برقم (١٣٨)، غير أنّ لفظه: «..على ذنب لا يُغفر». ورواه ابن جرير في تفسيره: ٤/ ١٤/ ١٧٤، وأبو نُعيم في الحلية: ٧/ ٧٦.

توحيد الإلوهية الذي دعت إليه الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، ولا يجمعون بين التوحيد العلمي القولي، والتوحيد العملي، كما في سورتي الإخلاص[1].

وفي مسند الإمام أحمد بسند جيّد، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «جدّدوا إيمانكم». قيل: يا رسول الله، كيف نجدّدُه؟. قال: «أكثروا من قول «لا إله إلا الله»»[2].

٥٦/أ

ورواه الحاكم أيضًا، وقال: صحيح / الاسناد[3].

وقال الذهبي[4]: وفي سند الحاكم صدقةُ بن موسى، ضعّفوه، ورجال الإمام أحمد كلّهم ثقات. قاله الهيثمي[5] وغيره.

فالمداومة عليها مع العمل بها وتحقّق معناها يجدّد الإيمان في القلب، ويملأه نورًا، ويزيده يقينًا، ويفتح أسرارًا يدركها أهل البصائر، ولا ينكرها إلا كلُّ ملحدٍ جائر.

وقد ذكر شيخنا عبدالعزيز الحصيّن[6] ـ رحمه الله ـ أن شيخه الشيخَ

---

(١) وهذا حال عامّة المتكلمين والصوفيّة، ومن تبعهم من الفرق والمذاهب، وهو سرّ تفريطهم في توحيد العبادة.

(٢) المسند: ٢/ ٣٥٩، وقد ضعفه الألباني كما في «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: ٢/ ٣٠٠، برقم (٨٩٦).

(٣) المستدرك: ٤/ ٢٨٥، برقم (٧٦٥٧).

(٤) مختصر المستدرك: ٤/ ٢٥٦، مطبوع أسفل المستدرك، ط دار المعرفة.

(٥) «مجمع الزوائد»: ١٠/ ٨٢.

(٦) هو عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد الحُصَيِّن، العمري، الناصري، التميمي، من كبار علماء نجد وقضاتها في القرن الثالث عشر، له مواقف مشرّفة في الاحتساب على =

محمدَ بنَ عبدالوهاب، مصنِّفَ هذا الكتاب ـ رحمه الله ـ، كان كثيرًا ما يلهج بقوله: سبحان الله، والحمد لله، ولا إلٰه إلا الله، والله أكبر؛ إذ عند ابن ماجه بسند حسن أنهنّ يحططن الخطايا كما تَحُطُّ الشجرةُ ورقَها. أخرجه عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا[1].

فمواضبته عليهنّ لأنّ فيهنّ كلمة الإخلاص، التي هي كلمة الحق، وقطب دعوة الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ.

ففيهنّ نفيُ النّقائص عن ذاته ـ جل وعلا ـ، بسبحان الله، ثم إثبات الكمالات، مع التنبيه على معنى الفضل والإفضال من الصفات الذاتية الإضافية[2] بالحمد لله، ثم إثبات الألوهية ونفيُها عن كل ما سواه، ففيه توحيد الذات، ونفي الضدّ والندّ، والتبرُّؤ من الحول والقوّة. والإثبات المذكور مدلول عليه بكلمة التوحيد، ثم إثبات الكبرياء له ـ تبارك وتعالى ـ، والاعترافُ بالعجز عن القيام بما يليْق به من الثناء؛ لعجز سائر الخلق عن ذلك، ولهذا قال ـ ﷺ ـ: «سبحانك لا أحصي ثناءً

= السلاطين، توفي سنة ١٢٣٧هـ. انظر «علماء نجد» لابن بسام: ٣/ ٤٥٤، برقم (٣٧٠).

(١) سنن ابن ماجه: ٢/ ١٢٥٣، كتاب الدعوات، باب الاستغفار، برقم (٣٨١٣)، وضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع: ٥٤٩، برقم (٣٧٥٠)، ولا يشكل محافظة الإمام على هذه الكلمات الطيبات، والباقيات الصالحات، مع ضعف هذا الحديث، فقد وردن مجتمعات ومتفرقات في أحاديث كثيرة صحيحة، ولا يلزم من كلام الشارح أن الإمام كان يحافظ عليهنّ لمجرّد هذا الحديث.

(٢) كذا في جميع النسخ، ولعلها: الصفات الذاتية والإضافية، والمراد أن «الحمد لله» تتضمن الثناء على الله بكمال صفاته الذاتية اللازمة كالحياة، والفعلية المتعدية كالرزق.

عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[١].

فهذه الكلمات الأربع هنّ الباقيات الصالحات في الآية الكريمة[٢]، كما رواه النسائي[٣] والحاكم[٤]، من جملة حديث عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ.

وعند الإمام أحمد[٥] والنسائي[٦] والترمذي[٧]، في حديث البطاقة، أنّ «لا إله إلا الله» لا يقوم لها شيء في الميزان.

وعند الإمام أحمد في مسنده بسند صحيح، عن عبدالرحمن بن غَنْم ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ـ ﷺ ـ أنّه قال: «من قال قبل أن ينصرفَ ويثنيَ رجلَه من صلاة المغرب والصبح: «لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، بيده الخير، يحي ويميت، وهو على كل شيء قدير»، عشر مرّات، كُتب / له بكل واحدة عشرُ حسنات، ٥٦/ب

---

(١) جزء من حديث رواه مسلم: ١/ ٢٩٥، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، برقم (٤٨٦).

(٢) يريد قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ الآية [الكهف: ٤٦، مريم: ٧٦].

(٣) «السنن الكبرى»: ٦/ ٢١٢، برقم (١٠٦٨٤). وصححه الألباني في صحيح الجامع: ١/ ٦١٢، برقم (٣٢١٤).

(٤) المستدرك: ١/ ٦٩٤، برقم (١٨٨٩).

(٥) المسند: ٢/ ٢١٣. وأخرجه الحاكم: ١/ ٤٦، برقم (٩)، وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة: ١/ ٢١٢، برقم (١٣٥).

(٦) لم أعثر عليه في الصغرى ولا الكبرى.

(٧) السنن: ٥/ ٢٤، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد ألا إله إلا الله، برقم (٢٦٣٩).

ومُحيت عنه عشرُ سيئات، ورُفع له عشرُ درجات، وكانت له حرزاً من كل مكروه، وحرزاً من الشيطان الرجيم، ولم يحل لذنبٍ أن يدركه إلا الشرك، وكان من أفضل النّاس عملاً»[1].

وروى الترمذي نحوه عن أبي الدرداء[2]، إلى قوله: «إلا الشرك»، ولم يذكر صلاة المغرب، ولا «بيده الخير». وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

قال الطّيبي[3]: «لا إلٰه إلا الله» هي الكلمة العليا، وهي القطب التي تدور عليها رحى الإسلام، والقاعدة التي بني عليها أركان الدين، وهي أعلى شُعب الإيمان، ولهذا قال الله ـ تعالى ـ لموسى ـ عليه السلام ـ في هذا الحديث القدسي: «لو أنّ السمٰوات السبع وعامرَهنّ غيري، والأرضين السبع في كِفّة، و«لا إلٰه إلا الله» في كفة، لمالت بهنّ «لا إلٰه إلا الله»[4].

وهذا يدلّ على سعة كفّة الميزان، وأنّه حقيقة، لا مجاز كما يقول من خرج عن حقائق الشريعة، بتحريف الكلم عن مواضعه، وأنّ السمٰوات مفتوقة؛ بعضها فوق بعض، والأرضين السبع، بعضها أسفل

---

(١) المسند: ٥/ ٢٢٧، وقال محققوه: حسن لغيره: ٩/ ٥١٢. ط التركي وشعيب.

(٢) بل عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي ذر، كما في السنن: ٥/ ٥١٥، كتاب الدعوات، باب (٦٣)، حديث (٣٤٧٤). وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع: ٨٢٧، (٥٧٣٨).

(٣) هو الحسين بن محمد بن عبدالله الطِّيبي، صاحب شرح المشكاة وغيره، كان كريمًا متواضعًا حسن المعتقد، شديد الردّ على الفلاسفة والمبتدعة، مظهرًا فضائحهم، توفي سنة ٧٤٣هـ. انظر «الدرر الكامنة»: ٢/ ٦٨، ٦٩.

(٤) لم أعثر عليه في «شرح المشكاة» عند هذا الحديث: ٦/ ١٨٢٧. تحقيق عبدالحميد الهنداوي. ط ١، ١٤١٧هـ. مكتبة نزار الباز.

من بعض، كما صح بذلك الخبر، واتفق على ذلك أهل العلم بالأثر. فمنه ما تقدّم ذكره.

وعند الحاكم[1] والبيهقي عنه[2] -ﷺ- من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -: «في كلّ أرض - أي من السبع - آدمُ كآدمكم، ونوحٌ كنوحكم، وإبراهيمُ كإبراهيمكم، وعيسى كعيساكم، ونبيٌّ كنبيّكم». قال البيهقي: إسناده صحيح، لكنّه شاذ بمرة، ولا دليل عليه، ولعل ابن عباس تلقاه من الإسرائيليات، فلا يعول عليه في ذكر الأنبياء.

ومَن أوّل سبعَ الأرضين على الأقاليم السبعة فقد أبعد النجعة، ولم يدر ما يقول.

فروى أبو الحسين[3] في طبقاته، من رواية أبي العبّاس، أحمدَ بنِ جعفرِ بن يعقوبَ الإصطخْري قال: قال أبو عبدالله، أحمدُ بن حنبل: هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر، وأهل السنّة المتمسكين بعروقها، المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، من لدن أصحاب النبي -ﷺ- إلى يومنا هذا، وأدركت من أدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا منها، أو طعن فيها، أو عاب

---

(١) المستدرك: ٢/ ٥٣٥، كتاب التفسير، سورة الطلاق، برقم (٣٨٢٢). موقوفًا على ابن عباس، وقد أنكره عنه الإمام أحمد، كما في «المنتخب من العلل» للخلال: ١٢٥.

(٢) «الأسماء والصفات»: ٤٩٣، ٤٩٤. موقوفًا على ابن عباس أيضًا، فالمؤلف واهم في رفعه.

(٣) هو محمد بن محمد بن أبي يعلى، صاحب طبقات الحنابلة، (٤٥١- ٥٢٦هـ). انظر «المقصد الأرشد»: ٢/ ٤٩٩.

قائليها، فهو مخالف مبتدع، خارج عن الجماعة، زايل عن منهج السنّة وسبيل الحقّ ـ وساق أقوالهم، إلى أن قال في ذلك: ـ وخلق سبع سمٰوات؛ بعضُها فوق بعض، وسبعَ أرضين، بعضُها أسفلُ من بعض، وبين الأرض العُليا والسماء الدنيا مسيرةُ خمسمِائة عام، وبين كل سماء إلى سماء مسيرةُ خمسمِائة عام، والماءُ فوق السماء السابعة، وعرش الرحمن ـ عز وجل ـ/ فوق الماء، والله ـ عز وجل ـ على العرش، والكُرسيّ موضعُ قدميه، وهو يعلم ما في السمٰوات والأرضين السبع، وما بينهما وما تحت الثرى، ومافي قعر البحر، ومنبتَ كل شجرة، وموضِعَ كل شعرة، وكلَّ زرع، وكلَّ نبات، ومسقَطَ كل ورقة، [وعدد][1] كل كلمة، وعدد الرمل والحصى والتراب، ومثاقيل الجبال، وأعمال العباد، وآثارهم، وكلامهم، وأنفاسهم، ويعلم كل شيء، لا يخفى عليه من ذلك شيء، وهو على العرش، فوق السماء السابعة، ودونه حجبٌ من نار ونور وظلمة، وما هو أعلم [به][2].

٥٧/أ

قال: فإن احتج محتج مخالف مبتدع[3] بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦]، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ الآية [المجادلة: ٧]، ونحو هذا من متشابه القرآن، قيل له: إنّما يعني بذلك العلم؛ لأنّه ـ سبحانه ـ على العرش، فوق السماء السابعة العليا، يعلم ذلك كلّه، وهو بائن من خلقه، لا يخلو من علمه مكان[4]، سبحانه عمّا يقوله الظالمون علوًّا

(١) في الأصل: «وعد»، والمثبت من الطبقات.
(٢) في الأصل: بها، والمثبت من الطبقات.
(٣) في الطبقات: فإن احتج مبتدع مخالف...
(٤) إلى هنا، من «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى: ١/ ٥٥ـ ٦١. تحقيق د/ العثيمين.

كبيرًا، ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وهكذا ذكر حربٌ الكرمانيُّ صاحبُ الإمام أحمدَ هذا عنه بلفظه[١]، فإيّاك ثمّ إيّاك وبُنيّات الطريق، التي تنكبك عن الصراط المستقيم بالتعويق، فالذئب إنما يأخذ القاصية من الغنم.

فبيّن - تبارك وتعالى - في هذا الحديث القدسي لكليمه موسى على لسان رسوله محمد - ﷺ - بأنّه لو كانت السمٰوات السبع وعامرُهنّ غيرَه؛ لأنّه - جل وعلا وتقدّس - لا يشابهه شيء ولا يعادله، [والأرضون][٢] السبع وما فيهما وُضعا في كِفّة الميزان، كما يأتي مصرّحًا به، في الحديث الآخر[٣]، و«لا إلٰهَ إلا الله» في كفّة الميزان الأخرى، و«الكِفّة» بالكسر، وقيل مثلّثة الكاف[٤]، وأنشدوا في ذلك:

وقالوا «كِفّةٌ» بالكسر جاءت ... وغير الكسر يأباها[٥] الفصيحُ

فقلت الفتح جاء عن الكسائي ... وما برح الفصيح بهٰ يصيحُ

وجاء عن الخليل الضمُّ فيها ... فسيحوا فالمجال بها فسيحُ

وروى المبرِّد فيه فرقا ... لثعلب فالمقام به جنوح

---

(١) لم أهتد إلى موضعه.

(٢) في الأصل: «والأرضين»، والصواب ما أثبتُّ.

(٣) انظر ما يأتي: ص ٥٨/ أ.

(٤) انظر اللسان: ٩/ ٣٠٤، مادة (كفف).

(٥) كذا، ويظهر لي أن صوابها: يأباه.

وذاك إذا استدار الشكل فاكسر وإن هو طال فالضمّ الفصيح[1]

فرجّح ثعلب مع الاستدارة الكسر.

[مالت بهنّ «لا إله إلا الله»]، الميل هنا الرّجحان، يقال: مال الميزان، إذا رجُح بما فيه. ويقال: عال في الزيادة أيضًا، وهو تعدي / القدْر. وأمّا في النقصان فهو من الخس والبخس والخسران، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الشعراء: ١٨٣]، وقال: ﴿وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرحمن: ٩]، فالميل هنا الرّجحان بما في كِفّة الميزان، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ۝٦﴾ الآية [القارعة: ٦]، وقد قال أبو طالب في النقصان والزيادة:

٥٧/ب

بميزان قسط لا يخسّ شعيرةً له شاهد من نفسه غير عائل[2]

ففرّق بين الخَس والعول، فجعل الخس منْ النقصان، والعول من الزّيادة عن الحدّ.

[رواه ابن حبّان[3][4] والحاكم[5]]، أبو عبدالله، محمد بن عبدالله

---

(١) لم أهتد إلى مصدرها، والبيت قبل الأخير غير مستقيم. ولعلّ صوابه: «وروّانا».

(٢) السيرة لابن هشام: ١/ ٢٧٧.

(٣) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: ١٤/ ١٠٢، برقم (٦٢١٨) شعيب.

(٤) كُتب في الطرة ما يلي: [ابن حبان هو محمد بن حبان ـ بكسر المهملة وتشديد الموحّدة ـ، ابن أحمد بن حبان بن معاذ، أبو حاتم التميمي، البستي، الحافظ الناقد، صاحب التصانيف. كالصحيح والتاريخ والضعفاء والثقات وغير ذلك. قال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال. مات سنة ٣٥٤هـ ببلده «بست»، رحمة الله عليه وعلى إخوانه].

(٥) المستدرك: ١/ ٧١٠، برقم (١٩٣٦).

ابن محمد النّيسابوري، المعروف بابن البيّع، صاحب «التاريخ»، و«علوم الحديث»، و«المستدرك»، وغيرها، توفّي سنة خمس وأربعمائة بنيسابور. قاله الأزهري، وعبدالغافر، ومحمد بن يحيى المزكّي، وزاد: في صفر، وكان مولده بنيسابور، في ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة[1].

[وصحّحه]، في المستدرك على الصحيحين. ورواه أيضًا النّسائي[2]، وأبو نُعيم[3]، وهو عند الجميع من طريق درّاج أبي السمح[4]، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد به. ورواه أيضًا أبو يعلى الموصلي في مسنده[5].

وحديث البطاقة في ذلك معلوم، وهو عند الترمذي[6]، وابن ماجه[7]، وابن حبّان[8]، والبيهقي[9]، والحاكم[10]، وصحّحه من حديث عبدالله

---

(١) انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي: ١٧/ ١٦٢ وما بعدها.

(٢) في الكبرى: ٦/ ٢٠٨، برقم (١٠٦٧٠)، ٦/ ٢٨٠، برقم (١٠٩٨٠)، وفي «عمل اليوم والليلة»: ٢/ ٤٨٢، برقم (٨٣٤).

(٣) في «حلية الأولياء»: ٨/ ٣٢٨.

(٤) وبه ضُعّف الحديث؛ ففي التقريب (٢٠١، برقم ١٨٢٤): صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف.

(٥) ٢/ ٥٢٨، برقم (١٣٩٣)، ورواه أيضًا الطبراني في الدعاء: ٣/ ١٤٨٩، برقم (١٤٨٠).

(٦) السنن: ٥/ ٢٤، كتاب الإيمان، باب (١٧)، برقم (٢٦٣٩). وصححه الألباني في الصحيحة: ١/ ٢١٢ برقم (١٣٥).

(٧) السنن: ٢/ ١٤٣٧، كتاب الزهد، باب (٣٥)، برقم (٤٣٠٠).

(٨) الإحسان: ١/ ٤٦١، برقم (٢٢٥) شعيب.

(٩) «شعب الإيمان»: ١/ ٢٦٤، برقم (٢٨٣).

(١٠) المستدرك: ١/ ٤٦، برقم (٩)، و١/ ٧١٠، برقم (١٩٣٧).

ابن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعًا. ونحوه عنه أيضًا عند الإمام أحمد في مسنده[(١)]. [(٢)]

وممّا يدلّ على سعة الميزان: ما عند الحاكم ـ وقال: صحيح على شرط مسلم ـ عن سلمان ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «يوضع الميزان يوم القيامة، فلو وزن فيه السمٰوات والأرض لوسعت، فتقول الملائكة: سبحانك، ما عبدناك حق عبادتك»[(٣)]. ورواه ابن المبارك[(٤)] والآجرّي[(٥)] موقوفًا على سلمان، وهو عند ابن مردويه بنحوه مرفوعًا عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ[(٦)].

وقال ابن عبّاس فيما رواه ابن أبي حاتم عنه: وهو يخفّ بمثقال حبّة ويرجح[(٧)]. قال ـ تعالى ـ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧﴾

---

(١) المسند: ٢/ ٢١٣. وقوّى محققو المسند إسناده: ١١/ ٥٧١، ط التركي، برقم (٦٩٩٤)، من حديث عبدالله بن عمر، وهو وهم، فالحديث إنما هو عن ابن عمرو ابن العاص.

(٢) كتب أمامه في الطرة: [بلغ مقابلة على أصله على يد مؤلفه عفى الله عنه].

(٣) المستدرك: ٤/ ٦٢٩، برقم (٨٧٣٩)، وأقرّه الذهبي، وصححه الألباني في الصحيحة: ٢/ ٦٥٦.

(٤) الزهد: ٤٧٨، برقم (١٣٥٧) ط. الأعظمي.

(٥) «الشريعة»: ٣/ ١٣٢٩، برقم (٨٩٥)، وصحح المحقق إسناده، وذكر الحافظ ابن حجر أنه رواه اللالكائي، ولم أهتد إليه عنده. انظر فتح الباري: ١٣/ ٥٣٩، ط ١٣٧٩هـ.

(٦) كما في «الدر المنثور»: ٣/ ١٣٠، ١٣١.

(٧) ذكره في «الدر المنثور»: ٣/ ١٣٠، ولم أجده في تفسير ابن أبي حاتم لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ في سورة الأعراف، فلعله رواه في غير هذا الموضع، وقد أخرجه ابن جرير في تفسيره عن ابن مسعود: ٨/ ١٩١.

الآية [الزلزلة: ٧]. وقال: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ﴾ الآية [الأنبياء: ٤٧].

وروى البزّار في صحيحه[١] ـ وقال صحيح الإسناد ـ عن عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ، أنّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «إنّ نوحًا ـ عليه السلام ـ لمّا حضرته الوفاة دعا ابنيه فقال: آمركا بلا إلٰه إلا الله، فإنّ السمٰوات والأرض وما فيهما لو وضعتا في كفّة / الميزان، ووضعت «لا إلٰه إلا الله» في الكفة الأخرى، كانت أرجح منهما»[٢].

١/٥٨

وروى الطبراني أيضًا عن ابن عباس قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «والذي نفسي بيده، لو جيء بالسمٰوات والأرضين ومن فيهنّ وما بينهنّ وما تحتهنّ فوضعت في كفّة الميزان، ووضعت شهادة «لا إلٰه إلا الله» في الكفّة الأخرى، لرجُحت بهنّ»[٣].

وقال الإمام أحمد: حدّثنا ابن وهب، ثنا جرير بن حازم، ثنا أبي،

---

(١) كتاب البزّار المعروف «مسند»، ومن التساهل تسميته بالصحيح، والبزّار اسمه أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البصري، أبوبكر، توفي سنة ٢٩٢هـ. انظر السير: ١٣/ ٥٥٦.

(٢) «كشف الأستار عن زوائد البزّار»: ٤/ ٧، ٩، برقم (٣٠٦٩)، ورواه الحاكم في المستدرك: ١/ ١١٢، برقم (١٥٤)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجا للصقعب بن زهير فإنه ثقة قليل الحديث... اهـ. واللفظ الذي ذكره المصنف لفظ الحاكم، وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٤١٧) عن رواية البزار: ورواته محتج بهم في الصحيح، إلا ابن إسحاق. ورواه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول»: ٢٥٥، برقم (٢٠٦). ورواه النسائي في الكبرى: ٦/ ٢٠٨، برقم (١٠٦٦٨).

(٣) المعجم الكبير: ١٢/ ٢٥٤، برقم (١٣٠٢٤)، وقال في المجمع (٤/ ٣٢٣): رجاله ثقات، إلا أن ابن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس.

سمعت الصقعب بن زهير يحدّث، عن زيد بن أسلم، عنْ عطاء بن يسار، عن ابن [عمرو] ـ رضي الله عنه ـ قال: أتى النبيَّ ـ ﷺ ـ أعرابي عليه جبّة طيالسيّة مكفوفة بديباج، أو مزرورة بديباج، فقال ـ يعني لمن حضر ـ: إن صاحبكم هذا يريد أن يرفع كل راع ابن راع، ويضعَ كل رأس ابنَ رأس، فقام النبي ـ ﷺ ـ مغضبًا، فأخذ بمجامع جبّته فاجتذبه فقال: «[ألا][1] أرى عليك ثياب من لا يعقل». ثم رجع رسول الله ـ ﷺ ـ فجلس فقال: «إنّ نوحًا ـ عليه السلام ـ لما حضرته الوفاة دعا ابنيه فقال: إنّي قاصّ عليكما الوصيّة، آمركما باثنتين، وأنهاكما عن اثنتين، أنهاكما عن الشرك بالله والكبْر، وآمركما بلا إلٰه إلا الله؛ فإن السمٰوات والأرض وما فيهما لو وضعت في كفّة الميزان، ووضعت «لا إلٰه إلا الله» في الكفّة الأخرى، لمالت بهنّ «لا إلٰه إلا الله»، ولو أنّ السمٰوات والأرض حلْقة، فوضعت «لا إلٰه إلا الله» لقصمتها، وآمركما بسبحان الله وبحمده، فإنها صلاة كل شيء، وبها يُرزق كل شيء»[2].

ورواه أيضًا من طريق آخر، عن سليمانَ بن حرب، عن حماد بن زيد، عن الصقعب بن زهير به، أطولَ من هذا[3].

وروى ابن جرير بسنده، عن جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعًا: «ألا أخبركم بشيء أمر به نوح ـ عليه السلام ـ ابنه، إنّ نوحًا

---

(١) في الأصل: «لا أرى»، وكذا هي في المسند، لكن جاء صوابها في الموضع الثاني من المسند: ٢/ ١٦٩ ط. الإسلامي. (١١/ ١٥٠) ط التركي.

(٢) المسند: ٢/ ٢٢٥، وصحح محققو المسند إسناده: ١١/ ٦٧١، برقم (٧١٠١) ط. التركي. والحديث فيه عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وقد وقع في الأصل: «عن ابن عمر»، وهو وهم.

(٣) المسند: ٢/ ١٦٩، وصحح محققو المسند إسناده: ١١/ ١٥٠، ط. التركي.

قال لابنه: يا بنيّ، آمرك أن تقول: «لا إله إلا الله»، وسبحان الله؛ فإنّها صلاة الخلق، وتسبيحُ الخلق، وبها يرزق الخلق، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾[1] [الإسراء: ٤٤]. وإسناده فيه ضعف عند الأكثرين، يعني إسناد ابن جرير.

والصقعب بن زهير هو الأزدي الكوفي، ثقة[2]، وزيد بن أسلم العدوي، مولى عمر بن الخطّاب ـ رضي الله عنه ـ، المدني، ثقة عالم[3]. وعطاء بن يسار الهلالي هو أبو محمد المدني، مولى ميمونة ـ رضي الله عنها ـ، ثقة فاضل تابعي[4]. وجرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي، أبو النضر البصري، ثقة، إلا أن له أوهامًا إذا حدّث عن حفظه ـ رحمه الله تعالى ـ، واختلف آخر عمره، ولم يحدّث حال اختلافه[5]. وابن وهب هو عبدالله، صاحب الإمام مالك، لا يسأل عنه[6].

وهذه الأحاديث فيها شاهد لحديث أبي سعيد الخدري، وحديث عبدالله بن [عمرو][7].

---

(١) التفسير: ١٥/ ٩٢.

(٢) كما في التقريب: ٢٧٧، برقم (٢٩٤٦).

(٣) زاد في التقريب: «وكان يرسل»: مات سنة ١٣٦هـ. ٢٢٢، برقم (٢١١٧).

(٤) مات سنة ٩٤هـ. التقريب: ٣٩٢، برقم (٤٦٠٥).

(٥) مات سنة ١٧٠هـ. التقريب: ١٣٨، برقم (٩١١).

(٦) مات سنة ١٩٧هـ. التقريب: ٣٢٨، برقم (٣٦٩٤).

(٧) وقع في الأصل: عبدالله بن عمر، وقد تكرر هذا الوهم، وأن الصواب: ابن عمرو؛ فهو راوي حديث البطاقة المتقدم، وكذلك حديث وصية نوح.

٥٨/ب وعند النسائي[١] مرفوعًا،/ من طريق سليمان بن يسار، عن رجل من الأنصار، والبزّار[٢] عن ثوبان مولى رسول الله ـ ﷺ ـ أنّه قال: «بخٍ بخٍ لخمس، ما أثقلَهنّ في الميزان: «لا إله إلا الله»، و«سبحان الله»، و«الحمد لله» و«الله أكبر»، والولد الصالح يُتوفى للمرء المسلم فيحتسبُه». رواه ابن ماجه[٣] وابن حبان[٤] والحاكم[٥]، عن أبي سلمى راعي رسول الله ـ ﷺ ـ.

قال ابن عساكر[٦]: إنّه يعرف بكنيته، ولم أقف على اسمه، وقيل اسمه «حريث»، قاله في «أُسْد الغابة في أسماء الصحابة»[٧]، وذكر حديثه هذا.

وقال الحاكم عن هذا الحديث: إنه صحيح الإسناد، وأقرّه عليه الذهبي في مختصره للمستدرك[٨].

---

(١) السنن الكبرى: ٦/ ٥٠، برقم (٩٩٩٥)،إلا أن فيها: «والعبد الصالح»... وقد صححه الألباني كما في الصحيحة: ٣/ ٢٠٢، برقم (١٢٠٤).

(٢) «كشف الأستار عن زوائد البزّار»: ٤/ ٩، برقم (٣٠٧٢)، وقال البزّار: إسناده حسن.

(٣) لم أجده في سننه، وأظنه وهم من المؤلف؛ إذ لم يعزه أحد إلى ابن ماجه.

(٤) الإحسان: ٣/ ١١٥، برقم (٨٣٣).

(٥) المستدرك: ١/ ٦٩٢، برقم (١٨٨٥)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٦) «تاريخ دمشق»: ٦٦/ ٢٧٥.

(٧) «أسد الغابة»: ١/ ٤٧٨ لابن الأثير، طبعة الشعب بمصر ١٩٧٠، والنص منقول منه، وابن الأثير ينقل عن ابن عساكر، فعزى المؤلف الكلام للاثنين!. وجاء التصريح باسمه في بعض الروايات، كما في مسند الشاميين للطبراني: ١/ ٣٥٧، برقم (٦١٥).

(٨) مختصر المستدرك: ١/ ٥١١، ٥١٢، في حاشية المستدرك.

ورواه الإمام أحمد عن أبي أمامة[1].

ورواه الطبراني عن سفينة مولى رسول الله ـ ﷺ ـ[2].

وقال المنذري: إنّ رجاله رجال الصحيح[3].

وقال البزّار في إسناده إنّه حسن[4].

وقد اختلف العلماء رحمهم الله ـ تعالى ـ: أيما أفضل، قول «لا إلٰه إلا الله»، أو قول «الحمد لله رب العالمين»؟. فذهبت طائفة إلى تفضيل الثاني؛ لأن في ضمنه التوحيد، الذي هو «لا إلٰه إلا الله»، ففيه توحيد وحمد. وجزمت طائفة بالأوّل؛ لأن «لا إلٰه إلا الله» تدفع الكفر والشرك، وعليها يقاتَل الخلق، قال ـ ﷺ ـ: «أمرت أن أقاتل النّاس حتى يشهدوا ألا إلٰه إلا الله» الحديث[5].

قلت: والحاكم في ذلك رسول الله ـ ﷺ ـ، في قوله: «أفضل ما قلته أنا والنبيّون من قبلي: «لا إلٰه إلا الله» الحديث[6].

---

(١) المسند: ٥/ ٢٥٣، وقد وهم العلامة الألباني في قوله: ليس له أصل عن أبي أمامة فيما علمت. السلسلة الصحيحة: ٣/ ٢٠٣. ووهّم بذلك السيوطي في الجامع الصغير.

(٢) الأوسط: ٥/ ٢٢٥، برقم (٥١٥٢).

(٣) «الترغيب والترهيب»: ٢/ ٤٣٠. ط مصطفى عمارة.

(٤) «كشف الأستار»: ٤/ ٩.

(٥) أخرجه البخاري: ١/ ١٧، كتاب الإيمان، باب ﴿فَإِن تَابُوا..﴾، برقم (٢٥)، ومسلم: ١/ ٥٨، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين، برقم (٢٢).

(٦) رواه بهذا اللفظ البيهقي في «السنن الكبرى»: ٤/ ٨٤، ٥/ ١١٧، وقال: هذا مرسل، وقد رُوي عن مالك بإسناد آخر موصولاً، ووصله ضعيف. اهـ. وكذلك =

رواه الترمذي[1] من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، ولفظه: «خير ما قلت أنا والنبيون» الحديث. وفيه حماد بن أبي حميد، ليس بالقوي، ولذا قال فيه الترمذي إنّه غريب.

ورواه الإمام مالك في الموطأ[2]، وصحّحه الحافظ ابن العربي[3].

إلا أنّ قومًا قالوا: التحميد أفضل ما يقال في مقام التحميد، و«لا إلٰه إلا الله» أفضل ما يقال في مقام التوحيد. واستدلوا بالحديث الذي رواه النسائي[4] وابن ماجه[5]، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «أفضل الذكر «لا إلٰه إلا الله»، وأفضل الدعاء «الحمد لله»». ورواه الترمذي، وقال: حسن غريب[6]. ورواه أيضًا ابن حبان[7] والحاكم، وقال: صحيح الإسناد[8]. وهو عند الجميع مرفوع إلى النبي ـ ﷺ ـ.

وهذا دليل قوي للقول الأخير، وفيه جمع بين الأدلّة، إلا أنّه

= هو في مصنف عبدالرزاق: ٤/ ٣٧٨، برقم (٨١٢٥). وقد صححه الألباني كما في الصحيحة: ٤/ ٦، برقم (١٥٠٣).

(١) السنن: ٥/ ٥٧٢، كتاب الدعوات، باب في دعاء يوم عرفة، برقم (٣٥٨٥).

(٢) «الموطأ»: ١/ ٢١٤، برقم (٥٠٠).

(٣) لم أهتد إلى موضع تصحيحه لهذا الحديث، ولم أجده في «عارضة الأحوذي».

(٤) في الكبرى: ٦/ ٢٠٨، برقم (١٠٦٦٧)، وصححه الألباني كما في الصحيحة: ٣/ ٤٨٤، برقم (١٤٩٧)، إلا أن الرواية التي صححها فيها: «وأفضل الشكر الحمد لله»، وهي للخرائطي في «فضيلة الشكر»: ٣٥.

(٥) السنن: ٢/ ١٢٤٩، برقم (٣٨٠٠)، كتاب الدعاء، باب فضل الحامدين.

(٦) السنن: ٥/ ٤٦٢، كتاب الدعاء، باب (٩)، برقم (٣٣٨٣).

(٧) الإحسان: ٣/ ١٢٦، برقم (٨٤٦).

(٨) المستدرك: ١/ ٦٧٦، برقم (١٨٣٤)، ١/ ٦٨١، برقم (١٨٠٢).

ـ ﷺ ـ فضّل قول [يونس][1] ـ عليه السلام ـ في موضع الدعاء، في قوله: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ الآية [الأنبياء: ٨٧]، وهو يتضمّن الدعائين: دعاء المسألة، ودعاء العبادة أيضًا.

[وللترمذي في جامعه وحسّنه[2]، عن أنس] بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ـ ﷺ ـ، خدمه عشر سنين، مات سنة اثنتين ـ وقيل ثلاث ـ وتسعين، وقد جاوز المائة ـ رضي الله عنه / وأرضاه ـ. ٥٩/أ

قال: [سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «قال الله ـ تعالى ـ:] يابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي، يابن آدم، لو بلغت ذنوبك عنان السماء، ثم استغفرتني غفرت لك».

---

(١) في الأصل «أيوب»، وهو وهم؛ فإن المحكي عنه في القرآن قول: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ إنما هو يونس، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾، وأما ما ذكره من تفضيل النبي ـ ﷺ ـ لقول يونس: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾، فقد رواه أحمد في المسند (١/ ٧٠) عن سعد بن أبي وقاص مرفوعًا: «دعوة ذي النون إذ هو في بطن الحوت ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾؛ فإنه لم يدع بها مسلم ربّه في شيء قط إلا استجاب له». ورواه غيره، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع: ١/ ٦٣٧، برقم (٣٣٨٣). وبمعناه أحاديث أخرى مرفوعة، انظرها في الدر المنثور: ٤/ ٥٩٩، ٦٠٠.

(٢) السنن: ٥/ ٥٤٨، كتاب الدعوات، باب فضل التوبة..، برقم (٣٥٤٠)، ولم أجد تحسينه في هذا الموضع، وإنما قال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وقد حسنه الألباني في الصحيحة: ١/ ١٩٩، برقم (١٢٧). وذكر ابن رجب في «جامع العلوم والحكم»: (٣/ ٤٠٠) أن الترمذي حسنه، وكذلك الألباني، فلعلها سقطت من المطبوع. ثم وجدتها في الطبعة التي مع تحفة الأحوذي: ٩/ ٥٢٥.

[يابن آدم]: لما كان هذا النداء عامًّا نُسب المنادى إلى أبي البشر ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

قال أهل اللغة: آدم مشتق اسمه من أديم الأرض؛ لأنّه خُلق من تراب، وأديم الأرض وجْهُها[1].

قال الزجّاج[2]: اختلفت الآيات فيما بُدىء به خلق آدم، ففي موضع خلقه الله من تراب، وفي موضع من طين، وفي موضع من حمأ مسنون، وفي موضع من صلصال. قال: وهذه الألفاظ راجعة إلى أصل واحد؛ وهو التراب الذي هو أصل الطين. فأعلمنا الله ـ سبحانه ـ أنّه خلقه من تراب جعله طينًا، ثم انتقل فصار كالحمأ المسنون، ثم انتقل فصار كالفخّار.

وهكذا قال الإمام أحمد في هذه الآيات، ردًّا على من ادّعى تناقض القرآن الكريم كالجهمية[3].

[إنك لو أتيتني بقُراب الأرض خطايا]، رُوي بضم القاف وكسرها؛ لغتان، والضم أشهر، أي ما يقارب مِلأها، قاله في مختصر النهاية[4].

وقيل معناه بالضم: مِلأها، وبالكسر مصدر «قارب»؛ أراد به ما يقارب مِلأها.

---

(١) انظر «المقاييس»: ١/ ٧٢.
(٢) لم أهتد إلى موضع كلامه في «معاني القرآن وإعرابه».
(٣) انظر «الرد على الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد: ٩، ١٠.
(٤) انظر «النهاية»: ٤/ ٣٤.

وقوله (عنان السماء) بفتح العين المهملة: نواحيها، وقيل: ما عنّ لك منها؛ أي ظهر لك إذا رفعت رأسك، وقيل: هو السحاب، والأول أليق بسياق الحديث، ولذلك اقتصر عليه في مختصر النهاية[1]. ويرجّحه الرواية الأخرى: «لو أخطأتم حتّى بلغت خطاياكم ما بين السماء والأرض، ثم استغفرتم اللهَ لغفر لكم»[2].

[ثم لقيتَني]، قال الحافظ ابن العربي المالكي[3] ـ رحمه الله تعالى ـ: اللقاء عند العرب في لسانهم لا يكون إلا مع الرؤية، إلا أنْ يكون معه قرينةٌ تدل على المنع من الرؤية، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [التوبة: ٧٧].

وقد أجمع أهل السنّة بأجمعهم على رؤية المؤمنين ربَّهم في الآخرة، وأنها غير مستحيلة عقلاً، وأنكر ذلك طوائف من المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة من المبتدعة. قال أهل السنّة والجماعة: وهذا خطأ صريح، وجهل قبيح[4].

وقد تظاهرت أدلّة الكتاب والسنّة وإجماع الصحابة فمن بعدهم من سلف الأمّة على إثبات رؤية الله ـ سبحانه ـ في الآخرة للمؤمنين، ورواها نحوٌ من عشرين صحابيًّا عن رسول الله ـ ﷺ ـ، وآيات القرآن

---

(١) انظر «النهاية»: ٣/ ٣١٣.
(٢) رواه الإمام أحمد في المسند: ٣/ ٢٣٨، وقال محققوه: صحيح لغيره، ٢١/ ١٤٦، رقم (١٣٤٩٣).
(٣) لم أهتد إلى موضع كلامه.
(٤) عن شرح مسلم للنووي: ٣/ ١٥.

في ذلك مشهورة، واعتراضات المبتدعة عليها بألسنة أهل السّنّة مُدحضة منثورة.

ثم بيّن حاله وجزاءه فقال: [.. لا تشركُ بي شيئًا، لأتيتك بقرابها مغفرة]، وهذا بيان لكثرة مغفرته، كيلا ييأس المذنبون منها، لكثرة الخطيئة.

ولا يجوز للمرء أن / يغترّ بها وباقتراف المعاصي؛ لأنّ الله ـ تعالى ـ عقوبةً شديدة لبعض المذنبين، فينبغي أن يَخاف منها، ويرجوَ المغفرة. ولذلك يقول الله ـ تعالى ـ لرسوله محمد ـ ﷺ ـ: ﴿۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [محمد: ١٩].

٥٩/ب

قال الحسن البصري: أكثروا من الاستغفار في بيوتكم، وعلى موائدكم، وفي طرقكم، وفي أسواقكم، وفي مجالسكم، وأينما كنتم؛ فإنكم لا تدرون متى تنزل المغفرة[1].

فقد علمت بهذا الحديث أن من أسباب المغفرة تجريدَ التوحيد عن الشرك، وهو السبب الأعظم في غفران الذنوب، ومن فقده فقد فقد المغفرة، ومن جاء به فقد جاء بأعظم أسباب المغفرة، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦].

---

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان: ١/ ٤٤٣، برقم (٦٥٦)، إلا أنه قال: «..لا تدرون في أي وقت تنزل البركة».

وقد قال الإمام أحمد: حدثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن عطاء ابن السائب، عن أبي البختري، عن عبيدة، عن عبدالله بن الزبير، عن النبي ـ ﷺ ـ، «أن رجلاً حلف بالله الذي لا إله إلا هو كاذبًا فغُفر له». قال شعبة: من قِبل التوحيد[١].

وعند أبي داود، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «ثلاث من أصل الإيمان: الكفّ عمّن قال: «لا إله إلا الله» لا نكفّرُه بذنب، ولا نخرجُه من الإسلام بعمل، والجهادُ ماضٍ منذ بعثني الله ـ عز وجل ـ إلى أن يقاتل آخر أمّتي الدجّال، لا يبطله جورُ جائر، ولا عدْل عادل، والإيمان بالأقدار»[٢]. إلا أنّ فيه يزيدَ بن أبي نُشبة ـ بضم النون ـ، لم يخرج له بقيّة الستّة. قال ابن حجر والمناوي: إنّه مجهول[٣].

وعند أبي يعلى الموصلي قال: حدثنا عمْر بن الضحّاك، حدثنا أبي، حدّثنا أبو همّام الهنائي، حدثنا ثابت، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: «جاء رجلٌ النبيَّ ـ ﷺ ـ فقال: يا رسول الله، ما تركت حاجة ولا داجة إلا قد أتيتها. قال: أليس تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا

---

(١) المسند: ٤/ ٣، وضعّف محققوه إسناده، ٢٦/ ٢٦، برقم (١٦١٠١). ورواه النسائي في الكبرى: ٣/ ٤٨٩، برقم (٦٠٠٥)، والضياء في المختارة: ٩/ ٣٢٠ برقم (٢٨١)، و٩/ ٣٢١، برقم (٢٨٣).

(٢) السنن: ٣/ ١٨، كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور، برقم (٢٥٣٢). ورواه البيهقي في الكبرى: ٩/ ١٥٦، برقم (١٨٢٦١)، وفي الاعتقاد: ١٨٨، وأبو يعلى في المسنده: ٧/ ٢٨٧، برقم (٤٣١٢). وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع: ٣٧٣، برقم (٢٥٣٢).

(٣) انظر التقريب: ٦٠٥، برقم (٧٧٨٥).

رسول الله، ثلاث مرّات، قال: نعم. قال: فإن ذلك يأتي على ذلك كلّه»[1].

وعند أبي حاتم[2]، عن ابن أخي أبي أيوب الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ قال: جاء رجل إلى النبي ـ ﷺ ـ فقال: إنّ لي ابن أخ لا ينتهي عن الحرام. قال: وما دينُه؟. قال: يصلي ويوحّد الله. قال: استوهبْ منه دينَه، فإن أبى فابتعْه منه. فطلب الرجل ذلك منه فأبى عليه، فأتى رسول الله ـ ﷺ ـ فأخبره فقال: وجدتُّه شحيحًا على دينه. قال: فنزلت: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾[3].

فصرّح الحديث أنّ من جاء مع التوحيد بقُراب الأرض ـ وهو ملؤها، أو ما يقاربه ـ خطايا لقيه الله بقرابها مغفرة، لكن هذا مع مشيئة الله ـ سبحانه ـ،/ فإن شاء غفر له، وإن شاء واخذه بذنوبه، ثم كان عاقبته ألا يخلّده في النّار، بل يخرج منها، ثم يدخل الجنّة، فإن كمُل توحيد العبد، وإخلاصُه لله ـ سبحانه ـ، وقامْ بشروطه كلّها، بقلبه ولسانه وجوارحه، أو بقلبه ولسانه عند الموت، بحيث لا يمكنه العمل بالجوارح، أوجب ذلك مغفرة ما سلف من الذنوب كلّها، ومنعه من دخول النّار بالكلية، إلاّ تحلّة القسم، كما تقدّم.

٦٠ / أ

---

(١) مسند أبي يعلى: ٦/ ١٥٥، برقم (٣٤٣٣). وصحح المحقق إسناده. ورواه الضياء في المختارة: ٥/ ١٥١، (١٧٧٣) وقال: إسناده صحيح. والطبراني في الكبير: ٧/ ٣١٤، برقم (٧٢٣٥). والبيهقي في الشعب: ٥/ ٤٠٤، برقم (٧٠٨٦).

(٢) كذا في الأصل، ومع أن الحديث من رواية أبي حاتم الرازي، إلا أن الصواب أن يقال: «وعند ابن أبي حاتم»؛ لأنه هو صاحب التفسير، لا أبوه.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم: ٣/ ٩٧١، برقم (٥٤٢٤). رواه الطبراني في الكبير: ٤/ ١٧٧، برقم (٤٠٦٣). وقال في المجمع (٧/ ٥): فيه واصل بن السائب وهو ضعيف.

فمن تحقق بكلمة التوحيد قلبُه أخرجت منه كلَّ ما سوى الله، محبة وتعظيما وإجلالاً ومهابة وخشية وتوكّلا، وحينئذ تحرق ذنوبَه وخطاياه كلَّها، ولو كانت مثل زبَد البحر، وربّما قلبتها حسنات، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٖۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ٧٠ ﴾ [الفرقان: ٧٠].

فهذا التوحيد هو الإكسير الأعظم، الذي لو وضع منه ذرّة على جبال الذنوب والخطايا لقلبتها حسنات، كما في المسند وغيره، عن أم هانىء ـ رضي الله عنها ـ، عن النبي ـ ﷺ ـ قال: «لا إله إلا الله» لا تترك ذنبًا، ولا يسبقُها عمل»[1].

وفي المسند[2] ومعجم الطبراني[3] بسند حسن، عن شدّاد ابن أوس وعبادة بن الصامت ـ رضي الله عنهما ـ، أنّ النبي ـ ﷺ ـ قال لأصحابه ـ رضي الله عنهم ـ: «ارفعوا أيديكم، وقولوا «لا إله إلا الله». فرفعنا أيدينا ساعة، ثم وضع رسول الله ـ ﷺ ـ يده، ثم قال: الحمد لله، اللهم إنك بعثتني بهذه الكلمة، وأمرتني بها، ووعدتني الجنّة

---

(١) معناه في المسند: ٦/ ٣٤٤ دون قوله «لا تترك ذنبًا»، وهو بلفظه هذا في سنن ابن ماجه: ٢/ ١٢٤٨، كتاب الأدب، باب فضل «لا إله إلا الله»، برقم (٣٧٩٧)، وبنحوه في «المعجم الأوسط»: ٧/ ٣٤٩ برقم (٧٦٩٤)، ورواه الطبراني في الكبير: ٨/ ١١٥ عن أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ. وقد ضعف الألباني حديث أم هانىء، كما في ضعيف سنن ابن ماجه: ٣٠٦، برقم (٨٢٧).

(٢) ٤/ ١٢٤، وهذا لفظه، وقد ضعف محققو المسند إسناده، ٢٨/ ٣٤٨، برقم (١٧١٢١).

(٣) الكبير: ٧/ ٢٨٩، مختصرًا وهو في مسند الشاميين: ٢/ ١٥٧، برقم (١١٠٣)، بهذا اللفظ، ورواه الحاكم في المستدرك: ١/ ٦٧٩، برقم (١٨٤٤).

عليها، وإنك لا تخلف الميعاد». ثم قال: «أبشروا؛ فإن الله قد غفر لكم».

وأخرج الإمام أحمد أيضًا عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ، من طريق لا بأس به، نحو حديث أنس، الذي أورد المصنف في المتن[١].

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أو أبي سعيد الخدري ـ بالشك ـ، عن النبي ـ ﷺ ـ أنّه قال: «من شهد ألاّ إله إلا الله، وأنّي رسول الله، لا يلقى الله بهما عبدٌ غيرَ شاك فيهما فيحجب عن الجنّة»[٢].

وفيه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، أنّ النبي ـ ﷺ ـ قال له يومًا: «من لقيت يشهد ألا إله إلا / الله مستيقنًا بها قلبه فبشّره بالجنّة»[٣].

٦٠/ب

والأحايث في هذا المعنى كثيرة جدًا، ولكن قال بعض السلف: إنّ كلمة التوحيد سبب يقتضي لدخول الجنّة، وللنجاة من النّار، لكن لذلك شروط وهي الإتيان بالفرائض، وموانع وهي إتيان الكبائر.

قال وهب بن منبّه كما في البخاري عنه، لما قيل له: أليس مفتاح الجنّة «لا إله إلا الله»؟. قال: بلى، ولكن ليس من مفتاح إلا وله أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان فُتح لك، وإلا لم يفتح لك[٤].

وفي رواية غير البخاري، أنّ ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ/ ذُكر

---

(١) المسند: ٥/ ١٤٨، ١٦٧، ١٧٢.

(٢) صحيح مسلم: ١/ ٦١، كتاب الإيمان، باب (١٠)، برقم (٢٧). وفي الأصل: «لا يلقى بهما..»

(٣) صحيح مسلم: ١/ ٦٣، ٦٤، كتاب الإيمان، باب (١٠)، برقم (٣١).

(٤) صحيح البخاري: ١/ ٤١٧، أول كتاب الجنائز.

له قول وهب فقال: صدق، وأنا أخبركم عن الأسنان ما هي. فذكَر الصلاة والزكاة وشرائع الإسلام[1].

وقال الحسن البصري للفرزدق: يا أبا فراس، إن للا إلٰه إلا الله شروطا، فإياك وقذف المحصنة[2].

وعنه أنّه قال: هذا العمود، فأين الطنُب[3].

يعني أن كلمة التوحيد عمود الفسطاط، ولا يثبت الفسطاط دون أطنابه، وهي فعل الواجبات، وترك المحرّمات[4].

وذكر ابن عبدالبرّ في ترجمة أبي رجاء العطاردي[5]، عن الهيثم بن عدي، عن بكر بن عياش قال: اجتمع في جنازة أبي رجاء العطاردي الحسن البصري والفرزدق، فقال الفرزدق للحسن: يا أبا سعيد، يقول الناس اجتمع في هذه الجنازة خير النّاس وشرّهمْ. فقال الحسن: لستُ بخيرهم، ولستَ بشرّهم، ولكن ما أعددت لهذا اليوم يا أبا فراس؟. فقال: شهادةَ ألا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، ثم انصرف الفرزدق، فقال يرثي أبا رجاء ـ وكان من قومه بني تميم، أدرك النبي ـ ﷺ ـ ولم يره ـ:

---

(١) لم أعثر عليه.

(٢) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: ٤/ ٥٨٤.

(٣) لم أعثر عليه. وقد ذكره عنه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم»: ص ٢٠٩.

(٤) عن «جامع العلوم والحكم»: ص ٢٠٩.

(٥) واسمه عمران بن ملحان، أدرك الجاهلية، ولم ير النبي ـ ﷺ ـ، توفي سنة ١٠٧هـ. انظر ترجمته والقصة التي أوردها المصنف في «الاستيعاب» لابن عبدالبر: ٣/ ٢٣ في حاشية الإصابة.

ألم ترَ أنّ الناس مات كبيرهم ... وقد كان قبل البعث بعث محمدِ
لم يغنِ عنه عيشُ سبعين حجّةً ... وستين لما بان[1] غير موسّدِ
إلى حُفرة غبراء يُكره وِردها ... سوى أنّها مثوى وضيع وسيّدِ

إلى أن قال:

نروح ونغدوا والحتوف أمامنا ... يضعن لنا كفّ الردى كل مرصدِ
وقد قال لي: ماذا تُعدّ لما ترى ... فقيهٌ إذا ما قال غيرُ مُفَنَّدِ
فقلت له أعددت للبعث والذي ... أُراد به أني شهيد بأحمدِ
وألا إلٰهًا غيرَ ربي هو الذي ... يميت ويحي يوم بعث وموعدِ
فهذا الذي أعددتُ لا شيء غيره ... وإن قلت لي أكثر من الخير وازددِ
فقال لقد أعصمت بالخير كله ... تمسّك بهذا يا فرزدق ترشُدِ[2]

وروى ابن أبي الدنيا معناه باختصار، وفيه: قال له الحسن: يا أبا فراس، ما أعددتَ لهذا؟ فقال: لا والله ما أعددتُ له إلا شهادةَ أن لا إلٰه إلا الله، منذ ثمانين سنة. فقال الحسن: اثبت عليها، وأبشر. فلما مات الفرزدق رآه ابنه في النّوم فقال: أي بني، نفعتني الكلمة التي راجعت فيها الحسن[3].

---

(١) كذا في الأصل، وفي الاستيعاب: «بات» وهو الصواب.
(٢) انظر الخبر والأبيات في «الاستيعاب»: ٣/ ٢٥، ٢٦، في حاشية «الإصابة».
(٣) «حسن الظنّ بالله ـ تعالى ـ»: ١٠١، ط. دار طيبة، الرياض، ١٤٠٨هـ.

قلت: فكأن قول الحسن هذا مشتق من قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ الآية؛ فقد قال العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ: أي عليها، أي قالوا: «لا إله إلا الله»،/ ثم استقاموا عليها، ولم يروغوا روَغان الثعالب[1].

٦/٦١

وقيل للحسن أيضًا: إنّ ناسًا يقولون: من قال: «لا إله إلا الله» دخل الجنّة. فقال: من قال: «لا إله إلا الله» وأدّى حقّها وفرْضها دخل الجنّة[2].

ورُوي عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنّه سُئل عن «لا إله إلا الله»: هل يضرّ معها عمل، كما أنّه لا ينفع مع تركها عمل؟. فقال ابن عمر: «عَشِّ ولا تغتر». ثم سُئل ابن عباس فقال مثل ذلك. ثمّ سئل ابن الزبير فقال مثل ذلك. ذكره أبو عبيد القاسم بن سلّام[3] وغيره[4].

وهذا مَثَلٌ أصله أنّ رجلاً أراد أن يقطع مفازة بإبله، فاتكل على ما فيها من الكلأ، فقيل له: عشِّ إبلك قبل أن تفوّز بها، وخذ بالاحتياط وإن كان فيها كلأ.

فأرادوا ـ رضي الله عنهم ـ ذلك المعنى في العمل، يقولون: اجتنب

---

(١) انظر تفسير الطبري: ٢٤/ ١١٥.

(٢) لم أقف على من رواه عنه، وقد ذكره عنه النووي في شرح مسلم: ١/ ٢١٩، وابن حجر في الفتح: ١١/ ٢٦٩.

(٣) انظر «الأمثال» لأبي عبيد: ص ٢١٢، ٢١٣، ط. جامعة أم القرى.

(٤) رواه عن ابن عمر الأزدي في الجامع: ١١/ ٢٨٥، ملحق بمصنف عبدالرزاق، وابن المبارك في الزهد: ٣٢٤، ٣٢٥، برقم (٩٢٣)، وابن الجعد في مسنده: ٤٨٦، برقم (٣٣٨١)، وأبو نعيم في الحلية: ١/ ٣١١.

الذنوب، ولا ترتكبها، واعمل بالطّاعات، ولا تتركْها اتكالاً على ذلك، وخذ في ذلك بالثقة والاحتياط. قال أبو النجم[1]:

عشي فُعيلٌ واصغُرى فيمن صغُر ولا تريدي الحرب واجتزّي من لوبر[2]

يقول: خذي بالثقة في ترك الحرب، وعليك بالإبل فعالجيها؛ إنكِ لستِ صاحبة حرب، وجزّي من وبَرها وانعمي.

فالمرجئة يقولون: لا يضرّ مع التوحيد عمل، كما لا ينفع مع عدمه عمل[3]. وهذا القول متضمّن لتعطيل الأمر والنهي والشريعة، وقابلتها الخوارج: فأيّست الخلق، وقنّطتهم من رحمة الله ـ تعالى ـ.

وقالت طائفة من السلف ـ منهم الضحّاك والزهري ـ: كان هذا قبل الفرائض والحدود[4]. فمن هؤلاء من أشار إلى نسخها، ومنهم من قال: بل ضُمّ إليها شروط زيدت عليها.

وزيادة الشرط: هل هي نسخ أم لا؟ فيه خلاف مشهور بين الأصوليين[5].

---

(١) الراجز الأموي، اسمه الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجْلي، ت ١٣٠هـ. انظر «سمط اللآلي»: ١/ ٣٢٨، والأعلام: ٥/ ١٥١.

(٢) كذا البيت في الأصل، وهو في الديوان ص ٩٢ هكذا:
مشي تميمُ واصغُري فيمن صغَر ولا تريدي الحرب واجتزّي الوبر

(٣) انظر «الملل والنحل» للشهرستاني: ١/ ٤٨، و«التوقيف على مهمات التعاريف» للمناوي: ٢/ ٦٤٩. وهذا القول إنما هو لغلاتهم.

(٤) انظر صحيح مسلم: ١/ ٣٨٢، حديث (٣٣).

(٥) انظر «المسوّدة»: ٢٠٧ وما بعدها، و«إعلام الموقعين» لابن القيم: ٢/ ٣١٦ وما بعدها.

قالوا: وفي هذا كلّه نظر؛ فإن كثيرًا من هذه الأحاديث [متأخر][1] بعد الفرائض والحدود.

وقال الثوري: نسختها الفرائض والحدود.

فيحتمل أن يكون مراده ما أراد هؤلاء، ويحتمل أن يكون مرادُه أنّ وجوب الفرائض والحدود يتبيّن بها أنّ عقوبات الدنيا لا تسقط بمجرد الشهادتين، فكذلك عقوبات الآخرة. ومثل هذا البيان وإزالةِ الإيهام كان السلف يسمّونه نسخًا[2]، وليس بنسخ في الاصطلاح المشهور[3].

وقالت طائفة: هذه النصوص المطلقة جاءت مقيّدة بأن يقولها بصدق وإخلاص، وإخلاصها وصدقها يمنع الإصرار معها على معصية.

وجاء من مراسيل الحسن عن النبي ـ ﷺ ـ:/ «من قال: «لا إله إلا الله» مخلصًا دخل الجنّة». قيل: وما إخلاصها؟ قال: «أن تحجزك عمّا حرّم الله»[4]. ٦١/ب

ورُوي ذلك عنه من أوجه أخر ضعيفة مسندة.

فعند الطبراني في الأوسط، عن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله

(١) في الأصول: «متأخرًا»، وهو خطأ.
(٢) انظر «الاستقامة» لابن تيمية: ١/ ٢٣، و«إعلام الموقعين»: ٢/ ٣١٦، و«تهذيب السنن» لابن القيم: ٦/ ٢٩٨، مع «عون المعبود».
(٣) النسخ في الاصطلاح المشهور هو «الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بخطاب متقدم على وجه لولاه لكان ثابتًا به مع تراخيه عنه». «الحدود في الأصول» لابن فورك: ١٤٣، وانظر اللمع للشيرازي: ١١٩.
(٤) لم أعثر على مرسل الحسن هذا.

ـ ﷺ ـ: «من قال «لا إله إلا الله» مخلصًا دخل الجنّة». قيل: وما إخلاصها؟. قال: أن تحجزه عن محارم الله ـ عز وجل ـ»[1].

ورواه أيضًا في الكبير بلفظه، إلا أنّه قال فيه: «أن تحجزه عمّا حرّم الله عليه»[2].

ولعل الحسن أشار بكلامه المتقدم إلى هذا، فإن تحقيق القلب لمعنى «لا إله إلا الله»، وصدقه فيها، وإخلاصه بها ـ كما نبّهنا عليه عند حديث عتبان ـ يقتضي أن يرسخ فيه تألّهُ الله وحده، إجلالاً وهيبةً ومحبةً ورجاءً وتعظيمًا وتوكلاً، وينتفي عنه بذلك تألّهُ كل ما سواه. ومتى كان العبد كذلك لم يبق فيه محبة ولا إرادة ولا طلب لغير ما يريده الله ويحبّه ويطلبه. وينتفي عنه بذلك جميع هوى النفوس وإراداتها، ووساوس الشيطان.

فمن أحب شيئًا وأطاعه، وأحب عليه وأبغض عليه، فهو إلهه، فمن كان لا يحب إلا الله، ولا يبغض إلا لله، ولا يوالي ولا يعادي إلا لله، فالله إلٰهه حقا.

ومن أحب لهواه وأبغض له، وعادى عليه ووالى عليه، فقد اتخذ إلٰهه هواه.

قال الحسن في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[3]

(١) الأوسط: ٢/ ٥٦، وفي إسناده وضاع كما في المجمع: ١/ ١٨.
(٢) ٥/ ١٩٧، وفيه: «أن يحجزه» بالتحتانية.
(٣) في الأصل كتبت الآية: ﴿أفرأيت﴾، ومع صحتها، إلا أنها غير الآية التي أراد المؤلف كما تبين من الروايات عن المفسرين.

[الفرقان: ٤٣] هو الذي لا يهوى شيئًا إلا ارتكبه[١].

وقال قتادة: هو الذي كلما هوِي شيئًا فعله، وكلّما اشتهى شيئًا أتاه، لا يحجزه عن ذلك ورع ولا تقوى[٢]. نعوذ بالله من ذلك.

ورُوي من حديث أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «ما تحت ظل السماء إله يعبد أعظم عند الله من هوىً متّبع»[٣]

وكذلك من أطاع الشيطان في معصية الله ـ سبحانه ـ فقد عبده، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿۞أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ [يس: ٦٠، ٦١].

فتبيّن بهذا التحقيق أنه لا معنى لتحقيق قول «لا إلٰه إلا الله» إلا لمن لم يكن في قلبه إصرار على محبة ما يكرهه الله، ولا على إرادة ما لا يريده الله شرعا. ومتى كان في القلب شيء من ذلك كان ذلك نقصانًا في التوحيد، وهو نوع من الشرك الخفي.

فاتضح بذلك معنى قول رسول الله ـ ﷺ ـ: «من شهد أن لا إلٰه إلا الله صادقًا من قلبه حرّمه الله على النّار»، وما شاكله من الأحاديث المتقدِّم ذكرها، وغيرها مما في معناها، وأنّ من دخل النار من أهل

---

(١) رواه عنه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٨/ ٢٧٠٠، برقم (١٥٢٠١)، إلا أن فيه: «اتبعه» بدل «ارتكبه».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٨/ ٢٧٠٠، برقم (١٥٢٠٣).

(٣) رواه الطبراني في الكبير: ٨/ ١٠٣، برقم (٧٥٠٢)، وابن أبي عاصم في «السنّة»: ١/ ٨، برقم (٣)، وحكم عليه الألباني بالوضع كما في تخريجه لكتاب السنّة، ورواه أيضًا أبو نعيم في الحلية: ٦/ ١١٨.

هذه الكلمة فلِقلّة صدقه في قولها؛ فإنّ هذه الكلمة إذا صدقت أظهرَت[1] من القلب كلّ ما سوى الله ـ سبحانه ـ.

فمن صدق في قول: «لا إله إلا الله» لم يحبَّ سواه، ولم يرجُ / إلا إياه، ولم يخش إلا هو، ولم يتكل إلا عليه، ولم يبق له بقية من آثار نفسه وهواه.

٦٢/أ

ولهذا قال سفيان بن عيينة ـ كما رواه ابن أبي الدنيا عنه ـ: ما أنعم الله على العباد نعمة أفضل من أن عرّفهم «لا إلٰه إلا الله»[2].

فعند مسلم في صحيحه، عن عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «من مات وهو يعلم ألا إلٰه إلا الله دخل الجنّة»[3].

وفي مسند الإمام أحمد عن جابر ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ ﷺ ـ قال: «لا يبقى برٌّ ولا فاجرٌ إلا دخلها ـ يعني النّار ـ فتكون على المؤمنين بردًا وسلامًا، كما كانت النّار على إبراهيم»[4].

---

(١) استعمال «ظهر» و«أظهر» بمعنى «خرج» و«أخرج» دارج في نجد، موطن المؤلف، وهو منسجم مع أصل مادة (ظهر) الدال على البروز، كما في المقاييس: ٣/ ٤٧١، ويدل عليه ـ كما في اللسان: ٤/ ٥٢٣ ـ قول عمر ـ رضي الله عنه ـ في كتابه لأبي عبيدة: «فاظهر بمن معك من المسلمين إليها»، أي اخرج إلى ظاهر البلد، وأبرزهم منها.

(٢) كتاب الشكر: ٣٤، برقم (٩٦)، ورواه كذلك البيهقي في الشعب: ٤/ ١١٩، برقم (٤٥٠٠)، وأبو نُعيم في الحلية: ٧/ ٢٧٢.

(٣) صحيح مسلم: ١/ ٦٠، كتاب الإيمان، باب (١٠)، حديث (٢٦).

(٤) المسند: ٣/ ٣٢٨، وقال المنذري: ورواته ثقات. (الترغيب: ٤/ ٢٣١)، ورواه البيهقي في الشعب: ١/ ٣٣٦، برقم (٣٧٠) وحسن إسناده، وعبد بن حميد في مسنده: ٣٣٣، برقم (١١٠٦)، وقد ضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع: ٨٨٩، =

ويشهد لما تقدّم حديث معاذ ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ ﷺ ـ أنّه قال: «من كان آخرَ كلامه «لا إلٰه إلا الله» دخل الجنّة»[1]. وهو حديث صحيح.

قال الخطابي على هذا في مصنفٍ له في التوحيد[2]: فإن المحتضَر لا يكاد يقولها إلا بإخلاص وتوبة، وندم على ما مضى، وعزْم على ألا يعود إلى مثله. نقله عن بعض العلماء ورجّحه.

قلت: ويُستأنس لما قال الخطابي ـ رحمه الله تعالى ـ بما رواه أبوبكر بن أبي الدنيا[3]، والبيهقي في شعب الإيمان[4]، وابن لال[5]،

= برقم (٦١٥٦)، وكذلك ضعف محققو المسند إسناده: ٢٢/ ٣٩٧ ط التركي.

(١) رواه أحمد في مسنده: ٥/ ٢٣٣، ٢٤٧، بلفظ «وجَبت له الجنّة»، وأبو داود في سننه: ٣/ ١٩٠، الجنائز، باب في التلقين، برقم (٣١١٦)، والحاكم في المستدرك: ١/ ٥٠٣، برقم (١٢٩٩)، وقال: صحيح الإسناد، والطبراني في الكبير: ٢٠/ ١١٢، برقم (٢٢١)، والبيهقي في الشعب: ١/ ١٠٨، برقم (٩٤). وحسنه الألباني كما في «إرواء الغليل»: ٣/ ١٤٩، برقم (٦٨٧).

(٢) المعروف من مصنفات أبي سليمان حمْد بن محمد الخطّابي (٣١٩ـ ٣٨٨هـ) المتعلّقة بالاعتقاد: «الغنية عن الكلام وأهله» و«شعار الدين» و«الرسالة الناصحة» و«شأن الدعاء»، فلعل المصنَّف المذكور أحد هذه. ولم أعثر على كلامه في «شأن الدعاء» و«معالم السنن».

(٣) لم أهتد إلى موضعه عنده، ولعله في كتاب المحتضرين له.

(٤) ٢/ ٩، برقم (١٠١٥)، ٦/ ٥٤٥، برقم (٩٢٣٥)، ورواه الخطيب في «تاريخ بغداد»: ٩/ ١٢٥.

(٥) هو أبوبكر، أحمد بن علي بن أحمد الهمذاني الشافعي (٣٠٨ـ ٣٩٨هـ)، المشهور بابن لال ـ معناه: أخرس ـ فقيه محدث، له «السنن» و«معجم الصحابة»، انظر السير: ١٧/ ٧٥ـ ٧٧.

والديلمي في الفردوس[1]، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا قال: «حضر ملك الموت رجلاً يموت، فشق أعضاءه فلم يجده عمل خيرًا قط، ثم شق قلبه، فلم يجد فيه خيرًا قط، ففك لِحْيَيْه، فوجد طرَف لسانه لاصقًا بحنكه، يقول: «لا إله إلا الله»، فغُفر له بكلمة الإخلاص»[2].

فتبيّن بهذا أن الموحّد المخْلص لو لقي ربّه بقُراب الأرض خطايا، قابله مولاه الغفور الرحيم بقُرابها مغفرة، فإن نجاسة الذنوب عارضة، والدافع لها قوي، ولهذا قال ـ ﷺ ـ فيما صح عنه وثبت: «الإسلام يجبّ ما قبله»[3].

قال الفخر الرازي: وإنما سُمّيت كلمةُ الإخلاص بذلك؛ لأن كل شيء يُتصوّر أن يشوبه غيرُه: إذا صُفّي عن شوبه بغيره وخُلّص منه سمّي خالصًا[4]. رزقنا الله والمسلمين الخاتمة عليه، والله ـ سبحانه ـ ولي التوفيق.

---

(١) ٢/ ١٣٧، برقم (٢٦٩٩).

(٢) ضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع: ٤٠٢، برقم (٢٧٢٥).

(٣) رواه مسلم عن عمرو بن العاص بلفظ: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله»، الصحيح: ١/ ١٠٥، كتاب الإيمان، باب (٥٤)، حديث (١٢١)، واللفظ الذي أورده المؤلف رواه أحمد في المسند: ٤/ ١٩٨، والبيهقي في الكبرى: ٩/ ١٢٣.

(٤) لم أهتد إلى موضعه.

الباب الثاني

باب من حقق التوحيد دخل الجنّة بغير حساب ولا عذاب

لمّا ذكر ـ رحمه الله تعالى ـ فضل التوحيد، وشوّق إليه، أعقبه بذكر حقيقة هذا المشوّقِ إليه ليعرف، حتى يكون المتصف به على حقيقة من فضله، فيزداد فيه رغبة.

قال: [وقول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ﴾] ـ هو خليل الرحمن، إمام الحنفاء، ووالد الأنبياء ـ عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام ـ. [﴿كَانَ أُمَّةً﴾] أي إمامًا يقتدى به، قال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: الأمّة معلم الناس الخير[1]. وعن ابن عمر: الأمّة: الذي يعلّم النّاس دينهم[2].

[﴿قَانِتًا لِّلَّهِ﴾]، أي خاشعًا مطيعًامنقادًا / لمولاه. هذا مجمع الأقوال في ذلك.

٢٦/ب

[﴿حَنِيفًا﴾]، أي منحرفًا قاصدًا عن الشرك إلى التوحيد؛ فالقاصد إلى التوحيد لا بد أن يكون منحرفًا عن جميع ما سواه من الأديان.

قال الحطيئة يمدح سعيد بن العاص[3] وهو على المدينة:

---

(١) رواه ابن جرير في تفسيره: ١٤/ ١٩١.

(٢) ذكره عنه ابن كثير في تفسيره: ٤/ ٦١١.

(٣) هو سعيد بن العاص بن أبي أحيحة سعيد بن العاص بن أمية، له صحبة، ولي إمرة المدينة لمعاوية، واعتزل الفتنة، كان أشبه الناس لهجة برسول الله ـ ﷺ ـ، توفي =

يقولون هل يبكي من الشوق مسلمٌ   تخلّى إلى وجه الإلـه حنيفُ[1]

وأصل الحنَف: الميل والانحراف في الشيء.

قالت أم الأحنف بن قيس التميمي وهي ترقّصه صغيرًا:

والله لـولا حنـفٌ فـي رجلـه   ما كان في صبيانكم من مثله[2]

فهو ـ عليه الصلاة والسلام ـ مائل كما ذكرنا إلى التوحيد عن جميع الأديان مما سواه، كما قال أبو قيس ابن الأسلت الأنصاري[3] ـ رضي الله عنه ـ بعد أن ذكر نعمة الله عليهم أن جنّبهم دين النصارى واليهود، وجميع طرق الضلال:

ولكنّـا خُلقْنـا إذ خلقنـا   حنيفًا ديننا عن كل جيلِ[4]

وقال كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ يوم الطائف:

لأمـر الله والإسـلام حتـى   يقـوم الديـن معتـدلاً حنيفًا[5]

= سنة ٥٩هـ. انظر السير: ٣/ ٤٤٤ـ ٤٤٩.

(١) ديوانه: ص ١٦٨، وفي رواية: «حازم» بدل «مسلم»، و«ذات» بدل «وجه».

(٢) أنشده الأزهري في «تهذيب اللغة»: ٥/ ١٠٩، مادة «حنف».

(٣) مختلف في اسمه، قيل صيفي، وقيل غيره، والأسلت اسمه عامر بن جشم بن وائل الأوسي، كان أبو قيس يُدعى في الجاهلية بالحنيف، واختلف في إسلامه، مات على رأس عشرة أشهر من الهجرة. انظر الإصابة: ٤/ ١٦٠، ١٦١، برقم (٩٤٤) من باب الكنى.

(٤) البيت ضمن أبيات في سيرة ابن هشام: ١/ ٤٣٨.

(٥) ديوانه: ص ٢٣٧، مكتبة النهضة ـ بغداد.

فهو دين معتدل في نفسه حال كونه مائلاً عن كل دين سواه.

ولهذا قال ـ تعالى ـ: [﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾] [النحل: ١٢٠].

قال الشعبي: حدثنا فروة بن نوفل، قال: قال عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: إنّ معاذًا كان أمّة قانتا لله حنيفًا. فقلت في نفسي: غلِط أبو عبدالرحمن. إنما قال الله: ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ ﴾. فقال: أتدري ما الأمّة وما القانت؟ فقلت: الله أعلم. قال: الأمّة: الذي يعلّم الخير، والقانت: المطيع لله ورسوله[1].

ولهذا أثنى الله على إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ فقال: ﴿ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ۚ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ ﴾ [النحل: ١٢١]، فإنه ـ عليه السلام ـ قد بذل ماله للضيفان، وبدنه للنيران، وقلبه للرحمن، فاتخذه الله بذلك خليلا، واصطفاه دون الخلق وليّا، وكان به أبدًا حفيّا، ووهب له إسحق ويعقوب ومن ذريّته، وجعل الكل نبيا، حتى ختمهم بمحمد ـ ﷺ ـ، ابنِ ابنه الذبيح، مِن أتباعه عيسى ابن مريم رسول الله المسيح.

ومن جِلّ[2] قول الخليل ـ عليه السلام ـ ما ذكر الله عنه في محكم التنزيل، حيث قال: ﴿ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٧٩﴾ ﴾ [الأنعام: ٧٩]، وقال لمحمد ـ ﷺ ـ: ﴿/ قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ

٦٣/ ١

(١) رواه ابن جرير في تفسيره: ١٤/ ١٩١، والحاكم في المستدرك: ٢/ ٣٩٠، برقم (٣٣٦٧) وقال: صحيح على شرط الشيخين. والطبراني في الكبير: ١٠/ ٥٩.
(٢) الجِلّ ـ بالكسر ـ: الجليل العظيم، اللسان: ١١/ ١١٧، مادة (جلل).

﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣] يعني في زمانكم، وذلك كما قال ـ تعالى ـ: ﴿دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنعام: ١٦١]، وهذا الدين هو الصراط المستقيم، الذي لا تمثيل فيه ولا تعطيل[(١)]، ولا حيف فيه ولا زيف، وتقريبُه هو أن لا ترى مَن دونه ـ سبحانه وتعالى ـ شيئًا[(٢)].

ولهذا قال لخاتم رسله محمد ـ ﷺ ـ آمرًا له أن يتبع ملته: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [الإسراء: ١٢٣]. وقد قال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: من كان على الحق فهو جماعة وإن كان وحده، وتلا: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾[(٣)].

فقد تبين لك أن الإنسان إذا استكمل هذه الصفة فقد أتى بتحقيق التوحيد، وحُق له أن يُحرَّم على النّار، كما حرّمها ـ سبحانه ـ على إبراهيم. حتى نار الدنيا قال لها: ﴿كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنبياء: ٦٩]، وأن يُدخل الجنّة بغير حساب ولا عذاب.

[وقال ـ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾﴾] [المؤمنون: ٥٩] أي لا يعبدون معه غيره، بل يوحّدونه، ويعلمون أنه لا إلٰه إلا هو الأحد الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد.

---

(١) أي لا تمثيل للخالق بالمخلوق، لا في كماله، ولا في أفعاله، ولا في حكمه، ولا في عبادته، ولا تعطيل للخالق من صفات الكمال الواجبة له نقلاً وعقلاً.

(٢) أي شيئا يستحق العبادة مع الله أو دونه. ويحترز في مثل هذا التعبير من موافقة أصحاب وحدة الوجود من ملاحدة التصوّف؛ فإنهم لا يرون غير الله ـ تعالى ـ موجودًا أصلاً.

(٣) ذكره ابن عبدالبر في التمهيد: ٢١/ ٢٧٤، بنحوه، من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن عبدالرحمن بن سابط عن عمرو بن ميمون قال: قال عبدالله بن مسعود، فذكره.

ولهذا لمّا وصفهم قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ ٦١﴾ [المؤمنون: ٦١]، فبسبقهم إلى الخيرات في الدنيا ليُرضوا مولاهم، قرّبهم في الآخرة وأرضاهم، فهم السّابقون إلى الجنّة، جزاء بما كانوا يعملون، و﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ٦٠﴾ [الرحمن: ٦٠].

وهذا على قراءة الجمهور في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ﴾[1] [المؤمنون: ٦٠].

وهذه الآية كقوله: ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ﴾ الآية [البقرة: ١٢٧]، فهذا قولهما وهما يرفعان قواعد بيت ربهما، في أفضل عمل، وهما هما، قد خشيا ألا يُقبل منهما عملُهما، فما ظنّك بمن هذا إخلاصهم وشفقتهم على قبوله منهم، أتُراهم يُحجبون عن الجنّة للحساب، أو يُدخلون النّار للعذاب، لا والذي أنزل الكتاب، فإنه الصادق وعده، وهو لا يخلف الميعاد، وإنّما الخوف علينا، حيث جمعنا بين الأمن والتقصير، فنسأل من يأخذ بالنواصي أن يأخذ بنواصينا إلى الحق، وأن يثبّت قلوبنا عليه، فقد نجّى الله ـ سبحانه ـ خليله إبراهيم من نار الدنيا التي أراد أن يعذّبه بها أعداؤه، فجعلها الذي خلقها عليه بردًا وسلاما، وهذه عادة الله مع أوليائه.

فقد علمت بهذا أن مرتبة الإخلاص عقبة كؤود، صعبةُ المرقى، ومن تأمّل أحوال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ والسّلف الصالح وجدهم مع غاية العمل في غاية الخوف من حبوطه، ونحن جمعنا بين التقصير والتفريط، فنسأل الله لطفه وعفوه، وأن / يرحم ضعفنا، ويجبر كسرنا، ٦٣/ب

(١) وقرأتها عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «يأتون ما أتو» أي يفعلون ما فعلوا. رواه ابن جرير في تفسيره: ١٨/ ٣٣.

إنّه كريم وهّاب.

[وفي الصحيحين][1] والسياق للبخاري[2]، [عن حُصين] بضمّ الحاء المهملة في أوّله [ابن عبدالرحمن] الحارثي[3] الكوفي، الثبت الثقة، [قال: كنت عند سعيد بن جبير] الأسدي مولاهم، الكوفي الثبت الفقيه، قتله الحجّاج ظلمًا ولم يُكمّل له خمسين سنة، وذلك في شعبان، سنة خمس وتسعين، وهو ابن تسع وأربعين سنة[4]، ولم يعش الحجّاج بعده إلا أيّامًا.

ورُوي عن خلف بن خليفة قال: حدّثنا بوّاب الحجّاج بن يوسف قال: رأيت رأس سعيد بن جبير بعدما سقط إلى الأرض يقول: لا إله إلا الله[5].

وقال خلف عن رجل: إنّه هلّل ثلاثًا لمّا ندر، يفصح بها[6].

وقد جرى له من الصبر عند قتله، وإغلاظ القول للحجّاج ما هو مشهور لائق بمرتبته، رحمه الله ورضي عنه.

---

(١) صحيح البخاري: ٥/ ٢٣٩٦، كتاب الرقاق، باب يدخل الجنّة سبعون ألفا..، برقم (٦١٧٥)، وصحيح مسلم: ١/ ١٦٩، كتاب الإيمان باب (٩٤)، حديث (٢٢٠).

(٢) بل لمسلم.

(٣) بل السلمي. ت ١٣٦هـ، وحصين بن عبدالرحمن الحارثي غيره، مقبول، ت ١٣٩هـ. انظر «تهذيب الكمال» للمزي: ٢/ ٢١١، ٢١٢. وتقريب التهذيب: ١٧٠.

(٤) وفي السير: (٤/ ٣٣٣) أنه بلغ سبعة وخمسين عامًا، وفي (٤/ ٣٤١) أنكر الذهبي أنه عاش تسعًا وأربعين سنة.

(٥) السير: ٤/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٦) انظر «حلية الأولياء»: ٤/ ٢٩١، وفيه أنه لم يتمّ الثالثة.

[فقال سعيد: أيّكم رأى الكوكب الذي انقضّ البارحة؟] أي النجم الذي سقط، والانقضاض السقوط، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾، أسند الإرادة إليه مجازاً.

[قلت: أنا]، ثم قال حصين: [أما إنّي لم أكن في صلاة] إبعادًا عن الرياء والعجب وتزكية النفس، وهذا من أخلاق السلف، مع أنّه لم يكن في صلاة[1].

ثم استدرك فقال: [ولكنّي لُدغت] بالبناء[2]، واللدغ في الأصل للذي يضرب بفيه، والذي يضرب بمؤخّره يقال: «لسع»[3]، وبأسنانه: «نهش» بالمهملة والمعجمة، وقيل: بينهما فرق، وقد يستعمل بعضها مكان الآخر تجوّزاً[4].

والظاهر أنّ الذي لدغه عقرب، وقد جاء التصريح بها في بعض طرق الحديث[5].

[قال] سعيد لحصين: [فما صنعت؟] قال حصين: [قلت: ارتقيت]، الرقية العوذة. [قال] سعيد: [فما حملك على ذلك؟] قال حصين: [قلت:] حملني [حديث حدثناه الشعبي] يعني عامر بن شراحيل، أبو عمرو[6]، الثقة الفاضل الفقيه الحافظ التابعي المشهور.

---

(١) أي أنه كان صادقًا في قوله، لم يقله تكلّفًا في البعد عن الرياء.

(٢) أي ببناء الفعل «لُدغت» للمجهول.

(٣) انظر اللسان: ٨/ ٤٤٨، مادة (لدغ)، و٨/ ٣١٨، مادة (لسع).

(٤) انظر اللسان: ٦/ ٣٦٠، مادة (نهش)، و٦/ ٢٤٤، مادة (نهس).

(٥) انظر «التمهيد» لابن عبدالبر: ٥/ ٢٧١.

(٦) كذا، وصوابها: أبا عمرو.

قال مكحول: ما رأيت أفقه منه[1]. مات بعد المائة، له نحو ثمانين سنة[2].

[قال] سعيد: [وما حدّثكم؟ قلت: حدّثنا عن بُريدة] بضم الباء الموحّدة، وفتح الرّاء المهملة [ابن الحُصيب] بالمهملتين مصغّرًا، أبو سهل الأسلمي ـ رضي الله عنه ـ، صحابي، أسلم قبل بدر، مات سنة ثلاث وستين وهو بمرو[3]. قاله الديلمي[4].

[إنّه لا رقية إلا من عين]، أي من إصابة العائن بعينه.

وهذا الحديث رواه الشيخان[5]، والترمذي[6]، وأبو داود[7]، كلّهم بطرق إلى حصين بن عبدالرحمن، عن الشعبي، عن بريدة، وعمران بن حصين موقوفًا[8].

ورواه ابن ماجه مختصرًا عن حصين بن عبدالرحمن، عن الشعبي، عن بريدة، فرفعه. ولفظه: قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «لا رقية إلا

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: ٢٥/ ٣٦٠.

(٢) انظر السير: ٤/ ٢٩٤ـ ٣١٩، وفيه أنه مات سنة ١٠٥هـ.

(٣) انظر «الإصابة»: ١/ ١٥٠، رقم (٦٣٢).

(٤) لعلّه شيرويه بن شهردار بن شهرويه بن فناخُسْره بن خسركان، أبو شجاع الديلمي، صاحب «الفردوس» و«تاريخ همذان»، (٤٤٥ـ ٥٠٩هـ). انظر السير: ١٩/ ٢٩٤.

(٥) البخاري: ٥/ ٢١٥٧، الطب، باب من اكتوى أو كَوى..، رقم (٥٣٧٨)، ومسلم: ١/ ١٦٩، الإيمان، باب (٩٤)، حديث (٢٢٠).

(٦) السنن: ٤/ ٣٩٤، الطب، باب (١٥)، حديث (٢٠٥٧).

(٧) السنن: ٤/ ١٠، الطب، باب ما جاء في العين، حديث (٣٨٨٤).

(٨) بل رواية الترمذي وأبي داود مرفوعة.

من عين أو حُمة»[1].

وعند ابن عبدالبر[2] والخطّابي في غريبه[3]، من حديث عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ أنّه رأى صبيًّا تأخذه العين جمالاً، فقال: دسّموا نونته. أراد بالنّونة النقرة التي في ذقنه.

وسأل أحمد بن يحيى الشيباني محمد بن زياد الأعرابي عن ذلك فقال: أراد سوّدوا ذلك الموضع من ذقنه ليردّ العين[4]؛ لأن / ذلك يكسر جماله المُدرْدِقَ له[5]. قال الشاعر[6]:

٦٤/أ

بني كلِّ دسماءِ الثيابِ كأنما طلاها بنو العَجلان من حُمَمِ القِدْرِ

وقال الآخر[7]:

إلى كلِّ دِسماء الذّراعين والعَقْبِ

[أو حُمة]، الحُمَةُ ـ بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم ـ: سمّ ذوات

---

(١) سنن ابن ماجه: ٢/ ١١٦١، الطب، باب (٣٤)، حديث (٣٥١٣). وكذلك رواية الترمذي وأبي داود مختصرة.

(٢) لم أجده عنده، ولا أستبعد أن الشارح عزاه إليه لقول الخطابي: «ذكره أبو عمر»، والخطابي إنما أراد غلام ثعلب أبا عمر الزاهد؛ فهو من شيوخه.

(٣) «غريب الحديث»: ٢/ ١٣٩.

(٤) الموضع السابق.

(٥) كأنه أراد أن جماله يظهر ملاحة صِغَره؛ ففي اللسان (١٠/ ٩٦، مادة «دردق»): «الدردق: الصبيان الصغار». هكذا بدا لي معناها، وقد أتعبتني حتى قرأتها.

(٦) هو الأخطل. انظر ديوانه: ١٣٨. ط دار الفكر، ١٤١٤هـ.

(٧) بل هو الأخطل أيضًا، انظر ديوانه: ٤٤، وصدر البيت:
وظلّت بنو الصمعاء تأوي فلولُهم.

السموم، وقد تسمى إبرةُ العقرب والزنبور «حُمَة»؛ وذلك لأنهما مجرى السمّ[1].

وقيل: فَوْعة السمّ، وهي حدّته وحرارته[2].

والمراد: أو ذي حمة.

قال الخطّابي[3]: وليس في هذا نفي جواز الرّقية في غيرهما من الأمراض والأوجاع؛ لأنّه قد ثبت عن النبي -ﷺ- أنّه رقى بعض أصحابه من وجع كان به[4]، وقال للشفاء: «علّمي حفصة رقية النملة»[5]، وإنما معناه: لا رقية أولى وأنفعُ من رقية العين والحُمة[6]،

---

(١) انظر اللسان: ١٤/ ١-٢، مادة (حما).

(٢) انظر «غريب الحديث» للخطابي: ١/ ٤٤٨.

(٣) «معالم السنن»: ٥/ ٣٦٣، مع مختصر المنذري، وتهذيب ابن القيم.

(٤) انظر مثلاً سنن أبي داود: ٤/ ١١، رقم (٣٨٩٠)، و٤/ ١٢، رقم (٣٨٩٤)، والكبرى للنسائي: ٦/ ٢٤٩، رقم (١٠٨٤١)، وغيرها كثير في أبواب الرقى من كتب الطب في دواوين السنّة.

(٥) رواه أحمد في المسند: ٦/ ٣٧٢، وأبو داود في سننه: ٤/ ١١، الطب، باب (١٨)، حديث (٣٨٨٧)، والنسائي في الكبرى: ٤/ ٣٦٦، رقم (٧٥٤٣)، والحاكم في المستدرك: ٤/ ٦٣، رقم (٦٨٩٠)، وصححه الألباني كما في الصحيحة: ١/ ٢٨٩، رقم (١٧٨). و«النملة» كما في («النهاية»: ٥/ ١٢٠) قروح تخرج في الجنب، ورقية النملة التي كانت تُعرفُ بين نساء العرب في الجاهلية: «العروس تحتفل، وتختضب وتكتحل، وكلُّ شيء تفتعل، غير ألا تعصي الرجل»، ولما كان هذا كلامًا يعلم من سمعه أنه لا يضرّ ولا ينفع، قيل إنّ النبي -ﷺ- إنما أراد بقوله للشفاء: «علمي حفصة رقية النملة» الإلغاز والمزاح بقصد التأديب؛ أنها أفشت سرّه. انظر «النهاية»: ٥/ ١٢٠.

(٦) في «معالم السنن»: «من رقية العين والسم».

وهذا كما قيل: «لا فتى إلا علي، ولا سيف إلا ذو الفقار»[1].

وقال أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا عبدالواحد بن زياد، حدثنا عثمان بن حكيم، حدثتني الرباب قالت: سمعت سهل بن حنيف يقول: مررنا بسيل، فدخلت فاغتسلت فيه، فخرجت محمومًا، فنُمي ذلك إلى رسول الله ـ ﷺ ـ فقال: «مروا أبا ثابت يتعوّذ». فقالت: فقلت يا سيّدي، والرّقية صالحة؟. قال: لا رقية إلا في نفس أو حمة أو لدغة[2]. والنفس هنا العين[3].

قال الخطّابي: فيه جواز قول الرجل لرئيسه من الآدميين يا سيّدي[4].

قلت: ليس هذا على إطلاقه؛ فإن الرجل الفاجر لا يسمّى سيّدًا، وإن كان رئيسًا، وقد ورد النهي عن ذلك[5]. وسيأتي معنى السيّد في

---

(١) روى ابن أبي الدنيا في «الهواتف»: ٢٠، برقم (٥)، أن مناديًا يوم بدر يقال له «رضوان» نادى: «لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا علي»، وروى ابن عدي في الكامل: (٥/ ٢٦٠) من طريق عيسى بن مهران المستعطف ـ وهو وضاع محترق في الرفض كما يقول ابن عدي ـ أن صائحًا صاح بها في السماء يوم أحد. وذكره ابن الجوزي في الموضوعات: ١/ ٣٨١، والحلبي في «الكشف الحثيث». ٢٠٦.

(٢) السنن: ٤/ ١١، الطب، باب (١٨)، حديث (٣٨٨٨)، ورواه النسائي في الكبرى: ٦/ ٧٢، برقم (١٠٠٨٦) و٦/ ٢٥٦، رقم (١٠٨٧٣)، وأحمد في المسند: ٣/ ٤٨٦، والحاكم في المستدرك: ٤/ ٤٥٨، برقم (٨٢٧٠) وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي والطبراني في الكبير: ٦/ ٩٣، وقد ضعفه الألباني كما في «الضعيفة»: ٤/ ٣٣٥، برقم (١٨٥٤).

(٣) «معالم السنن» للخطابي: ٥/ ٣٦٤.

(٤) «معالم السنن»: ٥/ ٣٦٤.

(٥) روى الإمام أحمد في مسنده (٥/ ٣٤٦) عن بريدة مرفوعًا: «لا تقولوا للمنافق سيدنا؛ فإنه إن يك سيدكم فقد أسخطتم ربكم ـ عز وجل ـ»، ورواه أبو داود في =

بابه إن شاء الله تعالى[1].

وفي الرقية أحاديث صحيحة شهيرة، تؤذن بأنّها إذا كانت بالقرآن والسنّة، وأسماء الله الحسنى فهي مباحة. وإنما جاء المنع لما كان بغير لسان العرب، فإنه ربما كان كفرًا، أو قولاً يَدخله الشرك. وكذا ما كان منها على مذاهب الجاهلية من العُوَذ التي كانوا يتعاطونها ويزعمون أنها تدفع عنهم العين والآفاتِ استقلالاً، ويعتقدون أنها من قبل الجنّ ومعونتهم.

وأما الإصابة بالعين فهو شيء ثابت موجود، وهو من جملة ما تحقق وقوعه.

قال المازري: أخذ الجمهور بظاهر الحديث، وأنكره طوائف من المبتدعة بغير معنى؛ لأن كل شيء ليس محالاً في نفسه، ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا / إفساد دليل، [فإنه][2] من مجوّزات العقول، فإذا أخبر الشارع ـ عليه الصلاة والسلام ـ بوقوعه لم يكن لإنكاره معنى. وهل من فرق بين إنكارهم هذا وإنكارهم ما يخبر به ـ ﷺ ـ عن أمور الآخرة[3].

٦٤/ب

= سننه: ٤/ ٢٩٥، برقم (٤٩٧٧)، والنسائي في الكبرى: ٦/ ٧٠، برقم (١٠٠٧٣)، والبخاري في الأدب المفرد: ٢٦٧، برقم (٧٦٠)، والبيهقي في الشعب: ٣/ ٢٣٠، برقم (٤٨٨٣). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة: ١/ ٦٤٥، برقم (٣٧١).

(١) وهو الباب الخامس والستون، باب ما جاء في حماية المصطفى حمى التوحيد.

(٢) في الأصول: «بل هو»، ولا وجه له، وما أثبته من «المعلم بفوائد مسلم»: ٣/ ٩١.

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» للمازري: ٣/ ٩١، بمعناه.

وعند مسلم، من حديث الزهري، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ رفعه: «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين، وإذا استُغسِلتم فاغسلوا»[1].

ففي هذا تنبيه على سرعة نفوذ العين، وتأثيرها بإذن الله ـ تعالى ـ في الذوات.

وقد قال يعقوب ـ عليه السلام ـ لبنيه: ﴿يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ﴾ الآية [يوسف: ٦٧]. قال ابن الجوزي وغيرُه: إنما خاف عليهم ـ عليه السلام ـ العين. ورُوي ذلك عن جماعة من السلف[2].

وفيه أيضًا إثبات القدر؛ لأنه لا يمكن أن يرد القدرَ شيء؛ إذ القدر عبارة عن سابق علم الله ـ سبحانه ـ[3]، وهو لا راد لأمره. ولهذا قال يعقوب ـ عليه السلام ـ: ﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا حَاجَةٗ فِي نَفۡسِ يَعۡقُوبَ قَضَىٰهَاۚ﴾ الآية [يوسف: ٦٨]، وهي استعمال الأسباب، مع التسليم لقضاء الله وقدره في سابق علمه. ولهذا قال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٦٨﴾ [يوسف: ٦٨].

والتقدير إذًا في الحديث: إنه لو فرض أن شيئًا له قوّة بحيث يسبق القدر، لكان العين، لكنّها لا تسبقه، فكيف نحوها.

---

(١) صحيح مسلم: ٤/ ١٣٧٢، كتاب السلام، باب الطب، رقم (٢١٨٨).

(٢) انظر «زاد المسير»: ٤/ ٢٥٤.

(٣) للقدر أربع مراتب: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق، فلو قال المؤلف: «القدر متضمن لعلم الله السابق» لكان أولى.

قال النووي: فيه إثبات القدر، وصحّة أمر العين، وأنّها قويّة الضرر[1].

وفيه أمره - ﷺ - العائن بالاغتسال، عند طلب المعيون منه ذلك، إشارة إلى أن ذلك معلوم عندهم. فأمرهم - ﷺ - ألا يمتنعوا منه إذا أريد منهم. وأدنى ما في ذلك رفع الوهم الحالّ في ذلك. وظاهر الأمر الوجوب مطلقًا، وقيل إذا خُشي الهلاك، كما يُجبر على بذل الطعام للمضطر وأولى[2].

وصفة الاغتسال ما خرّجه الإمام أحمد[3] والنسائي[4]، وصحّحه ابن حبّان[5]، عن أبي أمامة ابن سهل بن حنيف، أن أباه - رضي الله عنه - حدّثه أن النبي - ﷺ - خرج وساروا معه نحو ماء، حتى إذا كانوا بشعب الخَرّار من الجحفة[6]، اغتسل سهل بن حنيف، وكان أبيض حسن الجسم والجلد، فنظر إليه عامر بن ربيعة[7] فقال: ما رأيت كاليوم ولا جلدَ مخبّأة. فلُبط به؛ أي صرع. فأتى رسول الله - ﷺ - فقال: «هل تتهمون به من أحد؟» قالوا: عامر بن ربيعة. فدعا عامرًا

---

(١) شرح صحيح مسلم: ١٤/ ١٧٤.
(٢) انظر «فتح الباري»: ١٠/ ٢٠٤.
(٣) المسند: ٣/ ٤٨٦. وصححه محققوه: ٢٥/ ٣٥٦، برقم (١٥٩٨٠).
(٤) السنن الكبرى: ٤/ ٣٨١، (٧٦١٧) و٦/ ٦٠، (١٠٠٣٦).
(٥) الإحسان: ١٣/ ٤٧٠ـ ٤٧٢.
(٦) انظر معجم البلدان: ٢/ ٣٥٠.
(٧) هو عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العنزي، أحد السابقين الأولين، هاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، وشهد بدرًا وما بعدها، توفي سنة ٣٥هـ. الإصابة: ٢/ ٢٤٠، والسير: ٢/ ٣٣٣.

فتغيظ عليه، فقال: «على ما يقتل أحدكم أخاه، هلاّ إذا رأيت ما يعجبك برّكت». / ثم قال: «اغتسل له». فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه وداخل إزاره في قَدَح، ثم أمر أن يَصُب ذلك الماءَ عليه رجلٌ من خلفه على رأسه وظهره، ثم يُكفى القدح. ففُعل ذلك به، فراح سهل مع الناس ليس به بأس. لفظ رواية ابن أبي أويس عن الزهري بهذا السند، ولفظ رواية النسائي من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري بهذا السند، أنّه صبّ صبة على وجهه بيده اليمنى، وكذلك سائرُ أعضائه، صبة صبة على القدح، وقال في آخره: ثم يُكفى القدح وراءه على الأرض.

٦٥/أ

واختلفوا في كيفيّة غَسل الإزار، وكلامهم يدور على ما يلي الجسد.

قال أبو عبيد القاسمُ بن سلاّم: اختلف الناس في معناه، فكان بعضهم يذهب وهمُه إلى المذاكير، وبعضهم على الأفخاذ والورِك.

قال: وليس هو عندي [من][1] هذا في شيء. إنما أراد بداخلة إزاره: طرف[2] إزاره: الداخل الذي يلي جسده، وهو يلي الجانب الأيمن من الرجل؛ لأن المؤتزر إنما يبدأ إذا ائتزر بجانبه الأيمن، فذلك الطرف يباشر جسده، فهو الذي يُغسل.

قال: ولا أعلمه إلا وقد جاء مفسّرًا في بعض الحديث هكذا[3].

---

(١) في الأصول: «في»، وما أثبته من «غريب الحديث».

(٢) في الأصول: «وطرف»، ولا معنى للواو هنا، وليست في «غريب الحديث».

(٣) «غريب الحديث»: ٢/ ١١٣، ١١٤.

ورَوى بسنده في صفة الغسل عن الزهري، فقال: حدّثنيه حجاج عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: يؤتى الرجل العائن بقدح، فيُدخل كفه فيه فيمضمض، ثم يمجّه في القدح، ثم يدخل يده اليسرى فيصبّ على كفّه اليمنى، ثم يدخل يده اليمنى فيصب على كفّه اليسرى، ثم يدخل يده اليسرى فيصبّ على مِرفقه الأيمن، ثم يدخل يده اليمنى فيصب على مرفقه الأيسر، ثم يدخل يده اليسرى فيصب على قدمه اليمنى، ثم يدخل يده اليمنى فيصب على قدمه اليسرى، ثم يدخل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى، ثم يدخل على يده اليمنى فيصب على ركبته اليسرى، ثم يغسل داخلة إزاره، ولا يوضع القدح بالأرض، ثم يصب على رأس الرجل الذي أصيب بالعين من خلفه صبة واحدة[1].

وقال ابن قيّم الجوزيّة ـ رحمه الله تعالى ـ:. وهذه الكيفية لا ينتفع بها من أنكرها، ولا من سخر منها، ولا من شكّ فيها، أو فعلها مجرّبًا غير معتقد. وإذا كان في الطبيعة خواص لا يعلم الأطبّاء عللها، بل هي عندهم خارجة عن القياس، وإنما تفعل بالخاصّية، فما الذي ينكر جهلتهم من الخواصّ الشرعية؟!. هذا مع أنّ في المعالجة بالاغتسال مناسبةً لا تأباها العقول الصحيحة، فهذا ترياق سمّ الحيّة يؤخذ من لحومها، وهذا علاج / النفس الغضبيّة بوضع اليد على بدن الغضبان فيسكن. وكأنّ أثر تلك العين كشعلة من نار وقعت على جسد، ففي الاغتسال إطفاء لتلك الشعلة.

٦٥/ب

---

(١) «غريب الحديث»: ٢/ ١١٢. وليس فيه السند المذكور. وهو في «السنن الكبرى» للبيهقي: ٩/ ٣٥٢.

ثم لما كانت هذه الكيفيّة الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد بشدّة نفوذها فيها، ولا شيء أرق من العين[١]، فكان بغسلها إبطال لعملها، ولا سيما أن للأرواح الشيطانيّة في تلك المواضع اختصاصًا[٢].

وأصل العين من الحسد المنبعث من القلب.

وعند أبي داود الطيالسي[٣]، والبخاري في تاريخه[٤]، والضياء المقدسي في المختارة[٥]، والحكيم الترمذي[٦]، والبزّار[٧]، بإسناد حسن، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «أكثر من يموت من أمّتي بعد قضاء الله وقدره بالعين».

فخصّ أمّته ـ ﷺ ـ من بين سائر الأمم؛ لأنها فُضّلت عن غيرها باليقين، فلما حجبوا أنفسهم بالشهوات، عوقبوا بآفة العين. وذكر القضاء والقدر في ذلك، مع أن كلّ كائن إنما هو بهما للردّ على العرب الزاعمين أن العين تؤثر بذاتها استقلالا.

---

(١) لقد تصرف المؤلف بكلام ابن القيم تصرّفًا مخلا، ففي «الزاد»: «فلا تجد أرق من المغابن وداخلة الإزار، ولا سيما إن كان كناية عن الفرج، فإذا غُسلت بالماء بطل تأثيرها وعملها..»، ومغابن البدن: الأرفاغ والآباط، والرفَغ: أصل الفخذ. انظر المصباح المنير: ٨٩، ١٦٨.

(٢) بتصرف من «زاد المعاد»: ٤/ ١٧١.

(٣) في مسنده: ٢/ ٢٤٢. وحسن إسناده الألباني في الصحيحة: ٢/ ٣٨٤، برقم (٧٤٧).

(٤) الكبير: ٤/ ٣٦٠. برقم (٣١٤٤).

(٥) لم أعثر عليه في المطبوع، وأظنه مما بقي مخطوطا، فإن منه مسند جابر ـ رضي الله عنه ـ.

(٦) «نوادر الأصول»: ٣/ ٤٦.

(٧) «كشف الأستار»: ٣/ ٤٠٣، برقم (٣٠٥٢).

وقد قال العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ في العائن إذا عُرف منه الضرر على الناس بذلك: إن لولي الأمر أن يلزمه بلزوم بيته، فإن كان فقيرًا رُزق من بيت المال[1]. وفي تضمينه ما يتلف بعينه خلاف عندهم. الصحيح تضمينه. حتى قال بعضهم بالقصاص فيمن يقتل بعينه.

فقال سعيد: [قد أحسن من انتهى إلى ما سمع].

فيه دليل على أنّ العبادات مبناها على التوقيف، وأنّ الطبّ في باب الأسباب من باب العبادة؛ حيث قال: (قد أحسن من انتهى إلى ما سمع)؛ إذ فعل الأسباب من باب ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

وبهذا يتبيّن فضلُ العلم والانتهاءِ إليه، والتأدبِ معه، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: ٢٨]؛ فإنه إذا زال العلم استوى عند صاحب ذلك الحق والباطل، والضار والنّافع، والغيّ والرشاد، فلم ينتفع بشيء، كما قال الشاعر[2]:

وما انتفاع أخي الدنيا بناظره ... إذا استوى[3] عنده الأنوار والظلم[4]

[ولكن حدّثنا عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ـ ﷺ ـ أنّه قال: عُرضت علي الأمم، فرأيتُ النبيّ] وهو إنسان أوحي إليه بشرع

---

(١) انظر تفسير القرطبي: ٩/ ٢٢٧، وفتح الباري: ١٠/ ٢٠٥.

(٢) هو المتنبي.

(٣) كذا في الأصول، وفي الديوان: إذا استوت.

(٤) ديوان المتنبي. بشرح العكبري: ٣/ ٣٦٧.

ولم يؤمر بتبليغه[1]، والظاهر أنه أتى باسم النبي في هذا الموضع دون الرسول لأنه أعم؛ ليدخل فيه النبي غير الرسول. ويُعلم هذا مما بعده من ذكر موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

[ومعه الرجل والرجلان،/ والنبي وليس معه أحد]، وهذا يدل على قلّة أهل الحق، فلا يمنعْك من دين الحق أن ترى قلّةَ أهله، فقد قال رسول الله ـ ﷺ ـ لعدي بن حاتم ـ رضي الله عنه ـ فيما روى ابن إسحق وغيره عنه: «لعلّك يا عديّ إنّما يمنعك من دخولٍ في هذا الدين ما ترى من كثرة عدوّهم، وقلّة عددهم» الحديث[2]. وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقال: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢٠﴾ [سبأ: ٢٠].

٦٦/ أ

وقد مضى في الخطبة ما ورد في عدّة الأنبياء والرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ[3].

[إذ رُفع لي سواد عظيم، فظننت أنّهم أمّتي، فقيل لي: هذا موسى] هو موسى بن عمران كليم الرحمن ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ولم يقل وهارون؛ لأنّه له تبع؛ لأنّه سأل ربّه أن يكون معه رسولا، ونِعْم الشفاعة، إذ حصلت بها لهارون ـ عليه الصلاة والسلام ـ الرسالة.

[وقومه] الذين اتبعوه وقبلوا منه ما أُرسل به إليهم، من بني إسرائيل ومن تبعهم من القبط، وغيرهم ممن تبعهم في ذلك الزمن من بني آدم.

---

(١) هذا هو التعريف المشهور للنبي، انظر «شعب الإيمان» للبيهقي: ١/ ١٥٠، و«تدريب الراوي» للسيوطي: ٢/ ٥٩، والأصح أن يقال: إنسان حرّ ذكر أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بتبليغه فهو النبي الرسول. انظر «النبي والرسول» للدكتور أحمد آل حمد: ١٤٣.

(٢) سيرة ابن هشام: ٢/ ٥٨١.

(٣) راجع ص ١٥/ أ.

[فنظرت فإذا سواد عظيم، قيل لي: هذه أمتك] يعني أمّةَ الإجابة من المحسنين والمسيئين.

[ومعهم سبعون ألفًا يدخلون الجنّة بغير حساب ولا عذاب. ثم نهض ـ ﷺ ـ] من ذلك المجلس قائمًا، [فدخل منزله، فخاض الناس في أولئك] والخوض: التخليط في الأمر، والدَّوْكُ[1] في أولئك السبعين: ما عملُهم الذي استحقوا به أن يدخلوا الجنّة بغير حساب ولا عذاب؟؛ لاهتمامهم بالحرص ـ رضي الله عنهم ـ على ذلك العمل، ليتصفوا به.

والمعنى أنّهم تكلّموا أو تناظروا فيهم. وفيه إباحة ذلك في باب العلم، والمباحثة في نصوص الشرع على جهة الاستفادة وإظهار الحق، وأنّ الرجوع في ذلك عند الاختلاط واختلاف الأفهام إلى الأعلم في ذلك، كالشيخ المستفاد منه. وأنّه قد يتفق المتباحثون على الخطأ، حتى يكشف لهم من هو أعلم منهم بالعلم الواضح في ذلك، إلا أن يقال: كان المتكلّمون بعضَ الصحابة من الحاضرين، لا كلّهم.

[فقال بعضهم: لعلهم الذين صحبوا رسول الله ـ ﷺ ـ. وقال بعضهم: فلعلهم الذين وُلدوا في الإسلام، فلم يشركوا بالله شيئا. وذكروا أشياء] داكوا وخاضوا فيها، بأقوال لم توافق ما قال النبي ـ ﷺ ـ.

[فخرج عليهم رسول الله ـ ﷺ ـ] وهم في خوضهم، [فأخبروه] بما خاضوه في أولئك، [فقال] لهم عند ذلك، كاشفًا لهم ما خاضوا فيه: [هم الذين لا يسترقون] ولم يقل في هذا لا يرقون، [ولا يكتوون] ولم يقل: لا يكوون، [ولا يتطيرون] خرج من هذا التفاؤل؛ فإنه في الحقيقة

---

(١) يقال: بات القوم يدوكون دَوْكًا، إذا باتوا في اختلاط. المقاييس: ٢/ ٣١٤.

٦٦/ب

لا يسمّى / طيرة؛ فإنّه ـ ﷺ ـ كان يعجبه الفأل الحسن، كما يأتي إن شاء الله في موضعه بأوضح بيان[١].

[وعلى ربّهم يتوكلون] امتثالاً منهم لقوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٢٣]، وطلبًا لكفايته في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق: ٣].

وقد قال الحافظ أبوبكر بن العربي المالكي: إن الإنسان إذا قصد بالطب إدامة الصحّة أو دفْعَ السقَم، وعلم أنّه سبب وعلامة لا يوجب استقلالاً لدفع الآلام، أو دفع السقم، فهو من الذين لا يسترقون ولا يكتوون وعلى ربّهم يتوكلون، على أحد الأقوال[٢].

ولهذا في صحيح البخاري عن سهل بن سعد الساعدي ـ رضي الله عنه ـ من طريق أبي حازم، أنّه سمع سهلاً وسأله الناس ـ قال: وما بيني وبينه أحد ـ بأي شيء دُووِي جُرح النبي ـ ﷺ ـ؟. فقال: ما بقي أحد أعلم به مني. كان علي يجيء بترسه فيه ماء، وفاطمة تغسل عن وجهه الدم، وأُخذ حصيرٌ فأُحرق، فحُشي به جُرحه[٣].

وقيل منسوخ بجواز التداوي. قال بعضهم: وهذا لا يصح؛ لأن الأخبار في الفضائل لا يدخلها النسخ، وإنما يدخل النسخ في الأحكام.

---

(١) في الباب (٢٧)، باب ما جاء في التطير، وهو في القسم الثاني من هذا الشرح.

(٢) لم أهتد إلى موضعه.

(٣) صحيح البخاري: ١/ ٩٦، كتاب الوضوء، باب فعل المرأة أباها..، برقم (٢٤٠) و(٤٩٥٠). وقد وقع في الأصل: «بأي شيء دووي به»، و«به» ليست في الصحيح.

قال بعضهم: وهذا غفلة؛ فإن جواز التداوي من الأحكام، ولكن المانع من النسخ، كون النبي ـ ﷺ ـ قد كوشف بهم في الآخرة، وأُري أحوالهم في القيامة، وأُعلم بصفتهم، وعددهم، وخصلتهم.

وتحقيق القول في الحديث أن ظاهره يقتضي حال الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ، لما قيل له في مرضه: ندعو لك الطبيب؟ قال: الطبيب أمرضني[1].

وفي لفظ: قد سألته فقال: إنّي فعال لما أريد[2].

فأخذه سري السقطي[3]، لما قال له الجنيد[4] ـ رحمه الله تعالى ـ:

---

(١) رواه البيهقي في الشعب: ٢/ ٤٩١، برقم (٢٤٩٧) وابن عبدالبر في التمهيد: ٥/ ٢٦٩، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: ٣٣/ ١٨٤، كلهم عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، ورواه ابن عساكر (٩/ ٣٦٨) عن أنس، ورواه أيضًا عن حذيفة (١٢/ ٢٩٨).

(٢) هو هذا اللفظ المروي عن الصدّيق ـ رضي الله عنه ـ، رواه هنّاد في الزهد: ١/ ٢٣٠، برقم (٣٨٢)، وابن سعد في الطبقات: ٣/ ١٩٨، وذكره ابن عبدالبر في التمهيد: ٥/ ٢٦٩، عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ، ورواه عن أبي الدرداء ابن أبي شيبة في المصنف: ٥/ ٣٢، برقم (٢٣٤٣٠) و(٣٤٥٩٣)، بلفظ: «هو أضجعني»، قاله لما قالوا له: ندعو لك الطبيب؟. وهكذا رواه عنه ابن سعد في الطبقات: ٧/ ٣٩٢، وأبو نعيم في الحلية: ١/ ٢١٨، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: ٤٧/ ١٩٥.

(٣) هو أبو الحسن، السري بن المغلّس البغدادي السقطي (١٦٠ـ ٢٥٣هـ)، من قدماء الصوفية وأوائلهم، قال السلمي: كان السري أول من أظهر ببغداد لسان التوحيد!، وتكلم في علوم الحقائق، وهو إمام البغداديين وشيخهم في وقته. («طبقات الصوفية»: ٤٨) يريد التوحيد على طريقة الصوفية، وأسلم أحواله عندهم فناء الشهود البدعي، وذكروا للسقطي مقالات مخالفة لهدي النبوّة، كاستغفاره من حمد الله على السلامة من المصيبة!، وتحريمه على نفسه جزرةً يغمسها في دبس! وغير ذلك من الغلوّ المجافي لمنهاج النبوة. انظر السير: ١٢/ ١٨٥ـ ١٨٧. ولم يتعقب الذهبي شيئًا من مقالاته؟!. وعن الفناء عند الصوفية انظر آخر التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

(٤) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي، ثم البغدادي القواريري، شيخ الصوفية، =

كيف تجدك؟ فقال مجيبًا له:

كيف أشكو إلى طبيبي ما بي ... والذي بي أصابني من طبيبي[1]

وهذه حال أيوب ـ عليه السلام ـ وأضرابِه.

وظهر مما تقدّم أن التوكل لا ينافي الأسباب ولا مباشرتها، إذا تحقق العبد أنّه مدفوع إليها بنوع من المقدار، وأنها مسخرة له بحكمة من التقدير.

وأنّ مباشرتها لا [تنافي][2] حقيقة التوكل ولا حقّه، إلا أن التوكل بتركها جائز. وأنّه أفضل لمن قدر عليه. مع جواز استعمالها.

وفي البخاري، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «ما أنزل الله داءً إلا أنزل له شفاءً»[3].

وفي مسلم، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «لكل داءٍ دواء، فإذا أصيب دواء الداء برىء بإذن الله ـ تعالى ـ»[4].

وقد أخذ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على الرقية الأجرة. وأمرهم / ـ ﷺ ـ أن يجعلوا له معهم منها قسما، كما في الصحيحين وغيرهما، ٦٧/أ

= القائل: «علمنا مضبوط بالكتاب والسنة، من لم يحفظ الكتاب، ويكتب الحديث، ولم يتفقه، لا يقتدى به». ذُكر أنّ الفلاسفة كانوا يحضرون مجلسه لدقّة معانيه!؟ فالله أعلم بصحة ذلك، توفي سنة ٢٩٨هـ. انظر السير: ١٤/ ٦٦.

(١) انظر «حلية الأولياء»: ١٠/ ٢٧٣، و«العاقبة» لعبدالحق الاشبيلي: ص ١٣٥.

(٢) في الأصول: «لا ينافي» بالتحتانية، والصواب ما أثبته.

(٣) صحيح البخاري: ٥/ ٢١٥١، كتاب الطب، باب (١)، حديث (٥٣٥٤).

(٤) صحيح مسلم: ٤/ ١٣٨٠، كتاب السلام، باب لكل داء دواء، برقم (٢٢٠٤).

في قصة لديغ الحي[1].

[فقال عُكّاشة] بضمّ عين، وتشديد كافٍ وتخفيفها، ومنهم من عيّن التشديد أو رجّح.

[ابن مِحصَن] بكسر ميم وفتح صاد، الأسدي الغَنْمي، قتله ـ رضي الله عنه ـ طليحة الأسدي، حين تنبّأ في أيّام الردّة، شهيدًا في أكناف سلمى، أحد جبلي طيء، في أرض قومه، وقبره معروف اليوم، جهته في ذلك المحل[2].

ومن سعادته ـ رضي الله عنه ـ أنّه رُزق الشهادة على يد رجل يدّعي النبوّة إذ ذاك، إلا أنه تاب في خلافة عمر ـ رضي الله عنه ـ، وحج البيت الحرام، وبايع عمر، فعاتبه عمّا بدر منه، وعن قتل عكّاشة ـ رضي الله عنه ـ، فقال له طليحة كلامًا معناه: ذاك رجل أكرمه الله على يديّ، ولم يشقني على يديه[3].

[فقال] ـ رضي الله عنه ـ لرسول الله ـ ﷺ ـ: [ادع الله أن يجعلني منهم، فقال] رسول الله ـ ﷺ ـ: [أنت منهم. ثم قام رجل آخر، فقال] يا رسول الله ـ ﷺ ـ [ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: سبقك بها عكّاشة].

---

(١) صحيح البخاري: ٤/ ١٩١٣، كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب، (٤٧٢١)، وصحيح مسلم: ٤/ ١٣٧٨، كتاب السلام، باب (٢٣)، حديث (٢٢٠١).

(٢) انظر خبر قتل عكاشة في الطبقات الكبرى لابن سعد: ٣/ ٩٢، ط صادر.

(٣) رواه البيهقي في «السنن الكبرى»: ٨/ ٣٣٤، برقم (١٧٤٠٩)، ولفظه أنّ عمر قال له: يا طليحة، لا أحبك بعد قتلك الرجلين الصالحين: عكاشة بن محصن، وثابت بن أقرم. فقال: يا أمير المؤمنين، أكرمهما الله بيدي، ولم يهنّي بأيديهما، وما كل البيوت بنيت على الحب، ولكن صفحة جميلة؛ فإن الناس يتصافحون على الشنآن.

هكذا الحديث في الصحيحين[1]. وفي لفظ للبخاري في حديث أبي هريرة: فقام عكاشة بن محصن الأسدي يرفع نَمِرة عليه، فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم. قال: اللهم اجعله منهم. ثم قام رجل من الأنصار، فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم. قال: سبقك بها عكّاشة[2].

ذكره في باب «يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب»، قبل باب صفة الجنّة والنار[3].

وزاد ابن إسحاق: وبردت الدعوة[4].

وزاد مسلم: «هم الذين لا يرقون ولا يسترقون» الخ[5].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قُدس روحه ـ: الصواب أنّ هذه اللفظة ـ يعني قوله: (لا يرقون) ـ مقحمة في الحديث، وهي غلط من بعض الرواة؛ فإن النبي ـ ﷺ ـ جعل الوصف الذي استحق به هؤلاء دخول الجنّة بغير حساب ولا عذاب هو تحقيق التوحيد وتجريده، فلا يسألون غيرهم أن يرقيهم[6].

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) صحيح البخاري: ٥/ ٢١٨٩، كتاب اللباس، باب المغفر، برقم (٥٤٧٤).
(٣) صحيح البخاري: ٥/ ٢٣٩٦.
(٤) «السيرة النبوية» لابن هشام: ١/ ٦٣٨.
(٥) صحيح مسلم: ١/ ١٦٩، كتاب الإيمان، باب (٩٤)، حديث (٢٢٠).
(٦) بتصرف من «اقتضاء الصراط المستقيم»: ٢/ ٨٣٧، وانظر «التوسل والوسيلة» ضمن مجموع الفتاوى: ١/ ١٨٢، ٣٢٨.

وذكر ابن عبدالبر أن بعض أهل العلم ـ ولم يسمّهم ـ قال: إنّ الرجل الذي قيل له: «سبقك بها عكّاشة»، كان منافقًا، ولذلك لم يدع له ـ ﷺ ـ[(١)].

ورواه الدارقطني عن أحمد بن محمد بن عيسى البِرتي القاضي[(٢)]، والحافظ ابن ناصر عن ثعلب اللغوي[(٣)].

قال السهيلي[(٤)]: وهذا لا يصح؛ لأن في مسند البزّار من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في هذا الحديث، قال: فقام رجل من خيار المهاجرين فقال: ادع الله أن يجعلني منهم[(٥)].

وقد ذكر الخطيب أنه سعد بن عبادة ـ رضي الله عنه ـ، رواه عن مجاهد[(٦)].

وقد تقدّم ما في البخاري: «فقام رجل من الأنصار»، فالله أعلم أي ذلك كان، وما أُبهم في الصحيح / إلا لمصلحة؛ إذ ليس في معرفته لنا ولا له فائدة، وإلا لم يبهمه الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، ولهذا لم يبهموا عكّاشة ـ رضي الله عنه ـ في حديث واحد في هذه القصة.

٦٧/ب

---

(١) «الاستيعاب»: ٨/ ١٠٨١، ط دار الجيل ١٤١٢هـ.
(٢) لم أجده في السنن، وقد ذكر هذا ابن حجر في الفتح: ١١/ ٤١٢.
(٣) الذي في الفتح: ١١/ ٤١٢ أن ابن الجوزي أخرجه عن ثعلب في «كشف المشكل»، وأن ابن ناصر رجحه.
(٤) «الروض الأنف»: ٥/ ١٧٣.
(٥) لم أهتد إلى موضع هذه اللفظة في «كشف الأستار».
(٦) في كتاب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»: ١٠٦، ١٠٧.

ولم يختلف أهل السير أن عكاشة ـ رضي الله عنه ـ قُتل كما ذكرنا، يوم بُزاخة[1]، طليعة لخالد بن الوليد. إلا سليمان التيمي، فإنه زعم أنه قتل في سريّة بعثها رسول الله ـ ﷺ ـ إلى بني أسد[2]. وليس ذلك بشيء.

وقد ذكر بعض أهل العلم أن قوله ـ ﷺ ـ: «سبقك بها عكاشة» [سد][3] للذريعة؛ أن يقوم من لا يستحق الدعوة. وقال ابن بطال: معنى قوله «سبقك بها عكاشة»: أي سبقك بهذه الصفة، التي هي صفة السبعين ألفًا، وهو ترك التطير ونحوه. ولم يقل «لست منهم» ولا «على أخلاقهم» بحسن أدبه ـ ﷺ ـ، وبلطفه في الكلام، لا سيّما مع أصحابه الكرام[4].

وقال السهيلي: عندي في هذا الحديث أنها كانت ساعة إجابة، علمها ـ ﷺ ـ، فلما انقضت قال للرجل ما قال. يبيّن هذا حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، [فإنه][5] قالْ فيه بعد ذكر عكاشة: فقام رجل آخر فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: اللهم اجعله منهم. ثم سكتوا ساعة يتحدثون، ثم قام الثالث فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: سبقك بها عكّاشة وصاحبه، ولو قلتَ لقلتُ، ولو قلتُ لوجبت. وهي في مسند ابن أبي شيبة، وفي مسند البزار أيضًا[6].

---

(١) «قال الأصمعي: ماء لطيء بأرض نجد، وقال أبو عمرو الشيباني: ماء لبني أسد». معجم البلدان: ١/ ٤٠٨.

(٢) كذا في الأصول «بني أسد»، والذي في «الاستيعاب» (٨/ ١٠٨٠): «بني خزيمة».

(٣) في الأصل: «سدًّا»، والصواب ما أثبتّه.

(٤) نقله السهيلي كما في «الروض الأنف»: ٥/ ١٧٣، ١٧٤.

(٥) في الأصول: «أنه»، وما أثبته من «الروض» هو الأصوب، والمؤلف ينقل منه.

(٦) كما ذكر الحافظ في الفتح: ١١/ ٤١٢، وضعّفه، وذكر أبا يعلى فيمن رواه. وفي =

ويقوي هذا المعنى أيضًا رواية ابن إسحاق المتقدمة؛ فإنه زاد فيها ـ كما تقدم ذكره ـ: «سبقك بها عكاشة» وبردت الدعوة[1].

وقوله: (ولا يتطيرون) الطيرة نوع من الشرك. فوصفهم أنهم يتوكلون على الله ـ سبحانه ـ وحده، لا على غيره. وتركُهم الاسترقاءَ والتطيرَ هو من تمام التوكل على الله ـ تعالى ـ، كما جاء في الحديث: «الطيرة شرك» قال ابن مسعود: «وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل»[2]؛ لأن التوكل ينافي الطيرة. وستأتي في بابها.

وأما رقية العين فهي إحسان من الراقي. وقد رقى رسولَ الله ـ ﷺ ـ جبريلُ وميكائيلُ ـ عليهما السلام ـ من السحر[3]. وأذن ـ ﷺ ـ في الرقى، وقال: لا بأس بها ما لم يكن فيها شرك[4]. واستأذنوه فيها فقال: من استطاع منكم أن ينفع أخاه ـ كما عند مسلم ـ فلينفعه[5].

= المجمع (١٠/ ٤٠٧): رواه البزار، وفيه عطية وهو ضعيف وقد وثق، ومحمود بن بكر لم أعرفه.

(١) «الروض الأنف»: ٥/ ١٧٤.

(٢) رواه أحمد في المسند: ١/ ٣٨٩، وأبو داود: ٤/ ١٧، كتاب الطب، باب في الطيرة، برقم (٣٩١٠)، والترمذي: ٤/ ١٦٠، برقم (١٦١٤) وصححه، وابن حبان في صحيحه: ١٣/ ٤٩١، الإحسان، برقم (٦١٢٢)، والحاكم في المستدرك: ١/ ٦٤، برقم (٤٣).

(٣) رواه البخاري: ٥/ ٢١٧٤، كتاب المرضى، باب السحر، (٥٤٣٠)، ومسلم: ٤/ ١٣٧٢، كتاب السلام، باب السحر، (٢١٨٩). وهي رؤيا منامية، وليس في لفظه تسميتهما، ولا أنهما رقياه، بل أخبراه بمكان السحر، وقد روى رقية جبريل للنبي ـ ﷺ ـ مسلم في صحيحه: ٤/ ١٣٧١، برقم (٢١٨٦).

(٤) رواه مسلم: ٤/ ١٣٧٨، كتاب السلام، باب لا بأس بالرقي..، برقم (٢٢٠٠).

(٥) صحيح مسلم: ٤/ ١٣٧٧، كتاب السلامة، باب استحباب الرقية..، برقم (٢١٩٩).

وهذا يدل على أنها نفع وإحسان، وذلك مستحب مطلوب لله ـ سبحانه ـ ولرسوله. فالراقي محسن، والمسترقي سائل، راجٍ نفع الغير، وتحقيق التوكل ينافي ذلك.

فإن قيل: فعائشة ـ رضي الله عنها ـ قد رقت النبي ـ ﷺ ـ[1]، / وجبريل رقاه، وميكائيل. قيل: أجل، ولكن هو لم يسترْق، وهو ـ ﷺ ـ لم يقل: لا يرقيهم راقٍ. وإنما قال: لا يطلبون من أحد أن يرقيهم.

1/68ب

وفي صحيح مسلم من حديث محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «يدخل الجنّة من أمتي سبعون ألفًا بغير حساب ولا عذاب». قيل: من هم؟ قال: «هم الذين لا يكتوون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون»[2].

وقال أحمد بن منيع في مسنده: حدثنا عبدالملك بن عبدالعزيز، حدثنا حماد، عن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال النبي ـ ﷺ ـ: «عُرضت علي الأمم فترأّت[3] عليّ أمتي، ثم رأيتهم، فأعجبتني كثرتهم وهيئتهم، وقد ملأوا السهل والجبل، فقال:

---

(1) رواه البخاري في صحيحه، ٥/ ٢١٧٠، الطب، باب في المرأة ترقي الرجل، برقم (٥٤١٩)، ومسلم: ٤/ ١٣٧٥، كتاب السلام، باب (٢٠)، حديث رقم (٢١٩٢).

(2) صحيح مسلم: ١٦٨/١، كتاب الإيمان، باب (٩٤)، حديث (٢١٨)، ورواه البخاري أيضًا في صحيحه: ٥/ ٢٣٧٥، برقم (٦١٠٧)، من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

(3) كذا في الأصل، ولم أرها عند أحد ممن خرج هذا الحديث، وفي اللّسان (١٤/ ٢٩٩): «تراءى لي» و«ترأّى» عن ثعلب: تصدّى لأراه. وفي المسند (١/ ٤٠٣): «فرائت» بمعنى أبطأت.

أرضيت يا محمد؟. فقلت: نعم. قال: فإن مع هؤلاء سبعين ألفًا يدخلون الجنّة بغير حساب. وهم الذين لا يسترقون، ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون. فقام عكاشة بن محصن فقال: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: النبي ـ ﷺ ـ: أنت منهم. فقام رجل آخر فقال: سبقك بها عكاشة[1]. وإسناده على شرط مسلم وهو عند الإمام أحمد بهذا اللفظ بسند صحيح على شرط الشيخين[2].

وفي حديث حصين بن عبدالرحمن المتقدم زيادات أو نقص أعرضنا عنها؛ لأن ما أورده المصنف هو أتم سياقاته وأثبتها عند الحفاظ، فاقتصرنا عليه.

وفي حديث سهل بن سعد الساعدي ـ رضي الله عنه ـ في الصحيحين: «سبعون ألفًا، أو سبعمائة ألف»[3].

وعند الإمام أحمد في مسنده[4]، والطبراني في معجمه[5]، عن ثوبان مرفوعًا: «ليدخلنّ الجنّة من أمتي سبعون ألفًا لا حساب عليهم

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك: ٤/ ٤٦٠، برقم (٨٢٧٨) وقال: صحيح الإسناد من أوجه، والبخاري في الأدب المفرد: ٣١٤، برقم (٩١١)، وابن عبدالبر في التمهيد: ٢٤/ ٦٦، وابن حبان في صحيحه: ١٣/ ٤٤٨، (٦٠٨٤) الإحسان، وأبو يعلى في مسنده: ٢٣٣٩، برقم (٥٣٤٠)،

(٢) المسند: ١/ ٤٠٣، ٤٥٤. وصححه محققوه: ٦/ ٣٧٠. ط التركي.

(٣) صحيح البخاري: ٣/ ١١٨٦، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنّة..، برقم (٣٠٧٥)، وصحيح مسلم: ١/ ١٦٨، كتاب الإيمان، باب (٩٤)، حديث (٢١٩).

(٤) المسند: ٦/ ٢٨٠.

(٥) الكبير: ٢/ ٩٢، وفي مسند الشاميين: ٢/ ٤٣٩، برقم (١٦٥٧).

ولا عذاب، مع كل ألف سبعون ألفًا». ورواه الإمام أحمد أيضًا[1] وأبو يعلى[2] عن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ وفيه: «فاستزدت ربي فزادني مع كل واحد سبعين ألفًا».

وعند الإمام أحمد عن أنس ـ رضي الله عنه ـ، وفيه: فقال أبوبكر: يا رسول الله زدنا. قال: وهكذا. وأشار بيده. قال يا نبي الله زدنا. قال: وهكذا. قال له عمر: حسبك يا أبابكر. قال: أبوبكر: ما لنا ولك يا بن الخطاب؟. قال عمر: إنّ الله قادر أن يدخل الناس الجنّة بحفنة واحدة. قال النبي ـ ﷺ ـ: صدق عمر[3].

ورواه هو[4] والبزّار[5] أيضًا من وجه آخر، عن عبدالرحمن بن أبي بكر مرفوعًا، وفيه: فقال عمر: يا رسول الله، هلا استزدتَّه. قال: قد استزدتُّه فأعطاني مع كل رجل سبعين ألفًا. فقال عمر: فهلاّ استزدتَّه. فقال: قد استزدتُّه فأعطاني هكذا. وفرّج بين يديه، وبسط ذراعيه وحثا.

قال هشام: هذا من الله ما يُدرى ما عدده.

٦٨/ب

/ وعند الترمذي وحسّنه، عن أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «وعدني ربي أن يدخل من أمتي سبعين ألفًا، لا حساب عليهم ولا عذاب، مع كل ألف سبعون ألفا، وثلاث

---

(١) المسند: ١/ ٦، وضعف محققوه إسناده: ١/ ٢٠٣. ط التركي.
(٢) مسند أبي يعلى: ١/ ١٠٤، برقم (١١٢).
(٣) المسند: ٣/ ١٩٣. وصححه محققوه: ٢٠/ ٣١١. ط التركي.
(٤) المسند: ١/ ١٩٧، وضعف محققوه إسناده: ٣/ ٢٣٣. ط التركي.
(٥) كشف الأستار: ٤/ ٢٠٨، برقم (٣٥٤٦).

حثيات من حثيات ربي»[1].

وروى الإمام أحمد بسند حسن، عن حذيفة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «أوّل من يدخل الجنّة من أمتي سبعون ألفا، مع كل ألف سبعون ألفا، ليس عليهم حساب»[2].

وفي هذا أحاديث كثيرة، اقتصرنا منها على المقصود، والله أعلم.

وأمّا الكيّ، فقد ترجم عليه الحفّاظ من أهل الحديث، منهم البخاري في صحيحه، فقال: باب من اكتوى، أو كوى غيره، وفضل من لم يكتو[3]. أراد بهذه الترجمة أنّ الكيّ جائز للحاجة، وأنّ الأولى تركُه إذا لم يتعيّن، وأنّه إذا جاز كان فعل غيره ذلك به أحمدَ من أن يباشر الشخص ذلك بنفسه، أو بغيره لنفسه[4].

وعموم الجواز مأخوذ من حديث جابر، الّذي أورده البخاري في هذا الباب عنه ـ ﷺ ـ أنّه قال: «إن كان في شيء من أدويتكم شفاء، ففي شَرطة مِحجم، أو لذعةٍ بنار، وما أُحبُّ أن أكتوي»[5].

وقد أخرج مسلم من طريق أبي الزبير، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ

---

(١) سنن الترمذي: ٤/ ٦٢٦، كتاب صفة القيامة، باب (١٢)، حديث (٢٤٣٧). وقال: حسن غريب. وصححه الألباني كما في صحيح الجامع: ٢/ ١١٩٦، برقم (٧١١١). ورواه ابن ماجه أيضًا: ٢/ ١٤٣٣، برقم (٤٢٨٦)، وأحمد في المسند: ٥/ ٢٦٨.

(٢) المسند: ٥/ ٣٩٣، وفي سنده ابن لهيعة.

(٣) صحيح البخاري: ٥/ ٢١٥٧، كتاب الطب.

(٤) أي يطلب منه أن يكويه.

(٥) الصحيح: ٥/ ٢١٥٧، كتاب الطب، باب من اكتوى..، رقم (٥٣٧٧).

قال: رُمي سعد بن معاذ على أكحله فحسمه رسول الله - ﷺ -[1].

ومن طريق أبي سفيان عن جابر أن النبي - ﷺ - بعث إلى أُبيّ بن كعب طبيبًا، فقطع عنه عِرْقًا، ثم كواه[2].

وروى الطحاوي[3] والحاكم وصحّحه[4]، عن أنس - رضي الله عنه - قال: كواني أبو طلحة في زمن النبي - ﷺ -. وأصله في البخاري، وأنه كوى من ذات الجنب[5].

وعند الترمذي عن أنس - رضي الله عنه -، أن النبي - ﷺ - كوى أسعد بن زرارة من الشوكة[6].

ولمسلم في صحيحه عن عمران بن حصين أنّه قال: كان يُسلَّم علي حتى اكتويت، فتُركت، ثم تركت الكيّ فعادوا[7].

وله عنه من وجه آخر: الذي كان انقطع عنّي رجع إلي. يعني تسليم

---

(١) صحيح مسلم: ٤/ ١٣٨١، كتاب السلام، باب لكل داء دواء، حديث (٢٢٠٨). والحسم هو الكيّ، كما في زاد المعاد: ٤/ ٦٣.

(٢) صحيح مسلم: ٤/ ١٣٨١، كتاب السلام، باب لكل داء دواء، حديث (٢٢٠٧).

(٣) «شرح معاني الآثار»: ٤/ ٣٢١. ط ١٣٩٩.

(٤) المستدرك: ٤/ ٤٦٣، برقم (٨٢٨٨). وهو في المسند: ٣/ ١٣٩.

(٥) صحيح البخاري: ٥/ ٢١٦٢، كتاب الطب، باب ذات الجنب، رقم (٥٣٨٩).

(٦) السنن: ٤/ ٣٩٠، كتاب الطب، باب (١١)، حديث (٢٠٥٠)، وقال: حسن غريب. ورواه الحاكم في المستدرك: ٣/ ٢٠٧، برقم (٤٠٥٩)، وابن حبان في صحيحه: ١٣/ ٤٤٤، برقم (٦٠٨٠).

(٧) صحيح مسلم: ٢/ ٧٣٣، كتاب الحج، باب جواز التمتع، (١٢٢٦).

الملائكة[1].

وفي لفظ له: أنه كان يسلِّم علي، فلمّا اكتويت أُمسك عنّي، فلما تركته عاد إلي[2]

وروى الإمام أحمد[3]، وأبو داود[4]، والترمذي[5]، عن عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ قال: نهى رسول الله ـ ﷺ ـ عن الكيّ، فاكتوينا فما أفلحنا ولا أنجحنا.

وفي لفظ: فلم نفلحن، ولم ننجحن[6].

وذلك أنّه ـ رضي الله عنه ـ استسقى بطنه، فبقي ملقىً على ظهره ثلاثين سنة، وقد نُقب له في سرير من جريد، فكان عليه موضع لقضاء حاجته، فدخل عليه مطرّف بن عبدالله بن الشخّير، وأخوه العلاء، فجعل مطرّف يبكي؛ لما يرى من حاله، فقال عمْران ـ رضي الله عنه ـ:ممّ تبكي؟. فقال: لأني أراك / على هذه الحالة العظيمة. قال: لا

١/٦٩ أ

(١) لم أعثر عليه في صحيح مسلم، وهو في مسند الروياني: ١/ ١٢٢ برقم (١١٥)، وفي الطبقات الكبرى لابن سعد: ٤/ ٢٨٩. وقد ذكر أنه في مسلم، ابن حجر في الفتح: ١٠/ ١٥٥.

(٢) لم أعثر على هذا اللفظ في صحيح مسلم، وهو بنحوه عند اللالكائي: ٢/ ١٤٧.

(٣) المسند: ٤/ ٤٣٠.

(٤) السنن: ٤/ ٥، كتاب الطب، باب في قطع العرق، برقم (٣٨٦٥).

(٥) السنن: ٤/ ٣٨٩، كتاب الطب (١٠)، حديث (٢٠٤٩)، ورواه النسائي في الكبرى: ٤/ ٣٧٧، برقم (٧٦٠٢)، والحاكم في المستدرك: ٤/ ٢٣٨، برقم (٧٤٩١) وصحح إسناده.

(٦) وهو لفظ أبي داود، لكنه عنده هكذا: «فما أفلحن، ولا أنجحن».

تبك؛ فإنّ أحبَّه إلى الله أحبُّه إلي.

ثم قال: أُحدّثُك حديثاً، لعلّ الله ينفعُك به، واكتم عليّ حتى أموت: إنّ الملائكة تزورني فآنس بها، وتسلّم علي[١].

قال ابن حجر[٢]: ولم نر في أثر صحيح أن النبي ـ ﷺ ـ اكتوى، وذكره الحاكم[٣] بلفظ (رُوي أنّه اكتوى للجرح الذي أصابه بأحد). والثابت في الصحيح، في غزوة أحد، أن فاطمة ـ رضي الله عنها ـ أحرقت حصيرًا فحشت به جرحه[٤]. وليس هذا الكيَّ المعهود. وجزم ابن التين بأنه اكتوى، وعكْسه شمس الدين ابن قيم الجوزية في الهدي[٥].

فعُلم مما تقدّم أن الكيّ مستعمل في هذا الباب، وهو من العلاج الذي يعرفه الخاصة والعامة، والعرب تستعمله كثيرًا فيما يعرض لها من الأدواء، وتقول في أمثالها: «آخر الدواء الكيّ»[٦]. قال شاعرهم في

---

(١) انظر نحوه في «الطبقات الكبرى» لابن سعد: ٧/ ١١.

(٢) فتح الباري: ١٠/ ١٥٦ باختصار.

(٣) كذا في الأصول، والذي في الفتح: «وذكره الحليمي بلفظ..».

(٤) صحيح البخاري: ٣/ ١٠٦٣، رقم (٢٧٤٧)، وصحيح مسلم: ٣/ ١١٣١، رقم (١٧٩٠).

(٥) قال ابن القيم: تضمنت أحاديث الكي أربعة أنواع، أحدها: فعله، والثاني: عدم محبته له، والثالث: الثناء على من تركه، والرابع: النهي عنه، ولا تعارض بينها بحمد الله ـ تعالى ـ؛ فإن فعله يدل على جوازه، وعدمَ محبته له لا يدل على المنع منه. وأما الثناء على تاركه فيدل على أن تركه أولى وأفضل. وأما النهي عنه فعلى سبيل الاختيار والكراهة، أو على النوع الذي لا يحتاج إليه. بل يفعله خوفًا من حدوث الداء، والله أعلم. اهـ. «زاد المعاد»: ٤/ ٦٦.

(٦) «جمهرة الأمثال»: ١/ ٩٧، (٨٤).

ذلك، وهو مما يُتمثل به:

إذا اكتـويـتَ كيّـة فـأنضـج   نشّف بها الداء ولا تلهوج[1]

فالكي داخل في جملة العلاج والتداوي المأذون فيه، المذكور في حديث أسامة بن شريك أنه قال: أتيت النبي ـ ﷺ ـ وأصحابه كأنما على رؤوسهم الطير، فسلمت عليهم ثم قعدت، فجاءت الأعراب من ههنا وههنا، فقالوا: يا رسول الله، نتداوى؟. قال: «تداووا؛ فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له دواءً، غير الهرم». رواه أبو داود بسند صحيح، فقال: حدثنا حفص بن عمر النمري، حدثنا شعبة، عن زياد بن علاقة، عن أسامة به، فذكره[2]. ورواه غيره من الحفاظ[3].

فأما حديث عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ في النهي عن الكي، المتقدم، فقال العلماء ـ منهم أبو سليمان الخطابي ـ: يحتمل وجوهًا، أحدها أن يكون ذلك من أجل أنهم يعظّمون أمره، ويقولون «آخر الدواء الكي»، ويرون أنّه يحسم الداء ويُبريه، فإذا لم يفعل ذلك عطب صاحبه وهلك، فنهاهم عن ذلك إذا كان العلاج على هذا الوجه. ولهذا قال في حديث ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ عند البخاري،

---

(١) لم أعثر عليه. وقوله (ولا تُلهْوِج) من قولهم: «طعام مُلَهْوَج» وهو الذي لا ينضج. انظر اللسان: ٢/ ٣٦٠.

(٢) سنن أبي داود: ٤/ ٣، كتاب الطب، باب في الرجل يتداوى، رقم (٣٨٥٥). وصححه الألباني كما في «غاية المرام»: ١٧٩.

(٣) انظر المسند: ٤/ ٢٧٨، وسنن الترمذي: ٤/ ٣٨٣، برقم (٢٠٣٨)، والسنن الكبرى للنسائي: ٤/ ٣٦٨، رقم (٧٥٥٣)، وسنن ابن ماجه: ٢/ ١١٣٧، رقم (٣٤٣٦).

ـ والصحيح رفعه ـ: «الشفاء في ثلاثة: شربة عسل، وشرطة محجم، وكيّة بنار، وأنهى أمّتي عن الكيّ». ذكره في باب الطب[1]. فأباح لهم استعماله على معنى التوكل على الله ـ سبحانه ـ وطلب الشفاء، والترجّي للبرء، مما يُحدث الله من صنعه، ويجلبه من الشفاء على أثره؛ لِما جعل الله ـ سبحانه ـ في ذلك من الأسباب، فيكون الكيّ والدواء سببًا لا علة، وهو أمر قد يكثر شكوك الناس فيه، وتخطيء فيه ظنونهم وأوهامهم، فما أكثر ما تسمعُهم يقولون:/ لو أقام فلان بأرضه وبلده لم يهلِك، ولو شرب الدواء لم يسقَم. ونحوَ ذلك من تجريد إضافة الأمور إلى الأسباب، وتعليق الحوادث بها، دون تسليط القضاء عليها، وتغليب المقادير فيها، فتكون الأسباب أمارات لتلك الكوائن، لا موجبات لها.

٦٩/ب

وقد بيّن الله ذلك في كتابه، في قوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ١٠]. وقال عن الكفار: ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦].

وقد سلك الحكماء في هذا الطريق الصواب، وقُيد كلامهم في مثله، قال أبو ذؤيب الهذلي يذكر ابنًا له يُدعى «نبيشة»:

يقولون لي: لو كان بالرمل لم يمت ... نُبيشـة والكهّـان يكـذب قيلُهـا

ولو أنني استودعته الشمس لارتقت ... إليـه المنـايا عينُهـا ورسـومُهـا[2]

---

(١) صحيح البخاري: ٥/ ٢١٥١، كتاب الطب، (١)، حديث (٥٣٥٦).

(٢) «شرح أشعار الهذليين»: ١/ ١٧٤، مكتبة دار العروبة.

يريد أبو ذؤيب بالكهان في هذا الأطباء، والعرب تدعو الأطباء كهانًا، وكل من يتعاطى علمًا مغيبًا فهو عندهم كاهن [وعرّاف أيضًا، كما قال عروة بن حزام[1]، وقد مرّ بطبيب نجد، فعالجه، فلم يصنع شيئًا، فأنشأ يقول ـ فيما رواه محمد بن داود الظاهري في كتاب الزهرة[2] وغيره ـ:

جعلتُ لعرّاف اليمامة حكمَه   وعرّاف نجد إن هما شفياني

وفي رواية:

وعرّاف حجر إن هما شفياني][3]

وقال رؤبة في كلمة له:

ولو رقاه لوقاه الواقي

ثم خشي أن يكون فوّض، فتداركه فقال على إثره:

وكيف يُوقّى ما الملاقي لاقي

وقال زهير بن أبي سلمى[4]:

(١) هو عروة بن حزام بن مهاجر الضني، شاعر من بني عذرة، مات نحو ٣٠هـ. انظر «الأغاني»: ٢٤/ ١٢٣، والأعلام: ٤/ ٢٢٦.

(٢) ١/ ٤٣٩. وفي التعبير بالرواية تجوز، إذ ليس في كتاب «الزهرة» رواية للبيت بإسناد.

(٣) ما بين [ ] زائد على ما في «معالم السنن» للخطابي، والظاهر أنه إضافة من المؤلف كما هي عادته.

(٤) ديوانه: ص ٣٠، بشرح ثعلب. وليس في «معالم السنن» بيت زهير هذا.

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ... ولو رام أسباب السماء بسلّم

ومثل هذا في كلامهم كثير.

وفيه وجه آخر، وهو أن يكون نهيه ـ ﷺ ـ عن الكي هو أن يفعله احترازًا بالدواء قبل وقوع الضرورة، ونزول البلية، وذلك مكروه، وإنما أبيح العلاج والتداوي عند وقوع الحاجة، ودعاء الضرورة إليه، ألا ترى [أنه][1] إنما كوى سعدًا حين خاف عليه الهلاك / من النزف.

٧٠/أ

وقد يحتمل أن يكون إنما نهى عمران خاصة عن الكي، في علّة بعينها؛ لعلمه أنه لا ينجح[2] الأمر فيه، ألا تراه يقول ـ رضي الله عنه ـ: «فما أفلحنا، ولا أنجحنا». وقد كان به الناصور.

ولعلّه إنما نهاه عن استعمال الكي في موضعه من البدن، والعلاجُ إذا كان في الخطر العظيم كان محظورًا، والكيّ في بعض الأعضاء يعظم خطره، وليس كذلك في بعض الأعضاء، فيشبه أن يكون النهي منصرفًا إلى النّوع المخوف[3].

قالوا: وهذا الاحتمال يردّه حديث ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ المتقدم، الذي في البخاري: «وأنهى أمتي عن الكيّ»، وهو عام، وسيأتي باقي الكلام على باقي حديث الباب في أبوابه إن شاء الله ـ تعالى ـ، كالطيرة.

---

(١) «أنه» ليست في الأصل، وهي ثابتة في «معالم السنن».

(٢) في «معالم السنن»: «لا ينجع» بالعين.

(٣) «معالم السنن» للخطابي: ٥/ ٣٥٠ـ ٣٥٣. بتصرف يسير من المؤلف.

الباب الثالث

باب الخوف من الشرك

لما ذكر ـ رحمه الله تعالى ـ أنّ من حقق التوحيد دخل الجنّة بغير حساب ولا عذاب، أعقبه بباب الخوف من الشرك؛ ليكون محصِّلُ التوحيد على حذر من زواله أو نقصانه، ولئلا يتكل على الرجاء في فضله، بل يجمع بين الخوف والرجاء في ذلك، ولهذا استشهد بهذه الآية الكريمة فقال: [وقول الله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]].

وينبغي أن نقدّم قاعدة في الشرك، مما يتعلّق بالآية الكريمة وهذه الترجمة، مما قرّره العلماء ـ رضي الله عنهم ـ في هذا المقام، بأن تعلم أنّ «الشرك شركان: شرك يتعلق بذات المعبود ـ سبحانه ـ، وبصفاته وأفعاله، وشركٌ في عبادته ومعاملته، وإن كان صاحب هذا يعتقد أنّه ـ سبحانه ـ لا شريك له في ذاته وأفعاله وصفاته.

فالأول نوعان: أحدهما شرك التعطيل، وهو أقبحها، كشرك فرعون، إذ قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الشعراء: ٢٣]، وقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧].

قالوا: فالشرك والتعطيل متلازمان، فكل مشرك معطّل، وكل معطّل مشرك، إلا أنّ الشرك لا يستلزم أصل التعطيل، بل قد يكون المشرك

مقرًّا بالخالق ـ سبحانه ـ وصفاته، ولكن عطل حق التوحيد.[1]

وأصل الشرك وقاعدته ترجع إلى التعطيل، فهو أقسام: تعطيل للمصنوع عن صانعه / وخالقه، وتعطيل الصانع عن كماله المقدّس، بتعطيل أسمائه وأوصافه وأفعاله ـ وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه من هذا الباب، إن شاء الله ـ تعالى ـ، وتعطيل معاملته مما يجب على العبد من حقيقة التوحيد.

٧٠/ب

ومن هذا شرك أهل وحدة الوجود، في قولهم ما ثمّ خالق ومخلوق، بل الحق المنزّه عين الخلق. تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].

ومنه شرك الملاحدة القائلين بقدم العالم وأبديّته، وأنّه لم يكن معدومًا أصلاً، إلى غير ذلك من أقوالهم الفاسدة، التي مضمونها إنكار الباري ـ سبحانه ـ.

ومن هذا أيضًا شرك من عطّل الربّ ـ سبحانه ـ عن صفاته وأفعاله، كغلاة الجهمية والقرامطة.

النوع الثاني: من جعل معه ـ سبحانه ـ آلهة أخرى، كالنصارى، فجعلوه ثالث ثلاثة، وكالمجوس، قالوا بإسناد حوادث الخير إلى النور، وحوادث الشر إلى الظلمة، وكشرك القدرية القائلين بأن الحيوان هو الذي يخلق أفعال نفسه، وإنما تحدث بدون مشيئة الله وقدرته

(١) وعلى هذا يفهم قول شيخ الإسلام في (درء التعارض: ١٠/ ٢٨٩): «كل معطل مشرك، وليس كل مشرك معطلا»، أي: منكرًا للخالق، وهذا هو أصل التعطيل.

وإرادته، ـ وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه، إن شاء الله ـ تعالى ـ، ولهذا كانوا بالمجوس أشبه»[1].

ومنه شرك الذي جعل نفسه ندًّا لله ـ تعالى ـ بأن قال في محاجته لإمام الحنفاء، ووالد الأنبياء، إبراهيم خليل رب الأرض والسماء ـ عليه الصلاة والسلام ـ، لما قال له: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فلما رآه الخليل ـ عليه السلام ـ عييًّا أو مستعليًا، انتقل به إلى الدليل الواضح[2]، في باب يعجزه عن دعواه المشاركة لباريه ـ جل وعلا ـ، حيث قال ـ عليه السلام ـ: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾، فإنّ ترْك المسؤول الدليل لعجز فهم السائل ليس انقطاعًا عند محققي الأصوليين. قال ابن الجوزي: رأى ضعف فهمه، لمعارضته اللفظ بمثله ـ أي مع اختلاف الفعلين ـ فانتقل إلى حجة أخرى قصدًا لقطعه، لا عجزًا منه ـ عليه السلام ـ[3].

وهذا معنى قول شيخه أبي الوفاء بن عقيل، وشيخ الإسلام ابن تيمية[4].

---

(١) ما بين « » منقول من «الجواب الكافي» لابن القيم: ص ٩٠، مع شيء من التصرف والاختصار.

(٢) ليت المؤلف استمر في نقل كلام ابن القيم، حيث قرر أن الخليل ـ عليه السلام ـ لم ينتقل من دليل إلى دليل، وإنما طرد الدليل الأول؛ لأن الذي يحي ويميت لا بد أن يكون قادرًا على الإتيان بالشمس من غير الجهة المعتادة. لكنّ المؤلّف قرر كلامًا يلزم منه عدم وضوح الدليل الأول، وعدم إعجازه، وعلله بعدم فهم الخصم للحجة الأولى وتعسرها عليه، موافقًا في ذلك أبا حامد الغزالي، كما في كتابه «القسطاس المستقيم» ص ٢١، ضمن مجموعة القصور العوالي، الجزء الأول.

(٣) «زاد المسير»: ١/ ٣٠٨، بتصرف.

(٤) لم أجد لشيخ الإسلام كلامًا في هذه المسألة، وأشك في موافقته لما اختاره المؤلف.

ولهذا أتى ـ عليه السلام ـ بالفاء المؤذنة بتعلق هذا الكلام بما قبله.

قال أبو البقاء: «والمعنى: إذا ادعيت الإحياء والإماتة، ولم تفهم، فالحجة أنّ الله يأتي بالشمس»[1] من المشرق، فأت بها من المغرب. ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾، كأنما ألقم حجرًا.

وقال ابن التلمساني[2]: عدل الخليل ـ عليه السلام ـ في تقرير الاستدلال بالأثر على المؤثر الأوضح عنده، لِما رأى من عِي النمرود، وعدم فهمه، لا لعجز الخليل ـ عليه السلام ـ. انتهى.

لأنّه ـ عليه السلام ـ قادر أن / يحقق معه حقيقة الإحياء والإماتة، كيف وهو المستدل بالنجوم وغيرها ـ عليه السلام ـ. ١/٧١ أ

وقاله ابن عقيل، وقرّره شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ. وقال: فحاصله أن الانتقال لمصلحة يجوز، وليس انقطاعًا، دون ما إذا كان عجزًا، فإنه انقطاع[3].

وكشرك[4] من يجعل الكواكب العلويات أربابًا مدبِّرة لأمر هذا العالم استقلالاً، من غير مدبّر لها، كما هو مذهب مشركة الصابئة وأتباعهم من الحكماء.

وكشرك عباد الشمس وغيرهم.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن»: ١/ ٢٠٧.

(٢) هو عبدالله بن محمد بن علي، أبو محمد، شرف الدين الفهري التلمساني، (٥٦٧ـ ٦٤٤هـ)، له شرح «المعالم في أصول الدين» للفخر الرازي.

(٣) لم أعثر على موضعه.

(٤) عاد المؤلف إلى كلام ابن القيم في الجواب الكافي بتصرف.

ومن هؤلاء من يزعم أن معبوده هو الإله على الحقيقة، ومنهم من يزعم أنه أكبر الآلهة، ومنهم من يزعم أنّه إله من جملة الآلهة، وأنه إذا خصه بعبادته والانقطاع إليه أقبل عليه، واعتنى به.

ومنهم من يزعم أن معبوده الأدنى يقرِّبه إلى المعبود الذي هو فوقه، والفوقاني يقرّبه إلى من هو فوقه، حتى تقرِّبه تلك الآلهة إلى الله ـ سبحانه ـ، فتارة تكثر الوسائط، وتارة تقل[1]، كما أخبر الله عنهم في قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وهذا الذي قال الله فيه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ولهذا قال أصحاب هذا الشرك لآلهتهم، وقد جمعتهم الجحيم: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩٨﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، ومعلوم أنهم ما سوّوهم به ـ سبحانه ـ في الخلق والرزق، والإماتة والإحياء، والملك والقدرة، وإنما سوّوهم به في الحبّ والتألّه، والخضوع لهم والتذلل، وهذا غاية الظلم والجهل، فكيف يسوّى رب الفلق بمن خلق؟!، فأي ظلم أقبح من هذا؟، وأي حكم أجور منه؟، حيث عدل من لا عديل له ولا مثيل بخلقه، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام: ١]، فعدلوا به من لا يملك لنفسه ولا لغيره مثقال ذرة في السمٰوات والأرض، فيا لك من عدل تضمّن أكبر الظلم وأقبحه وأخسّه[2].

وقد قال بعض السلف: إن آية النساء هذه، التي صدّر بها الشيخ

---

(١) «الجواب الكافي»: ٩١.

(٢) انظر الجواب الكافي: ٩٢.

هذا الباب، أحكمُ آية في الشرك، وأخوفها في جانبه، وأرجاها في جانب التوحيد.

فقد روى ابن أبي الدنيا، عن علي ـ رضي الله عنه ـ أنّه قال: أحب آية في القرآن إليّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾[1] [النساء: ٤٨].

وفي[2] صحيح مسلم، من طريق مرّة، عن عبدالله قال: لما أسري برسول الله ـ ﷺ ـ انتهى إلى سدرة المنتهى، وهي في السماء السادسة، إليها ينتهي ما يُعرج به من الأرض، فيقبض منها، وإليها [ينتهي ما] يهبط [به][3] من فوقها، فيقبض منها، قال: / ﴿إِذۡ يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا يَغۡشَىٰ ١٦﴾ [النجم: ١٦]، قال: فراش من ذهب. قال: وأعطي رسول الله ـ ﷺ ـ ثلاثًا: أعطي [الصلوات][4] الخمس، وأعطي خواتيم سورة البقرة، وغفر لمن لم يشرك بالله من أمته شيئًا المُقْحِمات[5].

٧١/ب

فأما كونها أحكمَ آية في الشرك، ففي قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾، فدخل تحت ذلك جميع الشرك، كبيرُه وصغيرُه، فلا يُغفر من ذلك شيء إلا بالتوبة منه.

وقد ذُكر دخول الشرك الأصغر في عموم هذه الآية عن بعض

---

(١) «حسن الظن بالله»: ٦٢، برقم (٥١). ط طيبة ١٤٠٨هـ.

(٢) كتب في الطرة أمامه: [بلغ مقابلة على أصله فصح على يد مصنفه عفى الله عنه].

(٣) ما بين [ ] ساقط من الأصل، متمم من صحيح مسلم.

(٤) في الأصل: «الصلاة»، بالإفراد، والمثبت من صحيح مسلم.

(٥) صحيح مسلم: ١/ ١٣٨، كتاب الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى، رقم (١٧٣).

السلف كشيخ الإسلام ابن تيمية[1]، وغيره من العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ.

فكبيره ينقض التوحيد، ويُخرج من الملّة، ولا يُقبل مِن صاحبه عمل ما دام على ذلك، نستجير بالله من ذلك.

وصغيره كالرياء والسمعة يبطل العمل إذا أنشيء عليه، فإن كان عارضًا فقد اختلف السلف في إبطاله، والصحيح أنّه إذ زال العارض بتجديد النيّة عند حدوثه سلم العمل، لكن مع نقصانه.

وأما كونها أخوفَ آية في جانب الشرك، فهو يظهر من هذا التقرير؛ لأن وجود الشرك دائر بين ما ذكرنا، ومتى لزم الإنسان الخوف في هذا المقام رُزق من الله ـ سبحانه ـ الهداية، كما قال ـ تعالى ـ: عن ألواح موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ، التي كتبها له ـ تبارك وتعالى ـ بيده: ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ۝١٥٤﴾ [الأعراف: ١٥٤]. وقال في كتابنا الذي أنزل على رسولنا محمد ـ ﷺ ـ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢]. وبذلك وصى ـ سبحانه ـ كل أمّة، وقرن التذكر بالخوف فقال ـ تعالى ـ: ﴿سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ۝١٠﴾ [الأعلى: ١٠]. وأهل خشيته هم أهل العلم به، قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]. فهم بخشيتهم له يرجونه ـ سبحانه ـ، وسيلقون عنده ما أمّلوه.

وأما كون الآية المذكورة في الباب أرجى آية في جانب التوحيد، فهو في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾، وهذا عام لغفران

---

(١) لم أقف على تصريح له بذلك بعد بحث، وانظر الرد على البكري ص ١٤٨، حيث جعل شيخ الإسلام ذلك محتملا دون جزم. وفي اعتبار المؤلف شيخَ الإسلام من السلف توسع في التعبير؛ فإن المقصود بهم أصلاً القرون المفضلة: الصحابة، والتابعون، وأتباعهم.

جميع الذنوب تحت المشيئة من غير توبة، ما عدا الشرك.

وعند الإمام أحمد عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: قرأ رسول الله ـ ﷺ ـ هذه الآية: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۝٥٦﴾ [المدثر: ٥٦] فقال: «قال ربكم: أنا أهل التقوى، فلا يُجعل معي إلٰه غيري، فمن اتقى أن يجعل معي إلٰهًا كان أهلاً أن أغفر له»[١].

وفي صحيح مسلم وغيره، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال في حديث طويل، وفيه: «حتى إذا فرغ الله من قضائه بين العباد، وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار، أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئًا، ممن أراد ـ عز وجل ـ أن يرحمه، ممّن يقول: «لا إلٰه إلا الله»[٢].

قال أبو محمد، علي بن أحمد بن حزم الظاهري عند هذا الحديث: / مسألة ـ من ضيّع الأعمال كلّها فهو مؤمن ناقص الإيمان، لا يكفر. وذكر الحديث[٣].

١/٧٢ أ

---

(١) المسند: ٣/ ٢٤٣، ورواه الترمذي: ٥/ ٤٣٠، برقم (٣٣٢٨)، والنسائي في الكبرى: ٦/ ٥٠١، برقم (١١٦٣٠)، وابن ماجه: ٢/ ١٤٣٧، (٤٢٩٩)، والحاكم في المستدرك: ٢/ ٥٥٢، (٣٨٧٦) وصحح إسناده، والدارمي: ٢/ ٣٩٢، وضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع: ٥٩٢، برقم (٤٠٦١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٦/ ٢٧٠٥، كتاب التوحيد، باب (٢٣)، حديث (٧٠٠٠)، ومسلم: ١/ ١٤٣، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، حديث (١٨٢).

(٣) المحلى: ١/ ٤٠، وهذا منه فرض لأمر ذهني، لا يقع بحال، إذ لا يتصوّر مؤمن ترك الأعمال كلّها؛ فإنه لا بد أن يحصل منه ولو بعض أعمال القلوب، كالحب والخوف والرجاء، كما أن هذا من ابن حزم ومن وافقه تهوين من شأن العمل، =

وقد ذكر جمهور العلماء ـ رحمهم الله ـ نحو ذلك فيمن ترك الصلاة تهاونًا وكسلاً، لا جحودًا، ولم يُدعَ[1] إليها[2].

ولهذا قال بعض السلف: إنها أرجى من قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزمر: ٥٣]؛ فإنّه لا بد في هذه الآية من التوبة حتمًا، لقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾، ولو لم تشترط التوبة فيها لدخل الشرك. فتبين بهذا الاعتبار أن آية النساء أرجى منها في جانب التوحيد[3].

ونزع ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في محاورته لعبدالله بن عمرو ابن العاص، فيما رواه ابن أبي حاتم وابن جرير، والحاكم وقال:

= وإغراء بالتفلّت من فرائض الإيمان، وهو محض مذهب المرجئة، المؤخرين العمل عن مسمّى الإيمان.

(١) في الأصل: يُدعى. ومؤدى عبارته أن تارك الصلاة تهاونًا وكسلاً لا يكفر عند الجمهور إلا إذا دُعي إليها فامتنع، وهذا غير صحيح؛ فإنهم لا يكفر عندهم حتى لو دُعي إليها فامتنع، وإنما يُقتل عند غير الحنفية، ويكفر عند الحنابلة، ولعل المؤلف لم يقصد ذلك. وانظر «الصلاة وحكم تاركها» لابن القيم: ص ٣٨.

(٢) الخلاف في تكفير تارك الصلاة كسلاً وتهاونًا إنما حدث بعد عهد الصحابة، بتأثير من تيار الإرجاء، الذي نشأ في أواخر عهد التابعين، أما الصحابة فقد انعقد إجماعهم على كفر تارك الصلاة ولو لم يجحدها، وحكى هذا الإجماع عبدالله بن شقيق العقيلي، قال: كان أصحاب محمد ـ ﷺ ـ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة، رواه الترمذي: ٥/ ١٤، برقم (٢٦٢٢)، والحاكم في المستدرك: ١/ ٤٨، (١٢) عن أبي هريرة، وانظر الآثار في ذلك في كتاب الكبائر للذهبي: ١٩، ٢٠.

(٣) هكذا عبارته، والمقصود أن آية النساء أرجى من آية الزمر لأنها لم تشترط التوبة لحصول المغفرة إلا في الشرك، أما آية الزمر فالمغفرة فيها لجميع الذنوب مرتبة على التوبة، بدليل قوله بعدها: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ..﴾ الآيات.

صحيح الإسناد عنهما ـ منزعًا في أرجى آية في كتاب الله، لما قال عبدالله بن عمرو: أرجاها قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ الآية. قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: أرجى آية قوله ـ تعالى ـ عن إبراهيم ـ عليه السلام ـ: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٠]. قال: فرضي ـ تعالى ـ من إبراهيم قوله: ﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ ﴾. قال: فهذا لما يتعرض في النفوس، ويوسوس به الشيطان[١].

وقد قوّى بعض السلف ـ رضي الله عنهم ـ منزع ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ هذا، وأنها أرجى آية، كيف وهو ترجمان القرآن، المعلَّم للتأويل. وهو كما ذكروا؛ إذ هو من القوّة بمكان لمن تدبّره، والله أعلم.

وذكر السيوطي في حاشية البخاري، عن ابنْ المبارك أن أرجى آية قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ ﴾[٢] [النور: ٢٢]، ولهذا قال القائل:

فإنّ قدْرَ الذنب من مسطحٍ ... يَحُطُّ قدْرَ النجم من أُفقه

وقد جرى منه الذي [قد] جرى ... وعوتب الصدّيق في حقه[٣]

---

(١) تفسير ابن جرير: ٣/ ٤٩، وتفسير ابن أبي حاتم: ٢/ ٥٠٩، برقم (٢٦٩٤) وتمام السياق له، والمستدرك: ١/ ١٢٨، برقم (١٩٨) وقال صحيح على شرط الشيخين.

(٢) الصواب أن يقول: إلى قوله: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾؛ لأنه موضع الشاهد. وقد رواه عن ابن المبارك مسلم في صحيحه: ٤/ ١٦٩٥، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك، رقم (٢٧٧٠). وهذا أيضًا أولى من عزوه إلى السيوطي.

(٣) ذكرهما ابن حجر في الفتح: ٨/ ٤٧٨. و[قد] سقطت من الأصل.

إذا فهمت ذلك، فمذهب أهل السنّة والجماعة بأجمعهم، من السلف الصالح، والخلف، وأهل الحديث، والفقهاء، والمتكلمين على مذهبهم[1]، أن أهل الذنوب في مشيئة الله ـ تعالى ـ، وأن من مات على الإيمان، وتشهّد مخلصًا من قلبه الشهادتين، فإنّه يدخل الجنّة، فإن كان تائبًا، أو سليمًا من المعاصي، دخل الجنّة برحمة ربه، وحُرّم على النار بالجملة. وإن كان من المخلّطين بتضييع ما أوجب الله ـ تعالى ـ عليه، أو بفعل ما حرّم عليه، فهو في المشيئة، كما ذكر الله في هذه الآية الكريمة، لا يُقطع في أمره بتحريمه على النار، ولا باستحقاقه الجنّة لأول وهلة، بل يقطع بأنّه لا بد من دخوله الجنّة آخرًا، ولا يخلّد في النار، وحاله قبل ذلك في خطر المشيئة؛ إن شاء الله ـ تعالى ـ/ عذّبه، وإن شاء عفى عنه بفضله.

٧٩/ب

قال عبدالله بن الإمام أحمد: حدثني أبي، حدثنا وكيع، قال: قال سفيان الثوري: الناس عندنا مؤمنون في الأحكام والمواريث، ونرجو أن نكون كذلك، ولا ندري ما حالنا عند الله[2].

[وقال الخليل ـ عليه الصلاة والسلام ـ: ﴿وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ۝٣٥﴾ [إبراهيم: ٣٥]]. فسأل الله ـ سبحانه ـ أن يجنّبه وبنيه عبادتها، وكان إبراهيم التيمي ـ رحمه الله ـ يقول في قصصه: من يأمن البلاء بعد خليل الله إبراهيم، حيث يقول: ﴿وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ۝٣٥﴾[3].

---

(١) كذا، ولعلها: «على مذاهبهم».

(٢) السنة: ١/ ٣١١، (٦٠٩)، ورواه الخلال في السنة: ٣/ ٥٦٧، وأبو نعيم في الحلية: ٧/ ٢٦.

(٣) رواه ابن جرير ١٣/ ٢٢٨، ورواه ابن عبدالبر في التمهيد: ١٨/ ١٤٩ من قول سفيان الثوري.

وهذا يدل بظاهره أن عصمة الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - بتوفيق الله - سبحانه - وحفظه إياهم، وأنّه بظاهره في دعائه - ﷺ - لا يتناول أحفاده وجميع ذرّيته، وإنما يتناول مجموعهم، خلافًا لما زعم ابن عيينة، فيما روى عنه ابن أبي حاتم[1] أن أولاد إسماعيل لم يعبدوا الصنم، - فإن هذا مكابرة للحس والمشاهدة - محتجًا بهذه الآية.

والظاهر من استقراء عبادة بني إسماعيل - عليه السلام - للأصنام، حين بعث إليهم رسول الله - ﷺ - يرد ذلك. بل عبدوه وعكفوا عليه، حتى هدى الله من شاء منهم بمحمد - ﷺ -، ولهذا قال - تعالى -: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾. قال إبراهيم: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة: ١٢٤]، مع قوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٢٧].

وقد قال بعض السلف: عهده: دينه الذي ارتضى لعباده، ومنه الإمامة في دينه[2].

قال الربيع بن أنس: عهد الله الذي عهد إلى عباده: دينه. ألا ترى أنه قال: ﴿وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ ﴿١١٣﴾﴾ [الصافات: ١١٣]. يقول: ليس كل ذريتك يا إبراهيم على الحق[3]. وكذا روى عن عطاء[4]، وأبي العالية[5]، ومقاتل بن حيان[6]، وغيرهم.

---

(١) انظر الدر المنثور: ٤/ ١٦٠.

(٢) انظر تفسير الطبري: ١/ ٥٣٠، ٥٣١.

(٣) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره: ١/ ٥٣١.

(٤) روى ابن جرير عن عطاء أنه سئل: ما عهده؟. قال: أمره. (١/ ٥٣٠). وروى عنه ابن أبي حاتم أنه قال: هي رحمة لا ينالها إلا المؤمنون أهل الجنة: ١/ ٢٢٣.

(٥) رواه ابن أبي حاتم: ١/ ٢٢٣.

(٦) انظر تفسير ابن كثير: ١/ ٤١١.

وفي ذلك دليل واضح على أن الفاسق لا يصلح للإمامة، وكيف يصلح من لا يجوز حكمه ولا شهادته ولا طاعته ولا خبره، وإذا كان ظالمًا جاء المثل السائر فيه: من استرعى الذئب في الغنم ظلم[1]. إلا أنه عند السلف في الإمامة الكبرى إذا قهر الظالم الناس، أو حدث ذلك الوصف عليه في أثناء ولايته، لا يجوز الخروج عليه لذلك؛ لأنه يؤدّي إلى سفك دماء المسلمين وافتراقهم، والمطلوب الأعظم منها عدم ذلك، ما أقام شعائر الإسلام الظاهرة.

ويزيد المعنى الأول توضيحًا أنه لما دعى ـ عليه السلام ـ لأهل البلد الحرام، في قوله ـ تعالى ـ:/﴿[2] وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾ [البقرة: ١٢٦]، فخص ـ عليه السلام ـ في دعائه المؤمنين منهم في الرزق، حتى وقع عليه الرد بكلام الله ـ تعالى ـ بقوله على قراءة الجمهور أنه من كلام الله لإبراهيم[3] ـ عليه السلام ـ: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾؛ لأنه ـ عليه السلام ـ قاس الرزق على الإمامة، فعرّفه الله ـ سبحانه ـ الفرق بينهما، بأن الاستخلاف استرعاء، يختص بمن ينصح للرعيّة، وأبعد الناس عن النصيحة الظالم، والرزق يكون لاستدراج المرزوق، وإلزامه بالحجة عليه، فلم يسوّ الله بين رزق الدنيا ورزق الآخرة، بل فرق بينهما؛ لهوان الدينا عليه، وأنّه

١/٧٣ ب

(١) انظر «جمهرة الأمثال»: ٢/ ٢٦٥.

(٢) كتب في الأصل: البلد. وهو خطأ.

(٣) والقراءة الأخرى: «قال ومن كفر فأَمْتِعْهُ قليلاً، ثم اضطرَّه»، على أنها دعاء من إبراهيم، وهي قراءة ابن عباس ومجاهد، وهي شاذّة، والأولى هي المتواترة، انظر تفسير ابن جرير الطبري: ١/ ٥٤٤، ٥٤٥.

يعطيها من يحب ومن لا يحب، وأما كلمة التوحيد فلا يعطيها ويولي رعايتَها إلا من يحب[1]. ولهذا قال في أوليائه: ﴿وَكَانُوٓاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهۡلَهَاۚ﴾.

وظاهر سياق ما بعد هذا الدعاء، من قوله: ﴿وَٱجۡنُبۡنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعۡبُدَ ٱلۡأَصۡنَامَ ٣٥﴾ [إبراهيم: ٣٥]، أن سببه ما رأى ـ عليه السلام ـ من كثرة من ضلّ بعبادتها، لقوله بعده: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضۡلَلۡنَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِۖ﴾، المعنى: فلذلك سألت منك العصمة، واستعذت بك من إضلالهن. وإسنادُ الإضلال إليهنّ باعتبار السببيّة، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ﴾.

ثم قال ـ عليه السلام ـ: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّيۖ﴾، أي تبعني على ديني، فإنه مني، لا ينفك عني في أمر الدين. كما روي عنه ـ ﷺ ـ أنه قال: «سلمان منّا أهل البيت»[2]. وقال في الحديث الصحيح: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»[3].

---

(١) روى الإمام أحمد من حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «إنّ الله قسم بينكم أخلاقكم كما قسم بينكم أرزاقكم، وإنّ الله ـ عز وجل ـ يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الدين إلا لمن أحب..» الحديث، وإسناده ضعيف كما قال محققو المسند: ٦/ ١٨٩. وكذلك ضعفه الألباني كما في «غاية المرام»: ٢٩، ٣٠.

(٢) رواه الطبراني في الكبير: ٦/ ٢١٢، والحاكم في المستدرك: ٣/ ٦٩١، برقم (٦٥٤١)، قال في المجمع (٦/ ١٣٠): فيه كثير بن عبدالله المزني، وقد ضعفه الجمهور، وحسن الترمذي حديثه، وبقية رجاله ثقات. وقال الألباني: ضعيف جدًا. ضعيف الجامع: ٤٨٠، ٤٨١، برقم (٣٢٧٢)، وقد أورده المؤلف هنا بصيغة التمريض: «رُوي» فأحسن.

(٣) جزء من حديث أنس في الصحيحين، انظر صحيح البخاري: ٥/ ١٩٤٩، أول =

ثم تبرأ ـ عليه السلام ـ ممن عصاه، وردّه إلى مشيئة الله؛ لأنّ طاعة الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ طاعة لله مطلقًا، وعصيانهم معصية لله ـ سبحانه ـ كذلك.

ولما كانت المغفرة في ذلك والرحمة والهداية من الله وحده قال ـ عليه السلام ـ: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٣٦﴾، أي بأنك تقدر أن تغفر للعاصي وترحمه ابتداءً، إذا اجتنب الشرك، كما في الآية التي قبلها، أو بعد التوفيق للتوبة.

وفيه دليل على أن كل ذنب فلله أن يغفره حتى الشرك، إلا أن الوعيد فرّق بينه وبين غيره في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، وقال: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ وَمَا لِلظَّـٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝٧٢﴾ [المائدة: ٧٢].

وبذلك يعلم أن قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، أرجى آية في جانب التوحيد، وأخوف آية في جانب الشرك.

٧٣/ ب ولهذا روى ابن جرير[١] / وابن مردويه[٢] من طرق عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنّه قال: لما نزلت ﴿يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ الآية [الزمر: ٥٣]، قام رجل فقال: والشرك يا رسول

= حديث في كتاب النكاح، برقم (٤٧٧٦)، وصحيح مسلم: ٢/ ٨٢٧، كتاب النكاح، الباب الأول، برقم (١٤٠١).

(١) تفسير الطبري: ٥/ ١٢٥. ورواه ابن أبي حاتم أيضًا: ٣/ ٩٧٠، برقم (٥٤٢٢).

(٢) ليست في الدر المنثور.

الله؟. فكره ذلك رسول الله ـ ﷺ ـ، قال: فقرأ رسول الله ـ ﷺ ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ الآية. فدل أن آية (تنزيل)[1] مشروطة بالتوبة، وإلا لدخل الشرك كما نبهنا عليه.

فتبين لك بذلك موافقة هاتين الآيتين الكريمتين في المعنى.

ويُستدل من هذا السياق أيضًا أنه ينبغي للداعي إذا دعى أن يبدأ بنفسه، ويدعو لوالديه وذريته، فهذه سنّة الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، كقوله: ﴿رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ﴾ [الأحقاف: ١٥][2]، وقوله: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡحِسَابُ ۝٤١﴾ [إبراهيم: ٤١]، وكقوله: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨].

ولما علم ـ عليه السلام ـ من ذريته بإعلام الله ـ سبحانه ـ، أو من استقراء عادته في الأمم الماضية، أن يكون فيهم كفار، بعد ما دعاه بأن يجنبهم عبادة الأصنام ـ وفعل سبحانه بمن اراد الله إسعاده منهم ـ قال: ﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ﴾، فعطف بـ«من» اللتي للتبعيض، فعُلم بهذا أن الدعاء الأول بتجنب عبادة الأصنام خاص ببنيه لصلبه ـ عليه السلام، وقد فعل ـ سبحانه ـ، بأن جنبه وبنيه عبادتها. وأما ذريّته

---

(١) يعني سورة الزمر، المبدوءة بهذه الكلمة.

(٢) كذا استشهد الشارح بآية الأحقاف، مع أن الدعاء فيها ليس محكيًا عن أحدٍ من الرسل كما يظهر من السياق، وقد ذكر أنها نزلت في أبي بكر الصديق كما قال الطبري (٢٦/ ١٧)، ولو أن الشارح لم يورد الجملة الأخيرة من الدعاء، لوافق ذلك ما جاء في آية سورة النمل (١٩) عن سليمان ـ عليه السلام ـ.

فلم يدع لهم إلا بـ«مِن» كما ترى، والله أعلم.

[وفي الحديث] الذي رواه الإمام أحمد في مسنده حيث قال: حدثنا يونس، حدثنا ليث، عن يزيد بن الهادي، عن عمرو، عن محمود بن لبيد، أن النبي -ﷺ- قال: [«أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر». فسئل عنه] - وفي رواية: «قالوا وما الأصغر يا رسول الله؟ - [فقال: الرياء»][1].

وقال الإمام أحمد أيضًا: حدثنا أبو النضر، حدثنا عبدالحميد بن بهرام، قال: قال شهر بن حوشب: قال ابن غَنْم: لما دخلنا مسجد الجابية أنا وأبو الدرداء، لقيَنا عبادةُ بن الصامت، فأخذ يميني بشماله، وشمالَ أبي الدرداء بيمينه، فخرج يمشي بيننا، ونحن نتناجا، والله أعلم بما نتناجا، فقال عبادة: إن طال بكما عمر أحدكما أو كليكما، لتوشكان أن تريا الرجل من ثُبج قراء المسلمينْ - يعني من وسط قراء القرآن - على لسان محمد -ﷺ- فأعاده وأبداه، وأحلّ حلاله، وحرم حرامه، ونزل عند منازله، لا يحور فيكم إلا كما يحور صاحب الحمار الميت - وفي لفظ: كما يحور رأس الحمار الميت - قال: فبينا نحن كذلك، إذ طلع علينا شداد بن أوس / وعوف بن مالك، فجلسا إلينا، فقال شداد: إن أخوف ما أخاف عليكم أيها الناس - كما سمعت رسول الله -ﷺ- يقول - من الشهوة [الخفية][2] والشرك. فقال عبادة وأبو

٧٤/أ

(١) المسند: ٥/ ٤٢٨، ٤٢٩، وقال في المجمع: رجاله رجال الصحيح (١/ ١٠٢)، ورواه الحاكم في المستدرك: ٤/ ٤٦٥، وقال: صحيح الإسناد. وصححه الألباني في الصحيحة: ٢/ ٦٧١، برقم (٩٥١).

(٢) ليست في الأصل، وقد استدركتها من المسند.

الدرداء: اللهم غفرًا، ألم يكن رسول الله -ﷺ- قد حدّثنا أن الشيطان قد يئس أن يُعبد في جزيرة العرب. وأما الشهوة الخفيّة فقد عرفناها؛ هي شهوات الدنيا من نسائها وشهواتها، فما هذا الشرك الذي تخوّفنا به يا شداد؟. فقال شداد: أرأيتكم لو رأيتم رجلاً يصلي لرجل، أو يصوم لرجل ويتصدق، أترون أنّه قد أشرك؟. قالوا: نعم والله، إن من صلى لرجل، أو صام أو تصدّق له لقد أشرك. فقال شداد: فإني سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: «من صلى يرائي فقد أشرك، ومن تصدّق يرائي فقد أشرك». قال عوف بن مالك عند ذلك: أفلا يعمد إلى ما ابتُغي به وجهُه من ذلك العمل، فيقبل ما أُخلص له، ويدع ما أُشرك به؟. فقال شداد: فإني سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: إن الله يقول: أنا خير قسيم لمن أشرك بي، من أشرك بي فإن عمله قليله وكثيره لشريكه الذي أشرك به، أنا غني عنه[1].

وقوله في هذا الحديث: (من ثبج قرّاء المسلمين) بمثلثة ثم موحدة ثم جيم، يعني من سراتهم وعِلْيتهم، و«الثبَج» بفتح أوله وثانيه: أعلى متن الشيء، ومنه «ثبج البحر»: معظمه.

وقوله: (لا يحور فيكم) بالحاء والراء المهملتين، من «الحَوْر»، ضد «الكور»، يقول: لا يرجع فيكم بخير، ولا ينتفع فيكم بما حفظه من القرآن، إلا كما ينتفع بالحمار الميت صاحبه؛ وذلك لإماتتهم القرآن

---

(١) المسند: ٤/ ١٢٥، وقال محققوه: إسناد ضعيف لضعف شهر بن حوشب (٢٨/ ٣٦٤). ط التركي. وقال في المجمع: (١٠/ ٢٢١): فيه شهر بن حوشب، وثقه أحمد وغيره، وضعفه غير واحد، وبقية رجاله ثقات. وفي التقريب قال عن شهر: صدوق كثير الإرسال والأوهام. ص ٢٦٩.

بينهم. يُقال: حار الشيء، يحور، بمعنى رجع، وأكثر ما يراد بالحور الرجوع إلى النقص، ومنه قوله: «أللهم إني أعوذ بك من الحور بعد الكور»[1]. ويدل على أن حار بمعنى رجع قولُ الشاعر:

وقلت له: أهلاً وسهلاً فلم يَحَرْ   بك الليل إلا للجميل من الأمر[2]

وأنّه بمعنى النقص والخسران قول الآخر:

الذم يبقى وزاد القوم في الحور[3]

قال يعقوب: في نقصان.

ثم روى[4] بعض ذلك الإمام أحمد من طريق آخر فقال: حدثنا زيد ابن الحباب، حدثني عبدالواحد بن زيد، أنبأنا عبادة بن نسي، عن شداد ابن أوس ـ رضي الله عنه ـ أنه بكى، فقيل له: ما يبكيك؟. قال شيء سمعته من رسول الله ـ ﷺ ـ. يقول: /«أتخوّف على أمتي الشرك، والشهوة الخفية. قال: قلت: يا رسول الله، أتشرك أمّتك بعدك؟. قال: نعم، أما إنّهم لا يعبدون شمسًا ولا قمرًا ولا حجرًا ولا وثنًا، ولكن يُراؤون بأعمالهم، والشهوة الخفيّة: أن يصبح أحدهم صائمًا، فتعرض

٧٤/ب

(١) رواه مسلم: ٢/ ٧٩٩، الحج، رقم (١٣٤٣)، مرفوعًا بلفظ: «الحور بعد الكون»، وبلفظ «الحور بعد الكور» رواه ابن خزيمة في صحيحه: ٤/ ١٣٨، (٢٥٣٣)، وأحمد في مسنده: ٥/ ٨٢، والترمذي في سننه: ٥/ ٤٩٧، (٣٤٣٩)، والنسائي: ٨/ ٢٧٢، (٥٤٩٨).

(٢) أنشده ثعلب، كما في «غريب الحديث» للخطابي: ٢/ ٣٠٧.

(٣) ذكره الخطابي في «غريب الحديث»: ٢/ ١٩٦، إلا أنه هناك: «وزاد القوم في حور» دون «أل».

(٤) كتب في الطرة أمامه: [بلغ مقابلة على أصله فصح على يد مؤلفه ومصنفه عفى الله عنه].

له الشهوة من شهواته، فيترك صومه»[1]. ورواه ابن ماجه من حديث الحسن عن عبادة بن نُسيّ[2].

فأما حديث شهر بن حوشب المتقدم، فله شواهد، ورجاله كما ترى، فإسناده صالح؛ أما أبو النضر، شيخ الإمام أحمد، فهو إسحاق ابن إبراهيم الدمشقي الفراديسي، مولى عمر بن عبدالعزيز، وضُعّف بلا مستند[3]، كيف وقد حدّث عنه الإمام أحمد[4].

وعبدالحميد بن بهرام هو الفزاري المدائني، صاحب شهر بن حوشب.

وشهر بن حوشب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، فقيل له أوهام، وهو كثير الإرسال، وهذا الحديث متصل.

وابن غَنْم ـ بفتح المعجمة وسكون النون ـ هو عبدالرحمن بن غَنْم الأشعري، مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار التابعين. فالحديث صالح الإسناد.

---

(١) المسند: ٤/ ١٢٣، وقال محققوه: إسناده ضعيف جدًا (٢٨/ ٣٤٧) ط التركي. ورواه الحاكم في المستدرك: ٤/ ٣٦٦، وقال: صحيح الإسناد. ورواه الطبراني في الكبير: ٧/ ٢٨٤، والبيهقي في الشعب: ٥/ ٣٣٣، قال الحافظ ابن كثير: عبادة فيه ضعف، وفي سماعه من شداد نظر (التفسير: ٣/ ١١٠، الفكر ١٤٠١هـ).

(٢) سنن ابن ماجه: ٢/ ٤٢٠٦)، كتاب الزهد، باب الرياء والسمعة. وأورده الألباني في القسم الضعيف منها: ص ٢٤٦، رقم (٩٢١).

(٣) انظر تهذيب الكمال: ١/ ١٧٩. ط ١٤١٨هـ.

(٤) تحديث الإمام أحمد عن راوٍ ليس عمدة في توثيقه، وكم تكلم الأئمة في شيوخ أحمد جرحًا وتعديلاً، لكن يُستأنس بروايته عنه إذا لم ينقل فيه جرح أو تعديل.

وقد حصلت المناظرة بين شداد بن أوس وعبادة بن الصامت وأبي الدرداء - رضي الله عنهم -، في وقوع الشرك الأصغر، وقرره عليهما شداد.

فمع صحة حديث أبي الدرداء وعبادة، يجب الجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة، الصريحة بوقوع الشرك في جزيرة العرب، وفي الأمّة خصوصًا وعمومًا.

فأما الخصوص، فقد أخبر - ﷺ - بعد هدم ذي الخلصة، كما في الصحيحين وغيرهما، أنها لا تقوم الساعة حتى تضطرب [أليات][١] نساء دوس على ذي الخلصة[٢].

وأما العموم، فقوله - ﷺ -: «وحتى تعبد [فئام][٣] من أمتي الأوثان»[٤]. وأخبر أن هذه الأمة ستأخذ مأخذ القرون قبلها، وأنها ستتبع سنن من كان قبلها.

---

(١) وقع في الأصل «ليات» بدون همزة، والصواب ماأثبته من الصحيحين.

(٢) صحيح البخاري: ٦/ ٢٦٠٤، كتاب الفتن، باب (٢١)، حديث (٦٦٩٩)، وصحيح مسلم: ٤/ ١٧٦٦، كتاب الفتن. .، باب (١٧)، حديث (٢٩٠٦). وانظر خبر هدمه في صحيح البخاري: ٣/ ١٠٠، حديث (٢٨٥٧)، ومسلم برقم (٢٤٧٦).

(٣) وقع في الأصل «فيام» بالياء، والصواب الهمز، كما نبه عليه الخطابي في «إصلاح غلط المحدثين»: ص ٧٥.

(٤) رواه أحمد في المسند: ٥/ ٢٧٨، ٢٨٤، وأبو داود: ٤/ ٩٧، برقم (٤٢٥٢)، وابن ماجه: ٢/ ١٣٠٤، برقم (٣٩٥٢)، ولفظه عندهم: «وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان». وقد روى مسلم أول الحديث، (٤/ ١٧٥٤) برقم (٢٨٨٩)، وليس فيه هذه الجملة، ووهم الحافظ ابن حجر فعزى هذه الجملة إلى مسلم. انظر الفتح: ١٣/ ٨٥. وقد صحح الحديث بتمامه الألباني في صحيح الجامع: ١/ ٣٦٤، ٣٦٥، برقم (١٧٧٣).

فهذه أحاديث صحيحة، صريحة في وقوع عبادة الأوثان في هذه الأمّة، لا تقبل التأويل.

وحديث أبي الدرداء وعُبادةَ رواه مسلم عن جابر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا، ولفظه: «إن الشيطان قد يئس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب»[1].

ورواه أحمد بسند صحيح فقال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «إن إبليس قد يئس أن يعبده المصلون، ولكن في التحريش بينهم»[2].

فمعنى ذلك ـ والله أعلم ـ أن الشيطان قد يئس أن يعبده المصلّون كلُّهم، لا جزؤٌ منهم، إذ الألف واللام في «المصلين» للاستغراق، وعليه يحمل حديث أبي / الدرداء وعبادة ـ رضي الله عنهما ـ؛ لأن الله قد عصم هذه الأمّة أن تجتمع على ضلالة[3]، فلا تزال طائفة منهم على الحق، حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك[4]، وبهذا لا ينفي الحديثُ

٧٥/أ

(١) صحيح مسلم: ٤/ ١٧١٨، كتاب صفات المنافقين..، باب (١٦)، حديث (٢٨١٢).

(٢) المسند: ٤/ ٣٦٦، وانظر: ٣/ ٣١٣، ٣٥٤، و٥/ ٧٢.

(٣) في المسند (٦/ ٣٩٦) والمعجم الكبير (٢/ ٢٨٠) عن أبي بصرة الغفاري مرفوعًا: «.. سألت الله ـ عز وجل ـ ألا يجمع أمّتي على ضلالة فأعطانيها..»، وفي سنده راو لم يسم. وفي سنن الترمذي (٤/ ٤٦٦) برقم (٢١٦٧) عن ابن عمر مرفوعًا: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة..» وصححه الألباني كما في صحيح الجامع: ١/ ٣٧٨، برقم (١٨٤٨).

(٤) ثبت ذلك في صحيح البخاري: ٦/ ٢٦٦٧ حديث (٦٨٨١)، ومسلم: ١/ ١٢٤، حديث ١٥٦.

وقوعَ عبادة الأوثان في هذه الأمّة.

والحس يكذّب من ادّعى عدم وقوع ذلك، وقصة أهل الردّة بطاعتهم للشيطان التي يطلق عليها اسم العبادة[١] مشهورة، مع أنّه قد نُقل أن دوسًا أعادوا ذا الخلصة أيام الردّة، ذكره غير واحد من أهل العلم، منهم أبو القاسم السهيلي[٢].

أو يكون معنى الحديث حيث لم تكن ردّة العرب من جهة عبادة الأوثان، بل من جهة النبوة، وقد يئس من جهة عبادة الأوثان أن يُعبد في جزيرة العرب[٣].

وكذا قوله: «المصلّون»، أي في الزمن الذي قبل الغاية التي في الحديث الصحيح بوقوع عبادة الأوثان؛ فإنه ـ ﷺ ـ أتى بـ«حتى» الغائية، وأيضًا إنما أخبر عن إياس الشيطان، ولم يقل هو: «لا تُعبدُ الأصنام في جزيرة العرب بعد هذا اليوم» في حديث صحيح.

وحديث إياس الشيطان الذي أخبر عنه ـ ﷺ ـ صحيح، ولكن لا ينافي وقوع عبادة الأوثان؛ لأنه إنما أخبر ـ ﷺ ـ عن إياس الشيطان، وذلك أنه لما رأى عدوُّ الله زوال عبادته في الجزيرة، وقوّة الإسلام وأهلِه فيها، بعد حرصهم على زوال عبادته بهدم الأوثان، التي هو الداعي

---

(١) كما يؤخذ من قوله ـ تعالى ـ ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَابَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾.

(٢) لم أر ذلك في «الروض الأنف»: ١/ ٣٧٢ـ ٣٧٥، عند حديثه عن ذي الخلصة، وقد ذكر أنّ «الخلص» في اللغة نبات طيّب الريح. وفي «تاريخ الطبري» (٢/ ٢٩٥) أن أبابكر أمر جريرًا البجلي ـ رضي الله عنهما ـ أن يأتي خثعم فيقاتل من خرج غضبًا لذي الخلَصة، ومن أراد إعادته.

(٣) هذا المعنى لا تلتئم معه الأحاديث، والأقرب ما ذكره أولاً.

إلى عبادتها، إذ عابدو الأوثان لا بد أن يكونوا عابدين له، بدعائهم أوثانهم بطاعته، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١١٧، ١١٨]، فعند ذلك أيس من عبادة العرب له في جزيرتهم؛ لأنه علم أنهم أوفى بني آدم عقولاً، وبأنّهم إذا عقلوا عن الله أمره، باتباع رسوله ـ ﷺ ـ فمحاولة صرفهم في تلك الحالة عن عبادة الله ـ سبحانه ـ إلى عبادة الشيطان أصعب شيء عليه وأمضُّه[١]، ولذلك كانت ردّة العرب بعد موته ـ ﷺ ـ من جهة النبوّة[٢]، كما سنبيّنه في موضعه إن شاء الله ـ تعالى ـ عند ذكر ادّعاء النبوّة[٣]، فإنه فتنهم في ذلك، كأهل صنعاء ومن حولهم بالأسود العنْسى، وثقيفَ بالمختار، وبني حنيفة بمسيلمة الكذاب، وبني أسد وفزارة ومن تبعهم من غطفان بطليحة الأسدي، وبعضِ بني دارم ومن تبعهم من تميم بسجاحَ العقفانية الدارمية.

ويُعلم هذا من إقامة بني إسماعيل ـ ﷺ ـ على دين إبراهيم دهورًا / متطاولة لم يغيّروه، وبنو عمّهم بنو إسرائيل فيهم الرسل والأنبياء تترى؛ لكثرة الإحداث منهم في دينهم من لدن إبراهيم ـ عليه السلام ـ وابنه إسحق، وحفيده يعقوب، وبنيه: يوسف وإخوته، إلى عيسى بن مريم ـ عليهم الصلاة والسلام ـ.

٧٥/ب

---

(١) أي أشدُّه إيلاما.

(٢) قد يكون هذا هو الغالب، لكن (من العرب من ارتد عن الإسلام ولم يتبع متنبئًا كذابًا، ومنهم قوم أقروا بالشهادتين، لكن امتنعوا من أحكامهما، كمانعي الزكاة). «منهاج السنة» لابن تيمية: ٧/ ٢١٩.

(٣) انظر ما يأتي في ٢٠١/ أ وما بعدها.

فلأجل ما يعلم الشيطان من ذلك؛ إذ هو منظرًا يئيس[1] من عبادة العرب له في جزيرتهم، مع السعي منه في محاولتهم على ما يوقعهم في ذلك.

فأخبر - ﷺ - عن إياسه ذلك، فلم يزل الشيطان على إياسه من ذلك، حتى ذهبت القرون المفضّلة، وضعف حكم الإسلام في العرب وفي جزيرتهم، وتزايدت الأهواء والفتن، فدخل عليهم بذلك، حتى ضعف يأسُه، وقوي طمعه فيهم، فأدخل عليهم الأحداث حتى أدرك ما أدرك، ليقضي الله أمرًا كان مفعولاً، ولتتم معجزة سيّد البشر - ﷺ - بوقوع عبادة الأوثان في الأمّة. حتى بعث الله عبدًا من عبيده في الجزيرة، فجدد الله به دينه فيها، بتوحيده، وفلّ حزب الشيطان بحدّه وحديده، وهو شيخ الإسلام مصنف هذا الكتاب، جزاه الله عن الإسلام وأهله خيرًا. فلمع به فجر التوحيد وسطع، وأخمد الله به نار الشرك وقطع، فالحمد لله على هذه المنّة، وإنا لنرجو بفضله الجنّة.

[عن] عبدالله [بن مسعود - رضي الله عنه -، أن رسول الله - ﷺ - قال: «من مات وهو يدعو لله ندّا دخل النار». رواه البخاري][2].

هذا داخل في معنى قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾،

---

(١) كذا في الأصل، وهي فعيل بمعنى فاعل من اليأس، لكن لم أجدها في اللسان، والمعروف «يؤوس» كما ورد به التنزيل. وأيضًا تقديمه للتمييز على العامل مخالف للجاري من كلام العرب، والنحاة إنما اختلفوا في جواز تقديمه إذا كان العامل فعلاً متصرفًا، انظر «الإنصاف»: ٢/ ٨٢٨.

(٢) صحيح البخاري: ٤/ ١٦٣٦، كتاب التفسير، باب (٢٤)، حديث (٤٢٢٧)، ولفظه: «.. وهو يدعو من دون الله ندًا..».

والندّ والضدّ والعدل: الكفء. ولهذا قال حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه، يهجو أبا سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب قبل أن يسلم ـ وأسلم يوم الفتح، وحسن إسلامه ـ:

أتهجوه ولست له بندٍّ فشرّكما لخيركما الفداء[1]

وقال حسان أيضًا لبني تميم:

فلا تجعلوا لله ندًا وأسلموا ولا تلبسوا زِيًّا كزي الأعاجمِ[2]

وقال جرير بن الخطفىٰ:

أتيمٌ تجعلون إليّ ندًا وهل تيم لذي حسب نديدُ[3]

وقال لبيد بن ربيعة ـ رضي الله عنه ـ:

أحمدُ اللهَ فلا نِدَّ لهُ بيده الخيرْ ما شاء فعلْ[4]

وفي رواية عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ عند البخاري، قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «من مات يشرك بالله شيئًا دخل النار»، وقلت أنا: من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنّة[5].

---

(١) ديوانه: ٧٦، وروايته فيه: أتهجوه ولست له بكفء. وأما الرواية المستشهد بها هنا فهي رواية ابن دريد كما في الاقتضاب: ٣٠٠، عن حاشية «أمالي المرتضى»: ١/ ٦٣٢.

(٢) ديوانه: ٢٣٧.

(٣) ديوانه: ١/ ٣٣١.

(٤) ديوانه: ص ١٧٤.

(٥) صحيح البخاري: ١/ ٤١٧، كتاب الجنائز، باب (١)، حديث (١١٨١)، ورواه مسلم أيضًا: ١/ ٩٠، كتاب الإيمان، باب (٤٠)، حديث (٩٢).

فقوله: (وقلت أنا) أي: من نفسي. وكأنّه ـ رضي الله عنه ـ ما بلغه / هذا اللفظ مرفوعًا، فقد صح كما ترى في هذا الباب من حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ الآتي، ولعل ابن مسعود أخذ هذا من مفهوم الخلاف، بناءً على انحصار الدارين بين الجنّة والنار، وقيل أخذه من كون الشرك سببًا لدخول النار، وانتفاء السبب يوجب انتفاء المسبَّب. وعند انتفاء النار تعيّن دخول الجنّة؛ لانتفاء دار أخرى.

٧٦/ ب

ولا يخفى أن الحديث لا يفيد انحصار السببية في الشرك، فيجوز وجود سبب آخر لدخول النار.

وقيل لعلّه أخذه ممّا علِمه من كتاب الله ـ سبحانه ـ ووحيه، أو أخذه من مقتضى ما سمعه من النبي ـ ﷺ ـ.

قلت: وعلى كل تقدير فلا بد من جعل الشرك كناية عن الكفر، وإلا يلزم أن يدخل جاحد النبوة وغيرها الجنّة، وليس كذلك، فليتأمّل. ثم المراد دخول الجنّة مطلقًا، لا الدخول ابتداءً؛ فإنه غير لازم عند أهل السنة والجماعة.

فبهذا السياق والبيان يتبيّن لك فضيلة التوحيد، والسلامة من الشرك.

[ولمسلم] في صحيحه، [عن جابر ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «من لقي الله لا يشرك به شيئًا دخل الجنة، ومن لقيه يشرك به شيئًا دخل النّار»][1].

---

(١) صحيح مسلم: ١/ ٩٠، كتاب الإيمان، باب (٤٠)، حديث (٩٣).

فبهذا الحديث والذي قبله تعلم أن مذهب أهل السنّة والجماعة، وما عليه أهل الحق من السلف والخلف أنه من مات موحّدًا دخل الجنة قطعًا على كل حال، فإن كان سالمًا من المعاصي كالصغير، والمجنون الذي اتصل جنونه بالبلوغ، والتائب توبة صحيحة من الشرك وغيره من المعاصي، إذا لم يحدث معصية بعد توبته، والموفق الذي لم [يبتل][1] بمعصية أصلاً، فكل هذا الصنف يدخلون الجنة، ولا يدخلون النّار أصلاً، لكنّهم يردونها، على الخلاف المعروف في الورود، والصحيح ـ كما مرّ[2] ـ أنه المرور على الصراط المنصوب على متنها، عافانا الله والمسلمين منها، ومن سائر المكروه.

وأما من كانت له معصية كبيرة، ومات من غير توبة، فهو في مشيئة الله ـ تعالى ـ، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنّة أولاً، وجعله كالقسم الأول، وإن شاء عذّبه القدْرَ الذي يريد ـ سبحانه ـ، ثم يدخله الجنة.

فلا يخلّد في النّار أحد مات على التوحيد، ولو عمل من المعاصي غير الشرك ما عمل، كما أنّه لا يدخل الجنّة أحد مات على الكفر أو الشرك، ولو عمل من أعمال البرّ ما عمل.

هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحق في هذه المسألة.

وقد تظاهرة أدلة الكتاب والسنة، وإجماع من يُعتدّ به من علماء الأمّة على هذه القاعدة، وحُمل عليها جميع ما ورد من هذا الباب.

٧٦/ب فعند البخاري / عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: خرجت ليلة من

---

(١) في الأصل: «لم يبتلا».
(٢) راجع ص ٥٤/ ب.

الليالي، فإذا رسول الله ـ ﷺ ـ يمشي وحده، وليس معه إنسان. قلت: فظننت أنه يكره أن يمشي معه أحد. قال: فجعلت أمشي في ظل القمر، فالتفت فرآني، فقال: من هذا؟. فقلت: أبو ذر، جعلني الله فداك. قال: يا أبا ذر، تعاله. قال: فمشيت معه ساعة، فقال: «إنّ المكثرين هم المقلون يوم القيامة، إلا من أعطاه الله خيرًا فنضح فيه يمينَه وشمالَه وبين يديه ووراءَه، وعمل فيه خيرًا». قال[1]: فمشيت معه ساعة، فقال لي: اجلس ههنا. قال: فأجلسني في قاع حوله حجارة، فقال لي: اجلس ههنا حتى أرجع إليك. قال: فانطلق في الحرّة حتى لا أراه، فلبث عني فأطال اللبث، ثم إني سمعته وهو مقبل يقول: وإن سرق وإن زنى. قال: فلما جاء لم أصبر حتى قلت: يا نبي الله ـ جعلني الله فداك ـ من تُكلّم من جانب الحرّة؟، ما سمعت أحدًا يرجع إليك شيئًا. قال: ذاك جبرئيل[2] ـ عليه السلام ـ، عرض لي في جانب الحرّة. قال: بشّر أمّتك أن من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنّة. قلت: يا جبرئيل، وإن سرق وإن زنا؟. قال: نعم، وإن شرب الخمر[3].

ثم روى البخاري أيضًا هذا اللفظ عنه بطريق آخر نحوه[4].

وقد ذكرنا في هذا الشرح هذا الحديث، وفيه في الصحيحين:

---

(١) في الأصل: «فقال»، والمثبت من الصحيحين.

(٢) في الصحيحين: «جبريل».

(٣) صحيح البخاري: ٥/ ٢٣٦٦، كتاب الرقاق، باب المكثرون هم المقلون، حديث (٦٠٧٨)، ورواه مسلم أيضًا: ٢/ ٥٧١، كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصدقة، برقم (٩٤).

(٤) صحيح البخاري: ٥/ ٢٣١٢، برقم (٥٩١٣).

«وإن رغم أنف أبي ذر»[1].

وروى عبد بن حميد حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ بسند صحيح مرفوعًا، ولفظه: قال: جاء رجل إلى النبي ـ ﷺ ـ فقال: يا رسول الله، ما الموجبتان؟ قال: «من مات لا يشرك بالله شيئًا وجبت له الجنة، ومن مات يشرك بالله شيئًا وجبت له النار»[2].

وهذا مما يبيّن أن قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، من أرجإ آية في جانب التوحيد، كما مر بيانه[3]، وأخوف آية في جانب الشرك، أعاذنا الله والمسلمين منه ومن أهله.

وقيل: إن أرجأ آية في جانب التوحيد قولُه ـ تعالى ـ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝﴾ [الضحى: ٥]، وستأتي الإشارة إليها إن شاء الله ـ تعالى ـ، في باب الشفاعة، مع أنك إذا جمعت بينها وبين قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وجدت آية النساء أرجأ منها؛ لأن الموعود عليه المغفرة في آية النساء هو الأصل المرتضى، والمجوز للشفاعة في حق المشفوع له، والله الموفق.

---

(١) صحيح البخاري: ٥/ ٢١٩٣، برقم (٥٤٨٩)، وصحيح مسلم: ١/ ٩١، برقم (٩٤).

(٢) هو في صحيح مسلم: ١/ ٩٠، كتاب الإيمان، باب (٤٠)، حديث (٩٣)، وفي مسند عبد بن حميد: ٣٢٢، برقم (١ـ٦٠). المنتخب، ت السامرائي ١٤٠٨هـ.

(٣) راجع ص ٧١/ ب.

الباب الرابع

باب الدعاء إلى شهادة ألا إلٰه إلا الله

وقول الله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف: ١٠٨].

لما ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ فضل التوحيد وتحقيقه، وذكر الخوف من زواله أو نقصانه، تحذيرًا عن ذلك؛ إذ السالك للصراط المستقيم / بالتوحيد، إذا كان بين الخوف والرجاء يكون مهتديًا، فحينئذ يصلح للدعوة، فيكون هاديًا مهديًا، أعقبه ببيان الدعوة إلى شهادة ألا إلٰه إلا الله، ولهذا استشهد بقوله ـ جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه ـ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ الآية.

٧٧/أ

يقول ـ تعالى ـ مخاطبًا لنبيّه وخليله، وأمينه على وحيه، محمد ـ ﷺ ـ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾، كما قال آمرًا له في الآية الأخرى: ﴿وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٨٧﴾ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾﴾ [القصص: ٨٧، ٨٨]. وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ ﴿٦٧﴾﴾ [الحج: ٦٧]، وقال: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ الآية [النحل: ١٢٥].

وقد عُلم بالاضطرار أنّه ـ ﷺ ـ قد امتثل أمر ربّه، وبلّغ ما أُرسل به البلاغَ المبين، فيلزم الداعيَ إلى الله ـ سبحانه ـ من أمّته ـ ﷺ ـ أن يلزم

في دعوته ما في هذه الآيات من آداب الدعوة، ليتخلق بخلُق سيد البشر ـ ﷺ ـ؛ فإنه كان خلقه القرآن، كما قالت عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ[1].

ولهذا في البخاري ومسلم وغيرهما، أنّه ـ ﷺ ـ لما بعث معاذ بن جبل وأبا موسى ـ رضي الله عنهما ـ إلى اليمن قال لهما: «يسّرا ولا تعسّرا، وبشّرا ولا تنفّرا»[2].

قال البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في صحيحه: وكان رسول الله ـ ﷺ ـ يحبّ التخفيف واليسر على الناس[3].

وعند الشيخين[4] والإمام أحمد[5] عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «يسّروا ولا تعسّروا، وسكّنوا ولا تنفّروا».

وعندهم[6] أيضًا من حديث أبي هريرة، في قصة بول الأعرابي في المسجد: «فإنما بعثتم ميسّرين، ولم تبعثوا معسرين».

---

(١) رواه مسلم: ١/ ٤٣١، ٤٣٢؛ كتاب صلاة المسافرين..، باب (١٨)، حديث (٧٤٦).

(٢) صحيح البخاري: ٣/ ١١٠٤، كتاب الجهاد، باب (١٦١)، حديث (٢٨٧٣)، وصحيح مسلم: ٣/ ١٠٩٣، كتاب الجهاد..، باب (٣)، حديث (١٧٣٣).

(٣) صحيح البخاري: ٥/ ٢٢٦٩، كتاب الأدب، باب (٨٠).

(٤) صحيح البخاري: ٥/ ٢٢٦٩، كتاب الأدب، باب (٨٠)، حديث (٥٧٧٤)، وصحيح مسلم: ٣/ ١٠٩٣، كتاب الجهاد، باب (٣)، حديث (١٧٣٤).

(٥) المسند: ٣/ ١٣١.

(٦) صحيح البخاري: ٥/ كتاب الوضوء، باب (٥٦)، حديث (٢١٧)، وصحيح مسلم: ١/ ١٩٩، كتاب الطهارة، باب (٣٠)، حديث (٢٨٤)، وليس فيه هذه الجملة، والمسند: ٢/ ٢٨٢.

فليحذر الإنسان الخروج في دعوته عن قانون دعوة سيّد البشر، فإن خير الدنيا والآخرة في هديه ـ ﷺ ـ، والتأدّب بآداب الله له[1] في قوله: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [النحل: ١٢٥].

وليست هذه الآية منسوخة كما ذكر بعضهم[2]، فإن ما فيها من الآداب ثابت في حق المجاهدة باللسان؛ إذ هي قائمة أبدًا، كالمجاهدة بالسيف، ولا تجمل إلا بهذه الآداب.

وهذه الآية التي استشهد بها المصنف ـ رحمه الله ـ في هذا الباب قويّة الأركان، نافية للشرك والبدع والأهواء والبهتان. فأمر ـ سبحانه ـ عبده ونبيّه ورسوله وأمينه على وحيه أن يقول للثقلين؛ الإنس والجان، المبعوث إليهم مرشدًا: ﴿ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ ﴾، أي طريقي وسنتي، التي بعثني الله بها إليكم، وهي دعوة الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، شهادة ألا إله إلا الله، وهي الطريق القاصد المعتدل، الذي يرجع / إلى الله ـ سبحانه ـ، ويوصّل إليه، أدعوكم بها إلى الله.

٧٧/ب

وأتى بأداة «إلى» التي هي للانتهاء، ثم عقّبها بعلى التي للوجوب؛ لأن في أداة (على) سر لطيف، وهو الإشعار بأن يكون السالك في هذه السبيل، والداعي على هدى وحق، مع وصوله إلى الله ـ سبحانه ـ، فغايته الوصول إلى الله ـ سبحانه ـ وهو في حال استقامته على هدي، وعلى حق، كما قال في حق المؤمنين: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥]،

---

(١) الأولى أن يقال: والتأدب بتأديب الله له.

(٢) كالبغوي: ٣/ ٩٠، وابن جزي: ١/ ٤٧٨.

وقال لرسوله: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِّ ٱلْمُبِينِ ۝٧٩﴾[1] [النحل: ٧٩].

قال أهل المعاني[2]: ومن فوائد ذكر (على) في هذا المحل: استعلاء المؤمن، وعلوّه بالحق والهدى، مع ثباته عليه؛ فإن طريق الحق تأخذ علوًّا، صاعدة إلى العلي المبين، وطريق الضلال تأخذ سُفلاً، هاوية في أسفل سافلين، وهذا بخلاف الضلال والريب، فأتى فيه بأداة (في)، الدالّة على انغماس صاحبه وانقماعه وتدسيسه[3] فيه كقوله ـ تعالى ـ: ﴿فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ۝٤٥﴾ [التوبة: ٤٥]، وكقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وقوله: ﴿فَذَرْهُمْ فِى غَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ۝٥٤﴾ [المؤمنون: ٥٤]، وقوله: ﴿لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ۝١١٠﴾ [هود: ١١٠]. وتأمل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢٤﴾ [سبأ: ٢٤].

ولهذا قال ههنا: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾، والمعنى: على علم من الله ـ سبحانه ـ، وهو توحيده الذي أمر به عباده، أن يعبدوه به، وأرسل به رسله، وأنزل به كتبه.

ففي هذين المعنيين من قوله: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾، الإخلاص في الأول والمتابعة في الثاني.

والبصيرة حقيقتها نور يقذفه الله في قلب العبد، يرى به حقيقة ما أخبرت به الرسل ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ عن الله ـ سبحانه ـ،

---

(١) انظر مدارج السالكين لابن القيم: ١/ ١٦.

(٢) انظر المدارج: ١/ ١٦.

(٣) كذا في الأصل، وفي المدارج: «تدسّسه» وهو الأصوب.

كأنه شاهده رأي العين، فيتحقق مع ذلك انتفاعه بما دعت إليه، وتضرره بمخالفتهم[1].

وهذا معنى قول بعضهم: البصيرة تحقق الانتفاع بالشيء والتضرّر به.

وقال بعضهم: هي ما خلّصك من الحيرة، إما بإيمان، أو بعيان.

فبهذا يُعرف أن مقام التوحيد أولى المقامات، أن يُبدأ به، كما هو أول دعوة الرسل كلّهم، كما في حديث معاذ الآتي، ولأنه لا يصح مقام من المقامات، ولا حال من الأحوال إلا به، فلا وجه لجعله آخرًا.

وهو مفتاح دعوة الرسل، وأول فرض فرضه الله ـ تعالى ـ على العباد، وما عدا ذلك من الأحوال لا يظهر وجهها، كقول من يقول: أول الفروض النظر، قاله الأستاذ القشيرى[2]، والقاضي[3] وابن حمدان وابن مفلح من أصحابنا، كما ذكره المرداويْ في أصوله[4]. وقيل المعرفة، أو الشك الذي يوجب النظر[5]، كما يقوله ابن عبدالسلام من

---

(١) عن المدارج: ١/ ١٢٤.

(٢) ذكره في الرسالة عن رويم والجنيد، من أوائل الصوفية، انظر الرسالة: ٦، وقد نبّه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن ما ذكره القشيري في الرسالة عن اعتقاد أوائل الصوفية غالبه موافق لأصول السلف، لكن فيه قصور عن بعض ما كانوا عليه، وزيادة تخالف ما كانوا عليه، مع أن الثابت عن أكابر مشايخ الصوفية موافق لما كان عليه السلف. انظر الاستقامة: ١/ ٨٢، ٨٩، ٩٠.

(٣) هو أبو يعلى، محمد بن الحسين الفراء، الحنبلي، توفي سنة ٤٥٨هـ. انظر «المقصد الأرشد»: ٢/ ٣٩٥.

(٤) «تحرير المنقول في تهذيب علم الأصول» للمرداوي:

(٥) الشك لا يوجب النظر، لكنه من شرطه عندهم.

الشافعية[١].

وكل هذه الأقوال فيها مقال عند المحققين من أهل السنّة والجماعة، بل أول واجب دعوة الرسل كلهم أجمعين، وهي أول ما دعى إليه فاتحتهم نوح ـ عليه السلام ـ؛ /بأن قال: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وأول ما دعا إليه خاتمهم محمد ـ ﷺ ـ.

٧٨/أ

وفي الصحيح: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله» الحديث[٢].

ولهذا كان ما قدمنا من أن أول واجب على المكلّف؛ شهادة ألا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، لا المعرفة، ولا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لبعض أهل العلم ـ رحمهم الله تعالى ـ، هو الذي يجب المصير إليه، وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية[٣]، وابن قيّم الجوزية[٤]، وغيرهما، ونصّا عليه، وعزَيا ما

---

(١) الذي في فتاواه ص ١٥٢ أنه يُكتفى من العامّة بالتصميم على الاعتقاد المستقيم، ولو لم ينظروا في الأدلة، ثم إن مخالفة مذهب أهل السنة والجماعة في أن توحيد العبادة هو أول واجب على المكلف غير مختصّة بابن عبدالسلام أو غيره، بل عامّة المتكلمين على خلاف مذهب السلف في هذه المسألة؛ إذ معرفة الله لا تحصل عندهم إلا بالنظر، فهو أول واجب، لكن منهم من يقول: أول واجب النظر الصحيح، ومنهم من يقول: القصد إلى النظر الصحيح، ومنهم من يقول: المعرفة، ومنهم من يقول: الشك، وهذا الأخير منسوب إلى الجبائي المعتزلي، وأخذ به الغزالي، ونسبه ابن حزم إلى الأشاعرة، وهذا الخلاف ـ كما يقول شيخ الإسلام ـ لفظي. انظر درء التعارض: ٧/ ٣٥٣، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للدكتور المحمود: ٣/ ٩٣٤ وما بعدها.

(٢) صحيح البخاري: ١/ ١٧، برقم (٢٥)، وصحيح مسلم: ١/ ٥٨، برقم (٢٢).

(٣) انظر «درء تعارض العقل والنقل»: ٧/ ٣٥٢ وما بعدها.

(٤) انظر «مدارج السالكين»: ٣/ ٤٤٣، ٤٤٤.

قدّمنا للمعتزلة وأهل الكلام.

ولما سئل النبي ـ ﷺ ـ كما في صحيح مسلم، من حديث عمرو بن عنبسة حين قيل له: بأي شيء أرسلك؟. يعني الله ـ تعالى ـ. قال: «أرسلني بصلة الأرحام، وكسر الأوثان، وأن يوحّد الله، لا يشرك به شيء»[(١)].

فالتوحيد أول ما يُدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا كما صح عنه ـ ﷺ ـ أنّه قال: «من كان آخر قوله ـ وفي لفظ: كلامه ـ «لا إله إلا الله»، دخل الجنة»[(٢)]. فهو أول واجب وآخر واجب، أول الأمر وآخره، والجامع لدعوة الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ وأتباعِهم إلى الله ـ سبحانه ـ على بصيرة، وهو تحقيق شهادة ألا إله إلا الله، علمًا ومعرفة وعملاً وحالاً وقصدًا وحقيقة.

وهذا النفي والإثبات [الذي][(٣)] تضمّنته هذه الشهادة هو تقطيع العبد العلائق عن تألهه لما سوى الله ـ تعالى ـ علمًا وإقرارًا وتعبدًا، فيبقى بتألهه لله وحده، فهذا هو حقيقة التوحيد الذي اتفقت عليه الرسل، وأنزلت به الكتب، وخُلقت لأجله الخليقة، وشرعت له الشرايع، وقامت عليه سوق الجنّة، وأسّس عليه الخلق والأمر والنهي[(٤)].

---

(١) صحيح مسلم: ١/ ٤٧٦، كتاب صلاة المسافرين..، باب إسلام عمرو بن عنبسة، حديث (٨٣٢).

(٢) رواه أبو داود: ٣/ ١٩٠، كتاب الجنائز، باب (١٨)، حديث (٣١١٦)، بلفظ: «آخر كلامه»، ورواه الترمذي: ٣/ ٣٠٧، كتاب الجنائز، باب (٧)، حديث (٩٧٧)، بلفظ: «آخر قوله». وصححه الألباني كما في الإرواء برقم (٦٨٧).

(٣) في الأصل: «التي».

(٤) قارن بما في «مدارج السالكين»: ١/ ١٦٧، ١٦٨.

ومن حقيقته البراء والولاء؛ البراءة من عبادة غير الله، والولاء لله ـ سبحانه ـ، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]. وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ۝٢٧﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧]، وقال: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ۝٧٨ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ٧٨، ٧٩]، وقال لمحمد خاتم رسله ـ ﷺ ـ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢﴾ السورة، وهذه أيضًا براءةٌ منهم ومن معبوداتهم، وسمّاها براءةً من الشرك، وهي حقيقة النفي والإثبات، وهي أيضًا حقيقة التجريد للتوحيد، / والتفريدِ للمعبود، فيتجرد العبد عن عبادة ما سوى الله ـ سبحانه ـ، ويفرده وحده بالعبادة، فالتجريد نفي، والتفريد إثبات، ومجموعهما هو التوحيد، وهو النافع المثمر[١].

٧٨/ب

ومن ذلك البصيرة في الأمر والنهي، وهو تجريده عن المعارضة بتأويل أو تقليد أو هوى، فلا تقوم بقلبه شبهة تعارض العلم بأمر الله ونهيه، ولا شهوةٌ تمنعه عن تنفيذه وامتثاله والأخذ به، ولا تقليدٌ يُريحه من بذل الجهد في تلقي الأحكام من معدنها، وقد [علم] بهذا أهل البصائر من العلماء وغيرهم[٢].

فالبصيرة ـ كما مرّ ـ نور يقذفه الله في القلب، يُفرّقُ به العبد بين الحق والباطل، والصادق والكاذب، قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ

---

(١) قارن بالمدارج: ١/ ١٦٨، ١٦٩.

(٢) عن المدارج: ١/ ١٢٥. وقد وقع في الأصل: «وقد علمت بهذا..».

﴿لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [الحجر: ٧٥]، قال مجاهد: للمتفرسين[١]. وقال قتادة: للمتفكرين[٢]. وقال ابن زيد: للمعتبرين[٣]. وقال الزجاج: حقيقته في اللغة: النظّار المتثبتون في نظرهم، حتى يعرفوا حقيقة سمة الشيء[٤].

قال طريف العبدي في ذلك[٥]:

أو كلما وردت عكاظ قبيلةٌ بعثوا إليّ عريفَهم يتوسمُ

فتوسموني إنني أنا ذاكم شاكٍ سلاحي في الحوادث معلمُ

وهذا الذي ذكرنا حقُّ الفقه الذي دعا به النبي ـ ﷺ ـ لابن عمه عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ[٦]، ولهذا روى الترمذي[٧] وابن ماجه[٨] عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد».

---

(١) رواه ابن جرير: ١٤/ ٤٥.

(٢) المروي عنه: «للمعتبرين»، انظر تفسير ابن جرير: ١٤/ ٤٦. وذكر البغوي عن مقاتل أنه قال قال في تفسيرها: للمتفكرين. انظر تفسيره: ٣/ ٥٥.

(٣) لم أقف على من ذكره عنه.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه»: ٣/ ١٨٤.

(٥) البيتان في «البيان والتبيين»: ١/ ٤٣٧.

(٦) رواه البخاري: ١/ ٦٦، كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، حديث (١٤٣).

(٧) السنن: ٥/ ٤٨، كتاب العلم، باب (١٩)، حديث (٢٦٨١)، وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الوليد بن مسلم. وحكم عليه الألباني بالوضع كما في صحيح الجامع: ٥٨١ برقم (٣٩٨٧).

(٨) السنن: ٥/ ٨١، كتاب العلم، باب فضل العلماء. .، حديث (٢٢٢).

وفي الترمذي عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «خصلتان لا تجتمعان في منافق: حسن سمت، ولا فقه في الدين»[1].

ومن التفرس ما يكون بالعين، قال أبو صعترة البولاني:

بأطيبَ مِن فيها وما ذُقتُ طعمه ولكنني فيما تَرى العين فارسُ[2]

وفي الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «اتقوا فراسة المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله»، ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾﴾[3] [الحجر: ٧٥].

والتوسم تفعّل من السيما، وهي العلامة، فسمّي المتفرس متوسمًا[4].

فخص ـ سبحانه ـ أهل البصيرة بالفراسة الصادقة، ومن لم يقبل هدى الله، ولم يرفع به رأسًا، ويتبع رسوله، دخل قلبه في الغلاف والكنان، فأظلم، وشر القلوب مظلمها، فعمي عن البصيرة، وحُجب عن حقائق الإيمان، فيرى الحق باطلاً، والباطل حقًا، والرشد غيا، والغي رشدًا، قال ـ تعالى ـ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المطففين: ١٤]، وقال: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ

---

(١) السنن: ٥/ ٤٩، كتاب العلم، باب (١٩)، حديث (٢٦٨٤)، وصححه الألباني كما في الصحيحة برقم (٢٧٨).

(٢) ديوان الحماسة: ٢/ ٩١.

(٣) السنن: ٥/ ٢٩٨، كتاب التفسير، برقم (٣١٢٧)، وضعفه الألباني كما في الضعيفة برقم (١٨٢١).

(٤) عن المدارج: ١/ ١٣٠.

﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥]، فلا يحصل لأهل هذه الصفات من الفراسة إلا السفليّة، التي يتلقونها عن الشياطين.

٧٩/أ

/ وقد يكون للفاجر فراسة تصدق، كما تفرّس إبليس في أتباعه من بني آدم، فصدقت فراسته، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٢٠﴾ [سبأ: ٢٠].

وأما فراسة أولياء الرحمن فهي البصيرة، صاعدة كما تصعد أعمالهم الخالصة الصالحة، وكذا أرواحهم وقت نومهم، فتسجد تحت العرش، وكذا أرواحهم بعد موتهم، فهم الصادقون، العارفون بأمر الله ـ تعالى ـ ونهيه، المفرّقون بين أعداء الله وأوليائه؛ فإن هممهم لما تعلقت بمحبة الله ومعرفته وعبوديته ودعوة الخلق إليه على بصيرة، كانت فراستهم في الدين متصلة بالله ـ سبحانه ـ، متعلقة بنور الرحمن، مع نور الإيمان، فميّزت بين ما يحبّه الله وما يبغضه، من الأعيان والأقوال والأعمال والأحوال، وميّزت بين الخبيث والطيّب، والمحق والمبطل، والصادق والكاذب. ففراسة هؤلاء دائمًا حائمة حول كشف سبيل الرسول ـ ﷺ ـ، ومعرفتها، وتخليصها من بين سائر الطرق، وبين كشف عيوب النفس، وآفات الأعمال، العائقة عن سلوك سبيل المرسلين، فهذا أشرف أنواع البصيرة، وأنفعها للعبد في معاشه ومعاده[١].

وهو سبيل رسول الله ـ ﷺ ـ وأتباعه، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ قَوۡلٗا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٣٣﴾ [فصلت: ٣٣].

---

(١) المدارج: ١/ ١٣١.

وقال في هذه الآية: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ١٠٨﴾، فنزّه ربّه ـ سبحانه ـ عن كل ما لا يليق به، وتبرأ من الشرك؛ لأنه مسبّح لله ـ سبحانه ـ.

فقد علمت بذلك أن سر الخلق والكتب والرسل والأمر والنهي والشرائع والثواب والعقاب قد انتهى إلى هاتين الكلمتين في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: ١٠٨].

ولهذا قال الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ في الباب الذي بعد هذا، الذي هو معقود لتفسير هذه الدعوة: «وشرحُ هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب».

[عن عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنه ـ]، هو ترجمان القرآن، ابن عم النبي ـ ﷺ ـ، فضائله كثيرة مشهورة، وكتب علماء الأمّة بعلومه معمورة؛ إذ هو حبر هذه الأمّة بلا مدافع.

[قال: إن رسول الله ـ ﷺ ـ لما بعث معاذًا]، هو ابن جبل بن عمرو ابن أوس الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ، الخزرجي، أبو عبدالرحمن، المشهور، من أعيان الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن، وفضائله لا تحصى كثرة.

٧٩/ب [إلى اليمن]، وهي / الناحية التي دعا فيها رسول الله ـ ﷺ ـ بالبركة، كما رواه البخاري في صحيحه، حيث قال في باب قول النبي ـ ﷺ ـ: «الفتنة من قبل المشرق»: حدثنا علي بن عبدالله ـ يعني ابن المديني ـ حدثنا أزهر بن سعد، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر

ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال النبي ـ ﷺ ـ: «اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا». قالوا: يا رسول الله، وفي نجدنا. فأظنّه قال في الثالثة: «هناك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان»[١].

وهو عند الإمام أحمد وغيره بهذا اللفظ[٢].

قيل سميت اليمنَ بيمن بن قيذر بن نبيت بن إسمعيل[٣].

وقال ابن هشام: يمنٌ هو يعرب بن قطحان، سمي بذلك لأن هودًا ـ عليه السلام ـ قال له: أنت أيمن ولدي[٤].

وقيل: سميت بذلك لأنها عن يمين الكعبة[٥]، وهي الناحية المعروفة بذلك اليوم.

[قال: إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب]، وفي سبب حدوث اليهودية والنصرانية في اليمن خبر يطول ذكره، ويخرج بنا عن المقصود، فتركنا ذكره[٦].

---

(١) صحيح البخاري: ٦/ ٢٥٩٨، كتاب الفتن، حديث (٦٦٨١).

(٢) المسند: ٢/ ١١٨، ١٢٦.

(٣) يشهد لهذا ما في صحيح البخاري: ٣/ ١٢٩٢، كتاب المناقب، باب نسبة اليمن إلى إسماعيل. . ، حديث (٣٣١٦)، وفيه قول النبي ـ ﷺ ـ: «ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان راميا» قال ذلك لقوم من أسلم.

(٤) لم أعثر عليه في السيرة.

(٥) قاله البخاري في صحيحة: ٣/ ١٢٨٩، ١٢٨٩، أول كتاب المناقب، بعد حديث (٣٣٠٨).

(٦) اقرأه في سيرة ابن هشام: ١/ ٢٧ وما بعدها.

[فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة ألا إلٰه]: حق، أو: لنا، [إلا الله]، وفي رواية أخرى: «إلى أن يوحدوا الله»[1]، وفي رواية: «إلى عبادة الله»[2]، وكل هذه الألفاظ في الصحيح.

وعند مسلم[3] من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «بني الإسلام على خمس، على أن يوحدوا الله» وذكر باقيها، فجعل ـ ﷺ ـ التوحيد في هذا الحديث أصل الدين وجملته.

وظاهر حديث معاذ ـ رضي الله عنه ـ وجوبُ دعوة من لم تبلغْه الدعوة، وحَرَّم في الفروع[4] وغيره قتال من لم تبلغه قبلها، وفي حق من بلغته سنّة.

وعن الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أنه قال: قد بلغت الدعوة كل أحد، فإن دعا فلا بأس[5].

وظهر بهذا أن أول واجب على الإنسان كما مرّ شهادة ألا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، التي قد تضمنتها شهادة ألا إلٰه إلا الله[6]،

---

(١) صحيح البخاري: ٦/ ٢٦٨٥، برقم (٦٩٣٧).

(٢) صحيح البخاري: ٢/ ٥٢٩، برقم (١٣٨٩).

(٣) صحيح مسلم: ١/ ٥٢، كتاب الإيمان، باب (٥)، حديث (١٦). ورواه بنحوه البخاري: ١/ ١٢، أول كتاب الإيمان، برقم (٨).

(٤) كتاب الفروع لابن مفلح: ٦/ ١٩٧.

(٥) الفروع: ٦/ ١٩٧.

(٦) يريد أن الشهادة بالتوحيد متضمنة للشهادة بالرسالة، ووجه ذلك أن توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية، فالإله المعبود بحق هو المنفرد بالربوبية دون غيره، ومن الإيمان بالربوبية الإيمان بقدرة الله ـ تعالى ـ وعدله وحكمته، فلا يجوز أن يخلق الخلق عبثًا، ولا أن يتركهم سدى، بل لا يفكّهم حتى يبعث إليهم رسولاً يبيّن لهم =

وهو التوحيد، وأصل العبادة.

وصرّح بهذا من الشافعية أبو حامد الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتاب العلم من الإحياء[1].

وقد قال شيخ الطائفة والفقهاء، عبدالقادر الجيلاني ـ قدس الله روحه ـ في غنيته: «أول ما أمر الله المؤمنين به قول (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، وضمن لهم إذا قالوها الجنّة، فسمعوا وأطاعوا[2]. ثم ذكر باقي المفروضات. ذكره ـ رحمه الله تعالى ـ على قوله ـ عز وجل ـ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية [المائدة: ٣].

[فإن هم أطاعوك لذلك] وفي بعض طرق البخاري: «فإذا عرفوا الله»[3]، وبه استدل من قال: إن المعرفة أول واجب. وليس هذا الاستدلال بشيء؛ إذ المعرفة لم تنفع إبليس ولا فرعون، حيث قال له موسى ـ عليه السلام ـ: ﴿/ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، فإذا خلا العلم والمعرفة من عمل القلب وعزيمته كما هو المطلوب هنا، لم ينفعا صاحبهما، ولهذا أصّل السلف على ذلك الإيمان، فقالوا: هو عقد بالجنان، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وهو بذلك يزيد وينقص[4]؛ إذ معرفة القلب مرتبطة بالشهادتين.

٨٠/ ٦١

= ما خلقوا لأجله، ثم يحاسبون بمقتضى موقفهم من هذا الرسول، فالإيمان بالرسالة فرع عن الإيمان بالوحدانية.

(١) الإحياء: ١/ ٢٥

(٢) الغنية: ٢/ ٣٣

(٣) صحيح البخاري: ٢/ ٥٢٩، كتاب الزكاة، باب (٤٠)، حديث (١٣٨٩).

(٤) انظر الإيمان لابن منده: ١/ ٣٤١.

قال محي الدين النووي ـ رحمه الله تعالى ـ: مذهب أهل السنّة وسلف الأمّة أنّ المعرفة ـ أي معرفة القلب ـ مرتبطة بالشهادتين، لا تنفع إحداهما ولا تنجي من النار دون الأخرى، إلا لمن لا يقدر على الشهادة لآفة بلسانه، أو لم تمهله المدة أن يقولها، بل اخترمته المنية. انتهى[١].

[فأعلمهم ـ وفي لفظ: فأخبرهم ـ أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة]، وذلك الافتراض عليهم ليلة المعراج، حين عرج به ـ ﷺ ـ إلى سدرة المنتهى، وإليها ينتهي الأمر، حتى سمع ـ ﷺ ـ صريف الأقلام، في قصة قد ثبتت بالكتاب والسنة[٢]، وإجماع الأمّة، يجب بها الإيمان والإيقان، قيل هي ليلة السبت، لسبع عشرة[٣] ليلة خلت من رمضان، في السنة الثانية عشر من المبعث، قبل الهجرة بثمانية عشر شهرا، قاله الواقدي[٤]، وروى أيضًا عن أشياخ له أنّه أسري به ـ ﷺ ـ ليلة سبع عشرة من ربيع الأول، قبل الهجرة بسنة[٥].

قال ابن الجوزي: هذا قول ابن عباس وعائشة ـ رضي الله عنهما ـ. قال: وسمعت شيخنا أبا الفضل ابن ناصر يقول: قال قوم: كان الإسراء قبل الهجرة بسنة. وقال آخرون: كان قبل الهجرة بثمانية أشهر. وقال آخرون: بستة أشهر. قال: فمن قال: بسنة، فيكون ذلك في ربيع

---

(١) شرح صحيح مسلم: ١/ ٢١٩.

(٢) انظر صحيح البخاري: ١٠/ ١٣٦، أول كتاب الصلاة، حديث (٣٤٢)، وصحيح مسلم: ١/ ١٣١، حديث ١٦٣.

(٣) في الأصل: لسبع عشر ليلة.

(٤) انظر «الطبقات الكبرى» لابن سعد: ١/ ٢١٣، صادر. و«المنتظم» لابن الجوزي: ٣/ ٢٥، ٢٦.

(٥) «الطبقات الكبرى»: ١/ ٢١٤، صادر. و«المنتظم»: ٣/ ٢٦.

الأول، ومن قال: بثمانية أشهر، قال: فيكون ذلك في رجب. ومن قال: بستة أشهر، فيكون ذلك في رمضان. هذا كلام ابن ناصر[١].

قال ابن الجوزي: وقد قيل: كان في ليلة سبع وعشرين من رجب[٢].

وقد قال يحيى بن يوسف الصرصري ـ رحمه الله تعالى ـ:

هو الذي خُص بالإسراء في رَجب   في ليلة السبع والعشرين في الخبر[٣]

وقوله: «فأعلمهم أن الله افترض عليهمْ» دليل ظاهر أن الكفار مخاطبون بالفروع، وأنهم يعاقبون على تركها، وإن كانت لا تصح منهم إلا بتقدم الإيمان، الذي[٤] هي فرعه.

[فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم]، هذا منه ـ ﷺ ـ تعليم على التدريج، لا على الترتيب، فبدأهم أولاً بشرط الأعمال، الذي هو التوحيد، الذي لا يصح من الإنسان عمل إلا بتقدمه عليه، ثم درّجهم شيئًا فشيئًا، فبدأهم بعمل البدن الذي هو أفرض الفرائض بعد التوحيد، الواجب على الإنسان في الإيسار والإعسار، والصحة والمرض، والخوف والأمن، بحسب الطاقة، ولو لم تحصل إلا الإشارة في شدة المرض بالطرف، ثم عقّب بالفرض في المال؛ لأنّه إذا صلح الجسد بالتوحيد،

---

(١) لم أهتد إلى موضعه، ولعله في «الحدائق».

(٢) «المنتظم»: ٣/ ٢٦.

(٣) ديوانه:

(٤) في الأصل: «التي».

وما فرض عليه من الصلاة، سمح ببذل المال لمن تعبد له؛ لأنه حينئذ يكون مذللاً منقادًا له ـ سبحانه ـ، فلا يؤثر على طاعته شيئًا.

ثم أخبر ـ ﷺ ـ أن / ذلك الفرض المأخوذ من أموالهم مردود على فقرائهم، وهذه نكتة أخرى، وهو يدل بظاهره على أن الدَّيْن يمنع وجوب الزكاة؛ لأن من بيده مال وعليه من الدين ما يستغرقه لا يسمى غنيًا، لا عرفًا ولا شرعًا.

٢٨٠/ب

ثم قال ـ ﷺ ـ لمعاذ ـ رضي الله عنه ـ: [فإن هم أطاعوك لذلك فإيّاك وكرائم أموالهم]، فأمر بالعدل في ذلك، وهو الوسط بين الطرفين، بين الكريمة والرذيلة، وظهر من تحذيره ـ ﷺ ـ أن أخذ المصدّق من الكرائم ظلم، ولهذا قال: [واتق دعوة المظلوم] بأخذك لكريمة ماله [فإنه ليس بينها وبين الله حجاب] يحجبها دونه.

وقد استعاذ ـ ﷺ ـ من دعوة المظلوم في دعاء السفر، الذي في الصحيح من حديث عبدالله بن عمر، وعبدالله بن سرجس ـ رضي الله عنهما ـ[1].

فأوصاه ـ ﷺ ـ بأن يدعوهم إلى الإسلام بالتدريج؛ لأنه أقرب إلى الطاعة والقبول، بخلاف ما لو عرض عليهم دينًا يخالف لدينهم[2] في أشياء كثيرة دفعةً واحدة، فإن ذلك ينفّرهم في أول وهلة، ويبعدهم عن

---

(١) حديث عبدالله بن سرجس في صحيح مسلم: ٢/ ٧٩٩، كتاب الحج، باب (٧٥)، حديث (١٣٤٣)، أما حديث ابن عمر ففيه: دعاء السفر المشهور، وهو في صحيح مسلم قبل هذا الحديث، لكن ليس فيه ذكر لدعوة المظلوم.

(٢) لا وجه لحرف الجر هنا؛ فالفعل «يخالف» يتعدى بدونه.

القبول، فلا دلالة في الحديث على أن الكافر الأصلي لا يكون مخاطبًا بالفروع معاقبًا على تركها إلا بعد الإيمان، بل هي من مسمى الإيمان، ولكن لا يصح منها شيء إلا بتقدم أصل الإيمان، الذي هو شرط لصحة أعماله.

وقد أخر الدعوة إلى الزكاة عن الدعوة إلى الصلاة، مع أن التكليف بالزكاة لا يتأخر عن التكليف بالصلاة؛ تدريجًا، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وقوله: «فإن هم أطاعوك لذلك»، الطاعة موافقة الأمر، والانقياد مع التذلل، والخضوعُ بالمحبة، واجتنابُ المحظور.

وقال القاضي عياض في قوله ـ ﷺ ـ (فإذا عرفوا الله): يدل هذا على أنهم ليسوا بعارفين اللهَ، وهو مذهب حذاق المتكلمين في اليهود والنصارى، وإن كانوا يعبدونه ويظهرون معرفته، لدلالة السمع عندهم على هذا، وإن كان العقل لا يمنع أن يعرف اللهَ من كذّب رسولاً[1].

قلت: وقد تقدّمت الإشارة منا إلى هذا المعنى باختصار.

قال: وما عرف الله ـ تعالى ـ من شبّهه وجسّمه من اليهود، أو أجاز [عليه] البَداء[2]، أو أضاف الولد إليه منهم، أو أضاف إليه الصاحبة

---

(١) «إكمال المعلم»: ١/ ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) في الأصل: «أو أجاز النداء»، ولا وجه له، والمثبت من شرح صحيح مسلم للنووي: ١/ ١٩٩، والمؤلف ينقل عنه. و«البَداء» يعني أن الله ـ تعالى عما يقولون علوا عظيما ـ يبدو له في الأمر ما كان خافيًا عليه على حد زعمهم، فيغيّر حكمه فيه، وربما ندم، كما في التوراة المحرفة (التكوين/ ٦/ ٥) و(الخروج/ ٣٢/ ١٢، ١٣) =

والولد، أو أجاز الحلول عليه، والامتزاج، من النصارى، أو وصفه بما لا يليق به، أو أضاف إليه الشريك والمعاند في خلقه، من المجوس والثنوية، فمعبودهم الذي عبدوه ليس هو الله ـ سبحانه ـ، وإن سمّوه به، إذ ليس موصوفًا بصفات الإله الواجبة له، فإذًا ما عرفوا الله ـ سبحانه ـ[1].

قال: فتحقق هذه النكتة، واعتمد عليها، وقد رأيت معناها لمتقدمي أصحابنا، وبها قطع الكلام / أبو عمران الفاسي[2] بين عامة أهل القيروان، عند تنازعهم في هذه المسألة.

= و(القضاة/ ٢/ ١٨) و(صمويل الأول/ ١٥/ ١٠، ٣٤) وغيرها. والعجيب أنهم يتناقضون، فيمنعون النسخ في الشرائع لاستلزامه البداء بزعمهم، انظر «الملل والنحل»: ١/ ٢١١، ولا يخفى أنّ النسخ رفعٌ لحكم مؤقت مُغيًّا بغاية ينتهي إليها، ويستبدل بغيره عندها بما يوافق الحكمة والمصلحة، بحسب تغيّر الأحوال والأزمان، ولا يلزم من ذلك تغيّر العلم الإلهي البتّة. هذا وممن قال بالبداء «المختارية» من غلاة الشيعة، انظر «الملل والنحل»: ١/ ١٤٨، ١٤٩. و«مقالات الإسلاميين»: ١/ ١١٣. وعن البداء عند الاثني عشرية انظر «أصول الكافي» للكليني: ١/ ١٤٦، باب البداء، ولشناعته لطّفه المعلّق بزخرف من القول يروج على من عادتُه أن يُعظّم ما لا يَفهم، كما هي سنّة أصحاب العقائد الباطلة في كتبهم، وانظر «أصول مذهب الشيعة الإمامية» للقفاري ٢/ ٩٣٧، وما بعدها.

(١) الإطلاق في هذا النفي يعارض صريح القرآن: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ ومعرفة الرسول تستلزم معرفة المرسِل، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝﴾ ومن عقل كلام الله وعلم أنه الحق لا يقال «إنه ما عرف الله» بإطلاق، وإنما يقال إنه ما عرف الله معرفة خضوع وانقياد، كما دلت الروايات الأخرى، وقال المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٧٧٤): «.. وجدنا اليهود قد عرفوا الله ورسوله بقلوبهم وهم كافرون..» إلى أن قال: «وإنما المعرفة التي هي إيمان هي معرفة تعظيم الله وجلاله وهيبته».

(٢) هو موسى بن عيسى الغفجومي المالكي، الحافظ، توفي سنة ٤٣٠هـ. انظر «الديباج المذهب» لابن فرحون: ٤٢٢، ٤٢٣.

وقوله: «فأخبرهم ـ وفي الرواية الأخرى: فأعلمهم ـ أن الله افترض عليهم صدقة» الحديث، يدل على وجوب ردّ الزكاة إلى فقراء من أخذت منهم، وأنّه لا يجوز إخراجها إلى غيرهم فوق مسافة القصر، إلا أنّه إن فعل أجزأت مع التحريم، إلا لضرورة، كعَدم فقير فيهم، إلا أن يُجعل الضمير للمسلمين مطلقًا، وهو بعيد وأنّه لا يَأخذ المصدّق كرائم المال، كما مرّ التنبيه عليه، وهو خياره وأفضله، فإن أخذه [تعدى] الحدود[1]، ودخل في الظلم، ولهذا قال: «واتق دعوة المظلوم»، والمراد: اتق الظلم خوفًا من دعوة من تظلمُه عليك، وهذا لزيادة التأكيد، وإلا فلا بد من اتقاء الظلم مطلقًا؛ لكونه حرامًا، وإن لم يخف من دعوة صاحبه.

وقوله: «فإنه ليس بينه وبين الله حجاب»، قد جاء في بعض الأحاديث: (ولو كان كافرًا). فعند الإمام أحمد[2]، وأبي يعلى الموصلي[3]، والضياء المقدسي[4]، بإسناد صحيح، عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال: «اتقوا دعوة المظلوم وإن كان كافرًا؛ فإنه ليس دونها حجاب».

وعند الإمام أحمد من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «دعوة المظلوم مستجابة، وإن كان فاجرًا ففجوره على نفسه»[5]، وإسناده حسن.

---

(١) في الأصل: «تعد الحدود».

(٢) المسند: ٣/ ١٥٣، وضعف محققوه إسناده: ٢٠/ ٢٢ ط. التركي.

(٣) لم أجده في مسنده، لكن الضياء رواه من طريق أبي يعلى الموصلي.

(٤) الأحاديث المختارة: ٧/ ٢٩٣ برقم (٢٧٤٨).

(٥) المسند: ٢/ ٣٦٧، وحسنه الألباني في الصحيحة برقم (٧٦٧).

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴿١٤﴾﴾ [غافر: ٥٠]، المراد دعاؤهم للنجاة من نار الآخرة، وأما دعاؤهم لطلب الانتصاف ممن ظلمهم في الدنيا كما في الحديث فلا تنافيه الآية الكريمة.

فالحجاب مرفوع عن دعوة المظلوم، فليس يحجبها دونه ـ سبحانه ـ شيء، فإذا لم تحجب حصلت الإجابة وتحققت.

فعند الإمام أحمد[١] وابن ماجه[٢] والترمذي[٣] عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، وحسنه مرفوعًا: «ثلاثة لا تردّ دعوتهم: الإمام العادل، والصائم حتى يفطر ـ وفي لفظ: حين يفطر ـ، ودعوة المظلوم، يرفعها الله ـ تعالى ـ فوق الغمام، وتفتح لها أبواب السماء، ويقول الرب ـ تبارك وتعالى ـ: وعزتي وجلالي لأنصرنك ولو بعد حين». وقد قيل: إن في إسناده مقالاً.

وقد أخرج ابن أبي الدنيا في «إجابة الدعوة» بسنده قال: جاء رجل إلى حبيب العجمي فقال: لي عليك ثلثمائة درهم، فقال له حبيب: إلى غد. فلما كان من الليل قام حبيب، وتوضأ وصلى، وقال: اللهم إن كان صادقًا فأدها عني، وإن كان كاذبًا فابتله في بدنه. فضربه الفالج، فجاء الرجل إلى حبيب محمولاً وقال: أنا الذي جئتك بالأمس، ولم يكن لي عليك شيء. فقال حبيب: تعود؟ قال: لا. قال حبيب: اللهم إنك تعلم إن كان صادقًا فأطلقه، فقام وكأن / لم يكن به شيء[٤]. [٥]

٨١/ب

---

(١) المسند: ٢/ ٣٠٤، وصححه محققوه: ١٣/ ٤١٠. ط التركي.

(٢) السنن: ١/ ٥٥٧، كتاب الصيام، باب (٤٨)، حديث (١٧٥٢). وضعفه الألباني كما في «ضعيف سنن ابن ماجه»: ص ١٣٥.

(٣) السنن: ٤/ ٦٧٢، كتاب صفة الجنة، باب (٢)، حديث (٢٥٢٦).

(٤) ورواه اللالكائي في «كرامات الأولياء»: ٢/ ٢٢٣.

(٥) كتب في الطرّة أمامه: [بلغ مقابلة على أصله فصح على يد مؤلفه عفى الله عنه].

وعند البخاري وغيره عن جابر بن سمرة في حديث شكوى أهل الكوفة لسعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ بأنه لا يحسن يصلي، وأن عمر أرسل معه رجلاً، فسأل عنه أهل الكوفة، ولم يدع مسجدًا إلا سأل عنه، ويثنون معروفًا، حتى دخل مسجدًا لبني عبس، فجلس، فقام رجل منهم يقال له: أسامة بن قتادة، يكنى أبا مسعدة، فقال: إذ نشدتنا فإن سعدًا كان لا يسير بالسرية، ولا يقسم بالسوية، ولا يعدل في القضية. قال سعد: أما والله لأدعونّ بثلاث، اللهم إن كان عبدُك هذا كاذبًا قام رياء وسمعة فأطل عمره، وأطل فقره، وعرضه بالفتن. فكان بعدُ إذا سُئل يقول: شيخ كبير مفتون، أصابتني دعوة سعد.

قال عبدالملك ـ يعني ابن عمير، أحد رواة الحديث عن جابر ـ: فأنا رأيته بعدُ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر، وإنه ليتعرض للجواري في الطريق يغمزهن[1].

ورواه ابن أبي الدنيا[2] وغيره، ولفظه عن جابر: اللهم إن كان كاذبًا فأعم بصره، وأطل عمره، وشدّد فقره، وعرّضه للفتنة. فقال عبدالملك: فأنا رأيته يتعرض للإماء في السكك، فإذا قيل له: كيف أنت يا أبا مسعدة، فيقول: كبير فقير مفتون، أصابتني دعوة سعد.

وكان سعد ـ رضي الله عنه ـ مجاب الدعوة، بدعوة النبي ـ ﷺ ـ له في ذلك. فعند الترمذي عنه ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «اللهم استجب لسعد إذا دعاك»[3].

---

(١) صحيح البخاري: ١/ ٢٦٢، كتاب صفة الصلاة، باب (١٣)، حديث (٧٢٢).

(٢) لم أهتد إلى موضعه عند ابن أبي الدنيا.

(٣) سنن الترمذي: ٥/ ٦٤٩، كتاب المناقب، باب مناقب سعد بن أب وقاص..، =

وفي شرح السنة[1] عنه ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال له ـ يعني يوم أحد ـ: «اللهم اشدد[2] رميته، وأجب دعوته».

قال عبدالله بن السائب: فأتيته وأنا غلام فتقدمت إليه فعرفني، وقال: أنت قارئ مكة؟. قلت: نعم. ورأيت الناس يسرعون إليه ويسألونه أن يدعو لهم، فقلت: هلا دعوت لنفسك أن يردّ الله عليك بصرك؟ فتبسّم ـ رضي الله عنه ـ وقال: يا بني، قضاء الله أحسن إلي من بصري[3].

وذكر[4] السمهودي[5] في «تاريخ المدينة»[6] عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه أن أروى بنت أوس استعْدت مروان على سعيد بن زيد ـ رضي الله عنه ـ في أرضه بالشجرة، يعني بوادي العقيق، فقالت: إنه أدخل ظفيرتي في أرضه. فقال: كيف أظلمها وقد سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول: «من اقتطع شبرًا من الأرض طوّقه من سبع أرضين يوم القيامة»؟. وترك لها سعيد ما ادّعت، وقال: اللهم إن كانت أروى ظلمتني فأعم بصرها، واجعل قبرها في بئرها. فعميت أروى، وجاء سيل فأبدى عن ظفيرتها خارجًا عن حق سعيد، فعزم سعيد على

= حديث (٣٧٥١). وصححه الألباني كما في صحيح سنن الترمذي برقم (٢٩٥٠).

(١) للبغوي: ١٤/ ١٢٥، برقم (٣٩٢٢).

(٢) في «شرح السنة»: «اسدد» بالمهملة، وفي المستدرك (٣/ ٢٨): «سدّد».

(٣) لم أعثر على موضعه.

(٤) كتب أمامه في الطرة: [بلغ مقابلة].

(٥) هو علي بن عبدالله بن أحمد الحسني، الشافعي، نور الدين، أبو الحسن، مؤرخ المدينة ومفتيها، (٨٤٤ـ ٩١١هـ). الضوء اللامع: ٥/ ٢٤٥، الأعلام: ٤/ ٣٠٧.

(٦) «وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى»: ٢/ ١٠٦٥.

مروان، ليركبنّ معه، وينظر إلى ظفيرتها، فركب والناس حتى نظروا إليها، ثم إن أروى خرجت لبعض حاجاتها، فوقعت / في البئر، فماتت.

٨٢/ ٦١

وفي رواية أنها سألت سعيدًا أن يدعو لها، وقالت: إني ظلمتك. فقال: لا أرد على الله شيئًا أعطانيه[١].

ومعناه عند البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عروة بن الزبير، أن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل خاصمته أروى بنت أوسٍ، فذكراه بمعناه.

وكان مطرف بن عبدالله بن الشخير العامري ـ رضي الله عنه ـ من أعبد الناس وأنسكهم، فذكروا أنّه وقع بينه وبين رجل منازعة، فكذب عليه، فرفع يديه، وذلك كان في مسجد البصرة، فقال: اللهم إنّي أسألك ألا يقوم من مجلسه حتى تكفيَنيه. فلم يفرغ مطرّف من كلامه حتى صرع الرجل فمات، فأخذوا مطرّفًا فقدّموه إلى القاضي بالبصرة، فقال القاضي: لم يقتله، إنّما دعا اللهَ عليه، فأجاب الله دعاءه. فكان بعد ذلك تُتقى دعوته. رواه ابن أبي الدنيا[٢]، وابن الكلبي في جمهرته[٣].

---

(١) صحيح البخاري: ٣/ ١١٦٨، كتاب بدء الخلق، باب (٢)، حديث (٣٠٢٦)، وصحيح مسلم: ٣/ ٩٩٧، كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم..، حديث (١٦١٠).

(٢) لم أهتد إليه.

(٣) «جمهرة النسب» لابن الكلبي: (ص/ ٣٥٦ـ ٣٥٧) ط دار عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط، ١ ١٤٠٧هـ تحقيق د/ ناجي حسن.

وذكر الزمخشري في «ربيع الأبرار» عن علي مرفوعًا ـ رضي الله عنه ـ: «إياك ودعوة المظلوم، فإنما يسأل اللهَ حقَّه، وإنّ الله لا يمنع من ذي حق حقّه»[1].

وذكر أن أنوشروان[2] وقع إليه أن عامل الأهواز قد جبى من الأموال ما يزيد على الواجب، فوقّع بردّ المال على الضعفاء، وقال: إن الملِك إذا كثّر أمواله بما يأخذ من رعيّته، كان كمن يعمر سطح بيته بما قلع من قواعد بنائه[3].

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «لا تغبطنّ ظالمًا بظلمه؛ فإن له عند الله طالبًا». ثم قرأ: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ۝٩٧﴾[4] [الإسراء: ٩٧]. وهو عند البيهقي بمعناه[5].

ولهذا يقال: الظلم يجلب النقم، ويسلب النعم.

إذا فهمت ذلك، فاعلم أن هذه الدعوةَ التي وصّى بها رسول الله

---

(١) «ربيع الأبرار»: ٢/ ٨١٦، بلا سند، ورواه البيهقي بسنده في الشعب: ٦/ ٤٩، برقم (٧٤٦٤)، وأبو نعيم في الحلية: ٣/ ٢٠٢، ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد: ٩/ ٣٠١، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة برقم (١٦٩٧).

(٢) أحد أكاسرة الفرس، انظر فتح الباري: ٨/ ١٢٧.

(٣) «ربيع الأبرار»: ٢/ ٨٢٢.

(٤) «ربيع الأبرار»: ٢/ ٨١٦، ولم أجده مسندًا بهذا اللفظ.

(٥) الشعب: ٤/ ١٢٩، برقم (٤٥٤٢)، ورواه ابن المبارك في الزهد: ٢٢١، برقم (٦٢٣)، وفي مسنده: ١٦٥، برقم (٢٦٩)، والبخاري في التاريخ الكبير: ٢/ ٢٣٣، برقم (٩٢٢٦) و٣/ ٣٤٥ برقم (١١٦٩)، ولفظه عند هؤلاء: «لا تغبطن فاجرًا بنعمة أنّ له عند الله قاتلاً لا يموت..». وهو ضعيف كما في «ضعيف الجامع»: ٩٠٢، برقم (٦٢٤٨).

ـ ﷺ ـ معاذًا، والشهادةَ هي التي شهد الله بها، لما قال الذين كفروا لرسوله محمدٍ ـ ﷺ ـ: ﴿لَسْتَ مُرْسَلًا﴾، فقال ـ سبحانه ـ آمرًا له أن يقول: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴿٤٣﴾﴾ [الرعد: ٤٣]، فاستشهد على رسالته بشهادة الله له، وفُهم من ذلك أن شهادتي الإخلاص أولُ الأمر وآخرُه، كما في قوله: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، دخل الجنّة»[١].

ولا بد أن تُعلم هذه الشهادة، وتقوم بها الحجة على المكذّبين له ـ ﷺ ـ، ولهذا قال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ۖ قُلِ اللَّهُ ۖ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ الآية [الأنعام: ١٩]، وكذلك قوله: ﴿لَّٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ ۖ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿/ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ ۚ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ۖ قَالُوا أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُم مِّنَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران: ٨١]، قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: ما بعث الله نبيًا إلا أخذ عليه العهد، لئن بُعث محمد وهو حي ليتبعَنّه، وأخذ عليه أن يأخذ على أمّته، لئن بُعث محمد وهم أحياء ليتبعُنّه، ولينصرُنّه[٢].

٨٢/ب

وقال: ﴿يس ﴿١﴾ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يس: ١ ـ ٣]، وقال: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١]، فهذا كلّه شهادة منه

---

(١) رواه أحمد: ٥ / ٢٣٣، ٢٤٧، وأبو داود: ٣/ ١٩٠، رقم (٣١١٦)، والحاكم في المستدرك: ١/ ٥٠٣، رقم (١٢٩٩) وصحح إسناده. وصححه الألباني كما في الإرواء برقم (٦٨٧).

(٢) روى ابن جرير نحوه عن علي ـ رضي الله عنه ـ، انظر تفسيره: ٣/ ٣٣٢، وذكره ابن كثير عن علي وابن عباس: ١/ ٣٧٩، ط الفكر ١٤٠١هـ.

ـ سبحانه ـ لرسوله، قد أظهرها وبيّنها، وبيّن صحّتها، فأوضحها غاية الإيضاح، بحيث قطع العذر بينه وبين عباده، وأقام الحجة عليهم.

ومن ذلك قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٢٨﴾﴾ [الفتح: ٢٨]، فأظهره ـ سبحانه ـ ظهورين: ظهورًا بالحجة والبيان، وظهورًا بالنصر والغلبة والتأييد، حتى ظهر على مخالفيه، فكان منصورًا مؤيّدًا[١].

فما في هذا من الخبر[٢] عن علم الله الذي لا يعلمه غيره، من أعظم الشهادة بأنّه هو الذي أنزله ـ تعالى ـ.

ومن شهادته أيضًا ما أودعه ـ سبحانه ـ في قلوب عباده من التصديق الجازم واليقين الثابت، والطمأنينة بكلامه ووحيه، وبذلك احتج هرقل على أبي سفيان، حيث قال: أيرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فقال: لا. قال: وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشتُه القلوب[٣].

وقد أشار ـ سبحانه ـ إلى هذا المعنى بقوله: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وقوله: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]، وقال: ﴿۞ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ۚ﴾ [الرعد: ١٩]، ثم نبّههم ـ سبحانه ـ على أعظم آية وأجلّها، وهي طمأنينةُ قلوب المؤمنين بذكره الذي أنزله، فقال:

---

(١) عن «مدارج السالكين» لابن القيم: ٣/ ٤٧٠.
(٢) يعني الآية المتقدمة: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ..﴾.
(٣) صحيح البخاري: ١/ ٨، كتاب بدء الوحي، رقم (٧).

﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الرعد: ٢٨]، فطمأنينة القلوب الصحيحةِ والفطرِ السليمة، وسكونها إليه، من أعظم الآيات والدلالات على صحّته؛ إذ يستحيل من العادة أن تطمئن القلوب وتسكن إلى الكذب والافتراء والباطل(١).

قالوا: فإن قيل: فلمَ لا ذكر ـ سبحانه ـ شهادة رسله مع الملائكة في قوله: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾ [آل عمران: ١٨]، والرسل هم أعظم شهادة من أولي العلم؟

قيل: في ذلك عدة فوائد.

أحدها: أن أولي العلم أعم من الرسل والأنبياء، فيدخلون هم وأتباعهم.

وثانيها: أن في ذكر أولي العلم في هذه الشهادة وتعليقها بهم ما يدل على أنها من موجَبات / العلم ومقتضَياته، وأن كل من كان من أولي العلم فإنه يشهد بهذه الشهادة، كما يقال: إذا طلع الهلال واتضح لكل من كان من أهل النظر رآه(٢). كقوله: ﴿ وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ﴿٣٦﴾ ﴾ [النازعات: ٣٦]، أي كل من كان له رؤية يراها حينئذ عيانًا، ففي هذا بيان أن من لم

٨٣/أ

---

(١) عن «مدارج السالكين» لابن القيم: ٣/ ٤٧٢.

(٢) تصرف المؤلف في عبارة ابن القيم بما أغلقها، والعبارة في المدارج هكذا: «كما يقال: إذا طلع الهلال واتضح فإن كل من كان من أهل النظر يراه». المدارج: ٣/ ٤٧٢.

يشهد له ـ سبحانه ـ بهذه الشهادة فهو من أعظم الجهّال، لا من أولي العلم[1].

فقد تبيّن لك بهذا أنه لا يقوم بهذه الشهادة ويؤديها على وجهها إلا أتباع الرسل، ثم أهل الإثبات منهم، وهم أولوا العلم، وسائر من عداهم أولوا الجهل، وإن وسّعوا القول وأكثروا الجدل.

ومنها الشهادة من الله ـ سبحانه ـ لأهل هذه الشهادة أنهم أولوا العلم، وشهادتُه لهم عدل، وأصدق شهادةً من شهادة المعطلة والمشركة والمبتدعة بأنهم جهال، وكفاهم بشهادة رب العالمين، وهو أصدق القائلين في كتابه المبين، بأنهم من أولي العلم، وقد شهدوا له بحقيقة ما شهد به لنفسه، وأعطوه ـ سبحانه ـ حقه من التوحيد والإخلاص في القول والعمل[2].

فهو الذي ولِيَ تعديل أهل هذه الشهادة، واستشهد بهم على أجل مشهود به، وجعلهم حجة على من أنكر هذه الشهادة، كما يُحتج بالبيّنة على من أنكر الحق، والمشركةُ والمبتدعة يطلبون جرح من عدّل ربُّ العالمين، وهو أصدق القائلين.

فقد علمت بهذا أن الحجة قامت للرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ على الخلق، وهؤلاء الذين هم أولوا العلم هم نواب الرسل ـ عليهم السلام ـ، وخلفاؤهم في إقامة حجج الله على العباد، لا أهل الظلم والفساد، ولهذا قال البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ في صحيحه عند قوله

(١) المدارج: ٣/ ٤٧٣.
(٢) بتصرف من مدارج السالكين: ٣/ ٤٧٣.

ـ ﷺ ـ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرّهم من خالفهم إلى يوم القيامة»، أو «حتى يأتي أمر الله»، هم أهل العلم[١].

ولهذا أيضًا فُسرت شهادتهم بالإقرار، وفُسّرت بالتبيين والإظهار، فهي تتضمن الأمرين جميعا، فشهادتهم إقرار وإظهار وإعلام، وهم شهداء الله على الناس يوم القيامة، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، فأخبر ـ سبحانه ـ أنه جعلهم عدلاً خيارًا، ونوّه بذكرهم قبل أن يوجدهم؛ لما سبق في علمه من إيجاده لهم، شهداءَ يشهدون على الأمم يوم القيامة، فمن لم يقم بهذه الشهادة علما وعملاً ومعرفة وإقرارًا ودعوة وتعليما وإرشادًا فليس من شهداء الله[٢].

وفي حديث معاذ ـ رضي الله عنه ـ عند الإمام أحمد أنه ـ ﷺ ـ قال لما بعثه إلى اليمن: «لأن يهدي الله بك رجلاً واحدًا خير لك من الدنيا وما فيها»[٣].

٨٣/ب / وفي صحيح مسلم مرفوعًا: «من دعى إلى هدىً كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا»[٤].

الحديث ـ والله تعالى الموفق ـ [أخرجاه] في صحيحيهما[٥].

---

(١) صحيح البخاري: ٦/ ٢٦٦٧، كتاب الاعتصام. . ، باب (١٠).

(٢) عن «مدارج السالكين»: ٣/ ٤٧٤.

(٣) لم أعثر عليه في المسند، ورواه ابن المبارك في الزهد: ٤٨٤، رقم (١٣٧٥)، وفي صحيح البخاري: ٣/ ١٠٧٧، برقم (٢٧٨٣) أن النبي ـ ﷺ ـ قال نحوه لعلي ـ رضي الله عنه ـ.

(٤) صحيح مسلم: ٤/ ١٦٣٦، كتاب العلم، باب (٦)، حديث (٢٦٧٤).

(٥) صحيح البخاري: ٢/ ٥٢٩، كتاب الزكاة، باب (٤٠)، حديث (١٣٨٩)، وصحيح =

[ولهما] أي الشيخين [عن سهل بن سعد] بن مالك بن خالد الساعدي الأنصاري الخزرجي، أبو العباس، كان له ولأبيه صحبة، مات سنة ثمان وثمانين، وقيل بعدها، وقد جاوز المائة[١] [ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ـ ﷺ ـ قال يوم] فتح [خيبر] حين حاصرها ـ ﷺ ـ.

قال البكري: سميت خيبرُ خيبرَ برجل من العماليق، اسمه خيبر[٢].

[لأعطين الراية]، هي علم يجعل في عامل رمح[٣]، وهي اللواء أيضًا، قال في «مجمع البحار في غريب الآثار»[٤]، و«المطالع»[٥]، وغيرهما: اللواء راية لا يحملها إلا صاحب الحرب، أو صاحب دعوة الجيش، ويكون الناس له تبعا.

قال الجوهري وغيره: الراية العلَم[٦].

وقيل الراية اللواء، فيكون على هذا مترادفان[٧].

= مسلم: ١/ ٥٥، كتاب الإيمان، باب (٧)، حديث (١٩).

(١) انظر «الإصابة»: ٣/ ٢٠٠، ترجمة (٣٥٣٥)، ط الجيل، ت البجاوي.

(٢) في «معجم ما استعجم» (١/ ٥٢٣): «قال محمد بن سهل الكاتب: سميت «خيبرُ» بخيبر بن قاينة بن مهلائيل، وهو أول من نزلها».

(٣) عامل الرمح: ما يلي السنان. اللسان: ١١/ ٤٧٧.

(٤) أو «مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار» لمحمد طاهر الفتّني، ت ٩٨١هـ. انظر «مجمع البحار»: ٤/ ٥١٦، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ.

(٥) لعله «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» لابن قرقول، ت ٥٦٩هـ.

(٦) الصحاح: ٦/ ٢٣٦٤، مادة (روى).

(٧) كذا في الأصل، والصواب أن يقال: فيكونان مترادفين.

وقال في «مجمع البحار» أيضًا على قوله: «لكل غادر لواء يُعرف به»[1]، قال: له علم يومئذ، وكانوا إذا غدر رجل في الجاهلية رفعوا له لواءً أيام المواسم؛ ليعرفوه فيجتنبوه[2].

وفي مختصر النهاية: اللواء: الراية، وفيها أيضًا: الراية: العلم[3].

فتبين بهذا أن هذه أسماء مترادفة عند العرب في العادة.

وقيل: اللواء: عصابة طويلة، والغالب كونها بيضاء، والراية علم مربّع.

وقد يدل على ذلك ما رواه ابن ماجه[4]، والحاكم وقال: صحيح الإسناد[5]، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: كان[6] رايته ـ ﷺ ـ سوداء، ولواؤه أبيض[7].

[غدًا] ظرف منصوب على الظرفية، وهو بكرةُ ما بعد يومك.

[رجلًا] أبهمه ـ ﷺ ـ عليهم ليحرصوا على التقدم في الدعوة إلى الله ورسوله، وليتنافسوا في ذلك، ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ۝٢٦﴾ [المطففين: ٢٦]

---

(١) رواه البخاري: ٣/ ١١٦٤، برقم (٣٠١٥)، ومسلم: ٣/ ١٠٩٣، برقم (١٧٣٥).

(٢) «مجمع البحار»: ٤/ ١٢.

(٣) انظر «النهاية»: ٢/ ٢٩١، ٤/ ٢٧٩.

(٤) السنن: ٢/ ٩٤١، كتاب الجهاد، باب الرايات والألوية، حديث (٢٨١٨).

(٥) المستدرك: ٢/ ١١٥، برقم (٢٥٠٦)، وليس فيه أنه صحح إسناده.

(٦) كذا في الأصل، وفي سنن ابن ماجه وغيره: «كانت».

(٧) ورواه الترمذي: ٤/ ١٩٦، رقم (١٦٨١)، وحسنه الألباني في الصحيحة برقم (٢١٠٠).

فلم يذكر لهم إلا صفته في المحبة؛ إذ لا يكون تركيبًا[1] للعبادة الشرعية إلا عليها، بحيث إذا خلت العبادة من المحبة لم تكن شرعية. ولذلك قال عمر ـ رضي الله عنه ـ فيما صح عنه: (ما تمنّيت الإمارة قط إلا يومئذ)[2]؛ لتثبت له المحبةُ المذكورة، وأن يكون ـ رضي الله عنه ـ قائدًا إلى الخير.

[يحب الله ورسوله، ويحبّه الله ورسولُه]، هذه المحبّة هي التي تحصل بها العبادة الشرعية، فلا يخالف حينئذ المحِب محبوبه، بل يكون منقادًا خاضعًا له، تحت أمره ونهيه، باطنًا وظاهرًا؛ إذ هذه المحبة له مقرون بها متابعة رسوله ـ ﷺ ـ ومحبّته.

ولما ادّعى من ادعى محبّة الله، جعل ـ سبحانه ـ على ذلك علما، فقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فلا بد أن يكون الله ورسوله أحب إلى المرء مما سواهما، حتى من نفسه، ولهذا في الحديث الصحيح عنه ـ ﷺ ـ أنه قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت / به»[3]. فإذا استكمل العبد محبة الله ورسوله على الحقيقة، فقد أدى حق الله ـ سبحانه ـ، وهو أن يعبده ولا يشركَ به شيئًا، ويطيعَ الله ورسوله؛ لأنها لا تُعرف عبادتُه ـ سبحانه ـ إلا من جهته، فحينئذ يكون محبوبًا لله ورسوله، ولعباده المؤمنين، كما قال

٨٤/١

(١) كذا في الأصل، والصواب: «تركيبٌ».

(٢) رواه النسائي في الكبرى: ٥/ ١١١، برقم (٨٤٠٦)، والبيهقي في الشعب: ١/ ٨٨، برقم (٧٨).

(٣) رواه ابن أبي عاصم في السنة: ١/ ١٢، رقم (١٥)، وضعف الألباني إسناده. ورواه الخطيب في تاريخ بغداد: ٤/ ٣٦٩.

ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ۝٩٦﴾ [مريم: ٩٦].

وقد أثبت ـ ﷺ ـ هذه المحبّة لعلي ـ رضي الله عنه ـ، لما كان منه من متابعة رسوله ـ ﷺ ـ، فإنه كان أول الصبيان إسلامًا، كما أن الصديق ـ رضي الله عنه ـ أول البالغين من الرجال الأحرار، وأمَّ المؤمنين خديجةَ أولُ النساء، وزيدًا أولُ الموالي.

[يفتح الله على يديه]، هذه معجزة له ـ ﷺ ـ، وكرامة وفضيلة لعلي ـ رضي الله عنه ـ، وهكذا ينبغي لولي أمر المسلمين ألا يقدّم إلا من هو بهذه المثابة؛ لأنه أقرب إلى التوفيق والتسديد والتأييد والنصر، ويعتبر في ذلك الأمثل فالأمثل، في الديانة والشجاعة والأمانة، والمكيدة للعدو، وليجتنّب ذلك أهل المعاصي والمجون؛ فإنهم عند الله وعند أوليائه الأرذلون، وإن كانوا أهل شجاعة وبراعة، فإنهم أهل فسق وإضاعة، ولم يقرن الله نصره إلا بحزبه وجنده، أهلِ السمع والطاعة.

[فبات الناس] تلك الليلةَ [يدوكون ليلتهم]، الدَّوْك: اختلاط الأصوات واختلافها.

[أيهم يُعطاها؟]: في هذا جواز إبهام ولي الأمر لبعض ما يريد إنفاذه، إذا رأى في ذلك مصلحة للرعية والحرب، من غير مشورة.

[فلما أصبحوا] من ليلتهم تلك [غدوا]، الغُدُوّ ما يكون أولَ النهار، [على رسول الله ـ ﷺ ـ، كلُّهم]، تأكيدٌ لغدوّهم جميعهم، [يرجو]، والرجاء ضد اليأس، [أنه يعطاها] أتى بضمير الاختصاص في قوله: [أنه يعطاها][1]، أي كلهم يرجو أنّه يُخص بإعطائها لا غيره.

---

(١) إنما جاءت رواية الحديث عند الجميع: «أن يعطاها» بلا «هاء»، ولم أجد من =

وفيه جواز الحرص والاستشراف للأعمال التي تدعو إلى الخير، ويكون صاحبُها قائدًا إليه، ولهذا قال يوسف ـ عليه الصلاة والسلام ـ: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ۝٥٥﴾ [يوسف: ٥٥]، ولم يكن ذلك من إطراء النفس ومدحها المكروه.

وقال إمام الحنفاء، ووالد الأنبياء، خليل الرحمن ـ عليه الصلاة والسلام ـ، لما قال له ـ سبحانه ـ: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وفعل ـ سبحانه ـ، فإنه لم يكن نبي ولا رسول بعده إلا من ذرّيته، إلا أن الله أخبر أنه لا ينال عهدُه الظالمَ منهم، وإلا فقد جعل ـ كما أخبر ـ في ذريته النبوّة والكتاب، فلو لم يكن فيهم إلا موسى وعيسى ومحمد خاتم رسله ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، الأولين والآخرين ـ[1].

فهذا مصداق ما نبّهنا عليه، من عدم جواز تولية من لا يصح من جهة الله ـ تعالى ـ توليتُه، لظلمه وفسقه؛ فإن الظالم والفاسق لا يُسدَّد ولا يوفق، ولا يكون حَرِيا للنّصر[2] والتمكين، إلا أن / يكون في الإمامة الكبرى[3]، بالشرط السابق[4]؛ لعدم جواز الخروج على الأئمة،

٨٤/ب

= رواها: «أنه يعطاها».

(١) أي لكفى.

(٢) الصواب أن يقال: «حريًا بالنصر»، أو: «حريًا أن يُنصر»..؟» فإن معنى «حري»: «جدير» و«خليق».

(٣) لا وجه لهذا الاستثناء؛ لأن الكلام في تولية الولاة، لا في الخروج عليهم، وتحريم الخروج على أئمة الجور لا يعني تجويز تنصيبهم.

(٤) إن أراد بالشرط السابق محبة الله ورسوله فهي أمر قلبي، والشروط لا تكون إلا بأمور ظاهرة، وإن أراد انتفاء الظلم نقض كلامه.

ووجوب الصبر على جورهم؛ لأن بالخروج عليهم تُستباح الدماء، ويحصل به من الفساد ما لا يحصيه إلا رب العالمين.

والظلم في هذه الآية يعمّ الشرك فما دونه، وهو وضع الأشياء في غير مواضعها، وقد قصره بعضهم على الشرك، وسيأتي إن شاء فيها مزيد.

[فقال: أين ـ وفي لفظ: فأين ـ علي بن أبي طالب؟. فقيل: هو يشتكي عينيه]، وفي رواية: عينه، بالإفراد. وقد صح أن الذي بعينيه رمد[1].

[فأرسل إليه، فأُتي به]، ولم يقل: فأتى. وهذا دليل على شدّة وجع عينيه ـ رضي الله عنه ـ.

ثم رأيت بعد ذلك في مسند الإمام أحمدْ من حديث سلمة بن الأكوع ـ رضي الله عنه ـ ما يصدّق ما قلنا، وفيه: فجئت به أقوده أرمد... الحديث[2].

[فبصق ـ ﷺ ـ في عينيه] من ريقه الشريف، [ودعا له، فبرىء حتى كأن لم يكن به وجع]، وهذا أيضًا من معجزاته ـ ﷺ ـ، وأعظم من هذا ردّه ـ ﷺ ـ لعين قتادة بن النعمان.

قال ابن إسحق: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة، أن رسول الله

---

(١) كما في صحيح مسلم: ٣/ ١١٤٧، رقم (١٨٠٧)، كتاب الجهاد، باب (٤٥).

(٢) المسند: ٤/ ٥١، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف: ٦/ ٣٧٠ برقم (٣٢١٠٠) و٧/ ٣٩٢، برقم (٣٦٨٧٤). ط الرشد. وابن سعد في الطبقات: ٢/ ١١١.

- ﷺ - ردّها - يعني عينه - حين وقعت على وجنته بيده - ﷺ -، فكانت أحسن عينيه وأحدّهما[1].

وروى جابر بن عبدالله - رضي الله عنهما - أنه قال: أصيبت عين رجل منا يوم أحد - وهو قتادة بن نعمان - حتى وقعت على وجنته، فأتينا به رسول الله - ﷺ - فقال: يا رسول الله، إن لي امرأةً أحبها، وأخشى إن رأتني تقذرني. فأخذها رسول الله - ﷺ - بيده فردّها مكانها - أو إلى موضعها -، وقال: اللهم اكسه جمالاً. فكانت أحسن عينيه، وأحدّهما نظرًا، وكانت لا ترمد إذا رمدت الأخرى[2].

وقد وفد على عمر بن عبدالعزيز رجل من ذريته، فسأله عمر: من أنت؟ فقال:

أنا ابن الذي سالت على الخدّ عينُه ... فـرُدّت بكـفّ المصطفـى أيّمـا ردِّ

فعادت كما كانت لأول أمرها ... فيا حُسنَ ما عينٍ ويا حُسنَ ما خدِّ

فقال عمر بن عبدالعزيز - رضي الله عنه - له عند ذلك متمثلاً بقول أميّة بن أبي الصلت:

تلك المكارم لا قعبانِ من لبنٍ ... شيبا بماء فعادا بعدُ أبوالا[3]

---

(١) رواه ابن سعد في الطبقات: ٣/ ٤٥٢، من طريق ابن إسحاق.

(٢) رواه مختصرًا الأصبهاني في دلائل النبوة: ١١٨، وانظر «سير أعلام النبلاء» للذهبي: ٢/ ٣٢٢، ٣٣٣.

(٣) وقيل للنابغة الجعدي، وقيل لأبي الصلت الثقفي، انظر «معجم شواهد العربية» لعبدالسلام هارون: ٢٦٨.

فوصله عمر عند ذلك، وأحسن جائزته[1].

وقد رُوي أن عَيْنيه جميعا سقطتا، فردّهما ـ ﷺ ـ، رواه محمد بن أبي عثمان، عن الإمام مالك بن أنس، عن محمد بن عبدالله بن أبي صعصعة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن أخيه قتادة بن النعمان ـ يعني لأمّه ـ قال: أصيبت عيناي يوم أحد، فسقطتا على وجنتي، فأتيت بهما / رسول الله ـ ﷺ ـ، فأعادهما مكانهما، وبصق فيهما، فعادتا تبرقان[2].

٨٥/أ

قال الدارقطني: هذا حديث غريب عن الإمام مالك، تفرّد به عمّار ابن نصر[3].

[فأعطاه ـ ﷺ ـ الراية، فقال: علي: يا رسول الله، أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟. فقال له: انفُذ] أي امض وانفصل سالما [على رِسْلك]، بفتح الراء المهملة وكسرها مع سكون السين، والكسر أفصح، والمعنى أنه ـ ﷺ ـ أمره بالثبات على أمره الذي بعثه فيه، والتأنّي وعدم

---

(١) الخبر في «الاستيعاب» لابن عبدالبر: ٨/ ١٢٧٥، ط الجيل ١٤١٢هـ، ت البجاوي.

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية: ٦/ ٣٣٧، ووقع فيه: أصيبت عيناي يوم بدر... وقال أبو نعيم بعد روايته: غريب من حديث مالك، تفرد به محمد بن أبي عثمان، وإنما يعرف من حديث ابن إسحاق وابن الغسيل، عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه، وقال ابن إسحاق: يوم أحد.

(٣) عمار بن نصر السعدي، أبو ياسر المروزي، مختلف فيه كما في «لسان الميزان»: ٧/ ٣٢٠، وأخشى أن يكون تصحيفًا لعمار بن مطر الرهاوي، أبي عثمان، وهو هالك كما في اللسان: ٤/ ٣١٦، ولم أعثر على موضع كلام الدارقطني، إلا أنه في السنن: (١/ ٢١٠)، ضعف حديثًا آخر لعمار بن مطر.

الاستعجال. يقال: «ترسّل في مشيه وكلامه»، إذا لم يعجل.

[حتى تنزل بساحتهم]: ما حول حصونهم، والساحة والباحة والعرصة بمعنى واحد، وهو الفِناء[1]، وأصله الفضاء، قال امرؤ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبتٍ ذي عقافٍ عقنقلِ[2]

قال ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: أعطاه الراية يومئذ وهو ابن عشرين سنة[3].

[ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم من حقوق الله فيه]، وفي لفظ: «حق الله»[4]، في غير خط المصنف.

وحقوق الله في الإسلام هي أوامره ونواهيه، في كتابه أو على لسان رسوله ـ ﷺ ـ، من أداء الفرائض، كما في حديث معاذ ـ رضي الله عنه ـ واجتناب الزواجر.

والإسلام الذي أمره ـ ﷺ ـ أن يدعوَهم إليه هو الإسلام الذي سمّى به عباده المؤمنين، فقال: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا﴾ الحج: ٧٨]،

---

(١) في الأصل: «الفنا»، «الفضا»، دون همز.

(٢) ديوانه: ص ١٧٠.

(٣) وهم المؤلف ـ رحمه الله ـ؛ فإن هذا إنما كان في معركة بدر، كما رواه الحاكم في المستدرك: ٣/ ١٢٠ برقم (٤٥٨٣)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ورواه البيهقي في الكبرى: ٦/ ٢٠٧، وخيبر كانت في السنة السابعة من الهجرة، فيكون علي ـ رضي الله عنه ـ وقتها ابن خمس وعشرين. وانظر سيرة ابن هشام: ١/ ٣٢٨.

(٤) وهو لفظ الصحيحين، ولم أعثر على رواية بلفظ الجمع.

وهو الذي رضيه لهم دينا، فقال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فالدين مصدر سُمي به الاعتقاد والعمل، المتضمنان للجزاء من الله ـ تعالى ـ.

والشريعة كلّها دين، كما قال ـ تعالى ـ أول الآية[١]: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ولهذا قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما: افتخر المشركون بآبائهم فقال كلُّ فريق منهم: لا دين إلا دينُ آبائنا وما كانوا عليه. فأكذبهم الله ـ سبحانه ـ، وقال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[٢] [آل عمران: ١٩]، يعني: الذي جاء به محمد ـ ﷺ ـ هو الإسلام، دين الأنبياء من أولهم إلى آخرهم، وإنّه لم يكن لله ـ سبحانه ـ قط ولا يكون له دين سواه، قال أول الرسل وفاتحهم نوح ـ عليه الصلاة والسلام ـ: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [يونس: ٧٢].

وقال إبراهيم وإسماعيل ـ عليهما السلام ـ: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ الآية [البقرة: ١٢٨]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة: ١٣٢].

وقال يعقوب ـ عليه السلام ـ عند الموت لبنيه: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِي﴾ إلى قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة: ١٣٣].

وقال ابنه يوسف ـ عليه السلام ـ: ﴿۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ إلى قوله: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾ يوسف: ١٠١].

---

(١) كذا في الأصل، ولم أفهم مراده بأول الآية؛ فإن قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ..﴾ ليس أول الآية، بل وسطها.

(٢) لم أعثر على من رواه عن ابن عباس، لكن وجدت نحو هذه العبارة في «الوجيز» للواحدي: ١/ ٢٠٢، غير منسوبة، فلعله رآها في بعض الروايات عن ابن عباس.

/ وقال موسى ـ عليه السلام ـ: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [يونس: ٨٤]. ٨٥/ب

وقال ـ تعالى ـ عن عيسى ـ عليه السلام ـ: ﴿۞ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [آل عمران: ٥٢].

وقالت ملكة سبأ: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل: ٤٤].

وقال ـ جل ذكره ـ: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [آل عمران: ٢٠].

وقال: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [البقرة: ١١٢]، فضمن لهم ـ سبحانه ـ على ذلك تحصيل الأجور، والأمن مما يخافون ويحذرون، فلا خوف عليهم فيما يستقبلونه، ولا هم يحزنون على ما مضى، مما يتركونه.

فالإسلام هو دين التوحيد، لا يقبل الله من أحد دينًا سواه، وهو ملة إبراهيم، الذي وصفه به، حنيفًا مسلمًا، وارتضاه.

ومنه فطرة الإسلام التي فطر الله عليها عباده، فهو توحيد خاصّة عباده، الذي من رغب عنه فهو من أسفه السفهاء، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِۦمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ إلى قوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة: ١٣٠ ـ ١٣٢]، فقسّم ـ سبحانه ـ الخلائق قسمين: سفيهًا لا أسفه منه، ورشيدًا لا أرشد منه، فالسفيه من رغب عن الإسلام، الذي هو ملة إبراهيمَ ودينُه، ووصيّته

لبنيه وأتباعه، والرشيد من تبرأ من الشرك قولاً وعملاً وحالاً، فكان قوله توحيدًا، وعمله توحيدًا، وحاله توحيدًا، ودعوته إلى التوحيد[١].

وبهذا أمر الله ـ سبحانه ـ المرسلين فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝٥١ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ۝٥٢﴾[٢] [المؤمنون: ٥١، ٥٢].

فهذا هو دين الإسلام، وهو دين الرسل، الذي أمر محمدًا ـ عليه وعليهم الصلاة والسلام ـ أن يدعو الناس إليه في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٠٨﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

وهذا داخل في مسمى الإيمان قطعًا؛ فإن الإسلام إذا أُفرد دخل فيه الإيمان على أصح قولي السلف، وأمّا إذا قرن أحدهما بالآخر فإنهم يفرّقون بينهما، كما يأتي إن شاء الله في الكلام على الإيمان الذي وعدنا به[٣].

وأما دخول مسمّى الإسلام في الإيمان فذاك مقطوع به عندهم، وسيأتي الكلام فيه على قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية[٤] [الأنفال: ٢].

وعند البخاري من حديث جبير بن حيّة، في حديث طويل، وفيه عنه

---

(١) عن «مدارج السالكين»: ٣/ ٤٨٢.

(٢) في جميع النسخ كتبت: (فاعبدون) وهو خطأ.

(٣) انظر فيما يأتي: باب قول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝٢٣﴾، وفي القسم الثاني من هذا الشرح، رقم (٣٢.

(٤) انظر فيما يأتي: القسم الثاني من هذا الشرح: باب (٣٢).

قصة له في قتال الفرس، قال: فندبَنا عمر ـ رضي الله عنه ـ، واستعمل علينا النعمان بن مقرن، حتى إذا كنا بأرض العدو، وخرج علينا عامل كسرى في أربعين ألفا، فقام ترجمانٌ فقال: ليكلمْني رجل منكم. فقال المغيرة ـ رضي الله عنه ـ: / سل عما شئت. قال: ما أنتم؟. قال نحن أناس من العرب، كنّا في شقاء شديد، نمصّ الجلد والنّوى من الجوع، ونلبس الوبر والشعر، ونعبد الشجر والحجر، فبينا نحن كذلك، إذ بعث رب السمٰوات والأرض ـ تعالى ذكره، وجلت عظمته ـ إلينا نبيًّا من أنفسنا، نعرف أباه وأمّه، فأمرنا نبيُّنا ورسول ربّنا، ـ ﷺ ـ أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده، أو تؤدّوا الجِزية، وأخبرنا ـ ﷺ ـ عن رسالة ربّنا؛ أنّه من قُتِل منّا صار إلىٰ الجنّة في نعيم، لم ير مثلها قط، ومن بقي منا ملك رقابكم. وذكر الحديث[1].

٨٦/أ

وحقوق الله ـ تعالى ـ المطلوبة منهم في الإسلام في حديث الباب هي ـ كما مرّ ـ اتباع ما أمر ـ تبارك وتعالى ـ، واجتناب ما نهى عنه وزجر، في كتابه، أو على لسان رسوله ـ ﷺ ـ، هذا مجمع ذلك.

ثم قال ـ ﷺ ـ ترغيبًا لأمّته في الدعوة إلى الله ـ سبحانه ـ، مُقسمًا على ذلك توكيدًا له وتحقيقا: [فوالله لأن يهديَ الله بك رجلاً واحدًا خير لك من حمر النعم][2].

قال المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ: [«يدوكون» أي يخوضون.]

---

(١) صحيح البخاري: ٣/ ١١٥٢، كتاب الجزية والموادعة، باب (١)، حديث (٢٩٨٩).

(٢) أخرجه البخاري: ٣/ ١٠٩٦، كتاب الجهاد، باب (١٤١)، حديث (٢٨٤٧)، ومسلم: (٤/ ١٤٩١، كتاب فضائل الصحابة، باب (٤)، حديث (٢٤٠٦).

قال القاضي عياض[1]: النَّعم: الإبل خاصّة، فإذا قيل الأنعام دخل فيها البقر والغنم. وقيل هما لفظان بمعنى واحد للجميع. يدل عليه قوله ـ تعالى ـ في المائدة في جزاء الصيد: ﴿فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

«والحُمر» بضمّ الميم: جمع أحمر، و«النَعَم» بفتحتين.

فلما كانت حُمْر النَعَم من المواشي أحبَّ شيء إلى العرب، أقسم ـ ﷺ ـ على أنّ ما يحصل للإنسان من الثواب بهداية الرجل الواحد على يديه للإسلام خير له من ذلك المحبوب عندهم.

وذكر الرجلَ تغليبًا، وإلا المراد به الرجل والمرأة.

ففي هذا جواز الإقسام على الفتوى؛ ليتحقق السّامع ذلك يقينا، حتى يطمئن قلبه بتحصيله، فيسعى له.

وقد أقسم الله ـ سبحانه ـ على خبره؛ تأكيدًا وتحقيقًا للسامع، فقال: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات: ٢٢، ٢٣].

ولهذا لما سمع بعض العرب هذه الآية قال: ومن ذا اللئيم الذي أحوج الكريم إلى اليمين[2].

إذ هذا أبلغ الأقسام، فإنه ـ سبحانه ـ خصّ النطق لأن به طلبوا ذلك، وبه أنكروه. قالوا: ولأن النطق لا يتشكّل في المرآة؛ لأن كلام

---

(١) بمعناه من «إكمال المعلم بفوائد مسلم»: ٣/ ٦٠٢.

(٢) ذكره القرطبي في تفسيره (١٧/ ٤٢) في قصة للأصمعي مع أعرابي.

الإنسان لا يتكلّم به غيره، فكذلك رزقه لا يأكله غيره[1].

وقد أمر رسول الله ـ ﷺ ـ أن يقسم، فقال: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾ [التغابن: ٧]، و﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣]، فالقسم على ذلك ـ كما نبهنا عليه ـ تأكيد وتحقيق لحصول المقسم عليه، والله أعلم.

---

(١) انظر تفسير القرطبي: ١٧/ ٤١، ٤٢، وقد اختصر المؤلف كلام القرطبي، ودمجه بغيره حتى استغلق المعنى، ومراد القرطبي أن التشبيه جرى في الآية بالنطق دون سائر الحواس؛ لأنه سالم من العوارض التي قد تعتريها: فالنظر إلى ما في المرآة يوهم بأن المرئي حقيقة، وإنما هو صورة، وكذلك الذوق ربما تغير وفسد لعلّة ما، وهكذا السمع يعتريه آفات كالدوي والطنين، أما النطق فهو سالم من جنس هذه الآفات. وبعد فلا يخلو هذا من تكلف لا يحتاج إليه من يتدبر القرآن.

الباب الخامس

باب تفسير التوحيد

لفظ «التوحيد» / مرّ الكلام على اشتقاقه من اللغة في بابه[1]. ٨٦/ب

ومعنى ذلك أن توحِّدَه ـ سبحانه ـ ذاتًا[2]، وصفة، وفعلا. ومنك[3] عقدًا[4]، وقولاً، وفعلاً.

وحقيقة ذلك بالإيجاز: ألاّ تعتقد خالقًا إلا الله، ولا معبودًا سواه[5]، وأنّه فعّال لما يريد، وأنه قد كتب العبد شقيًّا أو سعيدًا، صحيحًا أو معوجّا، مقدَّرًا عليه رزقه أو موسَّعا، طائعا أو عاصيا، معمَّرًا أو معتبطا[6]، وأنّه قد أنهى إلى رسوله ـ ﷺ ـ أمره ونهية، وعرّفه

---

(١) راجع ص [١٦/ ب].

(٢) توحيد الذات جرى ذكره على ألسنة المتكلمين بقصد نفي التكثر والتبعيض والتركيب، ويدخلون في ذلك نفي الصفات الخبرية، التي لا تعرف إلا من طريق السمع، كالوجه والعينين واليدين، بحجة استلزامها للتجسيم، فلا ينبغي اعتبار توحيد الذات من معاني التوحيد العلمي الخبري؛ إذ يكفي في نفي التعدد في الذات الإلهية توحيد الصفات، وتوحيد الأفعال المسمى: توحيد الربوبية. وانظر مناقشة ابن تيمية للمتكلمين في نفيهم للصفات بشبهة استلزامها للتركيب في: «الرد على المنطقيين»: ٣١٤، ٣١٥، و«درء تعارض العقل والنقل»: ٩/ ٣٣٩، و«شرح حديث النزول»: ٨٣ـ ٩٥، و«التسعينية»: ٣/ ٧٤٤ وما بعدها.

(٣) أي بأفعالك.

(٤) أي نيةً.

(٥) أي بحق.

(٦) في «المصباح المنير»: ١٤٨: «عبطه الموت واعتبطه، ومات عَبْطة ـ بالفتح ـ: أي =

ما ابتلاه به من ذلك، في طاعة يمتثلها، أو معصية يجتنبها، ووعد بالثّواب لمن أطاع، وأوعد بالعقاب لمن عصى، وأن الله ـ سبحانه ـ خلق المشيئة للعبد، وأثبتها له لفظا[1]، ونفاها عنه خلقا، فالقول بالجبر تكذيب لله، والقول بخلق المرء لفعله تشريك مع الله ـ تعالى ـ، قال ـ جلّ ثناؤه ـ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات: ٩٦].

والاعتقاد لما قال الله ـ سبحانه ـ، وأخبر به، ورتب عليه قوله وشريعته حتم من الله ـ تعالى ـ[2].

وهو ـ سبحانه ـ قد سلك بكل فريق على طريق، واختار للمؤمنين أهلِ توحيده جادّةَ التحقيق، والله هو الهادي للتوفيق.

[وشهادةِ ألا إلٰه] حق، أو: لنا [إلا الله]، التي هي العروة الوثقى.

لمّا ذكر ـ رحمه الله تعالى ـ الدعاء إلى شهادة ألا إلٰه إلا الله، ذكر تفسيرها؛ ليكون الداعي من دعوته إليها على جليّة، وجعلِ ما بعد هذه الترجمة من التراجم شرحًا لها؛ لتعلّقها كلِّها ـ بل الدينِ كلِّه ـ بذلك.

قال الجوهري: الشهادة خبر قاطع. . والمشاهدة المعاينة[3].

فقول الموحّد: «أشهد أن لا إلٰه إلا الله»، بمعنى: أخبر بأني قاطع

= شابًا صحيحًا».

(١) المشيئة ثابتة للعبد لفظًا وحقيقة، ونفي حقيقة ذلك مخالف للحس والنقل، وهو الجبر بعينه.

(٢) أي أن من حقيقة التوحيد: التصديق الجازم بكل ما جاء عن الله ـ تعالى ـ، في كتابه أو على لسان رسوله.

(٣) الصحاح: ٢/ ٤٩٤.

بالوحدانية، قالوا: فالقطع من فعل القلب، واللسان مخبر عن ذلك، والأركان مطلوب منها مضمون ما عقده الجنان، وتلفظ به اللسان.

و«الله» ـ جل اسمه ـ مرفوع على البدل، من موضع «لا إله»؛ لأن موضع «لا» مع اسمها رفع بالابتداء، ولا يجوز نصبه حملاً على إبداله من اسم «لا» المنصوب؛ لأنّ «لا» لا تعمل النصب إلا في نكرة منفيّة، و«الله» معرّف مُثبت[1].

وهذه الكلمة وإن كان ابتداؤها نفيا، فالمراد بها غاية الإثبات، ونهايةُ التحقيق؛ فإن قول القائل: «لا أخ لي سواك»، و«لا معين لي غيرُك»، آكد وأبلغ من قوله: «أنت أخي»، و«أنت معيني».

قالوا: ومن خواصّها أنّ حروفها كلّها مهملة، ليس فيها حرف معجم؛ تنبيهًا على التجرّد من كل معبود سوى الله ـ تعالى ـ.

وأن جميع حروفها جوفية، ليس فيها شيء من الشفويّة.

وخبرها محذوف تقديره: «حق»، أو: «لنا»، كما قدّره الحريري[2] وغيره.

وهي متضمّنة قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ويدل لما قلنا من التقدير كلمة لبيد ـ رضي الله عنه ـ في جاهليته، التي قال فيها رسول الله ـ ﷺ ـ: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله

(١) انظر «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري: ١/ ١٣٢.
(٢) انظر «شرح مُلحة الإعراب»: ص ٢٢١.

باطل»[1]؛ إذ ضد الباطل الحق، والحق يراد به ما ينفع ويبقى، والباطل يراد به ما لا يبقى ولا ينفع، قال ـ تعالى ـ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]، فسمى الآلهة التي تدعى من دونه باطلاً؛ وهي مخلوقة موجودة.

وفي الحديث: «كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل إلا رميه بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته امرأته»[2].

يعني أن اللهو لا ينفع إلا هذه الثلاث؛ فإنهنّ من الحق.

وقد يراد بالحقّ: الموجود، وبالباطل: المعدوم، فمن عرف أن الحق يقال على الموجود وعلى المقصود عرف ذلك.

وسيأتي لذلك مزيد. على حديث طارق ـ رضي الله عنه ـ[3].

[وقول الله ـ تعالى ـ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ

---

(١) أخرجه البخاري: ٣/ ١٣٩٥، كتاب المناقب، باب أيام الجاهلية، حديث (٣٦٢٨)، ومسلم: ٤/ ١٤١١، كتاب الشعر، حديث (٢٢٥٦)، وانظر ديوان لبيد: ص ١٣٢، دار صادر.

(٢) رواه أحمد: ٤/ ١٤٤، والترمذي: ٤/ ١٧٤، حديث (١٦٣٧)، وأبو داود: ٣/ ١٣، رقم (٢٥١٣)، والنسائي: ٦/ ٢٢٢، ترقيم أبي غدة، وابن ماجه: ٢/ ٩٤٠، رقم (٢٨١١)، والحاكم: ٢/ ١٠٤، برقم (٢٤٦٧)، وصحح إسناده. وضعف الحديث الألباني كما في تخريجه لفقه السيرة للغزالي: ص ٢١١، لكن صحح حديثاً بمعناه في السلسلة الصحيحة برقم (٣١٥).

(٣) انظر فيما يأتي: ص ١١٦/ ب.

﴿أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧].

٦/٨٧ / أمر الله ـ سبحانه ـ نبيّه ورسوله محمدًا ـ ﷺ ـ في هذه الآية الكريمة الشريفة أن يقول للمشركين على سبيل التبكيت والتهكّم، حيث عبدوا معه غيره: ﴿ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾، أي من الأنداد، فافزعوا إليهم؛ فإنّهم لا يملكون كشف الضرّ عنكم ولا تحويلاً، أي للضرّ إلى العافية، أو لا يستطيعون تحويل الضرّ إلى غيركم.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ الآية، قيل هم الملائكة، وعيسى، وعزير، روي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ[١].

وكان كثير منهم يعبدونهم، ويقولون: بنات الله[٢]. تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤]. وقال: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣].

وقيل إن قومًا من العرب كانوا يعبدون نفرًا من الجنّ كفارًا، وأسلمت الجنّ، وطلبت القربة إلى الله ـ سبحانه ـ، وبقي النفر على عبادتهم. قاله ابن مسعود، واختاره ابن جرير؛ لقوله: ﴿يَبْتَغُونَ﴾، وهذا لا يعبّر به عن الماضي، فلا يدخل عيسى وعزير والملائكة[٣].

---

(١) رواه ابن جرير: ١٥/ ١٠٥.

(٢) كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴿١٩﴾ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ١٩، ٢٠].

(٣) انظر تفسير ابن جرير: ١٥/ ١٠٦.

فقوله: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾: يطلبون القربة إلى ربّهم.

قال الزجّاج: «أولئك» ابتداء، و«الذين» صفة، و«يدعون» صلة «الذين»، و«يبتغون» خبر «أولئك»، و«أيّهم أقرب» بدل من واو «يبتغون»، أي يبتغي أولئك أيهم أقرب الوسيلةَ إلى الله ـ سبحانه ـ[1].

وكل ما قرّب إلى شيء فهو وسيلة إليه، وقد وَسَل إليه، يسِل، إذا تقرّب بأمر يقرّبه، فهو واسل.

قال لبيد بن ربيعة ـ رضي الله عنه ـ:

أرى الناس لا يدرون ما قدرُ أمرِهم بلى كلُّ ذي عقل إلى الله واسلُ[2]

والمعنى: هؤلاء الذين تعبدونهم من دوني هم عبادي، يرجون رحمتي، ويخافون عذابي، فلماذا تعبدونهم من دوني، وهم مع ذلك لا يملكون كشف الضرّ عنكم ولا تحويلا، فكيف تعبدون من دوني من لا يضر ولا ينفع، ولا توحدون من بيده الضر والنفع، وله الخلق والأمر؟.

ولهذا قال ـ تعالى ـ لخاتم رسله: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾﴾ [الجن: ٢١، ٢٢].

وقال: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

---

(١) بتصرف واختصار من «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج: ٣/ ٢٤٦، وقد ذكر الزجاج قولين في إعراب ﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾، أحدهما ما أورده المصنف، والثاني: أن ﴿أَيُّهُمْ﴾ مبتدأ، و﴿أَقْرَبُ﴾ خبره.

(٢) ديوانه: ص ٢٥٦.

فمن لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعا يمتنع أن يملك ذلك لغيره.

فمن أجاز أنه يُطلب من المخلوق ما لا يقدر عليه إلا الخالق ـ تبارك وتعالى ـ فقد أجاز الشرك الأكبر.

ومعلوم أنّ جملة المشركين الذين بُعث إليهم ـ ﷺ ـ من قريش وغيرهم من العرب لم يطلبوا ممن عبدوا إلا على أنّهم وسيلة، يقرّبونهم إلى الله زلفى، ولهذا قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣].

ولم يعتقدوا أنّ ثَمّ خالقًا أو رازقًا[١] غيرَ الله؛ فإنّهم مقرّون بأنّ الله هو الذي خلق السموات والأرض وما بينهما، كما أخبر عنهم في غير ما آية.

٨٧/ب

وهذه الآية الكريمة كقوله ـ تعالى ـ: ﴿/ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢].

فبيّن ـ سبحانه ـ أنّ المدعوّ من دونه ليس له في السموات أو الأرض مثقالُ ذرة، ولا هو شريك في الملك، وأنّه ليس ظهيرًا لله؛ فإنه ـ سبحانه ـ ليس له ظهير، ولا يحتاج في شيء من ذلك إلى غيره، وما خلقه بأسباب فهو خالق الأسباب، والجميع فقراء إليه، وهو غني عن الجميع، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، فهو ـ سبحانه ـ يكفي عبدَه، ولا يحتاج العبد في كفاية الله إلى غيره.

ثم قال: ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، كما قال: ﴿مَن ذَا

---

(١) في الأصل: [خالق أو رازق]، والصواب ما أثبتّه.

ويقال: «إلا» بمعنى «لكن»[1].

﴿ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾؛ أي الذي خلقني، ﴿فَإِنَّهُۥ سَيَهۡدِينِ ۝٢٧﴾، يعني يثبّتني علي ديني.

﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾، / أي جعل[2] تلك الكلمة ثابتة في نسل إبراهيم وذريته، وهي كلمة التوحيد: «لا إلٰه إلا الله».

﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ۝٢٨﴾: عن كفرهم إلى الإيمان.

قال قتادة: هو التوحيد والإخلاص، لا يزال في ذريّته ـ عليه الصلاة والسلام ـ من يوحّد الله ويعبده[3].

وقال مجاهد: هي كلمة «لا إلٰه إلا الله»[4]، في عقبه وولده. وكذلك فعل ـ سبحانه ـ؛ بأن جعل هذه الموالاة والبراءة من كل معبود سواه باقيةً في عقب إبراهيم ـ عليه السلام ـ، يتوارثها الأنبياء من ذريّته، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَجَعَلۡنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فتوارثوها هم وأتباعهم، بعضهم عن بعض ـ التي هي كلمة «لا إلٰه إلا الله» ـ ورثّها إمام الحنفاء، ووالد الأنبياء ـ عليه السلام ـ لأتباعه إلى يوم القيامة، تترا[5] بها الأنبياء، والرسل من ذريّته، إلى الأمم، حتى ختمهم

---

(١) انظر التمهيد لابن عبدالبر: ٥/ ١٤٤.
(٢) الجاعل هنا هو إبراهيم ـ عليه السلام ـ، انظر تفسير ابن جرير الطبري: ٢٥/ ٦٣.
(٣) رواه ابن جرير: ٢٥/ ٦٣.
(٤) رواه ابن جرير: ٢٥/ ٦٣.
(٥) كذا في الأصل، فإن كانت: «تترى» فمعناها: يتبع بعضهم بعضًا، من المواترة، وهي اسم جمع، فلا تكون حالاً من المفرد. انظر تفسير ابن جرير: ١٨/ ٢٣. =

الله بمحمد ـ ﷺ ـ، خلاصةِ ولده إسماعيل ـ عليهما الصلاة والسلام ـ، الذين هم خلاصة بني آدم.

فهي الكلمة التي قامت بها السموات والأرض، وفُطرت عليها جميع المخلوقات، وعليها أسست الملّة، ونُصبت القبلة، وجُرّدت سيوف الجهاد، وهي محض حق الله على جميع العباد.

وهي الكلمة العاصمةُ لمن أقامها للدم والمال والذريّة في هذه الدار، والمنجيةُ من عذاب القبر والنار.

وهي المنشور الذي لا يدخل أحد الجنّة إلا به، والحبل الذي لا يصل أحد إلى الله ـ سبحانه ـ إلا من تعلّق بسببه.

وهي كلمة الإسلام، ومفتاح دار السلام، وبها ينقسم الخلق إلى شقي وسعيد، ومقبول وطريد، وبها انفصلت دار الكفر من دار الإيمان، وتميّزت دار النعيم من دار الشقاء والهوان.

وهي العمود الحامل للفرض والسنّة، ومن كان آخر كلامه «لا إلٰه إلا الله» دخل الجنّة.

وروح هذه الكلمة ولبُّها وسرُّها: إفراد الربّ ـ جل ثناؤه، وتقدّست أسماؤه، وتبارك اسمه، وتعالى جَدُّه، ولا إلٰه غيره ـ بالمحبّة والإجلال، والتعظيم والخوف والرجاء، وتوابع ذلك؛ من التوكّل، والإنابة، والرغبة، والرهبة، فلا يُحَب سواه، وكلّ ما يُحَب غيرَه فإنّما هو تبع لمحبّته، أو وسيلة إلى زيادتها، فلا يُخاف ولا يُرجى سواه، ولا

= وعلى كل حال فاستعمال المؤلف لها هنا في غير محله كما يبدو من سياق الكلام.

ويقال: «إلا» بمعنى «لكن»[1].

﴿ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾؛ أي الذي خلقني، ﴿فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾﴾، يعني يثبّتني علي ديني.

﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾، / أي جعل[2] تلك الكلمة ثابتة في نسل إبراهيم وذريته، وهي كلمة التوحيد: «لا إله إلا الله». ٢٠٨/ب

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾: عن كفرهم إلى الإيمان.

قال قتادة: هو التوحيد والإخلاص، لا يزال في ذريّته ـ عليه الصلاة والسلام ـ من يوحّد الله ويعبده[3].

وقال مجاهد: هي كلمة «لا إله إلا الله»[4]، في عقبه وولده. وكذلك فعل ـ سبحانه ـ؛ بأن جعل هذه الموالاة والبراءة من كل معبود سواه باقيةً في عقب إبراهيم ـ عليه السلام ـ، يتوارثها الأنبياء من ذريّته، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فتوارثوها هم وأتباعهم، بعضهم عن بعض ـ التي هي كلمة «لا إله إلا الله» ـ ورثّها إمام الحنفاء، ووالد الأنبياء ـ عليه السلام ـ لأتباعه إلى يوم القيامة، تترا[5] بها الأنبياء، والرسل من ذريّته، إلى الأمم، حتى ختمهم

---

(١) انظر التمهيد لابن عبدالبر: ٥/ ١٤٤.

(٢) الجاعل هنا هو إبراهيم ـ عليه السلام ـ، انظر تفسير ابن جرير الطبري: ٢٥/ ٦٣.

(٣) رواه ابن جرير: ٢٥/ ٦٣.

(٤) رواه ابن جرير: ٢٥/ ٦٣.

(٥) كذا في الأصل، فإن كانت: «تترى» فمعناها: يتبع بعضهم بعضًا، من المواترة، وهي اسم جمع، فلا تكون حالاً من المفرد. انظر تفسير ابن جرير: ١٨/ ٢٣. =

الله بمحمد ـ ﷺ ـ، خلاصةِ ولده إسماعيل ـ عليهما الصلاة والسلام ـ، الذين هم خلاصة بني آدم.

فهي الكلمة التي قامت بها السموات والأرض، وفُطرت عليها جميع المخلوقات، وعليها أسست الملّة، ونُصبت القبلة، وجُرّدت سيوف الجهاد، وهي محض حق الله على جميع العباد.

وهي الكلمة العاصمةُ لمن أقامها للدم والمال والذريّة في هذه الدار، والمنجيةُ من عذاب القبر والنار.

وهي المنشور الذي لا يدخل أحد الجنّة إلا به، والحبل الذي لا يصل أحد إلى الله ـ سبحانه ـ إلا من تعلّق بسببه.

وهي كلمة الإسلام، ومفتاح دار السلام، وبها ينقسم الخلق إلى شقي وسعيد، ومقبول وطريد، وبها انفصلت دار الكفر من دار الإيمان، وتميّزت دار النعيم من دار الشقاء والهوان.

وهي العمود الحامل للفرض والسنّة، ومن كان آخر كلامه «لا إلٰه إلا الله» دخل الجنّة.

وروح هذه الكلمة ولبُّها وسرُّها: إفراد الربّ ـ جل ثناؤه، وتقدّست أسماؤه، وتبارك اسمه، وتعالى جَدُّه، ولا إلٰه غيره ـ بالمحبّة والإجلال، والتعظيم والخوف والرجاء، وتوابع ذلك؛ من التوكّل، والإنابة، والرغبة، والرهبة، فلا يُحَب سواه، وكلّ ما يُحَب غيرَه فإنّما هو تبع لمحبّته، أو وسيلة إلى زيادتها، فلا يُخاف ولا يُرجى سواه، ولا

= وعلى كل حال فاستعمال المؤلف لها هنا في غير محله كما يبدو من سياق الكلام.

يُتوكل إلا عليه، ولا يُرغب إلا إليه، ولا يُرهب إلا منه، ولا يُحلف إلا باسمه، ولا يُنذر إلا له، ولا يُتاب إلا إليه، ولا يُطاع إلا أمرُه، ولا يُحتسب[1] إلا به، ولا يُستغاث في الشدائد إلا به، ولا يُلتجأ إلا إليه، ولا يُسجد إلا له، ولا يُذبح إلا له، وباسمه، ويَجتمع ذلك كلّه في حرف واحد، وهو ألا يُعبد إلا إياه أنواعَ العبادة، عن أمره[2].

فهذا هو تحقيق شهادة ألا إله إلا الله، ولهذا حُرّم على النّار من شهد ألا إله إلا الله حقيقة.

ويقال في: ﴿إِنَّنِى بَرَآءٌ﴾: / أي ذو براءة. كما يقال: رجل عدل، ورجال عدل، أي: ذو عدل.

١/٤٩

[وقوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [التوبة: ٣١]].

الأحبار: العلماء، واحدهم: حِبْر، بكسر الحاء المهملة وفتحها.

والرهبان من النصارى: أصحاب الصوامع، وأهل الاجتهاد في دينهم، يقال: «راهب»، و«رهبان»، مثل «فارس» و«فرسان». كانوا يترهّبون بالتخلي من أشغال الدنيا وترْك ملاذّها، والزهد فيها، والعزْلة عن أهلها، وتعمّد مشاقها.

---

(١) يعني قول «حسبي الله»، لا يقال لغير الله.

(٢) أي ألا يصرف شيء من أنواع العبادة لغير الله، وألا يكون ذلك إلا بما شرع، وقد نقل المؤلف هذا الكلام عن «الجواب الكافي» لابن القيم ص ١٣٨، ١٣٩، بتصرف.

ويُجمع أيضًا على «رهابين»، و«رهابنة»، والرهبنة: فعله[1].

وقوله: ﴿أَرْبَابًا﴾، أي سادةً من دون الله، يطيعونهم في معاصي الله ـ سبحانه ـ.

قال أبو البختري: أما إنهم لم يصلّوا لهم، ولو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم، ولكنّهم أمروهم، فجعلوا حلال الله حرامه، وحرامه حلاله، فأطاعوهم[2].

وقال الربيع بن أنس: قلت لأبي العالية: كيف كانت تلك الربوبية؟. قال: كانت الربوبية أنهم وجدوا في كتاب الله ـ تعالى ـ ما أمروا به، وما نُهوا عنه، فقالوا: لن نسبق أحبارنا بشيء، فما أمرونا به ائتمرنا، وما نهونا عنه انتهينا. ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم[3].

وقال أهل المعاني[4]: معناه: اتخذوا أحبارهم ورهبانهم كالأرباب حيث أطاعوهم في كلّ شيء، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾ [الكهف: ٩٦]، أي كالنار.

قال عبدالله بن المبارك في بيته السائر:

---

(١) كذا بالأصل، ولعل صوابها: فَعْلَنَة.

(٢) رواه سعيد بن منصور عن أبي البختري الطائي عن حذيفة من قوله، انظر السنن: ٥/ ٢٤٦، برقم (١٠١٢)، ورواه كذلك ابن جرير في تفسيره: ١٠/ ١١٤، كما رواه أيضًا من قول أبي البختري.

(٣) رواه ابن جرير: ١٠/ ١١٥.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ٨/ ١٢٠. والمعاني من علوم البلاغة: علم يعرف به مطابقة الكلام لمقتضى الحال. انظر «مفتاح السعادة» لطاش كبرى زاده: ١/ ١٨٦.

وهل أفسد الدين إلا الملوك ... وأحبـار سـوء ورهبـانها[1]

فإذا كان هذا وهم لا يعبدوهم، فكيف لو عبدوهم.

فأثبت الله ـ سبحانه ـ أنّهم اتخذوهم أربابًا من دون الله بذلك.

وقد روى الإمام أحمد[2]، والترمذي[3]، وغيرهما من طرق، عن عدي بن حاتم ـ رضي الله عنه ـ أنّه لمّا بلغته دعوة رسول الله ـ ﷺ ـ فرّ إلى الشام، وكان قد تنصّر في الجاهلية، فأسرت أخته سفّانة، وجماعة من قومه، ثم منّ رسول الله ـ ﷺ ـ على أخته، فأعطاها، فرجعت إلى أخيها، ورغّبته في الإسلام، وفي القدوم على رسول الله ـ ﷺ ـ، فقدم عدي المدينة، وكان رئيسًا في قومه طيء، وأبوه حاتم الطائي، المشهور بالمكرم، فتحدّث الناس بقدومه، فدخل على رسول الله ـ ﷺ ـ وهو يقرأ: ﴿ اتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]، قال: فقلت: إنهم لم يعبدوهم. فقال: بلى، إنهم حرّموا عليهم الحلال، وحلّلوا لهم الحرام، فاتبعوهم، فتلك عبادتهم إياهم. وقال له رسول الله ـ ﷺ ـ: يا عدي ما يُفرُّك؟ أيُفرك أن يقال: لا إلٰه إلا الله. فهل تعلم من إلٰه إلا الله؟. ثم دعاه إلى الإسلام، فأسلم، وشهد شهادة الحق. قال: فلقد رأيت وجهه ـ ﷺ ـ استبشر، ثم قال: إنّ

---

(١) ديوانه: ص ٦٧، دار الوفاء، ورواه البيهقي في الشعب: ٥/ ٤٦٤، (٧٣٠٠) وأبو نعيم في الحلية: ٨/ ٢٧٩.

(٢) المسند: ٤/ ٣٧٨، وليس في سياقه أنه قرأ عليه الآية أو راجعه فيها، والمؤلف هنا دمج بين الروايات.

(٣) السنن: ٥/ ٢٧٨، كتاب التفسير، برقم (٣٠٩٥)، وحسنه الألباني كما في صحيح سنن الترمذي: ٣/ ٥٦.

اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون.

/ وقال السدّي: استنصحوا الرجال، وتركوا كتاب الله وراء ظهورهم[1].

ولهذا قال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ﴾ [التوبة: ٣١]، أي الذي إذا حرم الشيءَ فهو الحرام، وما حلله حلّ، وما شرعه اتُّبع، وما حكم به نفذ.

﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٣١﴾: قدس ـ تعالى ـ نفسه عن الشركاء والنظراء والأعوان والأنداد والأولاد، لا إله إلا هو، فلا رب لنا سواه، ولا نعبد إلا إياه.

[وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]].

وفي هذا أوضح دليل، أن جملة مشركي العرب مقرون أنه لا رب إلا الله، ولا خالق سواه، وأنّه وحده المنفرد بالخلق والربوبية، وذلك معلوم عند جملتهم، وقد تظاهرت به الأدلة من الكتاب عنهم، كما مرّ تقريره.

ولم يكونوا مقرين بتوحيد الإلوهية، وهو المحبة والتعظيم والخضوع، والتذلل بالتعبد تحت أمره ونهيه، بل كانوا يتألهون مع الله غيره، وهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله ـ سبحانه وتعالى ـ[2].

---

(١) ذكره عنه ابن كثير غير مسند: ٢/ ٣٥٠، ط الفكر ١٤٠١.

(٢) كذلك الشرك في الربوبية لا يغفره الله ـ تعالى ـ، فكان حق العبارة أن تكون: وهذا =

فقد أخبر ـ سبحانه ـ أن من أحب شيئًا من دون الله كما يحب اللهَ ـ تعالى ـ فهو ممن اتخذ من دون الله أندادًا، وهذا ندٌّ في العبادة، لا في الخلق والربوبية.

ثم قال ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾، وفيه كما قالوا تقديران[1]:

أحدهما: والذين آمنوا أشد حبًا لله من أصحاب الأنداد لأندادهم وآلهتهم، التي يحبونها ويعظمونها من دون الله ـ سبحانه ـ، قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: أثبت وأدوم[2].

ولأن المؤمنين لا يعدلون عنه إلى غيره، بخلاف المشركين، فإنهم يعدلون عن[3] أندادهم إلى الله عند الشدائد، ويجعلونهم وسائط بينهم وبين الله، فيقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾، ويعبدون الصنم، ثم يرفضونه إلى غيره، أو يأكلونه، كما سنذكر ذلك إن شاء الله في موضعه.

والثاني: والذين آمنوا أشد حبًا لله من محبة المشركين بالأنداد لله؛ فإن محبة المؤمنين خالصة، ومحبة أصحاب الأنداد لله قد ذهبت أندادهم بقسط منها، والخالصة أشد من المشتركة.

= من الشرك الذي لا يغفره الله.

(١) انظر مدارج السالكين: ٣/ ٢٠.

(٢) لم أعثر عليه، وهو لفظ البغوي في تفسيره: ١/ ١٣٦.

(٣) في الأصل: [من] ولا وجه لها.

والقولان مرتبان على القولين في ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ﴾:

أحدهما: يحبّونهم كما يحبون الله، فيكون قد أثبت لهم محبة الله، ولكنها محبةٌ يشركون فيها مع الله ـ سبحانه ـ أندادهم.

والثاني: المعنى: يحبونهم كما يحب المؤمنون الله ـ سبحانه ـ، ثم بين أن محبة المؤمنين لله أشد من محبة أصحاب الأنداد أندادهم.

ورجح بعض العلماء ـ رحمهم الله ـ القول الأول[1]؛ لأنهم إنما ذُمّوا بأنّهم شركوا بين الله وبين أندادهم في المحبة، ولم يخلصوها لله ـ سبحانه ـ كمحبة المؤمنين، وهذه هي التسوية المذكورة في قوله ـ تعالى ـ عنهم في نار جهنم، في قولهم لآلهتهم وأندادهم وهي محضرة معهم في العذاب: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، ومعلوم أنهم لم يسوّوهم به في الخلق والرزق، وجميع / مقام[2] الربوبية، وإنّما سوّوهم في الألوهية، كقوله: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنعام: ١]، أي يعدلون به غيره في العبادة، وهذا أصح القولين، وقيل الباء بمعنى (عن)[3]، والمعنى: ثم الذين كفروا عن ربّهم يعدلون إلى عبادة غيره[4].

٩٠/ب

[و] لمسلم [في الصحيح][5] له، من حديث أبي مالك، سعد بن

---

(١) وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، كما في «مدارج السالكين»: ٣/ ٢١، والمؤلف ينقل منه.

(٢) كذا، ولعل الأصوب: جميع مقامات...

(٣) قاله النضر بن شميل، كما في «زاد المسير» لابن الجوزي: ٣/ ٢.

(٤) وضعف هذا القول ابن القيم كما في المدارج: ٣/ ٢١.

(٥) ١/ ٥٨، كتاب الإيمان، باب (٨)، وحديث (٢٣).

طارق بن أشيم بن مسعود الأشجعي، الكوفي، الثقة، مات في حدود الأربعين بعد المائة، عن أبيه طارق، صحابي ـ رضي الله عنه ـ، قال مسلم: لم يروِ عنه غيرُ ابنه.

[عن النبي ـ ﷺ ـ أنه قال:] ولفظ مسلم: قال طارق ـ رضي الله عنه ـ: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يقول:

[مَنْ]: هو اسم شرط جازم، يجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، والذي يظهر أن (مَنْ) في هذا من ألفاظ العموم، التي تقع في اللغة على الذكر والأنثى.

[قال]: فعل الشرط.

[لا إله إلا الله]: جملة القول.

[وكفر بما يُعبد من دون الله]: أي من الأنداد والأصنام والأوثان.

وهذا عطف جملةٍ هي من معنى المعطوف عليه، فهو من باب عطف الخاص على العام، زيادةَ بيان للمعطوف، واهتمامًا بشأنه، وتعميمًا لنفي كل ما سوى الله ـ تعالى ـ، لا أنّه شرط زيد على الأول، إذ لفظ «لا إله إلا الله» مستلزم للكفر بما يعبد من دون الله.

وقد فهم ذلك كفّار قريش بحضرة أبي طالب، حيث طلب رسول الله ـ ﷺ ـ منهم لما اجتمع ملأهم عنده، أن يقولوا «لا إله إلا الله»، فصفّقوا بأيديهم، وقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝﴾[1] [ص: ٥].

(١) رواه أحمد: ١/ ٢٢٧، ٣٦٢، وابن حبان في صحيحه: ١٥/ ٨٠ الإحسان.

ويوضح ذلك قوله ـ ﷺ ـ فيما صح وثبت عنه أنه قال: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إلٰه إلا الله» الحديث[1]، وفي لفظ: «حتى يقولوا. .»[2].

ومن قال غير ذلك لم يفهم ما فهمت قريش من لغتها[3]، والله الموفق.

ولهذا قال ابن القيم في طرقه[4]: لا يفتقر في صحة الإسلام أن يقول الداخل فيه: «أشهد. .»، بل لو قال: «لا إلٰه إلا الله محمد رسول الله» كان مسلمًا بالاتفاق. يعني من العلماء ـ رحمهم الله ـ.

فاجتمع في هذا الحديث خطاب الوضع والتكليف[5]، فالإيمان

---

(١) أخرجه البخاري: ٣/ ١٠٧٧، برقم (٢٧٨٦)، ومسلم: ١/ ٥٨، رقم (٢٠).

(٢) كلاهما في الصحيحين.

(٣) المؤلف هنا يتعقب صاحب المتن في قوله آخر هذا الباب عن حديث «من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه، وحسابه على الله»: وهذا من أعظم ما يبين معنى «لا إله إلا الله»؛ فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصمًا للدم والمال، بل ولا معرفة معناها، مع لفظها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم ماله ودمه حتى يضيف إلى ذلك الكفرَ بما يعبد من دون الله، فإن شك أو توقف لم يحرم ماله ولا دمه، فيا لها من مسألة ما أعظمها وأجلها. ويا له من بيان ما أوضحه، وحجة ما أقطعها للمنازع.ا.هـ. وقد صرّح بهذا التعقب في كتابه «كشف الغمة»، وقد ردّ عليه الشيخ عبداللطيف في «مصباح الظلام» ص ١٦٢ وما بعدها.

(٤) «الطرق الحكمية»: ص ٢١٣.

(٥) الخطاب الشرعي على نوعين: خطاب تكليف، وهو الأمر والنهي، وخطاب وضع وإخبار، كالخطاب بالصحة والفساد، ووقوع الطلاق ولزوم الكفارة، فالأول لا يثبت إلا في حق المكلّف، والثاني ثابت في حق المكلف وغيره. انظر فتاوى ابن =

واجب، وهو سبب لعصمة الدم والمال، والكفر محرّم، وهو سبب لاستباحتهما.

أو تكون الواو في هذا الموضع واو الحال[1].

وقد قال عون الدين ابن هبيرة ـ رحمه الله تعالى ـ[2]: هذه الكلمة مشتملة على الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله، فأما معنى «لا إله إلا الله»، فإنه كلام هو دليل نفسه، ودليل غيره، وقول «لا إله إلا الله» يقتضي الإقرار بها، وأن تعلم أن كل ما فيه أمارة الحدث فإنّه لا يكون إلها، فإذا قلت: لا إله إلا الله، فقد اشتمل نطقك هذا على أن ما سوى الله ليس بإله، فيلزمك إفراده ـ سبحانه وتعالى ـ بذلك وحده، والسموات والأرض وما فيهما وما بينهما مخلوق له؛ لأن بعضها أمثال بعض وأشباه، إذ لا يمكن أن يكون له مثل، ولا يكون هو مثلا لغيره؛ لأن المثلية تطرّقٌ إلى الاشتباه، وليس يمكن أنْ يعرف الشيء من بين الأشياء إلا بأن لا يشبهها ولا تشبهه[3]، / فينفرد الله ـ عز وجل ـ بأنّه لا شبيه له، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: ١٦٣].

٩٠/ب

= الصلاح: ٢/ ٤٧٩.

(١) يعني في قوله: «وكفر بما يُعبد..».

(٢) «الإفصاح»:

(٣) ما كان أغنى المؤلف عن هذا الكلام؛ فمؤدّاه ألا نعرف شيئًا أبدًا، وقد جعل علّة حدوث السموات والأرض وما فيهما وما بينهما هي تماثلها وتشابهها، فلزمه أن تكون النار مثل الماء، والأرض مثل السماء، وهذا إنما يجري على أصول المتكلمين القائلين بتماثل الأجسام، وهو ما ينكره أكثر العقلاء، انظر «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: ٤/ ١٧٦ وما بعدها، و«منهاج السنة»: ٢/ ٥٩٩.

وكان اسم «الله» مرتفعًا بعد «إلا» من حيث إنّه الواجب له الإلهية، ولا يستحقها فيما لم يزل غيرُه.

ويقتضي أيضًا من هذا القائل أن يكون عالما أن لا إله إلا الله، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، والعلم يقتضي العمل؛ لأنه مطلوب من مضمونها؛ إذ هو المألوه، المطاع أمره، المجتنب نهيه، محبة وإجلالاً وتعظيما ورغبة ورهبة.

[حرم دمه وماله]، الجملة من ذلك جواب فعل الشرط وجزاؤه.

[وحسابه على الله ـ عز وجل ـ].

وهو في المسند عن الإمام أحمد، من طريق يزيد بن هارون، قال: أنبأنا أبو مالك الأشجعي عن أبيه، أنه سمع النبي ـ ﷺ ـ وهو يقول لِقوم: «من وحد الله، وكفر بما يُعبد من دونه، حُرم ماله ودمه، وحسابه على الله ـ عز وجل ـ».

قال الإمام أحمد: حدثنا به يزيد بواسط وبغداد، قال: سمع النبي ـ ﷺ ـ. فهو بهذا السند ثلاثي.

وهو عنده أيضًا بطريق آخر بهذا اللفظ بسند صحيح[1].

وهذا إشارة إلى أن ما تكنّه القلوب وتنطوي عليه الضمائر إلى الله ـ عز وجل ـ، وأن الشريعة مركبة على ما ظهر من العباد، إذا قالوا: «لا إله إلا الله». ثم عملوا بمقتضاها.

---

(١) المسند: ٣/ ٤٧٢. وهذا اللفظ عند مسلم أيضًا برقم (٢٣).

وفي الحديث: «إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم». رواه الشيخان عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ[1].

وعند ابن أبي الدنيا من حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «لا تزال «لا إله إلا الله» تمنع العباد من سخط الله، ما لم يؤثروا دنياهم على صفقة دينهم، فإذا آثروا صفقة دنياهم على دينهم ثم قالوا: لا إله إلا الله. رُدّت عليهم، وقال الله: كذبتم»[2].

وعند الترمذي ـ وقال: حسن غريب ـ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «ما قال عبد: «لا إله إلا الله» قط مخلصًا، إلا فُتحت له أبواب السماء، حتى يفضي إلى العرش، ما اجتنب الكبائر»[3].

فدل بهذا أن المراد العملُ بمقتضاها، لا مُجرّد لفظها.

واقتصر النبي ـ ﷺ ـ هنا على كلمة الإخلاص؛ لتضمنها شهادة أن محمدًا رسول الله؛ لأنه لا يُعلم ما استلزمته إلا من جهته ـ ﷺ ـ، فهي

---

(١) صحيح البخاري: ٤/ ١٥٨١، كتاب المغازي، باب (٥٨)، حديث (٤٠٩٤)، وصحيح مسلم: ٢/ ٦١٠، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج..، حديث (١٠٦٤).

(٢) لم أهتد إلى موضعه عن ابن أبي الدنيا،
ورواه البيهقي في الشعب: ٧/ ٣٣٧، رقم (١٠٤٩٧) وابن عدي في الكامل: ٥/ ١٩، وخطّأ أبو حاتم الرازي روايته عن أنس، وقال: إنما هو عن مالك بن أنس عن النبي ـ ﷺ ـ، مرسل. انظر «علل الحديث» لابن أبي حاتم: ٢/ ١٢١. ورواه أبو يعلى في مسنده: ٧/ ٩٥ رقم (٤٠٣٤) بلفظ: «سفقة» بالسين، وإسناده ضعيف جدًا كما قال محققه. و«السفقة» و«الصفقة» لغتان.

(٣) السنن: ٥/ ٥٧٥، كتاب الدعوات، باب (١٢٧)، وحديث (٣٥٩٠). وحسنه الألباني كما في صحيح الجامع: ٢/ ٩٨٧، رقم (٥٦٤٨).

متضمنه أيضًا للرسالة[1].

ويُعلم ذلك من قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾، وهذا الهدى هو ما تضمّنته «لا إله إلا الله».

فروى الإمام أحمد في مسنده عن ابن المنتفق ـ رضي الله عنه ـ قال: أتيت النبي ـ ﷺ ـ وهو بعرفات، فقلت اثنتان أسألك عنهما: ما ينجيني من النار، ويدخلني الجنّة؟. قال: «إن أوجزت في المسألة، لقد أعظمت وأطولت، فاعقِل عني إذًا: اعبد الله، ولا تشرك به شيئا، وأقم الصلاة المكتوبة، وأدّ الزكاة / المفروضة، وصُمْ رمضان»[2]. ولم يزد على ذلك.

٩٦/أ

ورواه ابن منده[3] وأبو نعيم[4] بنحو هذا اللفظ.

وفي لفظ الإمام أحمد أيضًا عنه قال: «اتق الله، ولا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة، وتحج البيت، وتصوم رمضان»[5]. ولم يزد على ذلك.

وفي لفظ: «وما تحب أن يفعله الناس بك فافعله لهم، وما تكره أن يأتي الناس إليك فذر الناس منه»[6].

---

(١) راجع التعليق السابق في [ ].

(٢) المسند: ٦/ ٣٨٣، وأشار في المجمع (١/ ٤٣) إلى ضعف في سنده.

(٣) لم أهتد إليه.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) المسند: ٦/ ٣٨٣.

(٦) المسند: ٦/ ٣٨٣. ورواه الطبراني في الكبير: ٨/ ٢٧ و١٩/ ٢٠٩، والبيهقي في الشعب: ٧/ ٥٠٢، رقم (١١١٣٢)، وابن قانع في معجم الصحابة: ٢/ ٦٨.

وقد قيل: إن هذا الصحابي هو وافد بني المنتفق، واسمه لقيط، صاحب الحديث الطويل المشهور.

وفي الترمذي من حديث أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ـ ﷺ ـ يخطب في حجة الوداع، يقول: «يا أيها الناس اتقوا الله، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وحجّوا بيت ربكم، وأدوا زكاة أموالكم، وأطيعوا ذا أمركم، تدخلوا جنة ربكم». وقال حديث حسن صحيح[1].

ورواه الإمام أحمد، ولفظه: «اعبدوا ربكم»، بدل قوله: «اتقوا الله»[2].

وعند ابن ماجه عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ـ ﷺ ـ: «من فارق الدنيا على الإخلاص لله، وعبادتِهِ وحده لا شريك له، وأقام الصلاة، وآتى الزكاة، مات واللهُ راضٍ عنه».

قال أنس ـ رضي الله عنه ـ: وهو دين الله الذي جاءت به الرسل، وبلّغوه عن ربّهم، قبل هرْج الأحاديث، واختلاف الأهواء، وتصديقُ ذلك في كتاب الله ـ تعالى ـ في آخر ما نزّل الله: ﴿فَإِن تَابُوا۟﴾، قال: خلعوا الأوثان وعبادتَها، ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾. وقال في آية أخرى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]. انتهى ما ذكره ابن ماجه عن أنس ـ رضي الله عنه ـ[3].

---

(١) السنن: ٢/ ٥١٦، آخر كتاب الصلاة، رقم (٦١٦). وصححه الألباني في الصحيحة برقم (٨٦٥).

(٢) المسند: ٥/ ٢٥١، ٢٦٢.

(٣) السنن: ١/ ٢٧، باب في الإيمان، رقم (٧٠)، ورواه الضياء في المختارة: ٦/ ١٢٦، رقم (٢١٢٢)، والحاكم في المستدرك: ٢/ ٣٦٢، رقم (٣٢٧٧) وصحح =

وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ﴾ [المائدة: ٦٨].

وفي مسند الإمام أحمد أيضًا، عن بشير بن الخصاصية ـ رضي الله عنه ـ قال: أتيت رسول الله ـ ﷺ ـ لأبايعه، فاشترط علي شهادة ألا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن أقيم الصلاة، وأن أوتي الزكاة، وأن أحج حجّة الإسلام، وأن أصوم رمضان، وأن أجاهد في سبيل الله. فقلت: يا رسول الله، أما اثنتان فوالله لا أطيقهما: الجهاد والصدقة. فقبض رسول الله ـ ﷺ ـ يده، ثم حرّكها، وقال: فلا جهاد ولا صدقة؟ فبم تدخل الجنّة إذًا؟. فقلت: يا رسول الله، أنا أبايعك. فبايعته عليهن كلّهنّ[1].

فقوله ـ ﷺ ـ: «حرم ماله ودمه» يدل على أنّه مأمور بقتال من عبد مع الله غيره، وهو واضح، فلا وجه لمن قال: إنه ـ ﷺ ـ قال / هذا أول الإسلام، قبل فرض الفرائض والهجرة، ولكن وجهه ـ كما قال جمهور العلماء رحمهم الله تعالى ـ أنه من المعلوم بالضرورة أنّ النبي ـ ﷺ ـ كان يقبل من كل من جاء يريد الدخول في الإسلام الشهادتين فقط، ويعصم دمه وماله بذلك؛ إذ شهادة أن لا إلٰه إلا الله متضمّنة للكفر بما يُعبد من دون الله وعابديها، بل ومتضمنة لشهادة أنّ محمدًا

٩١/ب

= إسناده، والبيهقي في الشعب: ٥/ ٣٤١، رقم (٦٨٥٦). وقد ضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع: ٨٢٤، رقم (٥٧١٩).

(١) المسند: ٥/ ٢٢٤، ورواه البيهقي في الكبرى: ٩/ ٢٠، رقم (١٧٥٧٤)، والحاكم: ٢/ ٨٩ رقم (٢٤٢١) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ورواه الخطيب في تاريخ بغداد: ١/ ١٩٥. وقال في الجمع (١/ ٤٢): رجال أحمد موثوق.أ.هـ.

رسول الله، بل ولجميع ما أمر الله به، أو نهى عنه، فيجعله إذا قالها مسلمًا بذلك، حرامَ الدم والمال؛ لتضمنها لجميع ذلك(1)(2).

وقد أنكر ـ ﷺ ـ على أسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ قتله من قال: «لا إلٰه إلا الله»، لما رفع عليه السيف، ولم يقبل منه ـ ﷺ ـ قوله: إنما قالها تعوّذًا عن القتل(3). ولهذا قال في الحديث: «وحسابه على الله ـ عز وجل ـ».

ولم يكن ـ ﷺ ـ يشترط على من جاء يريد الدخول في الإسلام أن يلتزم الصلاة والزكاة(4)، بخلاف من جاء ليبايعه عليه، أو يسأله عنه.

بل قد رُوي عنه أنّه قبل من قوم الإسلام، واشترطوا ألا يزكوا(5).

---

(1) في الطرة عند هذا الموضع كتب: [بلغ مقابلة على أصْله فصح على يد مصنفه عفا الله عنه].

(2) لكن إذا جاء بعد ذلك بما ينقضها صار مرتدًا، حلال الدم والمال، إذا إقيمت عليه الحجة فلم يرتدع، ولو لم ينكر الرسالة، ونواقض الإسلام وقواطعه معلومة، قد صنّفت فيها المصنفات، منها «الإعلام بقواطع الإسلام» للهيتمي، و«نواقض الإيمان القولية والعملية» لعبدالعزيز العبداللطيف، وأبواب الردة من كتب الفقه.

(3) إنما أنكر النبي ـ ﷺ ـ على أسامة لأن الرجل صار معصوم الدم بقول «لا إلٰه إلا الله»، ولم يقع منه ما ينقضها، فلو أنه لم يقتله، ثم أظهر ناقضًا وهو يعلم، لقُتل ردّة وأُخذ ماله، كالذي تزوج امرأة أبيه، انظر سنن الترمذي: ٣/ ٦٤٣، رقم (١٣٦٢)، والنسائي: ٦/ ١٠٩، رقم (٣٣٣١) وصحيح ابن حبان: ٩/ ٤٢٣، رقم (٤١١٢)، وانظر عنه «نيل الأوطار» للشوكاني: ٧/ ٢٨٦.

(4) كما لم يشترط عليه مفصّلاً ألا يعبد غير الله، وألا يستهزىء بالله وآياته ورسوله، وألا يرتد عن الإسلام بناقض من النواقض؛ فإن هذه كلها من مقتضيات عقد الإسلام، والشروط التي هي من مقتضى العقد لا تذكر كما هو معلوم.

(5) لكن لم يقبل الشرط، كما سيأتي.

ففي مسند الإمام أحمد، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: اشترطت ثقيف على رسول الله ـ ﷺ ـ ألا صدقة عليها ولا جهاد، وأنّ رسول الله ـ ﷺ ـ قال: «سيصَّدَّقون ويجاهدون»[1].

وفيه أيضًا عن نصر بن عاصم الليثي، عن رجل منهم أنّه أتى النبي ـ ﷺ ـ فأسلم، على ألا يصلي إلا صلاتين، فقبل منه[2].

وأخذ أحمد بهذه الأحاديث، وقال: يصحّ الإسلام على الشرط الفاسد، ثمّ يلزم بشرائع الإسلام كلّها.

واستدل أيضًا بأن حكيم بن حزام الأسدي، ابن أخي خديجة أمّ المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ قال: بايعت رسول الله ـ ﷺ ـ على ألا أخِرّ إلا قائمًا[3]. وكان بعد ذلك من خيار أصحابه وأورعهم، وهو الذي ولد في جوف الكعبة[4]، وليست هذه الخصّيصة لأحد غيره.

قال الإمام أحمد: معناه أن يسجد من غير ركوع[5].

---

(١) المسند: ٣/ ٣٤١ بزيادة: «إذا أسلموا»، بسند فيه ابن لهيعة، وصححه محققوه: ٢٣/ ٣٤، ورواه أبو داود: ٣/ ١٦٣، كتاب الخراج..، باب ما جاء في خبر الطائف، برقم (٣٠٢٥)، وصححه الألباني في الصحيحة برقم (١٨٨٩).

(٢) المسند: ٥/ ٢٥، وقال محققوه: رجاله ثقات، رجال الصحيح، (٣٣/ ٤٠٧).

(٣) المسند: ٣/ ٤٠٢ وضعف محققوه إسناده: ٢٤/ ٢٨، ط التركي، ورواه النسائي: ٢/ ٢٠٥، رقم (١٠٨٤)، والطبراني في الكبير: ٣/ ١٩٥.

(٤) قاله مسلم في صحيحه: ٣/ ٩٤٢، ورواه الحاكم: ٣/ ٥٤٩، برقم (٦٠٤١).

(٥) انظر المغني لابن قدامة: ٩/ ٢٠١، ط الفكر، ومعلوم أن السجود أبلغ من الركوع، فالظاهر أنه اشترط ترك الركوع لعلة كانت به، تمنعه الركوع دون السجود. وقد قيل إن معناه: ألا أموت إلا مسلمًا، وقيل معناه: ألا أقتل إلا مقبلاً غير مدبر، انظر تفسير ابن كثير: ١/ ٣٨٩، ط الفكر، عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

ومع هذا لم يكن يقرُّ أحدًا دخل في الإسلام على ترك الصلاة والزكاة.

ولهذا قال الإمام أحمد فيمن قال لكافر: أسلمْ وخذ ألفًا. وأسلمَ ولم يعطه شيئًا، فأبى الإسلامَ: يقتل، وينبغي أن يفي[1].

قال: وإن أسلم على صلاتين قُبل منه، وأمر بالخمس.

فعن غالب بن القطان، عن رجل، عن أبيه، عن جدّه، أنه أرسل ابنه إلى النبي ـ ﷺ ـ فقال: إن أبي جعل لقومه مائة من الإبل على أن يسلموا، وحسن إسلامهم، ثم بدا له أن يرتجعها منهم، أفهو أحق بها أم هم؟. قال: «إن بدا له أن يسلّمها إليهم فليسلّمها، وإن بدا له أن يرتجعها فهو أحق بها منهم، فإن أسلموا فلهم إسلامهم، وإن لم يسلموا قوتلوا على الإسلام».

وقال: إن أبي شيخ كبير، وهو عريف على الماء، وإنّه يسألك أن تجعل إليّ العرافة بعده. فقال: «إن العرافة / حق، ولا بد للنّاس من عرفاء، ولكن العرفاء في النار». رواه أبو داود بإسناد لا يُحتج به[2].

١/٩٢

قال الخطّابي: فيه أنّ من أعطى رجلاً على أن يفعل أمرًا مفروضًا عليه، فإنّ للمعطي ارتجاعه منه، ولم يشارط النبي ـ ﷺ ـ المؤلّفة على أن يسلموا، فيعطيَهم جُعلاً على الإسلام، وإنما أعطاهم عطايا باتّةً يتألّفهم بها.

---

(١) ذكره في «الانصاف»: ١٠/ ٣٣١، وانظر «كشاف القناع»: ٦/ ١٧٦.

(٢) السنن: ٣/ ١٣١، كتاب الخراج..، باب في الضرير يتولى، رقم (٢٩٣٤)، ورواه البيهقي في الكبرى: ٦/ ٣٦١ رقم (١٢٨٢٨). وضعفه الألباني كما في ضعيف الجامع: ٢١٧، رقم (١٥٠٧).

وأنّ في العرافة مصلحةً للناس.

وفيه التحذير من التعرض للرياسة والتأمّرِ على الناس؛ لما فيه من الفتنة.

وأنّه إذا لم يقم بحقّه، ولم يؤدّ الأمانة، فيه إثم عظيم[1].

فالحاصل أنه ـ ﷺ ـ أمرَ معاذًا ـ كما تقدم ـ لمّا بعثه إلى اليمن أن يدعوَهم إلى شهادة ألا إلٰه إلا الله، وأنّ محمدًا رسول الله، وقال: «فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم ـ وفي لفظ فأخبرهم ـ»، فذكر فيه الصلاة والزكاة.

والمراد أنّ من كان مسلمًا بدخوله في الإسلام بشهادة الحق، بحيث يحرم بذلك دمه وماله، يؤمر بعد ذلك بإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ويُلزم بشرائع الإسلام، ويحجز عن المحَارم، مما نهى الله عنه ورسوله ـ ﷺ ـ.

ولهذا، من سأله ـ ﷺ ـ عن الإسلام، يَذكر له مع الشهادتين بقيّة أركان الإسلام، كما في حديث عمر بن الخطّاب ـ رضي الله عنه ـ، الذي في الصحيح، المعروف بحديث جبريل ـ عليه السلام ـ[2]، وحديث وفد عبدالقيس[3]، وحديث ضمام بن ثعلبة[4]، من بني سعد بن بكر، الذي قال فيه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: ما سمعنا بوافد

---

(١) بتصرف، من «معالم السنن»: ٤/ ١٩٥.

(٢) صحيح البخاري: ١/ ٢٧، رقم (٥٠)، وصحيح مسلم: أول حديث فيه.

(٣) صحيح البخاري: ١/ ٤٥، رقم (٨٧)، وصحيح مسلم: ١/ ٥٣، حديث (١٧).

(٤) صحيح البخاري: ١/ ٥٣، رقم (٦٣)، وصحيح مسلم: ١/ ٥٠، رقم (١٢).

قوم كان أفضل من ضمام بن ثعلبة[١]، وغير ذلك مما هو مشهور، وفي كتب أهل الحديث مثبت مسطور.

وكما في حديث لقيط ـ رضي الله عنه ـ وافد بني المنتفق المشهور، وقد مرّ طريق منه[٢].

وبهذا يزول الإشكال في جنس هذا الحديث[٣]؛ فإن كلمة الشهادتين بمجردهما يعصمان لمن أتى بهما[٤] دمه وماله، ويصير بذلك مسلمًا، وقد تقدّم حكاية ابن القيم اتفاق العلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ على ذلك. فإذا دخل بذلك في الإسلام، فإن أقام صاحبها الصلاة، وآتى الزكاة وشرائع الإسلام، فله ما للمسلين، وعليه ما عليهم، وإن أخل بشيء من هذه الأركان: فإن كانوا طائفة لهم منعة فامتنعوا عن ذلك قوتلوا[٥].

---

(١) المسند: ١/ ٢٦٤.

(٢) راجع: ص ٩٠/ ب، ٩١/ أ.

(٣) يريد حديث المتن: «من قال «لا إله إلا الله»، وكفر بما يعبد من دون الله ـ عز وجل ـ»، ويقصد بالإشكال أنه قد يُتوهم منه عصمة دم من قال ذلك، ولو أتى بناقض من نواقضه.

(٤) كذا في الأصل، والسياق يقتضي أن يقول: «..بمجردها تعصم لمن أتى بها»، أو يحذف لفظه «كلمة» من صدر الجملة.

(٥) باعتبارهم مرتدّين، ناقضين للشهادة التي دخلوا بها في الإسلام، كحال مانعي الزكاة، وهو قول المحققين من العلماء كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، أما قتال الطائفة الممتنعة من الشرائع أو بعضها فذكر أنه محل إجماع. انظر مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٥٠٢، ٥٠٣. وإن كان فردًا واحدًا حُمل على شرائع الإسلام، فإن أنكرها صار مرتدًا حلال الدم والمال، وإن امتنع منها دون إنكار صار مرتدًا بترك الصلاة خاصة دون غيرها، على الصحيح، لقول عبدالله بن شقيق: «كان أصحاب محمد ـ ﷺ ـ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة». رواه الترمذي: ٥/ ١٤، برقم (٢٦٢٢)، وغير الصلاة من الفرائض والواجبات يكون فاسقًا بتركه، ويعزر على ذلك.

وقد قال بعضهم: إن معنى هذا الحديث: أن الكافر يقاتَل حتى يأتيَ بالشهادتين، ويقيمَ الصلاة، وتؤتيَ الزكاة[1]، وجعلوا ذلك حجة على خطاب الكفار بالفروع.

وسيرة النبي -ﷺ- في قتال الكفّار تدل على خلاف هذا[2]، وإن كان الكفّار عندنا مخاطبين بالفروع، ويعاقبون عليها، فإنّها لا تصح منهم إلا بتقدم الشهادتين؛ لأنّها شرط لصحّة الأعمال، ولهذا لما طلب أهل الطائف المهلة في هدم طاغيتهم، / لم يمهلهم النبي -ﷺ- في ذلك، وطلبوا منه ألا يهدموها بأيديهم، فأعفاهم.

٩٢/ب

وروى ابن إسحاق أنّهم طلبوا منه أيضًا أن يعفيهم من الصلاة، فقال: أما كسر أصنامكم بأيديكم فسنعفيكم منه، وأما الصلاة فإنه لا خير في دين لا صلاة فيه. فقالوا: يا محمد، فسنؤتيكها وإن كانت دنأة. فبعث لهدم طاغيتهم -وهي اللات- المغيرةَ بن شعبة، وأبا سفيان ابن حرب[3].

وقد ذكر السهيلي عن بعض من ألّف في السيَرِ أن المغيرة قال لأبي سفيان حين هدْمها: ألا أُضْحِكُك من ثقيف؟. قال: بلى. فأخذ المغيرة

---

(١) وهذا هو الحق؛ لقوله -تعالى-: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ وغيرها من الآيات، انظر «تيسير العزيز الحميد»: ١٤٧.

(٢) لم يأت المؤلف بأدلة على زعمه هذا، بل الأدلّة على ضدّه، كقوله -ﷺ-: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر». رواه أحمد: ٥/ ٣٤٦، والترمذي: ٥/ ١٣، برقم (٢٦٢١)، وصححه ابن حبان (١٤٥٤) والحاكم (١١).

(٣) انظر «السيرة النبوية» لابن هشام: ٢/ ٥٤٠.

المعول فضرب به ضربة وخرّ لوجهه، فارتجّت الطائف بالصياح سرورًا، بأن اللات قد صرعت المغيرة، وأقبلوا يقولون كيف رأيت يا مغيرة؟ دونكها إن استطعت، ألم تعلم أنّها تُهلك من عاداها؟. ويقولون لمن حضر: ويحكم، ألا ترون ما صنع؟. فقام المغيرة يضحك منهم، ويقول لهم: يا خبثاء، ما قصدت إلا الهزء بكم. ثم أقبل على هدمها حتى استأصلها، وأقبلت عجائز ثقيف تبكي وتقول:

أسلمها الرضّاع إذ كرِهوا المصاع

أي: أسلمها اللئام، إذْ كرِهوا القتال[1].

ولهذا قال ضرار بن الخطاب في ذلك:

وأقبلت[2] ثقيف إلى لاتها بمنقلب الخائب الخاسر[3]

فلم يمهلهم النبي ـ ﷺ ـ في هدمها؛ لأن بهدمها وإزالتها يحصل الكفر منهم بما عُبد من دون الله، وهو أحد أركان شهادة ألا إله إلا الله، إذ ليس قوله ـ ﷺ ـ في الحديث: «وكفر بما يعبد من دون الله»، بزيادة شرط عليه، كما توهمه المصنّف ـ رحمه الله ـ[4]، وقد بيّنا ذلك، وهو مما اعترض عليه به.

ولهذا، في صحيح مسلم، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أن

(١) «الروض الأنف»: ٧/ ٣٧٢.

(٢) كذا في الأصل، وهو غير مستقيم، وفي السيرة: وفرّت ثقيفٌ...

(٣) «السيرة النبوية»: ١/ ٤٧، والبيت فيها.

(٤) وقد تقدمت عبارة المصنف في ص ٤٥٠.

النبي ـ ﷺ ـ دعا عليًّا يوم خيبر، فأعطاه الراية، وقال: امش ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك. فسار علي شيئًا ثم وقف فصرخ: يا رسول الله، على ماذا أقاتل النّاس؟. فقال: قاتلهم على أن يشهدوا ألا إله إلا الله، وأنّ محمدًا رسول الله، فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا منك دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله ـ عز وجل ـ[1].

فجعل ـ ﷺ ـ مجرّدَ الإجابة إلى الشهادتين عاصمة للنفوس والأموال، إلا بحقها، ومن حقّها الامتناع[2] بعد ذلك من الصلاة والزكاة بعد الدخول في الإسلام والشهادتين، كما فهمه الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ[3].

٩٣/أ وقد قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في رواية الوالبي، / في قوله ـ تعالى ـ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، قال: الرحمة[4]، إن الله بعث نبيّه ـ ﷺ ـ بشهادة ألا إله إلا الله، فلمّا صدّقوا بها زادهم الصلاة، فلمّا صدّقوا بها زادهم

---

(١) صحيح مسلم: ٤/ ١٤٩١، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي ـ رضي الله عنه ـ، رقم (٢٤٠٥).

(٢) الصواب أن يقال: ومن حقها المؤاخذة على الامتناع... والله أعلم.

(٣) وأولى من ذلك الامتناع من التوحيد، فإذا كان مجرد النطق بلا إله إلا الله لا يعصم دم ومال من ترك الالتزام ببعض الشرائع، فكيف بمن ترك أصل الشرائع، (ودان بالشرك، وفعله وأحبه ومدحه، وأثنى على أهله، ووالى عليه، وعادى عليه، وأبغض التوحيد الذي هو إخلاص العبادة لله، وتبرأ منه، وحارب أهله، وكفّرهم، وصد عن سبيل الله كما هو شأن عباد القبور)؟!. انظر «تيسير العزيز الحميد»: ١٤٩.

(٤) أي أنه فسر السكينة في الآية بالرحمة.

الصيام، فلمّا صدّقوا به زادهم الزكاة، فلمّا صدّقوا بها زادهم الحج، فلمّا صدّقوا به زادهم الجهاد، ثم أكمل لهم دينهم، فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾.

قال ابن عباس: فأوثق إيمانِ أهلِ السموات والأرض وأصدقه وأكمله: شهادة ألا إله إلا الله[1]. ذكره في الفروع[2].

ومما يدلّ على قتل الجماعة الممتنعة من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة: قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]، وفي الآية الأخرى: ﴿فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

وقوله: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، مع قوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة: ٥]..

ولمّا ظنّ الفاروق عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أنّ مجرّد الإتيان بالشهادتين بعد التمكّن من الإتيان بالفرائض يعصم الدم والمال، تمسكًا بعموم ألفاظ وردت[3]، كشفَ الصدّيق ـ ثاني الاثنين إذ هما في الغار ـ عنه ذلك، فرجع إلى الحق، وموافقةِ الصدّيق، وأطبق على ذلك الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، والقصة في ذلك مشهورة منشورة، وفي كتب أهل العلم مسطورة، وسنبين ذلك في الباب الثاني والعشرين، إن

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في تفسيره: ٢٦/ ٧٢.

(٢) لابن مفلح: ٢/ ٣١٧.

(٣) وذلك في قوله لأبي بكر ـ رضي الله عنهما ـ: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ـ ﷺ ـ «أمرت أن أقاتل الناس..» الحديث في صحيح البخاري: ٢/ ٥٠٧، برقم (١٣٣٥)، ومسلم برقم (٢٠).

شاء الله ـ تعالى ـ[1] عن إطالة الكلام هنا.

وليس كل من قوتل أو قتل بأمر الشارع ـ ﷺ ـ يكون كافرًا؛ فإن اختلاف الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لم يكن في كفر مانع الزكاة، وإنما هو في استباحة دمه بمنعه لها[2].

وأما قتل الواحد الممتنع عن الصلاة، فأكثر العلماء من السلف على أنه يقتل، وهو قول الأئمة الثلاثة، ونص عليه الإمام أحمد، فإن كان امتناعه جحودًا فلا خلاف في كفره، وحكمه حكم سائر المرتدين، إذا كان مثله لا يجهل ذلك.

قال ابن أبي عمر في شرحه: قال شيخنا ـ يعني عمّه موفقَ الدين ـ: ولا أعلم في هذا خلافًا[3].

وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الروم: ٣١].

وإن كان امتناعه تهاونًا وكسلاً بعد أن يُدعى إليها مع اعتقاد وجوبها، والتهديد بالقتل، والداعي له الإمام أو نائبة، فيأبى فعلَها حتى تضايق وقت التي بعدها، أو الأولى، أو وقت الرابعة على القول الثالث، فاختلفوا في كفره، مع اتفاقهم على قتله، خلافًا لأبي حنيفة ـ رحمه الله ـ، فإنه قال: لا يقتل. وهو محجوج بما تقدّم.

---

(١) كذا في الأصل، وأظن هنا كلمة ناقصة: [بما يغني].

(٢) في هذا نظر، وسيأتي تعقبه بعد قليل.

(٣) الشرح الكبير على المقنع لشمس الدين ابن قدامة: ٣/ ٢٧، ط التركي. وانظر المغني: ٣/ ٣٥١.

فقيل: يقتل حدًّا، ويقبر في مقابر المسلمين، ويرثه أقاربه المسلمون، كالزاني المحصن.

وذكر ابن أبي عمر أن هذا اختيار أبي عبدالله بن بطة، وأنّه أنكر قول من قال: إنه يكفر، وأن المذهب على هذا، / لم يجد خلافًا فيه[1].

٩٣/ب

قال: وهو قول أكثر الفقهاء، منهم أبو حنيفة، ومالك، والشافعي[2].

قال الموفّق: وهو أصوب القولين[3].

ومال إليه ابن أخيه صاحب الشرح[4]. وصحّحه المجد[5]، وجزم به في الوجيز[6] وغيره.

وقيل: يقتل كفرًا. قال في الفروع: اختاره الأكثر، فحكمه كالكافر[7].

وقاله الزركشي[8]، وقال في الفائق[9]: نصره الأكثر.

---

(١) الشرح الكبير: ٣/ ٣٦.

(٢) الموضع السابق.

(٣) المغني: ٣/ ٣٥٩.

(٤) الشرح الكبير: ٣/ ٣٥ـ ٤٠.

(٥) كما ذكر صاحب الإنصاف: ٣/ ٣٨، مع الشرح الكبير والمقنع، ط التركي.

(٦) «الوجيز» متن في الراجح من مذهب أحمد، لسراج الدين الدجيلي (ت ٧٣٢هـ)، وهو مضمن في الإنصاف للمرداوي، قال صاحب المدخل المفصل (٢/ ٧٤٩): ولا أعلم في المذهب كتابًا بهذا الاسم «الوجيز» سواه. وانظر الإنصاف: ٣/ ٣٦، ط التركي.

(٧) «الفروع» لابن مفلح: ١/ ٢٩٤.

(٨) انظر «شرح مختصر الخرقي»: ٦/ ٢٤٩، و«الإنصاف»: ٣/ ٣٧.

(٩) «الفائق في المذهب» لابن قاضي الجبل (ت ٧٧١هـ). وهو من مصادر المرداوي =

وفي الإفصاح[1]: اختاره جمهور أصحاب الإمام أحمد.

وذكره القاضي[2] ظاهر المذهب.

وقال في الإنصاف: وهو المذهب، وعليه جمهور الأصحاب[3].

قال في الفروع عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ: ويمتنع أن يعتقد أن الله فرضها ولا يفعلها، ويصبر على القتل، هذا لا يفعله أحد قط[4]. يعني بعد الدعاء إليها بالاستتابة والتهديد بالقتل، وهو يعلم أنه إن لم يفعلها أنه يُقتل.

قال في الإنصاف: والعقل يشهد بما قال ويقطع به، وهو عين الصواب الذي لا شك فيه، وأنه لا يقتل إلا كافرًا[5].

وقال شيخ الإسلام أيضًا: أجمعوا أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة متواترة من شرائع الإسلام يجب قتالها، حتى يكون الدين كله لله[6]. كالمحاربين وأولى. ـ يعني من غير تكفير لهم؛ إذ ليس كل من قوتل

= في «الإنصاف»، انظر «المدخل المفصل» لبكر أبو زيد: ٢/ ٨٢٠. وانظر «الإنصاف»: ٣/ ٣٧.

(١) للوزير ابن هبيرة (ت ٥٦٠)، أصله شرح على الجمع بين الصحيحين للحميدي، أتى فيه على جميع أبواب الفقه عند شرح حديث «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين». انظر «المدخل المفصل»: ٢/ ٩٠٤. و«الإنصاف»: ٣/ ٣٧.

(٢) أبو يعلى (ت ٤٥٨هـ) في شرح الخرقي كما في الإنصاف: ٣/ ٣٧.

(٣) «الإنصاف»: ٣/ ٣٧.

(٤) «الفروع»: ١/ ٢٩٤.

(٥) «الإنصاف»: ٣/ ٤٠.

(٦) مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٤٦٨.

يكون كافرًا ـ[١].

قال: ولهذا اتفقوا أن البدع المغلّظة شر من الذنوب، وأمر ـ عليه السلام ـ بقتال الخوارج عن السنّة، وأمر بالصبر على جور الأئمة وظلمهم[٢].

وأن الرافضة شر من الخوارج اتفاقًا[٣].

قال: وفي قتل الواحد منهما ونحوهما وكفره روايتان، والصحيح جواز قتله، كالداعية ونحوه[٤].

وأن ما قالوا مما يُعلم مخالفته للرسول ـ ﷺ ـ كفر، وكذا فعلٌ من جنس أفعال الكافر بالمسلمين كفرٌ، نص عليه الإمام أحمد[٥].

يعني وإن كان ذلك كفرًا، فهو لا يكفر به حتى يعلم أنه مضاد للشهادتين[٦].

---

(١) قوله: «كالمحاربين وأولى» هو معنى بقية كلام شيخ الإسلام، ونفي الشارح هنا أن يكون شيخ الإسلام يرى كفر مانعي الزكاة مخالف لما نقله عنه صاحب المتن كما في الدرر السنية: ٨/ ٣٥، ٣٦. وانظر ترجيح كفرهم في الإيمان لأبي عبيد: ص ١٢، وفتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم: ٦/ ٢٠٢.

(٢) بتصرف واختصار، انظر مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٤٧٠.

(٣) انظر مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٥٢٧.

(٤) السابق: ٢٨/ ٥٠٠ بمعناه لا بلفظه.

(٥) انظر مجموع الفتاوى: ٢٨/ ٥٠٠، وليس في هذا الموضع أن أحمد نص عليه.

(٦) هذا الكلام غير مستقيم؛ فإن القول أو العمل أو الاعتقاد متى ما علم أنه كفر، عُلم أنه مضاد للشهادتين، أما تكفير صاحبه فأمر آخر، يترتب على ثبوت شروط، وانتفاء موانع، كما ذكر شيخ الإسلام في هذا الموضع.

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في موضع آخر، لما ذكر من كان يفعل أفعال المشركين: وهذا الشرك يطلق على الإنسان إذا قامت عليه الحجة فيه ولم ينته عنه، وأما إذا كان جاهلاً لم يبلغه العلم، أو لم يعرف حقيقة الشرك الذي قاتل عليه النبي ـ ﷺ ـ المشركين، معرفةً تزيل عنه اللبس، فإنه لا يحكم بكفره، لا سيما وقد كثر مثل هذا الشرك في كثير من المنتسبين إلى الإسلام. انتهى[1].

وأما ترك ما سوى الصلاة من العبادات، فقال أبو عبدالله، محمد بن عبدالله السامُرّي[2]، من أصحابنا الحنابلة، في مستوعِبه[3]، بعد حكايته لكفر تارك الصلاة: وأما بقية العبادات، فأكثر أصحابنا حكوا أنه لا يكفّر بتركها، بخلاف الصلاة، وهل يقتل بتركها؟ على روايتين[4].

وقال أبوبكر[5] في كتاب الخلاف: من ترك الصلاة والزكاة والصيام والحج مع القدرة، فعند الإمام أحمد أنه مرتد[6].

وكذا حكى أبو الخطاب[7] في الهداية[8].

---

(١) لم أعثر عليه.

(٢) توفي سنة ٦١٦هـ.

(٣) انظر عنه «المدخل المفصل»: ٢/ ٧٢٧.

(٤) «المستوعِب»:

(٥) هو عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد، المعروف بـ«غلام الخلّال»، توفي سنة ٣٦٣هـ. له «الخلاف مع الشافعي» وغيره. انظر «المقصد الأرشد»: ٢/ ١٢٦.

(٦) «الخلاف مع الشافعي»:

(٧) محفوظ بن أحمد البغدادي الكلوذاني، ت ٥١٠هـ. وكتابه «الهداية» مطبوع في مجلدين، انظر عنه «المدخل المفصل»: ٢/ ٧١٢.

(٨) «الهداية»:

وأنكر ابن بطة كما تقدم عنه القولَ بتكفير تارك الصلاة، وقال: لا يختلف المذهب أنّه لا يكفر؛ لعموم الأحاديث[١].

٢/٩٢

وقد احتج الإمام أحمد / في رواية المروزي على من قال: يقتل أو يكفر بتأخيرها عن وقتها بإخباره ـ ﷺ ـ بتأخير الأمراء لها عن وقتها[٢].

وكذا نقل أبو طالب[٣]. ونقل أيضًا: إذا تركها حتى يصلي صلاةً أخرى فقد تركها. قلت: فقد كفر؟. قال: لا، الكفر لا يوقف على حدّه، ولكن يستتاب[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: وأما الذين لم يكفروا بترك الصلاة ونحوها فليست لهم حجة إلا وهي متناولة للجاحد كتناولها للتارك، كاحتجاجهم بالعمومات التي تحتج بها المرجئة، كقوله ـ ﷺ ـ: «من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأنّ عيسى عبدالله ورسوله»[٥] الحديث. قال: وأجود ما اعتمدوا عليه: «خمس صلوات كتبهن الله» إلى أن قال: «من حافظ عليهن كان له عند الله عهدًا أن يدخله الجنّة، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عند الله عهد، إن

---

(١) انظر الإنصاف مع الشرح الكبير: ٣/ ٣٦، ٣٨.

(٢) انظر «أحكام أهل الملل» للخلال: ٢١٣، أما خبر تأخير الأمراء الصلاة عن وقتها فرواه مسلم برقم (٥٣٤)، كتاب الصلاة، باب (٥).

(٣) هو عصمة بن أبي عصمة العكبري، ت ٢٤٤هـ. انظر «المقصد الأرشد»: ٢/ ٢٨٢. أو هو أحمد بن حميد المُشكاني، ت ٢٤٤هـ أيضًا، فكلاهما أبو طالب، وكلاهما صحب أحمد. انظر «المقصد الأرشد»: ٢/ ٩٥.

(٤) لم أهتد إلى موضعه.

(٥) أخرجه البخاري، برقم (٣٢٥٢)، ومسلم، برقم (٢٨).

شاء عذّبه، وإن شاء أدخله الجنّة»[1].

ثم ذكر كلامًا طويلاً قال فيه: فلم يدخل تحت المشيئة إلا من لم يحافظ، لا من ترك الصلاة رأسًا[2].

ثم قال: فإن كثيرًا من الناس، بل أكثرهم في كثير من الأمصار لا يكونون محافظين عليها، ولا تاركين لها، بل يصلّون أحيانًا، ويدعون أحيانا، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجرى عليهم أحكام الإسلام الظاهرة، من المواريث ونحوها[3].

وقد يفهم هذا من كلام الإمام أحمد الذي ذكرنا عنه هنا، والله الموفق.

فصل

واختلف في سبب كفر إبليس، فقال الشيخ برهان الدين[4]، ولد صاحب الفروع، في «الاستعاذة» له: قال جمهور العلماء: إنما كفر إبليس لأنّه أبى واستكبر، وعاند وطعن وأصر، واعتقد أنّه محق في تمرّده، واستدل بـ: «أنا خير منه»، فكان تركه للسجود تسفيهًا لأمر الله

---

(١) رواه أحمد: ٥/ ٣١٥، وأبو داود، برقم (١٤٢٠). وهو في صحيح الجامع: ١/ ٦١٦، برقم (٣٢٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى: ٧/ ٦١٦.

(٣) السابق: ٧/ ٦١٧، باختصار وتصرف.

(٤) هو تقي الدين، وبرهان الدين، إبراهيم بن محمد بن مفلح الراميني، ثم الدمشقي. أبو إسحاق، (٧٥١ـ ٨٠٣هـ).

ـ تعالى ـ وحكمته[١].

وقال الإمام أحمد: إنما أمر بالسجود، فأبى واستكبر وكان من الكافرين، فالاستكبار عن أمر الله كفر[٢].

وقالت الخوارج: بمعصية الله ـ تعالى ـ، وكل معصية كفر[٣].

قال[٤]: وهذا خلاف الإجماع.

قال تاج الدين عبدالرحمن بن إبراهيم الفزاري الشافعي، المعروف بابن الفركاح[٥] ـ رحمه الله تعالى ـ: فذهب إبليس اللعين إلى أنّه إذا اعترف بأن الله ـ تعالى ـ إلٰه عالم قادر حكيم، كفاه ذلك، وظن أن طاعته مقصورة على الخضوع لذات الله ـ سبحانه ـ، دون امتثال أوامره العامة، فلما أمره الله بالسجود لآدم ـ عليه السلام ـ أنكر اشتمال الأمر على الخضوع لغيره، فعاف الإنكار، وحسنْ له إنكاره الميل مع الاستكبار، فأبى، فغشّى الكبر بصيرته، وأثار الهوى شبهة التعلق بالنظر إلى أصله الذي خُلق منه، وهو النّار، وأنّ آدم خُلق من التراب، والنار أعلى من التراب، وجهل أنّ عناية الخالق ـ سبحانه ـ ترفع بالمشيئة، فذهب يعتل بما يرد به على الله ـ سبحانه ـ، ويزعم أنه أخطأ؛ فأمره

---

(١) لم أقف على كتاب الاستعاذة المذكور. والمؤلف ينقل عن الإنصاف للمرداوي: ١/ ٤٠٩.

(٢) لم أعثر عليه. والنقل من الإنصاف: ١/ ٤٠٢.

(٣) إنما يقولون: كل كبيرة كفر. انظر «مقالات الإسلاميين»: ١/ ١٦٨.

(٤) الظاهر أنه يعني برهان الدين المتقدم ذكره.

(٥) أبو محمد، (٦٢٤ـ ٦٩٠هـ). انظر «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي: ٨/ ١٦٣.

بخضوع الأعلى للأدنى، وأنّه على بصيرة أبى، وكان إقراره بأن الله ـ تعالى ـ إله عالم قادر حكيم زعم مدع، وقول مفترٍ؛ / لأنه لو كان متيقنًا إلهيّته لسلّم لعموم أمره، ولو تحقق كمال علمه لما اعترض برأيه، وعارض بعلّة أصله، ولو آمن بقدرته لعلم أنّه فعال لا تقيّده العلل، ولو جزم بثبوت حكمته لما أنكر أمره بالسجود لغيره، ولو سلّم أنّه لا يُسأل عما يفعل لما اجترأ على إيراد الأسئلة على الملائكة[1].

٩٤/ب

ورُوي أن الله ـ تعالى ـ أوحى إلى الملائكة: «قولوا له: إنك في تسليمك أني إلـهُك وإله الخلق غيرُ صادق ولا مخلص؛ إذ لو صدقت لما احتكمت علي بـ«لِمَ»، وأنا الله الذي لا إله إلا أنا، لا أُسأل عما أفعل، والخلق مسؤلون»[2]. يعني أنّ الإيمان لا يكون إلا مع الانقياد من غير اعتراض.

ووجه ذلك أنّ الفاعل إنما يقال له: «لم فعلْت» لأحد أمور ثلاثة:

---

(١) هذا كلام غير مسلم به؛ فالقرآن صريح في أن كفر إبليس إنما كان من جهة الإباء والاستكبار، لا من جهة إنكار الربوبية، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾، فهو مقر لله بالربوبية، وأنه هو الذي أغواه، وأنه لا سلطان له على عباده المخلصين، ولذا سأله الإنظار إلى يوم القيامة، فمن هذا حاله لا يصح أن يقال إنه غير مستيقن بالربوبية، بل إن فرعون الذي أنكر الربوبية لا يقال عنه ذلك؛ فقد قال الله ـ تعالى ـ عنه وعن قومه: ﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾.

(٢) ذكر هذه الأسئلة الشهرستاني في أول «الملل والنحل»: ١/ ١٦ـ ١٨، وذكر أنها مذكورة في التوراة والإنجيل، وقد أطال ابن القيم الجواب عنها في آخر الصواعق المرسلة: ١٥٣٨ وما بعدها. والظاهر أنها من وضع بعض منكري القدر، كما يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، وقد نبّه إلى أنه ليس لها إسناد يعتمد عليه. انظر مجموع الفتاوى: ٨/ ١١٥.

الأول ـ أن يكون غير مستبد بفعله؛ لوجود منازع مماثل أو أعلى، فيقال: لما فعلت ما لا تستبد به؟.

الثاني ـ أن يكون ممن يتطرق إلى فعله الخطأ، فيُسأل ليُنظر: أخْطأ أم أصاب.

الثالث ـ أن يكون علمه وحكمته متناهيين، يمكن استيعابهما بالبحث عنهما، فيُسأل ليحصل الغرض.

وكلّ ذلك ممتنع في حق الله ـ سبحانه ـ، فيمتنع جواب السؤال له.

ولما كانت قضية إبليس اللعين أصلاً لوقوع الشبهات، وتسلّطه بالإغواء، وأنّ ذلك لا ينقطع ما دام الإنسان في الحياة، نطقت بها كتب الله ـ سبحانه ـ، تحذيرًا من ارتكاب شبهاته، ومتابعة خطواته، والاغترار بآفاته، وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿[1] لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ﴾ [النور: ٢١]، يعني: من تبعه صار مثله، آمرًا بمثل ما يأمر به إبليس من الفحشاء والمنكر.

ثم قال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]، أي لما طهر أحد منكم من متابعته.

وقال مبينًا ذلك: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء: ٨٣]، يعني لارتكبتم سننه في التحكم على الله ـ تعالى ـ، لما أجراه[2] على المخالفة، والإصرار على متابعة الهوى،

---

(١) في الأصل: «ولا تتبعوا»، بالواو، وهو خطأ.

(٢) كذا، ولم أتبين أهي من الجرأة أم من الإجراء.

ونصب النفس لمعارضة من أوجد الأشياء من العدم، وعلّم من الجهل، وأنعم بما لا يجب عليه لحق سابق ولا لاحق، ولكن بفضله ورحمته ولطفه رحم، مع العظمة التي لا تُرام، ولا تدركها الأفهام، فأمهل مع البغي، وأرسل الرسل، وأنزل الكتب، وأوضح الهدى، وبيّن الضلال.

وفي ذلك دليل قاطع، وبرهان ساطع، على أن من لم يرض بما رضي الله به، من التزام ما أنزل من كتابه ووحيه، وظن أنّه يصل بدقيق نظره إلى ما لا يوضّحُ اللهُ - تعالى - في كتابه، أو على لسان نبيّه - ﷺ - فضَلالُه متيقّن، وهلاكه متحقق.

وقد قال - تعالى - لإبليس: ﴿ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾﴾ [الإسراء: ٦٣].

وقال - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَـٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ إِنَّمَا يَدْعُوا۟ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُوا۟ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٦﴾﴾ [فاطر: ٦].

/ ولما حكم إبليس برأيه على الله - سبحانه - التبس عليه الأمر، فبادر بالغلو عند المخالفة، إلى دعوى أنّه لا يَسجد إلا لله، وتوهّم أنّ تعلّقه بهذه الشبهة يتميز بها على الملائكة - عليهم الصلاة والسلام -، وجهل أن «يد الله على الجماعة، ومن شذ شذ في النار»[1]، فوقع عليه الإنكار بنقيض وهمه، في بيان أن السجود لآدم - عليه السلام - لم يكن لاستحقاق بموجب الشركة[2]، إنما هو مجرّد طاعة الأمر، فقال

٩٥/ب

(١) جزء من حديث مرفوع عند الترمذي: ٤/ ٤٦٦، برقم (٢١٦٧)، والحاكم في المستدرك: ١/ ٢٠٠، برقم (٣٩٢)، وفيه ضعف كما في تخريج الألباني لكتاب السنة لابن أبي عاصم: ص ٤٠.

(٢) أي أن آدم لم يكن شريكًا لله فيُسجد له لذلك.

ـ تعالى ـ: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٢]، فحاد عن إظهار الغلو، إذ لم يفد توهّمُه إلا الإفراط في التقصير، فأنزل درجة الخالق ـ تعالى ـ في أمره بالسجود لآدم عن درجة نفسه في رأيه، بأن قال: ﴿ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾، فخرج من خضوع العبد، إلى كبرياء الباري، بالمحاورة إلى خصمه بالجدال، فزالت المسامحة بحدّ العداوة، وانقلبت معاتبة الودّ إلى التقنّط من العود بالرحمة، فقال الربّ: ﴿ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٣٥﴾ ﴾ [الحجر: ٣٤، ٣٥].

قال الحكماء: أخطأ عدو الله في تفضيله النار على الطين؛ لأن الطين أفضل منها من وجوه:

أحدها ـ أن من جوهر الطين الرزانةَ والسكون والوقار والحلم والأناة والحياء والصبر، وذلك سبب توبة آدمَ وتواضعِه وتضرّعِه، فأورثه المغفرة والاجتباء والهداية.

وجوهر النّار الخفّةُ والطيش والحدة والارتفاع والاضطراب، وذلك سبب استكبار إبليس، فأورثه اللّعنةَ والإبعاد من الرحمة، واليأس منها والهلاك.

والثاني ـ أن الجنّة موصوفة بأن ترابها مسك، ولم ينقل أن فيها نارًا.

الثالث ـ أنها سبب العذاب، بخلاف الطين.

الرابع ـ أن الطين مستغن عن النار، وهي محتاجة إلى مكان، وهو التراب.

الخامس ـ أن الطين سبب جمع الأشياء، وهي سبب تفريقها.

السادس ـ أنهما[1] يُطفئان أو أحدُهما النار.

السابع ـ أن بالماء حياةَ كل شيء، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، والنار لا تلابس شيئًا إلا أحرقته وأهلكته وفرّقته، كما في الوجه الخامس[2].

فمن آثر نفسه على كتاب الله وسنة رسوله، وحكّم عقله على خالقه، اضطرّه الأمر إلى ما وقع فيه إبليس؛ فإن الأمم لمّا أبَوْا طاعة رسولٍ من البشر، وغلو بزعمهم تعظيمَ الله ـ تعالى ـ، فأنكروا أن يقوم بحجة الله ـ تعالى ـ ويؤدّي عنه بشر، كما أنكر إبليس الأمر بالسجود لبشر، فاضطرّهم ذلك إلى الرجوع من الغلوّ في تعظيم الله ـ تعالى ـ إلى الإفراط[3] والتقصير بعبادة غيره، فمنهم من حادَ عن إنكار رسالة البشر إلى التكبّر بطلب مواجهة الله ـ تعالى ـ بلا واسطة، ﴿فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ [البقرة: ١١٨]، ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، / ثم سقط إلى عبادة البقر، كما حاد إبليس في غلوّ دعوى: «لا أسجد إلا لك»، إلى التكبّر بـ«أنا خير منه»، ثم سقط إلى تزيين المعاصي للبشر، وذلك من خزي الطرد. ٩٥/ب

ومنهم من حاد إلى تعلله بمشيئة الله ـ تعالى ـ، فقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ

---

(١) ضمير التثنية هذا راجع إلى الماء والتراب، المكوّنين للطين، وكان على المؤلف الإفصاح عن ذلك، وعدم التكنية بالضمير؛ إذ لم يسبق لهما ذكر.

(٢) انظر نحو هذه الوجوه في «الصواعق المرسلة» لابن القيم: ٣/ ١٠٠٤.

(٣) كذا، والصواب أن يذكر هنا «التفريط»؛ فهو الملائم للتقصير.

﴿مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم﴾ [الزخرف: ٢٠]، ثم سقطوا إلى عبادة أوثان لا تضرّ ولا تنفع، كما حاد إبليس إلى الإقرار بالقدر، ليعترض بالأسئلة، ويقطعَ عنه لوم الملامة، ثم سقط إلى طلب الصدّ عن عبادة الله - تعالى -.

ومنهم من غرّه رأيُه فجمح في عنان كبره، حتى تجرّأ بدعوى الإلهة[1]، حيث قال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨]، كما اغتر إبليس حين رأى نفسه أخبرَ بالمصلحة من باريها، فتجرأ بالإنكار عليه في قوله: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ۝٦١ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦١، ٦٢]، فسقط مدّعي الربوبية إلى الانتصار بجنده من السحرة على من كان يحقر، كما سقط إبليس من الملأ الأعلى إلى الانتصار بذريّته إلى إغواء من يدخل به النّار.

فكذلك أهل العقل، حكّموا العقل على خالقهم، وقدّموا على كتابه وسنة رسوله - ﷺ - سنائح آرائهم، وأبَوْا ما جاءهم منهما على خلاف أهوائهم، فالتبس الأمر عليهم، كما التبس على كفّار الأمم، واضطرّهم إلى ما وقع أولئك فيه، من السقوط إلى نقيض ما زعموه؛ فإن المعتزلة غلو في التوحيد[2]، حتى أنكروا ما وصف الله به نفسه في كتابه، وعلى

(١) في اللسان (١٣/ ٤٦٨، مادة «أله»): «يقال: إله بين الإلهة والألْهانية»: ونقل عن ابن سيده قوله: الإلهة والألوهية: العبادة.

(٢) ما سيذكره غير مختص بالمعتزلة، بل يشمل سائر المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم.

لسان نبيّه، من الكلام، والرؤية، والاستواء، والنزول، والوجه، واليدين، والقدم، والعلم السابق[1]، وغير ذلك، كما أنكر الكفّار ما جاءت به الرسل ـ عليهم السلام ـ، فحطّهم غلوّهم إلى أنّهم أجروا عليه ـ تعالى ـ أحكام العباد، في أنه ما حسُن منهم حسُن منه، وما قبُح منهم قبُح منه، بل رفعوهم عليه ـ تعالى ـ بنفي القدَر عنه، بأنهم يفعلون في سلطانه ما يشاؤون، لا ما يشاء، فحالُهم أشبه بحال من قال: ﴿أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

وأثبتوا له صفة الجهل بالجزئيات وتفصيلِ المجملات[2]، وما يستقبله العباد من المعاصي والطاعات. وردّوا النصوص الصحيحة الصريحة في إثبات الكلام والصفات، فهم أشبه بحال الذين قالوا لرسولهم: ﴿مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٖ وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ وَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ۝٥٣﴾ [هود: ٥٣].

---

(١) إنما أنكر العلم السابق غلاة القدرية من الجهمية، أما المعتزلة فيثبتونه. انظر «شرح الأصول الخمسة» لعبدالجبار: ١٦٠، ولو أنكروه لكُفّروا بلا خلاف كالجهمية.

(٢) هذا هو المشهور عن الفلاسفة، ويبررونه بأن واجب الوجود يمتنع لصفة ذاته أن تتغير، فيجب أن يكون علمه بالجزئيات على الوجه الكلّي الذي لا يتغيّر بتغيّر الأزمنة والأحوال. انظر تقريرهم لهذا في «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا، مع شرحه للطوسي: ٣/ ٢٩٥ـ ٢٩٧، و«النجاة» لابن سينا: ٢٨٣ـ ٢٨٦، وانظر إبطال الغزالي لقولهم في «تهافت الفلاسفة»: ٢٠٦، وهناك من لا يسلم للغزالي ومن وافقه كالرازي والطوسي فهمهم لمذهب الفلاسفة في العلم الإلهي، ويدعي أنه يمكن حمل كلامهم على وجه لا يلزم منه إنكار علم الله بالجزئيات، كما نبه الدكتور سليمان دنيا في تعليقه على الموضع المحال عليه من «تهافت الفلاسفة». وانظر مناقشة ابن رشد للغزالي حول هذه القضية في «تهافت التهافت»: ٢/ ٦٩٠ وما بعدها. وانظر تعقب ابن تيمية لابن رشد في دفاعه عن الفلاسفة في مسألة العلم الإلهي في درء التعارض: ٩/ ٣٧٩ وما بعدها.

وغلت الجبرية في إضافة الحكم إليه ـ سبحانه ـ، حتى نفوا عن العباد مطلق الاستطاعة والاختيار[1]، وأسقطوا اعتبار نهيه وأمره، فهم أشبه حالاً بالذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨].

وقريب منهم المرجئة؛ فإنهم غلوا في التوحيد، حتى قالوا: لا تضرّ معه معصية، كما لا ينفع مع عدمه طاعة[2].

٩٦/ ب

وغلا قوم في القول في إثبات ذاته[3] حتى أفرطوا[4]، منهم / من ألحقه بخلقه ـ تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا ـ كالمجسّمة[5] والمشبّهة، ومنهم من ألحق الخلق به، وأجرى حكمه في خلقه، كغلاة الرافضة، وهم أقرب شبهًا بمن عبَد العزيرَ[6] والمسيح والملائكة ـ عليهم الصلاة

---

(١) أطال ابن القيم النفَس في إيراد شبهاتهم ودحضها في «طريق الهجرتين»: ٦٥ـ ١٠٣، و«شفاء العليل»: ٢٣٨ وما بعدها.

(٢) إنما يقول هذا من لا خلاق له من المنافقين والفساق، وقد ذُكر عن غلاة المرجئة، لكن لا يعرف له قائل معين من المنسوبين إلى العلم فيُحكى عنه، إلا ما ذكر عن مقاتل بن سليمان، والأشبه أنه غلط عليه. انظر مجموع الفتاوى: ٧/ ١٨١، ٤٨٦ و١٦/ ١٩٦، و«منهاج السنة» لابن تيمية: ٥/ ٢٨٦.

(٣) الأولى أن يقال: «في إثبات صفاته»؛ إذ لا يتصور في إثبات الذات غلو.

(٤) الإفراط هو الغلو، فكان حق الكلام أن يقال: وغلا قوم حتى ألحقوه بخلقه.. أو نحو ذلك.

(٥) لم يرد في لفظ «الجسمية» إثبات ولا نفي، فالواجب التوقف فيه والاستفصال عن المراد به، فإن كان حقا أثبت، وإن كان باطلاً نفي، دون التعرض للفظ التجسيم بنفي ولا إثبات. و«المجسّمة» مما ينبزُ به الجهميةُ أهلَ السنة لإثباتهم الصفات.

(٦) يقال: «عزير» و«العزير» بالألف واللام، وبدونهما، وهو عزير بن جروة ـ ويقال ابن شوريق ـ بن عرنا بن أيوب، ويقال: عزير بن سروحا، رُوي في حديث مرفوع: «لا أدري: أكان عزير نبيًا أم لا»، ضعيف الجامع: ٣٧٨ (٢٥٦٢)، والمشهور عند =

والسلام ـ، وغيرهم من الأصنام.

والحاصل أنّ كل من لم يرض بما رضي الله لعباده من متابعة رسوله وكتابه فقد ضلّ قطعًا ضلالاً مبينا، كيف وقد قال الله ـ تعالى ـ: ﴿(١) وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]، وقال: ﴿(٢) مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٥٤﴾ [النور: ٥٤]، وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ۝٦٥﴾ [النساء: ٦٥]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ الآية [النور: ٦٣]، وقال: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ الآية [الأعراف: ١٥٨]، وقال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ النجم: ٣، ٤]، وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ الآية [آل عمران: ٣١]، وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فكل هذه الآيات محكمات، ونصوص واضحات في وجوب امتثال أمر النبي ـ ﷺ ـ ونهيه، وأن الانقياد له هدى، وأن نفس طاعته نفس

= المفسرين أنه الذي أماته الله مائة عام ثم بعثه، وأنه من أنبياء بني إسرائيل، بين داود وسليمان وبين زكريا ويحيى. وقال بعض السلف: إنه غير نبي، بل صالح ألهمه الله حفظ التوراة لما لم يبق فيهم من يحفظها، وعليه فقد انقطع تواتر التوراة عنده. انظر «تاريخ دمشق»: ٤٠/ ٣١٧، و«البداية والنهاية»: ٢/ ٣٨٣ـ ٣٩٢، ط التركي.

(١) في الأصل: ﴿ما آتاكم﴾ بلا واو.

(٢) في الأصل: «ومن يطع»، بواو، وهو خطأ.

طاعة الله ـ تعالى ـ، وأنها موجبة لمحبّة الله ـ سبحانه ـ، وأن التوقف عن التسليم لحكمه مانع من ثبوت الإيمان، وأن مخالفة أمره موجبة لحلول الفتنة والعذاب، وأنّه ليس لمؤمن ولا مؤمنة مع أمره اختيار، حتى صرح بأنّه أولى بالمؤمنين من أنفسهم[1].

فإذا ثبت أن الإيمان بالله ـ تعالى ـ لا يُقبل بدون الإيمان بمشروعاته، وأنّ حكم الشرع باق على وجوب مراعاته، كان الشك في وجوب الأخذ بالسنّة شكًّا في وجوب التوحيد، والإعراضُ عنها تعرّضًا بتكذيب القرآن المجيد، فما أعجب حالَ من أقر بالإسلام، واعترف بنبوة محمد ـ ﷺ ـ، ثم رضي بعلمٍ مبتدع، لم يُنقل عن نبيه الأمين، ولم يؤثر عن صحابته ولا التابعين، وما أقربهم شبهًا باللذين قص الله علينا حالهم، وحذّرنا انقلابهم ومآلهم، إذ يقول ـ عز من قائل ـ: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣][2].

إذا علمت ذلك، ففي قتل الواحد الممتنع من أداء الزكاة من غير جحود قولان مشهوران للعلماء ـ رحمهم الله تعالى ـ:

أحدهما ـ يقتل[3]، وهو المشهور عن الإمام أحمد، حدًّا لا كفرًا[4]؛

---

(١) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾. ومعناه أنه أحق بهم من أنفسهم، أن يحكم فيهم بما يشاء. انظر تفسير الطبري: ٢١/ ١٢٢.

(٢) هذا الكلام منطبق تمامًا على العلمانيين بأصنافهم، الذين يرفضون هيمنة الإسلام على نواحي الحياة.

(٣) إن لم يمكن أخذها منه، بعد أن يستتاب ثلاثًا، فإن أمكن أخذُها عُزّر، انظر المغني: ٤/ ٧، و«الشرح الكبير»: ٧/ ١٤٤ـ ١٤٧.

(٤) وفي رواية عنه: إن قاتل عليها كفر، وفي أخرى: يكفر وإن لم يقاتل عليها، لقول =

فإن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لا يرون شيئًا تركه [كفر][1] غيرَ الصلاة، وكلامهم ـ رضي الله عنهم ـ في قتل الممتنع من الزكاة، / واتفاقُهم على ذلك من غير تكفير له، عامّ في الواحد والجماعة[2]؛ فإنّهم لم يتركوا الفلَّ من الممتنعين عن أداء الزكاة إلا بأدائها إلى الإمام، إذا كان الإمام يضعها مواضعها التي صرفها الله ـ تعالى ـ في كتابه العزيز إليها، نص على ذلك الإمام أحمد، فهو الذي يستباح به دم مانعها.

فلا تستطل الكلام على هذا الباب، وعلى هذا الحديث؛ فإنه قد غلط فيه بعض من ليس عنده بصيرة بكلام الأئمة وصالح سلف الأمة، فأجراه على ظاهره مطلقًا، ومن نظر إلى نصوص الكتاب والسنّة المحكمة وكلام السلف الصالح كما بيّنّا ذلك علم أنّه لا يخالفها، بل يجاريها؛ فإن كلام الله وكلام رسوله ـ ﷺ ـ يصدّق بعضه بعضًا، والله الموفق الهادي إلى سواء السبيل.

ولهذا قال الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ: وشرح هذا الباب ما بعده ـ وفي غير خط الشيخ: هذه الترجمة ما بعدها ـ من الأبواب.

وقد أشرنا إلى تفصيل بعض ما أجمل فيه[3].

= ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «ما تارك الزكاة بمسلم»، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: ٣/ ١١٤، واللالكائي: ٤/ ٨٤٥، ولقول أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ لمانعي الزكاة لما قالوا: نؤديها ـ: «لا أقبلها حتى تشهدوا أن قتلانا في الجنة، وقتلاكم في النار». أخرجه أبو عبيد في الأموال: ١٩٦ـ ١٩٨.

(١) في الأصل: «كفرًا»، والصواب ما أثبته.

(٢) تقدم التنبيه إلى أن الصحيح كفر الطائفة الممتنعة عن شيء من شرائع الإسلام، وأنهم يقاتلون ردّة، وأن هذا قول المحققين من أهل العلم.

(٣) في الطرّة: «بلغ مقابلة على أصله فصح على يد مصنفه عفى الله عنه».

الباب السادس

[باب من الشرك لبس الحلْقة والخيط ونحوهما لدفع البلاء] قبل نزوله عن لابس ذلك [أو رفعه] بعد نزوله باللابس.

وهذا شيء لا يقدر عليه أحد من جميع ناطق المخلوقات دون جمادها[1]، فلا يُطلبُ دفعُ البلاء أو رفعه إلا ممّن بيده ملكوت كل شيء، الذي يجير ولا يُجار عليه، فعليك بدعائه ـ جل وعلا ـ؛ فهو الذي يدفع ذلك.

فعند الحاكم ـ وقال: صحيح الإسناد ـ، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعًا: «الدعاء ينفع مما نزل وممّا لم ينزل، فعليكمْ عباد الله بالدعاء»[2].

إلاّ أنّه من حديث عبدالرحمن بن أبي بكر المليكي، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر. وقد قال الذهبي في عبدالرحمن: إنه واهٍ[3].

وقال ابن حجر: إسناده ليّن[4]. ومع ذلك صحّحه الحاكم.

---

(١) لعلّه يقصد أنه لا يقدر عليه ناطق المخلوقات، فجمادها من باب أولى.

(٢) المستدرك: ١/ ٦٧٠، برقم (١٨١٥)، ورواه الترمذي: ٥/ ٥٥٢، كتاب الدعوات، باب (١٠٢)، حديث (٣٥٤٨). وهو في ضعيف الجامع: ٨٢٤، برقم (٥٧٢٠).

(٣) انظر الكاشف: ٢/ ١٤٠، و«ميزان الاعتدال»: ٢/ ٥٥٠.

(٤) فتح الباري: ١١/ ٩٥.

فهو ـ سبحانه ـ هو الذي يُنزل البلاء ويدفعه ويرفعه، وهو ـ تعالى ـ هو الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء.

وقد روى هذا الحديث أيضًا الإمام أحمد في مسنده بسند حسن عن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا[١].

وهو عند أبي يعلى الموصلي[٢] والطبراني في الكبير[٣] عنه أيضًا مرفوعًا.

ولفظهم: «لن ينفع حذر من قدر، ولكن الدعاء ينفع ممّا نزل وممّا لم ينزل، فعليكم بالدعاء عباد الله».

ولمّا كانت شهادة ألا إلٰه إلا الله مبتدأها بالنفي، بدأ بتعريف الشرك في تفصيل ما أجمله.

ثم بدأ ـ رحمه الله تعالى ـ لمّا شرع في تفصيل ما أجمل بالأدنى فالأدنى دون الأعلى؛ تمرينًا. كحال الطبيب الحاذق، ترقّيًا من الأدنى إلى الأعلى.

٩٧/أ / ولشدّة البلوى وكثرة وقوع الأصغر، مع قلّة وقوع الأكبر[٤]، بدأ به بحيث إذا علم ذلك من وقع فيه، وتحققَ عِظَمَه عند الله، وأنّه أكبر من كبائر المعاصي، كالزّنا، وقتل النفس، وعقوق الوالدين، وقذف

---

(١) المسند: ٥/ ٢٣٤، وهو في ضعيف الجامع: ٦٩١؛ برقم (٤٧٨٥).

(٢) لم أعثر عليه عنده.

(٣) ٢٠/ ١٠٣.

(٤) لا يسلم للمؤلف ـ رحمه الله ـ قلة وقوع الشرك الأكبر، خصوصًا في زمن مصنف المتن.

المحصنات الغافلات، مع صِغره في الشرك، نبّه ذلك على الأكبر المخرج من الملّة، وكان معرفة الأصغر تنبيهًا على الأكبر، من باب الأولى.

وقد قال زين الدين ابن رجب ـ رحمه الله ـ في الشرك والكفر مفصّلاً: وحقيقةُ [الكفؤ][1] هو المساوي والمقاوم، فلا كفؤ له ـ تعالى ـ في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أسمائه، ولا في ربوبيّته، ولا في إلهيّته.

ولهذا كان الإيمان بالقدر نظامَ التوحيد، كما قال ابن عباس[2]، لأن القدرية جعلوا له كفوًا في الخلق.

قال: وأما التوحيد في الإلهيّة، فالشرك فيه تارة يوجب الكفر والخروج من الملّة، والخلود في النّار، ومنه ما هو أصغر، كالحلف بغير الله، والنذر، وخشيته غيرَ الله، ورجائه، والتوكّل عليه، والذلّ له، وقولِ القائل: «ما شاء الله وشئت».

ومنه ابتغاءُ الرزق من غير الله[3]، وحمدُ غيره على ما أعطى،

---

(١) في الأصل: [الكفر]، وما أثبته هو اللائق بسياق الكلام.

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٤/ ٤٥) برقم (٣٥٧٣) عن ابن عباس مرفوعًا، قال في المجمع: (٧/ ١٩٧) وفيه هانىء بن المتوكل وهو ضعيف، ورواه موقوفًا اللالكائي: ٤/ ٦٧٠، برقم (١٢٢٤).

(٣) اعتبار ذلك من الشرك الأصغر مطلقًا فيه تساهل بيّن، وقد قال ـ تعالى ـ على لسان الخليل ـ عليه السلام ـ: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ١٧]، فكان حق ذلك أن يقيد بالتفات القلب إلى الأسباب ونحوه مما =

والغنية بذلك عن حمده.

ومنه العمل لغير الله، وهو الرياء، وهو أقسام.

ولهذا حرّم التشبّه بأفعاله بالتصوير، وحرّم التسمّي بأسمائه.

فأما ما يتسمّى به المخلوقون من أسمائه، كالسميع والبصير والقدير والعليم والرحيم، فإنّ الإضافة قاطعة للشركة.

وكذلك الوصف، فقولنا: «زيد سميع بصير»، لا يفيد إلا صفة المخلوق. وقولنا: «الله سميع بصير»، يفيد صفته اللائقةَ به، فانقطعت المشابهة بوجه من الوجوه، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]. انتهى كلام ابن رجب ـ رحمه الله ـ[1].

قلت: وهذا من الشيخ ـ رحمه الله ـ سر لطيف، وبهذه الفراسة والسياسة نفع الله به العباد، وعمر به البلاد، ومن نصره وتبعه على ذلك رأس وساد.

قال: [وقول الله ـ عز وجل ـ: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزمر: ٣٨].]

يأمر ـ تبارك وتعالى ـ رسوله محمدًا ـ ﷺ ـ أن يقول للمشركين، ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، يعني ما تعبدون من دون الله من الآلهة، ﴿إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾، أي أصابني ببلاء أو مرض في جسدي،

= هو دون الشرك الأكبر.

(١) لم أقف على موضعه.

٩٧/ب

وضيق / في معيشتي، أو عذاب في الآخرة، ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾، أي هل تقدر الأصنام دفع ذلك عني؟.

﴿أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ﴾، أي نعمة وخير، ﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾، أي هل تقدر الآلهة التي تدعون من دون الله منع تلك الرحمة عني؟.

قُرِىء: «كاشفاتُ»، و«ممسكاتُ»، بالإضافة. وبالتنوين، وما بعدهما مفعول[1].

﴿قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ﴾، أي يكفيني الله من شر آلهتكم. ويقال: ثقتي بالله كافيًا في إصابة الخير ودفع الضير؛ إذ قد تقرر بهذا أن القادر على دفع المضار وجلب المنافع هو الله، الذي لا مانع لما يريد من خير أو ضير.

﴿عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾، أي يثق الواثقون بالله، الذي لا إلٰه إلا هو، النافع الضار، الذي بيده مقاليد السمٰوات والأرض. ففوِّضْ أمرك إليه، وتوكّل في جميع أمورك وما نابَك عليه، وما ربك بغافل عما يعملون، فلا تجعل لأحد من دونه من ناطق أو جماد في عبادتك حقًا.

قال سعيد بن منصور[2]: حدّثنا هشيم، أخبرنا منصور، عن الحسن - يعني البصري - [عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - أنّ النبي - ﷺ - رأى رجلاً في يده حلْقة من صُفْر، فقال - يعني رسول الله - ﷺ -

---

(١) انظر «السبعة» لابن مجاهد: ٥٦٢.

(٢) أخرجه من طريقه الخطابي في غريب الحديث: ٢/ ٤٤٥، ورواه ابن ماجه: ٢/ ١١٦٧، (٣٥٣١)، وابن حبان في صحيحه: ١٣/ ٤٥٣ (٦٠٨٨) بنحوه، وفيه أن الرجل هو عمران. والبيهقي في الكبرى: ٩/ ٣٥٠ (١٩٣٩٣)، وقد ضعفه الألباني في الضعيفة: ٣/ ١٠١، برقم (١٠٢٩).

للرجل: ما هذه الحلْقة] التي في يدك؟. [قال: من الواهنة] أي جعلتها من أجل الواهنة، [فقال رسول الله ـ ﷺ ـ: انزعْها] أي عن يدك [فإنّها لا تزيدك] بجعلك إيّاها لذلك [إلا وهْنًا].

زاد الإمام أحمد في روايته: [فإنّك لو مُتّ وهي عليك ما أفلحت أبدًا». رواه] جميعه الإمام [أحمد] في مسنده [بسند لا بأس به][1].

وسند سعيد بن منصور على شرط الشيخين، على تصحيح سماع الحسن من عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ[2].

والواهنة: عِرْق يأخذ في المَنكب وفي اليد كلّها، يوهن اليد بأمر الله ـ سبحانه ـ، أو يضعفها، لا يرفعها إلا الله ـ تعالى ـ الذي أنزلها في ذلك العضو، الذي هو تخليقه وإيجاده ـ سبحانه ـ.

يقال: وهَن يَهِن وهْنًا، ووهَنه غيرُه، ووهّنه: أضعفه.

ومنه: «ولا واهنًا في عزمٍ»[3]، أي ضعيفًا في رأي.

وقال الفرّاء: الواهنة: القُصيْرَى، وهي أسفل الأضلاع[4].

وقال غيره أيضًا: الواهنة عرق مستبطن حبْل العاتق إلى الكتف، إذا

---

(١) المسند: ٤/ ٤٤٥.

(٢) قد صرح بعض أئمة الجرح والتعديل بعدم سماعه منه، انظر «جامع التحصيل» للعلائي: ١٦٤.

(٣) هو في اللسان (١٣/ ٤٥٣) عن علي ـ رضي الله عنه ـ، ويروى أيضًا: «ولا واهيا» بالياء، ولم أعثر عليه مسندًا.

(٤) انظر «غريب الحديث» للخطابي: ٢/ ٤٤٥، وقيل أعلى الأضلاع، انظر اللسان مادة (وهن) ١٣/ ٤٥٤.

ضرب على الإنسان أوجعه، فيقال عند ذلك: «هِني يا واهنة». أي اسكني. هذا من قول العرب لها[1].

وإنما أنكر عليه ﷺ ـ كما قال الخطّابي ـ اتّخاذ الحلْقة من الصفر؛ لأنّه كان اتخَذها على أنّها تعصمه من ضرَبان العِرْق، فكان ذلك عنده في معنى التمائم التي ورد النهي عن تعلّقها؛ / لاعتقادهم فيها استقلالاً النفع والضرّ[2].

٦/٩٨

وروى بريدة ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً جاء إلى النبي ـ ﷺ ـ وعليه خاتم من حديد، فقال: ما لي أرى عليك حلية أهل النّار؟. فطرحه. ثم جاء وعليه خاتم من شَبَه، فقال: ما لي أجد منك ريح الأصنام؟. فقال: يا رسول الله، من أي شيء أتّخِذُه؟. قال: من ورِق، ولا تُتِمَّه مثقالاً. رواه أبو داود[3].

والشَبَه ـ بفتح الشين المعجمة والموحّدة ـ جيّد النحاس الأصفر، قيل إنّه سمّي بذلك وبالصُّفْر؛ لكونه يشبه الذهب.

فانظر كيف غلّظ الإنكارَ ـ ﷺ ـ على هذا الرجل من أصحابه، لما اعتقد أنّ هذه الحلْقة ترفع الضرّ النّازل، ولم يعذرْه بجهله، وأخبره أنها

(١) انظر «غريب الحديث»: ٢/ ٤٤٥.
(٢) عن السابق، مع زيادة طفيفة.
(٣) السنن: ٤/ ٩٠، كتاب الخاتم، باب ما جاء في خاتم الحديد، (٤٢٢٣)، ورواه النسائي: ٨/ ١٧٢، برقم (٥١٩٥)، والترمذي: ٤/ ٢٤٨، (١٧٨٥) بلفظ «خاتم من صفر». وقد ضعف الألباني إسناد الحديث كما في تخريجه لمشكاة المصابيح: ٢/ ١٢٥٥، حديث رقم (٤٣٩٦)، لكنه صحح الجملة الأولى منه في صحيح الجامع: ٢/ ٩٨٩، (٥٦٦٤).

لا تزيده من وهن يده الذي أصابها إلا وهنا، نقيضَ قصده، وأنّه لو مات على هذه الحالة معتقدًا ذلك ـ لم ينزِعْها ويتب إلى الله ـ سبحانه ـ مما اعتقده ـ ما أفلح أبدًا، وهذا وعيد شديد، وقول أكيد.

فتبيّن بهذا أنّ صغيرة الشرك أكبر من كبيرة الكبائر.

ولم يغلّظ ـ ﷺ ـ هذا التغليظ على من شابه الكفّار في حليتهم في النّار.

[وله] أي للإمام أحمد في مسنده، [عن عقبة بن عامر] الجهني، الصحابي المشهور، ولي مصر لمعاوية ـ رضي الله عنه ـ ثلاث سنين، وكان فقيهًا فاضلاً، يكنى بأبي عمرو، وهو أحد مشاهير الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

قال في التجريد: كان من أحسن الناس صوتًا بالقرآن[1].

وفي العبر: كان مقرئًا فصيحًا مفوّهًا[2].

قال ابن الربيع[3]: لأهل مصر عنه نحو مائة حديث.

وكان ـ رضي الله عنه ـ راميًا، ويُبعد في الغاية، حتى قيل: ما رمى في أربعمائة ذراع إلا عقبة بن عامر[4].

---

(١) انظر «تاريخ الإسلام»: عهد معاوية: ص ٢٧٣. «وتجريد أسماء الصحابة»: ١/ ٣٨٤، دار المعرفة، بيروت.

(٢) «العبر في خبر من غبر» للذهبي: ١/ ٤٥.

(٣) هو يحيى بن الربيع بن سليمان العُمري، الشافعي، (٥٢٨ـ ٦٠٦هـ)، انظر «طبقات الشافعية» لابن السبكي: ٨/ ٣٩٣، والأعلام للزركلي: ٨/ ١٤٤.

(٤) ذكره ابن قدامة في «المغني»: ٩/ ٣٧٥.

مات في مصر، سنة ثمان وخمسين[1].

[مرفوعًا] إلى النبي ـ ﷺ ـ أنّه قال:

[«من تعلّق تميمة فلا أتم الله له، ومن تعلّق ودعة فلا ودع الله له»][2].

وفي لفظ للإمام أحمد عنه في هذا الحديث: «فقد أشرك»[3].

التميمة جمعها تمائم، وهي خرزات كانت العرب في الجاهلية تعلّقها على الصبيان، يتقون بها العين بزعمهم، وشقّوا لها هذا الاسم تفاؤلاً لإتمام الأمر الذي جعلت له. فدعا رسول الله ـ ﷺ ـ على من تعلّقها لذلك بنقيض ما قصدوا بها، بقوله: «فلا أتمّ الله له».

فما حال من دعا عليه سيّد البشر ـ ﷺ ـ، على فعل يُغضب الله ويضاهيه؟.

فهذا المتعلّق لهذه التميمة أو الودَعة / فعل أمرًا استحق عليه دعوة رسول الله ـ ﷺ ـ، وأغضب مولاه عليه بتركه التوكّل عليه في دفع ما

٩٨/ب

(١) انظر «الإصابة»: ٢/ ٤٨٢.

(٢) المسند: ٤/ ١٥٤، ورواه الطبراني في مسند الشاميين: ١/ ١٤٦ (٢٣٤) والكبير: ١٧/ ٢٩٧، وأبو يعلى في مسنده: ٣/ ٢٩٥ (١٧٥٩). وابن حبان في صحيحه: ١٣/ ٤٥١ (٦٠٨٦)، والحاكم في المستدرك: ٤/ ٢٤٠ (٧٥٠١)، و٤/ ٤٦٣ (٨٢٨٩)، وقال: صحيح الإسناد. وقال في المجمع (٥/ ١٠٣): رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجالهم ثقات.

(٣) المسند: ٤/ ١٥٦، ولفظه «من علق تميمة فقد أشرك»، قال في المجمع (٥/ ١٠٣): (ورجال أحمد ثقات)، وصححه الألباني في الصحيحة برقم (٤٩٢).

يتوقع وقوعه من المكروه، أو رفع ما حلّ به، واستبدل بذلك خرزات جماد، أو تعوّذات بغير من أوجده من عدم وأنشأه، فسبحان من أضل من شاء من عباده على علم.

وقوله: [ومن تعلّق ودَعة] هي بالفتح والسكون: خرزات بحريّة بيض معروفة، كانوا يعلّقونها مخافة العين. واسمها مشتق من ودَعْتُه، أي تركتُه؛ لأن البحر ينضب عنها ويدعها، فهي ودَع. فإذا قلت: الودْع بالسكون، فهي من باب ما سمّي بالمصدر.

قال الشاعر في السكون:

لا الودْع ينفعه حمل الجمال له ولا الجمال بحمل الودْع تنتفعُ[1]

وعلى الفتح قول الآخر:

والحلم حلم صبي يمرس الودَعه[2]

وقوله: [فلا ودع الله له] أي لا جعله في دعة وسكون، قاله في «مجمع البحار في غريب الآثار»[3].

وقيل: هي لفظ مبني من الودعة، أي لا خفّف الله عنه ما يخافه، وفي معنى ذلك: «من تعلّق شيئًا وكل إليه»[4]. وسيأتي في المتن.

---

(١) أنشده القرطبي في تفسيره: ١٨/ ٩٥.

(٢) أنشده الأصمعي في الأصمعيات لرجل من تميم، كما في اللسان: ٨/ ٣٨١، إلا أن فيه: والعقل عقل صبي يمرث. ولم أجده في المطبوع من الأصمعيات.

(٣) «مجمع البحار»: ٥/ ٣٢.

(٤) رواه أحمد: ٤/ ٣١٠، والترمذي: ٤/ ٤٠٣ (٢٠٧٢) كتاب الطب، باب (٢٤)، =

ومن ذلك تعليق رأس الحمار، ورأس الكلب، أخسِّ الحيوانات، على مواضع؛ ليدفع بذلك عنها العين.

وليس هذا من باب قول عثمان بن عفّان ـ رضي الله عنه ـ الذي قدّمنا[1] في الصبي الذي تقع عليه العين كثيرًا: «دسموا نونته»؛ لأنه في ذلك أمرهم بإزالة ما فيه جمالُه الذي تقع عليه العين، بتسويد نونته، فلا يبقى فيه للعين موضع.

والسعي في إزالة المحذور بفعل الأسباب التي لا تضاد أمر الله ورسوله مطلوبٌ للشارع، وأمّا تعليق رأس الحمار ونحوه فإنّهم يجعلونه دافعًا للعين على ما يستحسن، وما يستحسن باقٍ على حاله لم يتغيّر.

فانظر كيف يتلاعب الشيطان ببني آدم، فيتنزّهون من الكلب والحمار حال حياتها، وينصبونهما بعد موتهما إذا كانا عظامًا نخرة؛ لدفع البلاء عنهم بذلك، ومع ذلك، قد لا ينكره من يدّعي المعرفة، ويتساهلُ به، وهو لو يرى رجلاً يفجر بامرأة جهارًا، لم يستقر قرارًا، وهذا أعظم من ذلك بكثير؛ لأن صغيرة الشرك أعظم من كبيرة الكبائر، ولهذا قال ابن أم عبدٍ، عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «لأن أحلفَ بالله كاذبًا أحبُّ إلي من أن أحلفَ بغيره صادقًا»[2].

= والنسائي: ٧/ ١١٢ (٤٠٧٩)، والحاكم: ٤/ ٢٤١ (٧٥٠٣)، وحسنه الألباني في «غاية المرام»: ١٨١، برقم (٢٩٧).

(١) راجع: ص ٦٣/ ب.

(٢) رواه عبدالرزاق في المصنف: ٨/ ٤٦٩ (١٥٩٢٩)، وابن حزم في المحلى: ٨/ ٣٣، وابن وهب كما في المدونة: ٣/ ١٠٨، والطبراني في الكبير: ٩/ ١٨٣، قال في المجمع (٤/ ١٧٧): ورجاله رجال الصحيح. ورواه ابن أبي شيبة في =

فعُلم بذلك أنه متى فُعل شيء من ذلك، من تعليق أو نحوه، كتبرّك بشجر أو حجر، وجب على من له القدرة إزالة جميعه، بقطع خيط أو شجر، أو إزالة حلْقة أو حجر.

ولا يقال في قطع الشجر إنّه إذا كان المتبرَّك به سدرةً لا تقطع؛ لنهي النبي ـ ﷺ ـ عن قطعها. كما عند الإمام أحمد[١] وأبي / داود[٢] بسند حسن، عن عبدالله بن [حُبْشي][٣] ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ قال: «من قطع سدرةً صوّب الله رأسه في النّار». ورواه الحافظ الضياء المقدسي في المختارة[٤].

99/أ

وهو عند الطبراني[٥] والبيهقي[٦] عن معاوية بن حيدة مرفوعًا،

= المصنف: ٣/ ٧٩ (١٢٢٨١).

(١) لم أعثر عليه في المسند في حديث عبدالله بن حبشي ـ رضي الله عنه ـ.

(٢) السنن: ٤/ ٣٦١، كتاب الأدب، باب في قطع السدر، برقم (٥٢٣٩)، ورواه النسائي في الكبرى: ٥/ ١٨٢ (٨٦١١). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٦١٤).

(٣) في الأصل: [عبدالله بن حبيش]، وهو خطأ، والصواب ما أثبته من السنن، وهو عبدالله بن حُبْشي الخثعمي، أبو قتيلة. انظر الإصابة: ٢/ ٢٨٥، وتهذيب الكمال: ٤/ ١٠٩، ولم يذكروا من اسمه عبدالله بن حبيش.

(٤) ٩/ ٢٣٧، (٢١٥).

(٥) في الكبير: ١٩/ ٤٢٠، عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وفي الأوسط: ٤/ ١٨٦ (٣٩٣٢) عن علي. قال في المجمع (٨/ ١١٥) فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو متروك.

(٦) في الكبرى: ٦/ ١٤٠ (١١٥٤٥) عن علي، ورواه بلفظ «من الله لا من رسوله: لعن الله عاضد السدر» ٦/ ١٤١ (١١٥٤٩)، قال الألباني: ورجاله ثقات غير مخارق ـ راويه عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ـ هذا فلم أجد من ترجمه. =

لفظه: «لعن الله قاطع السدر».

فإن النهي ورد عن قطع السدر لإبقاء المصلحة الدنيوية، من ظلّ أو ثمرة، وهذا القطع لدفع المضرّة الدينيّة، التي غاية بعثة الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ؛ لإزالة ما كان من هذا الضرب ومحوه من الأرض.

وقد سُئل أبو داود السجستاني عن هذا الحديث فقال: هو حديث مختصر، ومعناه: من قطع سدرة في فلاة يَستظل بها ابن السبيل عبثًا، وظلمها بغير حق يكون له فيها، صوّب الله رأسه في النّار[1]، أي نكّسه.

وأيضًا قد قال الإمام أحمد في رواية أبي داود: ليس فيه حديث صحيح، وما يعجبني قطعه.

قال: قلت له: فإذا لم يكن فيه حديث، فلمْ لا يعجبك قطعه؟.

قال: على كل حال قد جاء فيه كراهة[2].

وعلى تقدير صحّته وثبوته فهو على سبيل المصلحة الدنيوية.

وأما المصلحة الدينية فقد قطع الملهَم المحدَّث، الفاروق عمر بن الخطاب، أمير المؤمنين، الخليفة الراشد، أحدُ الذين أُمِرنا باتباعهم

= السلسلة الصحيحة: ٢/ ١٧٦.

(١) السنن: ٤/ ٣٦١، مع اختلاف يسير.

(٢) لم أهتد إلى موضعه. وقول أحمد: «ليس فيه حديث صحيح» ذكره ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: ٢/ ٦٥٧، والموصلي في «المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب».

والاهتداء بهديهم ـ رضي الله عنهم ـ الشجرةَ[1] التي بايع أصحابُ بيعة الرضوان النبيَّ ـ ﷺ ـ تحتها[2]، مخافة الفتنة في الدين، وقد ظلّلت أغصانُها خيرَ الخلق، وعبَدَ هو وأصحابه الذين بايعوه تحتها من أرسله بالإخلاص، والتفويض على نصرة الله ورسوله ببذل المهج، حتى بايعوه في تلك المبايعة على الموت، أو ألا يفرّوا[3]، وحصل مجموع ذلك منهم.

[وعن حذيفة بن اليمان]، واسم اليمان «حُسَيل» مصغّرًا، العبسي، بموحدة، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين بالإسلام.

صحّ في صحيح مسلم عنه ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ ﷺ ـ أعلمه بما كان وما يكون إلى أن تقوم السّاعة[4]، وأبوه صحابي أيضًا، قتل بأحد خطأ، فتصدّق حذيفة ـ رضي الله عنه ـ بدمه على المسلمين،

---

(١) وهي سمرة لا سدرة، قال ـ ﷺ ـ حين انكشف المسلمون في حنين: «يا عباس، ناد: يا أصحاب السمرة»، أي يا من بايع تحت الشجرة في الحديبية، أخرجه ابن حبان في صحيحه: ١٥/ ٥٢٥ (٧٠٤٠)، والحاكم: ٣/ ٣٧٠ (٥٤١٨).

(٢) انظر خبر ذلك في الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢/ ١٠٠، وفيه أن الصحابة قد نسوا موضعها من العام المقبل.

(٣) الذي في الطبقات (٢/ ٩٩، ١٠٠) عن معقل بن يسار وجابر بن عبدالله: أنه بايعهم على ألا يفروا، وأنه لم يبايعهم على الموت. وفي صحيح البخاري (٣/ ١٠٨٠) (٢٧٩٨) باب البيعة في الحروب ألا يفروا. وقال بعضهم: على الموت. . ، وأسند فيه عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: رجعنا من العام المقبل، فما اجتمع منا اثنان على الشجرة التي بايعنا تحتها، كانت رحمة من الله، فسألت ـ السائل هو جويرية، الراوي عن نافع ـ نافعًا: على أي شيء بايعهم، على الموت؟. قال: لا، بل بايعهم على الصبر.

(٤) صحيح مسلم: ٤/ ١٧٥٦، كتاب الفتن. . ، باب (٦)، حديث (٢٨٩١).

وشكر له النبي ـ ﷺ ـ ذلك[1]، ومات حذيفة في أول خلافة علي ـ رضي الله عنه ـ، سنة ست وثلاثين.

[أنّه رأى رجلاً في يده خيط من الحُمّى، فقطعه، وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ١٠٦﴾ [يوسف: ١٠٦].] رواه الحافظ الثقة الثبت أبو محمد، عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي[2]، وغيره.

وقال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في الآية: من إيمانهم إذا قيل لهم: من خلق السموات والأرض، ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله. وهم مشركون به[3].

وقاله جمع من التابعين[4].

وفي الصحيح أن المشركين يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك، إلا شريكًا هو لك، تملكه وما / ملك[5]. ٩٩/ ب

وفيه أيضًا[6] أنهم كانوا إذا قالوا: لبيك لا شريك لك. يقول ـ ﷺ ـ: قدِ، قدِ. أي حسْب، لا تزيدوا على هذا. يعنون بذلك أصنامهم التي كانوا يعبدونها من دون الله ـ تعالى ـ.

---

(١) انظر الخبر في سيرة ابن هشام: ٢/ ٨٧، ٨٨.

(٢) في تفسيره: ٧/ ٢٢٠٨ (١٢٠٤٠). ولفظه: «عن عزرة قال: دخل حذيفة على مريض فرأى في عضده سيرًا فقطعه أو انتزعه»، ثم قرأ الآية. ولم أجد لفظ المتن.

(٣) رواه ابن جرير: ١٣/ ٧٧.

(٤) انظر الموضع السابق.

(٥) صحيح مسلم: ٢/ ٦٩٢، كتاب الحج، باب التلبية، (١١٨٥).

(٦) الموضع نفسه.

فيوحّدون في أوّل تلبيتهم، ويشركون في آخرها، ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ۝١٠٦ ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وفي الصحيحين عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله ندًا وهو خلقك»[1].

وقال الحسن البصري في الآية: ذلك المنافق، يعمل إذا عمل رئاء الناس، وهو مشرك بعمله[2]. يعني كما قال ـ تعالى ـ: ﴿ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١٤٢ ﴾ [النساء: ١٤٢].

وثَمّ شرك خفي لا يشعر به غالبًا فاعلُه، كالذي استدل عليه حذيفة ـ رضي الله عنه ـ بهذه الآية. وهذا من فقه الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ودقة فهمهم، باستدلالهم بالآيات التي في الشرك الأكبر على الأصغر؛ لدخول ذلك بالمعنى فيه، وإنْ لم يخرج من الملّة[3].

وليعلمْ بذلك أن كلام السلف ـ رضي الله عنهم ـ في الآية ليس اختلافه باختلاف تضاد، وإنّما هو اختلاف تنوّع[4].

---

(١) صحيح البخاري: ٤/ ١٦٢٦، كتاب التفسير، باب قوله ـ تعالى ـ: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾، (٤٢٠٧)، وصحيح مسلم: ١/ ٨٧، كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب، (٨٦).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٧/ ٢٢٠٧ (١٢٠٣٦).

(٣) لا يصح اعتبار الشرك الخفي من الأصغر مطلقًا، وإن كانت غالب صوره داخلة في الأصغر، لكن قد ينقلب إلى أكبر باسترسال القلب معه، واعتقاده التأثير لغير الله استقلالاً، فهو في حدود الأصغر ما لم يتجاوز السببية إلى التأثير المستقل.

(٤) وهو غالب ما يصح عن السلف من الخلاف في التفسير، انظر مجموع الفتاوى: ١٣/ ٣٣٣ وما بعدها.

وقد رُوي حديث حذيفة هذا من وجه آخر، كما روى حماد بن سلمة عن أبي النجود، عن عروة قال: دخل حذيفة على مريض، فرأى في عضده سيْرًا فقطعه أو انتزعه، ثم قال: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾[1] [يوسف: ١٠٦].

فالشرك في عموم هذه الأمة كما قال ترجمان القرآن ابن عباس: أخفى من دبيب النمل على الصفاة الصمّاء، في الليلة الظلماء[2].

فليحذر الإنسان كل الحذر دخوله عليه، والله الهادي الموفق.

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره: ٧/ ٢٢٠٨، وقد تقدم، وضعفه صاحب «النهج السديد»: ٥٧.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: ١/ ٦٢ (٢٢٩)، ورواه الحاكم بنحوه، مرفوعًا عن عائشة: ٢/ ٣١٩ (٣١٤٨) وقال: صحيح الإسناد. وضعفه الألباني في ضعيف الجامع: ٥٠٢ برقم (٣٤٣٢).

